الدُّرَّةُ البَهِيَّةُ

عَلَى

مُتَمِّمَةِ الآجُرُّومِيَّةِ

الطبعة الثانية

منقحة ومزيدة

١٤٣٤هـ-٢٠١٣م

رقم الإيداع ٥٠٨/٢٠٠٦



www.dar-alathar.com

اليمن: صنعاء- شارع تعز- حي شميلة- مقابل جامع الخير- ص.ب ١٧١٩٠ فاكس ٦٠٣٢٥٦
(١ ٩٦٧+) هاتف: الإدارة ٦١٣٣٦٥ المكتبة ٦٣٣٧١٧ بريد إلكتروني info@dar-alathar.com

- فرع عدن: كريتر- بجوار مسجد أبان- هاتف ٢٦٦٩٨٦
- فرع المكلا: الشرج - أسفل المسجد الجامع من جهة القبلة - هاتف٣٠٧١١٢
- فرع دماج: دار الحديث - مقابل مسجد أهل السنة - هاتف ٥١٩٣٢١
- فرع معبر: دار الحديث - بجوار مسجد النور- هاتف ٤٣٠٥٠٦

الدُّرَّةُ البَهِيَّةُ

عَلَى

مُتَمِّمَةِ الآجُرُّومِيَّةِ

تأليف

أبي عبد الله أحمد بن ثابت بن سعيد الوصابي

تقديم

فضيلة الشيخ

أبي عبد الرحمن يحيى بن علي الحجوري

دار الآثار

للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله رافع الدرجات، وفاتح البركات، وخافض أهل الزيغ والضلالات، والصلاة والسلام على نبينا محمد أفصح الخلق وأفضل الكائنات، وعلى آله وأصحابه والتابعين له في الحركات والسكنات.

أما بعد:

فهذه هي الطبعة الثانية لكتابي "**الدُّرة البهية على المتممة الآجرومية**"، قد أعدت النظر فيها، فهذبتها ونقحتها وتداركت الأخطاء التي فيها، وأضفت إليها بعض الفوائد التي تسرُ عين القارئ الكريم.

فالله أسألُ، أن يبارك لنا في أوقاتنا وأعمارنا وأعمالنا، وأن يجعل الصواب حليفنا والزلل بعيدًا عنا، فهو حسبنا ومولانا، والحمدلله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

وكتبه: أبوعبدالله أحمد بن ثابت الوصابي النقذي الجعدي

في يوم السبت ١٩/ ٥/ ١٤٣٠هـ

مقدمة الشيخ يحيى بن علي الحجوري -حفظه الله تعالى-

الحمد لله القائل في كتابه الكريم ﴿وَقُل لَّهُمْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ قَوْلًۢا بَلِيغًا﴾ [النساء: ٦٣] وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له أقام الحجة على عباده بيانًا وتبليغًا فقال تعالى ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ۖ فَيُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [إبراهيم: ٤].

وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله أفصح العرب خطابًا وأبلغهم نطقًا وإعرابًا أما بعد:

فإن اللغة العربية هي مادة فهم دين الله الحق المبني على القرآن المنزل على رسول الله الصادق الأمين بلسان عربي مبين قال تعالى ﴿حمٓ ۝١ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الزخرف: ١-٣] وقال تعالى ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [الزمر: ٢٨] وقال تعالى مادحًا لهذا اللسان العربي ومزكيًا له على غيره من الألسنة ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ ۗ لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ﴾ [النحل: ١٠٣] ولبيان هذا اللسان وفضله على غيره من الألسنة جعله الله لسان من ختم به نبوته وأنزل به آخر وأفضل كتبه على خير أمة أخرجت للناس من خلقه فأكرمهم به أعظم إكرام وأنعم عليهم به أجل إنعام فبهذا اللسان يسهل تدبر القرآن فيزيد بوعظه وأحكامه الإيمان وبه يعرف قدر المتكلم بفصيح النطق والبيان وبالتخلي عنه تضيع علوم الشريعة وتفشو المصطلحات والألفاظ الشنيعة فطالما سعى أعداء الإسلام لزحزحت اللغة العربية وإحلال غيرها من اللغات الأعجمية محلها في المدارس والمخاطبات والمراسلات وغيرها من أنواع المعاملات المتفشية بين الناشئين ليًّا لألسنتهم وطعنًا في الدين.

ومن حسن التربية للأبناء تعويدهم على الكلام العربي من الصغر وإشاعة

التخاطب به بين الأسر في البيوت وفي سائر الحالات.

ومن أروع النماذج على ذلك ما أخرجه الإمام مسلم في صحيحه عن ابن أبي عتيق قال تحدثت أنا والقاسم بن محمد عند عائشة رضي الله عنها حديثًا وكان القاسم رجلًا لحانًا وكان لأم ولد فقالت له عائشة: مالك لا تحدث كما يتحدث ابن أخي هذا؟ أما إني قد علمت من أين أتيت هذا أدبته أمه وأنت أدبتك أمك، قال: فغضب القاسم وأضبّ عليها فلما رآى مائدة عائشة قد أتي بها قام فقالت: أين؟ قال: أصلي قالت: اجلس غُدَرُ إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ وَلَا وَهُوَ يُدَافِعُهُ الأَخْبَثَانِ».

هذا وقد طلب مني أخونا الفاضل شيخ النحو أبوعبدالله أحمد بن ثابت الوصابي حفظه الله النظر في شرحه هذا المسمى "الدرة البهية على متممة الآجرومية" فلم أتمكن من قراءته كاملًا وتصفحته فرأيته اعتنى فيه بإعراب الجمل والشواهد وتوضيح المعاني الغامضة وإضافة بعض الفوائد بغير إخلال ولا إسهاب ولا تكلف بوحشي اللغة ولا إغراب وهذا من بركة الاستمرار في طلب العلم والتواضع فجزاه الله خيرًا ونفع به.

كتبه: أبوعبدالرحمن يحيي بن علي الحجوري
في التاسع من شهر الله المحرم عام ١٤٢٧هـ.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الأولى

الحمد لله العلي العظيم، الفتاح العليم، يرفع من يشاء، ويخفض من يشاء وهو العزيز الحكيم، والصلاة والسلام على الرسول الأعظم، المتمم لمكارم القيم، المبعوث بجوامع الكلم، صاحب الخلق الكريم، وعلى آله وأصحابه المشتغلين بسنته، المنصرفين عن مخالفة أمره، الثابتين على الصراط المستقيم.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له في صفات ولا أفعال، وأشهد أن نبينا محمدًا عبده ورسوله، المنعوت بصفات الكمال، المنصوب لتمييز الأحوال صلى الله وسلم عليه وعلى آله وأصحابه سادات الرجال المخلصين في الأفعال والأقوال.

أما بعد:

فيقول العبد الفقير إلى عفو ربه الغَنِيِّ أبوعبدالله أحمدُ بنُ ثابتٍ الوُصَابِيُّ النَّقِذِيُّ عامله الله بلطفه الخَفِيِّ وبره الحَفِيِّ:

هذه تعليقات لطيفة ونكت ظريفة على "متممة الآجرومية" للإمام العلامة شمس الدين محمد بن محمد الرُّعَيْنِيِّ الشهير بالحَطَّابِ المكي المالكي رحمه الله، كفيلة -بإذن الله- بحل مبانيها، وتوضيح معانيها، وإعراب شواهدها. سميتها بـ "**الدُّرَّةُ البَهِيَّةْ عَلَى مُتَمِّمَةِ الآجُرُوْمِيَّةْ**".

وضعتها لإخواني طلبة العلم المبتدئين، اختصرتها من كتابي على المتممة المسمى بـ "**الْجَوَاهِرُ النَّقِيَّةْ عَلَى مُتَمِّمَةِ الآجُرُوْمِيَّةْ**".

هذا ولا أنسى أن أشكر للشيخين الفاضلين الذين قاما بمراجعة هذا الكتاب وهما:

الشيخ المحدث أبوعبدالرحمن يحي بن علي الحجوري الذي راجع ما تيسر له من هذا الكتاب، وكتب مقدمة له.

والشيخ النحوي أبوبلال الحضرمي، فجزاهما الله خير الجزاء.

وقد اعتمدت في ضبط نص المؤلف على مخطوطة من المكتبة الأزهرية وقابلتها على المطبوع من شرح الأهدل وشرح الفاكهي.

والله أسال أن ينفع بهذين الكتابين -الأصل والشرح- الإسلام والمسلمين، وأن يجعل عملي فيهما خالصًا لوجهه الكريم، وأن يجعل أجرهما مستمرًّا لي إلى يوم الدين، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

كتبه أبوعبدالله أحمد بن ثابت بن سعيد الوصابي النقذي الجعدي

ترجمة المصنف

هو أبوعبدالله شمس الدين محمد بن محمد بن عبد الرحمن بن حسين الرُّعَيْنِيُّ المعروف بالحَطَّابِ، فقيه، أصولي، صوفي، مشارك في بعض العلوم، أصله من المغرب وولد بمكة في (١٨/ رمضان سنة ٩٠٢هـ) واشتهر بمكة وتوفي بطرابلس في المغرب سنة (٩٥٤هـ).

تصانيفه: له تصانيف كثيرة منها:

١) (البشارة الهنيئة بأن الطاعون لا يدخل مكة والمدينة).

٢) (مواهب الجليل في شرح مختصر الخليل في فروع المالكية) ثلاث مجلدات.

٣) (متممة الآجرومية).

٤) (تفريج القلوب بالخصال المكفرة لما تقدم وما تأخر من الذنوب).

٥) (قرة العين بشرح الورقات) لإمام الحرمين في الأصول.

مصادر ترجمته:

١) ترجمه عمر رضا كحاله في كتابه (معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية) المجلد السادس الجزء (١١/ ٢٣٠) مكتبة المثنى-بيروت ودار إحياء التراث العربي بيروت.

٢) حاجي خليفة في كتابه (كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون) (٢٠/ ١٦٢٨) دار الفكر وذكر أن وفاته عام ٨٤٢هـ.

٣) إسماعيل باشا بن محمد أمين في كتابه (إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون ٤/ ٤٢٦) دار الفكر وذكر أن وفاته سنة ٩٥٤، وفي كتابه "هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون" (٦/ ٢٤٢) دار الفكر

٤) (الأعلام) للزِّرِكْلِيِّ (٧/ ٢٨٦).

٥) نيل الابتهاج للتنبكتي (٣٣٧ و٣٣٨).

مقدمة في علم النحو

اعلم وفقني الله وإياك لكل خير، أنه ينبغي لكل شارع في علم من العلوم أن يتصوره ويعرفه قبل الشروع فيه؛ ليكون على بصيرة فيه، وإلا صار كمن ركب متن عمياء، وخبط خبط ناقة عَشْوَاءَ[1]. ويحصل التصور بمعرفة عشرة أمور. تسمى بـ(المبادىء العشرة) وهي: معرفة اسمه، ورسمه، وموضوعه، وثمرته، وشرفه، ونسبته، وواضعه، واستمداده، وحكمه، ومسائله.

وقد جمعها العلامة محمد بن علي الصبان المصري بقوله:

إنَّ مَبَادِيْ كُلِّ فَنٍّ عَشَرَةْ ... الحَدُّ وَالمُوْضُوْعُ ثُمَّ الثَّمَرَةْ

وَفَضْلُهُ وَنِسْبَةٌ وَالوَاضِعْ ... والاسْمُ الاسْتِمْدَادُ حُكْمُ الشَّارِعْ

مَسَائِلٌ وَالبَعْضُ بِالبَعْضِ اكْتَفَى ... وَمَنْ دَرَى الجَمِيْعَ حَازَ الشَّرَفَا

فاسم هذا العلم الذي نحن بصدده: علم النحو.

ورسمه: أنه يطلق لغة: على معان كثيرة منها: (القصد، والمثل، والجهة، والمقدار، والقسم، والبعض، وغير ذلك)، وأظهرها وأكثرها الأول.

وقد نظم بعضهم هذه الستة المتقدمة في بيت واحد فقال:

قَصْدٌ وَمِثْلٌ جِهَةٌ مِقْدَارُ ... قِسْمٌ وَبَعْضٌ قَالَهُ الأَخْيَارُ

واصطلاحًا: (علم بأصول مستنبطة من كلام العرب، يعرف بها أحوال أواخر الكلم، إعرابا، وبناء).

وموضوعه: الكلمات العربية من حيث يبحث عن أحوالها السابقة.

وثمرته: صون اللسان عن الخطأ في الكلام، والاستعانة به على فهم معاني

---

(١) قال ياسين على الفاكهي رحمه الله (١/ ٩): قوله: (متن عمياء) المتن الظهر وهو قوام البدن تبنى عليه سائر أعضائه ويستعار لأصل العلم وهو أمهات مسائله إذ به تتقوم نكته ولطائفه وإضافة (متن) إلى (عمياء) بيانية: أي: ركب طريقة لا يهتدي سالكها؛ لأن الأعمى لا يهدي غيره للطريق. والناقة العشواء: هي التي في بصرها سوء تخطئ مرة وتصيب أخرى. اهـ بتصرف

الكتاب والسنة، ومخاطبة العرب بعضهم لبعض.

وشرفه: بشرف ثمرته.

ونسبته: هو من العلوم العربية التي هي اثنا عشر علما، وهو أشرفها.

وواضعه: المشهور أنه أبوالأسود الدُّؤَلِيُّ(١) ويقال: الدِّيْلِيُّ رحمه الله بأمر أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه.(٢)

واستمداده: من الكتاب، والسنة، وكلام العرب.

وحكمه: الوجوب الكفائي، وقد يتعين على بعض، دون بعض كمن أراد تفسير القرآن الكريم.

ومسائله: قضاياه كقولهم: الفاعل مرفوع.

وهذا أوان الشروع في المقصود بعون الملك المعبود.

---

(١) البصري القاضي اختلف في اسمه واسم أبيه اختلافًا كثيرًا، فقيل: ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل بن يعمر بن حلس نفاثة بن عدي الديل، وقيل غير ذلك، كان من سادات التابعين، ومن أكمل الرجال رأيًا، وأسدهم عقلًا، شيعيًا، شاعرًا، سريع الجواب، ثقة في حديثه. روى عن عمر وعلي وابن عباس وأبي ذر وغيرهم، وعنه ابنه أبوحرب ويحي بن يعمر وغيرهما. صحب علي بن أبي طالب رضي الله عنه وقاتل معه يوم الجمل، وهو أول من أسس النحو، وأول من نقط المصحف. قال الجاحظ: أبوالأسود معدود في طبقات الناس، وهو في كلها مقدم مأثور عنه في جميعها معدود في التابعين، والفقهاء، والمحدثين، والشعراء، والأشراف، والفرسان، والأمراء والدهاة، والنحاة، والحاضرين الجواب، والشيعة، والبخلاء، والصُّلْع الأشراف، مات سنة تسع وستين للهجرة بطاعون الجارف وله خمس وثمانون سنة. اهـ

انظر ترجمته من "بغية الوعاة" للسيوطي ٢/ ٢٣ و"التهذيب" وغيرهما.

(٢) قال في "التصريح" (١/ ٤): وقد تضافرت الروايات على أن أول من وضع النحو أبو الأسود وأنه أخذه أولا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وكان أبو الأسود كوفي الدار بصري المنشأ ومات وقد أَسَنَّ. اهـ المراد. ثم أخذه عن أبي الأسود نفر منهم ميمون الأقرن وغيره ثم خلفهم جماعة منهم أبو عمرو بن العلاء ثم بعدهم الخليل ثم سيبويه والكسائي ثم صار الناس فريقين بصري وكوفي وما زالوا يتداولونه ويحكمون تدوينه إلى الآن فجزاهم الله الجنة. اهـ خضري (١/ ١٢) وهي موجودة في "التصريح" مطولة.

أصل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحَمدُ لله رَبِّ العالَمين، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سَيِّدِنا محمَّدٍ وعلى آلِهِ وصحبِهِ أجمعِين.. وبعدُ:

فهذهِ مُقدمةٌ في عِلمِ العَرَبيَّةِ مُتَمِّمَةٌ لمسائِلِ الآجُرُومِيَّةِ[1]، تكونُ واسطةً بَينها وبين غَيرِها مِن المطولات، نَفَعَ اللهُ تَعالَى بِها كما نَفَعَ بِأصلِها في الحياةِ وبعدَ المماتِ إنَّهُ قريبٌ مُجيبُ الدَّعواتِ.

قال أبوعبدالله: ابتدأ المصنف رحمه الله بالبسملة -كشأن كثير من المصنفين- اقتداء بكتاب الله العزيز؛ حيث أنزل البسملة في ابتداء كل سورة وعملا بسنة النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم حيث كان يبتدأ بها في رسائله إلى الملوك وغيرهم يدعوهم إلى الله سبحانه وتعالى كما هو مشهور في (الصحيحين) وغيرهما.

والجار والمجرور في البسملة متعلق بمحذوف اتفاقًا قَدَّرَهُ البصريون اسمًا -خاصًّا، أو عامًّا أي: تأليفي، أو ابتدائي، وقدره الكوفيون فعلاً خاصًّا، أو عامًّا- أي: أؤلف، أو أبتدأ، والأرجح كونه فعلاً، خاصًّا، مؤخرًا.

أما كونه: فعلاً فلأمرين:

أحدهما: أن الأصل في العمل للأفعال.

والثاني: كثرة التصريح به كقوله تعالى: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق: ١] وحديث «بِاسْمِكَ رَبِّيْ وَضَعْتُ جَنْبِيْ»[2] ونحوهما.

---

(١) في "المخطوطة" (الجَرُّومِيَّة).

(٢) الحديث أخرجه البخاري برقم (٦٣٢٠)، ومسلم برقم (٢٧١٤)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وأما كونه خاصًّا: فلأن كل مبتدئ بالبسملة في أمر يضمر ما جعل البسملة مبدأ له.

فالمبتدئ في الأكل إذا قال: (باسمِ اللهِ) ينوي (آكُلُ)، وفي الشرب (أَشْرَبُ)، وفي التأليف (أُؤَلِّفُ)، وَهَلُمَّ جَرًّا.

وأما كونه: متأخرًا فلأمور منها: الاهتمام باسمه تعالى، ومنها إفادة الحصر؛ لأن تقديم المعمول يفيد الحصر، فإذا قلت: (بِاسمِ اللهِ أَكْتُبُ) كان بمنزلة: (لا أكتبُ إلا باسمِ اللهِ)، وغير ذلك.

وقوله: (الحمد لله...) إلخ، هذا أول ما تمم به المصنف (الآجرومية) فإنه لم يذكر فيها الحمد، والصلاة والسلام. أفاده الأهدل.

وقوله (في علم العربية) هي اثنا عشر علمًا، والمراد بعلم العربية هنا: علم النحو؛ إذ هذا الكتاب لا يشتمل إلا عليه، وهو أشرفها كما تقدم.

وقوله(متممة لمسائل الآجرومية) المراد بالتتميم هنا التكميل وهو على قسمين: الأول: التتميم بذكر الأحكام والمسائل والفصول التابعة للأبواب المذكورة في الأصل، كباب الكلام والإعراب والفاعل ونائبه والمبتدأ وخبره ونحو ذلك. وهذا القسم هو الأكثر.

الثاني: التتميم بذكر أبواب لم تذكر في الأصل، كباب البناء والاشتغال والتعجب والعدد والوقف ونحو ذلك.

وقوله (الآجرومية) نسبة للشيخ العلامة أبي عبدالله محمد بن محمد بن داود الصِّنْهَاجِيِّ، المعروف بابن آجُرُّوْمَ بهمزة مفتوحة ممدودة، فجيم مضمومة، ثم راء مشددة مضمومة، فواو، ومعناه بلسان البربر: الفقير المتصوف.

والصِّنْهَاجِيُّ: نسبة إلى صِنْهَاجَةَ، وهي قبيلة بالمغرب، نسب إليها وكان من أهل فاس، ولد سنة (٦٧٢هـ)، وتوفي سنة (٧٢٣هـ)، رحمه الله تعالى.

أصل: الكَلامُ: هُو: اللَّفْظُ المُرَكَّبُ المُفِيدُ بِالوَضعِ.

قوله: (الكلام) أي: المصطلح عليه عند النحاة.

وقوله: (اللفظ) هو لغة: (الطرح والرمي)، تقول: (لفظتُ الشيءَ مِنْ فَمِي، أَلْفِظُهُ، لفظًا) رميتُه.

واصطلاحًا: (الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية) (كزيدٍ) -مثلاً- فإنه: صوت اشتمل على الزاي، والياء، والدال.

فخرج (باللفظ) الإشارة، والكتابة، ونحوهما مما ليس بلفظ، فلا تسمى كلاما عند النحاة.

وقوله: (المركب) التركيب لغة: (وضع شيء على شيء سواء كان على جهة الثبوت أم لا) فكل بناء تركيب ولا عكس.

واصطلاحًا: (ما تركب من كلمتين فأكثر) أفاد نحو: (قَامَ زَيْدٌ)، أو لم يفد نحو: (إِنْ قَامَ زَيْدٌ)، ظاهرًا كما تقدم، أو مقدرًا كقولك: (نَعَمْ) لمن قال لك: (هَل حَفِظْتَ الدَّرْسَ)؛ لأن التقدير (نَعَمْ حَفِظْتُ الدَّرْسَ)

فخرج (بالمركب): المفرد (كزيدٍ) فلا يقال له: كلام عند النحاة

وقوله: (المفيد) هو: (ما ترتبت عليه فائدة)، وهي لغة: (ما استُفِيد من علمٍ أو مالٍ).

والمراد (بالمفيد) هنا: (ما أفاد فائدة تامة يحسن السكوت عليها، بحيث لا يبقى السامع منتظرًا لشيء آخر).

فخرج (بالمفيد) غيره (كعبدِ اللهِ، وزيدٍ، وإِنْ قَامَ زَيْدٌ) ونحو ذلك مما لا فائدة فيه.

وقوله: (بالوضع) هو لغة: (يطلق على الولادة وغيرها)، تقول: (وَضَعَتِ المَرْأَةُ) أي: وَلَدَتْ.

واصطلاحًا: الوضع العربي وهو: (جعل اللفظ دليلًا على المعنى) (كزيدٍ) -مثلاً- فإنه لفظ عربي جعلته العرب دالًا على معنى وهو الذات التي وضع عليها لفظ (زَيْدٍ)،

وكذا لفظ (حَضَرَ) فإنه لفظ عربي جعلته العرب دالًّا على معنى وهو الحضور في الزمان الماضي.

فإذا قلت: (حَضَرَ زَيْدٌ) كنت قد استعملت كلامًا عربيًّا استعملته العرب في كلامها.

فخرج (بالوضع العربي) كلام العجم كالترك، والبربر. ونحوهما فلا يقال له: كلام عند النحاة.

مثال ما اجتمع فيه القيود المذكورة: (العِلْمُ نُورٌ)، (تَوَكَّلْ عَلَى اللهِ)، و(فِي التَّأَنِّي السَّلامَةُ)، ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا﴾ [الطلاق: ٢].

أصل: وأقلُّ ما يَتَأَلَّفُ مِن: اسمَين، نَحْوُ: (زَيدٌ قَائِمٌ)[١]، أو مِن فِعلٍ واسمٍ، نَحْوُ: (قَامَ زَيدٌ)[٢].

قوله: (ما يتألف) التآلف والتأليف: وقوع الألفة والتناسب بين الجزأين، وهو أخص من التركيب؛ إذ التركيب ضم كلمة إلى أخرى فأكثر، فكل مُؤَلف مركب من غير عكس. اهـ "تصريح" (١/ ١٨).

قوله: (من اسمين) أي: حقيقة، أو حكمًا. فالأول: نحو: (هَذَا زَيْدٌ). والثاني: كمثال المصنف؛ فإن الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم الاسم المفرد بدليل أن الضمير المستتر فيه لا يبرز في تثنية ولا جمع.

وأما نحو: (قَائِمَانِ وَقَائِمُوْنَ) فالألف والواو حرفا تثنية وجمع، والضمير مستتر فيهما بخلاف الفعل فإن الضمير فيه كلمة برأسها بدليل أنه يبرز في التثنية والجمع نحو: (قَامَا، وَقَامُوْا).

وقوله: (أو من فعل واسم) عرف من هذا والذي قبله أن الكلام لا يتألف من فعلين، ولا من حرفين، ولا من فعل وحرف، ولا من اسم وحرف.

---

(١) **الإعراب**: (زَيدٌ) مبتدأ، و(قَائِمٌ) خبره. (٢) **الإعراب**: (قَامَ) فعل ماض، و(زَيدٌ) فاعله.

وأما نحو: (يا زَيْدُ) فمؤلف من فعل واسمين؛ لأن حرف النداء نائب عن فعل محذوف مع فاعله، والتقدير: (أُنَادِيْ زَيْدًا).

أصل: والكَلِمَةُ: قَولٌ مُفرَدٌ.

قوله: (والكلمة) هي: بفتح الكاف، وكسر اللام، وفيها لغتان أخريان:

إحداهما: بفتح الكاف، وسكون اللام على وزن تمرة.

والثانية: بكسر الكاف وسكون اللام على وزن سِدْرَةٍ، وهما لتميم، والأولى لأهل الحجاز وهي الفصحى وبها جاء التنزيل قال تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [الأنعام: ١١٥].

وتطلق في اللغة: على الجمل المفيدة، كقوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا﴾ [المؤمنون: ١٠٠] إشارة إلى قوله: ﴿رَبِّ ٱرْجِعُونِ ﴿٩٩﴾ لَعَلِّيٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ﴾ [المؤمنون: ٩٩-١٠٠].

وفي الاصطلاح: على (القول المفرد) كما ذكره المصنف.

والمراد بالقول: اللفظ الدال على معنى (كرجلٍ، وفرسٍ).

فخرج بقيد (اللفظ) الخط ونحوه ؛فإنه وإنِ دل على معنى لكنه ليس بلفظ.

وخرج بقيد كونه دالًا على معنى نحو: (دَيْزٍ) مقلوب (زَيْدٍ) ؛فإنه وإن كان لفظًا لكنه لا يدل على معنى، فلا يسمى شيء من ذلك ونحوه قولًا.

فتبين من هذا أن كل قول لفظ ولا عكس.

والمراد بالمفرد هنا: (ما يُتلفظ به مرة واحدة، والمركب عكسه). مثال المفرد: (زَيْدٌ وَرِجَالٌ)، ومثال المركب: (عبدُاللهِ) علمًا وَنَحْوُهُ مما يتلفظ به مرتين.

(تنبيه): إنما قيدت المفرد بقولي: (هنا) أي: في باب الكلمة لأنه يطلق ويراد به عدة أمور: ففي باب الإعراب يراد به: ما ليس مثنى ولا مجموعًا ولا ملحقًا بهما ولا من الأسماء الستة، وفي باب العلم يراد به: ما ليس مركبًا، وفي باب المبتدأ

والخبر يراد به: ما ليس جملة ولا شبيهًا بالجملة، وفي باب (لا) النافية للجنس والمنادى يراد به: ما ليس مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف.

أصل: وهِيَ: اسمٌ، وفِعلٌ، وحَرفٌ جاءَ لمَعنًى.

قوله: (وهي اسم...) إلخ، عرف انحصار الكلمة في هذه الثلاثة بالاستقراء وتتبع كلام العرب؛ فإن علماء هذا الفن تتبعوا كلام العرب فلم يجدوا غيرها، ولو كان هناك نوع رابع لعثروا عليه.

وقيد المصنف الحرف بكونه (جاء لمعنى)؛ ليخرج حرف التهجي نحو: (أ، ب، ت، ث...)، إلخ، فلا يكون كلمة لعدم دلالته على معنى وهذا القيد معلوم مما قبله فلا يحتاج إليه.

أصل: فالاسم يُعرفُ: بِالإسنَادِ إليه، وبِالخفضِ، وبِالتَّنوينِ، وبِدُخُولِ الألفِ واللامِ، وحُرُوفِ الخَفضِ.

قوله: (فالاسم) قدمه على أخويه الفعل والحرف لشرفه من حيث إنه قد يستغني عنهما في بعض التراكيب نحو: (زَيْدٌ قَائِمٌ)، و(أَبُوكَ رَجُلٌ كَرِيمٌ) ونحو ذلك، وهما لا يستغنيان عنه ؛إذ لا يخلو منه كلام.

والاسم لغة: (ما دل على مسمى).

واصطلاحًا: (كلمة دلت على معنى في نفسها ولم تقترن بزمان)، نحو: (زَيْدٍ، وَجَبَلٍ، وَمَكَّةَ) ونحوها، فإنها أسماء دلت في نفسها على معنى، وهو كونها ذوات مسميات بهذه الأسماء، وليس الزمان داخلًا في واحد منها.

وسمي بذلك لِسُمُوِّهِ، أي: علوه على أخويه؛ لاستغنائه عنهما وافتقارهما إليه كما تقدم بيانه.

وقوله: (يعرف) أي: يميز عن أخويه بعلامات كثيرة أوصلها بعضهم إلى خمسين علامة، اقتصر المصنف منها على خمس علامات؛ لكونها أشهر وأكثر استعمالًا من غيرها.

وقوله: (بالإسناد إليه) الإسناد: علامة معنوية.

وهو لغة: (الإلصاق)، يقال: (أَسْنَدْتُ ظَهْرِيْ إِلَى الجِدَارِ) أي: ألصقتُه. واصطلاحًا: هو: (أن تُسند إلى الاسم ما تتم به الفائدة)، نحو: (قَامَ زَيْدٌ) (فَقَامَ) فعل مسند، و(زَيْدٌ) اسم مسند إليه.

وهذه العلامة: هي أنفع العلامات؛ إذ بها استدل على اسمية التاء في قولك (ضربتُِ) بتثليثها، ألا ترى أنها لا تقبل (أل)، ولا التنوين، ولا غيرهما من العلامات سوى الإسناد إليها.

وقوله: (وبالخفض) الخفض: علامة من آخر الكلمة.

وهو لغة: (ضد الارتفاع).

واصطلاحًا: (تغيير مخصوص علامته الكسرة، أو ما ناب عنها)، نحو: (مَرَرتُ بِزَيدِ)، و(جَاءَ غُلامُ زَيْدِ).

وقوله: (وبالتنوين) التنوين: علامة من آخر الكلمة.

وهو لغة: (التصويت)، يقال: (نَوَّنَ الطائرُ) إذا صَوَّتَ.

واصطلاحًا: (نون زائدة، ساكنة، تلحق آخر الاسم لفظا وتفارقه خطًا، استغناءً عنها بتكرار الشكلة عند الضبط بالقلم)، نحو: (زَيْدٍ، وَرَجُلٍ، وَصَهٍ، وَحِيْنَئِذٍ، وَمُسْلِمَاتٍ، وَيَدٍ، وَأَخٍ) فهذه ونحوُها أسماء؛ للحوق التنوين لها.

وقوله: (وبدخول الألف واللام) (أل): علامة من أول الكلمة، نحو: (الرَّجُلِ، وَالضَّارِبِ، وَاليَزِيْدِ) ونحوها.

وتبدلُ لامُ (أل) ميمًا في لغة حِمْيَرَ نحو: (امْ رَجُلٍ، وَامْ فَرَسٍ).

وقوله: (وحروف الخفض) وهي علامة من أول الكلمة نحو: (خَرَجْتُ مِنَ البَيتِ إلى المَسْجِدِ) وسيأتي الكلام عليها في المخفوضات إن شاء الله تعالى.

أصل: **والفِعلُ** يُعرفُ: بِقَدْ، والسِّينِ، وسَوفَ، وتَاءِ التَّأنِيثِ السَّاكِنَةِ.

قوله: (**والفعل**) هو لغة: (نفس الحدث من قيام، وقعود، ونحوهما).

واصطلاحًا: (كلمة دلت على معنى في نفسها واقترنت بأحد الأزمنة الثلاثة التي هي: الماضي، والحال، والمستقبل). نحو: (ضَرَبَ وَيَضْرِبُ وَاضْرِبْ).

وقوله: (**يُعْرَفُ**) أي: يميز عن أخويه الاسم، والحرف بعلامات كثيرة. اقتصر المصنف منها على أربع علامات.

وقوله: (**بقد**) هي: علامة مشتركة بين الماضي، والمضارع، فإن دخلت على الماضي دلت على أحد معنيين:

أحدهما: التحقيق، أي: تحقيق وقوع الحدث نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١]، أي: تحقق لهم الفلاح.

الثاني: التقريب، أي: تقريب وقوع الحدث نحو: (قَدْ قَامَتِ الصَّلاةُ) أي: قَرُبَ وَقْتُ قِيَامِهَا.

وإن دخلت على المضارع دلت على أحد معنيين:

أحدهما: التقليل، أي: تقليل وقوع الفعل نحو: (قَدْ يَجُودُ البَخِيْلُ) أي: يَقِلُّ جُوْدُهُ.

والثاني: التكثير، أي: تكثير وقوع الفعل نحو: (قَدْ يَجُودُ الكَرِيمُ) أي: يَكْثُرُ جُوْدُهُ.

وقد تدخل على المضارع فتفيد التحقيق نحو: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤] أي: يعلم ما أنتم عليه حقًّا.

وهذه العلامة: من أول الكلمة، ولا تدخل على فعل الأمر أصلًا.

وقوله: (**والسين وسوف**) هما علامتان خاصتان بالمضارع، إذا دخلتا عليه صار زمنه مستقبلا بعد أن كان محتملا للحال والاستقبال نحو: (سَيَقُومُ زَيْدٌ) (وسَوفَ يَقُومُ عَمْرٌو)، إلا أن (سوف) أكثر استقبالًا من (السين)؛ لأن كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى غالبًا.

وقوله (**وتاء التأنيث الساكنة**)، وهي علامة خاصة بالماضي إشعارًا بتأنيث الفاعل أو نائبه نحو: ﴿وَجَآءَتۡ سَكۡرَةُ ٱلۡمَوۡتِ بِٱلۡحَقِّۖ﴾ [ق: ١٩]، و﴿وَضُرِبَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلذِّلَّةُ وَٱلۡمَسۡكَنَةُ﴾ [البقرة: ٦١].

وقيدت (التاء) بكونها ساكنة احترازًا من المتحركة؛ فإنها خاصة بالأسماء (كَفَاطِمَةَ، وَقَاعِدَةٍ) ونحوهما.

والمراد بسكون التاء: أنها ساكنة في أصل وضعها، فلا يضر تحريكها لعارض، كالتقاء الساكنين، ونحوه كقوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱخۡرُجۡ عَلَيۡهِنَّۖ﴾ [يوسف: ٣١]، و﴿قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت: ١١].

أصل

وهو ثَلاثَةُ أنواعٍ: مَاضٍ: ويُعرَفُ بِتَاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ، نَحْوُ: (قَامَتْ وقَعَدَتْ)، ومِنهُ (نِعْمَ، وبِئْسَ، ولَيسَ، وعَسَى) على الأصَحِّ.

قوله: (**وهو ثلاثة أنواع**)، أي: الفعل من حيث هو، وإنما كانت الأفعال ثلاثة؛ لأن الأزمنة ثلاثة؛ إذ الفعل الذي هو الحدث، إما متقدم عن زمن الإخبار، أو مقارن له، أو متأخرٌ عنه. فالأول الماضي، والثاني الحال، والثالث المستقبل، وقد جمعها زهير في قوله:

وَأَعْلَمُ مَا فِيْ اليَوْمِ وَالأَمْسِ قَبْلَهُ ... وَلَكِنَّنِي عَنْ عِلْمِ مَا فِيْ غَدٍ عَمِيْ

وما ذهب إليه المصنف من أن الفعل ثلاثة أنواع، هو مذهب البصريين، وهو الصحيح.

وذهب الكوفيون إلى أنه قسمان بإسقاط الأمر، بناء على أنه مقتطع من المضارع، إذ أصل (اضْرِبْ) -مثلًا- عندهم (لِتَضْرِبْ) حذفت اللام تخفيفًا ثم التاء لخوف التباس الأمر حينئذ بالمضارع حالة الوقف ثم أتي بهمزة الوصل من أجل النطق بالساكن فصار (اضْرِبْ).

وقوله: (ماضٍ) أَصْلُهُ (مَاضِيٌ) بتحريك الياء منونة فاستثقلت الحركة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان الياء مع التنوين فحذفت الياء؛ لالتقاء الساكنين.

وهو: (ما دل على حدث وقع قبل زمن التكلم)، نحو: (قَامَ زَيْدٌ) و(قَعَدَ عَمْرٌو).

وقدمه على غيره لمجيئه على الأصل؛ إذ هو متفق على بنائه.

وقوله: (ويعرف) أي: يميز عن المضارع، والأمر بتاء التأنيث الساكنة نحو: (قَامَتْ هِنْدٌ وَقَعَدَتْ).

قال الفاكهي: لو قال: نحو: (قَامَ وَقَعَدَ) لكان أولى؛ لأنه الذي يقبل التاء فيميز بها. اهـ

وقوله: (ومنه نعم... على الأصح) أي: لقبولها تاء التأنيث الساكنة تقول: في (نِعْمَ وَبِئْسَ) (نِعْمَتِ الْمَرْأَةُ عَائِشَةُ ﵂) (وَبِئْسَتِ الْمَرْأَةُ حَمَّالَةُ الحَطَبِ).

قال الشاعر:

نِعْمَـــتْ جَـــزَاءُ الْمُتَقِـــيْنَ الْجَنَّـــهْ دَارُ الأَمَـــانِيْ وَالْمُـــنَى وَالْمِنَّـــهْ

وفي الحديث: «وَأَعُوْذُ بِكَ مِنَ الخِيَانَةِ؛ فَإِنَّهَا بِئْسَتِ البِطَانَةُ»[1].

هذا مذهب البصريين والكسائي من الكوفيين، وذهب الفراء والكوفيون إلى أنهما اسمان لدخول حرف الجر عليهما في قول بعض العرب وقد بشر ببنت: (وَاللهِ مَا هِيَ بِنِعْمَ الوَلَدُ)، وقول الآخر -وقد سار إلى محبوبته على حمار بَطِيْء السير-: (نِعْمَ السَّيْرُ عَلَى بِئْسَ العَيْرُ) ورد عليهم بما تقدم، وبأن حرف الجر داخل في الحقيقة على اسم محذوف، والتقدير (مَا هِيَ بِوَلَدٍ مَقُوْلٍ فِيْهِ: نِعْمَ الوَلَدُ)، و (نِعْمَ السَّيْرُ عَلَى عَيْرٍ مَقُوْلٍ فِيْهِ: بِئْسَ العَيْرُ).

وتقول في (لَيْسَ) و(عَسَى): (لَيْسَتْ هِنْدٌ ظَالِمَةً فَعَسَتْ أَنْ تُفْلِحَ).

---

(١) الحديث حسن. أخرجه أبو داود برقم (١٥٤٧) والنسائي (٨/ ٢٦٣) عن أبي هريرة ﵁. وانظر صحيح الجامع برقم (١٢٨٣).

ومما يدل أيضًا على فعليتها اتصال الضمائر بها كقوله جل جلاله: ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ﴾ [الغاشية: ٢٢]، و﴿لَيْسُوا سَوَآءً﴾ [آل عمران: ١١٣]، و﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [محمد: ٢٢]، وبهاتين العلامتين رد الجمهور على من زعم أن (لَيْسَ) حرف نفي بمنزلة (مَا) النافيةِ وهو أبو علي الفارسي، وعلى من زعم أن (عَسَى) حرف تَرَجٍّ بمنزلة (لَعَلَّ) وهم الكوفيون وابْنُ السَّرَّاجِ.

أصل

ومُضَارِعٌ: ويُعرَفُ بِدخولِ (لَمْ) عَليهِ، نحْوُ: (لَمْ يَقُمْ).

ولا بُدَّ في أَوَّلِهِ مِن إحدَى الزَّوَائِدِ الأَربَعِ، وهِيَ: الهَمزَةُ، والنُّونُ، والياءُ، والتَّاءُ، ويجمَعُها قَولُك (نَأَيتُ).

ويُضَمُّ أَوَّلُهُ إن كَان مَاضِيهِ عَلَى أَربَعَةِ أَحرُفٍ، كـ(دَحْرَجَ، يُدَحْرِجُ)، و(أَكْرَمَ يُكْرِمُ)، و(فَرَّحَ يُفَرِّحُ)[1]، و(قَاتَلَ يُقَاتِلُ). ويُفتَحُ فيما سِوَى ذَلِكَ، نحْوُ: (نَصَرَ يَنْصُرُ)، و(انْطَلَقَ يَنْطَلِقُ)، و(اسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ).

قوله: (ومضارع)، هو: (ما دل على حدث يقبل الحال والاستقبال)، ولا يتعين لأحدهما إلا بقرينة.

فإذا قلت: (زَيْدٌ يَقُومُ) احتمل الحال، والاستقبال، إلا أنه في هذه الحالة أي: عند عدم القرينة يترجح للحال.

ويتعين للحال بأمور منها: إذا صاحبته (الآنَ) أو (السَّاعَةُ)، نحو: (أَجِيئُكَ الآنَ أَوِ السَّاعَةَ) ونحْوُ ذلك مما يدل على الحال.

ويتعين للاستقبال بأمور منها: (السين، وسوف، وغدًا) ونحو ذلك مما يدل على الاستقبال نحو: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ﴾ [الأعلى: ٦]، و ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾ [الضحى: ٥]. و (أُسَافِرُ غدًا إِنْ شَاءَ اللهُ).

---

(١) كذا في "المخطوطة" ومتن "الفواكه"، وأما في "الكواكب" فبلفظ (فَرَّجَ يُفَرِّجُ) بالجيم.

وإنما سمي مضارعًا؛ لأنه مشابه للاسم في أمور يأتي ذكرها إن شاء الله.

والمُضَارَعَةُ في اللغة: المشابهة، مأخوذة من الضَّرْع؛ لأن المتشابهين كأنهما ارتضعا من ضرع واحد.

وقوله: (ويعرف) أي: يميز عن الماضي، والأمر بدخول (لَمْ) عليه، وقد مَرَّ أنه يميز أيضًا بدخول (السين) (وسوف) عليه.

وإنما اقتصر المؤلف -كغيره- على (لَمْ)؛ لأن لها امتزاجًا بالفعل بتغيير معناه إلى الماضي حتى صارت كجزئه.

قال الفاكهي: ولو قال نحو: (يَقُوْمُ) لكان أولى؛ لأنه يقبل (لَمْ).

وقوله: (الزوائد الأربع) أي: المسماة بأحرف المضارعة التي يجمعها قولك: (أَنَيْتُ) بمعنى: (أَدْرَكْتُ)، أو (نَأَيْتُ) بمعنى: (بَعُدْتُ)، أو (أَتَيْنَ) أو (نَأْتِيْ) بمعنى: المجيء.

ويشترط فيها أن يكون لها معنى، فالهمزة تدل على المتكلم وحده نحو: (أَقُوْمُ)، والنون تدل على المتكلم المعظم نفسه، أو الذي معه غيره نحو: (نَقُوْمُ)، والياء تدل على الغائب نحو: (يَقُوْمُ)، والتاء تدل على المخاطب أو الغائبة نحو: (أَنْتَ تَقُوْمُ) ونحو: (هِنْدٌ تَقُوْمُ).

فإن كانت هذه الأحرف أصلية نحو: (أَكَلَ)، و(نَقَلَ)، و(يَئِسَ)، و(تَعِسَ)، أو زائدة لكنها لا تدل على المعنى المتقدم نحو: (أَكْرَمَ)، و(نَرْجَسَ)، و(يَرْنَأَ)، و(تَعَلَّمَ)، كان الفعل ماضيًا لا مضارعًا.

ولم يجعل المؤلف هذه الأحرف علامة للمضارع أيضًا لوجودها في أول الماضي كما تقدم، وإنما ذكرها توطئة وتمهيدًا لقوله: (وَيُضَمُّ أَوَّلُهُ...) إلخ، والأولى جعلها علامة ثانية للمضارع، ولا نسلم وجودها في الماضي؛ لأن المراد بها الأحرف الزائدة التي لها معنى كما تقدم.

وقوله: (ويضم أوله) أي: الحرف المفتتح به المضارع.

وقوله: (على أربعة أحرف) أي: سواء كان كل حروفه أصولاً نحو: (دَحْرَجَ)؛ فإنه ماضٍ أصلي الحروف، فتقول في مضارعه: (يُدَحْرِجُ) بضم أوله، أو بعضها زائدًا نحو: (أَكْرَمَ) ؛فإن الهمزة فيه زائدة، فتقول في مضارعه: (يُكْرِمُ) بضم أوله.

فائدة: قال السجاعي ص(١٤): الرباعي عند النحاة: ما كانت حروفه أربعة، سواء كانت كلها أصولاً كـ(دَحْرَجَ)، أو لا كـ(أَكْرَمَ). وأما عند أهل الصرف فهو ما كانت حروفه الأصول أربعة. اهـ.

وقوله: (يفرّح) بضم أوله لزيادة تكرير العين أي: الراء في ماضيه. وقوله: (ويفتح فيما سوى ذلك) أي: فيما سوى المضارع الذي ماضيه رباعي، بأن كان ماضيه ثلاثيًّا، أو خماسيًّا، أو سداسيًّا. وهو أكثر ما ينتهي إليه الفعل بالزيادة، كما في أمثلة المصنف.

أصل

وأَمْرٌ: ويُعرَفُ بِدَلالَتِهِ عَلى الطَّلَبِ، وقَبُولِهِ يَاءَ المُخَاطَبَةِ، نَحْوُ: (قُومِي واضرِبِي)، ومِنهُ (هَاتِ وتَعَالَ) على الأَصَحِّ.

قوله: (وأمر) هو: (ما دل على حدث، يطلب حصوله، أو استمراره في الزمان المستقبل)، فمثال ما يطلب حصوله (وهو الأكثر) قوله تعالى عن لقمان أنه قال لولده: ﴿يَٰبُنَيَّ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ وَأۡمُرۡ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَٱنۡهَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَٱصۡبِرۡ عَلَىٰ مَآ أَصَابَكَۖ إِنَّ ذَٰلِكَ مِنۡ عَزۡمِ ٱلۡأُمُورِ﴾ [لقمان: ١٧].

ومثال ما يطلب استمراره قوله تعالى لسيد المتقين: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ﴾ [الأحزاب: ١].

وقوله تعالى لعباده المؤمنين: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [النساء: ١٣٦] الآية أي: استمر على تقواه، واستمروا على إيمانكم بذلك.

وقوله: (ويعرف) أي: يميز عن المضارع والماضي بهاتين العلامتين معًا نحو: (قُومِيْ) و(اضْرِبِيْ) فإن كلًّا منهما دل على الطلب، وَقَبِلَ ياء المخاطبة.

فلو دلت الكلمة على الطلب ولم تقبل الياء فهي: إما اسم فعل أمر نحو: (صَهْ، ونَزَالِ) أو مصدر نحو: (ضَرْبًا زَيْدًا).

وإن قبلت الياء ولم تدل على الطلب، فهي فعل مضارع نحو: (أَنْتِ تَقُوْمِيْنَ).

ولو قال المصنف نحو: (قُمْ، وَاضْرِبْ) لكان أولى لأنه الذي يقبل ياء المخاطبة.

وقوله: (على الأصح) أي: لدلالتهما على الطلب وقبولهما ياء المخاطبة، وهما مبنيان على حذف حرف العلة من آخرهما، فالمحذوف من (هَاتِ) الياء، كما في (ارْمِ) ومن (تَعَالَ) الألف، كما في (اخْشَ).

فإن أمرت بهما مؤنثًا، كانا مبنيَّين على حذف النون. نحو: (هَاتِيْ يَا هِنْدُ، وَتَعَالَيْ) بالياء فيهما.

وزعم بعضهم أنهما اسما فعلين للأمر فـ(هَاتِ) بمعنى: (نَاوِلْ) و(تَعَالَ) بمعنى: (أَقْبِلْ).

واعلم أن آخر (هَاتِ) مكسور إلا إذا اتصل به واو الجماعة فيضم كقوله تعالى: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ﴾ [البقرة: ١١١] وأن آخر (تَعَالَ) مفتوح دائمًا.

أصل

والحرفُ: ما لا يَصلُحُ مَعَهُ دَلِيلُ الاسمِ ولا دَلِيلُ الفِعلِ، كـ (هَلْ وفِيْ ولَمْ).

قوله: (والحرف) هو لغة: (الطرَف) -بتحريك الراء-، كحرف الجبل. وفي التنزيل: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾ [الحج: ١١]، أي: على طرف، وجانب من الدين.

واصطلاحًا: (كلمة دلت على معنى في غيرها)، كـ(لَمْ) -مثلاً- في قولك: (لَمْ يَقُمْ) فإن (لَمْ) معناها النفي ولم يظهر هذا المعنى إلا في الفعل.

وقوله: (ما لا يصلح...) إلخ، أي: أن علامة الحرف التي امتاز بها عن أخويه عدمية؛ وهي أنه لا يقبل شيئًا من علامة الاسم، ولا من علامة الفعل وذلك نحو: كلمة (هَلْ) فإنها لا تقبل (أَلْ) فلا يقال: (أَلْ هَلْ)، ولا يدخل عليها حرف الخفض

فلا يقال: (مِنْ هَلْ)، ولا تدخل عليها (قَدْ) ولا (سَوْفَ) فلا يقال: (قَدْ هَلْ)، ولا (سَوْفَ هَلْ)، فلما رأيناها لا تقبل علامة الاسم، ولا علامة الفعل عرفنا أنها حرف، ومثلها (فِيْ، وَلَمْ) وسائر الحروف.

ونظير ما ليست له علامة وجودية، بل علامته عدمية (الْحَاءُ) مع (الْجِيْمِ، وَالْخَاءِ)؛ فإن (الْجِيْمَ) علامتها نقطة من أسفلها، و(الْخَاءَ) علامتها نقطة من أعلاها، و(الْحَاءَ) علامتها عدم وجود نقطة من أسفلها أو أعلاها.

وقوله: (كَ: هَلْ، وَفِيْ، وَلَمْ) مَثَّلَ المصنف بهذه الأحرف الثلاثة ليبين أن الحروف على ثلاثة أقسام:

قسم مختص بالأفعال وهو نوعان: عامل كالجوازم والنواصب، وغير عامل كـ(قَدْ) و(السِّيْنِ).

وقسم مختص بالأسماء وهو نوعان: عامل كحروف الجر، و(إِنَّ) وأخواتها، وغير عامل كأداة التعريف.

وقسم مشترك بينهما وهو نوعان: عامل كالحروف المشبهة بـ(لَيْسَ) وغير عامل: كـ(هَلْ، وَبَلْ، وَثُمَّ).

والأصل في كل حرف مختص أن يعمل فيما اختص به، وإنما لم تعمل (أَلْ) مع اختصاصها بالأسماء لتنزلها من مدخولها منزلة الجزء، ومن ثم تخطاها العامل، ومثلها (السِّيْنُ).

والأصل في كل حرف غير مختص أن لا يعمل، وإنما عملت الحروف المشبهة بـ(لَيْسَ) مع عدم اختصاصها حملاً لها على (لَيْسَ).



باب الإعراب والبناء

أصل

الإِعرَابُ: تَغيِيرُ أَوَاخِرِ الكَلِمِ لاختِلَافِ العَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيها لَفظًا أو تَقدِيرًا.

قوله: (**باب الإعراب والبناء**) أي: اللذين هما أساس علم النحو؛ إذ عليهما يدور حكم آخر كل كلمة.

وقدم الإعراب على البناء لشرفه وشرف محله الذي هو الاسم، وكثرته، وخفته.

وقوله: (**الإعراب**) بكسر الهمزة يجيءُ لغة: لمعان كثيرة:

منها: (الإبانة) يقال: أعرب الرجل عما في نفسه، إذا أبان عنه.

ومنها: (التحسين) يقال: أعربت الشيء، أي: حَسَّنْتُهُ.

ومنها: (التغيير) يقال: عَرِبَتْ معدة البعير، أي: تغيرت، وأعربها الله أي: غَيَّرَهَا.

واصطلاحًا: ما ذكره المصنف بقوله (تغيير...) إلخ.

وقوله: (**تغيير**) المراد بالتغيير: الانتقال ولو من الوقف، إلى الرفع، أو غيره.

والمراد بالأواخر: أحوالها؛ لأن الآخر لا يتغير، وإنما يتغير حاله، وهو الحركة نحو: (جَاءَ زَيْدٌ)، و(رَأَيْتُ زَيْدًا)، و(مَرَرْتُ بِزَيْدٍ). فأنت ترى أن آخر (زَيْدٍ) وهو الدال لم يتغير؛ وإنما تغير حاله من رفع، إلى نصب، إلى خفض. وهذا التغيير ليس خاصًّا بالاسم بل يشمل الفعل المضارع أيضًا كقولك: (يَقْعُدُ زَيْدٌ)، و(لَنْ يَقْعُدَ)، و(لَمْ يَقْعُدْ).

وقوله: (**لاختلاف العوامل**) المراد باختلافها: تعاقبها واحدًا بعد واحد. والعوامل: جمع عامل؛ وهو: ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من رفع، أو نصب، أو جر، أو جزم.

وقوله: **لفظًا أو تقديرًا**) (أَوْ) للتقسيم لا للشك أي: أن التغيير ينقسم إلى قسمين: لفظي وتقديري.

فاللفظي: (ما يظهر في آخر الكلمة) اسمًا كانت أو فعلاً كما تقدم.

والتقديري: (ما لا يظهر في الآخر بل يفرض ويُنْوَى) كالمنوي للتعذر في آخر (الْفَتَى) من قولك: (جَاءَ الْفَتَى)، و(رَأَيْتُ الْفَتَى)، و(مَرَرْتُ بِالْفَتَى). فـ(الْفَتَى) في المثال الأول فاعل، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر.

وفي الثاني مفعول به، وعلامة نصبه فتحة مقدرة للتعذر، وفي الثالث مجرور، وعلامة جره كسرة مقدرة للتعذر قال تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ٨٨]، و﴿ لَمَّا سَمِعْنَا ٱلْهُدَىٰٓ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ [الجن: ١٣]، و﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ﴾ [الفتح: ٢٨].

ومثله (يَخْشَى) من قولك: (يَخْشَى زَيْدٌ رَبَّهُ)، (وَلَنْ يَخْشَى عَدُوَّهُ). فـ(يَخْشَى) في المثال الأول مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم، وعلامة رفعه ضمة مقدرة؛ منع من ظهورها التعذر، وفي الثاني منصوب بـ(لَنْ) وعلامة نصبه فتحة مقدرة للتعذر قال تعالى: ﴿ أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ﴾ [العلق: ١٤]، و﴿ وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾ [البقرة: ١٢٠].

وكالمنوي للثقل في آخر (الْقَاضِيْ) من قولك: (جَاءَ الْقَاضِيْ)، و(مَرَرْتُ بِالْقَاضِيْ). وفي آخر: (يَدْعُوْ، وَيَقْضِيْ) من قولك: (يَدْعُوْ زَيْدٌ إِلَى الْحَقِّ وَيَقْضِيْ بِهِ). فـ(الْقَاضِيْ) معرب بحركة مقدرة منع من ظهورها الثقل و(يَدْعُوْ، وَيَقْضِيْ) فعلان مضارعان مرفوعان، وعلامة رفعهما ضمة مقدرة للثقل قال تعالى: ﴿ يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾ [القمر: ٦]، و﴿ مُّهْطِعِينَ إِلَى ٱلدَّاعِ﴾ [القمر: ٨]، وقال: ﴿ وَٱللَّهُ يَدْعُوٓا۟ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [يونس: ٢٥].

وكالمنوي للمناسبة في آخر (غُلَامِ) من قولك: (جَاءَ غُلَامِيْ)، و(رَأَيْتُ غُلَامِيْ)، و(مَرَرْتُ بِغُلَامِيْ). فـ(غُلَامِ) في هذه الأمثلة معرب بحركة مقدرة منع من ظهورها

اشتغال المحل بحركة المناسبة قال تعالى: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأعراف: ١٥٦] و ﴿إِنَّ أَرْضِى وَٰسِعَةٌ﴾ [العنكبوت: ٥٦] و ﴿فَأَسْرِ بِعِبَادِى﴾ [الدخان: ٢٣].

أصل

وأقسَامُهُ أربَعَةٌ: رَفْعٌ، ونَصْبٌ، وخَفْضٌ، وجَزْمٌ. فَلِلأَسماءِ مِن ذَلِكَ: الرَّفعُ والنَّصبُ والخَفضُ، ولا جزمَ فِيها. ولِلأفعَالِ مِن ذَلِكَ: الرَّفعُ والنَّصبُ والجَزمُ، ولا خَفضَ فيها.

قوله: (وأقسامه) أي: أقسام الإعراب بالنسبة إلى الاسم، والفعل أربعة، لا خامس لها رفع، ونصب، وخفض، وجزم، ولكل واحد من هذه الأربعة: معنى في اللغة، ومعنى في الاصطلاح.

فالرفع لغة: (العلو والارتفاع).

واصطلاحًا: (تغيير مخصوص علامته الضمة، أو ما ناب عنها)، ويكون في الاسم، والفعل نحو: (يَضرِبُ زَيْدٌ)، و(يَمْشِيْ الفَتَى مُسْرِعًا)، و(الزَّيْدَانِ يَكْتُبَانِ). قال تعالى: ﴿يَمْحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ وَيُرْبِى ٱلصَّدَقَٰتِ﴾ [البقرة: ٢٧٦].

والنصب لغة: (الاستواء والاستقامة).

واصطلاحًا: (تغيير مخصوص علامته الفتحة، أو ما ناب عنها).

ويكون أيضًا في الاسم والفعل نحو: (أُحِبُّ أَنْ تُكْرِمَ زَيْدًا)، و(إِنَّ الْفَتَى لَنْ يَخْشَى عَدُوَّهُ)، و(أَكْرَمْتُ المُجْتَهِدِيْنَ). قال تعالى: ﴿لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ﴾ [آل عمران: ٩٢].

والخفض لغة: (ضد الرفع، وهو التَّسَفُّلُ).

واصطلاحًا: (تغيير مخصوص علامته الكسرة، أو ما ناب عنها) ولا يكون إلا في الاسم نحو: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ)، و(سَلَّمْتُ عَلَى مُوْسَى وَأَخِيْهِ). قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١١٥].

والجزم في اللغة: القطع.

واصطلاحًا: (تغيير مخصوص علامته السكون، أو ما ناب عنه) ولا يكون إلا في

الفعل نحو: (لَمْ أَخْرُجْ)، و(لَا تَسْعَ إِلَى الشَّرِّ). قال تعالى: ﴿إِن تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا﴾ [الأنفال: ٢٩].

وقوله: (فللأسماء من ذلك الرفع...) إلخ، أي: فاشتركت الأسماء، والأفعال في الرفع، والنصب، واختصت الأسماء بالخفض، والأفعال بالجزم وقد تقدمت أمثلة ذلك كله.

أصل

والبِنَاءُ: لُزُومُ أَوَاخِرِ الكَلِمَةِ(١) حَرَكَةً أَو سُكُونًا(٢).
وأنوَاعُهُ أربعةٌ: ضَمٌّ، وفَتحٌ، وكَسْرٌ، وسُكُونٌ.

قوله: (والبناء) هو لغة: (وضع شيء على شيء على جهة يراد بها الثبوت واللزوم).

واصطلاحًا: ضد الإعراب وهو: (لزوم آخر الكلمة حالة واحدة، لفظًا أو تقديرًا؛ لغير عامل).

وهذا اللزوم إما أن يكون على حركة نحو: (حَيْثُ، وَأَيْنَ، وَأَمْسِ)، أو على سكون نحو: (مَنْ، وَكَمْ)، أو على حرف نحو: (يَا زَيْدَانِ) و(لَا رَجُلَيْنِ فِيْ الدَّارِ)، أو على حذف نحو: (اضْرِبُوْا)؛ فإنه مبني على حذف النون.

ومعنى قولنا: (لفظًا أو تقديرًا): أن البناء على قسمين:

لفظي: وهو ما يتلفظ به كما تقدم.

وتقديري: وهو ما لا يتلفظ به، كما في نحو: (يَا مُوْسَى، وَيَا سِيْبَوَيْهِ)؛ فإنهما مبنيان على ضمة مقدرة منع من ظهورها التعذر في الأول، واشتغال المحل بحركة البناء الأصلي في الثاني.

---

(١) في "الفواكه" (الْكَلِمِ).

(٢) في "الكواكب" (حركة نحو: هَؤُلَاءِ، أو سكونا نحو: مَنْ وَكَمْ).

ونحو: (سَعَى)؛ فإنه مبني على فتح مقدر منع من ظهوره التعذر.

ونحو: (اضْرِبِ الْقَوْمَ)؛ فإنه مبني على سكون مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بالكسر العارض للتخلص من التقاء الساكنين.

وخرج بقولنا (لغير عامل) ما لزم حالة واحدة بسبب عامل نحو: (سُبْحَانَ اللهِ) ونحوِه من المصادر الملازمة للنصب على المصدرية بعامل محذوف.

وكذا الحال فإنه ملازم للنصب فهذا اللزوم إعراب لا بناء؛ لأنه بسبب عامل.

قوله: (وأنواعه أربعة...) إلخ، أنواع البناء أربعة لا خامس لها باتفاق النحويين، وهي: الضم نحو: (حَيْثُ ومُنْذُ) اسمًا كانت أو حرفًا، والفتح نحو: (كَيْفَ وضَرَبَ وإنَّ)، والكسر نحو: (حَذَامِ وباءِ الجر كقولك: مررت بك)، والسكون -ويسمى وقفًا- نحو: (كَمْ ومَنْ) بفتح الميم وكسرها، أي: اسمًا كانت أو حرفًا. فهذه الأنواع الأربعة مختصة بالمبنيات، كما أن أنواع الإعراب المتقدمة مختصة بالمعربات.

تنبيه: علم مما تقدم أن البناء يكون في الأسماء، والأفعال، والحروف بخلاف الإعراب فإنه لا يكون إلا في الأسماء، والأفعال.

أصل

والاسمُ ضَرْبَانِ:

مُعْرَبٌ: -وهُو الأصلُ- وهُوَ ما تَغَيَّرَ آخِرُهُ بِسَبَبِ العَوامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيهِ إمَّا لَفظًا كـ (زَيْدٍ وَعَمْرٍو)، وإمَّا تَقدِيرًا نَحْوُ: (مُوسَى والفَتَى).

ومَبنِيٌّ: -وهُوَ الفَرعُ- وهُوَ ما لا يَتغَيَّرُ آخِرُهُ بِسَبَبِ العَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيهِ كَالمُضمَرَاتِ، وأَسماءِ الشَّرطِ، وأسماءِ الاستِفهَامِ، وأَسمَاءِ الإشَارَةِ، وأسماءِ الأفعَالِ[1]، وأسماءِ المَوصُولاتِ.

فمنه ما يُبنَى على السُّكُونِ نَحْوُ: (كَمْ)، ومِنهُ ما يُبنَى عَلَى الفَتحِ كـ(أَينَ)، ومِنهُ ما يُبنى على الكَسرِ كـ(أمسِ)، ومِنهُ ما يُبنى عَلَى الضَّمِّ

---

(١) في "المخطوطة" (وَالأَسْمَاءِ الأَفْعَالِ).

كـ(حَيثُ).

والأصلُ في المبنِيِّ أن يُبنَى على السُّكُونِ.

قوله: (وهو الأصل) أي: ولهذا قدمه المصنف، فإذا جاء الاسم معربًا فلا يسئل عن سبب إعرابه لمجيئه على الأصل، وإنما يسئل عما خرج عن الأصل وهو المبني لماذا بني؟ لخروجه عن الأصل.

وإنما كان الأصل فيه الإعراب لاختصاصه بتعاقب معان عليه كالفاعلية، والمفعولية، والإضافة تفتقر في التمييز بينها إلى الإعراب. قاله المصرح (١/ ٤٧).

وقوله: (نحو: موسى والفتى) تقدم الكلام على هذا في الكلام على الإعراب، والحاصل أن الإعراب هو نفس التغيير من رفع، إلى غيره، وأن المُعْرَبَ هو نفس الكلمة التي يقع عليها هذا التغيير. وكذا القول في البناء والمبني.

قوله: (ومبني...) إلخ، المبني: ضد المعرب وهو كما قال المصنف (مالا يتغير آخره...) إلخ، كـ(هَؤُلَاءِ) -مثلاً- من قولك: (جَاءَ هَؤُلَاءِ)، و(رَأَيْتُ هَؤُلَاءِ)، (ومَرَرْتُ بِهَؤُلَاءِ)، فأنت ترى أن (هَؤُلَاءِ) قد دخل عليه عامل رفع كما في المثال الأول وهو (جَاءَ)، وعامل نصب كما في المثال الثاني وهو (رَأَيْتُ)، وعامل خفض كما في المثال الثالث وهو (البَاءُ)، وهو مع ذلك لم يتأثر بهذه العوامل بل لزم طريقة واحدة في الاستعمال وهي كسر آخره عند جميع العرب، فهو مبني على الكسر في محل رفع في المثال الأول، وفي محل نصب في المثال الثاني، وفي محل جر في المثال الثالث، وهكذا القول في بقية المبنيات فالإعراب لمحلها إن كان لها محل، وأما ألفاظها فإنها لا تتغير.

قوله: (كالمضمرات..) إلخ، هذه ستة أنواع من المبنيات وتقدم معنا أن الأصل في الأسماء الإعراب، فلا يسئل عما جاء على الأصل، وإنما يسئل عما خرج عن الأصل وهو الأسماء المبنية، فيقال: لماذا بنيت المضمرات وأسماء الشرط... إلخ؟

والجواب الإجمالي: أن هذه الأسماء أشبهت الحروف شبهًا قويا والحروف مبنية،

والشيء إذا أشبه الشيء أخذ حكمه فكل واحد من هذه الأسماء أشبه الحرف في شيء معين، إما في الوضع، أو في المعنى، أو في الاستعمال، أو في غير ذلك، فصار بسبب هذا الشبه مبنيًا. وفي هذا القدر من الإجمال كفاية للمبتدئ ومن أراد التفصيل فليرجع إلى الأصل أو غيره من المطولات.

وقوله: (فمنه...) إلخ، **المبني ينقسم إلى أربعة أقسام:**

الأول: المبني على السكون ويكون في الاسم، والفعل، والحرف، نحو: (كَمْ، وَقُمْ، وَهَلْ).

والثاني: المبني على الفتح ويكون أيضًا في الاسم، والفعل، والحرف، نحو: (أَيْنَ، وَقَامَ، وَسَوْفَ).

والثالث: المبني على الكسر ويكون في الاسم، والحرف فقط، نحو: (أَمْسِ، وَلَامِ الجَرِّ) كـ(هَذَا لِزَيْدٍ).

والرابع: المبني على الضم، ويكون أيضا في الاسم، والحرف فقط، نحو: (حَيْثُ، وَمُنْذُ) على قول من جعلها حرفًا.

وأما الضم في نحو: (ضَرَبُوْا) فللمناسبة لا ضم بناء.

والأصل في كل مبني اسمًا كان، أو فعلًا، أو حرفًا، أن يبنى على السكون؛ لخفته واستصحابًا للأصل الذي هو عدم الحركة، فلا يعدل عنه إلى الحركة إلا لسبب يقتضي ذلك، كالتقاء الساكنين ونحوه.

أصل

والفِعلُ ضَربانِ: مَبنِيٌّ وهُو الأصلُ، ومُعربٌ وهُو الفَرعُ.

والمَبنيُّ نَوعَانِ:

أَحَدُهما: **الفِعلُ الماضِي**، وبِنَاؤُهُ عَلَى الفَتحِ، إلَّا إِذَا اتصَلَ بِهِ وَاوُ الجَماعَةِ فيُضَمُّ نَحْوُ: (ضَرَبُوا)، أو اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ رَفعٍ مُتَحَرِّكٌ فيُسَكَّنُ نَحْوُ: (ضَرَبْتُ وضَرَبْنَا).

والثَّاني: **فِعلُ الأَمْرِ**، وبِنَاؤُهُ عَلَى السُّكُونِ نَحْوُ: (اضْرِبْ واضْرِبْنَ). إلَّا إِذَا اتَّصَلَ بِهِ: ضَمِيرُ تَثْنِيَةٍ، أَو ضَمِيرُ جمعِ مُذَكَّرٍ، أو ضَمِيرُ المُؤَنَّثَةِ المُخَاطَبَةِ، فَعَلَى حَذفِ النُّونِ نَحْوُ: (اضرِبَا، واضرِبُوا، واضرِبِي). وإلَّا المُعتَلَّ فَعَلَى حَذفِ حَرفِ العِلَّةِ نَحْوُ: (اخْشَ واغْزُ وارْمِ).

قوله: (وهو الأصل) أي: ولهذا قدمه، وإنما كان الأصل في الأفعال البناء؛ لأنها لا تعتورها معان مختلفة تفتقر في تمييزها إلى إعراب، لاختلاف صيغتها باختلاف معانيها، فإن حصل لبس في بعض المواضع بقبولها بصيغة واحدة لمعان مختلفة كما في نحو: (لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ) فيمكن إزالته بإظهار الناصب، أو الجازم. اهـ أفاده الفاكهي.

فما جاء مبنيًّا لا يسئل عن سبب بنائه لمجيئه على الأصل، وإنما يسئل عما أعرب، لخروجه عن الأصل.

وقوله: (أحدهما الفعل الماضي) وهو متفق على بنائه، ولهذا قدمه.

وقوله: (على الفتح) أي: ظاهرًا كان نحو: (ضَرَبَ، وَدَحْرَجَ، وَانْطَلَقَ، وَاسْتَخْرَجَ)، أو مقدرًا نحو: (سَعَى، وَأَعْطَى، وَاتَّقَى، وَاسْتَغْنَى).

وقوله: (نحو: ضربوا) وإنما بني على الضم مع واو الجماعة للمناسبة، فإن واو الجماعة لا يناسبها إلا ضم ما قبلها.

وأما نحو: ﴿ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَـٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ﴾ [البقرة: ١٦]، ونحو: ﴿دَعَوْا۟ هُنَالِكَ ثُبُورًا﴾ [الفرقان: ١٣]، فالأصل (اشْتَرَيُوْا) بياء مضمومة قبل الضمير الساكن و (دَعَوُوْا) بواوين أولهما مضمومة قبل الضمير الساكن ثم تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفين ثم حذفت (الألف) لالتقاء الساكنين.

وقوله: (نحو: ضربتُ) بتثليث التاء، ونحو: (الْهِنْدَاتُ ضَرَبْنَ زَيْدًا)، وإنما بني على السكون مع ضمير الرفع المتحرك لدفع كراهية توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة؛ لأن ضمير الفاعل لشدة اتصاله بالفعل نزل منه منزلة الجزء.

وخرج بضمير الرفع ضمير النصب، نحو: (ضَرَبَكَ زَيْدٌ)، وبالمتحرك ضمير الرفع الساكن، نحو: (ضَرَبَا)، ففي هاتين الحالتين يبنى على الفتح الذي هو الأصل فيه كما إذا تَجَرَّدَ.

وقوله: (ضَرَبْنَا) قد يقول قائل: إن الضمير (نَا) من (ضَرَبْنَا) ساكن وليس بمتحرك؛ لأن آخره ألف وهي ساكنة؟

الجواب عن هذا أن يقال: إن قولهم (متحرك) يشمل المتحرك بنفسه كالتاء ففي قولك: (ضَرَبْتُ)، والمتحرك ببعضه المتصل بالفعل كـ(نَا) في (ضَرَبْنَا)؛ لأن الحرف المتصل بالفعل منه متحرك.

وحاصل الجواب أن المتحرك في (نَا) هو النون وحدها دون الضمير بتمامه.

وانظر "شرح شذور الذهب مع حاشية عبادة" (١/ ٩٨) و"حاشية السجاعي على القطر" (ص١٣).

قوله: (فعل الأمر) وهو مختلف فيه، والراجح أنه مبني[1].

وقوله (على السكون) أي: لفظًا أو تقديرًا فاللفظي له موضعان:

أحدهما: إذا كان صحيح الآخر ولم يتصل به شيء نحو: (اضْرِبْ يَا زَيْدُ)، و(انْطَلِقْ يَا عَمْرُو) قال تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱصْطَبِرْ عَلَيْهَا﴾ [طه: ١٣٢].

والثاني: إذا اتصل به نون الإناث نحو: (تَمَسَّكْنَ يَا أَخَوَاتِيْ بِالْفَضِيْلَةِ وَاحْذَرْنَ دُعَاةَ الرَّذِيْلَةِ) قال تعالى: ﴿وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ﴿٣٢﴾ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ وَأَقِمْنَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتِينَ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِعْنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ﴾ [الأحزاب: ٣٢-٣٣].

وأما التقديري: فيكون لأجل التخلص من التقاء الساكنين، كما إذا اتصل به نون التوكيد خفيفة أو ثقيلة، نحو: (أَقْبِلَنْ يَا زَيْدُ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ وَاحْرِصَنَّ عَلَيْهِ)، الأولى خفيفة والثانية ثقيلة، ويصح العكس، أو اتصل آخره (بِأَلْ)، نحو: (صُمِ النَّهَارَ وَقُمِ اللَّيْلَ). قال تعالى: ﴿قُمِ ٱلَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [المزمل: ٢]، و﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ﴾ [الأعراف:

---

(١) انظر (ص٢١) عند قول المصنف: (وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ).

١٩٩]، أو غير ذلك.

وقوله: (نحو: اضربا واضربوا واضربي)، وكقوله تعالى: ﴿ٱذْهَبَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ۝٤٣ فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ [طه: ٤٣-٤٤]، و﴿خُذُوا۟ حِذْرَكُمْ﴾ [النساء: ٧١]، و﴿فَكُلِى وَٱشْرَبِى وَقَرِّى عَيْنًا﴾ [مريم: ٢٦].

وقوله: (نحو: اخشَ واغزُ وارمِ) ومثلها في التنزيل قوله تعالى: ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ﴾ [القمر: ٦]، و﴿وَٱعْفُ عَنَّا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، و﴿أَلْقِ عَصَاكَ﴾ [الأعراف: ١١٧].

أصل: والمُعربُ مِن الأفعالِ الفِعلُ المُضارِعُ بِشَرطِ أَلَّا يَتَّصِلَ بِهِ نُونُ الإناثِ ولا نُونُ التَّوكِيدِ المُبَاشِرَةِ نَحْوُ: (يَضرِبُ ويَخشَى)، فإِنِ اتَّصَلَتْ بِهِ نُونُ الإناثِ بُنِيَ مَعَها عَلَى السُّكُونِ نَحْوُ: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾[1] [البقرة: ٢٣٣]، وإِنِ اتَّصَلَتْ بِهِ نُونُ التَّوكِيدِ المُبَاشِرَةُ بُنِيَ عَلَى الفَتحِ نَحْوُ: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا﴾[2] [يوسف: ٣٢].

وإِنَّما أُعرِبَ المُضارِعُ لِمُشابَهَتِهِ للاسْمِ.

قوله: (**الفعل المضارع**)، أي: على خلاف الأصل، وهو في حالة إعرابه مرفوع دائمًا حتى يدخل عليه ناصب أو جازم نحو: (يَضْرِبُ، وَيَخْشَى، وَيَدْعُوْ، وَيَقْضِيْ)، قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النور: ١٩]، وقال: ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓا۟ إِلَىٰ

---

(١) **الإعراب**: (الْوَاوُ) عاطفة، و(الوَالِدَاتُ) مبتدأ، و(يُرْضِعْنَ) فعل مضارع مبني على السكون، لاتصاله بنون الإناث، ونون الإناث فاعل، والجملة الفعلية في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) **الإعراب**: (اللَّامُ) واقعة في جواب قسم مقدر تقديره: (والله)، و(يُسْجَنَنَّ) فعل مضارع مغير الصيغة، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، و(نُوْنُ) التوكيد حرف لا محل له من الإعراب، ونائب الفاعل مستتر فيه جوازًا تقديره: (هُوَ)، و(الْوَاوُ) عاطفة، و(اللَّامُ) مثل التي قبلها، و(يَكُوْنًا) فعل مضارع مبني على الفتح، لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وهو متصرف من (كَانَ) الناقصة، واسمها مستتر فيها جوازًا تقديره: (هُوَ)، وخبرها قوله: (مِنَ الصَّاغِرِيْنَ)، فإنه جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر تقديره: (كَائِنًا أَوْ مُسْتَقِرًا مِنَ الصَّاغِرِيْنَ).

دَارِ ٱلسَّلَٰمِ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾ [يونس: ٢٥]، فإن دخل عليه ناصب نصبه نحو: ﴿لَّن تُقۡبَلَ تَوۡبَتُهُمۡ﴾ [آل عمران: ٩٠] أو جازم جزمه نحو: ﴿لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ﴾ [الإخلاص: ٣].

وقوله: (المُبَاشِرَةُ)، أي: المتصلة به من غير فاصل، ثقيلة أو خفيفة.

وقوله: (يضرب ويخشى) الأول: صحيح الآخر، وهو مرفوع بضمة ظاهرة.

والثاني: معتل الآخر، وهو مرفوع بضمة مقدرة للتعذر.

وقوله: ﴿وَٱلۡوَٰلِدَٰتُ يُرۡضِعۡنَ﴾، فـ(يُرْضِعْنَ) فعل مضارع مبني على السكون، لاتصاله بنون الإناث.

وقوله: ﴿لَيُسۡجَنَنَّ وَلَيَكُونٗا﴾، فـ(يُسْجَنَنَّ) فعل مضارع مبني على الفتح، لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة. ومثله ما بعده إلا أن النون خفيفة.

قوله: (لمشابهته للاسم) وجه الشبه بينهما: أن كلًّا منهما تطرأ عليه بعد التركيب معانٍ مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة تفتقر في التمييز بينها إلى إعراب، فمثال ذلك في الاسم قولك: (مَا أَحْسَنَ زَيْدًا)، و (مَا أَحْسَنَ زَيْدٌ) و (مَا أَحْسَنُ زَيْدٍ؟) فأنت ترى أن التركيب واحد ولكن بسبب تغير الحركات دل كل تركيب على معنى غير المعنى الآخر فـ(مَا) في المثال الأول تعجبية. والمعنى: (أَتَعَجَّبُ مِنْ حُسْنِ زَيْدٍ).

وفي الثاني: نافية، والمعنى: نفي الحسن عن زيد.

وفي الثالث استفهامية والمعنى السؤال عن أي: شيء في زيد حسن.

ومثال ذلك في الفعل قولهم: (لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبُ اللَّبَنَ) بالحركات الثلاث على الباء في (تَشْرَب) فأنت ترى أيضًا أن التركيب واحد، ولكن بسبب تغير الحركات دل كل تركيب على معنى غير المعنى الآخر.

فـ(الْوَاوُ) مع كسر الباء عاطفة على النهي الأول، والمعنى النهي عنهما أي: (لَا تَأْكِلَ سَمَكًا وَلَا تَشْرَبْ لَبَنًا).

ومع فتحها تكون للمعية، والمعنى: النهي عن الجمع بينهما أي: (كُلْ سَمَكًا وَحْدَهُ، وَاشْرَبْ لَبَنًا وَحْدَهُ وَلَا تَجْمَعْ بَيْنَهُمَا).

ومع ضمها تكون استئنافية لكلام جديد والمعنى النهي عن الأول، وإباحة الثاني أي: (اتْرُكْ أَكْلَ السَّمَكِ، وَلَكَ شُرْبُ اللَّبَنِ).

فهذه المشابهة اقتضت إعراب المضارع وخروجه عن الأصل وبقي هناك أوجه شبه أخرى تركناها؛ طلبًا للاختصار.

أصل | وأمَّا الحروفُ فمَبنِيَّةٌ كُلُّهَا.

قوله: (فمبنية كلها) أي: لا حَظَّ لشيء منها في الإعراب، لأنها لا تطرأ عليها بعد التركيب معان مختلفة تحتاج معها إلى إعراب.

ثم منها ما هو مبني على السكون كـ(هَلْ، وَبَلْ)، أو على الفتح كـ(إنَّ، وأخواتِها)، أو على الكسر كلامِ الجر وبائِه، أو على الضم كـ(مُنْذُ) عند من قال بأنها حرف كما تقدم.



أصل

باب معرفة علامات الإعراب

للرَّفعِ أَربَعُ عَلاماتٍ: الضَّمَّةُ وهيَ الأَصلُ، والوَاوُ، والألِفُ، والنُّونُ، وهي نَائبةٌ عَنِ الضَّمَّةِ.

فأمَّا الضَّمَّةُ: فَتَكُونُ عَلامَةً لِلرَّفعِ في أَربَعَةِ مَواضِعَ:

في الاسمِ المُفردِ مُنصَرِفًا كَانَ أو غَيرَ مُنصَرِفٍ، نَحْوُ: ﴿قَالَ ٱللَّهُ﴾[1] [المائدة: ١١٥]، ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ﴾[2] [إبراهيم: ٣٥]، ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ﴾[3] [الكهف: ٦٠].

وفي جمعِ التَّكسِيرِ مُنصَرِفًا كَانَ أو غَيرَ مُنصَرِفٍ، نَحْوُ: ﴿قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ﴾[4] [الشعراء: ٦١]، ﴿وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ﴾[5] [التوبة: ٢٤]، ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِ ٱلْجَوَارِ﴾[6] [الشورى: ٣٢].

---

(١) الإعراب: (قَالَ) فعل ماض، و لفظ الجلالة (اللهُ) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

(٢) الإعراب: (الْوَاوُ) على حسب ما قبلها، و(إِذْ) ظرف لما مضى من الزمان، و(قَالَ) فعل ماض، و(إِبْرَاهِيمُ) فاعل وعلامة رفعه ضمة ظاهرة على آخره، وهو غير منصرف؛ للعلمية والعُجْمَةِ.

(٣) إعرابها مثل الذي قبلها إلا أن علامة الإعراب مقدرة للتعذر.

(٤) الإعراب: (قَالَ) فعل ماض، و(أَصْحَابُ) فاعل وعلامة رفعه ضم آخره، وهو مضاف، و(مُوسَىٰ) مضاف إليه، وعلامة جره فتحة متدرة؛ للتعذر نيابة عن الكسرة؛ لأنه غير منصرف للعلمية والعُجْمَةِ.

(٥) الإعراب: (الْوَاوُ) عاطفة، و(مَسَاكِنُ) معطوف على مرفوع قبله، وعلامة رفعه ضم آخره، وهو غير منصرف؛ لأنه على صيغة منتهى الجموع، و(تَرْضَوْنَهَا) جملة فعلية من فعل وفاعل ومفعول في محل رفع صفة لـ(مَسَاكِنُ).

(٦) الإعراب: (الْوَاوُ) ابتدائية، (وَمِنْ آيَاتِهِ) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، و(الْهَاءُ) =

أصل

وفي جمع المؤنَّثِ السَّالِمِ وما حُمِلَ عَلَيهِ، نحْوُ: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾[١] [الممتحنة: ١٢]، ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ﴾[٢] [الطلاق: ٤].

وفي الفِعلِ المُضارِعِ الَّذِي لم يَتَّصِلْ بآخِرِهِ شَيءٌ، نحْوُ: ﴿نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ﴾[٣] [الأنعام: ٨٣]، ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾[٤] [يونس: ٢٥].

قوله: (باب معرفة علامات الإعراب) تقدم أن أقسام الإعراب أربعة، وهي: الرفع، والنصب، والخفض، والجزم، ولكل واحد من هذه الأربعة مواضع تختص بها وعلامات تدل عليها.

= مضاف إليه، و(الجَوَارِيْ) مبتدأ مؤخر، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على (الياءِ)، منع من ظهورها الثقل.

(١) **الإعراب**: (إِذَا) ظرف لما يستقبل من الزمان، و(جَاءَ) فعل ماض، و(الْكَافُ) مفعول به مقدم، و(المُؤْمِنَاتُ) فاعل مؤخر، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره.

(٢) **الإعراب**: (الْوَاوُ) ابتدائية، و(أُوْلَاتُ) مبتدأ، وهو مضاف، و(الأَحْمَالِ) مضاف إليه، وخبره جملة ﴿أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾.

(٣) **الإعراب**: (نَرْفَعُ) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ضم آخره، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: (نَحْنُ)، و(دَرَجَاتٍ) مفعول به، وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة؛ لأنه جمع مؤنث سالم، وهو مضاف، و(مَنْ) اسم موصول بمعنى الذي، مضاف اليه، و(نَشَاءُ) فعل مضارع مرفوع، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: (نَحْنُ)، وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والعائد محذوف تقديره: (نَشَاؤُهُ).

تنبيه: يقرأ (دَرَجاتِ) بالإضافة، وهو مفعول به كما تقدم في الإعراب، ورفع درجة الإنسان رفع له.

ويقرأ بالتنوين على أنه ظرف، أو حرف الجر محذوف منها أي: (إِلَى دَرَجَاتٍ)، و(مَنْ) على هذا مفعول لـ(نَرْفَعُ).

(٤) **الإعراب**: (الْوَاوُ) عاطفة، ولفظ الجلالة (اللهُ) مبتدأ، و(يَدْعُوْ) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره للثقل، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره: (هُوَ)، و(إِلَى دَارِ) جار ومجرور متعلق بـ(يَدْعُوْ)، وجملة الفعل والفاعل وما تعلق به في محل رفع خبر المبتدأ.

وقدم المصنف علامات الرفع لعدم استغناء الكلام عنه.

وقوله: (وهي الأصل) أي: ومن ثم لا يقوم غيرها مقامها إلا عند تعذرها، وإنما كانت أصلاً لغيرها؛ لأن الإعراب بالحركات أصل للإعراب بالحروف، ولهذا قدمها.

وقوله: (في الاسم المفرد) المراد بالمفرد هنا: ما ليس مثنى، ولا مجموعًا، ولا ملحقًا بهما، ولا من الأسماء الستة، فإن كلًا من هذه لا يقال له مفرد في هذا الباب.

وقوله: (منصرفًا...) إلخ، المنصرف هو: (ما دخله الصرف الذي هو التنوين والجر بالكسرة).

وغير المنصرف هو: (ما لا يدخله الصرف، بسبب وجود علتين من علل تسع، أو واحدة منها تقوم مقامهما). كما سيأتي في بابه إن شاء الله.

وقوله: (نحو: ﴿قَالَ ٱللَّهُ﴾) هذا مثال للمنصرف، فلفظ الجلالة: اسم مفرد منصرف وهو مرفوع على الفاعلية وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره.

وقوله: (نحو: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ﴾)، هذا مثال لغير المنصرف (فإبراهيم) اسم مفرد غير منصرف للعلمية والعجمة وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره.

وقوله: (﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ﴾)، أتى المصنف بهذا المثال للإشارة إلى أنه لا فرق بين كون الضمة ظاهرة كالمثالين المتقدمين أو مقدرة كهذا المثال والمانع من ظهورها التعذر.

وتقول في المقدر لأجل الثقل والمناسبة (جاء القاضي، وأخي) وفي التنزيل: ﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾ [القمر: ٦]، و﴿إِنَّ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبُّكُمْ﴾ [آل عمران: ٥١].

قوله: (وفي جمع التكسير) التكسير معناه لغة: (التغيير).

واصطلاحًا: (ما تغير فيه بناء مفرده بزيادة، أو نقص، أو تبديل شكل).

وقوله: (نحو: ﴿قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ﴾)، هذا مثال للمنصرف فـ(أَصْحَابُ) جمع

تكسير منصرف وهو مرفوع على الفاعلية وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره.

وقوله: (﴿وَمَسَٰكِنُ﴾)، هذا مثال لغير المنصرف فـ(مَسَاكِنُ) جمع تكسير غير منصرف لصيغة منتهى الجموع وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره.

وقوله: (﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِ ٱلْجَوَارِي﴾) أشار بهذا المثال إلى أنه لا فرق بين كون الضمة ظاهرة كالمثالين المتقدمين، أو مقدرة كهذا المثال والمانع من ظهورها الثقل على الياء.

وتقول في المقدرة لأجل التعذر (جَاءَتِ الْعَذَارَى)، وفي المناسبة (هَؤُلَاءِ إِخْوَتِيْ) وفي التنزيل: ﴿وَٱلْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام: ٣٦].

وقوله: (وفي جمع المؤنث السالم) هو: (ما جمع بألف وتاء مزيدتين)، سواء كان جمعًا لمؤنث، نحو: (هِنْدَاتِ، وَفَاطِمَاتِ، وَطَلَحَاتِ)، أو جمعًا لمذكر، نحو: (حَمَّامَاتِ). وسواء سلم فيه بناء مفرده، كما تقدم أو تكسر، نحو: (سَجْدَةٍ، وسَجَدَاتٍ)، و(حُبْلَى، وحُبْلَيَاتِ)، و(صَحْرَاءَ، وصَحْرَاوَاتِ) فالأول حُرِّكَ وسطه، والثاني قلبت ألفه ياء، والثالث قلبت همزته واوًا.

وقوله: (وما حمل عليه) أي: ألحق به في إعرابه لكونه لم يستوف شروطه، وهو نوعان:

أحدهما: اسم جمع لا واحد له من لفظه كـ(أُوْلَاتِ).

والثاني: ما سمي بهذا الجمع نحو: (عَرَفَاتِ، وَأَذْرِعَاتِ) وهي قرية بالشام.

وقوله: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾، هذا مثال للجمع فـ(الْمُؤْمِنَاتُ) جمع مؤنث سالم، مفرده (مُؤْمِنَةٌ) وهو مرفوع على الفاعلية، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره.

وقوله: ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ﴾، هذا مثال للملحق به، وهو مرفوع على الابتداء، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره. وتقول في المسمى به: (هَذِهِ عَرَفَاتٌ وَأَذْرِعَاتٌ).

قوله: (لم يتصل بآخره شيء) احترز به عما اتصل به ألف الاثنين نحو: (يَضْرِبَانِ، وَتَضْرِبَانِ)، أو واو الجماعة نحو: (يَضْرِبُوْنَ، وَتَضْرِبُوْنَ)، أو ياء المخاطبة نحو: (تَضْرِبِيْنَ)؛ فإنه حينئذ يرفع بثبوت النون، كما سيأتي إن شاء الله.

واحترز به أيضًا عما اتصل به نون التوكيد، خفيفة كانت، أو ثقيلة نحو: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا﴾ [يوسف: ٣٢]، فإنه حينئذ يبنى على الفتح.

أو اتصل به نون الإناث نحو: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، فإنه حينئذ يبنى على السكون كما تقدم.

وقوله: (نحو: ﴿نَرْفَعُ﴾) الآية فـ(نَرْفَعُ) فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره.

وقوله: ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ﴾، الآية فـ(يَدْعُوْ) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة في آخره للثقل، ومثله المضارع المعتل بالياء نحو: ﴿وَٱللَّهُ يَقْضِى بِٱلْحَقِّ﴾ [غافر: ٢٠]، فـ(يَقْضِيْ) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة في آخره للثقل. وكذا المضارع المعتل بالألف نحو: (يَسْعَى زَيْدٌ إِلَى الْمَجْدِ) فـ(يَسْعَى) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة في آخره للتعذر.

أصل: وأمَّا الوَاوُ: فتَكُونُ عَلامَةً لِلرَّفعِ في مَوضِعَينِ:
في جَمعِ المُذكَّرِ السَّالِمِ وما حُمِلَ عَلَيه، نَحْوُ: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾[1] [الروم: ٤]، و﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ﴾[2]

---

(١) الإعراب: (الْوَاوُ) عاطفة، و(يَوْمَ) ظرف زمان متعلق بـ(يَفْرَحُ)، وهو مضاف، و(إِذٍ) ظرف لما مضى من الزمان مضاف إليه، و(يَفْرَحُ) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره، و(الْمُؤْمِنُوْنَ) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه (الْوَاوُ) نيابة عن الضمة؛ لأنه جمع مذكر سالم، و(النُّونُ) عوض عن التنوين في الاسم المفرد.

(٢) الإعراب: (إِنْ) حرف شرط جازم يجزم فعلين، و(يَكُنْ) فعل الشرط، وعلامة جزمه سكون آخره، وهو متصرف من (كَانَ) الناقصة، و(مِنْكُمْ) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر (يَكُنْ) مقدم، و(عِشْرُوْنَ) اسمها مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه (الْوَاوُ) نيابة عن الضمة؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، و(صَابِرُوْنَ) صفة لـ(عِشْرُوْنَ) مرفوع مثله، وعلامة رفعه (الْوَاوُ)؛ لأنه جمع مذكر سالم، وجواب الشرط قوله تعالى: ﴿يَغْلِبُواْ مِائَتَيْنِ﴾.

[الأنفال: ٦٥].

وفي الأَسْمَاءِ السِّتَّةِ وهِي: أَبُوكَ، وأَخُوكَ، وحَمُوكِ، وفُوكَ، وهَنُوكَ، وذُو مَالٍ. نَحْوُ: ﴿قَالَ أَبُوهُمْ﴾[١] [يوسف: ٩٤]، ﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا﴾[٢] [يوسف: ٨]، و(جَاءَ حَمُوكِ[٣]، وهَذَا فُوكَ وهَنُوكَ)[٤]، ﴿وَإِنَّهُۥ لَذُو عِلْمٍ﴾[٥] [يوسف: ٦٨].

قوله: (في جمع المذكر السالم) هو: (ما دل على أكثر من اثنين، بزيادة في آخره، صالح للتجريد عن هذه الزيادة، وعطف مثله عليه)، سواء كان مفرده علمًا كـ(الزَّيْدُوْنَ) أو صفة كـ(الصَّالِحُوْنَ).

وقوله: (وما حمل عليه) أي: ألحق به في إعرابه لكونه لم يستوف شروطه كما تقدم قبلُ.

وقوله: (نحو: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾)، هذا مثال للجمع فـ(الْمُؤْمِنُوْنَ) جمع مذكر سالم، وهو مرفوع على الفاعلية، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة؛ لأنه

---

(١) **الإعراب**: (قَالَ) فعل ماض، و(أَبُوْ) فاعل، وعلامة رفعه (الْوَاوُ) نيابة عن الضمة؛ لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف، و(الْهَاءُ) مضاف إليه.

(٢) **الإعراب**: (اللَّامُ) لام الابتداء، و(يُوْسُفُ) مبتدأ، و(الْوَاوُ) عاطفة، و(أَخُوْ) معطوف على (يُوْسُفُ)، مرفوع، وعلامة رفعه (الْوَاوُ) نيابة عن الضمة؛ لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف، و(الْهَاءُ) مضاف إليه، و(أَحَبُّ) خبر المبتدأ، و(إِلَىٰ أَبِيْنَا) جار ومجرور متعلق بـ(أَحَبُّ)؛ لأنه اسم تفضيل، وهو مضاف، و(نَا) مضاف إليه، و(مِنَّا) جار ومجرور متعلق بـ(أَحَبُّ) أيضًا.

(٣) **الإعراب**: (جَاءَ) فعل ماض، و(حَمُوْ) فاعل، وعلامة رفعه (الْوَاوُ)، وهو مضاف، و(الْكَافُ) مضاف إليه.

(٤) **الإعراب**: (الْهَاءُ) حرف تنبيه، و(ذَا) اسم إشارة مبتدأ، و(فُوْ) خبر مرفوع، وعلامة رفعه (الْوَاوُ)، وهو مضاف، و(الْكَافُ) مضاف إليه، و(الْوَاوُ) حرف عطف، و(هَنُوْكَ) معطوف على (فُوْكَ)، وهو مرفوع مثله، وعلامة رفعه (الْوَاوُ)، وهو مضاف، و(الْكَافُ) مضاف إليه.

(٥) **الإعراب**: (الْوَاوُ) عاطفة، و(إِنَّ) حرف توكيد ونصب، و(الْهَاءُ) اسمها، و(اللَّامُ) لام الابتداء و(ذُوْ) خبر المبتدأ، وعلامة رفعه (الْوَاوُ) نيابة عن الضمة، وهو مضاف و(عِلْمٍ) مضاف إليه.

جمع مذكر سالم.

وقوله: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَـٰبِرُونَ﴾، هذا مثال للملحق فـ(عِشْرُوْنَ) ملحق بجمع المذكر السالم؛ لأنه لا واحد له من لفظه، وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة؛ لأنه ملحق.

قوله: (وحموكِ) بكسر الكاف، ولو قال: (وَحَمُوْهَا) لكان أولى؛ لأن (الحَمَ) قريب زوج المرأة. اهـ فاكهي.

وقال صاحب «الكواكب»: بكسر الكاف لا غير؛ لأن (الحَمَ) قريب زوج المرأة وأما (الخَتَنُ) فهو قريب المرأة و(الصِّهْرُ) يجمعهما. اهـ.

قال أبوعبدالله: الأصل أن (الحَمَ) يطلق على أقارب الزوج وربما أطلقوه على أقارب الزوجة. وانظر «اللسان» و«القاموس» و«شرح القطر» لابن هشام.

وقوله: (وهنوك) الهن: بفتح الهاء اسم يكنى به عما يستقبح التصريح بذكره كالفرج، وفي حديث أُبَيّ بن كعب رضي الله عنه عند النسائي وغيره مرفوعًا: «مَنْ سَمِعْتُمُوْهُ يَدْعُوْ بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ فَأَعِضُّوْهُ بِهَنِ أَبِيْهِ وَلَا تَكْنُوْا»[(١)].

وقوله: (وذو مال) أي: صاحب مال فكل منها يرفع بالواو نيابة عن الضمة كما في الأمثلة المذكورة.

أصل	وأَمَّا الأَلِفُ: فَتَكُونُ عَلامَةً لِلرَّفعِ في المُثَنَّى ومَا حُمِلَ عَلَيهِ، نَحْوُ: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾[(٢)] [المائدة: ٢٣]، و﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ

---

(١) الحديث حسن أخرجه النسائي في «عمل اليوم والليلة» برقم (٩٧٦) وذكره شيخنا العلامة مقبل رحمه الله تعالى في كتابه القيِّم «الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين» (١/ ٣٥) عن أُبي بن كعب رضي الله عنه.

(٢) الإعراب: (قَالَ) فعل ماض، و(رَجُلَانِ) فاعل، وعلامة رفعه (الألفُ) نيابة عن الضمة؛ لأنه مثنى، و(النُّونُ) عوض عن التنوين في الاسم المفرد.

شَهۡرٗا﴾ [1] [التوبة: ٣٦]، ﴿فَٱنفَجَرَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنٗاۖ﴾ [2] [البقرة: ٦٠].

قوله: (في المثنى) هو: (ما دل على اثنين أو اثنتين بزيادة في آخره، صالح للتجريد عن هذه الزيادة، وعطف مثله عليه)، سواء كان معرفة أو نكرة نحو: (الزَّيْدَانِ غُلَامَانِ مُؤَدَّبَانِ)، و(الهِنْدَانِ مُجْتَهِدَتَانِ).

وقوله: (وما حمل عليه) أي: ألحق به في إعرابه؛ لكونه لم يستوف شروطه.

وقوله: (نحو: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾) هذا مثال للمثنى ف(رَجُلَانِ) مرفوع على الفاعلية، وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة؛ لأنه مثنى.

وقوله: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ﴾ الآية ﴿فَٱنفَجَرَتۡ﴾ الآية هذان مثالان للملحق (فَاثْنَا، وَاثْنَتَا) كلاهما مرفوع، وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة؛ لأنه ملحق؛ إذ لا مفرد له من لفظه فلا يقال: (اثْنٌ، وَلَا اثْنَةٌ).

أصل وأمَّا النُّونُ: فتَكُونُ عَلامَةً لِلرَّفعِ في الفِعلِ المُضَارِعِ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ تَثنِيَةٍ، نَحْوُ: ﴿وَٱلنَّجۡمُ وَٱلشَّجَرُ يَسۡجُدَانِ﴾ [3] [الرحمن: ٦]، أو ضَمِيرُ

---

(١) الإعراب: (إِنَّ) حرف توكيد ونصب، و(عِدَّةَ) اسمها، وهو مضاف، و(الشُّهُورِ) مضاف إليه، و(عِنْدَ) ظرف مكان متعلق بـ(عِدَّةَ)؛ لأنه مصدر، وهو مضاف، ولفظ الجلالة (الله) مضاف إليه، و(اثْنَا) خبر (إِنَّ) مرفوع، وعلامة رفعه (الألفُ) نيابة عن الضمة؛ لأنه ملحق بالمثنى، و(عَشَرَ) نائب مناب النون؛ لأن أصله (اثْنَانِ وَعَشَرٌ) فحذفت النون، وواو العطف، وصار (اثْنَا عَشَرَ)، فأعرب (اثْنَا) إعراب المثنى، وأقيم (عَشَرَ) مقام النون، وبني على الفتح؛ لتضمنه واو العطف، ولا يصح أن يقال: إنه مضاف إليه كما قاله بعضهم، و(شَهْرًا) تمييز.

(٢) الإعراب: (الْفَاءُ) عاطفة، و(انْفَجَرَ) فعل ماض، و(التَّاءُ) للتأنيث، و(مِنْهُ) جار ومجرور متعلق بـ(انْفَجَرَ)، و(اثْنَتَا) فاعل، وعلامة رفعه (الألفُ) نيابة عن الضمة؛ لأنه ملحق بالمثنى، و(عَشْرَةَ) ناب مناب النون كما تقدم، و(عَيْنًا) تمييز.

(٣) الإعراب: (الْوَاوُ) ابتدائية، و(النَّجْمُ) مبتدأ، و(الْوَاوُ) عاطفة، و(الشَّجَرُ) معطوف على (النَّجْمُ) مرفوع مثله، و(يَسْجُدَانِ) فعل مضارع مرفوع؛ لتجرده عن الناصب والجازم، وعلامة رفعه =

جمع المُذكَّرِ، نحْوُ: [﴿أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ ءَايَةً تَعْبَثُونَ ﴿١٢٨﴾ وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ﴾[1] [الشعراء: ١٢٨]، و][2] ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾[3] [البقرة: ٣]، أو ضَمير المُؤَنَّثَةِ المُخاطَبَةِ، نحْوُ: ﴿قَالُوٓاْ أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾[4] [هود: ٧٣].

قوله: (ضمير تثنية) أي: سواء كان حاضرًا أو غائبًا فالأول نحو: (أَنْتُمَا تَقُوْمَانِ) والثاني نحو: (الزَّيْدَانِ يَقُوْمَانِ، وَالهِنْدَانِ تَقُوْمَانِ)، وكمثال المصنف فـ(تَقُوْمَانِ)، و(يَقُوْمَانِ)، و(يَسْجُدَانِ) كل منها فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم، وعلامة رفعه ثبوت النون؛ لاتصاله بضمير تثنية وهو الألف.

وقوله: (أو ضمير جمع) أي: سواء كان حاضرًا أو غائبًا فالأول نحو: (أَنْتُمْ تَقُوْمُوْنَ). والثاني نحو: (الزَّيْدُوْنَ يَقُوْمُوْنَ)، وكمثال المصنف فـ(تَقُوْمُوْنَ)، و(يَقُوْمُوْنَ)، و(تَبْنُوْنَ)،

= ثبوت النون؛ لأنه من الأمثلة الخمسة، و(ألف) التثنية فاعل، وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ.

(١) **الإعراب**: (الهمزةُ) للاستفهام التوبيخي، و(تَبْنُوْنَ) فعل مضارع مرفوع؛ لتجرده عن الناصب والجازم، وعلامة رفعه ثبوت النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، و(الْوَاوُ) فاعل، و(بِكُلِّ) جار ومجرور، وهو مضاف، و(رِيْعٍ) مضاف إليه، و(آيَةً) مفعول به، و(تَعْبَثُوْنَ) مثل (تَبْنُوْنَ)، وهي في محل نصب حال من الضمير في (تَبْنُوْنَ)، و(تَتَّخِذُوْنَ) مثل (تَبْنُوْنَ)، و(مَصَانِعَ) مفعول به، و(لَعَلَّ) حرف تَرَجٍّ ونصب، و(الْكَافُ) اسمها، و(تَخْلُدُوْنَ) مثل (تَبْنُوْنَ)، وهي في محل رفع خبر (لَعَلَّ).

(٢) غير موجودة في "المخطوطة" ولا في متن "الفواكه"، والظاهر أنها من كلام الشارح.

(٣) **الإعراب**: (الَّذِيْنَ) صفة لما قبله، و(يُؤْمِنُوْنَ) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، و(الْوَاوُ) فاعل، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والعائد ضمير الجمع، و (بِالْغَيْبِ) جار ومجرور متعلق بالفعل.

(٤) **الإعراب**: (قَالُوْا) فعل وفاعل، و(الهمزةُ) للاستفهام الإنكاري، و(تَعْجَبِيْنَ) فعل مضارع، مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، و(الْيَاءُ) فاعل و(مِنْ أَمْرِ) جار ومجرور متعلق بالفعل، وهو مضاف، ولفظ الجلالة (اللهِ) مضاف إليه.

و(تَعْبَثُوْنَ)، و(تَتَّخِذُوْنَ)، و(تَخْلُدُوْنَ)، و(يُؤْمِنُوْنَ) كل منها فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم، وعلامة رفعه ثبوت النون؛ لاتصاله بضمير جمع وهو الواو.

وقوله: ﴿أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ فـ(تَعْجَبِيْنَ) فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم، وعلامة رفعه ثبوت النون؛ لاتصاله بضمير المؤنثة المخاطبة وهو الياء.

أصل

وللنَّصبِ خَمسُ علاماتٍ: الفَتحَةُ وهِيَ الأَصلُ، والأَلِفُ، والكَسرَةُ، واليَاءُ، وحَذفُ النُّونِ، وهِيَ نَائبةٌ عَن الفَتحَةِ.

فأمَّا **الفَتحَةُ**: فتَكُونُ عَلامةً لِلنَّصبِ في ثَلاثَةِ مَوَاضِعَ:

في الاسمِ المُفردِ مُنصَرِفًا كَانَ أو غَيرَ مُنصَرِفٍ، نَحْوُ: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾[1] [المائدة: ٩٦]، ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾[2] [الأنعام: ٨٤]، ﴿وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَى﴾[3] [البقرة: ٥١].

وفي جمعِ التَّكسِيرِ مُنصَرِفًا كَانَ أو غَيرَ مُنصَرِفٍ، نَحْوُ: ﴿وَتَرَى الْجِبَالَ﴾[4] [النمل: ٨٨]، ﴿وَعَدَكُمُ اللَّهُ مَغَانِمَ﴾[5] [الفتح: ٢٠]،

---

(١) **الإعراب**: (الْوَاوُ) عاطفة، و(اتَّقُوْا) فعل أمر مبني على حذف النون، و(الْوَاوُ) فاعل، ولفظ الجلالة (اللهَ) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

(٢) **الإعراب**: (الْوَاوُ) عاطفة، و(وَهَبْنَا) فعل وفاعل، و(لَهُ) جار ومجرور متعلق بـ(وَهَبَ)، و(إِسْحَاقَ) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، (وَيَعْقُوْبَ) معطوف عليه، وهما غير منصرفين؛ للعلمية والعُجْمَةِ.

(٣) **الإعراب**: (الْوَاوُ) عاطفة و(إِذْ) ظرف لما مضى من الزمان و(وَاعَدْنَا) فعل وفاعل، و(مُوْسَى) مفعول به أول، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة للتعذر، ومفعول (وَاعَدْنَا) الثاني، قوله تعالى: ﴿أَرْبَعِينَ﴾.

(٤) **الإعراب**: (الْوَاوُ) عاطفة، و(تَرَى) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة في آخره للتعذر، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: (أَنْتَ)، و(الْجِبَالَ) مفعول به، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

(٥) **الإعراب**: (وَعَدَ) فعل ماض، و(الْكَافُ) مفعول أول، و لفظ الجلالة (اللهُ) فاعل، و(مَغَانِمَ)=

﴿وَأَنكِحُواْ ٱلْأَيَـٰمَىٰ﴾[1] [النور: ٣٢].

وفي الفِعلِ المُضَارِعِ إِذَا دَخَلَ عَلَيه نَاصِبٌ ولم يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيءٌ، نَحْوُ: ﴿لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَآؤُهَا﴾[2] [الحج: ٣٧].

قوله: (وللنصب...) إلخ، لما انتهى من الكلام على علامات القسم الأول من أقسام الإعراب وهو الرفع أصالة ونيابة، أخذ يتكلم على علامات القسم الثاني من أقسام الإعراب. وهو النصب أصالة ونيابة فقال: (وللنصب...) إلخ.

وقوله: (وهي الأصل) أي: ولهذا لا يقوم غيرها مقامها إلا عند تعذرها ومن ثم قدمها.

وقوله: (في الاسم المفرد...) إلخ، قد تقدم تعريف كل من الاسم المفرد، والمنصرف، وغير المنصرف، فارجع إليه إن شئت.

وقوله: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾ هذا مثال للمنصرف فلفظ الجلالة اسم مفرد منصرف، وهو منصوب على المفعولية، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. وإنما كان لفظ الجلالة منصرفًا؛ لأنه ليس فيه ما يمنع من الصرف من العلل التسع، وإنما لم ينون لأن في أوله الألف واللام وهما لا يجتمعان في كلمة.

وقوله: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَـٰقَ وَيَعْقُوبَ﴾ هذا مثال لغير المنصرف ف(إِسْحَاقَ) اسم مفرد منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وهو غير منصرف للعلمية والعجمة، ومثله (وَيَعْقُوبَ).

= مفعول ثان، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، ولم ينون؛ لأنه غير منصرف، والمانع له من الصرف صيغة منتهى الجموع.

(١) **الإعراب**: (الْوَاوُ) ابتدائية، و(أَنْكِحُوا) فعل أمر، مبني على حذف النون، و(الْوَاوُ) فاعل، و(الأَيَامَى) مفعول به، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة؛ للتعذر.

(٢) **الإعراب**: (لَنْ) حرف نفي ونصب، و(يَنَالَ) فعل مضارع منصوب ب(لَنْ)، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، و لفظ الجلالة (اللهَ) مفعول به مقدم، و(لُحُومُ) فاعل مؤخر، وهو مضاف، و(الْهَاءُ) مضاف إليه، و(الْوَاوُ) عاطفة، و(لَا) نافية، و(دِمَاؤُهَا) معطوف على (لُحُومُهَا).

وقوله: ﴿وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ﴾ أتى به المصنف للإشارة إلى أنه لا فرق بين كون الفتحة ظاهرة كالمثالين المتقدمين أو مقدرة كهذا المثال، والمانع من ظهورها التعذر.

ومثال الفتحة المقدرة للمناسبة قولك: (أَطَعْتُ وَالِدِي) وفي التنزيل: ﴿إِنَّ رَبِّي رَحِيمٌ وَدُودٌ﴾ [هود:٩٠].

وقوله: (وفي جمع التكسير) قد تقدم تعريفه.

وقوله: (نحو: ﴿وَتَرَى ٱلْجِبَالَ﴾)، هذا مثال للمنصرف، فـ(الْجِبَالَ) جمع تكسير منصرف، وهو منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، و(مَغَانِمَ) في الذي بعده مثال لغير المنصرف، والمانع له من الصرف صيغة منتهى الجموع، و(الأَيَامَى) في الذي بعده مثال لجمع التكسير المنصوب بفتحة مقدرة للتعذر.

ومثال الفتحة المقدرة للمناسبة قولك: (أَدَّبْتُ أَوْلَادِيْ)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ﴾ [الإسراء: ٦٥].

قوله: (ولم يتصل بآخره شيء) أي: مما يوجب بناءه أو ينقل إعرابه كما تقدم في علامات الرفع، ويكون نصبه بفتحة ظاهرة كمثال المصنف أو مقدرة نحو: (أُحِبُّ أَنْ تَسْعَى إِلَى الْمَجْدِ)، وقوله تعالى: ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾ [البقرة: ١٢٠].

أصل

وأَمَّا الأَلِفُ: فَتَكُونُ عَلامَةً لِلنَّصبِ في الأَسْمَاءِ السِّتَّةِ، نَحْوُ: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ﴾[1] [الأحزاب: ٤٠]، ﴿وَنَحْفَظُ أَخَانَا﴾[2] [يوسف:

---

(١) الإعراب: (مَا) نافية، و(كَانَ) فعل ماض ناسخ، و(مُحَمَّدٌ) اسمها، و(أَبَا) خبرها منصوب، وعلامة نصبه الألف؛ لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف، و(أَحَدٍ) مضاف إليه، و(مِنْ رِجَالِ) جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لـ(أَحَدٍ)، تقديره: (كَائِنٌ مِنْ رِجَالِكُمْ)، وهو مضاف، و(الْكَافُ) مضاف إليه.

(٢) الإعراب: (الْوَاوُ) عاطفة، و(نَحْفَظُ) فعل مضارع مرفوع، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: (نَحْنُ)، و(أَخَا) مفعول به، وعلامة نصبه الألف؛ لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف، و(نَا) مضاف إليه.

٦٥]، وتَقُولُ: (رَأَيتُ حَمَاكِ وهَنَاكَ)[1]، ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ﴾[2] [القلم: ١٤].

قوله: (وأما الألف...) إلخ، أي: فكل من (أَبَا)، و(أَخَا)، و(حَمَا)، و(هَنَا)، و(ذَا) منصوب، وعلامة نصبه الألف؛ لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف وما بعده من اسم ظاهر أو ضمير مضاف إليه، ومثلها (فَاكَ) في قولك: (نَظِّفْ فَاكَ).

قال الأهدل: وسقط من النسخ ذكر (فَاكَ)، ولا بد من ذكره لتتم أمثلة الأسماء الستة في حالة النصب. اهـ

أصل

وأمَّا الكَسْرَةُ: فَتَكُونُ عَلامةً للنَّصبِ في جمعِ المُؤنَّثِ السَّالِمِ وما حُمِلَ عَلَيه، نَحْوُ: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[3] [العنكبوت: ٤٤]، ﴿وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمْلٍ﴾[4] [الطلاق: ٦].

قوله (نحو: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾) هذا مثال للجمع فـ(السَّمَوَاتِ) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة؛ لأنه جمع مؤنث سالم، و(أُوْلَاتِ)

---

(١) **الإعراب**: (رَأَيْتُ) فعل وفاعل، و(حَمَا) مفعول به، وعلامة نصبه الألف، وهو مضاف، و(الْكَافُ) مضاف إليه، وكذا (هَنَاكَ)؛ لأنه معطوف عليه.

(٢) **الإعراب**: (أَنْ) حرف مصدر ونصب، و(كَانَ) فعل ماض ناسخ، واسمها مستتر فيها جوازًا تقديره: (هُوَ)، و(ذَا) خبرها، وعلامة نصبه الألف؛ لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف، و(مَالٍ) مضاف إليه، والمصدر المؤول من الفعل المسبوك بـ(أَنْ) مجرور بلام جر محذوفة، والتقدير: (كَفَرَ، أَوْ كَذَّبَ؛ لأَنْ كَانَ ذَا مَالٍ) أي: لكونه ذا مال وبنين.

(٣) **الإعراب**: (خَلَقَ اللهُ) فعل وفاعل، و (السَّمَاوَاتِ) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الكسرة، نيابة عن الفتحة؛ لأنه جمع مؤنث سالم.

(٤) **الإعراب**: (الْوَاوُ) عاطفة، و(إِنْ) حرف شرط جازم، و(كَانَ) فعل ماض ناسخ، في محل جزم فعل الشرط، و(النُّونُ) نون الإناث اسمها، و(أُوْلَاتِ) خبرها منصوب، وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة؛ لأنه ملحق؛ إذ لا مفرد له من لفظه، وهو مضاف، و(حَمْلٍ) مضاف إليه، وجواب الشرط قوله تعالى: ﴿فَأَنفِقُواْ عَلَيْهِنَّ﴾.

في الآية الثانية، مثال للملحق بالجمع، وهو منصوب على الخبرية، لـ(كَانَ) وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة؛ لأنه ملحق إذ لا مفرد له من لفظه. وتقول في المسمى بالجمع (زُرْتُ عَرَفَاتٍ).

أصل

وأمَّا اليَاءُ: فَتَكُونُ عَلامَةً للنَّصبِ في مَوضِعَينِ:

في المُثَنَّى وما حُمِلَ عَلَيه، نَحْوُ: ﴿رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ﴾[1] [البقرة: ١٢٨]، و﴿إِذْ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱثْنَيْنِ﴾[2] [يس: ١٤] ﴿رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾[3] [غافر:١١].

وفي جمعِ المُذَكَّرِ السَّالمِ وما حُمِلَ عَلَيه، نَحْوُ: ﴿نُـجِي ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[4] [الأنبياء: ٨٨]، ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً﴾[5] [الأعراف: ١٤٢].

قوله: (نحو: ﴿رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ﴾)، هذا مثال للمثنى فـ(مُسْلِمَيْنِ) مثنى

---

(١) **الإعراب**: (رَبَّ) منادى بحرف نداء محذوف تقديره: (يَا رَبَّنَا)، وهو مضاف، و(نَا) مضاف إليه، و(الْوَاوُ) عاطفة، و(اجْعَلْ) فعل دعاء، وفاعله مستتر فيه وجوبًا، تقديره: (أَنْتَ)، و(نَا) مفعول به أول، و(مُسْلِمَيْنِ) مفعول به ثان، وهو منصوب، وعلامة نصبه (الْيَاءُ) نيابة عن الفتحة؛ لأنه مثنى، و(لَكَ) جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لـ(مُسْلِمَيْنِ)، والتقدير: (مُسْلِمَيْنِ كَائِنَيْنِ لَكَ).

(٢) **الإعراب**: (إِذْ) ظرف لما مضى من الزمان، و(أَرْسَلْنَا) فعل وفاعل، (إِلَيْهِمُ) جار ومجرور متعلق بـ(أَرْسَلَ)، و(اثْنَيْنِ) مفعول به، وعلامة نصبه (الْيَاءُ) نيابة عن الفتحة؛ لأنه ملحق بالمثنى؛ إذ لا واحد له من لفظه.

(٣) **الإعراب**: (رَبَّنَا) تقدم إعرابه قريبًا، و(أَمَتَّنَا) فعل وفاعل ومفعول، و(اثْنَتَيْنِ) صفة لمصدر محذوف، تقديره: (إِمَاتَتَيْنِ اثْنَتَيْنِ)، وعلامة نصبه (الْيَاءُ) نيابة عن الفتحة؛ لأنه ملحق؛ إذ لا واحد له من لفظه.

(٤) **الإعراب**: (نُنْجِي) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة؛ للثقل، وفاعلة مستتر فيه وجوبًا تقديره: (نَحْنُ)، و(الْمُؤْمِنِينَ) مفعول به، وعلامة نصبه (الْيَاءُ) نيابة عن الفتحة؛ لأنه جمع مذكر سالم.

(٥) **الإعراب**: (الْوَاوُ) استئنافية، (وَاعَدْنَا مُوسَى) فعل وفاعل ومفعول به أول، و(ثَلَاثِينَ) مفعول به ثان، وعلامة نصبه (الْيَاءُ) نيابة عن الفتحة؛ لأنه ملحق بالجمع؛ إذ لا مفرد له من لفظه و(لَيْلَةً) تمييز.

منصوب على المفعولية وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة؛ لأنه مثنى و(اثْنَيْنِ، وَاثْنَتَيْنِ) مثال للملحق فهما منصوبان، وعلامة نصبهما الياء نيابة عن الفتحة؛ لأنهما ملحقان بالمثنى؛ إذ لا مفرد لهما من لفظهما.

وقوله: (نحو: ﴿ نُنجِي ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾)، هذا مثال للجمع فـ(الْمُؤْمِنِيْنَ) جمع مذكر سالم، وهو منصوب على المفعولية وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة؛ لأنه جمع مذكر سالم و(ثَلَاثِيْنَ) مثال للملحق وهو منصوب وعلامة نصبه الياء؛ لأنه ملحق؛ إذ لا مفرد له من لفظه.

أصل

وأَمَّا حَذْفُ النُّونِ: فيَكُونُ عَلامَةً للنَّصبِ في الأَفعَالِ الَّتي رَفعُهَا بِثَبَاتِ[1] النُّونِ، نَحْوُ: ﴿ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ ﴾[2] [الأعراف: ٢٠]، ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾[3] [البقرة: ١٨٤]، و(لَنْ تَقُومِي)[4].

قوله: (وأما حذف النون...) إلخ، أي: إذا دخل عليها ناصب كأمثلة المصنف فكل من (تَكُوْنَا، وَتَصُوْمُوْا، وَتَقُوْمِيْ) فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه حذف النون؛ لأنه من الأفعال التي رفعها بثبوت النون.

---

(١) كذا في «الفواكه»، وأما في «الكواكب» فبلفظ: (بِثُبُوتِ).

(٢) **الإعراب**: (إِلَّا) أداة استثناء مفرغ، و(أَنْ) حرف مصدر ونصب، و(تَكُوْنَا) فعل مضارع ناسخ منصوب بـ(أَنْ)، وعلامة نصبه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، و(أَلِف) التثنية اسمها و(مَلَكَيْنِ) خبرها، وعلامة نصبه (الْيَاءُ)؛ لأنه مثنى، والمصدر المؤول من الفعل المسبوك بـ(أَنْ) مجرور بالإضافة لمقدر محذوف، والتقدير: (**مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ لِشَيْءٍ إِلَّا كَرَاهَةَ كَوْنِكُمَا مَلَكَيْنِ**)، والمقدر المحذوف منصوب على أنه مفعول له.

(٣) **الإعراب**: (الْوَاوُ) استئنافية، و(أن) حرف مصدر ونصب، و(تَصُوْمُوْا) فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، و(الْوَاوُ) فاعل، والمصدر المؤول مبتدأ و(خَيْرٌ) خبره، والتقدير: (صَوْمُكُمْ خَيْرٌ)، و(لَكُمْ) جار ومجرور متعلق بـ(خَيْرٌ).

(٤) **الإعراب**: (لَنْ) حرف نفي ونصب، و(تَقُومِي) فعل مضارع منصوب بـ(لَنْ)، وعلامة نصبه حذف النون، و(الْيَاءُ) فاعل.

أصل وللخفضِ ثَلاثُ عَلاماتٍ: الكَسرَةُ وَهِيَ الأَصلُ، والياءُ، والفَتحَةُ، وهما نَائِبَتَانِ عَن الكَسرَةِ.

فأمَّا الكَسرَةُ: فتَكُونُ عَلامةً لِلخَفضِ في ثَلاثَةِ مَوَاضِعَ:

في الاسمِ المُفرَدِ المُنصَرِفِ، نَحْوُ: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾[1] [النمل: ٣٠]، ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى﴾[2] [البقرة: ٥].

وفي جمعِ التَّكسِيرِ المُنصَرِفِ، نَحْوُ: ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا ٱكْتَسَبُواْ﴾[3] [النساء: ٣٢].

وفي جمعِ المُؤنَّثِ السَّالِمِ وما حُمِلَ عَلَيهِ، نَحْوُ: ﴿وَقُل لِّلْمُؤْمِنَٰتِ﴾[4] [النور: ٣١]، و(مَرَرْتُ بِأُولاتِ الأَحمَالِ)[5].

قوله: (وللخفض...) إلخ، لما فرغ المصنف من علامات القسم الثاني من أقسام

---

(١) **الإعراب**: (الْبَاءُ) حرف جر، و(اسْمِ) مجرور بالباء، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بمحذوف -اتفاقًا- يناسب المقام، وهو مضاف، و لفظ الجلالة (اللهِ) مضاف إليه، و(الرَّحْمَنِ) نعت للفظ الجلالة، و(الرَّحِيْمِ) نعت ثانٍ، وعلامة جرهما الكسرة الظاهرة.

(٢) **الإعراب**: (أُوْلَئِكَ) اسم إشارة مبتدأ، و(الْكَافُ) حرف خطاب، و(عَلَى) حرف جر، و(هُدًى) اسم مجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة على الألف المحذوفة لفظًا، المثبتة خطًّا منع من ظهورها التعذر، وهما متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ.

(٣) **الإعراب**: (لِّلرِّجَالِ) جار ومجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره؛ لأنه جمع تكسير منصرف، متعلق بمحذوف خبر مقدم، و(نَصِيْبٌ) مبتدأ مؤخر، و(مِمَّا) جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لـ(نَصِيْبٌ)، و(اكْتَسَبُوْا) فعل وفاعل، صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والعائد محذوف تقديره: (اكْتَسَبُوْهُ).

(٤) **الإعراب**: (قُلْ) فعل أمر، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: (أَنْتَ)، و(لِّلْمُؤْمِنَاتِ) جار ومجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره؛ لأنه جمع مؤنث سالم، والجاروالمجرور متعلق بالفعل.

(٥) **الإعراب**: (مَرَرْتُ) فعل وفاعل، و(بِأُولاتِ) جار ومجرور، وعلامة جره الكسرة؛ لأنه ملحق وهو مضاف، و(الأَحمَالِ) مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بالفعل.

الإعراب وهو النصب أصالة ونيابة، أخذ يتكلم على علامات القسم الثالث من أقسام الإعراب وهو الخفض أصالة ونيابة فقال: (وللخفض...) إلخ.

وقوله: (وهي الأصل) أي: ولهذا لا يقوم غيرها مقامها إلا عند تعذرها ولهذا قدمها.

قوله: (المنصرف) وهو ما يدخله الصرف وهو التنوين كما تقدم سواء كان مخفوضًا بالحرف، نحو: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ)، أو بالمضاف نحو: (هَذَا غُلَامُ زَيْدٍ)، أو بالتبعية على قول ضعيف نحو: (مَررتُ بِزَيْدٍ الفاضِلِ)، وقد اجتمعت هذه الثلاثة في البسملة؛ فإن (اسْمِ) مخفوض بالحرف، ولفظ الجلالة مخفوض بالمضاف، وهو (اسْمِ) و(الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ) مخفوضان بالتبعية وعلامة الخفض في الجميع الكسرة الظاهرة على آخره،

و(عَلَى هُدًى) مثال للكسرة المقدرة للتعذر، ومثال الكسرة المقدرة للثقل قولك: (مَرَرْتُ بِالقَاضِي)، وقوله تعالى: ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِيْ﴾ [غافر: ١٥]، في قراءة ابن كثير، وللمناسبة قولك: (مَرَرْتُ بِغُلَامِيْ) وقوله تعالى: ﴿وَٱصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِى﴾ [طه: ٤١].

وقيد الاسم المفرد بالمنصرف؛ لأن غير المنصرف يجر بالفتحة نحو: (مَرَرْتُ بِأَحْمَدَ) كما سيأتي.

وقوله: (وفي جمع التكسير...) إلخ، أي: سواء كانت الكسرة ظاهرة كمثال المصنف أو مقدرة للتعذر نحو قوله تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْيَتَـٰمَىٰ﴾ [البقرة: ٢٢٠]، أو للثقل نحو: (مَرَرْتُ بِالْصَّحَارِيْ) وقوله تعالى: ﴿يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُم بِأَيْدِيهِمْ﴾ [الحشر: ٢]، أو للمناسبة نحو: (سَلَّمْتُ عَلَى أَوْلَادِيْ) وقوله تعالى: ﴿فَأَسْرِ بِعِبَادِى﴾ [الدخان: ٢٣].

وقيده أيضًا بالمنصرف؛ لأن غيره يجر بالفتحة نحو: (مَرَرْتُ بِمَسَاجِدَ) كما سيأتي.

وقوله: (نحو: ﴿وَقُل لِّلْمُؤْمِنَـٰتِ﴾)، هذا مثال للجمع، و(أُوْلَاتِ) مثال للملحق، وكل منهما مخفوض وعلامة خفضه الكسرة.

وتقول في المسمى بالجمع (مَرَرْتُ بِأَذْرِعَاتٍ) قال تعالى: ﴿فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَـٰتٍ﴾ [البقرة: ١٩٨]، فـ(أَذْرِعَاتٍ، وَعَرَفَاتٍ) مخفوضان وعلامة خفضهما الكسرة؛ لأنهما ملحقان بالجمع؛ لكونهما مسميين به.

أصل وأمَّا الياءُ: فتكُونُ علامةً للخَفضِ في ثَلاثَةِ مَواضِعَ:

في الأسماءِ السِّتَّةِ، نحْوُ: ﴿ٱرۡجِعُوٓاْ إِلَىٰٓ أَبِيكُمۡ﴾(١) [يوسف: ٨١]، ﴿كَمَآ أَمِنتُكُمۡ عَلَىٰٓ أَخِيهِ﴾(٢) [يوسف: ٦٤]، و(مَرَرتُ بِحَميكِ وفِيكَ وهَنِيكَ)(٣)، ﴿وَٱلۡجَارِ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾(٤) [النساء: ٣٦].

وفي المُثنَّى وما حُمِلَ عَلَيهِ، نحْوُ: ﴿حَتَّىٰٓ أَبۡلُغَ مَجۡمَعَ ٱلۡبَحۡرَيۡنِ﴾(٥) [الكهف: ٦٠]، و(مَرَرْتُ بِاثنَينِ واثنَتَينِ)(٦).

---

(١) الإعراب: (ارْجِعُوْا) فعل أمر مبني على حذف النون، و(الْوَاوُ) فاعل، و(إِلَى أَبِي) جار ومجرور، وعلامة جره (الْيَاءُ) نيابة عن الكسرة؛ لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف، و(الْكَافُ) مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بالفعل.

(٢) الإعراب: (الْكَافُ) حرف جر وتشبيه، و(مَا) مصدريه، و(أَمِنْتُكُمْ) فعل وفاعل ومفعول، والمصدر المؤول مجرور بـ(الْكَافِ)، والتقدير: (كَأَمْنِيْ عَلَى أَخِيْهِ) والجار والمجرور في موضع نصب على أنه نعت مصدر محذوف، والتقدير: (إِلَّا أَمْنًا كَأَمْنِيْ إِيَّاكُمْ عَلَى أَخِيْهِ)، و(عَلَى أَخِيْهِ) جار ومجرور، وعلامة جره (الْيَاءُ)؛ لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف، و(الْهَاءُ) مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بـ(أَمِنْتُكُمْ).

(٣) الإعراب: (مَرَرْتُ) فعل وفاعل، (بِحَمِيكِ) جار ومجرور، وعلامة جره (الْيَاءُ)؛ لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف و(الْكَافُ) مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بالفعل، وكذا ما بعده.

(٤) الإعراب: (الْوَاوُ) عاطفة، و(الْجَارِ) معطوف على مجرور قبله، و(ذِي) صفة له، وعلامة جره (الْيَاءُ)؛ لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف، و(الْقُرْبَى) مضاف إليه، وعلامة جره الكسرة المقدرة؛ للتعذر.

(٥) الإعراب: (حَتَّى) حرف غاية وجر، و(أَبْلُغَ) فعل مضارع منصوب بـ(أَنْ) مضمرة وجوبًا، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: (أَنَا)، و(مَجْمَعَ) مفعول به، وهو مضاف، و(الْبَحْرَيْنِ) مضاف إليه، وعلامة جره (الْيَاءُ)؛ لأنه مثنى، والمصدر المؤول من الفعل المسبوك بـ(أَنْ) مجرور بـ(حَتَّى) والتقدير: (حَتَّى بُلُوْغِيْ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ).

(٦) الإعراب: (مَرَرْتُ) فعل وفاعل و(بِاثْنَيْنِ) جار ومجرور وعلامة جره (الْيَاءُ)؛ لأنه ملحق بالمثنى، وكذا (اثْنَتَيْنِ)؛ لأنه معطوف عليه.

وفي جمعِ المُذَكَّرِ السَّالمِ وما حُمِلَ عَلَيهِ، نَحْوُ: ﴿ قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾[1] [النور: ٣٠]، و نَحْوُ ﴿ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ﴾[2] [المجادلة: ٤].

قوله: (في الأسماء الستة...) إلخ، أي: فكل منها في هذه الأمثلة مخفوض وعلامة خفضه الياء نيابة عن الكسرة؛ لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف إلى ما بعده من ضمير أو اسم ظاهر.

قوله: (وفي المثنى...) إلخ، ف(الْبَحْرَيْنِ) مجرور بالمضاف الذي هو مفعول (أَبْلُغَ) وعلامة جره الياء؛ لأنه مثنى، ومثال جره بالحرف قولك: (مَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ) وقوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا ٱلْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَٰمَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِى ٱلْمَدِينَةِ ﴾ [الكهف: ٨٢]، و(اثْنَيْنِ) مجرور بالحرف وعلامة جره الياء؛ لأنه ملحق بالمثنى، و(اثْنَتَيْنِ) معطوف عليه.

ومثال جرهما بالمضاف قوله تعالى: ﴿ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ ﴾ [التوبة: ٤٠]، و﴿ فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ ﴾ [النساء: ١١].

وقوله: (وفي جمع المذكر السالم...) إلخ، ف(الْمُؤْمِنِيْنَ) مجرور بالحرف وعلامة جره الياء؛ لأنه جمع مذكر سالم، ومثال جره بالمضاف قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُطِيعُوٓا۟ أَمْرَ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴾ [الشعراء: ١٥١]، و(سِتِّيْنَ) مجرور بالمضاف وعلامة جره الياء؛ لأنه ملحق بالجمع؛ لأنه لا مفرد له من لفظه.

ومثال جره بالحرف قوله تعالى: ﴿ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ ﴾ [المطففين: ١٨].

---

(١) الإعراب: (قُلْ) فعل أمر وفاعله مستتر فيه وجوبًا، تقديره: (أَنْتَ)، و(لِّلْمُؤْمِنِيْنَ) جار ومجرور، وعلامة جره (الْيَاءُ)؛ لأنه جمع مذكر سالم، والجار والمجرور متعلق بالفعل.

(٢) الإعراب: (الْفَاءُ) واقعة في جواب شرط متقدم، وهو قوله تعالى: ﴿ فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ ﴾ و(إِطْعَامُ) مبتدأ خبره محذوف، تقديره: (فَعَلَيْهِ إِطْعَامٌ)، وهو مضاف، و(سِتِّيْنَ) مضاف إليه، وعلامة جره (الْيَاءُ)؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم.

أصل

وأمَّا **الفَتحَةُ** فَتَكونُ عَلامةً لِلخَفضِ في الاسمِ الَّذِي لا يَنصَرِفُ مُفرَدًا كَانَ، نَحْوُ: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ﴾[1] [النساء: ١٦٣]، ﴿فَحَيُّوا۟ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ﴾[2] [النساء: ٨٦]، أو جمعَ تَكسِيرٍ، نَحْوُ: ﴿مِن مَّحَٰرِيبَ﴾[3] [سبأ: ١٣]، إلَّا إذَا أُضِيفَ نَحْوُ: ﴿فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾[4] [التين: ٤]، أو دَخَلَتْ عَلَيهِ (أَلْ) نَحْوُ: ﴿وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَٰجِدِ﴾[5] [البقرة: ١٨٧].

قوله: (مفردًا...) إلخ، فـ(إِبْرَاهِيْمَ) اسم مفرد مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه غير منصرف والمانع له من الصرف العلمية والعجمة ومثله (إِسْمَاعِيْلَ) و(مَحَارِيْبَ) جمع تكسير مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه غير منصرف والمانع له من الصرف صيغة منتهى الجموع.

وقوله: (إلا إذا أضيف...) إلخ، أي: أن هذا الحكم وهو الجر بالفتحة مستمر فيما

---

(١) **الإعراب**: (الْوَاوُ) عاطفة، و(أَوْحَيْنَا) فعل وفاعل، و(إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ) جار ومجرور، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه غير منصرف؛ للعلمية والعُجْمَةِ، وكذا (إِسْمَاعِيْلَ)؛ لأنه معطوف عليه، والجار والمجرور متعلق بالفعل.

(٢) **الإعراب**: (الْفَاءُ) واقعة في جواب (إِذَا)، من قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ﴾، و(حَيُّوْا) فعل أمر، مبني على حذف النون، و(الْوَاوُ) فاعل، و(بِأَحْسَنَ) جار ومجرور، وعلامة جره الفتحة؛ لأنه غير منصرف؛ للوصفية ووزن الفعل، والجار والمجرور متعلق بـ(حَيُّوْا)، و(مِنْهَا) جار ومجرور متعلق (بِأَحْسَنَ).

(٣) **الإعراب**: (مِنْ مَحَارِيْبَ) جار ومجرور، وعلامة جره الفتحة؛ لأنه غير منصرف؛ لصيغة منتهى الجموع، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من مفعول ﴿يَشَآءُ﴾ المحذوف، أي: (يَشَاؤُهُ).

(٤) **الإعراب**: (فِيْ أَحْسَنِ) جار ومجرور، وعلامة جره الكسرة، وهو مضاف و(تَقْوِيْمٍ) مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من (الإِنْسَانَ) في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ﴾.

(٥) **الإعراب**: (الْوَاوُ) عاطفة، و(أَنْتُمْ) مبتدأ، و(عَاكِفُوْنَ) خبره، و(فِيْ المَسَاجِدِ) جار ومجرور، وعلامة جره الكسرة، والجار والمجرور متعلق بـ(عاكفون).

لا ينصرف إلا إذا أضيف إلى ما بعده، فإنه حينئذ يجر بالكسرة على الأصل لبعده عن مشابهة الفعل؛ إذ الفعل لا يضاف ولا تدخل عليه (أَلْ) كمثالي المصنف، فإن (أَحْسَنِ، وَالْمَسَاجِدِ) مجروران بالكسرة على الأصل بسبب إضافة الأول إلى ما بعده ودخول (أَلْ) على الثاني.

أصل

وَلِلجَزمِ عَلامَتَانِ: السُّكُونُ وَهُوَ الأَصلُ، والحَذفُ وهُوَ نَائِبٌ عَنهُ.

فأمَّا **السُّكُونُ** فَيَكُونُ عَلامةً لِلجَزمِ في الفِعلِ المُضَارِعِ الصَّحِيحِ الآخرِ الَّذِي لم يَتَّصِل بآخِرِهِ شَيءٌ، نَحْوُ: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾[1] [الإخلاص: ٣-٤].

وأمَّا **الحَذفُ** فَيَكُونُ علامةً لِلجَزمِ في:

الفِعلِ المُضَارِعِ المُعتَلِّ الآخرِ وهُو مَا آخِرُهُ حَرفُ عِلَّةٍ، وحُرُوفُ العِلَّةِ: الأَلِفُ، والوَاوُ، واليَاءُ، نَحْوُ: ﴿وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾[2] [التوبة: ١٨]، ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ﴾[3] [المؤمنون: ١١٧]، ﴿مَن يَهْدِ ٱللَّهُ﴾[4] [الأعراف: ١٧٨].

---

(١) **الإعراب**: (لَمْ) حرف نفي وجزم، و(يَلِدْ) فعل مضارع مجزوم بـ(لَمْ)، وعلامة جزمه السكون، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره: (هُوَ)، (وَلَمْ يُولَدْ) مثل ما قبله، إلَّا أنه مغير الصيغة، ونائب الفاعل مستتر فيه جوازًا تقديره: (هُوَ)، (وَلَمْ يَكُنْ) مثل ما قبله، وهو متصرف من (كَانَ)، و(لَهُ) جار ومجرور متعلق بـ(كُفُوًا)، و(كُفُوًا) خبرها مقدم، و(أَحَدٌ) اسمها مؤخر.

(٢) **الإعراب**: (الْوَاوُ) عاطفة، (وَلَمْ) حرف نفي وجزم، و(يَخْشَ) فعل مضارع مجزوم بـ(لَمْ)، وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهو (الألف)، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره: (هُوَ)، و(إِلَّا) أداة حصر، ولفظ الجلالة (اللهَ) مفعول به.

(٣) **الإعراب**: (الْوَاوُ) ابتدائية، و(مَنْ) اسم شرط جازم مبتدأ، و(يَدْعُ) فعل الشرط مجزوم بـ(مَنْ)، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وهو (الْوَاوُ)، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره: (هُوَ)، وجملة فعل الشرط خبر المبتدأ، و(مَعَ) ظرف مكان متعلق بـ(يَدْعُ)، وهو مضاف، ولفظ الجلالة (اللهِ) مضاف إليه، وجواب الشرط قوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓ﴾.

(٤) الإعراب: (مَنْ) اسم شرط جازم مبتدأ، و(يَهْدِ) فعل الشرط مجزوم بـ(مَنْ)، وعلامة جزمه حذف =

أصل: وفي الأفعَالِ الَّتي رَفعُها بِثَبَاتِ(١) النُّونِ، نَحْوُ: ﴿إِن تَتُوبَآ﴾(٢) [التحريم: ٤]، ﴿وَإِن تَصۡبِرُواْ وَتَتَّقُواْ﴾(٣) [آل عمران: ١٢٠]، ﴿وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحۡزَنِيٓ﴾(٤) [القصص: ٧].

قوله: (وللجزم علامتان) لما فرغ من علامات القسم الثالث وهو الخفض أصالة ونيابة أخذ يتكلم على علامات القسم الرابع من أقسام الإعراب وهو الجزم أصالة ونيابة فقال: (وللجزم...) إلخ.

وقوله: (وهو الأصل) أي: في بابه، ولهذا قدمه.

قوله: (لم يتصل بآخره شيء) أي: مما يوجب بناءه أو ينقل إعرابه كما تقدم قبل فـ(يَلِدْ) و(يُولَدْ) و(يَكُنْ) كل منها فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون؛ لكونه صحيح الآخر، ولم يتصل بآخره شيء.

وقوله: (وهو ما آخره حرف علة) هذا في اصطلاح النحاة، وأما أهل التصريف فهو عندهم: (ما أحد أصوله حرف علة) نحو: (وَعَدَ، وَقَالَ).

وقوله: (وحروف العلة...) إلخ، فـ(يَخْشَ) و(يَدْعُ) و(يَهْدِ) أفعال مجزومة وعلامة

= حرف العلة وهو (اليَاءُ)، ولفظ الجلالة (اللهُ) فاعل، وجملة فعل الشرط خبر المبتدأ، وجواب الشرط قوله تعالى: ﴿فَهُوَ ٱلۡمُهۡتَدِۖ﴾.

(١) كذا في «الفواكه» وأما في «الكواكب» فبلفظ (بثبوت).

(٢) **الإعراب**: (إِنْ) حرف شرط جازم، و(تَتُوبَا) فعل الشرط مجزوم بـ(إِنْ) وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، و(الألفُ) فاعل، وجواب الشرط محذوف تقديره: (يَتُبْ عَلَيْكُمَا) وليس هو قوله: ﴿فَقَدۡ صَغَتۡ قُلُوبُكُمَاۖ﴾ كما يتوهمه بعض المعربين.

(٣) **الإعراب**: (الْوَاوُ) عاطفة، و(إِنْ) حرف شرط جازم، و(تَصْبِرُوْا) فعل الشرط، وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، و(الْوَاوُ) فاعل، ومثله (تَتَّقُوْا)؛ لأنه معطوف عليه، وجواب الشرط قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِنۡ عَزۡمِ ٱلۡأُمُورِ﴾.

(٤) **الإعراب**: (لَا) ناهية، و(تَخَافِيْ) فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنه من الأمثلة الخمسة، و(الْيَاءُ) فاعل، ومثله و(لَا تَحْزَنِيْ)؛ لأنه معطوف عليه.

جزمها حذف حرف العلة نيابة عن السكون.

فالمجزوم من (يَخْشَ) الألف، والفتحة قبلها دليل عليها، ومن (يَدْعُ) الواو، والضمة قبلها دليل عليها، ومن (يَهْدِ) الياء، والكسرة قبلها دليل عليها.

وقوله: (**وفي الأفعال...**) إلخ، فـ(تَتُوْبَا) و(تَصْبِرُوْا) و(تَتَّقُوْا) و(تَخَافِيْ) و(تَحْزَنِيْ) أفعال مجزومة، وعلامة جزمها حذف النون نيابة عن السكون؛ لأنها من الأفعال الخمسة.





فصل

جميعُ ما تقدَّمَ مِنَ **المُعرَبَاتِ قِسمَانِ**: قِسمٌ يُعرَبُ بِالحَرَكَاتِ، وقِسمٌ يُعرَبُ بِالحُرُوفِ.

فالَّذِي يُعرَبُ بِالحَرَكَاتِ أَربَعَةُ أَنوَاعٍ: الاسمُ المُفرَدُ، وجمعُ التَّكسِيرِ، وجمعُ المُؤنَّثِ السَّالِمُ، والفِعلُ المُضَارِعُ الَّذِي لم يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيء. وكُلُّها تُرفَعُ بِالضَّمَّةِ، وتُنصَبُ بِالفَتحَةِ، وتُخفَضُ بالكَسرَةِ، وتُجزَمُ بِالسُّكُونِ.

وخَرَجَ عَن ذَلِكَ ثَلاثَةُ أَشياءَ:

الاسمُ الَّذِي لا يَنصَرِفُ مُفردًا كَانَ أو جمعَ تَكسِيرٍ، فإنَّهُ يُخفَضُ بِالفَتحَةِ مَا لم يُضَفْ أو تَدخُلْ عَلَيهِ (أَلْ).

وجمعُ المُؤنَّثِ السَّالِمُ فإنَّهُ يُنصَبُ بِالكَسْرَةِ.

والفِعلُ المُضَارِعُ المُعتَلُّ الآخِرِ فإنَّهُ يُجْزَمُ بِحَذْفِ آخِرِهِ.

وتَقَدَّمَتْ أمثلةُ ذَلِكَ.

والَّذِي يُعربُ بالحُرُوفِ أَربَعَةُ أَنوَاعٍ: المُثَنَّى وما حُمِلَ عَلَيهِ، وجمعُ المُذَكَّرِ السَّالِمُ ومَا حُمِلَ عَلَيهِ، والأَسمَاءُ السِّتَّةُ، والأمثِلَةُ الخَمْسَةُ.

قوله: (**فصل...**) إلخ، لما فرغ المصنف رحمه الله من ذكر علامات الإعراب على سبيل التفصيل، أخذ يتكلم عليها على سبيل الإجمال على عادة المتقدمين من المؤلفين رحمهم الله تعالى تمرينًا للطالب المبتدئ وترسيخًا لذلك في ذهنه؛ ولأن بمعرفة ذلك ينفتح له النظر في النحو، ولهذا قيل: إن هذا الباب أساس العربية فذكر أن المعربات من الأسماء والأفعال قسمان أي: لا ثالث لهما كما دل على ذلك الاستقراء.

وقوله: (**قسم يعرب بالحركات**) أي: الثلاث وهي الضمة، والفتحة، والكسرة، أو

بالسكون، وقدمه؛ لأن الإعراب بالحركات وبالسكون أصل للإعراب بالحروف وبالحذف.

وقوله: (وقسم يعرب بالحروف) أي: وهي الواو، والألف، والياء، والنون، أو بالحذف.

وقوله: (وكلها...) إلخ، أي: مجموع الأربعة لا جميعها لتخلف بعض الأحكام في بعضها.

وقوله: (فإنه يخفض بالفتحة) أي: لا بالكسرة، وكان حقه أن يخفض بها.

وقوله: (فإنه ينصب بالكسرة) أي: لا بالفتحة، وكان حقه أن ينصب بها.

وقوله: (فإنه يجزم بحذف آخره) أي: لا بالسكون، وكان حقه أن يجزم به.

وقوله: (وتقدمت أمثلة ذلك) أي: فلا حاجة إلى إعادتها.

أصل

فأمَّا **المُثَنَّى**: فيُرفَعُ بِالأَلِفِ، ويُنصَبُ ويُجَرُّ بِالياءِ المَفتُوحِ ما قَبلَهَا المَكسُورِ مَا بَعدَهَا. وأُلْحِقَ بِهِ:

(اثنَانِ واثنَتَانِ وثِنتَانِ) مُطْلَقًا.

و(كِلا وكِلْتَا) بِشرطِ إضافَتِهِمَا إلى الضَّمِيرِ، نَحْوُ: (جَاءَني كِلاهُمَا وكِلتَاهُمَا، ورَأَيتُ كِلَيهِمَا وكِلْتَيهِمَا، ومَرَرْتُ بِكِلَيهِمَا وكِلْتَيهِمَا)[1]، فإِنْ أُضِيفَا إلى الظَّاهِرِ كَانَا بِالأَلِفِ في الأَحوَالِ الثَّلاثَةِ، وكَانَ إِعرَابُهُمَا

---

(١) **الإعراب**: (جَاءَ) فعل ماض، و(النُّونُ) للوقاية و(الْيَاءُ) مفعول به مقدم، و(كِلَا) فاعل مؤخر، وعلامة رفعه (الألفُ)؛ لأنه ملحق بالمثنى، وهو مضاف، و(الْهَاءُ) مضاف إليه، و(الميمُ) للعماد، أي: يعتمد عليها الألف في انتصابه، و(الألفُ) حرف دال على التثنية، ومثله (كِلْتَاهُمَا)، و(رَأَيْتُ) فعل وفاعل، و(كِلَيْهِمَا) مفعول به، وعلامة نصبه (الْيَاءُ)؛ لأنه ملحق و(الْهَاءُ) مضاف إليه، ومثله (كِلْتَيْهِمَا)، و(مَرَرْتُ) فعل وفاعل، و(بِكِلَيْهِمَا) جار ومجرور، وعلامة جره (الْيَاءُ)؛ لأنه ملحق و(الْهَاءُ) مضاف إليه، ومثله (كِلْتَيْهِمَا).

بِحَرَكَاتٍ مُقَدَّرةٍ[1] في تلكَ الأَلِفِ، نَحْوُ: (جَاءَنِي كِلا الرَّجُلَين وكِلْتَا المَرْأَتَينِ، ورَأيتُ كِلا الرَّجُلَينِ وكِلْتَا المَرأَتَينِ، ومَرَرْتُ بِكِلا الرَّجُلَينِ وكِلْتَا المَرأَتِينِ)[2].

قوله (فأما المثنى) قد تقدم تعريفه في نيابة الألف عن الضمة.

وقوله: (فيرفع بالألف...) إلخ، أي: نحو: (جَاءَ الزَّيْدَانِ، وَالهِنْدَانِ، وَرَأَيْتُ الزَّيْدَيْنِ، وَالهِنْدَيْنِ، وَمَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ، وَالهِنْدَيْنِ)، وهذا هو المشهور من لغة العرب، ويجوز فيه لغة أخرى، وهي لزوم الألف في الأحوال الثلاثة كالمقصور، نحو: (جَاءَ الزَّيْدَانِ، وَرَأَيْتُ الزَّيْدَانِ، وَمَرَرْتُ بالزَّيْدَانِ) وهي لغة بلحارث بن كعب، وزبيد، وخثعم، وآخرين.

وقوله: (المكسور ما بعدها) أي: أن نون المثنى مكسورة، وهذا هو الأشهر، وفتحها لغة.

وقوله: (وألحق به) الملحق هو: (كل ما فقد شرطًا أو أكثر من شروط أصله).

وقوله: (واثنتان وثنتان) الأولى بهمزة وصل في أولها وهي لغة أهل الحجاز، وبها جاء التنزيل، قال تعالى ﴿فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: ٦٠] والثانية بدونها وهي لغة تميم.

وقوله: (مطلقًا) أي: سواء أضيفا أو لا؛ لأن وضعها وضع المثنى لفظًا ومعنى،

---

(١) كذا في "المخطوطة" ومتن"الفواكه" وأما في "الكواكب" فبلفظ: (كَالمَقْصُوْرِ بِحَرَكَةٍ مُقَدَّرَةٍ).

(٢) **الإعراب**: (جَاءَنِي) مثل الأول، و(كِلا) فاعل، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف؛ للتعذر، وهو مضاف، و(الرَّجُلَيْنِ) مضاف إليه، ومثله (كِلْتَا المَرْأَتَيْنِ)، و(رَأَيْتُ) فعل وفاعل، و(كِلَا) مفعول به، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف؛ للتعذر، وهو مضاف، و(الرَّجُلَيْنِ) مضاف إليه، ومثله (كِلْتَا المَرْأَتَيْنِ)، و(مَرَرْتُ) فعل وفاعل، و(بِكِلَا) جار ومجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة على الألف؛ للتعذر، وهو مضاف، و(الرَّجُلَيْنِ) مضاف إليه، ومثله (كِلْتَا المَرْأَتَيْنِ).

وإن لم يكونا مثنيين حقيقة؛ إذ لم يثبت لهما مفرد، فلا يقال: (اثْنٌ، وَلَا اثْنَةٌ، وَلَا ثِنْتٌ)، ولم يمثل المصنف لهما اكتفاء بالأمثلة المتقدمة.

وقوله: (نحو: جاءني كلاهما...) إلخ، فكل من (كِلَا وَكِلْتَا) في المثال الأول فاعل وعلامة رفعها الألف، وفي الثاني مفعول به، وفي الثالث مجرور وعلامة نصبها وجرها الياء؛ لأنها ملحقان بالمثنى.

وقوله: (في الأحوال الثلاثة) أي: الرفع والنصب والخفض كالمقصور.

وقوله: (نحو: جاءني كلا الرجلين...) إلخ، فكل من (كِلَا وَكِلْتَا) في المثال الأول فاعل، وفي الثاني مفعول، وفي الثالث مجرور وعلامة الإعراب فيهما حركة مقدرة ضمة أو فتحة أو كسرة منع من ظهورها التعذر، وما بعدهما مضاف إليه.

أصل

وأمَّا جَمعُ المُذَكَّرِ السَّالِم: فيُرفَعُ بِالوَاوِ، ويُنصَبُ ويُجَرُّ بِاليَاءِ المَكسُورِ مَا قَبلَهَا المَفتُوحِ مَا بَعدَهَا. وأُلحِقَ بِهِ: (أُولُو وعَالَمُونَ وعِشرُونَ -ومَا بَعدَهُ مِن العُقُودِ إلى التِّسعِينَ-، وأَرَضُونَ وسِنُونَ وبَابُه، وأَهلُونَ [ووَابِلُونَ][1]، وعِلِّيُّونَ). نَحْوُ: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓاْ أُوْلِي ٱلْقُرْبَىٰ﴾[2] [النور: ٢٢]، ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ

---

(١) ليس موجودًا في "المخطوطة" ومتن "الفواكه"، والمثبت من "الكواكب".

(٢) **الإعراب**: (الْوَاوُ) عاطفة، و(لَا) ناهية و(يَأْتَلِ) فعل مضارع مجزوم بـ(لَا) الناهية، وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهو (الْيَاءُ)، و(أُوْلُو) فاعل، وعلامة رفعه (الْوَاوُ)؛ لأنه ملحق بالجمع، وهو مضاف، و(الفَضْلِ) مضاف إليه، و(مِنْكُمْ) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال، و(السَّعَةِ) معطوف على (الفَضْلِ)، و(أَنْ) حرف مصدر ونصب، و(يُؤْتُوا) فعل مضارع منصوب بـ(أَنْ) وعلامة نصبه حذف النون، و(الْوَاوُ) فاعل، والمصدر المؤول من الفعل المسبوك بـ(أَنْ) مجرور بحرف جر مقدر تقديره: (عَلَى أَنْ لَايُؤْتُوا) أي: على عدم إتيانهم أولي القربى، و(أُوْلِي) مفعول به، وعلامة نصبه (الْيَاءُ)؛ لأنه ملحق، وهو مضاف، و(القُرْبَى) مضاف إليه، وعلامة جره الكسرة المقدرة؛ للتعذر.

لِأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾[1] [الزمر: ٢١]، ﴿وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[2] [الأنعام: ٤٥]، ﴿وَلَبِثُواْ فِي كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ﴾[3] [الكهف: ٢٥]، ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُواْ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾[4] [الحجر: ٩١]، ﴿شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا﴾[5] [الفتح: ١١]، ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾[6] [المائدة:

---

(١) **الإعراب:** (إِنَّ) حرف توكيد ونصب، و(فِيْ ذَلِكَ) جار ومجرور، متعلق بمحذوف خبر (إِنَّ) مقدم، و(اللَّامُ) لام الابتداء و(ذِكْرَى) اسمها مؤخر، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة؛ للتعذر، و(لِأُوْلِي) جار ومجرور، وعلامة جره (الْيَاءُ)؛ لأنه ملحق بالجمع، وهو مضاف، و(الأَلْبَابِ) مضاف إليه.

(٢) **الإعراب:** (الحَمْدُ) مبتدأ، و(لله) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر تقديره: (مُسْتَحِقٌّ أَوْ ثَابِتٌ لله)، و(رَبِّ) نعت (لله)، وهو مضاف، و(العَالَمِيْنَ) مضاف إليه، وعلامة جره (الْيَاءُ)؛ لأنه ملحق بالجمع.

(٣) **الإعراب:** (الْوَاوُ) عاطفة، و(لَبِثُوْا) فعل وفاعل، و (فِيْ كَهْفِهِمْ) جار ومجرور، متعلق بـ(لَبِثُوْا)، و(الْهَاءُ) مضاف إليه، و(ثَلَاثَ) ظرف زمان، وهو مضاف، و(مِائَةٍ) مضاف إليه، و(سِنِيْنَ) بدل من (ثَلَثَمِائَةٍ)، أو عطف بيان عليها إن نونت (ثَلَثَمِائَةٍ)، وهو منصوب، وعلامة نصبه (الْيَاءُ)؛ لأنه ملحق، وقرئ بإضافة (ثَلَثَمِائَةِ) إلى (سِنِيْنَ) وهو حينئذ تمييز مجرور وعلامة جره (الْيَاءُ)؛ لأنه ملحق.

ولم يقع لفظ (السِّنِيْنَ) في القرآن مرفوعًا، قاله ابن هشام في شرح الشذور.

(٤) **الإعراب:** (الَّذِيْنَ) صفة للمجرور قبله وهو ﴿المُقْتَسِمِيْنَ﴾، و(جَعَلُوْا) فعل وفاعل، و(القُرْآنَ) مفعول به أول لـ(جَعَلُوْا) بمعنى: صيروا، و(عِضِيْنَ) مفعول ثان، وعلامة نصبه (الْيَاءُ)؛ لأنه ملحق بالجمع، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والعائد (واوُ) الجماعة.

(٥) **الإعراب:** (شَغَلَ) فعل ماض، و(التَّاءُ) للتأنيث، و(نَا) مفعول به مقدم، و(أَمْوَالُ) فاعل مؤخر، و(نَا) مضاف إليه، و(أَهْلُوْنَا) معطوف على (أَمْوَالُنَا) وعلامة رفعه (الْوَاوُ)؛ لأنه ملحق، و(نَا) مضافة إليه.

(٦) **الإعراب:** (مِنْ أَوْسَطِ) جار ومجرور، متعلق بمحذوف نعت لمفعول محذوف تقديره: (قُوْتًا كَائِنًا مِنْ أَوْسَطِ) وهو مضاف، و(مَا) اسم موصول مضاف إليه، و(تُطْعِمُوْنَ) فعل وفاعل، =

٨٩]، ﴿إِلَىٰٓ أَهۡلِيهِمۡ﴾[1] [الفتح: ١٢]، ﴿إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡأَبۡرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ ١٨ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾[2] [المطففين: ١٨].

قوله: (وأما جمع المذكر السالم) قد تقدم تعريفه في نيابة الواو عن الضمة.

وقوله: (فيرفع بالواو...) إلخ، أي: نحو: (جَاءَ الزَّيْدُوْنَ الصَّالِحُوْنَ، وَرَأَيْتُ الزَّيْدِيْنَ الصَّالِحِيْنَ، وَمَرَرْتُ بِالزَّيْدِيْنَ الصَّالِحِيْنَ). وأشرت بهذه الأمثلة إلى أنه يشترط في مفرده أن يكون علمًا أو صفة، فلا يقال في جمع: (رَجُلٍ) رَجُلُوْنَ؛ لأنه ليس بعلم ولا صفة، بخلاف المثنى، فإنه لا يشترط في مفرده ذلك تقول: (جَاءَ رَجُلَانِ).

وقوله: (المفتوح ما بعدها) أي: أن النون في الجمع مفتوحة وهذا هو الأشهر، وقد تكسر للضرورة، كقول الشاعر:

وَمَاذَا تَبْتَغِيْ الشُّعَرَاءُ مِنِّيْ وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِيْنِ

وقوله: (وألحق به أولو...) إلخ، قد تقدم تعريف الملحق قريبًا.

و(أولو) اسم جمع بمعنى: أصحاب لا واحد له من لفظه بل من معناه وهو (ذُوْ) بمعنى: صاحب.

و(عالمون) بفتح اللام جمع عالم، وهو: (كل ما سوى الله سبحانه وتعالى).

= و(أَهْلِيْكُمْ) مفعول به، وعلامة نصبه (الْيَاءُ)؛ لأنه ملحق بالجمع، و(الْكَافُ) مضاف إليه.

(١) الإعراب: (إِلَى أَهْلِيْهِمْ) جار ومجرور، وعلامة جره (الْيَاءُ)؛ لأنه ملحق و(الْهَاءُ) مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بـ(يَنْقَلِبَ) من قوله تعالى: ﴿أَن لَّن يَنقَلِبَ ٱلرَّسُولُ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾.

(٢) الإعراب: (إِنَّ) حرف توكيد ونصب، و(كِتَابَ) اسمها، و(الأَبْرَارِ) مضاف إليه، و(اللَّامُ) لام الابتداء، و(فِيْ عِلِّيِّيْنَ) جار ومجرور، وعلامة جره (الْيَاءُ)؛ لأنه ملحق، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر (إِنَّ)، و(الْوَاوُ) عاطفة، و(مَا) اسم استفهام مبتدأ، و(أَدْرَى) فعل ماض تنصب مفعولين، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره: (هُوَ)، و(الْكَافُ) مفعول به أول، و(مَا) اسم استفهام مبتدأ، و(عِلِّيُّوْنَ) خبره، وعلامة رفعه (الْوَاوُ)؛ لأنه ملحق بالجمع، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول به ثان لـ(أَدْرَى)، وجملة (أَدْرَى) وفاعلها ومفعولاها في محل رفع خبر (مَا).

و(عَالَمٌ) كرجل اسم جنس ليس بعلم ولا صفة.

و(عشرون) اسم جمع لا واحد له من لفظه ولا معناه فلا يقال: (عِشْرٌ)، وكذا ما بعده من العقود.

و(أرَضون) بفتح الراء وقد تسكن في الضرورة وهو جمع تكسير لمؤنث لا يعقل؛ لأن مفرده أرض ساكن الراء، وهي مؤنثه بدليل قوله تعالى: ﴿وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾ [الزلزلة: ٢] وهي مما لا يعقل قطعًا.

و(سنون) كـ(أَرَضُوْنَ)؛ لأنه جمع سنة و(سَنَةٌ) مفتوح الأول و(سِنُوْنَ) مكسور الأول و(سَنَةٌ) مؤنث غير عاقل وأصله (سَنَوٌ أَوْ سَنَهٌ) بدليل قولهم في جمعه بالألف والتاء (سَنَوَاتٌ وَسَنَهَاتٌ).

والمراد بقوله (وبابه) كل ما كان كـ(سِنِيْنَ) في كونه (جمعًا لثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث ولم يكسر) فإنه يعرب هذا الإعراب وذلك كـ(عِضَةٍ وَعِضِيْنَ، وَعِزَةٍ وَعِزِيْنَ) ونحوهما.

و(أهلون) جمع أهل وهم العشيرة و(أَهْلٌ) ليس بعلم ولا صفة.

و(وَابِلُوْنَ) جمع وابل وهو المطر الغزير، و(وَابِلٌ) ليس بعلم ولا صفة ولا عاقل ولم يقع جمعه في القرآن.

و(عليون) هو في الأصل جمع (عِلِّيٍّ) -بكسر العين واللام، مع تشديد اللام والياء-، ثم سمي به مكان في السماء الرابعة كما في حديث البراء رضي الله عنه، فهذا وجه كون هذه الألفاظ ملحقة بالجمع.

قوله: (نحو: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُوا۟ ٱلْفَضْلِ...﴾) الآية، بعد أن ذكر المصنف هذه الملحقات أخذ يذكر بعض أمثلتها حسب ما اتفق له.

فـ(أُوْلُوْ الفَضْلِ) فاعل وعلامة رفعه الواو، و(أُوْلِيْ الْقُرْبَى) مفعول وعلامة نصبه الياء، و(أُوْلِيْ الأَلْبَابِ) مجرور وعلامة جره الياء؛ لأنه ملحق إذ لا واحد له من لفظه.

و(العالمين) مضاف إليه وعلامة جره الياء؛ لأنه ملحق؛ لأن مفرده ليس بعلم

ولا صفة، و(سنين) منصوب وعلامة نصبه الياء؛ لأنه ملحق؛ لأنه جمع تكسير لمؤنث غير عاقل.

و(عضين) مثل سنين؛ لأنه من بابه كما تقدم، و(أهلونا) فاعل وعلامة رفعه الواو و(أهليكم) منصوب.

و(أهليهم) مجرور وعلامة النصب والجر فيهما الياء؛ لأنه ملحق، لأن مفرده ليس بعلم ولا صفة.

و(عليين) مجرور وعلامة جره الياء، و(عليون) مرفوع وعلامة رفعه الواو؛ لأنه ملحق، لأنه في هذه الحالة ليس بجمع، ومثله إذا سميت رجلًا (زَيْدُوْنَ) فإنه يكون ملحقًا؛ لأنه مسمى بالجمع وليس بجمع.

فائدة: تحذف نون المثنى ونون الجمع عند الإضافة، مثال ذلك في المثنى قولك: (جَاءَ غُلَامَا زَيْدٍ، وَرَأَيْتُ غَلَامَيْ زَيْدٍ، وَمَرَرْتُ بِغُلَامَيْ زَيْدٍ).

ومثاله في الجمع قولك: (جَاءَ مُسْلِمُوْ الْقَرْيَةِ، وَرَأَيْتُ مُسْلِمِيْ الْقَرْيَةِ ، وَمَرَرْتُ بِمُسْلِمِيْ الْقَرْيَةِ).

أصل

وأمَّا **الأسماءُ السِّتَّةُ**: فتُرفَعُ بِالوَاوِ، وتُنصَبُ بالألِفِ، وتُجَرُّ باليَاءِ. بِشرطِ: أَنْ تَكُونَ مُضافَةً، فإنْ أُفردَتْ عَنِ الإضَافةِ أُعرِبَتْ بِالحَركاتِ الظَّاهِرةِ، نَحْوُ: ﴿وَلَهُۥٓ أَخٌ﴾[1] [النساء: ١٢]، ﴿إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا﴾[2] [يوسف: ٧٨]، و﴿وَبَنَاتُ ٱلْأَخِ﴾[3] [النساء: ٢٣].

---

(١) **الإعراب**: (الْوَاوُ) حالية و(لَهُ) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، و(أَخٌ) مبتدأ مؤخر وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره.

(٢) **الإعراب**: (إِنَّ) حرف توكيد ونصب، و(لَهُ) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر (إِنَّ) مقدم، و(أَبًا) اسمها مؤخر، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره.

(٣) **الإعراب**: (الْوَاوُ) عاطفة، و(بَنَاتُ) معطوف على مرفوع قبله، وهو مضاف، و(الأَخِ) مضاف =

وأَنْ تكونَ إضافَتُها لِغَيرِ ياءِ المُتكَلِّمِ، فإِنْ أُضِيفَتْ للياءِ أُعرِبَتْ بِحركاتٍ مُقدَّرةٍ عَلَى مَا قَبلَ الياءِ، نحْوُ: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى﴾(١) [ص: ٢٣].

وأَنْ تَكونَ مُكبَّرةً، فإِنْ صُغِّرَتْ أُعرِبَتْ بِالحركاتِ الظَّاهِرَةِ، نحْوُ: (هَذَا أُبَيُّكَ)(٢).

وأَنْ تَكونَ مُفردَةً فإِنْ ثُنِّيَتْ أَو جُمِعَتْ أُعرِبَتْ إِعرَابَ المُثَنَّى والمَجْمُوعِ.

والأَفْصَحُ في (الهَنِ) النَّقصُ، أي: حَذفُ آخِرِهِ، والإِعْرَابُ بِالحرَكَاتِ عَلَى النُّونِ، نحْوُ: (هَذَا هَنُكَ، ورأَيْتُ هَنَكَ، ومَرَرْتُ بِهَنِكَ)(٣)، ولِهَذَا لم يَعُدَّهُ صَاحِبُ الآجُرُّومِيَّةِ(٤) ولا غَيرُهُ في هَذِهِ الأَسماءِ وجَعَلُوها خَمسَةً.

قوله: (فترفع بالواو...) إلخ، أي: نحو: (جَاءَ أَبُوكَ، وَرَأَيْتُ أَبَاكَ، وَمَرَرْتُ بِأَبِيْكَ).

وقوله: (أن تكون مضافة) أي: لما بعدها، وهذا الشرط معتبر فيما عدا (ذُوْ)،

= إليه، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره.

(١) **الإعراب**: (إِنَّ) حرف توكيد ونصب، و(الْهَاءُ) حرف تنبيه، و(ذَا) اسم إشارة اسمها، و(أَخِيْ) خبرها، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم؛ للمناسبة، و(الْيَاءُ) مضاف إليه.

(٢) **الإعراب**: (الْهَاءُ) للتنبيه، و(ذَا) اسم إشارة مبتدأ، و(أُبَيُّ) خبره، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، وهو مضاف، و(الْكَافُ) مضاف إليه.

(٣) **الإعراب**: (الْهَاءُ) للتنبيه، و(ذَا) اسم إشارة مبتدأ، و(هَنُ) خبر، وعلامة رفعه ضم آخره، و(الْكَافُ) مضاف إليه، و(رَأَيْتُ) فعل وفاعل، و(هَنَ) مفعول به، وعلامة نصبه فتح آخره، و(الْكَافُ) مضاف إليه، و(مَرَرْتُ) فعل وفاعل، (بِهَنِ) جار ومجرور، وعلامة جره كسر آخره، و(الْكَافُ) مضاف إليه.

(٤) في "المخطوطة" ومتن "الكواكب" (الجرُّوميَّة)، والمثبت من "الفواكه".

وأما (ذو) فإنه ملازم للإضافة إلى اسم جنس ظاهر فلا حاجة لاشتراط ذلك فيه. قاله الفاكهي.

وقوله: (فإن أفردت...) إلخ، أي: فـ(أَخٌ، وَأَبًا، وَالأَخِ) معربات بحركات ظاهرة؛ لانتفاء شرط الإضافة.

وقوله: (لغير ياء المتكلم) أي: بأن تضاف إلى ظاهر نحو: (جَاءَ أَبُوْ زَيْدٍ)، أو ضمير مخاطب نحو: (جَاءَ أَبُوْكَ)، أو ضمير غائب نحو: (جَاءَ أَبُوْهُ)، أو متكلم غير الياء نحو: (جَاءَ أَبُوْنَا).

وقوله: (فإن أضيفت للياء ...) إلخ، أي: فـ(أَخِيْ) خبر (إِنَّ) وعلامة رفعه الضمة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة.

وقوله: (هذا أُبَيُّكَ) ومثله: (أُخَيُّكَ، وحُمَيُّكَ، وهُنَيُّكَ، وذُوَيُّ مَالٍ، وفُوَيْهُكَ) فـ(أُبَيُّكَ) خبر (هَذَا)، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، و(الكَافُ) مضاف إليه. ومثله بقية الستة.

وقوله: (إعراب المثنى) أي: بالألف رفعًا، والياء نصبًا وجرًا، نحو: (جَاءَ أَبَوَانِ، وَرَأَيْتُ أَبَوَيْنِ، وَمَرَرْتُ بِأَبَوَيْنِ).

وقوله: (والمجموع) أي: الذي جُمعت به، فإن كان جمع تكسير أعربت بالحركات على الأصل نحو: (جَاءَ إِخْوَانُكَ، وَرَأَيْتُ إِخْوَانَكَ، وَمَرَرْتُ بِإِخْوَانِكَ)، وإن كان جمع تصحيح أعربت بالواو رفعًا والياء نصبًا وجرًا نحو: (جَاءَ أَبُوْنَ وَأَخُوْنَ، وَرَأَيْتُ أَبِيْنَ وَأَخِيْنَ، وَمَرَرْتُ بِأَبِيْنَ وَأَخِيْنَ).

قوله: (والأفصح...) إلخ، ومنه حديث: «فَأَعِضُّوْهُ بِهَنِ أَبِيْهِ» وقد تقدم في نيابة الواو عن الضمة.

وأشار المصنف رحمه الله بقوله: (وَالأَفْصَحُ) إلى أن إعراب الـ(هَنِ) بالحروف جائز على لغة قليلة نحو: (هَذَا هَنُوْكَ، وَاسْتُرْ هَنَاكَ، وَلَا تَعْبَثْ بِهَنِيْكَ) وهذه اللغة حكاها سيبويه عن العرب، ولقلتها وعدم شهرتها لم يطلع عليها الفراء، ولا الزجاجي

فأسقطاه من هذه الأسماء وعداها خمسة وتبعهما على ذلك بعض النحويين كابن آجروم وغيره، وهم محجوجون بحكاية سيبويه الإتمام عن العرب ومن حفظ حجة على من لم يحفظ.

قال الفاكهي: وكثير من النحاة يذكرونه -يعني الهن- مع هذه الأسماء ولم ينبهوا على قلة إعرابه بالحروف فيوهم ذلك مساواته لهُنَّ.

قال ابن مالك: ومن لم ينبه على قِلَّتِهِ فليس بمصيب وإن حظي من الفضل بأوفر نصيب. ويجوز النقص أيضًا في (الأَبِ، وَالأَخِ، وَالحَمِ) لكن القصر فيهن أولى منه. اهـ

أصل

وأمَّا **الأَمْثِلَةُ الخَمسةُ** فَهِيَ: كُلُّ فِعلٍ اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ تَثْنِيَةٍ، نَحْوُ: (يَفعَلانِ وتَفعَلانِ)، أَو ضَمِيرُ جَمْعٍ، نَحْوُ: (يَفْعَلُونَ وتَفْعَلُونَ)، أَو ضَمِيرُ المُؤنَّثَةِ المُخَاطَبَةِ، نَحْوُ: (تَفعَلِينَ). فإِنَّها تُرفَعُ بِثُبُوتِ النُّونِ، وتُنصَبُ وتُجزَمُ بِحَذْفِ النُّونِ.

قوله: (الأمثلة الخمسة) سميت بذلك؛ لأنها ليست أفعالًا بأعيانها كما أن الأسماء الستة أسماء بأعيانها، وإنما هي أمثلة يكنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها، فإن (يَفْعَلَانِ) كناية عن نحو: (يَذْهَبَانِ، وَيَنْطَلِقَانِ، وَيَسْتَخْرِجَانِ) وغير ذلك، وكذا البواقي وسميت خمسة نظرًا إلى لفظها.

وقوله: (ضمير تثنية...) إلخ، ضمير التثنية إما أن يكون لمذكرين أو لمؤنثتين، فإن كان لمذكرين بدأ بالتاء للدلالة على المخاطبين نحو: (أَنْتُمَا يَا زَيْدَانِ تَلْعَبَانِ)، وبالياء للدلالة على الغائبين نحو: (الزَّيْدَانِ يَلْعَبَانِ).

وإن كان لمؤنثتين لم يكن إلا بالتاء سواء كان لمخاطبتين نحو: (أَنْتُمَا يَا هِنْدَانِ تَلْعَبَانِ)، أو لغائبتين نحو: (الهِنْدَانِ تَلْعَبَانِ).

وقوله: (أو ضمير جمع) أي: سواء بدأ بالتاء للدلالة على المخاطبين نحو: (أَنْتُمْ يَا زَيْدُوْنَ تَقُوْمُوْنَ)، أو بالياء للدلالة على الغائبين نحو: (الزَّيْدُوْنَ يَقُوْمُوْنَ).

وقوله: (فإنها ترفع بثبوت النون...) إلخ، هذا هو الأصل، وقد تحذف نون الرفع لغير ناصب ولا جازم كحديث: «لا تَدْخُلُونَ الجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا وَلا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا»[1].

والشاهد منه قوله (وَلَا تُؤْمِنُوْا) حيث حذفت النون لغير ناصب ولا جازم.

أصل

تنبيه: عُلِمَ مِمَّا تَقَدَّمَ:

أَنَّ عَلاماتِ الإعرابِ أَربَعَ عَشْرَةَ:

مِنهَا أَربعٌ أُصولٌ: الضَّمَّةُ للرفعِ، والفَتحَةُ لِلنَّصبِ، والكَسرَةُ لِلجرِّ، والسُّكونُ لِلجَزمِ.

وعَشْرٌ **فُروعٌ** نَائبةٌ عَن هذِهِ الأُصولِ: ثَلاثَةٌ تَنوبُ عَن الضَّمَّةِ، وأَربَعٌ عَن الفَتحَةِ، واثنَتَانِ عَن الكَسرَةِ، وَوَاحِدَةٌ عَن السُّكُونِ.

وأَنَّ **النِّيَابَةَ وَاقِعَةٌ في سَبعَةِ أَبَوابٍ**: الأَوَّلُ: باب[2] ما لا يَنصَرِفُ، الثَّاني: باب جَمْعِ المُؤنَّثِ السَّالِمِ، الثَّالِثُ: الفِعلُ المُضارِعُ المُعتَلُّ الآخِرِ، الرَابِعُ: المُثَنَّى، الخامِسُ: جَمْعُ المُذَكَّرِ السَّالِمُ، السَّادِسُ: الأَسمَاءُ السِّتَّةُ، السَّابِعُ: الأَمثِلَةُ الخَمسَةُ.

قوله: (تنبيه) التنبيه لغة: (الإيقاظ للشيء).

واصطلاحًا: (الإعلام بتفصيل ما علم إجمالاً مما قبله). اهـ فاكهي.

وقوله: (في سبعة أبواب) هذه الأبواب تسمى أبواب النيابة؛ لأن الإعراب الواقع فيها نائب عن الأصل.

---

(١) الحديث أخرجه بهذا اللفظ مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ برقم (٥٤) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) لفظ "باب" في "المخطوطة" ثابت في هذا والذي بعده فقط، وفي متن "الفواكه" ثابت في الجميع، وفي متن "الكواكب" محذوف من الجميع.

وقوله: (ما لا ينصرف) ناب فيه حركة عن حركة وهي الفتحة عن الكسرة.

وقوله: (المؤنث السالم) ناب فيه حركة عن حركة وهي الكسرة عن الفتحة.

وقوله: (المعتل الآخر) ناب فيه حذف حرف عن سكون وهو أحرف العلة الثلاثة الواو والألف والياء.

وقوله: (المثنى) ناب فيه حرف عن حركة وهو الألف عن الضمة والياء عن الفتحة والكسرة.

وقوله: (المذكر السالم) ناب فيه حرف عن حركة وهو الواو عن الضمة والياء عن الفتحة والكسرة.

وقوله: (الأسماء الستة) ناب فيه حرف عن حركة وهو الواو عن الضمة والألف عن الفتحة والياء عن الكسرة.

وقوله: (الأمثلة الخمسة) ناب فيه حرف عن حركة وحذف عن حركة أو سكون وهو النون ثابتة عن الضمة ومحذوفة عن الفتحة والسكون وقد تقدم تفصيل ذلك كله مع الأمثلة والحمد لله.



أصل

فصلٌ

تُقَدَّرُ الحركاتُ الثلاثُ في:

الاسْمِ المُضَافِ إلى يَاءِ المُتَكَلِّمِ، نحْوُ: (غُلامِي وابْنِي).

وفي الاسمِ المُعرَبِ الَّذِي آخِرُهُ أَلِفٌ لازِمَةٌ، نحْوُ: (الفَتَى، والمُصْطَفَى، ومُوسَى، وحُبلَى)، ويُسمَّى مَقصُورًا.

وتُقدَّرُ الضَّمَّةُ والكَسْرَةُ في الاسمِ المُعْرَبِ الَّذِي آخِرُهُ يَاءٌ لازِمَةٌ مَكسُورٌ ما قَبلَها، نحْوُ: (القَاضِي، والدَّاعِي، والمُرتَقِي)، ويُسمَّى مَنقوصًا، نحْوُ: ﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾[1] [القمر: ٦]، ﴿مُّهْطِعِينَ إِلَى ٱلدَّاعِ﴾[2] [القمر: ٨]. وتَظهرُ فيهِ الفَتحةُ لِخِفَّتِها، نحْوُ: ﴿أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ﴾[3] [الأحقاف: ٣١].

وتُقدَّرُ الضَّمَّةُ والفتحةُ في الفِعلِ المُضَارِعِ المُعتَلِّ بالألِفِ نحو: (زيد يخشى ولن يخشى)[4]، وتُقدَّرُ الضَّمَّةُ فَقَط في الفِعلِ المُضَارِعِ المُعتَلِّ

---

(١) الإعراب: (يَوْمَ) ظرف زمان، متعلق بـ(اذْكُرْ) محذوفًا، و(يَدْعُ) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على (الْوَاوِ) المحذوفة؛ لالتقاء الساكنين، منع من ظهورها الثقل، و(ٱلدَّاعِ) فاعل وعلامة رفعه الضمة المقدرة على (الْيَاءِ) المحذوفة تخفيفًا منع من ظهورها الثقل.

(٢) الإعراب: (مُّهْطِعِينَ) حال من (الْوَاوِ) في ﴿يَخْرُجُونَ﴾[القمر:٧]، و(إِلَى ٱلدَّاعِ) جار ومجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة على (الياءِ) المحذوفة منع من ظهورها الثقل.

(٣) الإعراب: (أَجِيبُوا) فعل أمر، مبني على حذف النون، و(الْوَاوُ) فاعل، و(دَاعِيَ) مفعول به، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وهو مضاف، ولفظ الجلالة (اللهِ) مضاف إليه.

(٤) الإعراب: (زَيْدٌ) مبتدأ، و(يَخْشَى) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف، منع من ظهورها التعذر، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره: (هُوَ)، والجملة خبر المبتدأ، و(لَنْ) حرف نفي ونصب، و(يَخْشَى) فعل مضارع منصوب بـ(لَنْ)، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على=

بِالوَاوِ أو اليَاءِ، نَحْوُ: (يَدْعُو، ويَرْمِي)، وتَظهرُ الفتحةُ نَحْوُ: (لَنْ يَدْعُوَ، ولَنْ يَرْمِيَ)، والجَزْمُ في الثَّلاثَةِ بالحَذْفِ كما تَقدَّمَ.

قوله: (فصل) هذا الفصل معقود لذكر المواضع التي يكثر فيها تقدير الحركات كلها أو بعضها في الأسماء والأفعال.

وقوله: (نحو: غلامي وابني) تقول (جَاءَ غُلَامِيْ، وَرَأَيْتُ غُلَامِيْ، وَمَرَرْتُ بِغُلَامِيْ) فـ(غُلَامِيْ) في هذه الأمثلة معرب بحركات مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة وهي الكسرة، فإن العرب التزموا أن يأتوا بها قبل ياء المتكلم لمجانستها لها فاستحال حينئذ المجيء بحركات الإعراب قبل الياء؛ إذ المحل الواحد لا يقبل حركتين في آن واحد، و(غُلَامُ) مضاف و(اليَاءُ) مضاف إليه، ومثله (ابْنِيْ).

وقوله: (ويسمى مقصورًا) المقصور: مأخوذ من القصر.

وهو لغة: (الحبس)؛ لأنه محبوس عن المد، أو عن ظهور الحركات والتعليل الأول أنسب بقولهم: (المقصور) و(الممدود).

وإنما قدرت فيه الحركات؛ لتعذر تحريك الألف، تقول: (جَاءَ الْفَتَى، وَرَأَيْتُ الْفَتَى، وَمَرَرْتُ بِالْفَتَى) فـ(الْفَتَى) في هذه الأمثلة معرب بحركات مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر.

وقوله: (ويسمى منقوصًا) سمي منقوصًا؛ لأنه نقص منه بعض الحركات، أو لأنه يحذف آخره للتنوين نحو: (دَاعٍ وَقَاضٍ) والحذف نقص.

وإنما قدرت فيه الضمة والكسرة لأجل الثقل الحاصل في اللفظ، فإن الياء تقبل الحركة، ولكنها ثقيلة عليها، وإنما ظهرت الفتحة للخفة الحاصلة في اللفظ.

فـ(الْدَاعِ) في المثال الأول فاعل، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة

= الألف؛ للتعذر، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره (هُوَ).

تخفيفًا منع من ظهورها الثقل.

و(الْدَاعِ) في الثاني مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة كالذي قبله، و(دَاعِيَ اللهِ) في الثالث منصوب على المفعوليه وقد ظهرت فيه الفتحة لخفتها.

قوله: (نحو: زيد يخشى...) إلخ، فـ(يَخْشَى) في الأول مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر و(يَخْشَى) في الثاني منصوب بـ(لَنْ) وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف للتعذر.

وقوله: (يدعو ويرمي) كل منهما فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الواو في الأول وعلى الياء في الثاني منع من ظهورها فيهما الثقل ونحو: (لَنْ يَدْعُوَ) فـ(يَدْعُو) فعل مضارع منصوب بـ(لَنْ) وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على الواو ومثله (لَنْ يَرْمِيَ).

وإنما ظهرت الفتحة فيهما لخفتها.

وقوله: (بالحذف كما تقدم) أي: في علامتي الجزم ونحو: (لَمْ يَسْعَ، وَلَمْ يَغْزُ، وَلَمْ يَقْضِ).



أصل

فصل

الاسمُ الَّذي لا يَنصرِفُ: ما فِيهِ عِلَّتَانِ مِن عِلَلٍ تِسعٍ أو وَاحِدَةٌ تَقومُ مَقامَ العِلَّتَينِ.

والعِلَلُ التِّسعُ هِي: الجَمعُ، ووَزنُ الفِعلِ، والعَدلُ، والتَّأنيثُ، والتَّعرِيفُ، والتَّركِيبُ، والألِفُ والنُّونُ الزَّائِدَتَانِ، والعُجمَةُ، والصِّفَةُ. يجمعُها قولُ الشَّاعِرِ:

اجمَـعْ وَزِنْ عَـادِلًا أَنِّـثْ بِمَعرِفَـةٍ ... رَكِّبْ وزِدْ عُجْمَةً فَالوَصفُ قَدْ كَمُلا

قوله: (فصل) أي: في موانع الصرف.

اعلم أن الأصل في الاسم أن يكون معربًا منصرفًا وإنما يخرجه عن هذا الأصل شبهه بالحرف أو بالفعل، فإن شابه الحرف بني، وإن شابه الفعل بكونه فرعًا بوجه من الوجوه الآتي ذكرها منع من الصرف.

وقوله: (ما فيه علتان...) إلخ، الاسم الذي لا ينصرف: (هو الذي أشبه الفعل في وجود علتين فرعيتين من علل تسع، إحداهما ترجع إلى اللفظ، والأخرى ترجع إلى المعنى، أو واحدة تقوم مقامها).

ومعنى كونه لا ينصرف أنه لا يُنَوَّنُ تنوين الصرف الذي يقال له تنوين التمكين، وتنوين الأمكنية.

فالعلل الفرعية التي في الاسم وهي راجعة إلى اللفظ سبع:

الأولى: الجمع، وهو فرع عن الواحد.

الثانية: وزن الفعل، وهو فرع عن وزن الاسم.

الثالثة: العدل، وهو فرع عن المعدول عنه.

الرابعة: التأنيث، وهو فرع عن التذكير.

الخامسة: التركيب، وهو فرع عن الإفراد.

السادسة: الألف والنون الزائدتان، وهما فرع عن المزيد عليه.

السابعة: العجمة، وهي فرع عن العربية.

والعلل الفرعية التي في الاسم وهي راجعة إلى المعنى اثنتان لا غير:

إحداهما: التعريف والمراد به العلمية، وهو فرع عن التنكير.

الثانية: الصفة وهي فرع عن الموصوف. فصار المجموع تسعًا.

فإذا وجد في الاسم علتان فرعيتان إحداهما لفظية والأخرى معنوية أو واحدة تقوم مقامهما صار حينئذ مشابها للفعل، وذلك؛ لأن في الفعل فرعيتين عن الاسم إحداهما: لفظية وهي الاشتقاق، فإن لفظ الفعل مشتق من لفظ المصدر على الصحيح، والمشتق فرع عن المشتق منه، والأخرى معنوية وهي الإفادة فإن الفعل يحتاج في الإفادة إلى الاسم والمحتاج فرع عن المحتاج إليه فلما شابه الفعل بالفرعيتين منع منه ما يمتنع في الفعل وهو التنوين والكسرة.

وقوله: (قول الشاعر) هو: بهاء الدين محمد بن إبراهيم بن النحاس الحلبي ولد سنة(٦٢٧)هـ وتوفي سنة (٦٩٨)هـ، وقبل هذا البيت قوله:

مَوَانِعُ الْصَّرْفِ تِسْعٌ إِنْ أَرَدْتَ بِهَا عَوْنًا لِتَبْلُغَ فِيْ إِعْرَابِكَ الأَمَلَا

اجْمَعْ وَزِنْ عَادِلًا... إلخ.

وقوله: (كَمُلَا) بتثليث الميم أي: قد كمل به عدها والألف للإطلاق.

أصل

فالجمعُ شرطُهُ أنْ يَكُونَ عَلَى صِيغَةِ مُنتَهَى الجُمُوعِ، وهي صِيغَةُ (مَفَاعِلَ) نَحْوُ: (مَسَاجِدَ، ودَرَاهِمَ، وغَنَائِمَ)، أو (مَفَاعِيْلَ) نَحْوُ: (مَصَابِيحَ، ومَحَارِيبَ، ودَنَانِيرَ). وهذهِ العِلَّةُ هي العلَّةُ الأُولى مِن العِلَّتَينِ اللَّتينِ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنهُمَا تَمنَعُ الصَّرفَ وَحدَها وتَقومُ مقامَ العِلَّتَينِ.

قوله: (صيغة منتهى الجموع) سميت بذلك؛ لأن من جموع التكسير ما يجمع مرتين أو أكثر فهذه الصيغة بلغت نهاية الجمعية بحيث لا يمكن جمعها جمع تكسير مرة أخرى فانتهى تكسيرها المغير للصيغة فمثلاً: (كَلْبٌ) يجمع على (أَكْلُبٍ)، ثم يجمع (أَكْلُبٌ) على (أَكَالِبَ) بوزن مفاعل، ولا يجوز أن يجمع بعد ذلك؛ لأنه على صيغة وقفت عندها جموع التكسير.

وضابطها عندهم أنها: (كل جمع مكسر جاء بعد ألف تكسيره حرفان)، كـ(مَسَاجِدَ)، أو ثلاثة أوسطها ساكن كـ(مَصَابِيْحَ)، ولا فرق بين أن يكون أوله ميماً، كما مثل أو لا كـ(دَرَاهِمَ وَدَنَانِيْرَ)، كما أشار إلى ذلك المصنف.

وقوله: (نحو: مساجد...) الخ، كقولك: (مررت بمساجد ومصابيح)، وقول الله تعالى﴿ لَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ ﴾ [التوبة: ٢٥] و﴿ يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ ﴾ [سبأ: ١٣] فكل من (مَسَاجِدَ)، و(مَصَابِيْحَ)، و(مَوَاطِنَ)، و(مَحَارِيْبَ)، و(تَمَاثِيْلَ)، مخفوض وعلامة خفضه الفتحة؛ لأنه غير منصرف، والمانع لها من الصرف صيغة منتهى الجموع.

أصل

وأمَّا وَزنُ الفِعلِ فالمرادُ به:

أَنْ يَكونَ الاسمُ عَلَى وَزْنٍ خاصٍّ بِالفِعلِ كـ(شَمَّرَ) بتشدِيدِ الميمِ، و(ضُرِبَ) بالبِنَاءِ للمَفعُولِ، و(انطَلَقَ) ونحوِه مِنَ الأفعَالِ الماضِيةِ المبدُوءَةِ بِهَمزَةِ الوَصلِ، إذا سُمِّيَ بِشَيءٍ مِن ذَلك.

أو يَكونَ في أَوَّلِهِ زِيَادَةٌ كزِيَادَةِ الفِعلِ وهُو مُشَارِكٌ لِلفِعلِ في وَزنِهِ كـ(أَحْمَدَ، ويَزِيدَ، وتَغْلِبَ، [ونَرْجِسَ][1].

قوله: (خاص بالفعل) أي: بحيث لا يوجد في الاسم العربي من غير شذوذ إلا منقولاً من الفعل كـ(شَمَّرَ) بتشديد الميم، علمٌ على فرس، قيل: للحجاج، وقيل لغيره.

---

(١) ليس موجودًا في "المخطوطة"، والمثبت من متن "الفواكه" و "الكواكب".

وهو منقول من (شَمَّرَ) مجردًا من فاعله (يُشَمِّرُ تَشْمِيْرًا) فهو غير منصرف؛ للعلمية ووزن الفعل المختص وقس عليه غيره من الأوزان الخاصة بالفعل.

وقوله: (إذا سمي بشيء من ذلك) أي: أن الوزن الخاص بالفعل لا يمنع الصرف إلا مع العلمية فإنك إذا سميت شخصًا بـ(شَمَّرَ) أو (ضُرِبَ) المبني للمجهول، أو (انْطَلَقَ) أو غيرها من الأوزان الخاصة بالفعل منعته من الصرف؛ للعلمية ووزن الفعل المختص تقول: (جَاءَ أَنْطَلَقُ، وَرَأَيْتُ أَنْطَلَقَ ، وَمَرَرْتُ بِأَنْطَلَقَ) بقطع الهمزة[1].

وقوله: (كزيادة الفعل) أي: أن يكون مبدوءا بزيادة حرف من حروف نأيت، فإن الفعل أولى بهذه الزيادة من الاسم؛ لأنها في الفعل تدل على معنى وفي الاسم لا تدل على شيء، وذلك نحو: (أَكْلُبٍ) بفتح الهمزة وسكون الكاف وضم اللام جمع (كَلْبٍ)؛ فإن الهمزة فيه لا تدل على معنى بخلاف الفعل؛ فإن الهمزة فيه تدل على معنى نحو: (أَكْتُبُ) مضارع (كَتَبَ)؛ فإن الهمزة فيه دالة على التكلم.

وقوله: (ونرجس) بفتح أوله وكسر ثالثه فكل واحد من هذه الأربعة ممنوع من الصرف؛ للعلمية، ووزن الفعل، وفي أوله زيادة كزيادة الفعل.

أصل

وأمَّا **العَدْلُ** فهو: خُروجُ الاسمِ عَن صِيغتِهِ الأصليةِ.

إمَّا تَحقِيقًا كـ(أُحَادَ ومَوْحَدَ، وثُنَاءَ ومَثْنَى، وثُلاثَ ومَثْلَثَ، ورُبَاعَ ومَرْبَعَ) وهكذا إلى العَشَرَةِ، فإنَّهَا مَعدُولَةٌ عَن أَلفاظِ العَدَدِ الأُصُولِ مُكَرَّرَةً، فأَصلُ (جَاءَ القَوْمُ أُحَادَ)[2]: (جَاءُوا وَاحِدًا وَاحِدًا)، وكَذا

(١) قال الأزهري: وحكم همزة الوصل في الفعل المسمى به القطع؛ لأن المنقول من فعل بَعُدَ عن أصله، فالتحق بنظائره من الأسماء، فحكم بقطع الهمزة، بخلاف المنقول من اسم كـ(اقتدار) فإن الهمزة تبقى على وصلها بعد التسمية؛ لأن المنقول من اسم لم يبعد عن أصله، فلم يستحق الخروج عما هو له. اهـ «التصريح» (٢/ ٢٢٠).

(٢) **الإعراب**: (جَاءَ القَوْمُ) فعل وفاعل، و(أُحَادَ) حال، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وإنما لم ينون؛ لأنه غير منصرف؛ للوصفية والعدل الحقيقي، ومثله (جَاءَ القَوْمُ مَثْنَى)، إلا أن علامة النصب في (مَثْنَى) مقدرة؛ للتعذر.

أَصلُ (مَوحَدَ)، وأَصلُ (جَاءَ القَومُ مَثنَى): (جَاءُوا اثْنَينِ اثْنَينِ)، وكذا فِي البَاقِي.

وإمَّا تَقدِيرًا كالأَعلامِ الَّتِي عَلَى وَزنِ (فُعَل) كـ(عُمَرَ وزُفَرَ وزُحَلَ)، فإنَّهَا لَمَّا سُمِعَتْ مَمْنُوعةً مِن الصَّرفِ ولَيسَ فيها عِلَّةٌ ظاهِرَةٌ غَيرُ العَلَمِيَّةِ قَدَّرُوا فِيهَا العَدْلَ، وأَنَّهَا مَعْدُولَةٌ عَنْ (عَامِرٍ[1] وزَافِرٍ وزَاحِلٍ).

قوله: (العدل) هو لغة له معان، منها: (نقيض الجَوْرِ).

واصطلاحًا: ما ذكره المصنف بقوله: (خروج...) إلخ.

وقوله: (إما تحقيقًا...) إلخ، العدل الحقيقي هو: (الذي يدل عليه دليل غير منع الصرف ككونه بمعنى المكرر) وهو يمنع الصرف مع الوصفية وله صيغتان (فُعَالٌ) بضم الفاء، و(مَفْعَلٌ) بفتح الميم والعين كـ(أُحَادَ، وَمَوْحَدَ)... إلخ، وهما مسموعان من الواحد إلى الأربعة باتفاق، وفي الباقي من العشرة على الأصح.

وقوله: (وكذا في الباقي) قال الفاكهي: والدليل على أن أصلها كذلك أن معناها مكرر والأصل أنه إذا كان المعنى مكررًا يكون اللفظ أيضا مكررًا ليوافق الدال المدلول فعلم أن أصلها لفظ مكرر. اهـ

فَائِدَةٌ: هذه الألفاظ لا تستعمل إلا نعوتًا كقوله تعالى﴿ أُوْلِيٓ أَجۡنِحَةٖ مَّثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ ﴾ [فاطر: ١] أو أحوالًا، كقوله تعالى﴿ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۖ ﴾ [النساء: ٣] أو أخبارًا كقوله عليه الصلاة والسلام: «صَلاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى»[2] فـ(مَثْنَى، وَثُلَاثَ، وَرُبَاعَ) نعوت لـ(أَجْنِحَةٍ) في الآية الأولى، وأحوال من النساء في الثانية، و(مَثْنَى) الأولى في الحديث خبر (صَلَاةُ)، و(مَثْنَى) الثانية توكيد لها.

قوله: (وإما تقديرًا) العدل التقديري هو: (الذي لا يدل عليه إلا منع الصرف)

---

(١) في «الكواكب»: (عَنْ عَامِرٍ وَعَنْ زَافِرٍ وَعَنْ زَاحِلٍ).

(٢) الحديث متفق عليه، أخرجه البخاري رقم (٩٩٠)، ومسلم رقم (٧٤٩) عن ابن عمر رضي الله عنهما.

وهو يمنع الصرف مع العلمية.

وقوله: (قدروا فيه **العدل**...) إلخ، إنما قدروا فيها العدل، لإمكانه وتعذر غيره؛ ولأن الغالب في الأعلام النقل مع أن صيغة (فُعَل) قد وردت كثيرًا محولة عن فاعل كـ(غُدَرٍ) و(فُسَقٍ) فإنها محولتان عن (غَادِرٍ) و(فَاسِقٍ) وإنما قلنا: لإمكانه وتعذر غيره؛ لأن العلمية تمنع الصرف مع ستة:

العدل، وزيادة الألف والنون، والعُجْمَةِ، ووزن الفعل، والتركيب، والتأنيث، وهذه الخمسة منتفية فتعين تقدير العدل.

فائدة: قد أحصي ما سمع من الأعلام المعدولة فكان خمسة عشر، وهي: عمر، وزحل، وزفر، وجشم، وقثم، وجمح، وقزح، ودلف، وعصم، وثعل، وجحى، وبلع، ومضر، وهبل، وهدل، وهي مجموعة في قول الشاعر:

إنْ رُمْتَ الضَّبْطَ لِمَا نَقَلُوْ ... ه إلَى فُعَلٍ عُمَرُ زُحَلُ

زُفَرُ جُشَمُ قُثَمُ جُمَحُ ... قُزَحُ دُلَفُ عُصَمُ ثُعَلُ

وَجُحَى بُلَعُ مُضَرُ هُبَلُ ... وَمُتَمِّمُ مَا ذَكَرُوْا هُدَلُ

انظر: "القواعد الأساسية" (٣٥٦)

أصل: وأمَّا **التَّأنيثُ** فهو على ثلاثةِ أقسامٍ: تَأنيثٌ بِالأَلِفِ، وتَأنيثٌ بالتَّاءِ، وتَأنيثٌ بِالمَعنَى.

فالتَّأنيثُ بالأَلِفِ يَمنعُ الصَّرفَ مُطلقًا سَواءٌ كَانَتِ الأَلِفُ مَقصُورَةً كـ(حُبْلَى ومَرضَى وذِكْرَى)، أو كانَتْ ممدُودَةً كـ(صَحْرَاءَ وحَمرَاءَ وزَكَرِيَّاءَ وأَشْيَاءَ). وهذهِ العِلَّةُ هي العِلَّةُ الثَّانيةُ مِن العلَّتينِ اللَّتينِ كلُّ واحدةٍ منهُما تَمنعُ الصرفَ وَحدَها وَتَقُومُ مَقَامَ العِلَّتَينِ.

قوله: (فالتأنيث بالألف...) إلخ، ألف التأنيث -مقصورة كانت أو ممدودة- تمنع الصرف وحدها سواء كان مصحوبها نكرة نحو: (ذِكْرَى) و(صَحْرَاءَ)، أو معرفة نحو:

(لَيْلَى) و(زَكَرِيَّاءَ)، مفردًا كما تقدم، أو جمعًا نحو: (مَرْضَى) و(أَشْيَاءَ)، اسمًا كما تقدم، أو صفة نحو: (حُبْلَى) و(حَمْرَاءَ)، تقول: (مَرَرْتُ بِلَيْلَى وزَكَرِيَّاءَ)، قال تعالى﴿ ذَٰلِكَ ذِكْرَىٰ لِلذَّٰكِرِينَ ﴾ [هود: ١١٤]، و﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾ [المزمل: ٢٠]، و﴿ لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ ﴾ [المائدة: ١٠١]، و﴿ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَآءُ ﴾ [البقرة: ٦٩] فكل من (لَيْلَى، وَزَكَرِيَّاءَ، وَذِكْرَى، وَمَرْضَى، وَأَشْيَاءَ، وَصَفْرَاءُ) ممنوع من الصرف، والمانع له ألف التأنيث مقصورة أو ممدودة.

أصل

وأمَّا التَّأنيثُ بالتَّاءِ فيَمنعُ الصَّرفَ مَعَ العَلَمِيَّةِ سواءٌ كانَ عَلَمًا لمُذَكَّرٍ كـ(طَلْحَةَ)، أو لمُؤنَّثٍ كـ(فَاطِمَةَ).

وأمَّا التَّأنيثُ المَعنَوِيُّ فهو كالتَّأنيثِ بِالتَّاءِ فيَمنعُ مَعَ العلمية لكنْ بِشرطِ أنْ يَكُونَ الاسمُ:

زائدًا على ثَلاثَةِ أحرُفٍ كـ(سُعَادَ).

أو ثُلاثيًّا مُحرَّكَ الوَسَطِ كـ(سَقَرَ).

أو سَاكِنَ الوَسَطِ أعجَمِيًّا كـ(جُوْرَ).

أو مَنقولًا مِن المُذكَّرِ إلى المُؤنَّثِ، كما إذا سَمَّيتَ امرَأَةً بـ(زَيدَ).

فإنْ لم يكنْ شَيءٌ مِن ذَلِكَ كـ(هِنْدٍ ودَعْدٍ) جازَ الصَّرفُ وتَركُه وهُو الأَحسنُ.

قوله: (وأما التأنيث بالتاء...) إلخ، اعلم أن التأنيث بغير ألف على ثلاثة أقسام:

تأنيث لفظي: وهو: (ما كان فيه علامة التأنيث وهو علم لمذكر) كـ(طَلْحَةَ، وَحَمْزَةَ، وَعُبَيْدَةَ) ونحوهم.

وتأنيث معنوي فقط، وهو: (ما كان موضوعًا لمؤنث، وليس فيه علامة التأنيث) كـ(زَيْنَبَ، وَمَرْيَمَ، وَسُعَادَ).

وتأنيث لفظي معنوي وهو: (ما كان فيه علامة التأنيث وهو موضوع لمؤنث) كـ(فَاطِمَةَ، وَعَائِشَةَ، وَرُقَيَّةَ) فالأول والأخير يمنعان الصرف مع العلمية مطلقًا، أي:

بغير شرط، والوسط يمنع الصرف مع العلمية بشروط ذكرها المصنف.

وقوله: (كسعاد) أي: تنزيلًا للحرف الرابع منزلة تاء التأنيث نحو: (مَرَرْتُ بِسُعَادَ)، وقوله تعالى: ﴿ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ ﴾ [النساء: ١٧١]، فكل من (سُعَادَ وَمَرْيَمَ) مجرور وعلامة جره الفتحة؛ لأنه غير منصرف؛ للعلمية والتأنيث المعنوي.

وقوله: (كسقر) هو: علم على طبقة من طبقات جهنم؛ لأن تحريك الوسط قائم مقام الحرف الرابع القائم مقام التاء فثقل الاسم فمنع من الصرف بخلاف ساكن الوسط، كما سيأتي قال تعالى: ﴿ مَا سَلَكَكُمْ فِى سَقَرَ ﴾ [المدثر: ٤٢]، فـ(سَقَرَ) مجرور بـ(فِيْ) وعلامة جره الفتحة؛ لأنه غير منصرف للعلمية والتأنيث المعنوي.

وقوله: (كجُوْرَ) بضم الجيم -اسم بلد بفارس، لثقل العجمة في لسان العرب.

وقوله: (أو منقولًا...) إلخ، أي: لأنه بنقله إلى المؤنث حصل له ثِقَلٌ عَادَلَ خفة اللفظ فمنع من الصرف.

وقوله: (جاز الصرف وتركه) أي: فمن صرف نظر إلى خفة لفظه؛ لكونه ثلاثيًا ساكن الوسط، ومن مَنع نظر إلى وجود العلتين وهما العلمية والتأنيث المعنوي وقد اجتمع الأمران في قول الشاعر:

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا　　دَعْدٌ وَلَمْ تُسْقَ دَعْدُ فِيْ العُلَبِ

فصرفه أولا، ومنعه ثانيًا.

وقوله: (وهو الأحسن) أي: الترك وهذا مذهب الجمهور ولهذا اتفق عليه القراء في قوله تعالى: ﴿ بِمِصْرَ بُيُوتًا ﴾ [يونس: ٨٧]، وقوله: ﴿ ٱدْخُلُواْ مِصْرَ ﴾ [يوسف: ٩٩]، وإنما صرف في قوله تعالى: ﴿ ٱهْبِطُواْ مِصْرًا ﴾ [البقرة: ٦١]، لأنه غير معين أي: مصرًا من الأمصار.

أصل: وأمَّا التَّعريفُ فالمرادُ بِهِ العلميةُ، وتَمنعُ الصَّرْفَ مَع وَزْنِ الفِعلِ كـ(أَحْمَدَ ويَزِيْدَ)، ومع العَدْلِ كـ(عُمَرَ وزُفَرَ)، ومَع التَّأنيثِ كَما تَقَدَّمَ،

ومَعَ التَّركيبِ المَزجِيِّ، ومَعَ الألِفِ والنُّونِ كـ(عُثمَانَ)، ومَعَ العُجمَةِ كَمَا سَيَأتي.

قوله: (فالمراد به العلمية) أي: دون غيرها من المعارف لأن تعريف المضمرات، وأسماء الإشارات، والموصولات، لا يوجد إلا في المبنيات ومنع الصرف من أحكام المعربات، والتعريف بـ(أَلْ) والإضافة يقتضي انجرار غير المنصرف بالكسرة فلا يتصور كونهما سببًا لمنع الصرف فلم يبق إلا التعريف بالعلمية.

وقوله: (وتمنع الصرف...) إلخ، أي: أن العلمية تمنع الصرف مع العلل اللفظية كلها كما تقدم وكما سيأتي.

وأمَّا التَّركِيبُ فالمرادُ به: التَّركِيبُ المَزجِيُّ المختومُ بِغيرِ (وَيْهِ) كـ(بَعْلَبَكَّ وحَضرَمَوْتَ)، ولا يَمنعُ الصَّرفَ إلَّا مَع العَلَمِيَّةِ.

قوله: (وأما التركيب) أي: المعتبر به في منع الصرف.

وقوله: (التركيب المزجي) المزج هو: (الخلط)، أي: تركيب ممزوج، وهو: (كل اسمين جعلا اسمًا واحدًا منزلًا ثانيهما من الأول منزلة تاء التأنيث مما قبلها) أي: في أن الإعراب على العَجُزِ وما قبله ملازم لحالة واحدة وهي الفتح كـ(بَعْلَبَكَّ) و(حَضْرَمُوْتَ)، أو السكون إن كان معتلًّا بالياء كـ(مَعْدِيْ كَرِبَ).

وقوله: كـ(بعلبك) هو علم على بلدة في الشام مركب من (بَعْلٍ) وهو اسم صنم كان لقوم إلياس عليه السلام، كما في التنزيل ﴿أَتَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾ [الصافات: ١٢٥]، ومن (بَكٍّ) وهو اسم صاحب هذه البلدة ثم جعلا اسما واحدًا ممنوعًا من الصرف للعلمية، والتركيب المزجي، تقول (هَذِهِ بَعْلَبَكُّ، وَرَأَيْتُ بَعْلَبَكَّ، وَمَرَرْتُ بِبَعْلَبَكَّ) بدون تنوين.

وقوله: (وحضرموت) هو علم على قطر في اليمن، مركب من (حَضَرَ وَمَوْتٌ) ثم جعلا اسمًا واحدًا ممنوعًا من الصرف؛ للعلمية، والتركيب المزجي، تقول: (هَذِهِ

حَضْرَمُوْتُ، وَزُرْتُ حَضْرَمُوْتَ، وَمَرَرْتُ بِحَضْرَمُوْتَ) بدون تنوين.

وخرج بقوله (المختوم بغير (وَيْهِ)) المركب المزجي المختوم بويه كـ(سِيْبَوَيْهِ) و(عَمْرَوَيْهِ) ونحوِهما، فإنه مبني على الأشهر.

أصل وأمَّا **الألِفُ** والنُّونُ **الزَائِدَتَانِ** فيَمنعَانِ الصَّرفَ مَع العَلَمِيَّةِ كـ(عِمْرَانَ وعُثْمَانَ)، ومع الصِّفَةِ بِشَرطِ أَلَّا تَقبلَ التَّاءَ كـ(سَكْرَانَ).

قوله: (الزائدتان) أي: على الحروف الأصلية، فإن كانتا أصليتين نحو: (مُسْتَعَانٍ) أو إحداهما أصلية نحو: (طَحَّانٍ) نسبة (لِلْطَّحْنِ)، صرفت الكلمة.

وإذا تجاذب الكلمة أصلان أصل يقتضي الزيادة، وأصل يقتضي عدمها جاز فيها الصرف وعدمه، نحو: (شَيْطَانٍ) إن كان من (شَطَنَ) بمعنى: (بَعُدَ) انصرف؛ لأصالة النون، وإن كان من (شَاطَ) بمعنى: (احْتَرَقَ) لم ينصرف للزيادة.

ومثله (حَسَّانٌ) من (الْحُسْنِ)، أو من (الحِسِّ) بكسر الحاء و(عَفَّانٌ) من (الْعُفُوْنَةِ)، أو من (الْعِفَّةِ) ونحوِهما.

وقوله: كـ(عمران...) إلخ، الألف والنون الزائدتان تمنعان الصرف مع العلمية مطلقًا أي: سواء كان الاسم على وزن فعلان مثلث الفاء نحو: (عِمْرَانَ، وَعُثْمَانَ، وَمَرْوَانَ) أو غيره نحو: (غَطَفَانَ، وَأَصْبَهَانَ، وَخُرَاسَانَ).

ولا تمنعان الصرف مع الوصفية إلا إذا كان الاسم على وزن فعلان مفتوح الفاء كما سيأتي.

فإن كان ما فيه الزيادة غير علم ولا صفة انصرف نحو: (سَعْدَانٍ) اسم نبت، و(مَرْجَانٍ) وهو صغار اللؤلؤ.

أصل وأمَّا **العُجمَةُ** فالمرادُ بِها: أنْ تكونَ الكَلِمَةُ مِن أَوضَاعِ العَجَمِيَّةِ كـ(إِبْرَاهِيْمَ وإِسْمَاعِيْلَ وإِسحَاقَ)، وجميعُ أَسْمَاءِ الأنبياءِ أَعجَمِيَّةٌ إِلَّا أربعةً:

مُحَمَّدٌ وصَالِحٌ وشُعَيبٌ وهُوْدٌ صلَّى اللهُ عَلَيهم وسَلَّمَ أجمعِينَ، ويُشترطُ فيها:
أنْ يكونَ الاسمُ عَلَمًا في العَجَمِيَّةِ، ولِذَلِكَ صُرِفَ (لِجَامٌ) ونحوُه.
وأنْ يكونَ زَائِدًا على الثَّلاثَةِ، ولِذَلِكَ صُرِفَ (نُوْحٌ ولُوْطٌ).

قوله: (**وأما العجمة**) أي: المانعة من الصرف.

وقوله: (**من أوضاع العجمية**) أي: بأن تكون من أوضاع غير العرب سواء كانت من أوضاع الفرس، أو الروم، أو الهند أو غيرهم.

وقوله: (**وجميع أسماء الأنبياء أعجمية**) أي: لأنها من أوضاع غير العرب وتعرف عُجْمَةُ الكلمة بنقل الأئمة لها، وبخروجها عن وزن الأسماء في اللسان العربي كـ(إِبْرَاهِيْمَ، وَإِسْمَاعِيْلَ) ونحوهما، أو بأن يجتمع فيها من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم مع الصاد كـ(صَوْلَجَان)[1] أو مع القاف كـ(مَنْجَنِيقٍ)[2] أو بغير ذلك.

وقوله: (**إلا أربعة...**) إلخ، أي: فإنها عربية، ولهذا صرفت وألحق بها في الصرف (نُوْحٌ، وَلُوْطٌ، وَشِيْثٌ)؛ لخفتها كما سيأتي، ويجمعها قولك: (صُنْ شَمْلَهْ) ونظمها بعضهم بقوله:

أَلَا إِنَّ أَسْمَاءَ النَّبِيِّينَ سَبْعَةٌ ... لَهَا الْصَّرْفُ فِيْ إِعْرَابِ مَنْ يَتَنَشَّدُ
فَشِيْثٌ وَنُوْحٌ ثُمَّ هُوْدٌ وَصَالِحٌ ... شُعَيْبٌ وَلُوْطٌ وَالْنَّبِيُّ مُحَمَّدُ

قوله: (**ولذلك صرف لجام**) هو: (اسم جنس للآلة التي توضع في فم الفرس ونحوه)، كما في "القاموس" و"التصريح" و"الصبان" وغيرها تقول: (هَذَا لِجَامٌ، وَرَأَيْتُ لِجَامًا، وَنَظَرْتُ إِلَى لِجَامٍ) بالتنوين.

---

(١) قال في "مختار الصحاح": (الصَّوْلَجَانِ) -بفتح اللام- المِحْجَنُ، فارسي مُعَرَّبٌ، وكذا كل كلمة فيها صاد وجيم؛ لأنها لا يجتمعان في كلمة واحدة في كلام العرب، والجمع (الصَّوَالِجَةُ) بكسر اللام. اهـ.

(٢) (المَنْجَنِيْقُ) التي ترمى بها الحجارة، معربة، وأصلها بالفارسية (من جي نيك)، أي: (ما أجودني)، وهي مؤنثة، وجمعها: (مَنْجَنِيْقَاتٌ، وَمَجَانِيْقُ). اهـ وفي "القاموس" أن الميم قد تكسر.

وقوله: (**زائدًا على الثلاثة**) أي: على ثلاثة أحرف كـ(إِبْرَاهِيْمَ) ونحوه؛ لأن الاسم حينئذ يصير ثقيلاً، فلو لم يكن زائدًا على ذلك لم يمنع؛ لأن خفته حينئذ تعارض أحد السببين، ولذلك صُرِفَ (نُوْحٌ وَلُوْطٌ) ونحوُهما.

أصل

وأمَّا **الصِّفةُ** فتمنعُ الصَّرْفَ مع ثَلاثَةِ أَشيَاءَ:

مَعَ العَدْلِ، كما تقدَّمَ في (مَثْنَى وثُلاثَ):

ومع الأَلِفِ والنُّون، بِشرطِ أَنْ تَكونَ الصِّفةُ على وَزنِ (فَعْلان) بِفتحِ الفَاءِ، ولا يَكونُ مُؤنَّثُهُ على وَزْنِ (فَعلانَة)، نَحْوُ: (سَكرَانَ) فإنَّ مُؤنَّثَهُ (سَكرَى). ونحوُ: (نَدْمَانٍ) مُنصَرِفٌ لأنَّ مُؤنَّثَهُ (نَدْمَانَةٌ) إذا كَانَ مِن المُنَادَمَةِ.

قوله: (**بفتح الفاء**) أي: لأن مضموم الفاء من الصفات كـ(عُرْيَانٍ) منصرف؛ لأن مؤنثه (عُرْيَانَةٌ) بالتاء، ومكسور الفاء لا يوجد في الصفات.

وقوله: (**على وزن فعلانة**) أي: غير مختوم بتاء التأنيث وذلك نحو: (سَكْرَانَ، وَعَطْشَانَ، وَغَضْبَانَ)، تقول: (هَذَا رَجُلٌ سَكْرَانُ، وَعَطْشَانُ، وَغَضْبَانُ)، و(رَأَيْتُ رَجُلًا سَكْرَانَ، وَعَطْشَانَ، وَغَضْبَانَ)، و(مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَكْرَانَ وَعَطْشَانَ وَغَضْبَانَ). قال تعالى: ﴿فَرَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًاۚ﴾ [طه: ٨٦] فتمنعها من الصرف لتحقق الشرطين فيها وهما: كونها على وزن فعلان مفتوح الفاء وكون مؤنثها ليس مختومًا بالتاء فلا يقال: (سَكْرَانَةٌ، وَعَطْشَانَةٌ، وَغَضْبَانَةٌ) على اللغة الفصيحة، بل يقال: (سَكْرَى، وَعَطْشَى، وَغَضْبَى).

وقوله: (**من المنادمة**) وهي الجلوس على الشراب قال الشاعر:

وَنَـدْمَانٍ يَزِيْـدُ الْكَـأْسَ طِيْبًـا ... سُـقِيْتُ وقَـدْ تَغَـوَّرَتِ النُّجُـوْمُ

وفي "القاموس" (نَادَمَهُ مُنَادَمَةً وَنِدَامًا) جَالَسَهُ على الشراب. اهـ

قال المعلق على القاموس: قوله: (جَالَسَهُ عَلَى الشَّرَابِ) هذا هو الأصل ثم استعمل

في كل مسامرة. اهـ شارح.

فإن كان (نَدْمَانُ) بمعنى: النادم من الندم لم ينصرف باتفاق، لوجود الشرط؛ لأن مؤنثه حينئذ (نَدْمَى) لَا (نَدْمَانَةٌ).

تنبيه: فإن قيل: كيف نعرف أن فعلان مؤنثه بالتاء أو بالألف؟ فالجواب عن هذا أن يقال: إن فعلان الذي مؤنثه فعلانة بالتاء محصور في ألفاظ معينة وما عداها فهو من باب فعلان فعلى بالألف.

وانظر "الأشموني مع الصبان" (٣/ ٣٤٢-٣٤٣) وغيرهما.

أصل: ومَعَ وَزنِ الفِعلِ، بِشَرطِ أنْ تَكُونَ عَلَى وَزْنِ (أَفْعَل)، ولا يَكُونَ مُؤَنَّثُهُ بالتَّاءِ، نَحْوُ: (أَحْمَرَ) فإنَّ مُؤَنَّثَهُ (حَمْرَاءُ). ونَحْوُ: (أَرْمَلٍ) مُنصَرِفٌ لأنَّ مُؤَنَّثَهُ (أَرمَلَةٌ).

قوله: (نحو: أحمر..) إلخ، أي: نحو: (هَذَا رَجُلٌ أَحْمَرُ) فـ(أَحْمَرُ) صفة لـ(رَجُلٌ) وهو ممنوع من الصرف لوجود الشرطين وهما: كونه على وزن أفعل، وكون مؤنثه ليس مختومًا بالتاء فإنك تقول في المؤنثة (هَذِهِ امْرَأَةٌ حَمْرَاءُ)، قال تعالى: ﴿فَحَيُّوا۟ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ﴾ [النساء: ٨٦]، فـ(أَحْسَنَ) مجرور بـ(البَاءِ) وعلامة جره الفتحة؛ لأنه غير منصرف للوصفية ووزن الفعل.

وقوله: (ونحو: أرمل..) إلخ، أي: نحو: (هَذَا رَجُلٌ أَرْمَلٌ، وَرَأَيْتُ رَجُلًا أَرْمَلًا، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَرْمَلٍ) بالتنوين؛ لأنه منصرف؛ إذ مؤنثه بالتاء كما ذكر المصنف تقول: (هَذِهِ امْرَأَةٌ أَرْمَلَةٌ).

و(الأَرْمَلُ): الرجل الذي لا امرأة له، وقيل: الفقير.

و(الأَرْمَلَةُ) المرأة التي لا زوج لها، وقد تطلق على المحتاجة. انظر: "القاموس" و"المختار" وغيرهما.

أصل ويجوزُ صَرْفُ غيرِ المُنصَرِفِ للتَّنَاسُبِ كَقِرَاءَةِ نَافِعٍ: ﴿سَلَٰسِلَاْ﴾[1] [الإنسان: ٤]، ﴿قَوَارِيرَاْ ۝١٥ قَوَارِيرَاْ﴾[2] [الإنسان: ١٥-١٦]، ولِضَرُورَةِ[3] الشِّعرِ.

قوله: (للتناسب) هو نوعان: أحدهما: تناسب لكلمات منصرفة انضم إليها غير منصرف كتنوين (سَلَاسِلًا) لمناسبة (أَغْلَالًا، وَسَعِيْرًا) في قراءة نافع.

والثاني: تناسب لرؤوس الآيات، كتنوين (قَوَارِيْرًا) الأولى؛ لأنه رأس آية ليناسب بقية رؤوس الآيات في التنوين وصلًا، وفي الألف بدله وقفًا، وأما (قَوَارِيْرًا) الثاني فَنُوِّنَ ليشاكل الأول لا لرؤوس الآيات.

وقوله: (ولضرورة الشعر) وهي أيضًا نوعان:

الأول ضرورة موجبة للصرف؛ لأجل إقامة الوزن كقول امرئ القيس:

وَيَومَ دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ ....

فصرف (عُنَيْزَةٍ) بالتنوين؛ إذ لا يستقيم الوزن إلا بذلك.

والثاني ضرورة غير موجبة، كقوله:

أَعِدْ ذِكْرَ نُعْمَانٍ لَنَا إِنَّ ذِكْرَهُ هُوَ الْمِسْكُ مَا كَرَّرْتَهُ يَتَضَوَّعُ

فإن (نُعْمَانٍ) لو فتحت نونه من غير تنوين لاستقام الوزن إلا أنه يكون فيه الزحاف المسمى بالكف وهو قبيح عندهم.



(١) الإعراب: (سَلَاسِلًا) مفعول به للفعل قبله.

(٢) الإعراب: (قَوَارِيْرًا) الأولى خبر لـ﴿كَانَتْ﴾، والثانية: بدل من الأولى

(٣) في «الكواكب» (وللضرورة).

أصل

باب النكرة والمعرفة

الاسمُ ضَرْبَانِ:

أحدُهما: **النَّكِرَةُ** وهي الأَصلُ، وهي: كلُّ اسمٍ شَائِعٍ في جِنسِهِ لا يَختَصُّ به وَاحِدٌ دُونَ آخَرَ، كـ(رَجُلٍ وفَرَسٍ وكِتَابٍ).

وتَقْرِيبُها إلى الفَهْمِ أنْ يُقالَ: النَّكِرَةُ: كُلُّ ما صَلُحَ دُخولُ الأَلِفِ واللَّامِ عَليه كـ(رَجُلٍ وامرَأَةٍ وثَوبٍ)، أو كلُّ مَا وَقَعَ مَوقِعَ ما يَصلُحُ دُخُولُ الألِفِ واللَّامِ عَلَيهِ كـ(ذِي) بِمعنَى: صَاحِبٍ.

قوله: (وهي الأصل) أي: ولهذا قدمها، وإنما كانت هي الأصل؛ لاندراج كل معرفة تحتها من غير عكس، وذلك لأنك لا تجد معرفة إلا ولها اسم نكرة من غير عكس، وأيضًا فإن الشيء أول وجوده تلزمه الأسماء العامة ثم تعرض له بعد ذلك الأسماء الخاصة كـ(الآدَمِيْ) إذا ولد يسمى ذكرًا، أو أنثى، أو إنسانًا، أو مولودًا، أو رضيعًا، وبعد ذلك يوضع له الاسم والكنية واللقب، ولأنها لا تحتاج في دلالتها إلى قرينة بخلاف المعرفة فإنها تحتاج في دلالتها إلى قرينة تكلم، أو خطاب، أو غيبة، أو صلة، أو عهد، أو نحو ذلك، وما يحتاج فرع عما لا يحتاج.

وقوله: كـ(رجل وفرس وكتاب) أي: فكل واحد منها شائع في أفراد جنسه ألا ترى أن لفظ (رَجُلٍ) يطلق على كل ذكر بالغ من بني آدم ولا يختص برجل معين من أفراد جنس الرجال، ومثله (فَرَسٌ، وَكِتَابٌ) فإنهما شائعان في أفراد جنسيهما، فلفظ (فَرَسٍ) يطلق على كل فرد من أفراد (الخَيْلِ).

ولفظ (كِتَابٍ) يطلق على كل فرد من أفراد (الكُتُبِ)، ولا يختص لفظ واحد منهما بواحد من أفراد جنسه.

قوله: (وتقريبها إلى **الفهم**) أي: تقريب حد النكرة إلى فهم المبتدىء.

وقوله: (كرجل وامرأة وثوب) أي: فهذه الألفاظ ونحوها نكرات لأنها صالحة لدخول الألف واللام المعرفة عليها فيقال: (الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ وَالثَّوْبُ).

فإن كان الاسم لا يقبل الألف واللام كـ(زَيْدٍ وَعَمْرٍو وَبَكْرٍ) ونحوها، أو يقبلها ولكن لا تؤثر فيه التعريف كـ(حَارِثٍ، وَعَبَّاسٍ، وَضَحَّاكٍ) ونحوها فليس بنكرة.

فائدة: من علامة النكرة أيضًا دخول (رُبَّ) عليها، و(كَمْ) الخبرية، ووقوعها حالًا، وتمييزًا، واسمًا لـ(لَا) النافية للجنس، نحو: (رُبَّ رَجُلٍ كَرِيمٍ لَقِيْتُهُ)، و(كَمْ عَبِيْدٍ مَلَكْتُ)، و(جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكًا)، و(اشْتَرَيْتُ عِشْرِيْنَ كِتَابًا)، و(لَا رَجُلَ قَائِمٌ).

أصل: والضَّرْبُ الثَّاني: **المَعرِفَةُ**، وهي سِتَّةُ أنواعٍ: المُضْمَرُ وهو أَعرفُها، ثمَّ العَلَمُ، ثمَّ اسمُ الإِشَارَةِ، ثمَّ المَوصُولُ، ثمَّ المُعَرَّفُ بالأَدَاةِ، والسَّادِسُ ما أُضِيفَ إلى وَاحِدٍ مِنهَا وهو في رُتبَةِ ما أُضِيفَ إليهِ إلَّا الاسمَ المضافَ إلى الضَّمِيرِ فإنَّهُ في رُتبَةِ العَلَمِ، ويُستَثنى مما ذُكِرَ اسمُ (اللهِ) تعالى فإِنَّهُ عَلَمٌ وهو أَعرفُ المَعارِفِ بالإجماعِ.

قوله: (المعرفة) هي: (ما وضع ليستعمل في شيء معين).

وقوله: (وهي ستة أنواع) زاد بعضهم سابعًا وهو النكرة المقصودة نحو: (يَا رَجُلُ) لشخص معين.

وقوله: (وهو في رتبة ما أضيف إليه...) إلخ، أي: أن المضاف بحسب تعريفه في رتبة ما يضاف إليه فـ(غُلَامُ زَيْدٍ) في رتبة العلم، و(غَلَامُ هَذَا) في رتبة الإشارة، و(غُلَامُ الَّذِيْ جَاءَكَ) في رتبة الموصول، و(غُلَامُ القَاضِيْ) في رتبة ذي الأداة، ويستثنى من هذا المضاف إلى الضمير كـ(غُلَامِيْ) فإنه في رتبة العلم؛ لأنه يوصف به كما في نحو: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ صَاحِبِكَ) فـ(صَاحِبِكَ) صفة لـ(زَيْدٍ) والصفة لا تكون أعرف من الموصوف بل مثله أو دونه، هذا مذهب الأكثرين.

وذهب بعضهم إلى أن المضاف في رتبة المضاف إليه مطلقًا، وذهب بعض آخر إلى

أنه دون المضاف إليه مطلقًا فهذه أقوال ثلاثة أرجحها في نظري القول الثاني؛ لأنه لا مانع من أن تكون الصفة أعرف من الموصوف والله أعلم وانظر "حاشية ياسين على الفاكهي" (١/ ٢٣١) و"حاشية الصبان" (١/ ١٦٠) وغيرهما.

وقوله: (ويستثنى مما ذكر) أي: قبلُ وهو أن الضمير أعرف المعارف.

وقوله: (بالإجماع) أي: لشدة تمييزه وغلبة ظهوره ظهورًا لا يحتمل الخفاء فهو بهذا المعنى أعرف من الضمير وغيره.

أصل

فصلٌ

المُضمَرُ والضَّمِيرُ: اسمَانِ لِمَا وُضِع لِمُتَكَلِّمٍ كـ(أَنَا)، أو مُخَاطَبٍ كـ(أَنْتَ)، أو غائب كـ(هُوَ).

ويَنقَسِمُ إلى: مُستَتِرٍ، وبَارِزٍ.

فالمُستَتِرُ: ما لَيسَ لَه صُورَةٌ في اللَّفظِ.

قوله: (**المضمر والضمير**) إنما سمي مضمرًا من قولهم (أَضْمَرْتُ الشَّيْءَ) إذا سترته وأخفيته، ومنه قولهم: (أَضْمَرْتُ فِيْ نَفْسِيْ)، أو من الضمور وهو الهزال؛ لأنه في الغالب قليل الحروف.

وهذه التسمية اصطلاح للبصريين، ويسميه الكوفيون: الكناية والمكني؛ لأنه ليس باسم صريح وإنما كني به عن الظاهر اختصارًا.

وقوله: (إلى مستتر وبارز) تبع المصنف في هذا القسم ابن هشام في "التوضيح" وهو صريح في أن المستتر قسيم للبارز المنقسم إلى متصل، ومنفصل، كما سيأتي. وكلام غيره كالصريح في أنه قسم من المتصل قاله الفاكهي.

وقوله: (**ما ليس له صورة في اللفظ**) أي: أنه لا يظهر في الكلمة لا نطقًا ولا خطًّا، وإنما ينوى فيها وذلك كالضمير المستتر في قولك: (قُمْ) فإنه لا يمكن النطق به

أصلًا؛ لأن العرب لم تضع له لفظًا يعبر به عنه.

وأما قولهم: والفاعل ضمير مستتر تقديره (أَنْتَ)، فليس (أَنْتَ) هو الضمير المستتر في الفعل، وإنما هو ضمير منفصل استعير للتعبير به عن المستتر لقصد التقريب على المبتدئ.

أصل

وهو إمَّا مُستترٌ وُجُوبًا كالمُقَدَّرِ[1] في: فِعْلِ أَمرِ الوَاحِدِ المُذَكَّرِ كـ(اضرِبْ وقُمْ)، وفي المُضَارِعِ المَبدُوءِ بِتَاءِ خِطَابِ الوَاحِدِ المُذَكَّرِ كـ(تَقُومُ وتَضرِبُ)، وفي المُضَارِعِ المبدوءِ بالهَمزَةِ كـ(أَقُومُ وأَضرِبُ)، أو بالنُّونِ كـ(نَقُومُ ونَضرِبُ).

قوله: (إما مستتر وجوبًا...) إلخ، ضابط المستتر وجوبًا: (أنه لا يحل الظاهر محله) وذلك كالضمير المستتر في قولك: (قُمْ) فإنه لا يمكن إبرازه، ولا إحلال الظاهر محله، فلا يقال: (قَمْ أَنتَ)، ولا (قَمْ زَيْدٌ)، على أن يكون (أَنْتَ) أو (زَيْدٌ) فاعلًا له.

وأما قوله تعالى: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥] فـ(أَنْتَ) ليس فاعلًا للفعل وإنما هو توكيد للضمير المستتر فيه.

ويستتر الضمير وجوبًا في مواضع ذكر المصنف منها أربعة:

أحدها: في فعل أمر الواحد المذكر نحو: (اضْرِبْ، وَقُمْ، وَانْطَلِقْ، وَاسْتَخْرِجْ) ففي كلٍّ منها ضمير مستتر وجوبًا مرفوع المحل على الفاعلية بخلاف أمر الواحدة، والمثنى، والمجموع، فإن الضمير يبرز في الجميع نحو: (قُوْمِيْ، وَقُوْمَا، وَقُوْمُوْا)

الثاني في المضارع المبدوء بتاء خطاب الواحد المذكر نحو: (أَنْتَ تَقُوْمُ، وَتَضْرِبُ، وَتَنْطَلِقُ، وَتَسْتَخْرِجُ) أي: (أَنْتَ)، بخلاف المبدوء بتاء الغائبة نحو: (هِنْدٌ تَقُوْمُ) أي: (هِيَ) فإن استتاره جائز لا واجب كما سيأتي، وبخلاف المبدوء بتاء خطاب الواحدة، أو التثنية، أو الجمع. فإنه يبرز في الجميع نحو: (تَقُوْمِيْنَ، وَتَقُوْمَانِ، وَتَقُوْمُوْنَ، وَتَقُمْنَ).

---

[1] في "الكواكب": (كَالمُسْتَتِرِ).

الثالث: في المضارع المبدوء بالهمزة للمتكلم وحده مذكرًا كان أو مؤنثًا نحو: (أَنَا أَقُوْمُ وَأَضْرِبُ) أي: (أَنَا)

والرابع: في المضارع المبدوء بالنون للمتكلم الذي معه غيره أو المعظم نفسه نحو: (نَحْنُ نَقُوْمُ، وَنَضْرِبُ) أي: (نَحْنُ)، فهذه أربعة مواضع يستتر فيها الضمير وجوبًا ولا يرفع فيها الفعلُ الاسم الظاهر.

أصل

وإمَّا مُستترٌ جَوَازًا كالمقدَّرِ في نَحْوِ: (زَيدٌ يَقُومُ، [وهِنْدٌ تَقُومُ][1])[2].
ولا يَكُونُ المُستَتِرُ إلَّا ضَمِيرَ رَفعٍ إمَّا فَاعِلًا أو نَائِبَ الفَاعِلِ.

قوله: (وإما مستتر جوازًا...) إلخ، ضابط المستتر جوازًا: (أنه الذي يحل الظاهر محله)، وذلك كالضمير المستتر في قولك: (زَيْدٌ قَامَ)، فإن في (قَامَ) ضميرا مستترًا جوازًا تقديره (هُوَ) يعود على (زَيْدٌ) والدليل على أن استتاره جائز أن الظاهر يحل محله تقول: (زَيْدٌ قَامَ أَبُوْهُ).

ويستتر الضمير جوازًا في مواضع ذكر المصنف منها موضعين:

أحدهما: في المضارع المبدوء بالياء نحو: (زَيْدٌ يَقُوْمُ) أي: (هُوَ).

والثاني: في المضارع المبدوء بالتاء للغائبة نحو: (هِنْدٌ تَقُوْمُ) أي: (هِيَ).

وقوله: (ولا يكون المستتر...) إلخ، أما الفاعل فجميع ما تقدم أمثلة له، وأما نائبه فنحو: (زَيْدٌ ضُرِبَ) بضم أوله أي: (هُوَ) و(أَنْتَ تُكْرَمُ) بضم أوله وفتح الراء أي: (أَنْتَ).

---

(١) ليس موجودًا في "المخطوطة"، ولا في "الكواكب".

(٢) **الإعراب**: (زَيْدٌ) مبتدأ، و(يَقُوْمُ) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره: (هُوَ)، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، ومثله (هِنْدٌ تَقُوْمُ) أي: (هِيَ).

أصل

والبَارِزُ: ما له صورةٌ في اللَّفظِ. ويَنقسمُ إلى: مُتَّصِلٍ، ومُنْفَصِلٍ.

فالمُتَّصِلُ: هو الَّذِي لا يُفتَتَحُ بِهِ النُّطقُ ولا يَقَعُ بَعدَ (إلَّا) كتَاءِ (قُمتُ) وكَافِ (أَكرَمَكَ).

والمُنفَصِلُ: هو مَا يُفتَتَحُ بِهِ النُّطقُ، ويَقَعُ بَعدَ (إلَّا)، نَحْوُ: (أنا) تَقولُ: (أَنَا مُؤمِنٌ[١]، ومَا قَامَ إِلَّا أَنَا)[٢].

قوله: (ما له صورة في اللفظ) أي: أنه يظهر في الكلمة نطقًا وخطًّا كـ(التَّاءِ) -مثلًا- من قولك: (ضَرَبْتُ) فإنها تنطق وتكتب.

وقوله: (كتاء قمت...) إلخ، أي: فكل منهما ضمير متصل الأول مرفوع المحل، والثاني منصوب، ولا يبتدأ به الكلام فلا يقال: (تُ قَامَ)، ولا (كَ أَكْرَمَ)، ولا يقع بعد (إلَّا) في الاختيار، فلا يقال: (مَا قَامَ إِلَّا تُ)، ولا (مَا أَكْرَمَ إِلَّا كَ)؛ لأن العرب وضعته متصلًا بعامله، فلا يقع قبله ولا بعده مفصولًا عنه.

وقولنا: (في الاختيار) أي: في غير ضرورة، وأما فيها فيقع بعدها كقوله:

وَمَا نُبَالِيْ إِذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا ... أَنْ لَا يُجَاوِرَنَا إِلَّاكِ دَيَّارُ

فإن الكاف في(إِلَّا كِ) ضمير متصل، وقد وقعت بعد(إلَّا) لكن في حالة ضرورة الشعر؛ إذ لو قيل: (إِلَّا أَنْتِ) بالضمير المنفصل بدل المتصل لانكسر البيت.

وقوله: (أنا مؤمن) هذا مثال للضمير المنفصل المفتتح به النطق، و (مَا قَامَ إِلَّا أَنَا) مثال للضمير المنفصل الواقع بعد (إلَّا) في الاختيار، وفي التنزيل: ﴿أَنتَ مَوْلَىٰنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] و: ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾ [المدثر: ٣١].

---

(١) **الإعراب**: (أَنَا) ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ، و(مُؤْمِنٌ) خبره.

(٢) **الإعراب**: (مَا) نافية، و(قَامَ) فعل ماض، و(إِلَّا) حرف استثناء، و(أَنَا) ضمير منفصل في محل رفع فاعل.

أصل ويَنقَسِمُ المتصلُ إلى: مَرفُوعٍ، ومَنصُوبٍ، ومجرورٍ.

فالمرفوعُ نحوُ: (ضَرَبْتُ، وضَرَبْنَا، وضَرَبْتَ، وضَرَبْتِ، وضَرَبْتُمَا، وضَرَبْتُمْ، وضَرَبْتُنَّ، وضَرَبَ، وضَرَبَا، وضَرَبُوا، وضَرَبَتْ، وضَرَبَتَا، وضَرَبْنَ).

قوله: (إلى مرفوع ومنصوب ومجرور) أي: إلى مرفوع المحل، ومنصوبه، ومجروره.

وقوله: (فالمرفوع...) إلخ، أي: أن الضمير المتصل المرفوع محلًا له اثنا عشر ضميرًا: اثنان للمتكلم، وخمسة للمخاطب باعتبار أحواله، وخمسة للغائب كذلك نحو: (ضَرَبْتُ) بضم (التاء) للمتكلم وحده مذكرًا كان أو مؤنثًا.

و(ضَرَبْنَا) بسكون الباء و(نا) ضمير للمتكلم مع غيره أو المعظم نفسه.

و(ضَرَبْتَ) بفتح (التَّاءِ) للمخاطب المذكر.

و(ضَرَبْتِ) بكسرها للمخاطبة المؤنثة.

و(ضَرَبْتُمَا) بضمها للمثنى المخاطب مذكرًا، كان أو مؤنثًا، والميم حرف عماد، والألف حرف دَالٌّ على التثنية.

و(ضَرَبْتُمْ) بضمها لجمع الذكور المخاطبين والميم حرف دال على جمع الذكور المخاطبين.

و(ضَرَبْتُنَّ) بضمها لجمع الإناث المخاطبات، والنون المشددة حرف دال على جمع الإناث.

تنبيه: ما تقدم ذكره من أن (التَّاءَ) في الجميع هو الضمير وما اتصل به حروف دالة على التثنية، والجمع هو الصحيح ولا يقع إلا فاعلًا، أو نائبًا عنه. اهـ

و(ضَرَبَ) ففي (ضَرَبَ) ضمير مستتر للمذكر الغائب تقديره (هُوَ).

و(ضَرَبَا) فالألف ضمير بارز متصل للمثنى الغائبين.

و(ضَرَبُوْا) فالواو ضمير بارز متصل لجمع الغائبين.

و(ضَرَبَتْ) ففي (ضَرَبَتْ) ضمير مستتر للمؤنثة الغائبة تقديره (هِيَ)، و(التَّاءُ)

الساكنة المتصلة بالفعل علامة التأنيث.

و(ضَرَبَتَا) فالألف ضمير بارز للمثنى الغائبتين، و(التَّاءُ) علامة التأنيث، وحركت؛ لالتقاء الساكنين، وفتحت للمناسبة.

و(ضَرَبْنَ) فالنون ضمير بارز لجمع الإناث الغائبات.

تنبيه: ظاهر عبارة المصنف أن الضمير في (ضَرَبَ، وَضَرَبَتْ) متصل مع أنه مستتر وهو لا يوافق ما قدمه من أن المتصل قسم من البارز الذي هو قسيم المستتر، بل يوافق كلام غيره الصريح في أن المستتر قسم من المتصل، وهو الصحيح.

أصل

والمنصوبُ نحوُ: (أَكْرَمَنِي، وأَكْرَمَنَا، وأَكْرَمَكَ، وأَكْرَمَكِ، وأَكْرَمَكُمَا، وأَكْرَمَكُمْ، وأَكْرَمَكُنَّ، وأَكْرَمَهُ، وأَكْرَمَهَا، وأَكْرَمَهُمَا، وأَكْرَمَهُمْ، وأَكْرَمَهُنَّ).

قوله: (والمنصوب...) إلخ، أي: أن الضمير المتصل المنصوب محلًا له أيضًا اثنا عشر ضميرًا.

اثنان للمتكلم، وخمسة للمخاطب، باعتبار أحواله وخمسة للغائب كذلك وهي:

(أَكْرَمَنِيْ) فـ(اليَاءُ) ضمير متصل بارز للمتكلم وحده مذكرًا كان أو مؤنثًا.

و(أَكْرَمَنَا) بفتح الميم و(نَا) ضمير متصل بارز للمتكلم مع غيره أو المعظم نفسه.

و(أَكْرَمَكَ) بفتح (الكَافِ) وهو ضمير متصل بارز للمذكر.

و(أَكْرَمَكِ) بكسرها للمؤنثة المخاطبة.

و(أَكْرَمَكُمَا) بضمها للمثنى المخاطب مذكرًا كان أو مؤنثًا، والميم للعماد، والألف للتثنية.

و(أَكْرَمَكُمْ) بضمها لجمع الذكور المخاطبين، والميم علامة جمع الذكور المخاطبين.

و(أَكْرَمَكُنَّ) بضمها لجمع الإناث المخاطبات، والنون المشددة علامة جمع الإناث المخاطبات.

و(أَكْرَمَهُ) فـ(الهَاءُ) ضمير متصل بارز للمذكر الغائب.

و(أَكْرَمَهَا) فـ(الهَاءُ) كذلك للمؤنثة الغائبة.

و(أَكْرَمَهُمَا) بضمها للمثنى الغائب مذكرًا كان أو مؤنثًا، و(المِيْمُ) للعماد، و(الأَلِفُ) للتثنية.

و(أَكْرَمَهُمْ) بضمها لجمع الذكور الغائبين، و(المِيْمُ) علامة جمعهم.

و(أَكْرَمَهُنَّ) بضمها لجمع الإناث الغائبات، و(النُوْنُ) المشددة علامة جمعهن.

تنبيه: علم مما تقدم أن (الكَافَ) و(الهَاءَ) في الجميع هما الضميران ولا يقعان إلا في موضع نصب أو خفض.

أصل

> والمجرورُ كالمنصوبِ إلَّا أَنَّهُ [إذَا][1] دَخَلَ عَليه عاملُ الجرِّ [تَمَيَّزَ بِهِ][1] نَحْوُ: (مَرَّ بي، ومَرَّ بِنَا) إلى آخِرِهِ.

قوله: (والمجرور كالمنصوب...) إلخ، أي: أن الضمير المتصل المجرور محلًا له أيضًا اثنا عشر ضميرًا: اثنان للمتكلم، وخمسة للمخاطب باعتبار أحواله، وخمسة للغائب كذلك، على التفصيل السابق في المنصوب؛ لأن الضمير فيهما واحد وهو (الكَافُ أو الهَاءُ) إلا أنه يفرق بينهما بالعامل.

فإن تقدمها عامل نصب كانا في محل نصب كما تقدم، وإن تقدمها عامل خفض وهو الحرف أو المضاف كانا في محل خفض.

مثال الحرف قولك: (زَيْدٌ مَرَّ بِيْ)، و(مَرَّ بِنَا)، و(مَرَّ بِكَ)، و(مَرَّ بِكِ)، و(مَرَّ بِكُمَا)، و(مَرَّ بِكُمْ)، و(مَرَّ بِكُنَّ)، و(مَرَّ بِهِ)، و(مَرَّ بِهَا)، و(مَرَّ بِهِمَا)، و(مَرَّ بِهِمْ)، و(مَرَّ بِهِنَّ).

ومثال المضاف قولك: (جَاءَ غُلَامِيْ)، و(غُلَامُنَا)، و(غُلَامُكَ)، و(غُلَامُكِ)، و(غُلَامُكُمَا)، و(غُلَامُكُمْ)، و(غُلَامُكُنَّ)، و(غُلَامُهُ)، و(غُلَامُهَا)، و(غُلَامُهُمَا)، و(غُلَامُهُمْ)، و(غُلَامُهُنَّ).

---

(١) ما بين المعكوفين من زيادات «الفواكه».

أصل

ويَنقَسِمُ المنفَصِلُ إلى: مَرفُوعٍ، ومَنصُوبٍ.

فالمَرفُوعُ [اثْنَتَا عَشْرَةَ][١] كَلِمَةً، وهي: (أَنَا، ونَحْنُ، وأَنْتَ، وأَنْتِ، وأَنْتُمَا، وأَنْتُم، وأَنْتُنَّ، وهُوَ، وهِيَ، وهُمَا، وهُمْ، وهُنَّ)، فكلُّ وَاحِدٍ مِن هَذِهِ الضَّمَائِرِ إِذَا وَقَعَ في ابتِدَاءِ الكَلَامِ فَهُو مُبْتَدَأٌ نَحْوُ: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ﴾[٢] [النازعات: ٢٤]، ﴿وَنَحْنُ ٱلْوَٰرِثُونَ﴾[٣] [الحجر: ٢٣]، و﴿أَنتَ مَوْلَىٰنَا﴾[٤] [البقرة: ٢٨٦]، ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[٥] [المائدة: ١٢٠].

قوله: (إلى مرفوع ومنصوب) أي: أن الضمير المنفصل قسمان فقط: مرفوع المحل، ومنصوبه. ولا يكون منه مجرور.[٦]

وقوله: (فالمرفوع...) إلخ، أي: أن الضمير المنفصل اثنا عشر ضميرًا كالضمير المتصل. اثنان: للمتكلم، وخمسة للمخاطب باعتبار أحواله، وخمسة للغائب كذلك وهي:

(أَنَا) للمتكلم وحده مذكرًا كان أو مؤنثًا.

و(نَحْنُ) للمتكلم الذي معه غيره أو المعظم نفسه.

---

(١) في "المخطوطة" ومتن "الكواكب" (اثْنَا عَشَرَ) والمثبت من "الفواكه".

(٢) **الإعراب**: (أَنْ) ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ، و(الألفُ) زائدة، و(رَبُّ) خبر، و(الْكَافُ) مضاف إليه.

(٣) **الإعراب**: (نَحْنُ) ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ، و(الْوَارِثُونَ) خبر، وعلامة رفعه (الْوَاوُ).

(٤) **الإعراب**: (أَنْ) ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ، و(التَّاءُ) حرف خطاب، و(مَوْلَى) خبر، وعلامة رفعه الضمة المقدرة؛ للتعذر و(نَا) مضاف إليه.

(٥) **الإعراب**: (هُوَ) ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ، و(عَلَى كُلِّ) جار ومجرور، متعلق بـ(قَدِيْرٌ)؛ لأنه صفة مشبهة، و(شَيْءٍ) مضاف إليه، و(قَدِيْرٌ) خبر.

(٦) قال الهاشمي في كتابه "القواعد الأساسية" (ص٨١):

تنبيه: الضمير المنفصل لا يكون في محل جر أصلًا، وأما نحو: (مَا أَنَا كَأَنْتَ)، ولا (أَنْتَ كَأَنَا) فخلاف الأصل، فقد وضع ضمير الرفع موضع ضمير الجر بالنيابة. اهـ

و(أَنْتَ) بفتح التاء للمفرد المذكر المخاطب.

و(أَنْتِ) بكسرها للمفردة المؤنثة المخاطبة.

و(أنتما) بضمها للمثنى المخاطب مطلقًا، و(المِيْمُ) حرف عماد، و(الأَلِفُ) حرف دال على التثنية.

و(أَنْتُمْ) بضمها لجمع الذكور المخاطبين، و(المِيْمُ) علامة الجمع.

و(أَنْتُنَّ) بضمها لجمع الإناث المخاطبات و(النُّوْنُ) المشددة علامة جمع الإناث.

و(هُوَ) للمفرد الغائب.

و(هِيَ) للمفردة الغائبة.

و(هُمَا) للمثنى الغائب مطلقًا.

و(هُمْ) لجمع الذكور الغائبين.

و(هُنَّ) بالنون المشددة لجمع الإناث الغائبات.

تنبيه: المختار أن الضمير في (أَنَا، وَأَنْتَ) إلى (أَنْتُنَّ) هو (أَنْ) فقط و(الأَلِفُ) زائدة لبيان الحركة و(التَّاءُ) حرف خطاب، ولواحقها لتبيين المثنى وغيره وأن (الهَاءَ) في (هُمَا، وَهُمْ) هي الضمير وحدها، ولواحقها لتبيين الحال فـ(أَنْ) و(الهَاءُ) مشتركان بين المفرد وغيره واللواحق قرينة على المراد بها.

وأما (هُوَ، وَهِيَ) فكلها الضمير. هذا مذهب البصريين، وخالف الكوفيون في الجميع. وانظر "التصريح" (١٠٣/١) وغيره.

قوله: (فهو مبتدأ..) إلخ، أي: فهو في محل رفع مبتدأ فكل من (أَنَا، وَنَحْنُ، وَأَنْتَ، وَهُوَ) ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ وما بعده خبر.

أصل

والمنصوبُ [اثْنَتَا عَشْرَةَ][(١)] كلمةً: (إِيَّايَ، وإِيَّانَا، وإِيَّاكَ، وإِيَّاكِ، وإِيَّاكُمَا، وإِيَّاكُمْ، وإِيَّاكُنَّ، وإِيَّاهُ، وإِيَّاهَا، وإِيَّاهُمَا، وإِيَّاهُمْ، وإِيَّاهُنَّ)، فهذِهِ الضَّمائِرُ لا تَكُونُ إِلَّا مَفعُولاً بِهِ نَحْوُ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[(٢)] [الفاتحة: ٥]، ﴿إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾[(٣)] [سبأ: ٤٠].

قوله: (والمنصوب...) إلخ، أي: أن الضمير المنفصل المنصوب محلًّا له اثنا عشر ضميرًا (اثْنَانِ) للمتكلم و(خَمْسَةٌ) للمخاطب باعتبار أحواله، و(خَمْسَةٌ) للغائب، كذلك وهي:

(إِيَّايَ) للمتكلم وحده مذكرًا كان أو مؤنثًا.

و(إِيَّانَا) للمتكلم مع غيره أو المعظم نفسه.

و(إِيَّاكَ) بفتح (الكَافِ) للمخاطب المفرد.

و(إِيَّاكِ) بكسرها للمخاطبة المفردة.

و(إِيَّاكُمَا) بضمها للمثنى المخاطب مطلقًا، و(المِيْمُ) للعماد و(الأَلِفُ) للتثنية.

و(إِيَّاكُمْ) بضمها لجمع الذكور المخاطبين، و(المِيْمُ) علامة الجمع.

و(إِيَّاكُنَّ) بضمها لجمع الإناث المخاطبات، و(النُّوْنُ) المشددة علامة جمعهن.

و(إِيَّاهُ) للغائب المفرد.

و(إِيَّاهَا) للغائبة المفردة.

و(إِيَّاهُمَا) للمثنى الغائب مطلقًا و(المِيْمُ) للعماد و(الأَلِفُ) للتثنية.

و(إِيَّاهُمْ) لجمع الذكور الغائبين و(المِيْمُ) علامة الجمع.

---

(١) في "المخطوطة" ومتن "الكواكب" (اثْنَا عَشَرَ)، والمثبت من "الفواكه".

(٢) **الإعراب**: (إِيَا) ضمير منفصل في محل نصب مفعول به مقدم، و(الْكَافُ) حرف خطاب، و(نَعْبُدُ) فعل مضارع مرفوع، وفاعله مستتر فيه وجوبًا، تقديره: (نَحْنُ).

(٣) **الإعراب**: (إِيَّاكُمْ) مفعول به مقدم لـ(يَعْبُدُوْنَ) على التفصيل المتقدم، و(كَانُوْا) (كَانَ) فعل ماض ناسخ، و(الْوَاوُ) اسمها، و(يَعْبُدُوْنَ) فعل وفاعل، والجملة في محل نصب خبر (كَانَ).

و(إِيَّاهُنَّ) لجمع الإناث الغائبات و(النُّوْنُ) المشددة علامة جمعهن.

فهذه الضمائر إذا وقعت في تركيب الكلام لا تكون إلا في محل نصب مفعول به، تقدمت أو تأخرت.

فالأول كمثالي المصنف فإن كلًّا من (إِيَّاكَ) و(إِيَّاكُمْ) ضمير منفصل في محل نصب مفعول به مقدم.

والثاني نحو: (مَا أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَّاكَ)، وقوله تعالى: ﴿أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُۚ﴾ [يوسف: ٤٠].

تنبيه: الصحيح أن الضمير هو (إِيَّا) فقط، ولواحقها حروف تبين المراد من إفراد، وتثنية، وجمع، وتذكير، وتأنيث، وتكلم، وخطاب، وغيبة. وهذا مذهب سيبويه. اهـ

أصل

> [تنبيه][(1)]: ومَتَى أَمكَنَ أَنْ يُؤتَى بِالضَّمِيرِ مُتَّصِلًا فلا يَجُوزُ أَنْ يُؤتَى بِهِ مُنفَصِلًا، فلا يُقَالُ في (قُمْتُ): (قامَ أَنَا)، ولا في (أَكْرَمَكَ): (أَكرَمَ إِيَّاكَ). إِلَّا نَحْوُ: (سَلْنِيهُ، وكُنْتُهُ) فيَجوزُ الفصلُ أيضًا نَحْوُ: (سَلْني إِيَّاهُ، وكُنْتُ إِيَّاهُ).

قوله: (فلا يجوز أن يؤتى به منفصلًا...) إلخ، أي: لأن الغرض من وضع المضمرات إنما هو الاختصار، والمتصل أخصر من المنفصل فلا يعدل عنه إلا حيث لم يَتَأَتَّ الاتصال، إما لضرورة نظمٍ، كقول الفرزدق:

بِالبَاعِثِ الوَارِثِ الأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ ... إِيَّــاهُمُ الأَرْضُ فِيْ دَهْــرِ الــدَّهَارِيْرِ

فأوقع الضمير المنصوب المنفصل مكان المنصوب المتصل والأصل (قَدْ ضَمِنَتْهُمْ)، أو تقدم الضمير على عامله نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]، أو كونه محصورًا نحو: ﴿أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُۚ﴾ [يوسف: ٤٠]، أو غير ذلك.

---

(١) ليس موجودًا في متن "الكواكب"، والمثبت من "المخطوطة" ومتن "الفواكه".

وقوله: (إلا نحو: سلنيه وكنته...) إلخ، أي: يستثنى من القاعدة المذكورة في قول المصنف (ومتى أمكن...) إلخ، مسألتان يجوز فيهما الفصل مع إمكان الوصل.

الأولى: ضابطها (أن يتصل بالعامل ضميران الأول منهما أعرف من الثاني وليس مرفوعًا) سواء أكان العامل ناسخًا كـ(ظَنَّ) وأخواتها أم غير ناسخ كـ(سَأَلَ، وأَعْطَى) ونحوهما.

مثال الأول قولك: (الْصَّدِيْقُ ظَنَنْتُكَهُ)، ومثال الثاني قولك: (الْدِّرْهَمُ سَلْنِيْهِ).

فهذه المسألة يجوز فيها الوصل كما رأيت والفصل نحو: (الْصَّدِيْقُ ظَنَنْتُكَ إِيَّاهُ) (وَالْدِّرْهَمُ سِلْنِيْ إِيَّاهُ) والضمير الأول في هذين المثالين أعرف من الثاني وليس مرفوعًا.

وإنما كان الأول فيهما أعرف من الثاني؛ لأن ضمير المتكلم أعرف من ضمير المخاطب، وضمير المخاطب أعرف من ضمير الغائب.

والثانية ضابطها: (أن يكون الضمير الذي يجوز وصله وفصله خبرًا لِـ(كَانَ) أو إحدى أخواتِها) سواء كان قبله ضمير أو لا، وبهذا فارقت الأولى وذلك نحو: (الْصَّدِيْقُ كُنْتَهُ)، ونحو: (الْصَّدِيْقُ كَانَهُ زَيْدٌ) فيجوز في هذه المسألة أيضًا الوصل كما رأيت، والفصل نحو: (الْصَّدِيْقُ كُنْتَ إِيَّاهُ)، و(الْصَّدِيْقُ كَانَ زَيْدٌ إِيَّاهُ).

وأيهما أرجح في المسألتين الفصل أم الوصل؟ فيه خلاف، فالجمهور على ترجيح الوصل في غير الناسخ كـ(سَأَلَ وَأَعْطَى)، وترجيح الفصل في الناسخ كـ(ظَنَّ وَأَخَوَاتِهَا) و(كَانَ وَأَخَوَاتِهَا) وهذا هو الراجح، وهو اختيار سيبويه. والله أعلم.

أصل: وألفاظُ الضَّمائرِ كُلُّهَا مَبنِيَّةٌ لا يَظهَرُ فيها إعرَابٌ.

قوله: (**كلها مبنية**) أي: والحكم في الإعراب لمحلها نحو: (مَرَرْتُ بِهِ) فـ(التَّاءُ) ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل، و(الهَاءُ) ضمير متصل مبني على الكسر في محل جر بحرف الجر، وكذا تقول في الباقي.

ومعنى كون الضمير أو غيره من المبنيات في محل رفع، أو نصب، أو جر، أنه لو

حل مكانها اسم معرب لكان مرفوعًا، أو منصوبًا، أو مجرورًا، فلو أتينا في المثال المتقدم باسمين معربين مكان الضميرين لكان الأول منهما مرفوعًا والثاني مجرورًا فتقول: (مَرَّ زَيْدٌ بِعَمْرٍو).

وقوله: (لا يظهر فيها إعراب) مستغنى عنه، بل من المعربات ما لا يظهر فيه إعراب ومع ذلك ليس مبنيًّا. قاله الفاكهي.

أصل

فصلٌ

العَلَمُ نوعَانِ:

شَخصِيٌّ وهُوَ: مَا وُضِعَ لِشَيءٍ بِعينِهِ لا يَتَنَاوَلُ غَيرَهُ كـ(زَيْدٍ، وفَاطِمَةَ، ومَكَّةَ، وشَذْقَمٍ، وقَرَنٍ).

قوله: (العلم) هو: بفتح العين واللام، ويطلق لغة: على الجبل، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَهُ ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَـَٔاتُ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَـٰمِ﴾ [الرحمن: ٢٤]، أي: كـ(الْجِبَالِ)، وقول الخنساء:

وَإِنَّ صَخْرًا لَتَأْتَمُّ الْهُدَاةُ بِهِ ... كَأَنَّهُ عَلَمٌ فِيْ رَأْسِهِ نَارُ

وعلى الراية، والعلامة.

وقوله: (شخصي) هو: نسبة إلى الشخص -بفتح الشين، وسكون الخاء-، وهو: (سواد الإنسان تراه مِنْ بُعْدٍ، ثم استعمل في ذاته). انظر "المصباح"، "والقاموس"، و"السجاعي"، و"الكواكب".

وقوله: (ما وضع لشيء) شامل للمعارف والنكرات.

وقوله: (بعينه) مخرج للنكرات؛ لأنها لم توضع لشيء معين.

وقوله: (لا يتناول غيره) مخرج لبقية المعارف، فإنها متناولة لأمور متعددة بوضع واحد، فالضمير -مثلًا- صالح لكل متكلم ومخاطب وغائب، واسم الإشارة صالح لكل مشار إليه، وهكذا بقية المعارف بخلاف العلم، فإن العرب وضعته لشخص معين لا

يتناول غيره، ولا تضر المشاركة اللفظية كمشاركة لفظين موضوعين لذاتين كـ(إِبْرَاهِيْمَ) لشخصين، لأن تلك المشاركة عارضة من اللفظ لا من أصل الوضع.

وقوله: كـ(زيد...) إلخ، أي: أن مسمى هذا العلم قد يكون من أولي العلم من الذكور كـ(زَيْدٍ) و(عَمْرٍو) ونحوِهما، ومن الإناث كـ(فَاطِمَةَ) و(عَائِشَةَ) ونحوِهما، وقد يكون مما يؤلف من البلدان كـ(مَكَّةَ) و(طَيْبَةَ) ونحوِهما، ومن الإبل نحو: (شَذْقَمٍ) وهو علم على فحل من الإبل، كان للنعمان بن المنذر، وإليه تنتسب الإبل الشذقية، ومن القبائل كـ(ثَقِيْفٍ، وَقَرَنٍ) بفتح القاف والراء: اسم قبيلة من مراد، وإليها ينسب أويس القرني رحمه الله، وغير ذلك من الأعلام.

أصل: وجِنسِيٌّ وهُوَ: مَا وُضِعَ لجنسٍ مِنَ الأجنَاسِ كـ(أُسامَةَ) للأَسَدِ، و(ثُعَالَةَ) لِلثَّعلَبِ، و(ذُؤَالَةَ) للذِئْبِ، [و(أُمِّ عِرْيَطٍ) للعقربِ][1]. وهو في المعنى كالنَّكِرَةِ؛ لأنَّه شَائِعٌ في جِنْسِهِ، فتَقولُ لِكُلِّ أَسَدٍ رَأَيتَهُ: (هَذَا أُسَامَةُ مُقْبِلًا)[2].

قوله: (جنسي) وهو نسبة إلى الجنس بكسر الجيم أعم من النوع وهو: (كل ضرب من الشيء) فالإبل: جنس من البهائم قاله في "القاموس".

وقوله: (ثعالة) هو بوزن: نخالة، اسم للثعلب، ومن أمثالهم: أروغ من ثعالة.

قال الشاعر:

وَالـدَّهْرُ يَلْعَبُ بِالفَتَى ... وَالـدَّهْرُ أَرْوَغُ مِنْ ثُعَالَه

اهـ باختصار شديد من "حاشية السجاعي" وينظر بقية الكلام للفائدة.

وقوله: (ذؤالة) بذال معجمة مضمومة فهمز علم جنس للذئب سمي بذلك؛ لخفة مشيه؛ لأن الذؤالة المشي الخفيف. اهـ باختصار من السجاعي.

---

(١) ما بين المعكوفين ليس موجودًا في "المخطوطة" و"الفواكه"، والمثبت من "الكواكب".

(٢) الإعراب: (الهاء) للتنبية، و(ذَا) اسم إشاره مبتدأ، و(أُسَامَةُ) خبره، و(مُقْبِلًا) حال من (أُسَامَةُ).

وقوله: (عِريَط) بكسر العين وسكون الراء وفتح الياء.

وقوله: (وهو في المعنى كالنكرة...) إلخ، أي: أن علم الجنس يصح إطلاقه على الجنس كله، وعلى كل فرد من أفراده.

فمثال الأول: قولك: (أُسَامَةُ أَجْرَأُ مِنْ ثُعَالَةَ) أي: صاحب هذه الحقيقة، أجرأ من صاحب هذه الحقيقة.

ومثال الثاني قولك لكل أسد رأيته: (هَذَا أُسَامَةُ مُقْبِلًا) وذلك لأن لفظ (أُسَامَةَ) وإن كان لفظه معرفة إلا أنه في المعنى كالنكرة؛ لأنه شائع في جنسه لا يختص بواحد دون آخر كما أن النكرة كـ(رَجُلٍ) كذلك، فكل (أَسَدٍ) يصدق عليه لفظ (أُسَامَةَ)، وكل (ثَعْلَبٍ) يصدق عليه لفظ (ثُعَالَةَ)، وهكذا.

وإنما سمي علمًا لجريانه مجرى العلم الشخصي في الاستعمال؛ لأنه يمنع من دخول (أَلْ) عليه فلا يقال: (الأُسَامَةُ) كما لا يقال: (الزَّيْدُ)، ومن الإضافة فلا يقال: (أُسَامَتُنَا) كما لا يقال: (زَيْدُنَا)، ومن الصرف إن كان هناك سبب آخر مع العلمية كالتأنيث في (أُسَامَةَ وَثُعَالَةَ) ومن غير ذلك فلما شارك العلم الشخصي في أحكامه ألحق به في الأحكام اللفظية.

أصل

ويَنقسِمُ **العَلَمُ أيضًا** إلى: اسمٍ، وكُنْيَةٍ، ولَقَبٍ.

فالاسمُ كَمَا مَثَّلْنَا كـ(زَيْدٍ وأُسَامَةَ).

والكُنيَةُ: مَا صُدِّرَ[1] بأَبٍ أو أُمٍّ، كـ(أَبي بَكْرٍ، وأُمِّ كُلْثُومٍ، وأَبي الحَرْثِ -لِلأَسَدِ-، وأُمِّ عِرْيَطٍ -لِلعَقرَبِ-).

واللَّقَبُ: مَا أشعَرَ بِرِفعَةِ مُسَمَّاهُ كـ(زَينِ العَابِدِينَ)، أو بِضَعَتِهِ كـ(بَطَّةَ، وأَنْفِ النَّاقَةِ).

قوله: (**فالاسم**) المراد به هنا: (ما ليس بكنية ولا لقب) سواء كان علم شخص

---

(١) في "الكواكب" (صُدِّرَتْ)، والمثبت من "المخطوطة" و"الفواكه".

أو علم جنس كما تقدم. وهو أكثر من الكنية واللقب.

وقوله: (ما صدر بأبٍ أوأمٍّ...) إلخ، أي: سواء كان المَكْنِيُّ بها علمًا شخصيًّا كـ(أَبِيْ بَكْرٍ) وهو عبدالله بن عثمان أبي قحافة رضي الله عنهما، و(أُمِّ كُلْثُوْمٍ) وهي بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، أو جنسيًّا كـ(أَبِي الْحُصَيْنِ) للثعلب، و(أَبِيْ جَعْدَةَ) للذئب، ومثالي المصنف.

وقوله: كـ(زين العابدين) هو: لقب لعلي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم.

وقوله: (ضَعَتِهِ) -بفتح الضاد المعجمة-، أي: ذَمِّهِ.

والْضَّعَةُ: (خلاف الرفعة في القدر). اهـ "فاكهي" وفي "الكواكب" بفتح الضاد وكسرها.

وقوله: كـ(بطة) -بفتح الباء-، وفي "القاموس": (الْبَطَّةُ) واحد البط للإِوَزِّ، وقيل: بطة، لقب. اهـ

وقوله: (أنف الناقة) هو: لقب لجعفر بن قريع تصغير (قَرْعٍ) -بفتح القاف وسكون الراء، وبالعين المهملة-.

* قال في "التصريح" (١/ ١٢): وسبب جريان هذا اللقب عليه أن أباه ذبح ناقة وقسمها بين نسائه، فبعثته أمه إلى أبيه ولم يبق إلا رأس الناقة، فقال له أبوه: شأنك به. فأدخل يده في أنف الناقة وجعل يجره، فلقب به، وكانوا يغضبون من هذا اللقب فلما مدحهم الحطيئة بقوله:

قَوْمٌ هُمُ الأَنْفُ وَالأَذْنَابُ غَيْرُهُمُ ... وَمَنْ يُسَوِّيْ بِأَنْفِ النَّاقَةِ الْذَّنَبَا

صار مدحًا والنسبة إليه (أَنْفِيٌّ). اهـ

أصل

وإذا اجتمعَ الاسمُ واللَّقبُ وَجَبَ تَأخِيرُ اللَّقَبِ عنه في الأَفْصَحِ[١]، نَحْوُ: (جَاءَ زَيدٌ زَينُ العَابِدِينَ)[٢]، ويَكُونُ اللَّقَبُ تابِعًا للاسمِ في إعرابِهِ، إلَّا إذا كانا مُفرَدَينِ فيَجِبُ إضافةُ الاسمِ إلى اللَّقَبِ، نَحْوُ: (سَعِيدُ كُرْزٍ)[٣].

ولا تَرتِيبَ بين الكُنيَةِ والاسْمِ، ولا بَينَ الكُنيَةِ واللَّقَبِ.

قوله: (وجب تأخير اللقب في الأفصح) أي: لأن اللقب في الأغلب منقول من غير الإنسان، كـ(بَطَّة) فلو قدم لتوهم السامع أن المراد مسماه الأصلي وذلك مأمون بتأخيره؛ ولأن اللقب يشبه النعت في إشعاره بالمدح أو الذم والنعت لا يقدم على المنعوت فكذلك ما أشبهه.

والتقييد بالأغلب للاحتراز من نحو: (زَيْنِ الْعَابِدِيْنَ) ونحوِه.

وقد يتقدم على الاسم في غير الأفصح كقول الشاعر:

أَنَا ابْنُ مُزَيْقِيَا عَمْرٍو وَجَدِّيْ ... أَبُوْهُ مُنْذِرٌ مَاءُ السَّمَاءِ

فقدم اللقب وهو قوله: (مُزَيْقِيَا) على الاسم وهو قوله: (عَمْرٍو)، وهذا قليل.

وقوله: (ويكون اللقب تابعًا...) إلخ، أي: أن الاسم واللقب إن كانا مركبين نحو: (جَاءَ عَبْدُاللهِ أَنْفُ النَّاقَةِ)، أو الأول مركبًا والثاني مفردًا نحو: (جَاءَ عَبْدُاللهِ بَطَّةُ)، أو عكسه نحو: (جَاءَ عَلِيٌّ زَيْنُ الْعَابِدِيْنَ) وجب إتباع الثاني للأول على أنه بدل منه بدل كل من كل، أو عطف بيان.

وإن كانا مفردين كـ(سَعِيْدِ كُرْزٍ) وجب عند البصريين إضافة الاسم للقب نحو:

---

(١) في "الفواكه": (الأصح)، والمثبت من "المخطوطة" و "الكواكب".

(٢) **الإعراب**: (جَاءَ زَيْدٌ) فعل وفاعل، و(زَيْنُ) بدل من (زَيْدٌ)، وهو مضاف، و(العَابِدِيْنَ) مضاف إليه.

(٣) تقول في إعراب (جَاءَ سَعِيْدُ كُرْزٍ)، (جَاءَ) فعل ماض و(سَعِيْدُ) فاعل، وهو مضاف، (كُرْزٍ) مضاف إليه.

(جَاءَ سَعِيْدُ كُرْزٍ ، وَرَأَيْتُ سَعِيْدَ كُرْزٍ ، وَمَرَرْتُ بِسَعِيْدِ كُرْزٍ)، وجوز الكوفيون إتباع الثاني للأول فتقول: (جَاءَ سَعِيْدٌ كُرْزٌ ، وَرَأَيْتُ سَعِيْدًا كُرْزًا، وَمَرَرْتُ بِسَعِيْدٍ كُرْزٍ)، وما ذهب إليه الكوفيون من تجويز الأمرين هو الصحيح، والله أعلم.

و(كُرْزٌ) بضم الكاف وسكون الراء المهملة وفي آخره زاي، وهو في الأصل خُرْجُ الراعي. اهـ تصريح.

وقوله: (ولا ترتيب بين الكنية والاسم...) إلخ، أي: إذا اجتمع الاسم والكنية، أو الكنية واللقب كنت بالخيار في تقديم أحدهما على صاحبه ويليه الآخر معربًا بإعرابه.

فمن تقديم الكنية على الاسم قولك (جَاءَ أَبُوْعَبْدِاللهِ زَيْدٌ)، وقول الشاعر:

أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُوْحَفْصٍ عُمَرْ ....

ومن تقديمه عليها قولك: (جَاءَ زَيْدٌ أَبُوْعَبْدِاللهِ)،

وقول حسان رضي الله عنه:

وَمَا اهْتَزَّ عَرْشُ اللهِ مِنْ أَجْلِ هَالِكٍ سَمِعْنَا بِهِ إِلَّا لِسَعْدٍ أَبِيْ عَمْرِو

ومن تقديم الكنية على اللقب قولك: (جَاءَ أَبُوْعَبْدِاللهِ زَيْنُ الْعَابِدِيْنَ).

ومن تقديمه عليها قولك: (جَاءَ زَيْنُ الْعَابِدِيْنَ أَبُوْعَبْدِاللهِ).

أصل

وينقَسِمُ العَلَمُ أيضًا إلى: مُفرَدٍ، ومُركَّبٍ.

فالمُفرَدُ كـ(زَيدٍ وهِندٍ).

والمركَّبُ ثَلاثَةُ أقسامٍ: مُرَكَّبٌ إضافيٌّ كـ(عَبْدِاللهِ وعَبْدِالرَّحْمَنِ) وجَمِيعِ الكُنَى، ومُركبٌ مَزجِيٌّ كـ(بَعْلَبَكَّ، وحَضرَمَوتَ، وسِيبَوَيْهِ)، ومُركَّبٌ إسنَادِيٌّ كـ(بَرَقَ نَحْرُهُ، وشَابَ قَرْنَاهَا).

قوله: (إلى مفرد ومركب) المراد بالمفرد في هذا الباب (مَا لَيْسَ مُرَكَّبًا) كَمِثَالَيِ المصنف، ونحو: (أُسَامَةَ، وَثُعَالَةَ).

وقوله: (مركب إضافي) هذا القسم هو الأكثر في الأعلام المركبة وضابطه: (أنه كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله).

وحكمه: أن يعرب الجزء الأول منه بحسب العوامل ويجر الثاني بالإضافة دائمًا.

وقوله: (مركب مزجي) قد تقدم ضابط المركب المزجي في باب ما لا ينصرف، وأما حكمه: فإنه يعرب إعراب ما لا ينصرف ما لم يكن مختومًا (بِوَيْهِ)، فإن كان مختومًا (بِوَيْهِ) بني على الكسر في الأشهر.

وقوله: (مركب إسنادي) ضابط هذا القسم أنه: (كل ما كان جملة في الأصل) كـ(بَرَقَ نَحْرُهُ) بفتح الراء الأولى وضم الثانية، و(شَابَ قَرْنَاهَا)، و(تَأَبَّطَ شَرًّا)[1]، ونحوِ ذلك.

وحكمه أن العوامل لا تؤثر فيه شيئًا بل يحكى على ما كان عليه من الحالة قبل التسمية، ويكون إعرابه بحركات مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية فتقول: (جَاءَ بَرَقَ نَحْرُهُ)، و(رَأَيْتُ بَرَقَ نَحْرُهُ)، و(مَرَرْتُ بِبَرَقَ نَحْرُهُ).



---

(١) أما (بَرَقَ نَحْرُهُ) فقال في "القاموس": إنه لقب رجل. اهـ

وأما (شَابَ قَرْنَاهَا) فلقب امرأة، والمراد بقرناها ذؤابتا شعرها. كما في "التصريح" (١/١١٦).

وأما (تَأَبَّطَ شَرًّا) فقال في "القاموس": إنه لقب ثابت بن جابر، أحد رابيل العرب من مضر ابن نزار؛ لأنه تأبط جفير سهام، وأخذ قوسًا أو تأبط سكينًا، فأتى ناديهم فَوَجَأَ بعضهم. ولا يصغر، ولا يرخم، والنسبة إليه: تَأَبَّطِيٌّ. اهـ وقيل غير ذلك كما في "السجاعي" صـ١١٧.

أصل

فصلٌ

اسمُ الإِشَارَةِ: ما وُضِعَ لِمُشَارٍ إِلَيهِ، وهو: (ذَا) للمُفردِ المُذَكَّرِ، و(ذِي وذِهِ وتي وتِهِ وتَا) للمُفرَدَةِ المؤنَّثةِ، و(ذَانِ) للمُثَنَّى المذكَّرِ في حَالةِ الرَّفعِ، و(ذَينِ) في حالَةِ[1] النَّصبِ والجرِّ، و(تَانِ) للمُثَنَّى المُؤَنَّثِ في حَالةِ الرَّفعِ، و(تَينِ) في حَالَةِ[1] النَّصبِ والجرِّ، وللجَمْعِ مُذكَّرًا كَانَ أَو مُؤنَّثًا (أُولاءِ) بالمدِّ عِندَ الحِجَازِيِّينَ، وبالقَصرِ عِندَ التَّمِيمِيِّينَ.

قوله: (ما وضع لمشار إليه) أي: لمسمى مع الإشارة إليه تقول مشيرًا إلى زيد -مثلًا- (هَذَا) فتدل لفظة (ذَا) على ذات (زَيْدٍ)، وعلى الإشارة لتلك الذات.

ثم المشار إليه إما: واحد، أو اثنان، أو جماعة.

وكل واحد منها إما: مذكر، أو مؤنث.

وقوله: (ذا للمفرد المذكر) أي: عالمًا كان نحو: (هَذَا زَيْدٌ)، أو غير عالم نحو: (هَذَا جَبَلٌ)، قال تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ ٱلْفَصْلِ﴾ [الصافات: ٢١].

وقوله: (ذي وذه وتي وته) هذه الأربعة بكسر فسكون تقول: (هَذِهِ هِنْدٌ)، و(هَذِهِ شَجَرَةٌ)، قال تعالى: ﴿هَٰذِهِۦ جَهَنَّمُ﴾ [يس: ٦٣]، وفي الحديث: «كَيْفَ تِيكُمْ؟»[2].

وقوله: (وذان...) إلخ، مثاله في حالة الرفع قولك: (هَذَانِ غُلَامَانِ)، وقوله تعالى: ﴿فَذَٰنِكَ بُرْهَـٰنَانِ﴾ [القصص: ٣٢].

ومثاله في حالة النصب قولك: (أَكْرَمْتُ هَذَيْنِ المُجْتَهِدَيْنِ)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَيْنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣] على قراءة.

---

(١) في «الكواكب»: (حَالَتَيْ)، والمثبت من «المخطوطة» و «الفواكه».

(٢) هذا قطعة من حديث طويل عن عائشة رضي الله عنها في قصة الإفك، أخرجه البخاري (٥٢١١)، ومسلم (٢٤٤٥).

ومثاله في حالة الجر قولك: (مَرَرْتُ بِهَذَيْنِ الْغُلَامَيْنِ).

وقوله: (وتان...) إلخ، مثاله في حالة الرفع قولك: (جَاءَتْ هَاتَانِ الْمَرْأَتَانِ)، وفي حالة النصب (اشْتَرَيْتُ هَاتَيْنِ التُّفَّاحَتَيْنِ).

وفي حالة الجر (نَظَرْتُ إِلَى هَاتَيْنِ الْوَرْدَتَيْنِ)، وقوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ هَٰتَيْنِ﴾ [القصص: ٢٧].

والأصح أن (ذَيْنِ، وَتَيْنِ) مبنيان على الألف في حالة الرفع، وعلى الياء في حالتي النصب والجر، لوجود علة البناء فيهما كالمفرد، والكلام على هذا مبسوط في المطولات.

وقوله: (وبالقصر عند التميميين) ويكتب حينئذ بـ(اليَّاء) أي: على صورة الياء نحو: (أُولَى قَوْمُكَ)، و(هَا أُولَى بَنَاتُكَ)، وهذه اللغة ليست خاصة بتميم، بل شاركهم فيها غيرهم كقيس، وربيعة، وأسد.

ولغة الحجاز هي الفصحى وبها جاء التنزيل، قال تعالى: ﴿هَٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمْ﴾ [آل عمران: ١١٩] وقال تعالى عن لوط أنه قال: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِيٓ﴾ [الحجر: ٧١].

والأكثر استعماله للعقلاء، كالأمثلة المتقدمة، ويقل في غيرهم كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦] وقول جرير:

ذُمَّ الْمَنَـازِلَ بَعْـدَ مَنْزِلَـةِ اللِّـوَى ... وَالْعَـيْشَ بَعْـدَ أُولَئِـكَ الأَيَّـامِ

فأشار بـ(أُولَئِكَ) للأيام وهي مما لا يعقل، و(ذُمَّ) فعل أمر من (ذَمَّ يَذُمُّ).

أصل

ويَجُوزُ دُخولُ (هَا) التَّنبِيهِ عَلَى أَسمَاءِ الإِشَارَةِ نَحْوُ: (هَذَا، وهَذِهِ، وهَذَانِ، وهَذَينِ، وهَاتَانِ، وهَاتَينِ، وهَؤُلاءِ).

وإذا كانَ المُشَارُ إلَيهِ بَعيدًا لَحِقَتِ[1] اسمَ الإشارةِ كَافٌ حَرفِيَّةٌ تَتَصرَّفُ تَصَرُّفَ الكَافِ الاسمِيَّةِ بحسَبِ المُخَاطَبِ، نَحْوُ: (ذَاكَ، وذَاكِ، وذَاكُمَا، وذَاكُمْ، وذَاكُنَّ).

---

(١) في «الكواكب» (ألحَقْتَ اسْمَ الإِشَارَةِ كَافًا)، والمثبت من «المخطوطة» و «الفواكه».

قوله: (**ويجوز دخول ها التنبيه...**) إلخ، أي: يجوز أن تدخل هاء التنبيه على أوائل أسماء الإشارة لتنبيه المخاطب على المشار إليه إزالة لغفلته فتقول: (هَذَا زَيْدٌ)، و(هَذِهِ هِنْدُ)... إلخ، وهذه (الهَاءُ) ليست من جملة اسم الإشارة بدليل سقوطها جوازًا في نحو: (ذَا وَذَاكَ)، ووجوبًا في نحو: (ذَلِكَ) كما سيأتي، وإنما هي حرف جيئ بها للغرض المتقدم.

وَعَدَّدَ المصنف الأمثلة ليبين أنه يستوي في ذلك المفرد المذكر، والمؤنث، والمثنى، والجمع.

وقوله: (**وإذا كان المشار إليه بعيدًا...**) إلخ، اعلم أن المشار إليه بالنسبة للقرب والبعد على ثلاث مراتب:

الأولى: قربى. وهي التي تكون مجردة من الكاف واللام نحو: (ذَا، وَذَانِ، وَأُوْلَاءِ) بالمد والقصر.

الثانية: وُسْطَى. وهي التي تلحقها الكاف وحدها؛ لأن زيادة الحرف تشعر بزيادة المسافة نحو: (ذَاكَ وذَانِكَ وَأُوْلَئِكَ).

الثالثة: بُعْدَى. وهي التي تلحقها الكاف واللام نحو: (ذَلِكَ وَأُوْلَالِكَ) بالقصر هذا مذهب الجمهور، وذهب ابن مالك ومن تابعه إلى أنها مرتبتان فقط قربى وهي الأولى، وبعدى وهي الثانية، والثالثة، وهذا هو الصحيح، لأن اللام تمتنع في المثنى مطلقًا، وفي الجمع في لغة من مَدَّهُ وهم الحجازيون، وفي لغة بعض من قصره وهم التميميون كما سيأتي.

وقوله: (**تتصرف تصرف الكاف الاسمية..**) إلخ، أي: من حيث الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث.

فإذا أردت أن تشير إلى مفرد مذكر وتخاطب مفردة مؤنثة قلت (ذَاكِ زَيْدٌ) بكسر (الكَافِ).

وإذا أردت العكس قلت: (تِيْكَ هِنْدٌ) بفتحها.

وإذا أردت أن تشير إلى مفرد مذكر وتخاطب مثنى قلت: (ذَاكُمَا زَيْدٌ).

وإذا أردت العكس قلت: (ذَانِكَ الزَّيْدَانِ) بفتح (الكَافِ).

وإذا أردت أن تشير إلى مفرد مذكر وتخاطب جمع مذكر قلت: (ذَاكُمْ زَيْدٌ).

وإذا أردت العكس قلت: (أُوْلَئِكَ قَوْمُكَ) بفتحها.

وإذا أردت أن تشير إلى مفرد مذكر وتخاطب جمع مؤنث قلت: (ذَاكُنَّ زَيْدٌ).

وإذا أردت العكس قلت: (أُوْلَئِكَ الْهِنْدَاتُ) بفتحها، وعلى هذا فَقِسْ.

أصل

ويجوزُ أنْ تَزِيدَ قَبلَها لامًا، نَحْوُ: (ذَلِكَ، وذَلِكِ، وذَلِكُمَا، وذَلِكُمْ، وذَلِكُنَّ). ولا تَدخلُ اللَّامُ في المُثَنَّى ولا في الجمعِ في لُغَةِ مَنْ مَدَّهُ، وإنَّما تَدخُلُ فيهما حَالةَ البُعدِ الكَافُ، نَحْوُ: (ذَانِكُمَا، تَانِكُما، وأُولئكَ). وكَذَلِكَ [لا تَدخلُ][1] على المفردِ إذا تَقدَّمَتْهُ (هَا) التَّنبِيهِ نَحْوُ: (هَذَا) فيُقالُ فِيهِ في حَالَةِ البُعْدِ: (هَاذَاكَ).

قوله: (**ولا تدخل اللام**...) إلخ، أي: يجب ترك لام البعد في ثلاث مسائل:

إحداها: إشارة المثنى نحو: (ذَانِكَ وَتَانِكَ)، فلا يقال: (ذَانِ لِكَ)، و لا (تَانِ لِكَ).

الثانية: إشارة الجمع في لغة من مده نحو: (أُوْلَئِكَ) فلا يقال: (أُوْلَاءِ لِكَ)، أما على لغة القصر فيجوز إلحاقها عند غير التميميين، نحو: (أُوْلَاكَ)، و(أُوْلَالِكَ).

قال شاعرهم:

أُوْلَالِكَ قَوْمِيْ لَمْ يَكُوْنُوْا أُشَابَةً ... وَهَلْ يَعِظُ الضِّلِّيْلَ إِلَّا أُوْلَالِكَ

و(الأُشَابَةُ) بضم الهمزة وبالشين المعجمة والباء الموحدة، واحدة الأشائب، وهم الأخلاط من الناس.

---

(١) هذه ليست موجودة في "المخطوطة" و "الفواكه".

الثالثة: إشارة المفرد إذا تقدم عليه حرف التنبيه نحو: (هَذَاكَ، وَهَاتَاكَ، وَهَاتِيْكَ) فلا يقال: (هَذَالِكَ، وَهَاتَالِكَ، وَهَاتِيْلِكَ).

فإذا أريد الإشارة للبعد في هذه المسائل الثلاث أتى بالكاف بدلًا عن اللام كما رأيت.

أصل: ويُشارُ إلى المَكانِ القَرِيبِ بِ(هُنَا أو هَاهُنَا)، نَحْوُ: ﴿ إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ ﴾[1] [المائدة: ٢٤]. وإلى المكانِ البعيدِ بِ(هُنَاكَ، أو هَاهُنَاكَ، أو هُنَالِكَ، أو هَنَّا، أو هِنَّا، أو ثَمَّ) نحْوُ: ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ ﴾[2] [الإنسان: ٢٠].

قوله: (ويشار إلى المكان...) إلخ، ما تقدم من أسماء الإشارة يشار به إلى المكان وغيره تقول مشيرًا إلى المكان: (هَذَا مَجْلِسُ زَيْدٍ)، أي: مكان جلوسه وإلى غير المكان (هَذَا زَيْدٌ).

ويشار إلى المكان القريب خاصة بلفظتين وهما (هُنَا) بضم الهاء وتخفيف النون مجردة عن (هَا) التنبيه، و(هَاهُنَا) مقرونة بها نحو: (جَلَسْتُ هُنَا)، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ ﴾ فـ(هُنَا) اسم إشارة في محل نصب على الظرفية، ومثلها (هَاهُنَا) إلا أنها اقترنت بـ(هَاءِ) التنبيه.

ويشار للمكان البعيد خاصة بألفاظ منها:

(هُنَاكَ) مجردة عن (هَاءِ) التنبيه.

---

(١) **الإعراب**: (إِنَّا)، (إِنَّ) واسمها، و(الْهَاءُ) للتنبيه، و(هُنَا) اسم إشارة، في محل نصب على الظرفية المكانية متعلق بـ(قَاعِدُوْنَ)، و(قَاعِدُوْنَ) خبر (إِنَّ)، وعلامة رفعه (الْوَاوُ)؛ لأنه جمع مذكر سالم.

(٢) **الإعراب**: (الْوَاوُ) عاطفة، و(إِذَا) ظرف لما يستقبل من الزمان، و(رَأَيْتُ) فعل وفاعل، وليس له مفعول ظاهر ولا مقدر، و(ثَمَّ) اسم إشارة، في محل نصب على الظرفية المكانية؛ لأنها ملازمة لها متعلقة بـ(رَأَيْتُ)، وجواب (إِذَا) قوله تعالى: ﴿ رَأَيْتَ نَعِيمًا ﴾، فوقف بعض القراء على (ثَمَّ) والابتداء بقوله: ﴿ رَأَيْتَ نَعِيمًا ﴾ غير حسن؛ لما فيه من الفصل بين (إِذَا) وجوابها، وانظر "إعراب القرآن" للدرويش(١٠/ ٣٢٣) و"الكواكب" (١/ ١٢٥).

أو (هَاهُنَاكَ) مقرونة (بِهَاءِ) التنبيه من غير لام.

أو (هَاهُنَالِكَ) بالكاف واللام.

أو (هَنًّا) بفتح الهاء وتشديد النون.

أو (هِنًّا) بكسرها وتشديد النون.

أو (ثَمَّ) بفتح الثاء المثلثة وتشديد الميم.

فكل واحد من هذه الألفاظ يقال فيه اسم إشارة في محل نصب على الظرفية.

وإذا قلنا بمذهب الجمهور: إن المراتب ثلاث فيشار إلى المكان القريب بـ(هُنَا)، وإلى المتوسط بـ(هُنَاكَ)، وإلى البعيد بـ(هُنَالِكَ) وأخواتِه.



أصل

فصلٌ

الاسمُ الموصولُ: ما افتَقَرَ إلى صِلَةٍ وعائِدٍ.

وهو ضَرَبَانِ: نَصٌّ، ومُشتَرَكٌ.

فالنَّصُّ ثَمانيةُ أَلفاظٍ: (الَّذِي) للمُفردِ المُذَكَّرِ، و(الَّتِي) للمُفرَدَةِ المُؤنَّثَةِ، و(اللَّذَانِ) للمُثَنَّى المذَكَّرِ و(اللَّتَانِ) للمُثَنَّى المؤنَّثِ في حَالةِ الرَّفعِ، و(اللَّذَينِ، واللَّتَينِ) في حالة[1] النَّصبِ والجرِّ، و(الأُلَى، والَّذِينَ -بالياءِ مُطلقًا-) لجمعِ المذكرِ، وقدْ يُقالُ (اللَّذُونَ -بالواوِ-) في حالةِ الرفعِ، و(اللَّائِي، واللَّاتِي -ويُقالُ: - اللَّوَاتِي) لجمعِ المؤنَّثِ، وقَدْ تُحذفُ يَاؤُها.

نَحْوُ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ﴾[2] [الزمر: ٧٤]، ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا﴾[3] [المجادلة: ١]، ﴿وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَٰنِهَا مِنكُمْ﴾[4]

---

(١) في "الكواكب": (حَالَتَيْ)، والمثبت من "المخطوطة" و "الفواكه".

(٢) **الإعراب**: (الحَمْدُ) مبتدأ، و(للهِ) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر تقديره: (**مُخْتَصٌّ أَوْ مُسْتَحَقٌّ**) و(الَّذِيْ) اسم موصول في محل جر صفة (للهِ)، و(صَدَقَ) فعل ماض، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره: (هُوَ)، و(نَا) مفعول به أول، و(وَعْدَهُ) مفعول به ثان، و(الْهَاءُ) مضاف إليه، والجملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والعائد هو الضمير المستتر في (صَدَقَنَا).

تنبيه: صلة الموصول دائمًا وأبدًا لا محل لها من الإعراب، فإذا اقتصرنا في الإعراب على قولنا: (والجملة صلة) فمعناه أنها لا محل لها من الإعراب، فليعلم ذلك.

(٣) **الإعراب**: (قَدْ) حرف تحقيق، و(سَمِعَ اللهُ قَوْلَ) فعل وفاعل ومفعول، و(الَّتِيْ) اسم موصول في محل جر مضاف إليه، و(تُجَادِلُ) فعل مضارع مرفوع، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره (هِيَ)، و(الْكَافُ) مفعول به، و(فِيْ زَوْجِهَا) جار ومجرور متعلق بـ(تُجَادِلُ)، و(الْهَاءُ) مضاف إليه، وجملة (تُجَادِلُكَ) صلة الموصول، والعائد هو الضمير المستتر في (تُجَادِلُ).

(٤) **الإعراب**: (الْوَاوُ) عاطفة، و(اللَّذَانِ) اسم موصول مبني على الألف، في محل رفع مبتدأ، و(يَأْتِيَانِهَا) فعل وفاعل ومفعول، و(مِنْكُمْ) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال، والجملة الفعلية=

[النساء: ١٦]، ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيۡنِ أَضَلَّانَا﴾[1] [فصلت: ٢٩]، ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ﴾[2] [الحشر: ١٠]، ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ﴾[3] [الطلاق: ٤]، ﴿وَٱلَّٰتِي يَأۡتِينَ ٱلۡفَٰحِشَةَ﴾[4] [النساء: ١٥].

قوله: (إلى صلة وعائد) أي: بخلاف الموصول الحرفي فإنه ما افتقر إلى صلة دون عائد وضابطه (أنه كل حرف أُوِّلَ ما بعده بمصدر ولم يحتج إلى عائد) وهو خمسة أحرف على الأصح وهي: (أَنِ) المصدرية، و(أَنَّ) المشددة، و(مَا)، و(كَيْ)، و(لَوْ).

وقد نظمها السندوبي كما في "الخضري" وغيره فقال:

وَهَاكَ حُرُوْفًا بِالْمَصَادِرِ أُوِّلَتْ ... وَذِكْرِيْ لَهَا خَمْسًا أَصَحُّ كَمَا رَوَوْا

وَهَاهِيَ أَنْ بِالْفَتْحِ أَنَّ مُشَدَّدَا ... وَزِيْدَ عَلَيْهَا كَيْ فَخُذْهَا وَمَا وَلَوْ

قوله: (نص ومشترك) النص هو: (اللفظ المختص فيما وضع له) كـ(الَّذِيْ) -مثلاً- فإنه لفظ خاص بالمفرد، و(الَّتِيْ) بالمفردة، وهكذا.

= صلة الموصول، والعائد (ألفُ) التثنية، وخبر المبتدأ جملة قوله تعالى: ﴿فَـَٔاذُوهُمَآ﴾.

(١) **الإعراب**: (رَبَّ) منادى مضاف، حذف منه حرف النداء، و(نَا) مضاف إليه، و(أَرِ) فعل أمر مبني على حذف حرف العلة وهو: (الْيَاءُ) وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: (أَنْتَ)، و(نَا) مفعول به أول، و(اللَّذَيْنِ) اسم موصول مبني على (الْيَاءِ) في محل نصب مفعول به ثان، و(أَضَلَّانَا) فعل وفاعل ومفعول، صلة الموصول، والعائد (ألفُ) التثنية.

(٢) **الإعراب**: (الْوَاوُ) عاطفة، و(الَّذِيْنَ) اسم موصول مبتدأ، و(جَاءُوْا) فعل وفاعل، و(مِنۢ بَعْدِهِمْ) جار ومجرور، ومضاف، ومضاف إليه، والجملة الفعلية صلة الموصول، والعائد (الْوَاوُ)، والخبر جملة ﴿يَقُولُونَ﴾ الآية.

(٣) **الإعراب**: (الْوَاوُ) عاطفة، و(اللَّائِيْ) اسم موصول مبتدأ، و(يَئِسْنَ) فعل وفاعل، و(مِنَ الْمَحِيْضِ) جار ومجرور متعلق بـ(يَئِسْنَ)، وجملة (يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيْضِ) صلة الموصول، والعائد (نونُ النسوةِ)، وخبر المبتدأ جملة: ﴿إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ فَعِدَّتُهُنَّ﴾ الآية.

(٤) **الإعراب**: (الْوَاوُ) عاطفة، و(اللَّاتِيْ) اسم موصول مبتدأ، و(يَأْتِيْنَ الْفَاحِشَةَ) فعل وفاعل ومفعول، صلة الموصول، والعائد (نونُ النسوةِ) وخبر المبتدأ جملة: ﴿فَٱسۡتَشۡهِدُواْ﴾ الآية.

والمشترك هو: (الموضوع لمعان مختلفة بلفظ واحد)، كلفظة (مَنْ) فإنها تستعمل للمفرد، والمثنى، والمجموع المذكر، والمؤنث كما سيأتي.

وقوله: **(للمفرد المذكر)** أي: عاقلاً أو غير عاقل، فالأول نحو: ﴿قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [النمل: ٤٠] والثاني نحو: ﴿هَٰذَا يَوْمُكُمُ ٱلَّذِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٣] ولو قال: (للمفرد العالم) لكان أولى؛ لأنه قد يستعمل في حق الله كما في: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا﴾ [الأعراف: ٤٣] والله سبحانه وتعالى منزه عن الذكورة والأنوثة.

وقوله: **(للمفردة المؤنثة)** أي: عاقلة أو غير عاقلة، فالأول نحو: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا﴾، والثاني نحو: ﴿هَٰذِهِۦ جَهَنَّمُ ٱلَّتِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ﴾ [يس: ٦٣] فأوقع (الَّتِيْ) على جهنم، وهي غير عاقلة.

وقوله: **(واللذان... واللتان...)** إلخ، الكلام فيهما كالكلام في (ذَيْنِ وَتَيْنِ)، وقد تقدم.

وقوله: **(والألى)** هو: -بالقصر- بوزن: (الْعُلَى)، ويكتب بغير واو، وقد يمد.

فمثال استعماله مقصورًا قول الشاعر:

رَأَيْتُ بَنِيْ عَمِّيْ الأُلَى يَخْذِلُوْنَنِيْ ... عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ إِذْ يَتَقَلَّبُ

ومثال استعماله ممدودًا قول الآخر:

أَبَى اللهُ لِلشُّمِّ الأُلَاءِ كَأَنَّهُمْ ... سُيُوْفٌ أَجَادَ الْقَيْنُ يَوْمًا صِقَالَهَا

وقوله: **(والذين بالياء مطلقًا)** أي: رفعًا ونصبًا وجرًّا وهي لغة أهل الحجاز وبها جاء التنزيل، قال تعالى: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوٓا۟﴾ [الأعراف: ٧٦] و﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِهِۦ صَفًّا﴾ [الصف: ٤] و﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُوا۟﴾ [البقرة: ٢٤٣] و﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟﴾ [النحل: ١٢٨] فـ(الَّذِيْنَ) في المثال الأول فاعل، وفي الثاني مفعول، وفي الثالث مجرور بالحرف، وفي الرابع مجرور بالمضاف، وهو في الجميع بالياء.

وقوله: (وقد يقال اللذون في حالة الرفع) أي: وفي حالتي النصب، والجر بالياء وهي لغة عقيل ويكتب على هذه اللغة بلامين بخلافه في لغة من ألزمه الياء مطلقًا فإنه يكتب بلام واحدة.

تقول: (جَاءَ اللَّذُوْنَ قَامُوْا، وَرَأَيْتُ اللَّذِيْنَ قَامُوْا، وَمَرَرْتُ بِاللَّذِيْنَ قَامُوا).

قال شاعرهم:

نَحْنُ اللَّذُوْنَ صَبَّحُوْا الصَّبَاحَا ... يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحَا

فـ(نَحْنُ) مبتدأ، و(اللَّذُوْنَ) خبره، والصحيح أنه مبني جِيْءَ به على صورة المعرب، والظاهر بناؤه على الواو في حالة الرفع، وعلى الياء في حالتي النصب والجر.

وقوله: (وقد تحذف ياؤها) أي: قد تحذف الياء من هذه الثلاثة وتبقى الكسرة دليلًا عليها فيقال: (اللَّاءِ، وَاللَّاتِ، وَاللَّوَاتِ)، وقد قرئ قوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ﴾ [الطلاق: ٤]، بالوجهين، ولم يقرأ في السبعة قوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰتِي يَأۡتِينَ ٱلۡفَٰحِشَةَ﴾ [النساء: ١٥] إلا بإثبات الياء.

وقوله: (نحو: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ...﴾) إلخ، أمثلته.

هذه بعض أمثلة النص من الاسم الموصول.

فـ(الَّذِيْ) في المثال الأول للمفرد العالم، وهو صفة (للهِ).

و(الَّتِيْ) في الثاني للمفردة المؤنثة، وهي مضاف إليه.

و(اللَّذَانِ) في الثالث للمثنى المذكر في حالة الرفع، وهو مبتدأ.

و(اللَّذِيْنِ) في الرابع له في حالة النصب، وهو مفعول به.

و(الَّذِيْنَ) في الخامس لجمع المذكر، وهو مبتدأ.

و(اللَّائِيْ) في السادس لجمع المؤنث، وهو مبتدأ.

و(اللَّاتِيْ) في السابع لجمع المؤنث أيضًا، وهو مبتدأ.

وتقول في المثنى المؤنث: (جَاءَتِ اللَّتَانِ قَامَتَا، وَرَأَيْتُ اللَّتَيْنِ قَامَتَا، وَمَرَرْتُ

بِاللَّتَيْنِ قَامَتَا).

وتقول في مثال (اللَّوَاتِيْ): (جَاءَتِ اللَّوَاتِي قُمْنَ، وَرَأَيْتُ اللَّوَاتِيْ قُمْنَ، وَمَرَرْتُ بِاللَّوَاتِيْ قُمْنَ)، وقد تقدم مثال (الأُلَى وَاللَّذُوْنَ) والحمد لله.

أصل: والمُشتَرَكُ سِتَّةُ أَلفَاظٍ: (مَنْ، ومَا، وأَيٌّ، وأَل، وذُو، وذَا)، فهَذِهِ السِّتَّةُ تُطلقُ عَلَى المُفرَدِ والمُثَنَّى والمجمُوعِ المُذَكَّرِ مِن ذَلِكَ كُلِّهِ والمُؤنَّثِ.

قوله: (والمشترك) قد تقدم تعريفه.

وقوله: (فهذه الستة تطلق على المفرد...) إلخ، أي: وتعرف بأنها للمفرد أو لغيره مذكرًا كان أو مؤنثًا بالضمير العائد عليها، فإن كان مفردًا مذكرًا كان الموصول كذلك نحو: (جَاءَ مَنْ قَامَ) أي: (الَّذِيْ)، وإن كان مفردًا مؤنثًا كان الموصول كذلك نحو: (جَاءَتْ مَنْ قَامَتْ) أي: (الَّتِيْ)، وَقِسْ على هذا المثنى والمجموع مذكرًا ومؤنثًا.

أصل: وتُستَعمَلُ (مَنْ) للعَاقِلِ، و(مَا) لِغَيرِ العَاقِلِ. تَقولُ في (مَنْ): (يُعجبُنِي مَنْ جَاءَكَ، ومَنْ جَاءَتْكَ، ومَنْ جَاآكَ، ومَنْ جَاءَتَاكَ، ومَنْ جَاءُوكَ، ومَنْ جِئْنَكَ)[1]، وتَقولُ في (مَا) جَوَابًا لِمنْ قَالَ لَكَ: (اشتَرَيتُ حِمَارًا أو أَتَانًا أو حِمَارَينِ أَو أَتَانَينِ أو حُمُرًا أو أُتُنًا): (يُعْجِبُنِي ما اشتَرَيْتَهُ، ومَا اشتَرَيْتَهَا، ومَا اشتَرَيتَهُمَا، وما اشتَرَيْتَهُم، وما اشتَرَيْتَهُنَّ)[2].

---

(١) الإعراب: (يُعْجِبُنِيْ) فعل مضارع مرفوع، و(النُونُ) للوقاية، و(اليَاءُ) مفعول به، و(مَنْ) اسم موصول بمعنى: (الَّذِيْ) فاعل، و(جَاءَكَ) فعل ومفعول، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره (هُوَ)، والجملة صلة، والعائد الضمير المستتر، وما بعده مثله؛ لأنه معطوف عليه، إلا أن الفاعل في التثنية (الألف) وفي الجمع (الوَاوُ)، وهما العائد.

(٢) الإعراب: (يُعْجِبُنِيْ) مثل الأول، و(مَا) اسم موصول بمعنى (الَّذِيْ) فاعل و(اشْتَرَيْتَهُ) فعل وفاعل ومفعول، والجملة صلة، والعائد (الْهَاءُ)، وما بعده مثله، لأنه معطوف عليه.

وقد يُعكَسُ ذَلِكَ فتُستَعملُ (مَنْ) لِغَيرِ العَاقِلِ، نَحْوُ: ﴿فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ﴾[1] [النور: ٤٥]، وتُستَعملُ (مَا) لِلعَاقِلِ، نَحْوُ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾[2] [ص: ٧٥].

قوله: (وتستعمل من للعاقل) الأَوْلَى (لِلْعَالِمِ) بكسر اللام أي: من قام به العلم؛ لأنه يستعمل لله سبحانه وتعالى كقوله جَلَّ جلاله: ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرعد: ٤٣] أي: (والَّذِيْ)، ولا يطلق عليه عاقل؛ لأن أسماءه وصفاته توقيفية، أي: لا تثبت إلا بالكتاب والسنة.

وقوله: (يعجبني من جاءك...) إلخ، فـ(مَنْ) في المثال الأول بمعنى: (الَّذِيْ)، وفي الثاني بمعنى: (الَّتِيْ)، وفي الثالث بمعنى: (اللَّذَانِ)، وفي الرابع بمعنى: (اللَّتَانِ)، وفي الخامس بمعنى: (الَّذِيْنَ)، وفي السادس بمعنى: (اللَّائِيْ)، وهي في الجميع في محل رفع فاعل، وعرفنا أنها بمعنى: (الَّذِيْ أَوِ الَّتِيْ) أو غيرهما بالعائد.

قوله: (أو أتانًا) هي أنثى الحمار، ولا يقال: أتانة وكنيتها أم الحِلْس بكسر الحاء وسكون اللام كما في "القاموس" وربما قالوا للأتان: حمارة.

---

(١) الإعراب: (الْفَاءُ) تفصيلية، و(مِنْهُمْ) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، و(مَنْ) اسم موصول بمعنى: (الَّذِيْ) مبتدأ مؤخر، و(يَمْشِيْ) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة للثقل، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره: (هُوَ)، و(عَلَى بَطْنِهِ) جار ومجرور متعلق بـ(يَمْشِيْ)، و(الْهَاءُ) مضاف إليه، وجملة (يَمْشِيْ) صلة الموصول، والعائد الضمير المستتر في (يَمْشِيْ).

(٢) الإعراب: (مَا) اسم استفهام للتوبيخ مبتدأ، و(مَنَعَكَ) فعل ومفعول أول، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره: (هُوَ)، و(أَنْ) حرف مصدر ونصب، و(تَسْجُدَ) فعل مضارع منصوب بـ(أَنْ)، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: (أَنْتَ)، والمصدر المؤول مفعول به ثان لِـ(مَنَعَ)، والتقدير: (أَيُّ شَيْءٍ مَنَعَكَ السُّجُوْدَ) و(لِمَا)، (اللَّامُ) حرف جر، و(مَا) اسم موصول بمعنى: (الَّذِيْ) في محل جر بـ(اللَّامِ)، و(خَلَقْتُ) فعل وفاعل، صلة الموصول، والعائد محذوف تقديره: (خَلَقْتُهُ)، و(بِيَدَيَّ) جار ومجرور، وعلامة جره (الْيَاءُ) المدغمة في ياء المتكلم؛ لأنه مثنى، وهو مضاف، و(يَاءُ) المتكلم مضاف إليه.

وقوله: (أو حمرًا) بضم الحاء والميم جمع حمار قال تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ﴾ [المدثر: ٥٠].

وقوله: (أو أُتُنًا) بضم الهمزة والتاء المثناة فوق جمع أتان.

وقوله: (يعجبني ما اشتريته...) إلخ، هو مثل ما تقدم في (يُعجِبُنِي مَنْ جَاءَكَ...) إلخ.

تنبيه: (هُمْ) ضمير لا يستعمل إلا لجماعة الذكور العقلاء، وقد استعمله المصنف رحمه الله لغير العقلاء في قوله: (وَمَا اشْتَرَيْتَهُمْ) وهذا خطأ، والصواب أن يقال: (وَمَا اشْتَرَيْتَهَا)، كما يقال: (الكُتُبُ اشْتَرَيْتُهَا)، ولا يقال: (اشْتَرَيْتُهُمْ) والله أعلم.

وقوله: ﴿فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِ﴾، هذا مثال لاستعمال (مَنْ) في غير العاقل على خلاف الأصل، فإن من يمشي على بطنه لا يكون عاقلاً ونحو: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص:٧٥] هذا مثال لاستعمال (مَا) في العاقل أي: (لِمَنْ خَلَقْتُهُ) وهو آدم عليه السلام.

أصل

> والأربعةُ الباقيةُ تُستَعْمَلُ للعاقلِ وغَيرِهِ تَقُولُ في (أَيٍّ): (يُعجِبُنِي أَيٌّ قَامَ، وأَيٌّ قَامَتْ، وأَيٌّ قَامَا، وأَيٌّ قَامَتَا، وأَيٌّ قَامُوا، وأَيٌّ قُمْنَ)[1] سواءٌ كَانَ القَائِمُ عَاقِلاً أو حَيَوَانًا.

قوله: (تستعمل للعاقل وغيره) أي: بطريق الاشتراك كما هو ظاهر كلامهم.

وقوله: (يعجبني أيٌّ قام...) إلخ، فـ(أيٌّ) في الأول بمعنى: (الَّذِيْ)، وفي الثاني بمعنى: (الَّتِيْ)، وفي الثالث بمعنى: (اللَّذَانِ)، وفي الرابع بمعنى: (اللَّتَانِ)، وفي الخامس بمعنى: (الَّذِيْنَ)، وفي السادس بمعنى: (اللَّاتِيْ)، وهي في الجميع فاعل.

وقوله: (سواء كان القائم عاقلاً أو حيوانًا) هذا في غير (أَيٌّ قَامُوْا)؛ لأن واو

---

(١) الإعراب: (يُعجِبُنِيْ) تقدم إعرابه قريبًا، و(أَيٌّ) اسم موصول بمعنى: (الَّذِيْ) فاعل، و(قَامَ) فعل ماض، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره: (هُوَ)، والجملة صلة الموصول، والعائد الضمير المستتر، ومثله ما بعده، إلا أن الفاعل في التثنية والجمع الضمير البارز، وهو العائد.

الجماعة لا تستعمل إلا لجماعة الذكور العقلاء، تقول: (الزَّيْدُوْنَ قَامُوْا)، وأما غير العقلاء فيستخدم لهم ضمير المؤنثة نحو: (الْحَمِيْرُ قَامَتْ)، (وَالْكُتُبُ سَقَطَتْ)، ولا يقال: (قَامُوْا)، ولَا(سَقَطُوْا).

أصل: وأمَّا (أل) فإنَّما تكونُ اسمًا موصولاً إذَا دَخَلَتْ على اسم الفَاعِلِ أو اسمِ المَفعُولِ، كـ(الضَّارِبِ والمَضْرُوبِ) أي: الَّذِي ضَرَبَ والَّذِي ضُرِبَ، ونَحْوُهُ: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ﴾[1] [الحديد: ١٨]، وقَولِهِ تَعَالَى: ﴿وَٱلسَّقْفِ ٱلْمَرْفُوعِ ۝ وَٱلْبَحْرِ ٱلْمَسْجُورِ﴾[2] [الطور: ٥].

قوله: **(إذا دخلت على اسم الفاعل...)** إلخ، أي: يشترط لكون (أَلْ) اسمًا موصولاً أن تدخل على وصف صريح كـ(اسم الفاعل، واسم المفعول) مرادًا بهما الحدوث:

فالأول: نحو: (جَاءَ الضَّارِبُ زَيْدًا)، فـ(الضَّارِبُ) فاعل (جَاءَ)، و(أَلْ) فيه اسم موصول بمعنى: (الَّذِيْ)، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره (هُوَ) يعود على (أَلْ)، وبه عرفنا اسميتها؛ لأن الضمائر لا تعود إلا على الأسماء، و(زَيْدًا) مفعول لـ(ضَارِبُ)، والمعنى: (جَاءَ الَّذِيْ ضَرَبَ زَيدًا)، ونحوه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ﴾ [الحديد: ١٨]، أي: (الَّذِيْنَ تَصَدَّقُوْا، وَاللَّائِيْ تَصَدَّقْنَ).

والثاني: نحو: (جَاءَ الْمَضْرُوْبُ عَبْدُهُ)، فـ(الْمَضْرُوْبُ) فاعل (جَاءَ)، و(أَلْ) فيه اسم

---

(١) **الإعراب:** (إِنَّ) حرف توكيد ونصب، و(الْمُصَّدِّقِيْنَ) اسمها، وعلامة نصبه (الْيَاءُ)، و(مُصَّدِّقِيْنَ) اسم فاعل يعمل عمل الفعل، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره: (هُمْ)، وهو العائد على (أَلِ) الموصولة، و(الْمُصَّدِّقَاتِ) معطوف عليه، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره: (هُنَّ) وهو العائد على (أَلِ) الموصولة، والتقدير: (**إِنَّ الَّذِيْنَ تَصَدَّقُوْا وَاللَّائِيْ تَصَدَّقْنَ**)، وخبر (إِنَّ) قوله تعالى: ﴿يُضَٰعَفُ لَهُمْ﴾.

(٢) **الإعراب:** (الْوَاوُ) عاطفة، و(السَّقْفِ) معطوف على المجرور قبله. و(الْمَرْفُوْعِ) نعت له، وهو اسم مفعول يعمل عمل الفعل المبني للمجهول، ونائب الفاعل مستتر فيه جوازًا تقديره: (هُوَ) يعود على (أَلِ) الموصولة، ومثله ﴿وَٱلْبَحْرِ ٱلْمَسْجُورِ﴾، والتقدير: (وَالسَّقْفِ الَّذِيْ رُفِعَ وَالبَحْرِ الَّذِيْ سُجِرَ).

موصول بمعنى: (الَّذِيْ)، وهو اسم مفعول يعمل عمل الفعل المبني للمجهول، و(عَبْدُ) نائب فاعل لاسم المفعول، وهو مضاف و(الهَاءُ) مضاف إليه تعود على (أَلْ)، و بها عرفنا اسميتها لما تقدم، والمعنى: (جَاءَ الَّذِيْ ضُرِبَ عَبْدُهُ) بضم أوله، ونحوه قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّقْفِ ٱلْمَرْفُوعِ ۝ وَٱلْبَحْرِ ٱلْمَسْجُورِ﴾، أي: (الَّذِيْ رُفِعَ وَالَّذِيْ سُجِرَ).

وإنما نقل الإعراب إلى ما بعدها لكونها على صورة الحرف، فهي مع صلتها كالمركب المزجي الذي يظهر الإعراب على آخره.

أصل: وأمَّا (ذُو) فخاصةٌ بِلُغَةِ طَيِّئٍ، تقول: (جاءَنِي ذُو قَامَ وذُو قَامَتْ وذُو قَامَا وذُو قَامَتَا وذُو قَامُوا وذُو قُمْنَ)[1].

قوله: (بلغة طيئ) هو: -بتشديد الياء، وهمز آخره- على وزن: (سَيِّدٍ) على المشهور، ويقال بلا همز أيضًا كما في "شرح مسلم"، وهو أبو قبيلة من اليمن.

انظر "الخضري" (١/ ٩٩) و"ياسين على الفاكهي" (١/ ٢١٥) و"عبادة على الشذور" (١/ ١٥٤).

وقوله: (تقول: جاءني ذو قام...) إلخ، أي: سواء كان القائم عاقلًا، أو غير عاقل على التفصيل السابق في (أَيٌّ قَامُوْا).

قال شاعرهم:

فَــإِنَّ الْــمَاءَ مَــاءُ أَبِيْ وَجَــدِّيْ وَبِــئْرِيْ ذُوْ حَفَــرْتُ وَذُوْ طَوَيْــتُ

أي: التي حفرتُها والتي طويتُها.

والمشهور عنهم إفرادها، وتذكيرها، وبناؤها على السكون كما رأيت.

---

(١) الإعراب: (جَاءَ) فعل ماض، و(النُّونُ) للوقاية، و(الْيَاءُ) مفعول به مقدم، و(ذُوْ) اسم موصول بمعنى (الَّذِيْ)، مبني على السكون في محل رفع فاعل مؤخر، و(قَامَ) فعل ماض، وفاعلة مستتر فيه جوازًا تقديره: (هُوَ)، والجملة صلة، والعائد الضمير المستتر، ومثله ما بعده، إلا أن الفاعل في التثنية والجمع الضمير البارز، وهو العائد.

ومنهم من يعربها إعراب (ذِيْ) بمعنى: صاحب، فيقول: (جَاءَ ذُوْ قَامَ، وَرَأَيْتُ ذَا قَامَ، وَمَرَرْتُ بِذِيْ قَامَ)، وقد رُوِي قول الشاعر:

.... فَحَسْبِيْ مِنْ ذِيْ عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

بالياء على الإعراب، وبالواو على البناء.

وأمَّا (ذَا) فَشَرْطُ كَونِهَا مَوصُولًا:

أن يَتَقَدَّمَ عَلَيها (مَا) الاستِفهَامِيَّةُ نَحْوُ: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ﴾[1] [البقرة: ٢١٥]، أو (مَنْ) الاستِفهَامِيَّةُ نَحْوُ: (مَنْ ذَا جَاءَكَ؟)[2].

وألَّا تَكونَ (ذَا) مُلغَاةً بِأَنْ يُقَدَّرَ تَركِيبُها مَعَ (مَا) نَحْوُ: (مَاذَا صَنَعْتَ؟)[3] إذَا قدَّرتَ (مَاذَا) اسمًا واحِدًا مُركَّبًا.

قوله: (وأما ذا...) إلخ، أي: يشترط لكون (ذَا) اسمًا موصولًا شرطان:

أحدهما: أن يتقدم عليها استفهام بـ(مَا) باتفاق البصريين، أو بـ(مَنْ) على الأصح عندهم، والمرجع في ذلك إلى السماع، وكلاهما مسموع قال تعالى: ﴿مَاذَا يُنفِقُونَ﴾ أي: (مَا الَّذِيْ يُنْفِقُوْنَهُ).

وقال الشاعر:

وَقَصِيْدَةٍ تَأْتِي الْمُلُوْكَ غَرِيْبَةٍ قَدْ قُلْتُهَا لِيُقَالَ مَنْ ذَا قَالَهَا

---

(١) **الإعراب**: (مَا) اسم استفهام مبتدأ، و(ذَا) اسم موصول بمعنى: (الَّذِيْ) خبره، و(يُنْفِقُوْنَ) فعل وفاعل صلة الموصول، والعائد محذوف، والتقدير: (مَا الَّذِيْ يُنْفِقُوْنَهُ).

(٢) **الإعراب**: (مَنْ) اسم استفهام مبتدأ، و(ذَا) اسم موصول بمعنى: (الَّذِيْ) خبره، و(جَاءَكَ) فعل ومفعول، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره: (هُوَ)، والجملة صلة الموصول، والعائد الضمير المستتر.

(٣) **الإعراب**: (مَاذَا) اسم استفهام مفعول به مقدم لـ(صَنَعْتَ)، و (صَنَعْتَ) فعل وفاعل، والمعنى: (أَيَّ شَيْءٍ صَنَعْتَ؟).

أي: (مَنِ الَّذِيْ قَالَهَا).

فإن لم يتقدمها استفهام بـ(مَا) أو (مَنْ) لم تكن موصولة، بل اسم إشارة كقوله:

عَـدَسْ مَـا لِعَبَّـادٍ عَلَيْـكِ إِمَـارَةٌ   أَمِنْـتِ وَهَـذَا تَحْمِلِـيْنَ طَلِيْـقُ

والكوفيون لا يشترطون هذا الشرط، ويجعلون (ذَا) في البيت موصولة أي: و(الَّذِيْ تَحْمِلِيْنَهُ طَلِيْقٌ)، والصحيح أنها اسم إشارة بدليل دخول (هَاءِ) التنبيه عليها، وهي لا تدخل على الموصولات.

الشرط الثاني: أن لا تكون (ذَا) ملغاة، والمراد بإلغائها أن تركب مع (مَا) أو (مَنْ) فيصير المجموع اسمًا واحدًا مستفهمًا به نحو: (مَاذَا صَنَعْتَ؟) إذا قدرت (مَاذَا) اسمًا واحدًا مركبًا بمعنى: (أَيّ شَيْءٍ)، فيكون في محل نصب مفعول به لـ(صَنَعْتَ) مقدمًا عليه، والتقدير: (أَيَّ شَيْءٍ صَنَعْتَ؟)، فإن قدرت (مَا) مبتدأ و(ذَا) خبرًا كانت موصولة؛ لأنها لم تُلْغَ.

أصل

وتَفتَقِرُ الموصولاتُ كُلُّهَا إلى صِلَةٍ مُتَأَخِرَةٍ عَنهَا وعَائِدٍ.

والصِّلَةُ: جُمْلَةٌ أو شِبْهُهَا.

فالجملةُ: ما تَرَكَّبَ مِن فِعلٍ وفاعِلٍ، نَحْوُ: (جَاءَ الَّذِي قَامَ أَبُوهُ)[1]، وقولِهِ تَعَالَى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ﴾[2] [الزمر: ٧٤]، أو مِنْ مُبْتَدَإٍ وخَبَرٍ، نَحْوُ: (جَاءَ الَّذِي أَبُوهُ قَائِمٌ)[3]، وقولِهِ تعالى: ﴿ٱلَّذِى هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ﴾[4] [النبأ: ٣].

---

(١) **الإعراب**: (جَاءَ الَّذِيْ) فعل وفاعل، و(قَامَ أَبُوْهُ) فعل وفاعل، و(الْهَاءُ) مضاف إليه، وجملة (قَامَ أَبُوْهُ) جملة فعلية صلة الموصول، والعائد (الْهَاءُ).

(٢) قد تقدم إعرابها في أول الموصولات، وأعادها المصنف هنا للتمثيل بها للجملة المركبة من فعل وفاعل.

(٣) **الإعراب**: (جَاءَ الَّذِيْ) فعل وفاعل، و(أَبُوْ) مبتدأ، وعلامة رفعه (الْوَاوُ)، وهو مضاف، و(الْهَاءُ) مضاف إليه، و(قَائِمٌ) خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر صلة الموصول، والعائد (الْهَاءُ).

(٤) **الإعراب**: (الَّذِيْ) اسم موصول في محل جر صفة لـ﴿ٱلنَّبَإِ ٱلْعَظِيمِ﴾، و(هُمْ) مبتدأ، و(فِيْهِ) جار=

قوله: (إلى صلة متأخرة عنها) أي: وجوبًا؛ لأن الموصول ناقص لا يتم معناه إلا بصلته فهي معرفة ومبينة له، ومُنزَّلةٌ منه مَنْزِلَة جزئه المتأخر فلا يجوز تقدمها ولا شيء منها عليه.

وقوله: (وعائد) العائد ضمير يعود من الصلة إلى الموصول ليحصل الربط بينهما.

وقوله: (والصلة جملة) يشترط في الجملة الواقعة صلة أن تكون خبرية أي: محتملة للتصديق والتكذيب في نفسها من غير نظر إلى قائلها نحو: (جَاءَ الَّذِيْ قَامَ أَبُوْهُ) فجملة (قَامَ أَبُوْهُ) جملة خبرية محتملة للتصديق والتكذيب؛ لأن حصول القيام قد يكون واقعًا، وغير واقع، بخلاف الجملة الإنشائية، فإنها لا تحتمل التصديق والتكذيب، فلا يقال: (جَاءَ الَّذِيْ هَلْ قَامَ أَبُوْهُ)، أو (اضْرِبْهُ، أَوْلَا تُهِنْهُ)؛ لأنه يجب أن يكون مضمون الصلة حكمًا معلوم الوقوع للمخاطب قبل الخطاب، والجملة الإنشائية لا يعرف مضمونها إلا بعد إيراد صيغتها.

أصل

وشِبهُ الجملَةِ ثَلاثَةُ أشياءَ:

أحدُها: الظَّرْفُ، نَحْوُ: (جَاءَ[1] الَّذِي عِندَكَ)[2]، وقَولِهِ تَعَالى: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ﴾[3][4] [النحل: ٩٦].

= ومجرور متعلق بـ(مُخْتَلِفُوْنَ)، و(مُخْتَلِفُوْنَ) خبر المبتدأ، وجملة (هُمْ فِيْهِ مُخْتَلِفُوْنَ) صلة الموصول، والعائد (الْهَاءُ) في (فِيْهِ).

(١) في "الكواكب" (جَاءَنِيْ).

(٢) **الإعراب**: (جَاءَ الَّذِيْ) فعل وفاعل، و(عِنْدَ) ظرف مكان، متعلق بفعل محذوف وجوبًا تقديره: (اسْتَقَرَّ)، و(الْكَافُ) مضاف إليه، والظرف وما أضيف إليه شبه جملة صلة الموصول، والعائد الضمير المستقر فيه تقديره: (هُوَ)، والتقدير: (جَاءَ الَّذِيْ اسْتَقَرَّ عِنْدَكَ).

(٣) **الإعراب**: (مَا) اسم موصول بمعنى: (الَّذِيْ) مبتدأ، و(عِنْدَكُمْ) مثل الأول، و(يَنْفَدُ) فعل مضارع مرفوع، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره: (هُوَ) والجملة الفعلية خبر المبتدإ، و(مَا عِنْدَ اللهِ) مثل (مَا عِنْدَكُمْ)، و(بَاقٍ) خبر (مَا)، وعلامة رفعه الضمة المقدرة؛ للثقل على (الْيَاءِ) المحذوفة.

(٤) في "الكواكب" زيادة (وَمَا عِنْدَ اللهِ بَاقٍ).

والثاني: الجارُّ والمجرورُ نحْوُ: (جَاءَ الَّذِي فِي الدَّارِ)[١]، وقولِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا﴾[٢] [الانشقاق: ٤].

ويَتَعَلَّقُ الظَّرْفُ والجارُّ والمجرورُ إذا وَقَعَا صِلَةً بِفِعْلٍ محذُوفٍ وُجُوبًا تَقدِيرُه (اسْتَقَرَّ).

والثَّالِثُ: الصِّفَةُ الصَّرِيحَةُ، والمراد بِها: اسمُ الفَاعِلِ واسمُ المَفعُولِ، وتَختَصُّ بالألِفِ واللَّامِ [كما تَقَدَّمَ][٣].

قوله: (أحدها الظرف) أي: المكاني، ويشترط للوصل به هو والجار والمجرور أن يكونا تامين، والمراد بالتام فيهما: (ما تحصل به الفائدة بدون ذكر متعلقه) كأمثلة المصنف، بخلاف الناقصين وهما: (اللذان لا تحصل بهما الفائدة إلا بذكر متعلقهما) فلا يقال: (جَاءَ الَّذِيْ مَكَانًا)، ولا: (جَاءَ الَّذِيْ بِكَ)؛ إذ لا يتم معناهما إلا بذكر متعلق خاص جائز الذكر نحو: (جَاءَ الَّذِيْ سَكَنَ مَكَانًا)، و(الَّذِيْ مَرَّ بِكَ).

وخرج (بِالْظَرْفِ الْمَكَانِيْ) الظرف الزماني، نحو: (جَاءَ الَّذِيْ أَمْسِ أَوْ الْيَوْمَ)، فلا يصلح جعله صلة لعدم حصول الفائدة به.

وقوله: (بفعل محذوف وجوبًا) أي: وبذلك أشبها الجملة.

وقوله: (تقديره استقر) أي: أو نحوه من كل فعل عام كـ(حَصَلَ) و(ثَبَتَ)

---

(١) **الإعراب**: (جَاءَ الَّذِيْ) فعل وفاعل، و(فِيْ الدَّارِ) جار ومجرور، متعلق بفعل محذوف وجوبًا تقديره: (**اسْتَقَرَّ**)، والجار والمجرور شبه جملة صلة الموصول، والعائد الضمير المستقر فيه، والتقدير: (**جَاءَ الَّذِيْ اسْتَقَرَّ فِيْ الدَّارِ**).

(٢) **الإعراب**: (**أَلْقَتْ**) فعل ماض، و(التَّاءُ) للتأنيث، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره: (**هِيَ**)، و(مَا) اسم موصول بمعنى: (**الَّذِيْ**) مفعول به، و(**فِيْهَا**) جار ومجرور متعلق بفعل محذوف وجوبًا تقديره: (**اسْتَقَرَّ**)، وهو شبه جملة صلة الموصول، والعائد الضمير المستقر فيه، والتقدير: (**وَأَلْقَتِ الَّذِيْ اسْتَقَرَّ فِيْهَا**).

(٣) هذه ليست موجودة في "الكواكب".

ونحوهما، ولا يجوز تقديره وصفًا كـ(مُسْتَقِرٍّ) ونحوه؛ لأنه مفرد، والصلة لا تكون إلا جملة، فتقول في نحو: (جَاءَ الَّذِيْ عَنْدَكَ) (عَنْدَ) ظرف مكان متعلق بفعل محذوف وجوبًا تقديره (اسْتَقَرَّ أَوْ ثَبَتَ)، أو نحو ذلك، و(الكافُ) مضاف إليه، والظرف وما أضيف إليه شبه جملة صلة الموصول، والعائد الضمير المستقر في الظرف، تقديره (هُوَ) والتقدير: (جَاءَ الَّذِيْ اسْتَقَرَّ عَنْدَكَ)، وقل نحو هذا في الجار والمجرور.

قوله: (الصريحة) أي: الخالصة للوصفية وهي: (التي لم يغلب عليها الاسمية)؛ لأن فيها معنى الفعل، ولذلك عملت عمله وصح عطف الفعل عليها نحو: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟﴾ [الحديد: ١٨]، وبذلك أشبهت الجملة.

وقوله: (وتختص بالألف واللام) لو قال: وتختص الألف واللام بها لكان أولى؛ لأن المراد أن (أَلْ) امتازت من بين سائر الموصولات بأن صلتها الصفة الصريحة التي هي اسم الفاعل، واسم المفعول، قاله الفاكهي.

أصل

والعائدُ: ضميرٌ مطابقٌ للموصولِ في الإفرادِ والتَّثنيَةِ والجَمعِ، والتَّذكِيرِ والتَّأنِيثِ، كما تَقَدَّمَ في الأَمثِلَةِ المَذكُورَةِ.

وقد يُحذَفُ نحْوُ: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[1] [مريم: ٦٩] أي: الَّذِي هُو أَشَدُّ، ونحوُ: ﴿يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾[2]

---

(١) **الإعراب**: (اللَّامُ) واقعة في جواب قسم مقدر تقديره: (وَاللهِ)، و(نَنْزِعَنَّ) فعل مضارع مبني على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: (نَحْنُ)، و(مِنْ كُلِّ) جار ومجرور، و(شِيْعَةٍ) مضاف إليه، و(أَيُّ) اسم موصول بمعنى: (الَّذِيْ)، مبنى على الضم في محل نصب مفعول به، و(الْهَاءُ) مضاف إليه، و(أَشَدُّ) خبر لمبتدأ محذوف تقديره: (هُوَ)، وجملة المبتدإ وخبره صلة الموصول، والعائد محذوف جوازًا تقديره كما قال المصنف: (الَّذِيْ هُوَ أَشَدُّ).

(٢) **الإعراب**: (يَعْلَمُ) فعل مضارع مرفوع، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره: (هُوَ)، و(مَا) اسم موصول بمعنى: (الَّذِيْ) مفعول به، و(تُسِرُّوْنَ) فعل وفاعل صلة الموصول، والعائد محذوف جوازًا تقديره: (تُسِرُّوْنَهُ)، و(مَا تُعْلِنُوْنَ)، مثله.

[النحل: ١٩] أي: الَّذِي تُسِرُّونَهُ والَّذِي تُعلِنُونَهُ، ونحْوُ: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾[1] [المؤمنون: ٣٣] [أي: مِنَ الَّذِي تَشرَبُونَ مِنهُ][2].

قوله: (وقد يحذف) أي: أن الأصل في العائد مرفوعًا، أو منصوبًا، أو مجرورًا أن يكون مذكورًا، وقد يحذف جوازًا بشروط.

فأما العائد المرفوع فيشترط لحذفه أن يكون مبتدأ خبره مفرد نحو: (جَاءَ الَّذِي قَائِمٌ) أي: (هُوَ قَائِمٌ)، وكمثال المصنف، فإن كلًّا من (قَائِمٌ وَأَشَدُّ) خبر مفرد لمبتدإٍ محذوف تقديره (هُوَ) يعود على الموصول.

وأما العائد المنصوب فيشترط لحذفه أن يكون متصلًا بفعل تام نحو: (جَاءَ الَّذِيْ ضَرَبْتُ) أي: (ضَرَبْتُهُ)، وكمثال المصنف، فإن كلًّا من (ضَرَبْتُ، وَتُسِرُّوْنَ، وَتُعْلِنُوْنَ) فعل تام، والعائد على الموصول ضمير متصل تقديره كما قال المصنف: (الَّذِيْ تُسِرُّوْنَهُ، والَّذِيْ تُعْلِنُوْنَهُ).

وأما العائد المجرور بالحرف فيشترط لحذفه أن يكون مجرورًا بمثل ما جر به الموصول، وأن يتفق العاملان لفظًا ومعنًى نحو: (مَرَرْتُ بِالَّذِيْ مَرَرْتَ) أي: به، وكمثال المصنف، فإن العائد المحذوف مجرور بمثل ما جر به الموصول وهو (البِاءُ) في المثال المذكور، و(مِنْ) في مثال المصنف، والتقدير كما قال المصنف أي: (الَّذِيْ تَشْرَبُوْنَ مِنْهُ).



---

(١) **الإعراب**: (الْوَاوُ) عاطفة، و(يَشْرَبُ) فعل مضارع مرفوع، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره: (هُوَ)، و(مِمَّا) جار ومجرور، (مِنْ) حرف جر، و(مَا) اسم موصول بمعنى: (الَّذِيْ) في محل جر، و(تَشْرَبُوْنَ) فعل وفاعل صلة الموصول، والعائد محذوف جوازًا تقديره: (الَّذِيْ تَشْرَبُوْنَ مِنْهُ).

(٢) هذه ليست موجودة في "الكواكب".

أصل

فصلٌ

وأمَّا **المُعرَّفُ بالأداةِ** فهُو: المعرَّفُ بالألِفِ واللَّامِ. وهي قِسمانِ: عَهْدِيَّةٌ وجِنْسِيَّةٌ.

والعَهْدِيَّةُ:

إمَّا للعهدِ الذِّكري نحْوُ: ﴿فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ﴾ (1) [النور: ٣٥].

أو للعهدِ الذِّهني نحْوُ: ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾ (2) [التوبة: ٤٠].

أو للعهدِ الحُضُورِي نحْوُ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ (3) [المائدة: ٣].

قوله: (**وأما المعرف بالأداة**) هذا التعبير أولى من التعبير بـ(أَلْ)؛ لجريانه على جميع الأقوال، وصدقه على (أَمْ) في لغة حِمْيَر.

وقوله: (**عهدية وجنسية**) العهدية هي: (التي يكون مصحوبها معهودًا بين المتكلم والمخاطب) وهي ثلاثة أنواع كما سيأتي.

والجنسية: هي: (التي لم يعهد مصحوبها أصلًا)، وهي كذلك ثلاثة أنواع كما سيأتي.

قوله: (**للعهد الذكري...**) إلخ، ضابطها: (أن يتقدم لمصحوبها ذكر) نحو: (اشْتَرَيْتُ فَرَسًا ثُمَّ بِعْتُ الفَرَسَ) أي: (ثُمَّ بِعْتُ الفَرَسَ المُتَقَدِّمَ ذِكْرُهُ)، ولو قلت: (ثُمَّ بِعْتُ فَرَسًا) لكان غير الأول قال تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَاهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَا

---

(١) **الإعراب**: (**فِيْ زُجَاجَةٍ**) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ﴿الْمِصْبَاحُ﴾ تقديره: (**كَائِنٌ أَوْ مُسْتَقِرٌّ**)، و(**الزُّجَاجَةُ**) مبتدأ، وخبره جملة ﴿كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾.

(٢) **الإعراب**: (**إِذْ**) ظرف لما مضى من الزمان، و(**هُمَا**) مبتدأ، و(**فِيْ الغَارِ**) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر تقديره: (**كَائِنَانِ أَوْ مُسْتَقِرَّانِ**).

(٣) **الإعراب**: (**اليَوْمَ**) ظرف زمان متعلق بما بعده، و(**أَكْمَلْتُ**) فعل وفاعل، و(**لَكُمْ**) جار ومجرور متعلق بـ(**أَكْمَلْتُ**)، و(**دِيْنَكُمْ**) مفعول به، و(**الْكَافُ**) مضاف إليه.

أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٥]، وكالآية التي ذكرها المصنف، فـ(أَلْ) في (الفَرَسَ وَالرَّسُوْلَ وَالزُّجَاجَةُ) للعهد الذكري؛ لأن مصحوبها قد تقدم له ذكر.

وقوله: (للعهد الذهني) ضابطها: (أن يتقدم لمصحوبها علم عند المخاطب من غير سبق ذكره) نحو قولك: (جَاءَ الْقَاضِيْ) إذا كان بينك وبين مخاطبك عهد في قاض معين، قال تعالى: ﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨]، أي: الشجرة المعلومة عندهم، وكـ(الآية) التي ذكرها المصنف فـ(أَلْ) في (الْقَاضِيْ، وَالْشَّجَرَةِ، وَالغَارِ) وهو ثقب في جبل ثور، للعهد الذهني؛ لأنها معلومة بين المتكلم والمخاطب ولم يسبق لها ذكر.

وقوله: (للعهد الحضوري) ضابطها: (أن يكون مصحوبها حاضرًا حال الخطاب) نحو: (أَكْرَمْتُ هَذَا الرَّجُلَ)، أي: (الحَاضِرَ)، وكالآية التي ذكرها المصنف، فـ(أَلْ) في (الرَّجُلَ وَالْيَوْمَ) للعهد الحضوري؛ لأن مصحوبها حاضر حال الخطاب.

واليوم الحاضر في الآية هو: يوم عرفة من حجة الوداع الذي نزلت فيه هذه الآية.

والجِنْسِيَّةُ:

إِمَّا لِتَعريفِ الماهِيَّةِ نَحْوُ: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾[1] [الأنبياء: ٣٠].



وإِمَّا لاستغراقِ الأفرادِ نَحْوُ: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾[2] [النساء: ٢٨].

أو لاستغراقِ خصائصِ الأفرادِ نَحْوُ: (أَنْتَ الرَّجُلُ عِلْمًا)[1].

---

(١) **الإعراب**: (الْوَاوُ) عاطفة، و(جَعَلْنَا) فعل وفاعل بمعنى: (خَلَقْنَا)، فيتعدى لواحد، و(مِنَ المَاءِ) جار ومجرور متعلق بـ(جَعَلَ)، و(كُلَّ) مفعول به، و(شَيْءٍ) مضاف إليه، و(حَيٍّ) نعت لـ(شَيْءٍ)، ويجوز أن تكون (جَعَلَ) بمعنى: (صَيَّرَ)، و(كُلَّ شَيْءٍ) مفعولها الأول، و(مِنَ المَاءِ) مفعولها الثاني.

(٢) **الإعراب**: (الْوَاوُ) استئنافية، و(خُلِقَ) فعل ماضٍ مغير الصيغة، و(الإِنْسَانُ) نائب فاعل، و(ضَعِيْفًا) حال من (الإِنْسَانُ).

قوله: (لتعريف الماهية) أي: حقيقة الشيء من حيث هي وضابطها: (أن لا يصلح حلول (كُلٍّ) محلها حقيقة ولا مجازًا) ، كقولك: (الرَّجُلُ أَفْضَلُ مِنَ المَرْأَةِ) أي: هذه الحقيقة أفضل من هذه الحقيقة. أي: أن التفاضل بينهما إنما هو من حيث الجنس لا من حيث الأفراد؛ إذ ليس كل واحد من الرجال أفضل من كل واحدة من النساء؛ لأن الواقع بخلافه.

وكقولهم: (أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَارُ وَالدِّرْهَمُ) أي: جنسهما، وكالآية التي ذكرها المصنف، فإن المراد بـ(المَاءِ) حقيقته المعروفة لا من كل شيء اسمه ماء، وقيل من المني، و(أَلْ) هذه هي التي يعبر عنها أيضًا بالجنسية، وبالتي لبيان الحقيقة.

وقوله: (لاستغراق الأفراد) أي: أفراد الجنس، وضابطها: (أن يصلح حلول (كُلٍّ) محلها حقيقة) ، نحو: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ ، فإنه لو قيل: (وَخُلِقَ كُلُّ إِنْسَانٍ ضَعِيْفًا) لكان صحيحًا على جهة الحقيقة.

وقوله: (لاستغراق خصائص الأفراد) أي: صفات أفراد الجنس وضابطها: (أن يصلح حلول (كُلٍّ) محلها مجازًا) ، نحو: (أَنْتَ الرَّجُلُ عِلْمًا)، فإنه لو قيل (أَنْتَ كُلُّ رَجُلٍ عِلْمًا) لصح على جهة المجاز مبالغة في مدحه على معنى أنك اجتمع فيك ما افترق في غيرك من الرجال من جهة كمالك في العلم، ولا اعتداد بعلم غيرك لقصوره عن رتبة الكمال.

وقد مثل بعضهم لهذا بقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ [البقرة: ٢]، أي: (كُلُّ كِتَابٍ) مبالغة في مدحه لكونه حاويًا لجميع خصائص الكتب الممدوحة.

أصل	وتُبْدَلُ لامُ (أل) ميمًا في لُغَةِ حِمْيَرَ.

قوله: (حمير) أي: ونفر من طَيِّئٍ نحو: (جَاءَ امْغُلَامُ، وَامْفَرَسُ، وَامْرَجُلُ) ونحو ذلك، قال الشاعر:

=(١) الإعراب: (أَنْتَ) مبتدأ، و(الرَّجُلُ) خبره، و(عِلْمًا) تمييز.

ذَاكَ خَلِــيْلِيْ وَذُوْ يُوَاصِـــلُنِيْ يَــرْمِيْ وَرَائِيْ بِامْــسَهْمِ وامْــسَلِمَهْ

فَائِدَةٌ: (حِمْيَرُ) بوزن درهم، قبيلة باليمن، وقد ورد في حديث رواه البزار «حِمْيَرُ رَأْسُ الْعَرَبِ وَنَابُهَا» أي: عمدتهم ومن أشدهم، وقد جزم ابن حجر بأنه حديث منكر. اهـ أفاده "السجاعي" بتصرف يسير.

أصل

فصلٌ

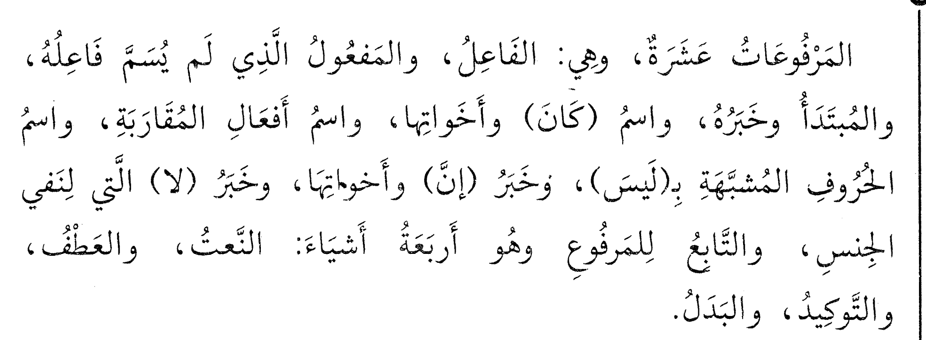
وأمَّا **المُضَافُ إلى وَاحِدٍ مِن هَذِهِ الخمسَةِ** فنحو: (غُلامِي، وغُلامِكَ، وغُلامِهِ، وغُلامِ زيدٍ، وغُلامِ هَذَا، وغُلامِ الَّذِي قَامَ أَبُوهُ، وغُلامِ الرَّجُلِ).

قوله: (**وأما المضاف**...) إلخ، هذا هو النوع السادس من أنواع المعارف وهو آخرها نحو: (غُلَامِيْ...) إلخ، فـ(غُلَامِ) قبل إضافته كان نكرة، فلما أضيف إلى الضمير اكتسب منه التعريف فصار معرفة، وَقِسْ عليه الباقي.



أصل

باب المرفوعات من الأسماء



المَرْفُوعَاتُ عَشَرَةٌ، وهِي: الفَاعِلُ، والمَفعُولُ الَّذِي لَم يُسَمَّ فَاعِلُهُ، والمُبتَدَأُ وخَبَرُهُ، واسمُ (كَانَ) وأَخَواتِها، واسمُ أَفعَالِ المُقَارَبَةِ، واسمُ الحُرُوفِ المُشبَّهَةِ بِـ(لَيسَ)، وخَبَرُ (إنَّ) وأَخواتِهَا، وخَبَرُ (لا) الَّتي لِنَفي الجِنسِ، والتَّابِعُ لِلمَرفُوعِ وهُو أَربَعَةُ أَشيَاءَ: النَّعتُ، والعَطْفُ، والتَّوكِيدُ، والبَدَلُ.

قوله: **(المرفوعات)** جمع مرفوع أو مرفوعة بمعنى لفظ مرفوع أو كلمة مرفوعة.

وخرج بقيد (المرفوعات) المنصوبات، والمجرورات.

وقدمها عليها؛ لأنها عمدة؛ إذ لا يخلو منها كلام.

وخرج بقيد (من الأسماء) المرفوعات من الأفعال وهي المضارعة؛ إذ ليس لنا أفعال معربة سواها كما تقدم.

وقوله: **(عشرة)** عرف حصرها بالاستقراء.

وقدم الفاعل على غيره؛ لأنه أصل المرفوعات عند الجمهور.

وستمر بك هذه العشرة مفصلة بابًا بابًا إن شاء الله تعالى.



أصل

بابُ الفاعِل

الفَاعِلُ هُو: الاسمُ المَرفُوعُ المَذْكُورُ قَبْلَهُ فِعْلُه[١] أَو مَا هُو في تَأوِيلِ الفِعلِ.

الفاعل لغة: (من أوجد الفعل).

واصطلاحًا: ما ذكره المصنف بقوله: (هو الاسم...) إلخ.

فقوله (**الاسم**) أي: الصريح، أو المؤول به. فخرج به الفعل، والحرف، والجملة. فلا يكون واحد منها فاعلاً.

والمراد بالصريح: (ما لا يحتاج في كونه فاعلاً إلى تأويل)، فيشمل الظاهر نحو: (قَامَ زَيْدٌ)، والمضمر نحو: (قُمْتُ).

والمراد بالمؤول بالصريح: ما يحتاج في كونه فاعلاً إلى تأويل مصدر منسبك بواسطة حرف مصدري، نحو: (أَعْجَبَنِيْ مَا صَنَعْتَ)، فـ(أَعْجَبَنِيْ) فعل ومفعول، و(مَا) مصدرية، و(صَنَعْتَ) فعل وفاعل، والمصدر المؤول من الفعل المسبوك بـ(مَا) فاعل (أَعْجَبَنِيْ)، والتقدير: (أَعْجَبَنِيْ صُنْعُكَ).

وقوله: (**المرفوع**) أي: لفظًا، أو تقديرًا، أو محلًّا فخرج به المنصوب والمجرور، والرافع للفاعل هو الفعل أو ما فيه تأويله على الصحيح.

وقوله: (**المذكور قبله فعله**)، أي: التام المبني للمعلوم. فخرج به المبتدأ وخبره نحو: (زَيْدٌ قَائِمٌ)، وخبر (إِنَّ) نحو: (إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ) فإنها أسماء مرفوعة لم يتقدم قبلها فعل.

وبقيد (التَامِّ) خرج الفعل الناقص كـ(كَانَ) وأخواتِها، فإن مرفوعها لا يسمى فاعلاً حقيقة.

---

(١) في "الكواكب" (فِعْلٌ) بدون هاء.

وبقيد (المبني للمعلوم) خرج مرفوع المبني للمجهول، فإنه نائب فاعل لا فاعل.

وقوله: (أو ما في تأويل الفعل) أي: كاسم الفاعل ونحوه مما فيه تأويل الفعل نحو: (زَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوهُ)، فـ(أَبُوهُ) فاعل بـ(قَائِمٌ)؛ لأنه اسم فاعل في تأويل الفعل، والتقدير: (زَيْدٌ يَقُومُ أَبُوهُ).

أصل

وهُو عَلَى قِسمَينِ: ظَاهِرٍ ومُضْمَرٍ.

فالظَّاهِرُ نحوُ: ﴿قَالَ ٱللَّهُ﴾[1] [المائدة: ١١٥]، ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾[2] [المائدة: ٢٣]، ﴿وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ﴾[3] [التوبة: ٩٠]، ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ﴾[4] [المطففين: ٦]، ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾[5] [الروم: ٤]، ﴿قَالَ أَبُوهُمْ﴾[6] [يوسف: ٩٤].

والمُضْمَرُ نحوُ قَولِكَ: (ضَرَبْتُ وضَرَبْنَا...) إلى آخِرِهِ كَمَا تَقَدَّمَ في فَصلِ المُضمَرِ.

والَّذِي في تَأْوِيلِ الفِعلِ نَحوُ: (أَقَائِمٌ الزَّيدَانِ)[7]، وقَولِهِ تَعَالَى: ﴿مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُۥ﴾[8] [فاطر: ٢٨].

---

(١) **الإعراب**: (قَالَ اللهُ) فعل وفاعل، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

(٢) **الإعراب**: (قَالَ رَجُلَانِ) فعل وفاعل، وعلامة رفعه (الألفُ)؛ لأنه مثنى.

(٣) **الإعراب**: (الْوَاوُ) استئنافية، و(جَاءَ الْمُعَذِّرُوْنَ) فعل وفاعل، وعلامة رفعه (الْوَاوُ)؛ لأنه جمع مذكر سالم.

(٤) **الإعراب**: (يَوْمَ) ظرف زمان متعلق بـ﴿مَّبْعُوثُونَ﴾ قبله، و(يَقُوْمُ) فعل مضارع مرفوع، و(النَّاسُ) فاعل، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

(٥) **الإعراب**: (يَوْمَ) ظرف زمان، وهو مضاف، و(إذٍ) مضاف إليه، و(يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُوْنَ) فعل وفاعل، وعلامة رفعه (الْوَاوُ)؛ لأنه جمع مذكر سالم.

(٦) **الإعراب**: (قَالَ أَبُوْهُمْ) فعل وفاعل، وعلامة رفعه (الْوَاوُ)؛ لأنه من الأسماء الستة، و(الْهَاءُ) مضاف إليه.

(٧) **الإعراب**: (الهمزةُ) للاستفهام، و(قَائِمٌ) مبتدأ، و(الزَّيْدَانِ) فاعل سد مسد الخبر، وعلامة رفعه (الألفُ)؛ لأنه مثنى.

(٨) **الإعراب**: (مُخْتَلِفٌ) مبتدأ مؤخر، وقوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾ جار ومجرور خبر مقدم، =

قوله: (ظاهر ومضمر) الظاهر: (ما دل على معناه بلا قرينة).

والمضمر: (ما دل على معناه بقرينة تكلم أو خطاب أو غيبة).

فالظاهر يرفعه الماضي والمضارع فإن كان مفردًا أو جمع تكسير أو جمع مؤنث سالمًا رفع بضمة ظاهرة أو مقدرة، وإن كان مثنى أو جمع مذكر سالمًا أو اسمًا من الأسماء الستة، رفع بما ينوب عنها وهو الألف في المثنى والواو فيما عداه وأمثلة ذلك معروفة قد تقدمت وذكر المصنف بعضها.

وقوله: (والمضمر...) إلخ، المضمر ينقسم إلى متصل نحو: (ضَرَبْتُ وَضَرَبْنَا...) إلخ، ومنفصل نحو: (مَا قَامَ إِلَّا أَنَا أَوْ نَحْنُ...) إلخ، قال تعالى: ﴿فَأَيَّدْنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ عَلَىٰ عَدُوِّهِمْ﴾ [الصف: ١٤]، وقال: ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾ [المدثر: ٣١].

وقوله: (نحو: أقائم الزيدان...) إلخ، فـ(الزَّيْدَانِ) فاعل بـ(قَائِمٌ)؛ لأنه في تأويل الفعل، والتقدير: (أَيَقُومُ الزَّيْدَانِ)، و(أَلْوَانُهُ) فاعل بـ(مُخْتَلِفٌ)؛ لأنه في تأويل الفعل، والتقدير: (يَخْتَلِفُ أَلْوَانُهُ).

أصل

وللفَاعِلِ أَحكَامٌ:

مِنهَا: أَنَّهُ لا يَجُوزُ حَذْفُهُ؛ لأَنَّهُ عُمدَةٌ، فَإِنْ ظَهَرَ في اللَّفظِ، نَحوُ: (قَامَ زَيدٌ[1]، والزَّيدَانِ قَامَا)[2] فذَاكَ، وإِلَّا فَهُو ضَمِيرٌ مُستَتِرٌ، نَحوُ: (زَيدٌ قَامَ)[3].

قوله: (وللفاعل أحكام) أي: كثيرة ذكر المصنف منها خمسة أحكام:

الأول: أنه عمدة في الكلام، فلا يجوز حذفه؛ لأنه مع الفعل كجزأي كلمة لا

= و(أَلْوَانُهُ) فاعل بـ(مُخْتَلِفٌ)، و(الْهَاءُ) مضاف إليه.

(١) **الإعراب**: (قَامَ زَيْدٌ) فعل، وفاعل.

(٢) **الإعراب**: (الزَّيْدَانِ) مبتدأ، وعلامة رفعه (الألفُ)، و(قَامَا) فعل وفاعل في محل رفع خبر.

(٣) **الإعراب**: (زَيْدٌ) مبتدأ، و(قَامَ) فعل ماض، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره: (هُوَ) والجملة الفعلية في محل رفع خبر المبتدإ.

يستغنى بإحداهما عن الأخرى، فإن ظهر في اللفظ بأن نطق به ظاهرًا كان أو مضمرًا كمثالي المصنف فذاك هو الفاعل، وإن لم يظهر في اللفظ فهو ضمير مستتر راجع إلى ما قبله نحو: (زَيْدٌ قَامَ)، ففي (قَامَ) ضمير مستتر تقديره: (هُوَ) راجع إلى (زَيْدٌ).

تنبيه: يستثنى من هذا الحكم مواضع يجوز فيها حذف الفاعل باطراد.

منها فاعل الفعل المبني للمجهول نحو: (ضُرِبَ زَيْدٌ) أصله (ضَرَبَ عَمْرٌو زَيْدًا)، فحذف الفاعل وأقيم المفعول به مقامه.

ومنها في الاستثناء المفرغ نحو: (مَا قَامَ إِلَّا هِنْدٌ)، فـ(هِنْدٌ) بدل من الفاعل المحذوف، والتقدير: (مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا هِنْدٌ) إلى غير ذلك.

أصل: ومِنهَا: أنَّه لا يجوزُ تَقدِيمُهُ[1] عَلَى الفِعلِ، فإنْ وُجِدَ مَا ظَاهِرُهُ أنَّهُ فَاعِلٌ مُقَدَّمٌ[2] وَجَبَ تَقْدِيرُ الفَاعِلِ ضَمِيرًا مُستَتِرًا، ويَكونُ المُقدَّمُ إمَّا مُبتَدَأً، نحوُ: (زَيْدٌ قَامَ)[3]، وإمَّا فَاعِلاً بِفعلٍ محذُوفٍ، نحوُ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾[4] [التوبة: ٦]؛ لأنَّ أَدَاةَ الشَّرطِ لا تَدخُلُ عَلَى المُبتَدَإِ.

قوله: (**ومنها أنه لا يجوز تقديمه على الفعل**) هذا هو **الحكم الثاني**، وإنما لم يجز تقدمه على الفعل؛ لأنهما لما كانا كالكلمة الواحدة -كما تقدم- امتنع تقديمه على فعله

---

(١) في الفواكه: (تَقَدُّمُهُ). (٢) في "المخطوطة" (تَقَدَّمَ).

(٣) **الإعراب**: (زَيْدٌ) مبتدأ، و(قَامَ) فعل ماض، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره: (هُوَ)، والجملة الفعلية في محل رفع خبر المبتدإ.

(٤) **الإعراب**: (الْوَاوُ) استئنافية، و(إِنْ) حرف شرط جازم، يجزم فعلين و(أَحَدٌ) فاعل بفعل محذوف وجوبًا، هو فعل الشرط، يفسره الفعل المذكور والتقدير: (**وَإِنِ اسْتَجَارَكَ أَحَدٌ اسْتَجَارَكَ**)، و(مِنَ الْمُشْرِكِينَ) جار ومجرور صفة لـ(أَحَدٌ)، و(اسْتَجَارَكَ) فعل ومفعول، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره: (هُوَ)، وجملة (اسْتَجَارَكَ) لا محل لها من الإعراب؛ لأنها مفسرة، وجواب الشرط جملة: ﴿فَأَجِرْهُ﴾.

كما يمتنع تقديم عجز الكلمة على صدرها فإن وجد ما ظاهره... إلخ، ما ذكره المصنف.

وقوله: (نحو: زيد قام) فـ(زَيْدٌ) مبتدأ، و(قَامَ) فعل ماض، وفاعله مستتر فيه جوازًا يعود على (زَيْدٌ)، ونحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾، فـ(أَحَدٌ) فاعل بفعل محذوف وجوبًا يفسره الفعل المذكور، والتقدير: (وَإِنْ اسْتَجَارَكَ أَحَدٌ اسْتَجَارَكَ)، وإنما وجب حذفه؛ لأن المذكور عوض عنه، وهم لا يجمعون بين العوض والمعوض عنه، وإنما لم يجعل (أَحَدٌ) مبتدأ وجملة (اسْتَجَارَكَ) خبره من غير حذف؛ لأن أداة الشرط لا تدخل على المبتدإ؛ لأنها موضوعة لتعليق فعل بفعل فهي مختصة بالجمل الفعلية على الأصح.

أصل

ومِنهَا: أنَّ فِعلَهُ يُوحَّدُ مَع تَثنِيَتِهِ وجَمْعِهِ كَمَا يُوحَّدُ مَع إفرَادِهِ، فَتَقُولُ: (قَامَ الزَّيدَانِ، وقَامَ الزَّيدُونَ) كَمَا تَقُولُ: (قَامَ زَيدٌ)، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ [المائدة: ٢٣]، ﴿وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ﴾ [التوبة: ٩٠]، ﴿وَقَالَ ٱلظَّـٰلِمُونَ﴾ [الفرقان: ٨]، ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ [يوسف: ٣٠].

ومِنَ العَرَبِ مَنْ يُلحِقُ الفِعلَ عَلامَةَ التَّثنِيَةِ والجَمْعِ إذَا كَانَ الفَاعِلُ مُثَنًّى أَو مَجمُوعًا[1] فَتَقُولُ: (قَامَا الزَّيدَانِ، وقَامُوا الزَّيدُونَ، وقُمْنَ الهِنْدَاتُ)، وتُسمَّى لُغَةَ (أَكَلُونِي البَرَاغِيثُ) لأنَّ هَذَا اللَّفظَ سُمِعَ مِن بَعضِهِم، ومِنهُ الحَدِيثُ: «يَتَعَاقَبُونَ فِيكُم مَلائِكَةٌ بالليْلِ ومَلائِكَةٌ بِالنَّهَارِ»[2]، والصَّحِيحُ أنَّ الألِفَ وَالوَاوَ والنُّونَ أَحْرُفٌ دَالَّةٌ عَلَى التَّثنِيَةِ والجَمْعِ وأنَّ الفَاعِلَ مَا بَعدَهَا.

قوله: (**ومنها أن فعله يُوَحَّدُ...**) إلخ، هذا هو **الحكم الثالث** من أحكام الفاعل

---

(١) في "الكواكب" (جَمْعًا).

(٢) الحديث متفق عليه، عن أبي هريرة رضي الله عنه، أخرجه البخاري برقم (٥٥٥)، ومسلم برقم (٦٣٢)، وانظر -للفائدة- شرح الحافظين النووي وابن حجر على هذا الحديث.

ومعنى: (أن فعله يوحد) أي: لا يلحق بعلامة تثنية ولا بعلامة جمع مع الفاعل الظاهر كما لا يلحق مع المفرد اتفاقًا، فيقال: (قَامَ الزَّيْدَانِ)، و(قَامَ الزَّيْدُوْنَ)، و(قَامَتِ الْهِنْدَانِ) أو (الْهِنْدَاتُ)، كما يقال: (قَامَ زَيْدٌ)، و(قَامَتْ هِنْدٌ) بتوحيد الفعل في الجميع؛ لأنه لو قيل: (قَامَا الزَّيْدَانِ...) إلخ، لتُوهم أن الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر، وما قبله خبر مقدم، فالتُزِم توحيد الفعل دفعًا لهذا الإيهام.

وهذه اللغة هي الفصحى، وهي لغة جمهور العرب، وبها جاء التنزيل، قال تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ...﴾ إلخ، ما ذكره المصنف فالفعل في هذه الأمثلة ونحوها مجرد من علامة التثنية والجمع.

وإنما كان الأفصح ترك علامة تثنية الفاعل وجمعه؛ لأن تثنيته وجمعه يعلمان دائمًا من لفظه بخلاف تأنيثه فإنه قد لا يعلم من لفظه.

وقوله: (فتقول: قاما الزيدان...) إلخ، فـ(قَامَ) في الأمثلة الثلاثة فعل ماض، و(الأَلِفُ) في الأول حرف دال على التثنية، و(الوَاوُ) في الثاني حرف دال على جمع الذكور، و(النُّوْنُ) في الثالث حرف دال على جمع الإناث، والاسم الظاهر في الجميع هو الفاعل.

وقوله: (أكلوني البراغيث) هو: جمع (بُرْغُوْثٍ) -بضم أوله-، كذا في "المختار" و"القاموس"، وذكر المعلق على "القاموس" عن السيوطي أنه يثلث الأول، وقال الدميري: إن الضم أشهر من الفتح، أفاده الشارح. اهـ

قال الفاكهي: وهذا المثال فيه شذوذان، أحدهما: إلحاق الفعل العلامة، والثاني: استعمال الواو لما لا يعقل. اهـ

وقال الخضري (١/ ٢٣٧): حقه على الأفصح (أَكَلَنِيْ، وَأَكَلَتْنِيْ) بالتاء، وعلى هذه اللغة (أَكَلْنَنِيْ) بنون النسوة، وإنما أتي بواو العقلاء لتنزيلهم منزلتهم في الجور والتعدي المعبر عنه بالأكل مجازًا. اهـ وانظر "المغني" (٢/ ٣١٦).

وقوله: (لأن هذا اللفظ سمع من بعضهم) هي لغة طَيِّئ أو أزد شنوأة أو بلحارث

كذا في "المغني" (٢/ ٣٦٥).

قال عبادة (١/ ١٧٩): قال في "الارتشاف": جمهور النحاة على ضعف هذه اللغة وكثرة ورودها تدل على أنها ليست ضعيفة. اهـ

قال أبوعبدالله: ومما ورد من ذلك قول الشاعر:

تَـوَلَّى قِتَـالَ المَارِقِـيْنَ بِنَفْسِهِ وَقَـدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَـدٌ وَحَمِـيْمُ

وقول الآخر:

يَلُوْمُـوْنَنِيْ فِيْ اشْـتِرَاءِ النَّخِيْـ ـلِ أَهْـلِيْ وَكُلُّهُـمُ أَلْـوَمُ

وقول الآخر:

رَأَيْنَ الغَوَانِيْ الشَّيْبَ لَاحَ بِعَارِضِيْ فَأَعْرَضْـنَ عَـنِّيْ بِالْخُـدُوْدِ النَّـوَاضِرِ

وقوله: (ومنه الحديث...) إلخ، فـ(مَلَائِكَةٌ) بهذا اللفظ فاعل (يَتَعَاقَبُوْنَ)، وقد ألحق بالفعل علامة الجمع مع أنه مسند إلى الظاهر وكان القياس (يَتَعَاقَبُ)، والأولى تخريج الحديث على اللغة الفصحى كما في "حاشية عبادة على الشذور" (١/ ١٧٩)، وانظر "فتح الباري" (٢/ ٤٢) تحت رقم (٥٥٥).

تنبيه: قال ابن هشام في "شرح الشذور" (صـ١٧٢) وقد حمل قوم على هذه اللغة آيات من التنزيل العظيم، منها: قوله سبحانه: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [الأنبياء: ٣]، والأجود تخريجها على غير ذلك، وأحسن الوجوه فيها إعراب (الَّذِيْنَ ظَلَمُوْا) مبتدأ، و(أَسَرُّوْا النَّجْوَى) خبرًا. اهـ.

وقوله: (والصحيح...) إلخ، أي: الصحيح من أقوال ثلاثة أن الفعل على هذه اللغة ليس مسندًا لهذه الأحرف بل هو مسند للظاهر بعدها، وهذه الأحرف علامات تدل على تثنية الفاعل وجمعه كما تدل التاء في نحو: (قَامَتْ هِنْدٌ) على تأنيثه، وهذا قول سيبويه وموافقيه.

القول الثاني: أن هذه اللواحق ضمائر وأنها الفاعل والمرفوع بعدها مبتدأ مؤخر

وهي وما قبلها خبر مقدم.

القول الثالث: أنها ضمائر الفاعلين والمرفوع بعدها بدل منها بدل كل من كل.

وضعف هذان القولان بأن أئمة هذا الشأن اتفقوا على أن قومًا من العرب، وهم طَيِّئٌ، أو أزد شنوأه، يجعلون هذه الأحرف علامات للتثنية والجمع، وبأن تقديم الخبر أو الإبدال من الضمير يجيزهما جميع العرب ولا يختصان بلغة قوم بأعيانهم.

أصل

وَمِنهَا: أنَّه يَجِبُ تَأنِيثُ الفِعلِ بِتَاءٍ سَاكِنَةٍ فِي آخِرِ المَاضِي وبِتَاءِ المُضَارَعَةِ[1] فِي أَوَّلِ المُضَارِعِ إِذَا كَانَ الفَاعِلُ مُؤَنَّثًا حَقِيقِيَّ التَّأنِيثِ، نحوُ: (قَامَتْ هِنْدٌ، وتَقُومُ هِنْدٌ).

ويجُوزُ تَرْكُ التَّاءِ إِذَا كَانَ الفَاعِلُ مَجَازِيَّ التَّأنِيثِ، نحوُ: (طَلَعَ الشَّمْسُ)، وقَولِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً﴾[2] [الأنفال: ٣٥].

وحُكمُ المُثَنَّى والمَجمُوعِ جَمْعَ تَصحِيحٍ حُكمُ المُفرَدِ، فَتَقُولُ: (قَامَ الزَّيدَانِ، وقَامَ الزَّيدُونَ، وقَامَتِ المُسلِمَتَانِ، وقَامَتِ المُسلِمَاتُ)، وأمَّا جَمعُ التَّكْسِيرِ فَحُكمُه حُكْمُ المَجَازِيِّ التَّأنِيثِ، تَقُولُ: (قَامَ الرِّجَالُ، وقَامَتِ الرِّجَالُ، وقَامَ الهُنُودُ، وقَامَتِ الهُنُودُ).

قوله: (ومنها أنه يجب تأنيث الفعل...) إلخ، هذا هو **الحكم الرابع:** وهو وجوب تأنيث الفعل إن كان الفاعل مؤنثًا وذلك في موضعين:

أحدهما: أن يكون الفاعل اسمًا ظاهرًا حقيقي التأنيث متصلاً بفعله، نحو: (قَامَتْ

---

(١) في "الكواكب": (المُضَارِعِ).

(٢) **الإعراب:** (الْوَاوُ) استئنافية، و(مَا) نافية، و(كَانَ) فعل ماض ناسخ، و(صَلَاةُ) اسمها، و(الْهَاءُ) مضاف إليه، و(عِنْدَ) ظرف مكان متعلق بمحذوف حال، و(البَيْتِ) مضاف إليه، و(إِلَّا) أداة حصر، و(مُكَاءً) خبر (كَانَ).

هِنْدٌ وَتَقُومُ هِنْدٌ) قال تعالى: ﴿قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ﴾ [يوسف: ٥١]، والمراد بالمؤنث الحقيقي: ماله فرج كالمرأة، والنعجة، ونحوهما.

الثاني: -ولم يذكره المصنف- إذا كان الفاعل ضميرًا متصلًا يعود على مؤنث حقيقي أو مجازي، وهو ما لا فرج له كالشمس والأرض، ونحوهما فالأول نحو: (هِنْدٌ قَامَتْ أَوْ تَقُومُ)، قال تعالى: ﴿وَمَرْيَمَ ٱبْنَتَ عِمْرَٰنَ ٱلَّتِىٓ أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا﴾ [التحريم: ١٢]. والثاني: نحو: (الشَّمْسُ طَلَعَتْ أَوْ تَطْلُعُ)، قال تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ﴾ [الانفطار: ١]، و﴿وَٱلشَّمْسُ تَجْرِى لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا﴾ [يس: ٣٨].

قوله: (ويجوز ترك التاء...) إلخ، اعلم أنه يجوز إلحاق التاء وتركها في أربع مسائل:

الأولى: إذا كان الفاعل اسمًا ظاهرًا مجازي التأنيث نحو: (طَلَعَتْ أَوْ طَلَعَ الشَّمْسُ)، قال تعالى: ﴿قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ﴾ [يونس: ٥٧]، وقال: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، وكالآية التي ذكرها المصنف والإلحاق أحسن.

الثانية: إذا كان الفاعل جمع تكسير لمذكر أو لمؤنث نحو: (قَامَتْ أَوْ قَامَ الرِّجَالُ، وَقَامَتْ أَوْ قَامَ الْهُنُودُ) قال تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ﴾ [الحجرات: ١٤]، وقال: ﴿وَجَآءَ إِخْوَةُ يُوسُفَ﴾ [يوسف:٥٨]، فالتأنيث على التأويل بالجماعة و التذكير على التأويل بالجمع فكأنك في الحالة الأولى تقول: (قَامَتْ جَمَاعَةُ الرِّجَالِ وجَمَاعَةُ الهُنُودِ)، وكأنك في الحالة الثانية تقول: (قَامَ جَمْعُ الرِّجَالِ وجَمْعُ الهُنُودِ)، والأحسن إلحاق التاء مع المؤنث وتركها مع المذكر، وهاتان المسألتان ذكرهما المصنف.

الثالثة: إذا كان الفاعل المؤنث فاعلًا لنعم وبئس، نحو: (نِعْمَتْ أَوْ نِعْمَ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ، وَبِئْسَتْ أَوْ بِئْسَ الْمَرْأَةُ دَعْدٌ)، والإلحاق أحسن.

الرابعة: إذا فصل بين الفعل والفاعل المؤنث الحقيقي فاصل غير (إلا) نحو: (جَاءَتِ اليَوْمَ امْرَأَةٌ) بالتأنيث، (وَجَاءَ اليَوْمَ امْرَأَةٌ) بالتذكير، والإلحاق أحسن.

فإن كان الفاصل (إِلَّا) نحو: (مَا قَامَ إِلَّا هِنْدٌ) وجب عند جمهور النحاة ترك

(تَاءِ) التأنيث؛ لأن الفاعل في الحقيقة مذكر محذوف وهو لفظ (أَحَدٌ)؛ إذ المعنى: (مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا هِنْدٌ)، و(هِنْدٌ) بدل منه.

أصل

ومِنهَا: أنَّ الأصلَ فِيه أَنْ يَلِيَ فِعلَهُ ثُمَّ يُذْكَرَ[1] المَفعُولُ، نحُوُ: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾[2] [النمل: ١٦].

وقَد يَتَأَخَّرُ الفَاعِلُ ويَتَقَدَّمُ المَفعُولُ جَوَازًا، نحُوُ: ﴿وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ﴾[3] [القمر: ٤١]، ووُجُوبًا نحُوُ: ﴿شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا﴾[4] [الفتح: ١١]، ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾[5] [البقرة: ١٢٤].

وقَد يَتَقَدَّمُ المَفعُولُ عَلَى الفِعلِ والفَاعِلِ جَوَازًا، نحُوُ: ﴿فَرِيقًا كَذَّبُوا۟ وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ﴾[6] [المائدة: ٧٠]، ووُجُوبًا نحُوُ: ﴿فَأَىَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾[7] [غافر: ٨١] لأنَّ اسْمَ الاستِفهَامِ لَه صَدْرُ الكَلامِ.

قوله: (ومنها أن الأصل...) إلخ، هذا هو **الحكم الخامس**: وهو أن الأصل في

---

(١) في "الكواكب" (تُذْكَرُ) بالتاء الفوقانية.

(٢) **الإعراب**: (الْوَاوُ) عاطفة، و(وَرِثَ) فعل ماض، و(سُلَيْمَانُ) فاعل، و(دَاوُدَ) مفعول به.

(٣) **الإعراب**: (الْوَاوُ) عاطفة، و(اللَّامُ) واقعة في جواب قسم مقدر تقديره: (وَاللهِ)، و(قَدْ) حرف تحقيق، و(جَاءَ) فعل ماض، و(آلَ) مفعول به مقدم جوازًا، و(فِرْعَوْنَ) مضاف إليه، و(النُّذُرُ) فاعل مؤخر.

(٤) **الإعراب**: (شَغَلَ) فعل ماض، و(التَّاءُ) للتأنيث، و(نَا) مفعول به مقدم وجوبًا، و(أَمْوَالُ) فاعل مؤخر، و(نَا) مضاف إليه.

(٥) **الإعراب**: (الْوَاوُ) استئنافية، و(إِذِ) ظرف لما مضى من الزمان، و(ابْتَلَى) فعل ماض، و(إِبْرَاهِيْمَ) مفعول به مقدم وجوبًا، و(رَبُّهُ) فاعل مؤخر، و(الْهَاءُ) مضاف إليه.

(٦) **الإعراب**: (فَرِيْقًا) مفعول به مقدم جوازًا، و(كَذَّبُوْا) فعل وفاعل، ومثله ما بعده.

(٧) **الإعراب**: (الْفَاءُ) فصيحة، (أَيَّ) اسم استفهام مفعول به مقدم وجوبًا، وهو مضاف، و(آيَاتِ) مضاف إليه، وهُوَ مضاف، ولفظ الجلالة (اللهِ) مضاف إليه، و(تُنْكِرُوْنَ) فعل وفاعل.

الفاعل أن يؤتى به بعد فعله مباشرة؛ لأنه منزل منه منزلة جزئه ثم يجيء المفعول بعدهما؛ لأنه فضلة نحو: (ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا)، وكالآية التي ذكرها المصنف.

ومثل المفعول في ذلك بقية معمولات الفعل لكونها فضلة نحو: (قَامَ زَيْدٌ أَمْسِ أَوْ مُسْرِعًا)، أو نحوِ ذلك.

وقوله: (**وقد يتأخر الفاعل...**) إلخ، أي: أن هذا الأصل قد يتخلّف فيتأخر الفاعل ويتقدم المفعول إما جوازًا نحو: (ضَرَبَ زَيْدًا عَمْرٌو) وكمثال المصنف، فكل من (زَيْدًا وَآلَ فِرْعَوْنَ) مفعول به مقدم، و(عَمْرٌو) و(النُّذُرُ) فاعل مؤخر جوازًا، وإنما كان هذا التأخير جائزًا؛ لأنه لا مانع من تقديمه.

وإما وجوبًا وذلك في مواضع:

منها: **إذا كان الفاعل اسمًا ظاهرًا**، والمفعول ضميرًا متصلًا بفعله، نحو: ﴿شَغَلَتۡنَآ أَمۡوَٰلُنَا﴾، وإنما وجب تأخير الفاعل في هذه الحالة؛ لأنه لا يجوز فصل الضمير مع إمكان وصله فلا يقال: (شَغَلَتْ أَمْوَالُنَا إِيَّانَا).

ومنها: **إذا اتصل بالفاعل** ضمير يعود على المفعول نحو: ﴿وَإِذِ ٱبۡتَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ [البقرة: ١٢٤] وإنما وجب تأخيره في هذه الحالة؛ لأنه لو قدم لزم عود الضمير من متقدم لفظًا ورتبة وهو لا يجوز.

وقوله (نحو: ﴿فَرِيقًا كَذَّبُواْ﴾) الآية، فـ(فَرِيْقًا) مفعول به مقدم جوازًا؛ إذ لا مانع من تأخيره.

وقوله: (ووجوبًا...) إلخ، أي: وذلك في مواضع:

منها: إذا كان له صدر الكلام كأسماء الاستفهام، ونحوها كقولك: (مَنْ ضَرَبْتَ؟)، وكمثال المصنف فـ(مَنْ وَأَيَّ) مفعول به مقدم وجوبًا؛ لكونه اسم استفهام، وهو مما له صدر الكلام، وتأخيره مُنَافٍ للصدارة.

أصل

باب المفعول الَّذي لم يسمَّ فاعله

وهُو: الاسمُ المَرفُوعُ الَّذِي لَم يُذْكَرْ مَعَهُ فَاعِلُهُ، وأُقِيمَ هُو مُقَامَهُ، فَصَارَ مَرْفُوعًا بَعدَ أَنْ كَانَ مَنْصُوبًا، وعُمدَةً بَعدَ أَن كَانَ فَضلَةً.

فَلا يَجُوزُ حَذْفُهُ ولا تَقدِيمُهُ عَلَى الفِعْلِ.

ويَجِبُ تَأنِيثُ الفِعلِ إن كَانَ مُؤنَّثًا، نحوُ: (ضُرِبَتْ هِنْدٌ)[١]، ونحوُ: ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ ﴾[٢] [الزلزلة: ١].

وَيَجِبُ أَلَّا يَلْحَقَ الفِعْلَ عَلَامَةُ تَثْنِيَةٍ أَوْ جَمْعٍ إِنْ كَانَ مُثَنًّى أَوْ مَجْمُوعًا، نَحْوُ: (ضُرِبَ الزَّيْدَانِ، وَضُرِبَ الزَّيْدُونَ)[٣].

وَيُسَمَّى أَيْضًا النَّائِبَ عَنِ الفَاعِلِ، وَهذِهِ العِبَارَةُ [لابنِ مَالِكٍ وهِي][٤] أَحْسَنُ وَأَخْصَرُ.

قوله: (باب المفعول الذي لم يسم فاعله) هذا هو النوع الثاني من المرفوعات، ويسمى أيضًا النائب عن الفاعل كما سيأتي، وعرفه المصنف بقوله: (الاسم المرفوع...) إلخ.

فقوله (الاسم) خرج به الفعل، والحرف، والجملة. وهو يشمل الصريح -ظاهرًا ومضمرًا- والمؤول بالصريح، فالأول نحو: (ضُرِبَ زَيْدٌ، وَمَا أُكْرِمَ إِلَّا أَنَا)، والثاني:

---

(١) **الإعراب**: (ضُرِبَ) فعل ماض مغير الصيغة، و(التَّاءُ) للتأنيث و(هِنْدٌ) نائب فاعل.

(٢) **الإعراب**: (إِذَا) ظرف لما يستقبل من الزمان، و(زُلْزِلَ) فعل ماض مغير الصيغة، و(التَّاءُ) للتأنيث، و(الأَرْضُ) نائب فاعل.

(٣) **الإعراب**: (ضُرِبَ) فعل ماض مغير الصيغة، و(الزَّيْدَانِ) نائب فاعل، وعلامة رفعه (الألفُ)؛ لأنه مثنى، ومثله ما بعده، إلا أن علامة رفعه (الْوَاوُ)؛ لأنه جمع مذكر سالم.

(٤) مابين المعكوفين ليس موجودًا في "المخطوطة" و"الفواكه"، والمثبت من "الكواكب".

نحو: ﴿قُلْ أُوحِىَ إِلَىَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ﴾ [الجن: ١] أي: استماعُ نفرٍ من الجن.

وقوله: (المرفوع) أي: لفظًا أو تقديرًا أو محلًّا نحو: (ضُرِبَ زَيْدٌ وَالفَتَى وَهَذَا)، والعامل فيه الرفع الفعل أو ما فيه تأويله كاسم المفعول ونحوه.

فمثال الفعل نحو: ﴿ضُرِبَ مَثَلٌ﴾ [الحج:٧٣] ومثال ما فيه تأويله (زَيْدٌ مَضْرُوْبٌ عَبْدُهُ)، قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ﴾ [هود: ١٠٣].

وقوله: (الذي لم يذكر معه فاعله) أي: بأن حذف لغرض لفظي أو معنوي.

وقوله: (وأقيم هو مقامه) أي: أن المفعول عند حذف الفاعل يقوم مقامه في إسناد الفعل إليه فيأخذ جميع أحكامه التي كانت له، فيصير مرفوعًا بعد أن كان منصوبًا، وعمدة بعد أن كان فضلة يتم الكلام بدونه، فلا يجوز حذفه ولا تقديمه على الفعل لقيامه مقام الفاعل، وقد كان قبل ذلك جائز الحذف، والتقديم.

ويجب تأنيث الفعل له إن كان مؤنثًا، حقيقيًّا كان نحو: (ضُرِبَتْ هِنْدٌ)، أصله (ضَرَبَ زَيْدٌ هِنْدًا) بتذكير الفعل، فلما حذف الفاعل وأقيم المفعول المؤنث مقامه أنث له الفعل، أو مجازيًّا نحو: (أُشْعِلَتِ النَّارُ)، والأصل (أَشْعَلَ زَيْدٌ النَّارَ) وكمثال المصنف، لكن تأنيث الفعل في المثال والآية جائز لا واجب؛ لأن (النَّارَ وَالأَرْضَ) مؤنث مجازي.

ويجب أيضًا أن يوحد له الفعل نحو: (ضُرِبَ الزَّيْدَانِ، وَضُرِبَ الزَّيْدُوْنَ، وَضُرِبَ الهُنُوْدُ) على اللغة الفصحى، ولا يقال: (ضُرِبَا الزَّيْدَانِ، وَضُرِبُوْا الزَّيْدُوْنَ، وَضُرِبْنَ الهُنُوْدُ) إلا على لغة أكلوني البراغيث كقول الشاعر:

أُلْفِيَتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ القَفَا ... أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ ذَا وَاقِيَهْ

فـ(عَيْنَاكَ) نائب فاعل، والألف علامة التثنية على الصحيح كما تقدم في باب الفاعل.

وقوله: (أحسن وأخصر) أي: من العبارة الأولى وهي (المفعول الذي لم يسم فاعله) وهذه العبارة لابن مالك قال أبوحيان: لم أرها لغيره. اهـ

وإنما كانت (أَحْسَنَ)؛ لأنها أوضح في بيان المراد، و(أَخْصَرَ)؛ لأنها أقل لفظًا من الأُولى، والمُعْرِبُ ينبغي له أن يختار الأحسن والأخصر.

وإنما كانت كذلك أي: (أَحْسَنَ وَأَخْصَرَ) لوجهين:

الأول: أنها شاملة لكل ما ينوب عن الفاعل من مفعول ومصدر وظرف وَجَارٍّ ومجرور بخلاف الأولى فإنها مقتصرة على ذكر المفعول فقط.

الثاني: أن المفعول الثاني من نحو: (أُعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهَمًا) لا يدخل تحتها؛ لأنه ليس مما ينوب عن الفاعل بخلاف الأُولى فإنه يدخل تحتها؛ لأنه يصدق عليه أنه (مفعول الذي لم يسم فاعله).

وإن أجيب عن الأول بأن هذه العبارة صارت في العرف علمًا بالغلبة على كل ما ينوب عن الفاعل من مفعول وغيره، وعن الثاني بأن الكلام في المرفوعات فلا يدخل (دِرْهَمًا)؛ لأنه منصوب. وانظر "شرح الشذور" لابن هشام مع "حاشية عبادة".

أصل

وَيُسَمَّى فِعْلُهُ **الفِعْلَ المَبْنِيَّ لِلْمَفْعُولِ**، والفِعْلَ المَجْهُولَ، وَالفِعْلَ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ.

فَإِنْ كَانَ الفِعْلُ مَاضِيًا ضُمَّ أَوَّلُهُ وَكُسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ، وَإِنْ كَانَ مُضَارِعًا ضُمَّ أَوَّلُهُ وَفُتِحَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ نَحْوُ: (ضُرِبَ زَيْدٌ، وَيُضْرَبُ زَيْدٌ). فإِنْ كَانَ المَاضِي مَبْدُوءًا بِتَاءٍ زَائِدَةٍ ضُمَّ أَوَّلُهُ وَثَانِيهِ، نَحْوُ: (تُعُلِّمَ وَتُضُورِبَ). وإِنْ كَانَ مَبْدُوءًا بِهَمْزَةِ وَصْلٍ ضُمَّ أَوَّلُهُ وَثَالِثُهُ، نَحْوُ: (انْطُلِقَ وَاسْتُخْرِجَ). وَإِنْ كَانَ المَاضِي مُعتَلَّ العَيْنِ فَلَكَ كَسْرُ فَائِهِ فَتَصِيرُ عَيْنُهُ يَاءً، نَحْوُ: (قِيلَ وَبِيعَ)، وَلَكَ إِشْمَامُ الكَسْرَةِ الضَّمَّةَ وَهُوَ خَلْطُ الكَسْرَةِ بِشَيْءٍ مِنْ صَوْتِ الضَّمَّةِ، وَلَكَ ضَمُّ الفَاءِ فَتَصِيرُ عَيْنُهُ وَاوًا ساكِنَةً نَحْوُ: (قُولَ وَبُوعَ).

وقوله: (ويسمى فعله..) إلخ، إنما سُمي الفعل بعد حذف الفاعل الفعل المبني

للمفعول؛ للإشعار بأن إسناده إليه على جهة وقوعه عليه.

والفعل المبني المجهول للجهل بفاعله أحيانًا.

والفعل الذي لم يسم فاعله؛ لأن الفاعل بعد الحذف صار غير مسمى في الكلام.

ويسمى فعله أيضًا الفعل المغير الصيغة؛ لأنه بعد حذف الفاعل تغيرت صورته إشعارًا بأن ما بعده نائب عن الفاعل وليس بفاعل وذلك أنه لما حذف الفاعل وأقيم المفعول مقامه صار مرفوعًا بعد أن كان منصوبًا فالتبست صورته بصورة الفاعل فاحتيج إلى تمييز أحدهما عن الآخر فبقي الفعل مع الفاعل على صيغته الأصلية وَغُيِّرَ مع نائبه.

وكيفية هذا التغيير ما ذكره المصنف بقوله بَعْدُ: (فإن كان الفعل ماضيًا ضم أوله...) إلخ.

قوله: (نحو: ضُرِبَ زيد ويُضْرَبُ زيد) الأول مثال للماضي المغير الصيغة، ومثاله من التنزيل قوله تعالى: ﴿وَقُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾ [هود: ٤٤].

والثاني مثال للمضارع المغير الصيغة، ومثاله من التنزيل قوله تعالى: ﴿يُعْرَفُ ٱلْمُجْرِمُونَ بِسِيمَٰهُمْ﴾ [الرحمن: ٤١].

وسكت عن فعل الأمر لكونه لا يتأتى بناؤه للمفعول لأنه يلزم ذكر فاعله.

وقوله: (نحو: تُعُلِّمَ وتُضُورِبَ) أي: (تُعُلِّمَ العِلْمُ، وتُضُورِبَ فِيْ الدَّارِ) بضم أولها وثانيها.

وقوله: (نحو: أُنْطُلِقَ واُسْتُخْرِجَ) أي: (أُنْطُلِقَ بِزَيْدٍ، وأُسْتُخْرِجَ الماءُ) بضم أولها وثالثها، ومثاله من التنزيل قوله تعالى: ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ﴾ [البقرة: ١٧٣]، فإن الفعل إذا بُـدأ به قيل (اضْطُرَّ) بضم أوله وثالثه.

وقوله: (وإن كان الماضي معتل العين...) إلخ، معنى (معتل العين) أن وسطه حرف علة كـ(قَالَ وَبَاعَ) ونحوهما.

وقوله: (كسر فائه) أي: أول الكلمة، فإنهم يعبرون عن الحرف الأول بـ(فاء

الكلمة)، وعن الثاني بـ(عين الكلمة)، وعن الثالث بـ(لام الكلمة)، فيقولون -مثلًا- في (ضَرَبَ) على وزن فعل: (الضاد) فاء الكلمة، و(الراء) عين الكلمة، و(الباء) لام الكلمة، وهكذا.

قوله: (نحو: قِيلَ وبِيعَ) هذه لغة قريش ومن جاورهم وهي الفصحى، قال تعالى: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ﴾ [هود: ٤٤]، فـ(قِيْلَ، وَغِيْضَ) فعلان ماضيان مغيرا الصيغة، ونائب الفاعل في الأول ضمير مستتر تقديره (هُوَ)، وفي الثاني (الماءُ).

وقوله: (وهو خلط الكسرة...) إلخ، أي: تأتي بجزء من الضمة قليل سابق وجزء من الكسرة كثير لاحق ومن ثَمَّ تمحضت الياء، ولا يظهر ذلك إلا في النطق دون الخط، وقد قرئ في السبعة قوله: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ﴾[هود:٤٤] الآية، بالإشمام في (قِيْلَ، وَغِيْضَ)، وهذه لغة كثير من قيس وأكثر بني أسد، وهي تلي الأولى في الفصاحة.

وقوله: (نحو: قُولَ وبُوعَ) هذه لغة بني دُبَير -بمهملة فموحدة مصغرًا- وبني فقعس، وهم من فصحاء بني أسد، وحكيت أيضًا عن غيرهم، قال الشاعر رُؤْبَةُ:

لَيْـتَ وَهَـلْ يَنْفَـعُ شَـيْئًا لَيْـتُ   لَيْـتَ شَـبَابًا بُـوْعَ فَاشْـتَرَيْتُ

فـ(بُوْعَ) فعل ماض مغير الصيغة، ونائب الفاعل مستتر فيه جوازًا تقديره (هُوَ) وجملة النعل ونائبه خبر (لَيْتَ) الأولى، و(شَبَابًا) اسمها، و(لَيْتَ) الأخيرة توكيد للأولى، فلا اسم لها ولا خبر، و(لَيْتُ) الوسطى فاعل (يَنْفَعُ)، و(شَيْئًا) مفعول مطلق، أي: نفعًا، وفاقًا للموضح، لا مفعول به خلافًا للعيني. اهـ أفاده المصرح، وهذه اللغة ضعيفة بالنسبة للغتين الأوليين.

قال الخضري (١/ ٢٤٨): قوله: -يعني ابن عقيل- (ثلاثة أوجه) الكسر أعلاها والضم أرداها. اهـ وانظر "الأشموني" (١/ ٩٠) "ومجيب النداء" (٢/ ٧٩).

أصل

والنَّائِبُ عَنِ الفَاعِلِ عَلَى قِسْمَيْنِ: ظَاهِرٍ وَمُضْمَرٍ.

فَالظَّاهِرُ نَحْوُ: ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ﴾[1] [الأعراف: ٢٠٤]، ﴿ضُرِبَ مَثَلٌ﴾[2] [الحج: ٧٣]، ﴿وَقُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾[2] [هود: ٤٤]، ﴿قُتِلَ ٱلْخَرَّاصُونَ﴾[3] [الذاريات: ١٠]، ﴿يُعْرَفُ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾[3] [الرحمن: ٤١].

وَالمُضْمَرُ نَحْوُ: (ضُرِبْتُ وَضُرِبْنَا وَضُرِبْتَ... إلى آخِرِ مَا تَقَدَّمَ)، لكن يبنى الفعل للمفعول.

قوله: (ظاهر ومضمر...) إلخ، أي: كما أن الفاعل كذلك

فالظاهر يرفعه الماضي والمضارع، ورفعه إما بضمة ظاهرة نحو: ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ﴾، و﴿ضُرِبَ مَثَلٌ﴾، و﴿وَقُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾، ونحو: ﴿يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾ [الطارق: ٩]، أو مقدرة نحو: (خُطِبَتْ سَلْمَى).

وإما بالألف نيابة عنها نحو: (أُكْرِمَ الزَّيْدَانِ) و(يُكْرَمُ الزَّيْدَانِ).

وإما بالواو نحو: ﴿قُتِلَ ٱلْخَرَّاصُونَ﴾، و﴿يُعْرَفُ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾، ونحو: (أُكْرِمَ أَخُوْكَ) وقوله تعالى: ﴿وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ﴾ [فصلت: ٣٥].

والمضمر ينقسم إلى قسمين متصل ومنفصل، وكل منهما اثنتا عشرة كلمة كما تقدم فالمتصل نحو: (ضُرِبْتُ) بضم الضاد وسكون الباء، ف(التاءُ) ضمير متصل بارز للمتكلم وحده مذكرًا كان أو مؤنثًا في محل رفع نائب فاعل، وأصل المثال (ضَرَبَنِيْ زَيْدٌ)، فحذف الفاعل وأقيم المفعول وهو (الياءُ) مقامه، فتعذر النطق به على هيئته لاتصاله فعدل إلى ما يرادفه وهو (تاءُ) المتكلم، وغيرت صورته للتمييز بين الفاعل ونائبه كما

---

(١) **الإعراب**: (الْوَاوُ) استئنافية، و(إِذَا) ظرف لما يستقبل من الزمان، و(قُرِئَ) فعل ماض، و(الْقُرْآنُ) نائب فاعل.

(٢) إعرابها مثل: (قُرِئَ الْقُرْآنُ).

(٣) **الإعراب**: كل منهما فعل ونائب فاعل، وعلامة رفعه الْوَاوُ.

تقدم، فصار المثال كما ترى، وقس عليه غيره، قال تعالى: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ﴾ [الشورى: ١٥].

والمنفصل نحو: (مَا أُكْرِمَ إِلَّا أَنَا) فـ(أَنَا) ضمير منفصل في محل رفع نائب فاعل، وقس عليه غيره.

أصل

وَيَنُوبُ عَنِ الفَاعِلِ وَاحِدٌ مِنْ أَرْبَعَةٍ:

الأَوَّلُ: المَفْعُولُ بِهِ كَمَا تَقَدَّمَ.

الثاني: الظَّرْفُ نَحْوُ: (جُلِسَ أَمَامُكَ، وَصِيمَ رَمَضَانُ).[1]

الثَّالِثُ: الجَارُّ وَالمَجْرُورُ نَحْوُ: ﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِيٓ أَيْدِيهِمْ﴾[2] [الأعراف: ١٤٩]

الرَّابعُ: المَصْدَرُ نَحْوُ: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾[3] [الحاقة: ١٣].

وَلَا يَنُوبُ غَيرُ المَفْعُولِ بِهِ مَعَ وُجُودِهِ غَالِبًا.

قوله: **(الأول المفعول به كما تقدم)** أي: ظاهرًا كان أو مضمرًا كما تقدمت أمثلته وهو النائب عن الفاعل بالأصالة ولهذا قدمه.

وقوله: **(الظرف...)** إلخ، أي: مكانيًا كان أو زمانيًا فالأول نحو: (اعْتُكِفَ المَكَانُ) ومثال المصنف، فكل من (المَكَانُ، وَأَمَامُكَ) ظرف مكان، وهو نائب فاعل.

---

(١) **الإعراب**: كل منهما فعل ونائب فاعل، والأول ظرف مكان، والثاني ظرف زمان، وعلامة رفعها الضمة الظاهرة، و(الْكَافُ) مضاف إليه.

(٢) **الإعراب**: (الْوَاوُ) استئنافية، و(لَمَّا) رابطة لوجود شئ بوجود غيره، وهي حرف -عن الأكثرين- على الأصح، (سُقِطَ) فعل ماض مغير الصيغة، و(فِيْ أَيْدِيْهِمْ) جار ومجرور نائب فاعل، و(الْهَاءُ) مضاف إليه، وعلى القول الآخر تقول: (فِيْ) حرف جر، و(أَيْدِيْ) مجرور بـ(فِيْ)، وهو نائب فاعل.

(٣) **الإعراب**: (الْفَاءُ) عاطفة، و(إِذَا) ظرف لما يستقبل من الزمان، و(نُفِخَ) فعل ماض مغير الصيغة، و(فِيْ الصُّوْرِ) جار ومجرور، و(نَفْخَةٌ) نائب فاعل، و(وَاحِدَةٌ) صفة لـ(نَفْخَةٌ).

والثاني نحو: (سِيْرَ يَوْمٌ طَوِيْلٌ) ومثال المصنف، فكل من (يَوْمٌ، وَرَمَضَانُ) ظرف زمان، وهو نائب فاعل.

وقوله: ﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِىٓ أَيۡدِيهِمۡ﴾، أي: ونحو: (مُرَّ بِزَيْدٍ)، فكل من (فِيْ أَيْدِيْهِمْ، وَبِزَيْدٍ) جار ومجرور، وهو نائب فاعل.

قال الفاكهي: ظاهر كلامه أن النائب هو مجموع الجار والمجرور وهو اختيار ابن مالك والتحقيق أنه المجرور فقط؛ لأنه المفعول حقيقة والجار إنما جِيْئَ به لإيصال معنى الفعل إلى الاسم. اهـ

فعلى هذا تقول في إعراب الجار والمجرور إذا وقع نائبًا عن الفاعل في نحو: (مُرَّ بِزَيْدٍ)، (الباءُ) حرف جر و(زَيْدٍ) مجرور بالباء في محل رفع نائب فاعل، وقس عليه غيره.

وقوله: (المصدر...) إلخ، أي: ونحو: (ضُرِبَ ضَرْبُ الأَمِيْرِ)، و(ضُرِبَ ضَرْبَتَانِ)، فكل من (نَفْخَةٌ، وَضَرْبُ، وَضَرْبَتَانِ) مصدر، وهو نائب فاعل.

قوله: (ولا ينوب غير المفعول به مع وجوده غالبًا) أي: أنه إذا وجد مع المفعول به غيره مما ينوب عن الفاعل تعين هو للنيابة لشدة شبهه بالفاعل في توقف الفعل عليه فإن الضرب -مثلًا- كما أنه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف سائر المفاعيل فإنها ليست بهذه الصفة فإذا قلت: (ضُرِبَ زَيْدٌ يَوْمَ الجُمْعَةِ أَمَامَ الأَمِيْرِ ضَرْبًا شَدِيْدًا فِيْ دَارِهِ) تعين في هذا المثال (زَيْدٌ) للنيابة.

هذا مذهب سيبويه ومن تابعه، وذهب الكوفيون إلى جواز إنابة غيره مع وجوده مطلقًا فلك في المثال المتقدم أن تنيب ظرف الزمان مناب الفاعل فتقول: (ضُرِبَ زَيْدًا يَوْمُ الجُمْعَةِ...) إلخ، برفع يوم، وهكذا ظرف المكان، والمصدر، والجار والمجرور. وهذا هو الصحيح؛ لأن عناية المتكلم قد تكون بإنابة غيره مع وجوده، وإلى هذا أشار المصنف بقوله: (غالبًا)، وهو اختيار ابن مالك. والله أعلم

أصل وَإِذَا كَانَ الفِعْلُ مُتَعَدِّيًا لاِثْنَيْنِ جُعِلَ أَحَدُهُمَا نَائِبًا عَنِ الفَاعِلِ وَيُنْصَبُ الثَّانِي نَحْوُ: (أُعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهَمًا)[1].

قوله: (أُعطِيَ زيدٌ درهمًا) فـ(زَيْدٌ) نائب فاعل، وهو المفعول الأول، و(دَرْهَمًا) مفعول ثان، ولك أن تعكس فتقول: (أُعْطِيَ زَيْدًا دِرْهَمٌ) فـ(زَيْدًا) مفعول أول، و(دِرْهَمٌ) نائب فاعل وهو المفعول الثاني، والأول أولى.

ومحل جواز إنابة أي المفعولين إذا أمن اللبس بأن عرف الآخذ من المأخوذ كما في هذا المثال، فإن حصل لبس بأن لم يعرف الآخذ من المأخوذ نحو: (أَعْطَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا) وجب إنابة الأول فتقول: (أُعْطِيَ زَيْدٌ عَمْرًا)، ولا يجوز إنابة الثاني لئلا يحصل لبس بأن يتوهم أنه آخذ وهو مأخوذ؛ لأن كل واحد منهما يصلح أن يكون آخذًا بخلاف الأول.



---

(١) الإعراب: (أُعْطِيَ) فعل ماض مغير الصيغة ينصب مفعولين، و(زَيْدٌ) نائب فاعل، وهو المفعول الأول، و(دِرْهَمًا) مفعول ثان.

أصل

باب المبتدإ والخبر

المُبْتَدَأُ: هُوَ الاِسْمُ المَرْفُوعُ العَارِي عَنِ العَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ.

قوله: (باب المبتدأ والخبر) هذا هو النوع الثالث والرابع من المرفوعات، وجمعهما في باب واحد لتلازمهما غالبًا بخلاف الفاعل ونائبه فإنهما لا يجتمعان، ومن غير الغالب أن يكون المبتدأ وصفًا له مرفوع يسد مسد الخبر نحو: (أَقَائِمٌ زَيْدٌ؟) كما سيأتي.

قوله (المبتدأ هو الاسم...) إلخ، المبتدأ لغة: ما يبتدأ به الكلام.

واصطلاحًا ما ذكره المصنف.

فقوله: (الاسم) خرج به الفعل، والحرف. فلا يكون واحد منهما مبتدأ. وهو يشمل الصريح والمؤول بالصريح.

فالأول نحو: (اللهُ رَبُّنَا)، و(مُحَمَّدٌ نَبِيُّنَا)، ونحو: (أَنْتَ مَوْلَانَا).

والثاني نحو قوله تعالى: ﴿وَأَن تَعۡفُوٓاْ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۚ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، فالمصدر المسبوك بـ(أَنْ) المصدرية في تأويل اسم يكون مبتدأ، و(أقرب) خبره، والتقدير: (عَفْوُكُمْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى).

وقوله: (المرفوع) أي: لفظًا، أو تقديرًا، أو محلًّا. فخرج به المنصوب والمجرور.

والرافع للمبتدإ عامل معنوي وهو الابتداء، والرافع للخبر عامل لفظي وهو المبتدأ على الصحيح وهذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين.

وقوله: (العاري عن العوامل اللفظية) خرج به الأسماء المرفوعة التي تقدمتها عوامل لفظية كالفاعل، ونائبه، واسم (كَانَ) وأخواتِها، ونحوِ ذلك.

أصل

وَهُوَ قِسْمَانِ: ظَاهِرٌ وَمُضْمَرٌ.

فالمُضْمَرُ[١]: (أَنَا) وَأَخَوَاتُهُ التي تَقَدَّمَتْ فِي فَصْلِ المُضْمَرِ.

وَالظَّاهِرُ قِسْمَانِ: مُبْتَدَأٌ لَهُ خَبَرٌ، وَمُبْتَدَأٌ لَهُ مَرْفُوعٌ سَدَّ مَسَدَّ الخَبَرِ.

فَالأَوَّلُ: نَحْوُ: ﴿ٱللَّهُ رَبُّنَا﴾[٢] [الشورى: ١٥]، و﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾ [الفتح: ٢٩].

والثَّانِي: هُوَ اسْمُ الفَاعِلِ وَاسْمُ المَفْعُولِ إِذَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِمَا نَفْيٌ أَوِ اسْتِفْهَامٌ نَحْوُ: (أَقَائِمٌ زَيْدٌ[٣]، وَمَا قَائِمٌ الزَّيْدَانِ[٤]، وَهَلْ مَضْرُوبٌ العَمْرَانِ[٥]، وَمَا مَضْرُوبٌ العَمْرَانِ)[٦].

قوله: (وهو قسمان) عرف هذا الحصر بالاستقراء.

وقوله: (فالمضمر..) إلخ، أي: أن المراد بالمضمر هنا المنفصل فقط؛ لأنه هو الذي يبتدأ به الكلام وهو اثنا عشر ضميرًا: اثنان للمتكلم، وخمسة للمخاطب وخمسة للغائب، كما سبق بيانه في فصل المضمر نحو: ﴿وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ﴾ [الأنبياء: ٩٢]، و﴿نَّحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ﴾ [طه: ١٠٤]، و﴿أَنتَ مَوْلَىٰنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، و(أَنْتِ قَائِمَةٌ)، و(أَنْتُمَا قَائِمَانِ)، و﴿وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ [الزمر: ٥٥]، و(أَنْتُنَّ قَائِمَاتٌ)، و﴿وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤]، و﴿هِىَ رَٰوَدَتْنِى عَن نَّفْسِى﴾ [يوسف: ٢٦]، و﴿إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠]، و﴿هُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٦٣]، و﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧]، فالمبتدأ في هذه الأمثلة ضمير منفصل في محل رفع.

---

(١) في "الكواكب" (وَهُوَ قِسْمَانِ: ظَاهِرٌ وَمُضْمَرٌ، وَهُوَ أَنَا وَأَخَوَاتُهُ...).

(٢) الإعراب: لفظ الجلالة (اللهُ) مبتدأ، و(رَبُّ) خبر، و(نَا) مضاف إليه، ومثله: (مُحَمَّدٌ رَسُوْلُ اللهِ).

(٣) الإعراب: (الهمزةُ) للاستفهام، و(قَائِمٌ) مبتدأ، و(زَيْدٌ) فاعل سد مسد الخبر.

(٤) الإعراب: (مَا) نافية، و(قَائِمٌ الزَّيْدَانِ) مثل الأول، إلَّا أن علامة رفعه (الألفُ)؛ لأنه مثنى.

(٥) الإعراب: (هَلْ) حرف استفهام و(مَضْرُوْبٌ) مبتدأ، و(العَمْرَانِ) نائب فاعل سد مسد الخبر.

(٦) الإعراب: (مَا) نافية، و(مَضْرُوْبٌ العَمْرَانِ) مثل الأول.

وقوله: (مبتدأ له خبر) وهذا هو الأكثر.

وقوله: (سد مسد الخبر) أي: أنه أغنى عن ذكر الخبر لا بمعنى أن الخبر حذف فسد هذا مسده.

وقوله: (نحو: أقائم زيد وما قائم الزيدان) هذا مثال لاسم الفاعل المعتمد على الاستفهام كما في المثال الأول، والنفي كما في الثاني فـ(قَائِمٌ) في المثالين مبتدأ، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل، و(زَيْدٌ) و(الزَّيْدَانِ) فاعل سد مسد الخبر.

وقوله: (وَهَلْ مَضْرُوبٌ العَمْرَانِ، وَمَا مَضْرُوبٌ العَمْرَانِ) هذا مثال لاسم الفاعل المعتمد على الاستفهام كما في المثال الأول، والنفي كما في الثاني فـ(مَضْرُوبٌ) في المثالين مبتدأ وهو اسم مفعول يعمل عمل الفعل المبني للمفعول، و(العَمْرَانِ) نائب فاعل سدَّ مسدّ الخبر.

وإنما أغنى هذا الوصف عن الخبر؛ لأنه في معنى الفعل فقولك: (أَقَائِمٌ زَيْدٌ)، و(مَا قَائِمٌ الزَّيْدَانِ) في معنى: (أَيَقُوْمُ زَيْدٌ)، و(مَا يَقُوْمُ الزَّيْدَانِ)، والفعل لا يصح الإخبار عنه فكذلك ما كان في معناه.

وهذا المرفوع الذي يسد مسد الخبر قد يكون ظاهرًا وهو الأكثر كالأمثلة المتقدمة، وقد يكون ضميرًا كما في نحو: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ﴾[مريم:٤٦] فـ(راغب) مبتدأ و(أَنتَ) ضمير منفصل فاعل سد مسد الخبر.

أصل

وَلَا يَكُونُ المُبْتَدَأُ نكِرَةً إِلا بِمُسَوِّغٍ، وَالْمُسَوِّغَاتُ كَثِيرَةٌ:
مِنْهَا: أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى النَّكِرَةِ نَفْيٌ أَوِ اسْتِفْهَامٌ نَحْوُ: (مَا رَجُلٌ قَائِمٌ، وَهَلْ رَجُلٌ جَالِسٌ)[1] وَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾[2] [النمل:٦٠].

---

(١) الإعراب: (مَا) نافية، و(رَجُلٌ) مبتدأ، والمسوغ له النفي، و(قَائِمٌ) خبره، و(هَلْ) حرف استفهام، و(رَجُلٌ) مبتدأ، والمسوغ له الاستفهام، و(جَالِسٌ) خبر.

(٢) الإعراب: (الهمزةُ) للاستفهام الإنكاري، و(إِلَهٌ) مبتدأ، والمسوغ له الاستفهام، و(مَعَ) ظرف=

أصل

وَمِنْهَا: أَنْ تَكُونَ مَوْصُوفَةً نَحْوُ: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ﴾ [1] [البقرة: ٢٢١].

وَمِنْهَا: أَنْ تَكُونَ مُضَافَةً نَحْوُ: «خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ» [2][3].

وَمِنْهَا: أَنْ يَكُونَ الخَبَرُ ظَرْفًا أَوْ جَارًّا وَمَجْرُورًا مُقَدَّمَيْنِ عَلَى النَّكِرَةِ نَحْوُ: (عِنْدَكَ رَجُلٌ، وفي الدَّارِ امْرَأَةٌ) [4]، وَنَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [5] [ق: ٣٥]، ﴿وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ﴾ [6] [البقرة: ٧].

قوله: (ولا يكون المبتدأ نكرة إلا بمسوغ...) إلخ، أي: الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة لا نكرة؛ لأنها مجهولة والحكم على المجهول لا يفيد غالبًا إلا إن حصلت به فائدة، وتحصل الفائدة إذا تخصصت تلك النكرة بوجه من وجوه التخصيص فتقرب حينئذ من المعرفة.

ويحصل التخصيص في الغالب بمسوغ من المسوغات وهي كثيرة أنهاها بعضهم إلى نيف وثلاثين، وذكر بعضهم أنها ترجع إلى شيئين وهما العموم و الخصوص.

وقوله: (أن يتقدم على النكرة نفيٌ أو استفهام...) إلخ، هذا المسوغ راجع إلى

= مكان، متعلق بمحذوف خبر تقديره: (كَائِنٌ أَوْ مُسْتَقِرٌّ)، ولفظ الجلالة (اللهِ) مضاف إليه.

(١) **الإعراب**: (اللَّامُ) لام الابتداء، و(عَبْدٌ) مبتدأ، و(مُؤْمِنٌ) صفة، و(خَيْرٌ) خبر والمسوغ الوصف.

(٢) الحديث عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه، رواه الإمام أحمد رحمه الله في مسنده برقم (٢٢٦٩٣) وغيره وهو في "الصحيح المسند" لشيخنا رحمه الله (٢/ ٧٨) لكن بلفظ "افْتَرَضَهُنَّ".

(٣) **الإعراب**: (خَمْسُ) مبتدأ، و(صَلَوَاتٍ) مضاف إليه، و(كَتَبَهُنَّ اللهُ) فعل ومفعول مقدم، وفاعل مؤخر، وهي جملة في محل رفع خبر، والمسوغ الإضافة.

(٤) **الإعراب**: (عِنْدَ) ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر مقدم و(الْكَافُ) مضاف إليه، و(رَجُلٌ) مبتدأ مؤخر، والمسوغ له تقدم الظرف عليه، و(فِي الدَّارِ امْرَأَةٌ) خبر مقدم، ومبتدأ مؤخر، مثل الأول.

(٥) **الإعراب**: (لَدَى) ظرف مكان، متعلق بمحذوف خبر مقدم، و(نَا) مضاف إليه، و(مَزِيدٌ) مبتدأ مؤخر.

(٦) **الإعراب**: (عَلَى أَبْصَارِهِمْ) جار مجرور، متعلق بمحذوف خبر مقدم، و(الْهَاءُ) مضاف إليه، و(غِشَاوَةٌ) مبتدأ مؤخر، والمسوغ له في الآيتين تقدم الظرف، والجار والمجرور.

العموم؛ لأن النكرة في سياق النفي أو الاستفهام تفيد العموم.

وقوله: (أن تكون موصوفة...) إلخ، هذا المسوغ راجع إلى الخصوص، فإن لفظ (عَبْدٌ) في الآية يشمل الكافر والمؤمن، فلما وصف بالإيمان تخصص به.

وقوله: (أن تكون مضافة) أي: إلى نكرة، وهذا المسوغ راجع إلى الخصوص؛ لأن إضافة النكرة إلى النكرة تفيد التخصيص.

وقوله: (مقدمين على النكرة) أي: وصالحين للإخبار كأمثلة المصنف، وهذا المسوغ راجع إلى الخصوص.

فإن تأخرا لم يصح الابتداء بها نحو: (رَجُلٌ عِنْدَكَ وَامْرَأَةٌ فِي الدَّارِ).

وكذا إن كانا غير صالحين للإخبار لم يصح الابتداء بها نحو: (عِنْدَ رَجُلٍ مَالٌ) و(لِإِنْسَانٍ ثَوْبٌ) لعدم الفائدة.

أصل
وَقَدْ يَكُونُ الْمُبْتَدَأُ مَصْدَرًا مُؤَوَّلًا مِنْ (أَنْ) وَالْفِعْلِ نَحْوُ: ﴿وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[1] [البقرة: ١٨٤] أي: صَوْمُكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ.

قوله: (مصدرًا مؤولًا...) إلخ، قد تقدم أن المبتدأ قسمان: صريح ومؤول بالصريح، والصريح يشمل الظاهر والمضمر، والمؤول بالصريح هو المسبوك بحرف مصدري كالآية المتقدمة ونحو: ﴿وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]، فـ(أَنْ تَصُوْمُوْا) مبتدأ مؤول بالصريح وهو (صَوْمُكُمْ)، و(خَيْرٌ لَكُمْ) خبره.

أصل
وَالْخَبَرُ: هُوَ الْجُزْءُ الَّذِي تَتِمُّ بِهِ الْفَائِدَةُ مَعَ مُبْتَدَإٍ.

قوله: (الجزء الذي تتم به الفائدة) أي: مفردًا كان، أو جملة، أو شبهها. كما سيأتي.

وقوله: (مع مبتدإ) أي: غير الوصف المستغني عن الخبر.

فخرج بـ(المبتدأ) الفاعل نحو: (زَيْدٌ) من قولك: (قَامَ زَيْدٌ)، فإنه وإن حصلت به

---

(١) تقدم إعرابها في نيابة حذف النون عن الفتحة.

الفائدة لكنه ليس مع مبتدأ بل مع فعل، ومثله نائب الفاعل.

وقولنا (غير الوصف...) إلخ، خرج به مرفوع الوصف المذكور نحو: (الزَّيْدَانِ) من قولك: (أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ)، فإنه وإن حصلت به الفائدة مع مبتدأ لكن هذا المبتدأ هو الوصف المذكور، وقد تقدم أنه لا خبر له بل مرفوع يغني عن الخبر.

أصل

وَهُو قِسْمَانِ: مُفْرَدٌ، وَغَيْرُ مُفْرَدٍ.

فَالمُفْرَدُ نَحْوُ: (زَيْدٌ قَائِمٌ، وَالزَّيْدَانِ قَائِمَانِ، وَالزَّيْدُونَ قَائِمُونَ، وَزَيْدٌ أَخُوكَ)[1].

وَغَيْرُ المُفْرَدِ:

إِمَّا جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ نَحْوُ: (زَيْدٌ جَارِيَتُهُ ذَاهِبَةٌ)[2]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾[3] [الأعراف: ٢٦]، و﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[4] [الإخلاص:١].

وإِمَّا جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ نَحْوُ: (زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ)[5]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ

---

(١) **الإعراب**: كل منها مبتدأ وخبر، ومثله (زَيْدٌ أَخُوكَ)، إلا أن (قَائِمٌ) مشتق، ففيه ضمير يعود على (زَيْدٌ)، بخلاف (أَخُوكَ).

(٢) **الإعراب**: (زَيْدٌ) مبتدأ أول، و(جَارِيَتُهُ) مبتدأ ثان، و(الْهَاءُ) مضاف إليه، و(ذَاهِبَةٌ) خبر المبتدإ الثاني، وجملة المبتدإ الثاني وخبره خبر المبتدإ الأول، والرابط بينهما الضمير في (جَارِيَتُهُ).

(٣) **الإعراب**: (لِبَاسُ) مبتدأ أول، و(التَّقْوَى) مضاف إليه، و(ذَا) اسم إشارة مبتدأ ثان، و(اللَّامُ) للبعد، و(الْكَافُ) للخطاب، و(خَيْرٌ) خبر المبتدإ الثاني، وجملة: (ذَلِكَ خَيْرٌ) خبر المبتدإ الأول، والرابط بينهما اسم الإشارة.

(٤) **الإعراب**: (قُلْ) فعل أمر، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: (أَنْتَ)، و(هُوَ) مبتدأ أول، ولفظ الجلالة (اللهُ) مبتدأ ثان، و(أَحَدٌ) خبر المبتدإ الثاني، وجملة: (اللهُ أَحَدٌ) خبر المبتدإ الأول، ولا تحتاج إلى رابط؛ لأنها نفس المبتدإ في المعنى.

(٥) **الإعراب**: (زَيْدٌ) مبتدأ، و(قَامَ أَبُوهُ) فعل وفاعل، و(الْهَاءُ) مضاف إليه، والجملة الفعلية خبر=

مَا يَشَآءُ ﴾(١) [القصص: ٦٨]، ﴿ وَٱللَّهُ يَقۡبِضُ وَيَبۡصُۜطُ ﴾(٢) [البقرة: ٢٤٥]، ﴿ ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلۡأَنفُسَ ﴾(٣) [الزمر: ٤٢].

قوله: (فالمفرد...) إلخ، المراد بالمفرد هنا: (ما ليس جملة ولا شبيهًا بالجملة) وهو على قسمين: مشتق وجامد.

فالمشتق: (ما تحمل ضميرًا يرجع إلى المبتدإ).

وذلك كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، نحو: (زَيْدٌ قَائِمٌ) أي: هو، و(عَمْرٌو مَضْرُوْبٌ) أي: هو، و(مُحَمَّدٌ ظَرِيْفٌ) أي: هو، و(زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ بِكْرٍ) أي: هو.

والجامد: (ما كان مفرغًا من الضمير).

نحو: (زَيْدٌ أَخُوْكَ)، و(هَذِهِ هِنْدٌ)، فـ(أَخُوْكَ) و(هِنْدٌ) خبران جامدان ليس فيهما ضمير يرجع على المبتدإ، وقد أشار المصنف إلى هذا بالأمثلة.

وقوله: (إما جملة) اعلم أن الجملة الواقعة خبرًا لا بد أن يكون فيها رابط يربطها بالمبتدإ ما لم تكن نفسه وإلا كانت أجنبية عنه.

= المبتدإ، والرابط بينهما (الْهَاءُ) في (أَبُوْهُ).

(١) **الإعراب**: (الْوَاوُ) عاطفة، و(رَبُّ) مبتدأ، و(الْكَافُ) مضاف إليه، و(يَخْلُقُ) فعل مضارع مرفوع، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره: (هُوَ)، و(مَا) اسم موصول بمعنى: (الَّذِيْ) مفعول به (وَيَشَاءُ) مثل (يَخْلُقُ)، وجملة: (يَشَاءُ) صلة الموصول، والعائد الضمير المحذوف في (يَشَاءُ) والتقدير: (يشاؤه)، وجملة: (يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ) خبر المبتدإ، والرابط بينهما الضمير المستتر في (يَخْلُقُ).

(٢) **الإعراب**: لفظ الجلالة (اللهُ) مبتدأ، و(يَقْبِضُ) فعل مضارع مرفوع، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره: (هُوَ)، وجملة الفعل والفاعل خبر المبتدإ، والرابط بينهما الضمير المستتر، و(يَبْسُطُ) معطوف على (يَقْبِضُ).

(٣) **الإعراب**: (اللهُ يَتَوَفَّى) مثل (وَاللهُ يَقْبِضُ)، و(الأَنْفُسَ) مفعول به، وجملة الفعل والفاعل والمفعول به خبر المبتدإ، والرابط بينهما الضمير المستتر.

والروابط كثيرة: منها: الضمير، وهو الأصل في الربط نحو: (زَيْدٌ جَارِيَتُهُ ذَاهِبَةٌ)، ونحو: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ﴾ [الزمر: ٤٢].

ومنها: اسم الإشارة نحو: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦]، ومنها: إعادة المبتدإ بلفظه نحو: ﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾ [القارعة: ١-٢].

ومنها: العموم نحو: (زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ)، فـ(أَلْ) في (الرَّجُلُ) للجنس، وهو مشتمل على كل أفراده، و(زَيْدٌ) فرد من هذا الجنس فدخل في العموم.

فإن كانت الجملة هي نفس المبتدإ في المعنى لم تحتج إلى رابط نحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، فـ(هُوَ) مبتدأ أول، ولفظ الجلالة (اللهُ) مبتدأ ثان، و(أَحَدٌ) خبر المبتدإ الثاني، وجملة (اللهُ أَحَدٌ) خبر المبتدإ الأول، ولا رابط فيها؛ لأنها نفس المبتدإ في المعنى؛ لأن (هو) بمعنى الشأن، والجملة هي نفس الشأن. أي: (الشَّأْنُ اللهُ أَحَدٌ).

وقوله: (اسمية) هي: (ما تركبت من مبتدإ وخبر).

كأمثلة المصنف فكل من (جَارِيَتُهُ ذَاهِبَةٌ)، و(ذَلِكَ خَيْرٌ)، و(اللهُ أَحَدٌ) جملة اسمية مركبة من مبتدإ وخبرٍ في محل رفع خبر المبتدإ الأول، وهو (زَيْدٌ) في المثال الأول، والرابط بينهما الضمير. و(لِبَاسُ التَّقْوَى) في الثاني، والرابط بينهما اسم الإشارة و(هُوَ) في الثالث، ولا رابط فيها؛ لأنها نفس المبتدأ في المعنى.

وقوله: (فعلية) هي: (ما تركبت من فعل وفاعل أو نائبه). كأمثلة المصنف فكل من: (قَامَ أَبُوهُ، وَيَخْلُقُ مَا يَشَاءُ، وَيَقْبِضُ وَيَبْسُطُ، وَيَتَوَفَّى الأَنْفُسَ) جملة فعلية مركبة من فعل وفاعل في محل رفع خبر المبتدأ وهو: (زَيْدٌ، وَرَبُّكَ، وَاللهُ، وَاللهُ) والرابط في الجميع الضمير البارز في الأول، والمستتر في الباقي.

أصل

وَإِمَّا شِبْهُ الجُمْلَةِ وَهُوَ [شيئان][(١)] الظَّرْفُ وَالجَارُّ وَالمَجْرُورُ، فَالظَّرْفُ نَحْوُ: (زَيْدٌ عِنْدَكَ وَالسَّفَرُ غَدًا)[(٢)] وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾[(٣)] [الأنفال: ٤٢]. وَالجَارُّ وَالمَجْرُورُ نَحْوُ: (زَيْدٌ فِي الدَّارِ)[(٤)] وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾[(٤)] [الفاتحة: ١].

وَيَتَعَلَّقُ الظَّرْفُ وَالجَارُّ وَالمَجْرُورُ إذا وَقَعَا خَبَرًا بِمَحْذُوفٍ وُجُوبًا تَقْدِيرُهُ (كَائِنٌ، أَوْ مُسْتَقِرٌّ).

قوله: (الظرف والجار والمجرور) أي: بشرط أن يكونا تامَّيْنِ كأمثلة المصنف حتى تحصل بهما الفائدة كما تقدم في الموصول.

فإن كانا ناقصين لم يصح الإخبار بهما فلا يقال: (زَيْدٌ أَمْسِ)، ولا (زَيْدٌ بِكَ)؛ لعدم الفائدة.

وقوله: (فالظرف...) إلخ، أي: مكانيًّا أو زمانيًّا.

فالأول نحو: (زَيْدٌ عِنْدَكَ)، وقوله تعالى: ﴿وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾، فكل من (عِنْدَكَ) و(أَسْفَلَ) ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر تقديره: (كَائِنٌ أَوْ مُسْتَقِرٌّ) ولم ينون (أَسْفَلَ)؛ لأنه غير منصرف للوصفية ووزن الفعل.

والثاني نحو: (السَّفَرُ غَدًا)، فـ(غَدًا) ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر تقديره:

---

(١) ما بين المعكوفين ليس موجودًا في "الفواكه".

(٢) **الإعراب**: (زَيْدٌ) مبتدأ، و(عِنْدَ) ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر، و(الْكَافُ) مضاف إليه، و(السَّفَرُ) مبتدأ، و(غَدًا) ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر تقديره في الموضعين: (كَائِنٌ أَوْ مُسْتَقِرٌّ).

(٣) **الإعراب**: (الرَّكْبُ) مبتدأ، و(أَسْفَلَ) ظرف مكان، متعلق بمحذوف خبر تقديره: (كَائِنٌ أَوْ مُسْتَقِرٌّ)، ولم ينون؛ لأنه غير منصرف للوصفية ووزن الفعل، و(مِنْكُمْ) جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لـ(أَسْفَلَ).

(٤) **الإعراب**: الجار والمجرور في الموضعين متعلق بمحذوف خبر للمبتدأ قبله تقديره: (كَائِنٌ أَوْ مُسْتَقِرٌّ).

(كَائِنٌ أَوْ مُسْتَقِرٌّ)، ومثله الجار والمجرور في التعلق.

وقوله (تقديره كائن، أو مستقر) أي: أو نحوهما كـ(ثَابِتٍ)، أو (حَاصِلٍ). وهذا اختيار طائفة من النحويين منهم ابن مالك، واحتجوا بأن المحذوف هو الخبر في الحقيقة، والأصل في الخبر أن يكون اسمًا مفردًا، واختار آخرون منهم الأخفش والفارسي أن يقدر فعلاً كـ(اسْتَقَرَّ، أَوْ كَانَ، أَوْ ثَبَتَ، أَوْ حَصَلَ) أو نحوِ ذلك، واحتجوا بأن المحذوف عامل النصب في لفظ الظرف ومحل الجار والمجرور، والأصل في العمل أن يكون للأفعال فكل من الفريقين استند إلى أصل صحيح.

والمختار عندي هو القول الأول وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين.

أصل

وَلَا يُخْبَرُ بِظَرْفِ الزَّمَانِ عَنِ الذَّاتِ فَلَا يُقَالُ: (زَيْدٌ اليَوْمَ) وَإِنَّمَا يُخْبَرُ بِهِ عَنِ المَعَانِي نَحْوُ: (الصَّوْمُ اليَوْمَ، وَالسَّفَرُ غَدًا)، وَقَوْلُهُمْ: (اللَّيْلَةَ الهِلَالُ)[1] مُؤَوَّلٌ.

قوله: (عن الذات) قال في "شرح الجامع": الذات، والجوهر، والعين، والجثة، ألفاظ متقاربة، المراد بها ما يقابل المعنى. اهـ أفاده "الخضري" (١/ ١٣٥).

والحاصل مما ذكره المصنف أن الظرف إما مكاني أو زماني، فإن كان مكانيًّا جاز أن يخبر به عن أسماء الذوات والمعاني نحو: (زَيْدٌ خَلْفَكَ)، و(العِلْمُ عِنْدَكَ)، وإن كان زمانيًّا -منصوبًا كان، أو مرفوعًا، أو مجرورًا-، جاز أن يخبر به عن أسماء المعاني دون الذوات فتقول: (الصَّوْمُ اليَوْمَ)، و(السَّفَرُ غَدًا)؛ لحصول الفائدة.

ولا تقول: (زَيْدٌ اليَوْمُ) برفع (اليَوْمِ)، ولا (زَيْدٌ يَوْمَ الجُمُعَةِ) بالنصب، ولا (زَيْدٌ فِيْ اليَوْمِ) بالجر، لعدم الفائدة.

فأما قول العرب: (اللَّيْلَةَ الهِلَالُ) بنصب (اللَّيْلَةَ) على أنه خبر مقدم، و(الهِلَالُ)

---

(١) الإعراب: (اللَّيْلَةَ) ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر مقدم، و(الهِلَالُ) مبتدأ مؤخر، أي: (اللَّيْلَةَ رُؤْيَةُ الهِلَالِ).

مبتدأ مؤخر، ونحوُ ذلك مما ظاهره أنه أخبر فيه بظرف الزمان عن الذات فهو مؤول بتقديرِ اسمِ معنى مضاف إلى الذات، والأصل (اللَّيْلَةَ رُؤْيَةُ الهِلَالِ)، و(الرُّؤْيَةُ) اسم معنى، فالإخبار في الحقيقة إنما هو عن اسم المعنى لا عن الذات، هذا مذهب جمهور البصريين، وذهب بعضهم إلى جواز الإخبار بالزمان عن الذات، لكن بشرط أن يفيد كأن يتخصص الزمان بوصف نحو: (نَحْنُ فِيْ يَوْمٍ بَارِدٍ)، أو بإضافة نحو: (نَحْنُ فِيْ شَهْرِ رَبِيْعٍ)، أو بعلمية نحو: (نَحْنُ فِيْ رَمَضَانَ)، أو بغير ذلك.

فإن لم يفد لم يجز كما تقدم.

أصل: وَيَجُوزُ تَعَدُّدُ الخَبَرِ نَحْوُ: (زَيْدٌ كَاتِبٌ شَاعِرٌ)[1] وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[2] [البروج: ١٤-١٦].

قوله: (ويجوز تعدد الخبر...) إلخ، أي: أن الأصل في المبتدأ أن يخبر عنه بخبر واحد نحو: (زَيْدٌ قَائِمٌ)، ويجوز على الصحيح تعدده لمبتدأ واحد بغير حرف عطف نحو: (زَيْدٌ كَاتِبٌ شَاعِرٌ) وكالآية، فـ(زَيْدٌ) مبتدأ، و(كَاتِبٌ) خبر أول، و(شَاعِرٌ) خبر ثان.

و(الغَفُوْرُ) خبر أول لـ(هُوَ)، و(الوَدُوْدُ) خبر ثان، و(ذُوْ العَرْشِ) خبر ثالث، و(المَجِيْدُ) خبر رابع، و(فَعَّالٌ لِمَا يُرِيْدُ) خبر خامس.

وإنما جاز ذلك لأن الخبر كالنعت، والشيء الواحد، يجوز أن ينعت بأكثر من نعت، نحو: (جَاءَ زَيْدٌ الكَاتِبُ الشَّاعِرُ)، ولأنه أيضًا حكم والشيء الواحد يجوز أن يحكم عليه بأكثر من حكم.

---

(١) تقدم إعرابه في الشرح.

(٢) الإعراب: (هُوَ) ضمير منفصل مبتدأ، و(الغَفُوْرُ) خبر أول، و(الوَدُوْدُ) خبر ثان، و(ذُوْ) خبر ثالث، و(العَرْشِ) مضاف إليه، و(المَجِيْدُ) خبر رابع، و(فَعَّالٌ) خبر خامس، و(لِمَا) (اللَّامُ) حرف جر، و(مَا) اسم موصول بمعنى: (الَّذِيْ)، في محل جر، و(يُرِيْدُ) فعل مضارع مرفوع، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره: (هُوَ)، والجملة صلة الموصول، والعائد محذوف تقديره: (يُرِيْدُهُ).

والمانع للتعدد يقدِّر لما عدا الخبر الأول فيقول: (زَيْدٌ كَاتِبٌ، وَهُوَ شَاعِرٌ) وهكذا، وهذا خلاف الظاهر.

أصل

وَقَدْ يَتَقَدَّمُ عَلَى المُبْتَدَإِ:
جَوَازًا نَحْوُ: (فِي الدَّارِ زَيْدٌ)[1].
وَوُجُوبًا نَحْوُ: (أَيْنَ زَيْدٌ[2]، وَإِنَّمَا عِنْدَكَ زَيْدٌ)[3] وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾[4] [محمد: ٢٤]، ونحو: (فِي الدَّارِ رَجُلٌ)[5].

قوله: (وقد يتقدم...) إلخ، أي: أن الأصل في الخبر أن يتأخر عن المبتدأ؛ لأنه وصف له في المعنى وحق الوصف أن يكون متأخرًا عن الموصوف، وقد يتقدم عليه على خلاف الأصل إما جوازًا وذلك حيث لم يعرض له ما يمنع من تقديمه نحو: (فِيْ الدَّارِ زَيْدٌ)، فـ(زَيْدٌ) مبتدأ مؤخر، و (فِيْ الدَّارِ) خبر مقدم عليه جوازًا بدليل جواز تأخيره على الأصل فتقول: (زَيْدٌ فِيْ الدَّارِ)، ومثله قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ﴾ [القدر: ٥].

وإما وجوبًا وذلك إذا عرض له ما يوجب ذلك.

فمن ذلك أن يكون متضمنًا لما له صدر الكلام كالاستفهام نحو: (أَيْنَ زَيْدٌ)، فـ(أَيْنَ) خبر مقدم وجوبًا؛ لأنه اسم استفهام له صدر الكلام، وتأخيره مناف للصدارة.

---

(١) في "المخطوطة" (زَيْدٌ فِيْ الدَّارِ)، وهو خطأ.

(٢) **الإعراب**: (أَيْنَ) اسم استفهام في محل نصب على الظرفية، متعلق بمحذوف خبر مقدم وجوبًا تقديره: (كَائِنٌ)، و(زَيْدٌ) مبتدأ مؤخر.

(٣) **الإعراب**: (إِنَّمَا) أداة حصر، و(عِنْدَكَ) ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم وجوبًا تقديره: (مُسْتَقِرٌّ) و(الْكَافُ) مضاف إليه، و(زَيْدٌ) مبتدأ مؤخر.

(٤) **الإعراب**: (أَمْ) حرف عطف، و(عَلَى قُلُوْبٍ) جار ومجرور، متعلق بمحذوف خبر مقدم وجوبًا، و(أَقْفَالُهَا) مبتدأ مؤخر، و(الْهَاءُ) مضاف إليه.

(٥) **الإعراب**: (فِي الدَّارِ) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم وجوبًا، و(رَجُلٌ) مبتدأ مؤخر.

ومن ذلك أن يكون المبتدأ محصورًا نحو: (إِنَّمَا عِنْدَكَ زَيْدٌ)، (وَمَا فِيْ الدَّارِ إِلَّا زَيْدٌ) فالخبر في هذين المثالين مقدم وجوبًا؛ لغرض حصر المبتدأ.

ومن ذلك أن يتصل بالمبتدأ ضمير يعود على بعض الخبر نحو: (فِيْ الدَّارِ صَاحِبُهَا)، وقوله تعالى: ﴿أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾، فالخبر في هذين المثالين مقدم وجوبًا؛ إذ لو أخر للزم عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة وهو لا يجوز.

ومن ذلك أن يوقع تأخير الخبر في لبس ظاهر نحو: (فِي الدَّارِ رَجُلٌ)، و(عِنْدَكَ مَالٌ)، فالخبر في هذين المثالين مقدم وجوبًا؛إذ لو أخر لتوهم أنه صفة للنكرة لكونها تطلب الوصف لتختص به طلبًا حثيثًا، وأن الخبر منتظر، فالتزم تقديمه دفعًا لهذا اللبس.

أصل: وَقَدْ يُحْذَفُ كُلٌّ مِنَ المُبْتَدَإِ وَالخَبَرِ جَوَازًا، نَحْوُ: ﴿سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾ [الذاريات: ٢٥]، أي: (سَلَامٌ عَلَيْكُمْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ).

قوله: (وقد يحذف...) إلخ، أي: أن الأصل في المبتدأ والخبر أن يكونا مذكورين نحو: (زَيْدٌ قَائِمٌ)، وقد يحذفان أو يحذف أحدهما جوازًا أو وجوبًا بشرط وجود القرينة الدالة على ذلك المحذوف.

فمثال حذف المبتدأ جوازًا أن يقال: (كَيْفَ زَيْدٌ؟)، فتقول: (صَحِيْحٌ)، فـ(صَحِيْحٌ) خبر لمبتدإ محذوف جوازًا تقديره (هُوَ) أي: (هُوَ صَحِيْحٌ)، وإن شئت صرحت به فقلت: (هُوَ صَحِيْحٌ).

ومثال حذف الخبر جوازًا أن يقال: (مَنْ عِنْدَكَ؟)، فتقول: (زَيْدٌ) فـ(زَيْدٌ) مبتدأ لخبر محذوف جوازًا تقديره: (عِنْدِيْ) أي: (زَيْدٌ عِنْدِيْ)، وإن شئت صرحت به فقلت: (زَيْدٌ عِنْدِيْ).

وقد اجتمع حذف كل منهما وبقاء الآخر في قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾، فـ(سَلَامٌ) مبتدأ، وهو نكرة، والمسوغ له الدعاء، وخبره محذوف تقديره: (عَلَيْكُمْ) أي: (سَلَامٌ عَلَيْكُمْ)، و(قَوْمٌ) خبر لمبتدإ محذوف تقديره: (أَنْتُمْ) أي: (أَنْتُمْ قَوْمٌ مُنْكَرُوْنَ)

و(مُنكَرُوْنَ) صفة لـ(قَوْمٌ).

وقد يحذفان معًا ويبقى ما يدل عليهما كأن يقال: (أَزَيْدٌ قَائِمٌ؟)، فتقول: (نَعَمْ) والتقدير: (نَعَمْ زَيْدٌ قَائِمٌ).

أصل

وَيَجِبُ حَذْفُ الخَبَرِ:

بَعْدَ لَوْلَا نَحْوُ: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾[1] [سبأ: ٣١] أي: (لَوْلَا أَنْتُمْ مَوْجُودُونَ).

وَبَعْدَ القَسَمِ الصَّرِيحِ، نَحْوُ: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ﴾[2] [الحجر: ٧٢] أي: (لَعَمْرُكَ قَسَمِي).

وَبَعْدَ واوِ المَعِيَّةِ نَحْوُ: (كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ) أي: (مَقْرُونانِ).

وَقَبْلَ الحالِ الَّتِي لَا تَصْلُحُ أَنْ تَكُونَ خَبَرًا، نَحْوُ: (ضَرْبِي زَيْدًا قَائِمًا) أي: (إِذَا كَانَ قَائِمًا).

قوله: (ويجب حذف الخبر...) إلخ، أي: يحذف الخبر وجوبًا في مواضع ذكر المصنف منها أربعة:

الأول: بعد (لَوْلَا) الامتناعية، أي: الدالة على امتناع الثاني لوجود الأول نحو: (لَوْلَا زَيْدٌ لأَكْرَمْتُكَ)، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ﴾[البقرة:٢٥١]، فـ(زَيْدٌ) و(دَفْعُ) مبتدآن، خبرهما محذوف وجوبًا تقديره (مَوْجُوْدٌ)، أي: (لَوْلَا زَيْدٌ مَوْجُوْدٌ ، وَلَوْلَا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ مَوْجُوْدٌ).

---

(١) **الإعراب**: (لَوْلَا) حرف امتناع لوجود، و(أَنْتُمْ) مبتدأ، و(اللَّامُ) واقعة في جواب (لَوْلَا)، و(كُنَّا مُؤْمِنِيْنَ) (كَانَ) واسمها وخبرها، وخبر المبتدإ محذوف جوازًا تقديره: (صَدَدْتُمُوْنَا) كما سيأتي بيانه في الشرح.

(٢) **الإعراب**: (اللَّامُ) لام الابتداء، و(عَمْرُ) مبتدأ، و(الْكَافُ) مضاف إليه، وخبره محذوف وجوبًا تقديره: (قَسَمِيْ) و(إِنَّهُمْ) (إِنَّ) واسمها، وخبرها جملة: ﴿لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾.

وأما الآية التي ذكرها المصنف فالخبر فيها محذوف جوازًا دلَّ عليه ما بعده والتقدير: (لَوْلَا أَنْتُمْ صَدَدْتُمُوْنَا عَنِ الهُدَى).

ومثل هذه الآية في جواز حذف الخبر لقرينة تدل عليه أن يقال لك: (هَلْ أَنْقَذَكَ زَيْدٌ؟)، فتقول: (لَوْلَا زَيْدٌ لَهَلَكْتُ)[1]، فحذف الخبر جوازًا لقرينة السؤال، والتقدير: (أَنْقَذَنِيْ)، وإن شئت صرّحت به فقلت: (لَوْلَا زَيْدٌ أَنْقَذَنِي لَهَلَكْتُ).

فإن لم يدل عليه دليل كان حذفه واجبًا كالمثالين المتقدمين.

الثاني: بعد القسم الصريح وهو: ما يعلم بمجرد لفظه كون الناطق به مقسمًا نحو: (لَعَمْرُكَ)، و(يَمِيْنُ اللهِ)، و(أَمَانَةُ اللهِ) ونحو ذلك كقوله تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الحجر: ٧٢]، فـ(عَمْرُكَ) مبتدأ، وهو صريح في القسم، وخبره محذوف وجوبًا تقديره: (قَسَمِيْ) كما قال المصنف.

الثالث: بعد (الواوِ) الدالة على المعية نصًّا نحو: (كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ) فـ(كُلُّ) مبتدأ، و(صَانِعٍ) مضاف إليه، و(الواوُ) حرف عطف دال على المعية، و(مَا) مصدرية،

---

(١) هذا القول من قائله فيه تفصيل: إن أراد به الخبر وكان الخبر صدقًا مطابقًا للواقع فهذا لا بأس به، وإن أراد به السبب فلذلك ثلاث حالات:

الأولى: . . .

الثانية: أن يضيفه إلى سبب صحيح ثابت شرعًا أو حسًّا، فهذا جائز بشرط أن لا يعتقد أن السبب مؤثر بنفسه، وأن لا يتناسى المنعم بذلك.

الثالثة: . . .

ويدل لهذا التفصيل أنه ثبت إضافة (لَوْلَا) إلى السبب وحده بقول النبي ﷺ في عمه أبي طالب: (**لَوْلَا أَنَا، لَكَانَ فِيْ الدَّرْكِ الأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ**)، ولا شك أن النبي ﷺ أبعد الناس عن الشرك، وأخلص الناس توحيدًا لله تعالى، فأضاف النبي ﷺ الشئ إلى سببه، لكنه شرعي حقيقي؛ فإنه أذن له بالشفاعة لعمه بأن يخفف عنه، فكان في ضحضاح من النار... إلخ انتهى مختصرًا من كتاب «القول المفيد على كتاب التوحيد» للشيخ العلامة ابن عثيمين رحمه الله (٢/٢٠٣-٢٠٤).

و(صَنَعَ) فعل ماض وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره: (هُوَ)، والمصدر المؤول معطوف على (كُلُّ صَانِعٍ)، والتقدير: (كُلُّ صَانِعٍ وَصِنْعَتُهُ)، والخبر محذوف وجوبًا تقديره: (مَقْرُوْنَانِ) أي: (كُلُّ صَانِعٍ وَصِنْعَتُهُ مَقْرُوْنَانِ).

الرابع: قبل الحال التي لا تصلح أن تكون خبرًا عن المبتدإ المذكور قبلها نحو: (ضَرْبِيْ زَيْدًا قَائِمًا)، فـ(ضَرْبِيْ) مبتدأ، و(اليَاءُ) مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله، و(زَيْدًا) مفعول به للمصدر، و(قَائِمًا) حال من الضمير المستتر في (كَانَ) المحذوفة يعود على (زَيْدٍ)، والخبر محذوف وجوبًا تقديره: (حَاصِلٌ إِذَا كَانَ قَائِمًا)، وهذه الحال لا تصلح أن تكون خبرًا عن (ضَرْبِيْ)؛ لأن الخبر وصف في المعنى، والضرب لا يوصف بالقيام، فلا يقال: (ضَرْبِيْ قَائِمٌ).

فإن صلح الإخبار بها عن المبتدإ وجب رفعها نحو: (ضَرْبِيْ زَيْدًا شَدِيْدٌ).



أصل

باب العوامل الداخلة على المبتدإ والخبر

وَتُسَمَّى النَّواسِخَ وَنَوَاسِخَ الابْتِدَاءِ، وَهِي ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ:

الأَوَّلُ: مَا يَرْفَعُ المُبْتَدَأَ وَيَنْصِبُ الخَبَرَ وَهُوَ: (كَانَ) وَأَخَوَاتُهَا، وَالحُرُوفُ المُشَبَّهَةُ بِـ(لَيْسَ) وَأَفْعَالُ المُقَارَبَةِ.

والثَّاني: مَا يَنْصِبُ المُبْتَدَأَ وَيَرْفَعُ الخَبَرَ وَهُوَ: (إِنَّ) وَأَخواتُها، وَ(لَا) التي لِنَفْيِ الجِنْسِ.

والثَّالثُ: مَا يَنْصِبُ المُبْتَدَأَ وَالخَبَرَ جَمِيعًا وَهُوَ: (ظَنَّ) وَأَخَوَاتُهَا.

قوله: (وتسمى النواسخ...) إلخ، النواسخ: مأخوذة من النسخ وهو النقل تقول: (نَسَخْتُ الكِتَابَ) إذا نقلت ما فيه؛ لأنها تنقل حكم المبتدإ والخبر إلى حكم آخر، ويطلق النسخ أيضًا على الإزالة، تقول: (نَسَخَتِ الشَّمْسُ الظِّلَ) إذا أزالته، وهذه النواسخ تزيل حكم المبتدأ والخبر وتثبت لهما حكمًا آخر.

وإنما أزالت حكمها؛ لأنها عوامل لفظية، والابتداء عامل معنوي، واللفظي أقوى من المعنوي.

وقوله: (وهي ثلاثة أنواع) أي: من حيث العمل، وأما من حيث الفعلية والحرفية فنوعان: أفعال وحروف.





فَصْلٌ

فَأَمَّا (كَانَ) وَأَخَوَاتُها فَإِنَّها تَرْفَعُ المُبْتَدَأَ تَشْبِيهًا بِالفَاعِلِ وَيُسَمَّى اسْمَها، وَتَنْصِبُ الخَبَرَ تَشْبِيهًا بالمَفْعُولِ وَيُسَمَّى خَبَرَهَا.

وَهذِهِ الأَفْعَالُ عَلَى ثَلاثَةِ أَقْسَامٍ:

أَحَدُهَا: مَا يَعْمَلُ هَذَا العَمَلَ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ وَهُوَ: (كَانَ، وَأَمْسَى، وَأَصْبَحَ، وَأَضْحَى، وَظَلَّ، وَبَاتَ، وَصَارَ، وَلَيْسَ)، نَحْوُ: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾[1] [النساء: ٩٦]، ﴿فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾[2] [آل عمران: ١٠٣]، ﴿لَيْسُواْ سَوَآءً﴾[3] [آل عمران: ١١٣]، ﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾[4] [النحل: ٥٨].

قوله: (فصل) أي: في النوع الأول، وبدأ به لبقاء المبتدأ الذي هو العمدة على مثل إعرابه، وهذا النوع -أعني (كَانَ) وأخواتِها- كله أفعال.

وقوله: (تشبيهًا بالفاعل... وتشبيهًا بالمفعول) أي: أن هذه الأفعال أشبهت في رفعها الاسم ونصبها الخبر الفعل المتعدي لواحد نحو: (ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا).

وقوله: (وهو كان ...) إلخ، أما (كَانَ) فإنها تدل على ثبوت الخبر للاسم في الزمان الماضي، إما مع الانقطاع نحو: (كَانَ الشَّيخُ شَابًّا)، أو مع الدوام والاستمرار نحو: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ ، وهكذا في جميع صفات الله نحو: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء:

---

(١) **الإعراب**: (كَانَ) فعل ماض ناسخ، ولفظ الجلالة (اللهُ) اسمها، و(غَفُورًا) خبر لها أول، (رَحِيمًا) خبر ثان.

(٢) **الإعراب**: (أَصْبَحَ) فعل ماض ناسخ، و(التَّاءُ) اسمها، و(الميمُ) للجمع، و(بِنِعْمَتِهِ) جار ومجرور متعلق بـ(أَصْبَحَ)، و(الْهَاءُ) مضاف إليه، و(إِخْوَانًا) خبرها.

(٣) **الإعراب**: (لَيْسَ) فعل ماض ناسخ، و(الْوَاوُ) اسمها، و(سَوَاءً) خبرها.

(٤) **الإعراب**: (ظَلَّ) فعل ماض ناسخ، و(وَجْهُ) اسمها، وهو مضاف، و(الْهَاءُ) مضاف إليه، و(مُسْوَدًّا) خبرها.

١٣٤] فلفظ الجلالة اسمها، و(غَفُوْرًا) خبر أول لها، و(رَحِيْمًا) خبر ثان.

وأما (أَمْسَى) فإنها تدل على ثبوته له في المساء، نحو: (أَمْسَى الفَقِيْرُ غَنِيًّا) أي: ثبت له الغنى وقت المساء.

وأما (أَصْبَحَ) فإنها تدل على ثبوته له في الصباح، نحو: (أَصْبَحَ زَيْدٌ نَشِيْطًا)، وقوله تعالى: ﴿ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا ﴾، فـ(التاءُ) اسمها، و(إِخْوَانًا) خبرها.

وأما (أَضْحَى) فإنها تدل على ثبوته له في الضحى، نحو: (أَضْحَى زَيْدٌ مَرِيضًا).

وأما (ظَلَّ) فإنها تدل على ثبوته له في النهار، نحو: (ظَلَّ مُحَمَّدٌ صَائِمًا) وقوله تعالى: ﴿ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا ﴾، فـ(وَجْهُهُ) اسمها، (وَمُسْوَدًّا) خبرها.

وأما (بَاتَ) فإنها تدل على ثبوته له ليلاً، نحو: (بَاتَ زَيْدٌ سَاهِرًا).

وأما (صَارَ) فإنها تدل على التحول والانتقال، نحو: (صَارَ الطِّيْنُ إِبْرِيقًا).

وأما (لَيْسَ) فإنها تدل على نفي الخبر عن الاسم، وهي عند الإطلاق لنفي الحال، نحو: (لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا) أي: الآن، وقوله تعالى: ﴿ لَيْسُواْ سَوَآءً ﴾، فـ(الواوُ) اسمها، و(سَوَاءً) خبرها، وعند التقييد بزمن على حسبه، نحو: (لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا غدًا).

أصل

والثَّاني: مَا يَعْمَلُ هذَا الْعَمَلَ بِشَرْطِ أَنْ يَتَقَدَّمَهُ نَفْيٌ أَو نَهْيٌ أَوْ دُعَاءٌ وَهُوَ أَرْبَعَةٌ: (زَالَ، وَفَتِئَ، وَبَرِحَ، وَانْفَكَّ) نَحْوُ: ﴿ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴾[1] [هود: ١١٨]، ونحو: ﴿ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ ﴾[2] [طه:

---

(١) الإعراب: (الْوَاوُ) عاطفة، و(لَا) ناهية، و(يَزَالُوْنَ) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وهو متصرف من (زَالَ)، و(الْوَاوُ) اسمها، و(مُخْتَلِفِيْنَ) خبرها، وعلامة نصبه (الْيَاءُ)؛ لأنه جمع مذكر سالم.

(٢) الإعراب: (لَنْ) حرف نفي ونصب، و(نَبْرَحَ) فعل مضارع منصوب بـ(لَنْ)، وهو متصرف من (بَرِحَ)، واسمها مستتر فيها وجوبًا تقديره: (نَحْنُ)، و(عَلَيْهِ) جار ومجرور متعلق بـ(عَاكِفِيْنَ)، و(عَاكِفِيْنَ) خبرها، وعلامة نصبه (الْيَاءُ)؛ لأنه جمع مذكر سالم.

٩١]، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

صَاحِ شَمِّرْ وَلاَ تَزَلْ ذَاكِرَ المَو ... تِ فَنِسْيَانُهُ ضَلاَلٌ مُبِينُ[١]

وَقَوْلِهِ: ... وَلَا زَالَ مُنْهَلًّا بِجَرْعَائِكِ القَطْرُ[٢]

---

(١) هذا البيت من الخفيف ولا أعرف له قائلاً.

اللغة: (شَمِّرْ) فعل أمر من التشمير، وهو -هنا- الجد في الأمر والتهيؤ له، وكأنه يريد الجد في العبادة والعمل للآخرة؛ لأنه هو الذي يتلاءم مع ما بعده.

(وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ المَوْتِ)، أي: استمر على ذكره؛ لأن ذلك يدعوك إلى ترك الملاذ.

(وَنِسْيَانُهُ ضَلَالٌ)، أي: داع إلى الضلال وموقع فيه. (مُبِيْنُ) ظاهر واضح.

المعنى: اجتهد يا صاحبي، واستعد للموت، ولا تنسَ ذكره؛ لأن نسيانه ضلال ظاهر.

الإعراب: (صَاحِ) منادى مرخم على غير قياس، و(شَمِّرْ) -بكسر الميم- فعل أمر، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: (أَنْتَ)، و(الْوَاوُ) حرف عطف، و(لَا) ناهية، و(تَزَلْ) فعل مضارع مجزوم بـ(لَا) الناهية، وعلامة جزمه سكون آخره، وهو متصرف من (زَالَ) واسمها مستتر فيها وجوبًا تقديره: (أَنْتَ)، و(ذَاكِرَ) خبرها، و(المَوْتِ) مضاف إليه، و(الْفَاءُ) تعليلية، و(نِسْيَانُ) مبتدأ، و(الْهَاءُ) مضاف إليه، و(ضَلَالٌ) خبر، و(مُبِيْنُ) صفة.

الشاهد منه: قوله: و(لَا تَزَلْ) حيث تقدم على (تَزَلْ) شبه النفي، وهو النهي.

(٢) هذا الشاهد عجز بيت من الطويل قاله ذو الرمة واسمه غيلان بن عقبة وصدره:

أَلَا يَا اسْلَمِيْ يَا دَارَ مَيَّ عَلَى البِلَاءْ ... وَلَا زَالَ ....

اللغة: (اسْلَمِيْ) فعل أمر من السلامة، وهي البراءة من العيوب، ويقرأ بدرج الهمزة للوزن.

و(مَيَّ) اسم امرأة وليس ترخيم (مَيَّةَ) كما قيل.

و(عَلَى) للمصاحبة أي: اسلمي مع بلائك، وقيل: بمعنى: (مِنْ) أي: سلمك الله من (البِلَى) بكسر الباء وبالقصر مصدر (بَلِيَ) كتعب، ومعناه الاضمحلال والفناء والاندراس.

و(المُنْهَلُّ) بضم الميم وسكون النون وتشديد اللام، المنسكب والسائل بشدة.

و(الجَرْعَاءُ) بالمد تأنيث الأجرع رملة مستوية لا تنبت شيئًا. و(القَطْرُ) المطر.

المعنى: الدعاء لدار مية بالسلامة من العيوب مع كونها قد بليت، وإذا كانت (عَلَى) بمعنى: (مِنْ) فهو دعاء لها بالسلامة من صروف الدهر التي تبليها، ودعاء لها باستمرار المطر منسكبًا في جرعائها أي: ما اكتنفها من الرمال حتى تصير خصبة رطبة. =

قوله: (وهو أربعة...) إلخ، هذه الأربعة تدل على ملازمة الخبر للاسم على حسب ما يقتضيه الحال أي: سواء دام بدوامه نحو: (مَا زَالَ زَيْدٌ أَزْرَقَ العَيْنَيْنِ)، أو لا نحو: (مَا زَالَ زَيْدٌ قَائِمًا) إذ من المعلوم أنه لا بد له من الجلوس فالمراد أن ذلك أكثر أحواله.

وإنما اشترطوا في هذه الأفعال تقدم النفي أو شبهه؛ لأن القصد من الجملة استمرار الثبوت وهذه الأفعال معناها النفي فإذا دخل عليها النفي صار معناها نفي النفي، ونفي النفي استمرار الثبوت.

وإنما قام النهي والدعاء مقام النفي؛ لأن المطلوب بهما ترك الفعل، وتركه نفي.

فمثال تقدم النفي قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾، و﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ﴾، فـ(الواوُ) في (يَزالُوْنَ) اسمها، و(مُخْتَلِفِيْنَ) خبرها، والضمير المستتر في (نَبْرَحَ) اسمها، و(عَاكِفِيْنَ) خبرها.

وتقول في (انْفَكَّ وَفَتِئَ): (مَا انْفَكَّ زَيْدٌ مُصَلِّيًا) (ومَا فَتِئَ مُحَمَّدٌ مُجْتَهِدًا).

ومثال تقدم النهي قول الشاعر:

..... وَلَا تَـزَلْ ذَاكِـرَ المَـوْ ـتِ...........

فـ(لَا) ناهية، و(تَزَلْ) فعل مضارع مجزوم بـ(لَا) وعلامة جزمه السكون، وهو متصرف من (زَالَ)، واسمها مستتر فيها وجوبًا تقديره: (أَنْتَ)، و(ذَاكِرَ المَوْتِ) خبرها.

ومثال تقدم الدعاء قول الآخر:

.... وَلَا زَالَ مُـنْهَلًا بِجَرْعَائِـكِ القَطْـرُ

فـ(لَا) نافية دعائية، و(مُنْهَلًا) خبر (زَالَ) مقدمًا، و(القَطْرُ) اسمها مؤخرًا، والمعنى الدعاء لدار مَيّةَ بدوام نزول المطر بساحتها؛ لأن في المطر حياة الأرض والنبات.

= **الإعراب**: (الْوَاوُ) حرف عطف، و(لَا) دعائية، و(زَالَ) فعل ماض ناسخ، و(مُنْهَلًا) خبره مقدم، و(بِجَرْعَائِكِ) جار ومجرور، متعلق بـ(مُنْهَلًا)، و(الْكَافُ) مضاف إليه، و(القَطْرُ) اسمه مؤخر.

الشاهد منه: قوله: (وَلَا زَالَ)، حيث تقدم على (زَالَ) شبه النفي، وهو الدعاء.

أصل

وَالثَّالِثُ: مَا يَعْمَلُ هَذا العَمَلَ بِشَرْطِ [أَنْ تَتَقَدَّمَهُ][١] (مَا) المَصْدَرِيَّةُ الظَّرْفِيَّةُ وَهُوَ: (دَامَ)، نَحْوُ: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١] وَسُمِّيَتْ (مَا) هذِهِ مَصْدَرِيَّةً لأنَّها تُقَدَّرُ بِالمَصْدَرِ وَهُوَ الدَّوَامُ، وَسُمِّيَتْ ظَرْفِيَّةً لِنيابَتِها عَنِ الظَّرْفِ وَهُوَ المُدَّةُ.

قوله: (وهو دام) وهي تدل على استمرار الخبر، نحو: ﴿وَأَوْصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ فـ(مَا) مصدرية ظرفية، و(دَامَ) فعل ماض ناسخ، و(التَّاءُ) اسمها و(حَيًّا) خبرها، والمصدر المؤول من الفعل المسبوك بـ(مَا) منصوب على الظرفية كما سيأتي بيانه.

وقوله: (وهو المدة) أي: فأصل (مَا دُمْتُ حَيًّا) (مُدَّةَ مَا دَمْتُ حَيًّا)، فحذف المضاف وهو (مُدَّةَ)، وناب المضاف إليه وهو (مَا) وصلتُها عنه في الانتصاب على الظرفية، ثم سبكت (دَامَ) بمصدر أضيف إليه المدة، فصار التقدير: (مُدَّةَ دَوَامِيْ حَيًّا).

أصل

وَيَجُوزُ في خَبَرِ هذِهِ الأفْعَالِ أَنْ يَتَوَسَّطَ بَيْنَها وَبَيْنَ اسْمِها، نَحْوُ: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[٢] [الروم: ٤٧].

وقَوْلِ الشَّاعِرِ:

.... فَلَيْسَ سَوَاءً عَالِمٌ وَجَهُولُ[٣]

---

(١) في "الكواكب": (أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ).

(٢) **الإعراب**: (كَانَ) فعل ماض ناسخ، و(حَقًّا) خبرها مقدم، و(عَلَيْنَا) جار ومجرور، متعلق بمحذوف صفة لـ(حَقًّا)، و(نَصْرُ) اسمها مؤخر، و(المُؤْمِنِيْنَ) مضاف إليه.

(٣) هذا الشاهد عجز بيت من الطويل قاله السموءل اليهودي وصدره:

سَلِيْ إِنْ جَهِلْتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمُ فَلَيْسَ .... إلخ

اللغة: (سَلِيْ)، فعل أمر من السؤال، وهو الاستفهام. و(سَوَاءً) معناه هنا مستو. و(الجَهْلُ) خلاف العلم.

المعنى: يقول لمن يخاطبها: سلي الناس عنا وعمن تقارنيهم بنا إن لم تكوني عالمة بحالنا، مدركة للفرق العظيم الذي بيننا وبينهم؛ لكي يتضح لك الحال، فإن العالم بحقيقة الأمر ليس كمن جهلها. =

قوله: (ويجوز...) إلخ، أي: أن الأصل في خبر هذه الأفعال أن يكون مؤخرًا، ويجوز -خلافًا للأصل- أن يتوسط بينها وبين اسمها كمثالي المصنف، فكل من: (حَقًّا، وَسَوَاءً) خبر متوسط بين الفعل واسمه، وكل من: (نَصْرُ المُؤْمِنِيْنَ، وَعَالِمٌ وَجَهُوْلُ) اسمه مؤخر.

وهذا التوسط قد يكون جائزًا كالمثالين المتقدمين؛ إذ لا مانع من تأخرهما، وقد يكون واجبًا وذلك في مواضع:

منها: أن يكون الاسم محصورًا نحو: (مَا كَانَ عَالِمًا إِلَّا زَيْدٌ)، ونحو: (إِنَّمَا كَانَ عَالِمًا زَيْدٌ)، وكقوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟﴾ [الجاثية: ٢٥] الآية، بنصب (حُجَّتَهُمْ) على أنه خبر مقدم، والمصدر المؤول اسمها مؤخر.

أصل: وَيَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ أَخْبَارُهُنَّ عَلَيْهِنَّ إِلَّا (لَيْسَ وَدَامَ) كَقَوْلِكَ: (عَالِمًا كَانَ زَيْدٌ).

قوله: (ويجوز أن يتقدم...) إلخ، أي: أن الأصل في خبر هذه الأفعال التأخير نحو: (كَانَ زَيْدٌ عَالِمًا)، ويجوز على خلاف الأصل أن يتقدم عليهن نحو: (عَالِمًا كَانَ زَيْدٌ)، فـ(عَالِمًا) خبر (كَانَ) مقدم، و(زَيْدٌ) اسمها.

وهذا التقديم قد يكون جائزًا كهذا المثال؛ إذ لا مانع من توسطه أو تأخره، وقد يكون واجبًا وذلك إذا كان الخبر مما له صدر الكلام كأسماء الاستفهام نحو: (كَيْفَ كَانَ زَيْدٌ؟)، فـ(كَيْفَ) اسم استفهام في محل نصب خبر (كَانَ) مقدم وجوبًا؛ لكونه له صدر الكلام، و(زَيْدٌ) اسمها.

ويستثنى من جواز التقديم تقديم خبر (لَيْسَ، وَدَامَ).

= **الإعراب**: (الْفَاءُ) تعليلية، و(لَيْسَ) فعل ماض ناسخ، و(سَوَاءً) خبرها مقدم، و(عَالِمٌ) اسمها مؤخر، و(الْوَاوُ) عاطفة، و(جَهُوْلُ) معطوف على (عَالِمٌ).

الشاهد فيه: توسط خبر (لَيْسَ) بينها وبين اسمها.

أما خبر (لَيْسَ) فالصحيح منعه؛ لأنه لم يسمع (ذَاهِبًا لَسْتُ)؛ ولأنها فعل جامد فأشبهت (عَسَىْ)، وخبرها لا يتقدم عليها باتفاق.

وأما خبر (دَامَ) فإنه يمتنع تقدمه عليها مع (مَا) باتفاق، فلا يقال: (لَا أَصْحَبُكَ قَائِمًا مَا دَامَ زَيْدٌ)، وعلى (دَامَ) وحدها على الأصح، فلا يقال: (لَا أَصْحَبُكَ مَا قَائِمًا دَامَ زَيْدٌ).

وَلِتَصَارِيفِ هذِهِ الأَفْعَالِ مِنَ المُضَارِعِ وَالأَمْرِ وَالمَصْدَرِ وَاسْمِ الفَاعِلِ مَا لِلْمَاضِي مِنَ الْعَمَلِ، نَحْوُ: ﴿حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾[1] [يونس: ٩٩]، ﴿قُلْ كُونُوا حِجَارَةً﴾[2] [الإسراء: ٥٠].

قوله: (ولتصاريف...) إلخ، اعلم أن هذه الأفعال تنقسم من حيث التصرف وعدمه إلى ثلاثة أقسام:

الأول: ما يتصرف تصرفًا كاملاً، -بمعنى أنه يأتي منه: المضارع، والأمر، واسم الفاعل، والمصدر-، وهو السبعة الأولى: (كَانَ، وَصَارَ) وما بينهما.

الثاني: ما يتصرف تصرفًا ناقصًا، -بمعنى أنه لا يأتي منه الأمر، والمصدر-، وهو (زَالَ) وأخواتها.

الثالث: ما لا يتصرف أصلاً، وهو فعلان: (لَيْسَ) باتفاق، و(دَامَ) عند أكثر المتأخرين، والصحيح أنها من القسم الثاني كما رجحه العلامة الصبان.

والمتصرف من هذه الأفعال يعمل عمل الماضي فيرفع الاسم وينصب الخبر.

فمثال المضارع من (كَانَ) قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾، فـ(الواوُ) اسمها، و(مُؤْمِنِيْنَ) خبرها.

---

(١) **الإعراب**: (حَتَّىٰ) حرف غاية وجر، و(يَكُوْنُوْا) فعل مضارع منصوب بـ(أَنْ) مضمرة وجوبًا، وعلامة نصبه حذف النون، وهو متصرف من (كَانَ)، و(الْوَاوُ) اسمها، و(مُؤْمِنِيْنَ) خبرها،

(٢) **الإعراب**: (قُلْ) فعل أمر، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: (أَنْتَ)، و(كُوْنُوْا) فعل أمر مبني على حذف النون، وهو متصرف من (كَانَ)، و(الْوَاوُ) اسمها، و(حِجَارَةً) خبرها.

ومثال الأمر منها قوله تعالى: ﴿ قُلْ كُونُوا۟ حِجَارَةً ﴾ ، فـ(الواوُ) اسمها، و(حِجَارَةً) خبرها.

ومثال اسم الفاعل منها قول الشاعر:

وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِيْ البَشَاشَةَ كَائِنًا أَخَاكَ إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدَا

فـ(كَائِنًا) خبر (مَا) الحجازية، وهو متصرف من (كَانَ)، واسمه مستتر فيه جوازًا تقديره: (هُوَ)، و(أَخَاكَ) خبره.

ومثال المصدر منها قول الشاعر:

بِبَذْلٍ وَحِلْمٍ سَادَ فِيْ قَوْمِهِ الفَتَى وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيْرُ

فـ(كَوْنُكَ) مبتدأ، وهو مصدر متصرف من (كَانَ)، واسمه (كَافُ) الخطاب، و(إِيَّاهُ) خبره، و(يَسِيْرُ) خبر المبتدأ، وقس على (كَانَ) غيرها من أخواتها.

أصل

وَتُسْتَعْمَلُ هذِهِ الأَفْعَالُ تَامَّةً أي: مُسْتَغْنِيَةً عَنِ الخَبَرِ، نَحْوُ: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾[1] [البقرة: ٢٨٠] أي: (وَإِنْ حَصَلَ)، ﴿ فَسُبْحَـٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾[2] [الروم: ١٧] أي: (حِينَ تَدْخُلُونَ فِي الصَّبَاحِ، وَحِينَ تَدْخُلُونَ في المَسَاءِ)، إِلَّا (زَالَ، وَفَتِئَ، وَلَيْسَ) فَإِنَّهَا مُلَازِمَةٌ لِلنَّقْصِ.

قوله: (أي: مستغنية عن الخبر) أي: فتكون مع مرفوعها كلامًا تامًّا، وهذا المرفوع فاعل صريح، وإذا استعملت هذه الأفعال تامة كانت بمعنى فعل لازم.

فتكون (كَانَ) بمعنى: (حَصَلَ)، أو (حَدَثَ) أو نحوِهما، كمثال المصنف، فإنها فيه

---

(١) **الإعراب**: (إِنْ) حرف شرط جازم تجزم فعلين، و(كَانَ) فعل ماض تام بمعنى: (حَصَلَ) في محل جزم فعل الشرط، و(ذُوْ) فاعل، و(عُسْرَةٍ) مضاف إليه، وجواب الشرط قوله تعالى: ﴿ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾ .

(٢) **الإعراب**: (الْفَاءُ) عاطفة، و(سُبْحَانَ) مصدر ملازم للنصب على المصدرية والإضافة، ولفظ الجلالة (اللهِ) مضاف إليه، و(حِيْنَ) ظرف زمان، و(تُمْسُوْنَ) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وهو متصرف من (أَمْسَى) التامة، و(الْوَاوُ) فاعل، و(حِيْنَ تُصْبِحُوْنَ) مثله.

بمعنى: (حَصَلَ)، و(ذُوْ عُسْرَةٍ) فاعلها.

وتكون (أَمْسَى، وأَصْبَحَ، وأَضْحَى، وبَاتَ) بمعنى: الدخول في المساء، والصباح، والضحى، والبيات، كمثال المصنف، فإن (تُمْسُوْنَ وَتُصْبِحُوْنَ) فيه بمعنى: تدخلون في المساء، والصباح. و(الواوُ) فيهما فاعل، ونحو: (أَضْحَى الرَّجُلُ) أي: دخل في الضحى، ونحو: (بَاتَ القَومُ) أي: دخلوا في البيات.

و(دَامَ) بمعنى: (بَقِيَ)، كقوله تعالى: ﴿خَـٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَـٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٧]، أي: بقيت.

و(ظَلَّ) بمعنى: (دَامَ وَاسْتَمَرَّ)، نحو: (ظَلَّ اليَوْمُ) أي: (دَامَ ظِلُّهُ).

و(صَارَ) بمعنى: (انْتَقَلَ)، نحو: (صَارَ الأَمْرُ إِلَيْكَ) أي: (انْتَقَلَ).

و(بَرِحَ) بمعنى: (ذَهَبَ)، نحو: (بَرِحَ زَيْدٌ) أي: (ذَهَبَ).

و(انْفَكَّ) بمعنى: (انْفَصَلَ) نحو: (انْفَكَّ الخَاتَمُ) أي: (انْفَصَلَ).

ويستثنى من هذا ثلاثة أفعال وهي: (زَالَ، وَفَتِئَ، ولَيْسَ)، فإنها ملازمة للنقص؛ أي: تحتاج إلى الخبر ليتم به الكلام.

وقوله: (**أي: حين تدخلون في الصباح وحين تدخلون في المساء**) قال الفاكهي: هكذا بخط المصنف. اهـ يعني بتقديم الصباح على المساء.

أصل | وتَخْتَصُّ (كَانَ) بِجَوازِ زِيَادَتِهَا بِشَرْطِ أَنْ تَكُونَ بِلَفْظِ المَاضِي، وَأَنْ تَكُونَ في حَشْوِ الكَلَامِ، نَحْوُ: (مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا)[1].

قوله: (**وتختص كان...**) إلخ، اعلم أن (كَانَ) تُعَدُّ أم هذا الباب، ولهذا اختصت بأحكام دون أخواتها.

فمن ذلك أنها تقع زائدة في الكلام، وليس المراد بزيادتها أنها لا تدل على معنى

(١) **الإعراب**: (مَا) تعجبية مبتدأ، و(كَانَ) زائدة، لا اسم لها ولا خبر، و(أَحْسَنَ) فعل ماض، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: (هُوَ)، و(زَيْدًا) مفعول به، والجملة في محل رفع خبر (مَا).

ألبتة، بل أنها لم يؤت بها للإسناد، وإلا فهي دالة على المضي قاله المصرح.

وشرط زيادتها أمران: أحدهما: أن تكون بلفظ الماضي لخفته فلا تزاد بلفظ المضارع، ولا الأمر إلا ما شذ كقول أم عقيل:

أَنْتَ تَكُوْنُ مَاجِدٌ نَبِيْلُ ... إِذَا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيْلُ

فـ(أَنْتَ) مبتدأ، و(مَاجِدٌ) خبره، و(تَكُوْنُ) زائدة بين المبتدأ والخبر.

والثاني: أن تكون في حشو الكلام، والمراد بحشو الكلام أن تقع بين شيئين متلازمين ليسا جارا ومجرورا، كالمبتدأ وخبره نحو: (زَيْدٌ كَانَ عَالِمٌ)، والفعل ومرفوعه، كقولهم: (لَمْ يُوجَدْ كَانَ مِثْلُكَ)، والموصول وصلته نحو: (جَاءَ الَّذِي كَانَ أَكْرَمْتُهُ)، والصفة وموصوفها نحو: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَانَ قَائِمٍ).

وأكثر ما تزاد بين (مَا) التعجبية وفعل التعجب نحو: (مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا).

وفهم من الشرط الثاني أنها لا تزاد في صدر الكلام ولا في آخره.

أصل

وتَخْتَصُّ أَيْضًا بِجَوَازِ حَذْفِها مَعَ اسْمِها وَإِبْقَاءِ خَبَرِها وَذلِكَ كَثِيرٌ بَعْدَ (لَوْ، وَإِنْ) الشَّرْطِيَّتَيْنِ كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «الْتَمِس وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ»[1][2]، وَقَوْلِهِمْ: (النَّاسُ مَجْزِيُّونَ بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ)[3].

---

(١) الحديث متفق عليه، رواه البخاري برقم (٥١٣٠) ومسلم برقم (١٤٢٥) لكن بلفظ «انْظُرْ» وانفرد البخاري برقم (٥١٣٥) بلفظ «الْتَمِسْ» عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه.

(٢) **الإعراب**: (الْتَمِسْ) فعل أمر، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: (أَنْتَ)، و(الْوَاوُ) عاطفة، و(لَوْ) حرف شرط غير جازم، و(خَاتَمًا) خبر لـ(كَانَ) المحذوفة مع اسمها، والتقدير: (وَلَوْ كَانَ الْمُلْتَمَسُ خَاتَمًا)، و(مِنْ حَدِيْدٍ) جار ومجرور، متعلق بمحذوف نعت لـ(خَاتَمًا) تقديره: (كَائِنًا مِنْ حَدِيْدٍ).

(٣) **الإعراب**: (النَّاسُ) مبتدأ، و(مَجْزِيُّوْنَ) خبر، وعلامة رفعه (الْوَاوُ)، و(بِأَعْمَالِهِمْ) جار ومجرور متعلق بـ(مَجْزِيُّوْنَ)، و(الْهَاءُ) مضاف إليه، و(إِنْ) حرف شرط جازم تجزم فعلين، و(خَيْرًا) خبر لـ(كَانَ) المحذوفة مع اسمها، والتقدير: (إِنْ كَانَ عَمَلُهُمْ خَيْرًا)، و(كَانَ) المحذوفة هي فعل=

قوله: (وإبقاء خبرها) أي: على حاله منصوبًا دالًّا عليها كمثالي المصنف فكل من (خَاتَمًا، وَخَيْرًا، وَشَرًّا) خبر لـ(كَانَ) المحذوفة مع اسمها، والتقدير: (وَلَوْ كَانَ المُلْتَمَسُ خَاتَمًا مِنْ حَدِيْدٍ)، و(إِنْ كَانَ عَمَلُهُمْ خَيْرًا فَجَزَاؤُهُمْ خَيْرٌ)، و(إِنْ كَانَ عَمَلُهُمْ شَرًّا فَجَزَاؤُهُمْ شَرٌّ)، وهذا الحذف جائز لا واجب.

وقوله: (وذلك كثير بعد لو وإن الشرطيتين) أي: وبعد غيرهما قليل.

قال المصرِّح (١/ ١٩٣): وإنما كثر بعد (إِنْ، وَلَوْ) الشرطيتين؛ لأنهما من الأدوات الطالبة لفعلين فيطول الكلام فيخفف بالحذف... إلخ.

أصل: وَتَخْتَصُّ [أَيْضًا][١] بِجَوَازِ حَذْفِ نُونِ مُضَارِعِها المَجْزُومِ إِنْ لَمْ [يَلقَها][٢] سَاكِنٌ وَلَا ضَمِيرُ نَصْبٍ مُتَّصِلٌ بِهَا، نَحْوُ: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾[٣] [مريم: ٢٠]، ﴿وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ﴾[٤] [النحل: ١٢٧]، ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةً﴾[٥] [النساء: ٤٠].

قوله: (حذف نون مضارعها المجزوم...) إلخ، أي: ومن خصائص (كَانَ) حذف نون مضارعها المجزوم، وذلك جائز لا واجب، وهو مشروط بخمسة أمور:

= الشرط، و(الْفَاءُ) واقعة في جواب الشرط، و(خَيْرٌ) خبر لمبتدإ محذوف تقديره: (فَجَزَاؤُهُمْ خَيْرٌ)، وجملة المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط، و(إِنْ شَرًّا فَشَرٌّ) إعرابه مثل: (إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ)، وهذا التركيب فيه أربعة أوجه مشهورة، هذا أحسنها، وانظر "التصريح" (١/ ١٩٣) و"عبادة" (٢/ ١٢).

(١) ليس موجودًا في "الكواكب". (٢) في "الكواكب" (يَلِهَا).

(٣) الإعراب: (لَمْ) حرف نفي وجزم، و(أَكُ) فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه السكون على النون المحذوفة تخفيفًا، وهو متصرف من (كَانَ)، واسمه مستتر فيه وجوبًا تقديره: (أَنَا)، و(بَغِيًّا) خبره.

(٤) الإعراب: (لَا) ناهية، و(تَكُ) مثل (أَكُ)، واسمه مستتر فيه وجوبًا تقديره: (أَنْتَ)، و(فِيْ ضَيْقٍ) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لـ(تَكُ).

(٥) الإعراب: (إِنْ) حرف شرط جازم تجزم فعلين، و(تَكُ) مثل التي قبلها، وهو فعل الشرط، وهو متصرف من (كَانَ) التامة، و(حَسَنَةٌ) بالرفع فاعل، أي: و(إِنْ تَحْصُلْ حَسَنَةٌ).

الأول: أن تكون بلفظ المضارع.

والثاني: أن يكون المضارع مجزومًا بالسكون.

والثالث: أن لا يقع بعد النون ساكن.

والرابع: أن لا يقع بعدها ضمير نصب متصل.

والخامس: أن لا يوقف عليها.

مثال المستوفي للشروط قولك: (لَمْ أَكُ قَائِمًا)، وأمثلة المصنف، وأصل (لَمْ أَكُ) (أَكُوْنُ) بالرفع، حذفت الضمة للجازم، ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين وهما: (النونُ والواوُ) فصار اللفظ (لَمْ أَكُنْ)، وهذان الحذفان واجبان، وكان القياس يقتضي أن لا يحذف منه بعد ذلك شيء آخر، لكن حذفت النون بعد ذلك تخفيفًا لكثرة الاستعمال، فصار اللفظ (لَمْ أَكُ)، وهذا الحذف جائز لا واجب، وعلى هذا فَقِسْ بقية الأمثلة.

فلا تحذف النون من نحو: (كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا)، ولا من نحو: (كُنْ مُجْتَهِدًا)؛ لانتفاء المضارع.

ولا من نحو: (زَيْدٌ يَكُونُ قَائِمًا)، ولا من نحو: (لَنْ أَكُونَ مُهْمِلًا)؛ لانتفاء الجزم.

ولا من نحو: (الزَّيْدُوْنَ لَمْ يَكُوْنُوْا قَائِمِيْنَ)؛ لانتفاء الجزم بالسكون.

ولا من نحو: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [البينة: ١]؛ لوجود الساكن بعدها.

ولا من نحو قوله ﷺ: «إِنْ يَكُنْهُ فَلَن تُسَلَّطَ عَلَيْهِ، وَإِن لا يَكُنْهُ فَلا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ»[1]؛ لوجود ضمير النصب المتصل.

ولا من المضارع المجزوم بالسكون عند الوقف. فلا يقال: (لَمْ أَكُ)، ولا (لَمْ أَكُهْ) بهاء السكتْ، بل يقال: (لَمْ أَكُنْ) برد النون؛ لأن جزء الكلمة أولى من اجتلاب هاء السكت الواجبة في الوقف على ذي الحرفين كـ(لَمْ يَعِ).

فائدة: وقع حذف النون في التنزيل في ثمانية عشر موضعًا. اهـ "تصريح" (١/ ١٩٦).

---

(١) الحديث أخرجه البخاري (١٣٥٤) ومسلم (٢٩٣٠)، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

أصل

فَصْلٌ:

وَأَمَّا الحُرُوفُ المُشَبَّهَةُ بِـ(لَيْسَ) فَأَرْبَعَةٌ: (مَا، وَلَا، وَإِنْ، وَلَاتَ).

فَأَمَّا (مَا) فَتَعْمَلُ عَمَلَ (لَيْسَ) عِنْدَ الحِجَازِيِّينَ بِشَرْطٍ: أَلَّا تَقْتَرِنَ بـ(إِنْ)، وَأَلَّا يَقْتَرِنَ خَبَرُها بـ(إِلَّا)، وَأَلَّا يَتَقَدَّمَ خَبَرُها عَلَى اسْمِها وَلَا مَعْمُولُ خَبَرِها عَلَى اسْمِها إِلَّا إِذَا كَانَ المَعْمُولُ ظَرْفًا أَوْ جَارًّا وَمَجْرُورًا، فَالمُسْتَوْفِيَةُ لِلشُّرُوطِ نَحْوُ: (مَا زَيْدٌ ذَاهِبًا)، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾[1] [المجادلة: ٢].

فَإِنِ اقْتَرَنَتْ بـ(إِنْ) بَطَلَ عَمَلُها، نَحْوُ: (مَا إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ).

وَكَذَا إِنِ اقْتَرَنَ خَبَرُها بـ(إِلَّا)، نَحْوُ: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤].

وَكَذا إِنْ تَقَدَّمَ خَبَرُها عَلَى اسْمِها، نَحْوُ: (مَا قَائِمٌ زَيْدٌ)، أَوْ تَقَدَّمَ مَعْمُولُ الخَبَرِ [وليس ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا][2] نَحْوُ: (مَا طَعَامَكَ زَيْدٌ آكِلٌ)، فَإِنْ كَانَ ظَرْفًا نَحْوُ: (مَا عِنْدَكَ زَيْدٌ جَالِسًا)، أو جَارًّا ومجرُورًا نَحْوُ: (مَا فِي الدَّارِ زَيْدٌ جَالِسًا) لَمْ يَبْطُلْ عَمَلُها. وَبَنُو تَمِيمٍ لَا يُعْمِلُونَهَا وَإِنِ اسْتَوْفَتِ الشُّرُوطَ المَذْكُورَةَ.

قوله (فصل) أي: فيما ألحق بـ(لَيْسَ) في العمل، وهذا هو النوع الثاني من القسم الأول من النواسخ، وكله حروف.

---

(١) **الإعراب**: (مَا) نافية حجازية تعمل عمل (لَيْسَ)، و(الْهَاءُ) وحدها اسم (مَا)، و(النُّونُ) المشددة علامة الإناث، و(أُمَّهَاتِ) خبرها، وعلامة نصبه الكسرة؛ لأنه جمع مؤنث سالم، و(الْهَاءُ) مضاف إليه.

(٢) ما بين المعكوفين ساقط من "الكواكب"، وسقط من "الفواكه" (أَوْ جَارًا وَمَجْرُورًا).

وقوله (ما ولا وإن ولات) أي: النافيات، ووجه مشابهتها بـ(لَيْسَ) من حيث النفي، والجمود، والدخول على الجمل الاسمية، وتزيد (مَا) بأمر رابع وهو زيادة (البَاءِ) في خبرها نحو: ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ﴾ [البقرة: ٧٤] فهي أكثر شبهًا بـ(لَيْسَ) من أخواتِها، ولذلك كانت أكثر عملاً من غيرها.

وكان القياس في هذه الحروف ألا تعمل شيئًا لعدم اختصاصها، ولكن قد سمع عن العرب إعمالها عمل (لَيْسَ) بسبب الشبه الذي بينهما.

قوله: (عند الحجازيين) وبلغتهم جاء التنزيل، قال تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾، و﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡۖ﴾، ولم يقع في القرآن إعمال (مَا) صريحًا في غير هاتين الآيتين، قاله ابن هشام في "شرح الشذور".

وهي لا تعمل عندهم إلا باجتماع أربعة أمور:

الأول: أن لا تقترن بـ(إِنِ) الزائدة... إلخ، ما ذكره المصنف.

وقوله: (نحو: ما زيد ذاهبًا...) إلخ، فـ(مَا) في هذه الأمثلة نافية عاملة عمل (لَيْسَ)، وكل من: (زيْدٌ)، و(هَذَا)، و(هُنَّ)، اسم لها، وكل من: (ذَاهِبًا)، و(بَشَرًا)، و(أُمَّهَاتِهِمْ) خبر لها.

قوله: (نحو: ما إن زيد قائم) فـ(مَا) نافية مهملة، و(إِنْ) زائدة كافة، و(زَيْدٌ) مبتدأ، و(قَائِمٌ) خبره.

وإنما بطل عملها حينئذ؛ لأنها محمولة على (لَيْسَ) في العمل، و(لَيْسَ) لا يقترن اسمها بـ(إِنْ) فبعدت عن الشبه بها، قال الشاعر:

بَـنِيْ غُدَانَـةَ مَـا إِنْ أَنْـتُمْ ذَهَـبٌ ... وَلَا صَرِيْـفٌ وَلَكِـنْ أَنْـتُمُ الخَـزَفُ

برفع (ذَهَبٌ) على الإهمال، وأما رواية (ذَهَبًا) بالنصب على الإعمال فتخرج على أن (إِنْ) نافية مؤكدة لـ(مَا)، لا زائدة كافة لـ(مَا).

وقوله نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾، فـ(مَا) مهملة، و(مُحَمَّدٌ) مبتدأ، و(إِلَّا)

أداة حصر، و(رَسُوْلٌ) خبره.

وإنما بطل عملها حينئذ؛ لأن عملها إنما هو للنفي وقد انتقض بـ(إلَّا).

وقوله: (ما قائم زيد) فـ(مَا) مهملة، و (قَائِمٌ) خبر مقدم، و(زَيْدٌ) مبتدأ مؤخر.

وإنما بطل عملها حينئذ لضعفها في العمل فلا تتصرف في خبرها بالتقديم على اسمها.

وقوله: (ما طعامك زيد آكل) فـ(مَا) مهملة، و(طَعَامَكَ) مفعول مقدم لـ(آكِلٌ)، و(زَيْدٌ) مبتدأ، و(آكِلٌ) خبره، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره: (هُوَ).

وقوله: (فإن كان ظرفًا...) إلخ، أي: فـ(مَا) في المثالين نافية عاملة، و(زَيْدٌ) اسمها، و(جَالِسًا) خبرها، والظرف والجار والمجرور معمول لـ(جَالِسًا) متعلق به.

وإنما لم يبطل عملها حينئذ؛ لأنهم يتوسعون فيهما ما لم يتوسعوا في غيرهما.

وقوله: (وبنو تميم لا يعملونها...) إلخ، أي: فيقولون: (مَا زَيْدٌ قَائِمٌ) فـ(مَا) نافية تميمية، و(زَيْدٌ) مبتدأ، و(قَائِمٌ) خبره، ولغتهم جاءت على وفق القياس؛ لأن (مَا) حرف غير مختص فكان حقه ألا يعمل كما تقدم.

أصل

وَأَمَّا (لَا) فَتَعْمَلُ عَمَلَ (لَيْسَ) أَيْضًا عِنْدَ الحِجَازِيِّينَ فَقَطْ بِالشُّرُوطِ المُتَقَدِّمَةِ فِي (مَا) وَتَزِيدُ بِشَرْطٍ آخَرَ، وَهُوَ: أَنْ يَكُونَ اسْمُهَا وَخَبَرُهَا نَكِرَتَيْنِ نَحْوُ: (لا رَجُلٌ أَفْضَلَ مِنْكَ)، وَأَكْثَرُ عَمَلِهَا فِي الشِّعْرِ.

قوله: (عند الحجازيين فقط) لكن عملها قليل جدًا، وإليه ذهب سيبويه وطائفة من البصريين، وذهب الأخفش والمبرد إلى منعه قاله "المصرح" (١/ ١٩٩).

وقوله: (بالشروط المتقدمة في ما) أي: ما عدا الشرط الأول؛ لأن (لَا) لاتقترن بـ(إنِ) الزائدة.

وقوله: (نحو: لا رجل أفضل منك) فـ(لَا) نافية حجازية تعمل عمل (لَيْسَ)، و(رَجُلٌ) -بالرفع- اسمها وهو نكرة، و(أَفْضَلَ) -بالنصب- خبرها، وهو نكرة أيضًا

و(مِنْكَ) متعلق بـ(أَفْضَلَ).

فلا تعمل في معرفة فلا يقال: (لَا زَيْدٌ قَائِمًا)، وأما قوله:

أَنْكَرْتُهَا بَعْدَ أَعْوَامٍ مَضَيْنَ لَنَا ... لَا الدَّارُ دَارًا وَلَا الجِيْرَانُ جِيْرَانَا

وقول الآخر:

وَحَلَّتْ سَوَادَ القَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيًا ... سِوَاهَا وَلَا عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا

فنادر.

وقوله: (وأكثر عملها في الشعر) أي: ولا تختص به.

قال السجاعي ص(٦١): اعتمد بعضهم عملها مطلقًا. اهـ.

وذهب الأكثرون إلى أنها لا تعمل إلا في الشعر خاصة كما في "شرح القطر" وغيره. ومن عملها في الشعر قول الشاعر:

تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيَا ... وَلَا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا

فـ(لَا) -هنا- نافية للجنس، وهي عاملة عمل (لَيْسَ)، وربما ظن كثير أن (لَا) العاملة عمل (لَيْسَ) لا تكون إلا نافية للوحدة، وليس كذلك نبه عليه في "المغنى" و(شَيْءٌ) اسمها، و(بَاقِيًا) خبرها، ومثله ما بعده.

أصل

وَأَمَّا (إِنِ) النَّافِيَةُ فَتَعْمَلُ عَمَلَ (لَيْسَ) في لُغَةِ العَالِيَةِ بِالشُّرُوطِ المَذْكُورَةِ في (مَا) سَوَاءٌ كَانَ اسْمُهَا مَعْرِفَةً أَوْ نَكِرَةً، نَحْوُ: (إِنْ زَيْدٌ قَائِمًا)، وَسُمِعَ مِنْ كَلَامِهِمْ: (إِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالعَافِيَةِ)[1].

قوله: (أهل العالية) هي بالعين المهملة والياء المثناة تحت، وهي: ما فوق نجد إلى أرض تهامة وإلى ما وراء مكة وما والاها، والنسبة إليها عالي وعلوي على غير قياس كذا في "الصحاح" واختلف في جواز إعمالها... إلخ، "تصريح" (١/ ٢٠١).

---

(١) الإعراب: (إِنْ) نافية تعمل عمل (لَيْسَ)، و(أَحَدٌ) اسمها، و(خَيْرًا) خبرها، و(مِنْ أَحَدٍ) جار ومجرور متعلق بـ(خَيْرًا)، و(إِلَّا) أداة حصر، و(بِالعَافِيَةِ) جار ومجرور.

وقوله: (بالشروط المذكورة في ما) أي: ما عدا الشرط الأول لامتناعه فيها.

وقوله: (سواء...) إلخ، أي: لا يشترط في اسمها وخبرها أن يكونا نكرتين بل تعمل في النكرة والمعرفة.

فمثال عملها في نكرتين قولك: (إنْ رَجُلٌ قَائِمًا)، وسمع من كلامهم: (إنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالعَافِيَةِ)، فكل من (رَجُلٌ، وَأَحَدٌ) اسم لـ(إنْ)، وكل من (قَائِمًا، وَخَيْرًا) خبر لها، وهما نكرتان.

ومثال عملها في معرفتين قولك: (إنْ زَيْدٌ القَائِمَ)، وسمع من كلامهم: (إنْ ذَلِكَ نَافِعَكَ وَلَا ضَارَّكَ)، فكل من (زَيْدٌ) و(ذَلِكَ) اسم لها، وكل من (القَائِمَ) و(نَافِعَكَ) خبر لها، وهما معرفتان.

ومثال عملها في اسم معرفة وخبر نكرة قولك: (إنْ زَيْدٌ قَائِمًا)، وقول الشاعر:

إِنِ المَرْءُ مَيْتًا بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ   وَلَكِنْ بِأَنْ يُقْضَى عَلَيْهِ فَيُخْذَلَا

فكل من: (زَيْدٌ) و(المَرْءُ) اسم لـ(إنْ)، وهما معرفتان. وكل من (قَائِمًا، وَمَيْتًا) خبر لها، وهما نكرتان.

ومثال عملها في عكسه قولك: (إنْ أَحَدٌ القَائِمَ)، وإعرابه ظاهر.

أصل

وَأَمّا (لَاتَ) فَتَعْمَلُ عَمَلَ (لَيْسَ) بِشَرْطٍ: أَنْ يَكُونَ اسْمُهَا وَخَبَرُهَا بِلَفْظِ الحِيْنِ، وَبِأَنْ يُحْذَفَ اسْمُهَا أَوْ خَبَرُهَا، وَالْغَالِبُ حَذْفُ الاِسْمِ نَحْوُ: ﴿فَنَادَوا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[ص:٣][1] أي: (لَيْسَ الحِيْنُ حِيْنَ فِرَارٍ)، وَقُرِئَ: ﴿وَلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ﴾ عَلَى أَنَّ الخَبَرَ مَحْذُوفٌ أي: (لَيْسَ حِينُ فِرَارٍ حِينًا لَهُمْ).

---

(١) **الإعراب**: (الفَاءُ) عاطفة، و(نَادَوْا) فعل وفاعل، و(الوَاوُ) في (وَلَاتَ) واو الحال، و(لَاتَ) نافية تعمل عمل (لَيْسَ)، و(حِيْنَ) خبرها، و(مَنَاصٍ) مضاف إليه، واسمها محذوف والتقدير: (فَنَادَوْا وَالحَالُ أَنَّهُ لَيْسَ الحِيْنُ حِيْنَ فِرَارٍ).

قوله: (**وأما لات فتعمل عمل ليس**) أي: بإجماع العرب، قاله الموضح.

وأصل (لَاتَ) (لَا) النافية، ثم زيدت عليها تاء التأنيث مفتوحةً، إما لتأنيث اللفظ كما زيدت في (رُبَّتْ، وَثُمَّتْ) لتأنيث لفظها، وإما للمبالغة في النفي كما زيدت في قولك: (عَلَّامَةٌ ونَسَّابَةٌ) لتأكيد المبالغة فيهما، وإما لهما.

وقوله: (**بلفظ الحين**) اعلم أن سيبويه نص على أن (لَاتَ) لا تعمل إلا في لفظ (الحِيْنِ)، واختلف الناس فيه، فقال قوم: المراد أنها لا تعمل إلا في لفظ (الحِيْنِ) فقط، ولا تعمل فيما رادفه كـ(السَّاعَةِ) و(الأَوَانِ)، وبهذا أخذ المصنف.

وقال قوم: المراد أنها لا تعمل إلا في أسماء الزمان فتعمل في لفظ (الحِيْنِ) بكثرة، وفيما رادفه من أسماء الزمان كـ(السَّاعَةِ) و(الأَوَانِ) بقلة، وهذا هو الصحيح. وهو ظاهر عبارة «التسهيل» حيث قال: وتختص بـ(الحِيْنِ) أو مرادفه. اهـ. وبه جزم ابن هشام في «الشذور» وشرحه حيث قال: ولا تعمل إلا في (الحِيْنِ) بكثرة، وفي (السَّاعَةِ) و(الأَوَانِ) بقلة. اهـ

ومن إعمالها في لفظ (السَّاعَةِ) قول الشاعر:

نَـدِمَ البُغَـاةُ وَلَاتَ سَـاعَةَ مَنْـدَمِ وَالبَغْـيُ مَرْتَـعُ مُبْتَغِيْـهِ وَخِـيْمُ

بنصب (سَاعَةَ) على أنه خبرها، واسمها محذوف، والتقدير: (لَيْسَ السَّاعَةُ سَاعَةَ نَدَمٍ).

ومن إعمالها في لفظ (الأَوَانِ) قول الآخر:

طَلَبُـوْا صُـلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَـا أَنْ لَـيْسَ حِـيْنَ بَقَـاءِ

أي: (لَيْسَ الأَوَانُ أَوَانَ صُلْحٍ)، فحذف اسمها والمضاف إليه وهو (صُلْحٍ)، وقدر ثبوته فبناه كما يبني (قَبْلُ وَبَعْدُ)، إلَّا أن (أَوَانًا) شبيه بـ(نَزَالِ) وزنا، فبناه على الكسر ونونه للضرورة.

وقوله: (**وقرئ...**) إلخ، هذه القراءة شاذة، قرأ بها عيسى بن عمر كما في «التصريح» (١/ ٢٠٠).

أصل

فَصْلٌ:

وَأَمّا أَفْعَالُ المُقَارَبَةِ فَهِيَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ:

مَا وُضِعَ للدِّلَالَةِ عَلَى قُرْبِ الخَبَرِ وَهُوَ (كَادَ، وَكَرَبَ -بفتحِ الرَّاءِ وكَسرِها، والفَتحُ أفصَحُ-، وَأَوْشَكَ).

وَمَا وُضِعَ للدِّلَالَةِ عَلَى رَجَاءِ الخَبَرِ وَهُوَ: (عَسَى، وَحَرَى، وَاخْلَوْلَقَ).

وَمَا وُضِعَ للدِّلَالَةِ عَلَى الشُّرُوعِ وَهُوَ كَثِيرٌ، نَحْوُ: (طَفِقَ، وَعَلِقَ، وَأَنْشَأَ، وَأَخَذَ، وَجَعَلَ).

قوله: (فصل) أي: في بيان حكم أفعال المقاربة، وهذا هو النوع الثالث من القسم الأول من النواسخ وهو كله أفعال باتفاق ما عدا (عَسَى) ففيها الخلاف المتقدم في صدر الكتاب.

وقوله: (وأما أفعال المقاربة) وتسمى أيضًا النواسخ، والنواقص كما في "عبادة" (٢/ ١٣) وتسمية الكل (أفعال المقاربة) من باب التغليب كـ(القَمَرَيْنِ)، أي: تغليب بعض أنواع الباب لشهرته، وكثرة وقوعه في الكلام على بقيةِ الأنواع؛ إذ أنها تنقسم باعتبار معانيها إلى ثلاثة أقسام:

أفعال مقاربة، وأفعال الرجاء، وأفعال شروع، كما ذكر ذلك المصنف.

وقوله: (للدلالة على قرب الخبر) أي: مقاربة حصوله وإن لم يقع.

قال الصبان (١/ ٣٨٠): وقربه لا يستلزم وقوعه بل قد يستحيل عادة كما في: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ﴾ [النور: ٣٥] اهـ بتصرف يسير.

وقوله: (على رجاء الخبر) أي: رجاء المتكلم الخبر في الاستقبال.

وعبارة "الفاكهي" أي: حصول مضمونه سواء رجاه عن قرب أو بعد. اهـ.

وقوله: (حرى) هي -بفتح الحاء والراء المهملتين- نص عليها ابن طريف في كتاب

الأفعال، وأنكرها أبوحيان مع أنه ذكرها في لُمْحَتِهِ. اهـ أفاده «المصرح» (١/ ٢٣).

قال أبوعبدالله: وكذا أنكرها غيره كما في «حاشية عبادة على الشذور» (٢/ ١٤) ووجه إنكارهم لها من جهة فتح رائها، وقالوا: إن (حَرَى) المعدودة في الأفعال بكسر الراء لا غير، لكن قد أثبتها غيرهم بالوجهين، فالظاهر أنها كذلك كما في كتب المتأخرين. والله أعلم.

وقوله: (على الشروع) أي: شروع الاسم في الخبر.

وقوله: (وهو كثير) أنهاه بعضهم إلى نيف وعشرين فعلاً. قاله الفاكهي.

وقوله: (طفق) بفتح الفاء وكسرها.

أصل: وَهذِهِ الأَفْعَالُ تَعْمَلُ عَمَلَ (كَانَ)؛ فَتَرْفَعُ المُبْتَدَأَ وَتَنْصِبُ الخَبَرَ، إِلَّا أَنَّ خَبَرَها يَجِبُ أَنْ يَكُونَ فِعْلاً مُضارِعًا مُؤَخَّرًا عَنْهَا رَافِعًا لِضَمِيرِ اسْمِهَا غَالِبًا.

قوله: (تعمل عمل كان...) إلخ، أي: وإنما أفردت في باب مستقل مع مساواتها لها في العمل؛ لاختصاص خبرها بأحكام ليست لخبر (كَانَ) وأخواتها كما أشار إلى ذلك المصنف بقوله: (إلا أن خبرها...) إلخ.

وقوله: (مؤخرًا عنها) أي: فلا يجوز تقدمه عليها لعدم تصرف أكثرها.

وقوله: (رافعًا لضمير اسمها) أي: لضمير يعود على اسمها نحو: (عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ) ففي (يَقُوْمَ) ضمير مستتر جوازًا تقديره: (هُوَ) يعود على (زَيْدٌ)، ويجوز في خبر (عَسَى) خاصة أن يرفع الاسم الظاهر المضاف إلى ضمير يعود على اسمها،

كقول الفرزدق:

وَمَاذَا عَسَى الحَجَّاجُ يَبْلُغُ جُهْدُهُ ... إِذَا نَحْنُ جَاوَزْنَا حَفِيْرَ زِيَادِ

برفع (جُهْدُهُ) على الفاعلية، وهو متصل بضمير يعود على (الحَجَّاجُ) الذي هو اسم (عَسَى). وعنه احترز المصنف بقوله: (غَالِبًا).

ويروى بنصبه أيضًا على الأصل، وعلم مما تقدم أن خبر هذه الأفعال لا يكون إلا

جملة فعلية مصدرة بمضارع ومجيئه على خلاف ذلك نادر.

أصل

وَيَجِبُ اقْتِرَانُهُ بِـ(أَنْ) إنْ كَانَ الفِعْلُ (حَرَى، وَاخْلَوْلَقَ) نَحْوُ: (حَرَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ، وَاخْلَوْلَقَتِ السَّمَاءُ أَنْ تُمْطِرَ)[١].

وَيَجِبُ تَجَرُّدُهُ مِنْ (أَنْ) بَعْدَ أَفْعَالِ الشُّرُوعِ، نَحْوُ: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا﴾[٢] [الأعراف: ٢٢].

وَالأَكْثَرُ فِي [خَبَرِ][٣] (عَسَى، وَأَوْشَكَ) الاِقْتِرَانُ بِـ(أَنْ) نَحْوُ: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾[٤] [المائدة: ٥٢] وَقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «يُوْشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ»[٥][٦].

---

(١) **الإعراب**: (حَرَى) فعل ماض من أفعال المقاربة، و(زَيْدٌ) اسمها، و(أَنْ) حرف مصدر ونصب، و(يَقُوْمَ) فعل مضارع منصوب بـ(أَنْ)، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره: (هُوَ) يعود على (زَيْدٌ)، والمصدر المؤول من الفعل المسبوك بـ(أَنْ) خبر (حَرَى)، والتقدير: (قَارَبَ زَيْدٌ القِيَامَ).

و(اخْلَوْلَقَ) فعل ماض من أفعال المقاربة، و(التاءُ) للتأنيث، وكسرت؛ لالتقاء الساكنين، و(السَّمَاءُ) اسمها، و(أَنْ تُمْطِرَ) خبرها، مثل ما تقدم.

(٢) **الإعراب**: (طَفِقَ) فعل ماض من أفعال المقاربة، و(أَلِفُ) التثنية اسمها، و(يَخْصِفَانِ) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، و(أَلِفُ) التثنية فاعل، و(عَلَيْهِمَا) جار ومجرور متعلق بـ(يَخْصِفَانِ)، وجملة (يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا) خبر (طَفِقَ).

(٣) ما بين المعكوفين ليس موجودًا في "المخطوطة" و"الفواكه"، والمثبت من "الكواكب".

(٤) **الإعراب**: (عَسَى) فعل ماض من أفعال المقاربة، ولفظ الجلالة (اللهُ) اسمها، و(أَنْ) حرف مصدر ونصب، و(يَأْتِيَ) فعل مضارع منصوب بـ(أَنْ)، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره: (هُوَ) يعود على لفظ الجلالة، و (بِالْفَتْحِ) جار ومجرور متعلق بـ(يَأْتِيَ)، والمصدر المؤول خبر (عَسَى) والتقدير: (قَارَبَ اللهُ الإِتْيَانَ بَالْفَتْحِ).

(٥) الحديث متفق عليه عن النعمان بن بشير رضي الله عنهما أخرجه البخاري برقم (٥٢) بلفظ «أَنْ يُوَاقِعَهُ» ومسلم برقم (١٥٩٩) بلفظ «أَنْ يَرْتَعَ فِيْهِ» وبهذا اللفظ الذي ذكره المصنف.

(٦) **الإعراب**: (يُوْشِكُ) فعل مضارع مرفوع، وهو متصرف من (أَوْشَكَ) من أفعال المقاربة، واسمها=

والأَكْثَرُ فِي [خَبَرِ][1] (كَادَ، وكَرَبَ) تَجَرُّدُهُ مِنْ (أَنْ) نَحْوُ: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾[2] [البقرة: ٧١] وَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

كَرَبَ القَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ ... حِينَ قَالَ الوُشَاةُ: هِنْدٌ غَضُوبُ[3]

قوله: (ويجب اقترانه...) إلخ، وإنما وجب ذلك؛ لأن الفعل المترجى وقوعه قد يتراخى حصوله فاحتيج إلى (أن) المشعرة بالاستقبال. اهـ "تصريح" (١/ ٢٠٦).

وقوله: (ويجب تجرده...) إلخ، وإنما وجب ذلك؛ لأنها للحال و(أَنْ) تخلص الفعل للاستقبال، فبينهما تناف. أفاده "الفاكهي".

وقوله: (والأكثر في خبر عسى...) إلخ، ومن غير الأكثر قول الشاعر -وهو هدبة ابن خشرم العذري-:

عَسَى الكَرْبُ الَّذِيْ أَمْسَيْتُ فِيْهِ ... يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيْبُ

= مستتر فيها جوازًا تقديره: (هُوَ)، والمصدر المؤول خبرها، والتقدير: (قَارَبَ الوُقُوْعَ فِيْهِ).

(١) ما بين المعكوفين ليس موجودًا في "المخطوطة" و "الفواكه"، والمثبت من "الكواكب".

(٢) (مَا) نافية، و(كَادَ) فعل ماض من أفعال المقاربة، و(الْوَاوُ) اسمها، و(يَفْعَلُوْنَ) فعل وفاعل خبرها.

(٣) هذا البيت من الخفيف، قاله رجل من طَيِّئ وقيل: كلحبة اليربوعي.

اللغة: (الجَوَى) الحرقة وشدة الوجد، من عشق أو حزن. و(الذَّوَبَانُ) الاضمحلال، و(الوُشَاةُ) جمع وَاشٍ. وهو النمام الساعي بالإفساد بين الأحبة، والذي يستخرج أحاديث المحبين بلطف.

المعنى: كاد القلب يذوب ويضمحل من شدة وجده وشوقه حين قال الواشون محبوبتك هذه غَضُوْبٌ عليك.

الإعراب: (كَرَبَ) فعل ماض من أفعال المقاربة، و(القَلْبُ) اسمها، و(مِنْ جَوَاهُ) جار ومجرور متعلق بـ(يَذُوْبُ)، و(الْهَاءُ) مضاف إليه، و(يَذُوْبُ) فعل مضارع مرفوع، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره: (هُوَ) يعود على (القَلْبُ)، وجملة الفعل والفاعل خبر (كَرَبَ)، و(حِيْنَ) ظرف زمان متعلق بـ(يَذُوْبُ)، و(قَالَ الوُشَاةُ) فعل وفاعل، و(هِنْدٌ غَضُوْبُ) مبتدأ وخبره.

الشاهد فيه: تجرد (كَرَبَ) من (أَنِ) المصدرية.

فـ(يَكُوْنُ) خبر (عَسَى)، وهو مجرد من (أَنْ).

وقول الآخر -وهو أمية بن أبي الصلت الثقفي-:

يُوْشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ ... فِيْ بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا

فـ(يُوَافِقُهَا) خبر (يُوْشِكُ)، وهو مجرد من (أَنْ).

وقوله: (والأكثر في خبر كاد...) إلخ، ومن غير الأكثر قول الشاعر -وهو أبوزيد الأسلمي-:

سَقَاهَا ذَوُوْا الأَحْلَامِ سَجْلًا عَلَى الظَّمَا ... وَقَدْ كَرِبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقَطَّعَا

فـ(أَنْ تَقَطَّعَا) خبر (كَرِبَتْ)، وهو مقرون بـ(أَنْ).

وقول الآخر -وهو محمد بن مناذر-:

كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيْضَ عَلَيْهِ ... إِذْ غَدَا حَشْوَ رِيْطَةٍ وَبُرُوْدِ

فـ(أَنْ تَفِيْضَ) خبر (كَادَ)، وهو مقرون بـ(أَنْ).

❁ ❁ ❁

أصل

فَصْلٌ:

وَأَمَّا (إِنَّ) وَأَخَوَاتُهَا فَتَنْصِبُ الْمُبْتَدَأَ وَيُسَمَّى اسْمَهَا وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ وَيُسَمَّى خَبَرَهَا. وَهِيَ سِتَّةُ أَحْرُفٍ:

(إِنَّ، وَأَنَّ) وَهُمَا لِتَوْكِيدِ النِّسْبَةِ وَنَفْيِ الشَّكِّ عَنْهَا، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[1] [البقرة: ١٩٢] وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾[2] [الحج: ٦].

وَ(كَأَنَّ) لِلتَّشْبِيهِ الْمُؤَكَّدِ نَحْوُ: (كَأَنَّ زَيْدًا أَسَدٌ)[3].

وَ(لَكِنَّ) لِلاِسْتِدْرَاكِ نَحْوُ: (زَيْدٌ شُجَاعٌ لَكِنَّهُ بَخِيلٌ)[4].

وَ(لَيْتَ) لِلتَّمَنِّي نَحْوُ: (لَيْتَ الشَّبَابَ عَائِدٌ)[5].

وَ(لَعَلَّ) للتَّرَجِّي نَحْوُ: (لَعَلَّ زَيْدًا قَادِمٌ)[6]، وَلِلتَّوَقُّعِ نَحْوُ: (لَعَلَّ عَمْرًا هَالِكٌ).

---

(١) **الإعراب**: (الْفَاءُ) واقعة في جواب شرط متقدم، و(إِنَّ) حرف توكيد ونصب، ولفظ الجلالة (اللهَ) اسمها، و(غَفُوْرٌ) خبرها، و(رَحِيْمٌ) خبر ثان لها.

(٢) **الإعراب**: (ذَا) اسم إشارة مبتدأ، و(اللَّامُ) للبُعْدِ، و(الْكَافُ) للخطاب، و(الْبَاءُ) حرف جر، و(أَنَّ) حرف توكيد ونصب، ولفظ الجلالة (اللهَ) اسمها، و(هُوَ) ضمير فصل، لا محل له من الإعراب، و(الحَقُّ) خبرها، والمصدر المؤول مجرور بحرف الجر، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدإ، والتقدير: (ذَلِكَ بِكَوْنِ اللهِ هُوَ الحَقَّ).

(٣) **الإعراب**: (كَأَنَّ) حرف تشبيه ونصب، و(زَيْدًا) اسمها، و(أَسَدٌ) خبرها.

(٤) **الإعراب**: (زَيْدٌ شُجَاعٌ) مبتدأ وخبر، و(لَكِنَّ) حرف استدراك ونصب، و(الْهَاءُ) اسمها، و(بَخِيْلٌ) خبرها.

(٥) **الإعراب**: (لَيْتَ) حرف تمنٍّ ونصب، و(الشَّبَابَ) اسمها، و(عَائِدٌ) خبرها.

(٦) **الإعراب**: (لَعَلَّ) حرف ترج ونصب، و(زَيْدًا) اسمها، و(قَادِمٌ) خبرها، ومثله: (لَعَلَّ عَمْرًا هَالِكٌ)، إلَّا أنك تقول في (لَعَلَّ) حرف توقع ونصب.

قوله: (فصل) أي: في النوع الثاني من النواسخ، وهذا النوع كله حروف.

قوله: (إن وأن...) إلخ، الأولى: بكسر الهمزة وتشديد النون، وهي أُمُّ هذه الأحرف.

والثانية: بفتح الهمزة وتشديد النون، وهذان الحرفان موضوعان لتوكيد النسبة، ونفي الشك عنها، والإنكار لها إثباتًا أو نفيًا نحو: (إِنَّ زَيدًا عَالِمٌ)، ومثالي المصنف ونحو: (إِنَّ زَيْدًا لَيْسَ بِعَالِمٍ)، فإن كان المخاطب عالمًا بالنسبة أي: بالحكم المستفاد من التركيب إثباتًا أو نفيًا فهما لمجرد التوكيد، وإن كان مترددًا فهما لنفي الشك، وإن كان منكرًا فهما لنفي الإنكار لها.

وقوله: (للتشبيه) أي: تشبيه اسمها بخبرها كمثال المصنف، ونحو: (كَأَنَّ زَيْدًا كَاتِبٌ).

وقوله: (المؤكد) هو: -بفتح الكاف- سمي تشبيهًا مؤكدًا لتركب (كَأَنَّ) عند الأكثرين من (الكافِ) المفيدة للتشبيه، و(أَنَّ) المفيدة للتوكيد، فأصل قولك: (كَأَنَّ زَيدًا أَسَدٌ) (إِنَّ زَيدًا كَأَسَدٍ)، فقدمت (الكافُ) على (إِنَّ)؛ لإفادة التشبيه من أول وَهْلَةٍ، وفتحت همزة (إِنَّ) للجار، وصارا حرفًا واحدًا مدلولاً به على التشبيه.

وقوله: (للاستدراك) هو (تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته، أو إثبات ما يتوهم نفيه)، فالأول كمثال المصنف فإن قولك: (زَيْدٌ شُجَاعٌ)، فيه إثبات الشجاعة لـ(زَيْدٍ) فيتوهم من إثباتها إثبات الكرم له؛ لأن من سمة الشجاعة الكرم، فإذا أردت رفع هذا التوهم أتيت بـ(لَكِنَّ)، فقلت: (لَكِنَّهُ بَخِيْلٌ).

والثاني: عكسه نحو: (مَا زَيْدٌ شُجَاعٌ لَكِنَّهُ كَرِيْمٌ)، فنفيك للشجاعة يوهم نفي الكرم؛ لأن عادة الجبان البخل، فترفع هذا التوهم بقولك: (لَكِنَّهُ كَرِيْمٌ).

وقوله: (وليت للتمني) التمني: (طلب المستحيل، أو ما فيه عسر).

فالأول: -وهو الأكثر- كمثال المصنف، فإن عود الشباب بعد المشيب مستحيل عادة.

والثاني: نحو: (لَيْتَ لِيْ مَالاً فَأَحُجَّ مِنْهُ)، فإن حصول المال ممكن ولكن فيه عسر.

وقوله: (ولعل للترجي) الترجي هو: (توقع الأمر المحبوب المستقرب حصوله)

كمثال المصنف.

وقوله: (**والتوقع**) وهو: (المعبر به عند قوم بالإشفاق في الأمر المكروه) كمثال المصنف. قال "الفاكهي": ولو عبر بالإشفاق لكان أولى؛ لأن التوقع صادق بهما. اهـ

فائدة: لا يكون الترجي أو الإشفاق إلا في الأمر الممكن بخلاف التمني فإنه قد يكون فيه وفي الممتنع فافترقا فلا يقال لعل الشباب عائد؛ لأنه غير ممكن.

أصل وَلَا يَتَقَدَّمُ خَبَرُ هذِهِ الأَحْرُفِ[1] عَلَيْهَا وَلَا يَتَوَسَّطُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اسْمِهَا إِلَّا إِذَا كَانَ ظَرْفًا أَوْ جَارًّا وَمَجْرُورًا نَحْوُ: ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا﴾[2] [المزمل: ١٢] ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾[3] [آل عمران: ١٣].

قوله: (**ولا يتقدم خبر هذه الأحرف عليها**) أي: سواء كان ظرفًا، أو جارًّا ومجرورًا، أو غيرهما فلا يقال: (قَائِمٌ إِنَّ زَيْدًا)، ولا: (عِنْدَكَ إِنَّ زَيْدًا)، ولا: (فِي الدَّارِ إِنَّ زَيْدًا)؛ وذلك لضعفها في العمل وعدم تصرفها؛ لأن عملها إنما هو بالحمل على الأفعال فلم تَقْوَ قوتها.

وقوله: (**ولا يتوسط...**) إلخ، أي: ولا يجوز أيضًا في خبر هذه الأحرف أن يتوسط بينها وبين اسمها فلا يقال: (إِنَّ قَائِمٌ زَيْدًا)؛ لضعفها كما تقدم، إلا إذا كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا فيجوز نحو: (إِنَّ عِنْدَكَ زَيْدًا)، و(إِنَّ فِي الدَّارِ عَمْرًا)، وكمثالي المصنف.

وإنما اغتفر التوسط بهما؛ للتوسع فيهما؛ لكثرتهما.

---

(١) في "الكواكب" (الحُرُوْفِ).

(٢) **الإعراب**: (إِنَّ) حرف توكيد ونصب، و(لَدَى) ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر (إِنَّ) مقدم جوازًا تقديره: (كَائِنًا)، و(نَا) مضاف إليه، (أَنْكَالًا) اسمها مؤخر.

(٣) **الإعراب**: (إِنَّ) حرف توكيد ونصب، و(فِيْ ذَلِكَ) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر (إِنَّ) مقدم وجوبًا؛ لاتصال لام الابتداء باسمها، و(اللَّامُ) لام الابتداء، و(عِبْرَةً) اسمها مؤخر.

وأشار المصنف بالمثالين إلى أن التوسط قد يكون جائزًا كالمثال الأول، وقد يكون واجبًا لعارض كالمثال الثاني؛ إذ لو أخر الخبر لزم منه اجتماع (إِنَّ) مع (لَامِ) الابتداء وهو ممتنع كما سيأتي.

أصل

وَتَتَعَيَّنُ (إِنَّ) المَكْسُورَةُ في:

الاِبْتِدَاءِ، نَحْوُ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾[1] [القدر: ١].

وَبَعْدَ (أَلَا) التي يُسْتَفْتَحُ بِهَا الكَلَامُ، نَحْوُ: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾[2] [يونس: ٦٢].

وَبَعْدَ (حَيْثُ) نَحْوُ: (جَلَسْتُ حَيْثُ إِنَّ زَيْدًا جَالِسٌ)[3].

وَبَعْدَ الْقَسَمِ نَحْوُ: ﴿حمٓ ۞ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۞ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾[4] [الدخان:١-٣].

وَبَعْدَ الْقَوْلِ نَحْوُ: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾[5] [مريم: ٣٠].

---

(١) **الإعراب**: (إِنَّ) حرف توكيد ونصب، و(نَا) المدغمة فيها اسمها، و(أَنْزَلْنَاهُ) فعل وفاعل ومفعول، جملة في محل رفع خبرها.

(٢) **الإعراب**: (أَلَا) حرف استفتاح وتنبيه، تدل على تحقق ما بعدها، وتدخل على الجملتين كما في "المغني"، و(إِنَّ) حرف توكيد ونصب، و(أَوْلِيَاءَ) اسمها، ولفظ الجلالة (اللهِ) مضاف إليه، و(لَا) نافية للجنس مهملة، و(خَوْفٌ) مبتدأ، و(عَلَيْهِمْ) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدإ، وجملة المبتدإ وخبره خبر (إِنَّ).

(٣) **الإعراب**: (جَلَسْتُ) فعل وفاعل، و(حَيْثُ) ظرف مكان، و(إِنَّ) حرف توكيد ونصب، و(زَيْدًا) اسمها، و(جَالِسٌ) خبرها، و(حَيْثُ) مضاف، وجملة: (إِنَّ زَيْدًا جَالِسٌ) مضاف إليه.

(٤) **الإعراب**: (حَمٓ) الله أعلم بمراده، (الْوَاوُ) حرف جر وقسم و(الكِتَابِ) مقسم به مجرور بـ(الْوَاوِ)، و(المُبِيْنِ) صفة له، و(إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ) تقدم إعرابها قريبًا، وهي جواب القسم.

(٥) **الإعراب**: (قَالَ) فعل ماض، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره: (هُوَ)، و(إِنَّ) حرف توكيد ونصب، و(الْيَاءُ) اسمها، و(عَبْدُ) خبرها، ولفظ الجلالة (اللهِ) مضاف إليه، وجملة: (إِنِّي=

وإِذَا دَخَلَتِ اللَّامُ في خَبَرِهَا نَحْوُ: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾[1] [المنافقون: ١].

قوله: (وتتعين إن المكسورة...) إلخ، اعلم أنّ لكسر همزة (إنَّ) وفتحها ثلاث حالات:

الأولى: وجوب الكسر، وذلك في كل موضع لا يسد المصدر مسدها ومسد معموليها.

الثانية: وجوب فتحها، إن سد ذلك.

الثالثة: جواز الأمرين، إن صح الاعتباران كما سيأتي.

فأما وجوب الكسر فله مواضع ذكر المصنف منها خمسة:

الأول: أن تقع في ابتداء الكلام حقيقة، أي: بأن لا يسبقها شيء له تعلق بتلك الجملة كمثال المصنف، ونحو: (إِنَّ زَيدًا قَائِمٌ).

أو حكمًا، أي: بأن يسبقها ذلك، كوقوعها بعد (ألَا) الاستفتاحية كما في مثال المصنف.

وقوله: (وبعد حيث...) إلخ، هذا هو الموضع الثاني، وإنما وجب كسرها؛ لأن (حَيْثُ) لا تضاف إلا إلى الجمل، وفتح (أَنَّ) يؤدي إلى إضافتها إلى المفرد.

والصحيح جواز الأمرين كما بينه الفاكهي في "شرح القطر" (٢/ ٣٨) "والصبان"

= عَبْدُاللهِ) في محل نصب مقول القول.

(١) **الإعراب**: (الْوَاوُ) واو الحال، ولفظ الجلالة (اللهُ) مبتدأ، و(يَعْلَمُ) فعل مضارع مرفوع، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره: (هُوَ)، و(إِنَّ) حرف توكيد ونصب، و(الْكَافُ) اسمها، و(اللَّامُ) لام الابتداء، و(رَسُوْلُ) خبرها، و(الْهَاءُ) مضاف إليه، وجملة: (إِنَّ) واسمها وخبرها في محل نصب سدت مسد مفعولي (عَلِمَ)، وجملة (يعلم) في محل رفع خبر المبتدأ.

ومثله ﴿وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ فـ(اللَّامُ) علقت فعلي العلم والشهادة أي: منعتها من التسليط على لفظ ما بعدها، فصار لما بعدها حكم الابتداء، فلذلك وجب الكسر، ولولا اللام لوجب الفتح كما قال الله تعالى: ﴿فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩] و﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨].

(١/ ٤٠٤) وغيرها.

وقوله: (وبعد القسم) هذا هو الموضع الثالث، وإنما وجب الكسر؛ لأن جواب القسم لا يكون إلا جملة.

وقوله: (وبعد القول) هذا هو الموضع الرابع، وإنما وجب؛ لأن مفعول القول لايكون إلا جملة.

وقوله: (وإذا دخلت اللام في خبرها) هذا هو الموضع الخامس، وإنما وجب كسرها؛ لأن لام الابتداء لا تجتمع إلا مع (إنَّ) المكسورة.

أصل

وَتَتَعَيَّنُ (أَنَّ) المَفْتُوحَةُ إِذَا حَلَّتْ في:

مَحَلَّ الفَاعِلِ نَحْوُ: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾[1] [العنكبوت: ٥١].

أَوْ مَحَلَّ نَائِبِ الفَاعِلِ نَحْوُ: ﴿قُلْ أُوحِىَ إِلَىَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ﴾[2] [الجن: ١].

أَوْ مَحَلَّ المَفْعُولِ نَحْوُ: ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ﴾[3]

---

(١) الإعراب: (الهمزةُ) للاستفهام التوبيخي، و(الْوَاوُ) عاطفة، و(لَمْ) حرف نفي وجزم، و(يَكْفِ) فعل مضارع مجزوم بـ(لَمْ)، وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهو (الياءُ)، و(الْهَاءُ) مفعول به، و(أَنَّا) (أَنَّ) واسمها، و(أَنْزَلْنَا) فعل وفاعل خبر (أَنَّ)، والمصدر المؤول فاعل (يَكْفِ)، والتقدير: (أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ إِنْزَالُنَا).

(٢) الإعراب: (قُلْ) فعل أمر، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: (أَنْتَ)، و(أُوْحِيَ) فعل ماض مغير الصيغة، و(أَنَّهُ) (أَنَّ) واسمها، و(اسْتَمَعَ نَفَرٌ) فعل وفاعل، جملة في محل رفع خبرها، و(مِنَ الجِنِّ) جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لـ(نَفَرٌ) والمصدر المؤول نائب فاعل، والتقدير: (قُلْ أُوْحِيَ إِلَيَّ اسْتِمَاعُ نَفَرٍ مِنَ الجِنِّ).

(٣) الإعراب: (الْوَاوُ) واو الحال، و(لَا) نافية، و(تَخَافُوْنَ) فعل وفاعل، و(أَنَّكُمْ) (أَنَّ) واسمها، و(أَشْرَكْتُمْ) فعل وفاعل، خبر (أَنَّ)، و(بِاللهِ) جار ومجرور متعلق بالفعل، والمصدر المؤول مفعول به، والتقدير: (وَلَا تَخَافُوْنَ إِشْرَاكَكُمْ بِاللهِ).

[الأنعام: ٨١].

أَوْ مَحَلَّ المُبْتَدَإِ نَحْوُ: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً﴾(1) [فصلت: ٣٩].

أَوْ دَخَلَ عَلَيْهَا حَرْفُ الجَرِّ نَحْوُ: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾(2) [الحج: ٦٢].

قوله: (وتتعين أن المفتوحة...) إلخ، أي: يجب فتح همزة (أَنَّ) في كل موضع حلت فيه محل المفرد بأن قدرت بالمصدر الذي يسد مسدها ومسد معموليها وذلك في مواضع ذكر المصنف منها خمسة أيضًا:

الأول: إذا حلت محل الفاعل كمثال المصنف، ونحو: (أَعْجَبَنِي أَنَّكَ مُجْتَهِدٌ)،

وتقدير المصدر المؤول (إِنْزَالُنَا، وَاجْتِهَادُكَ) بالرفع؛ لأن الفاعل وكذا ما بعده لا يكون إلا مفردًا.

وتقديره في نائب الفاعل: (اسْتِمَاعُ نَفَرٍ) بالرفع.

وتقديره في المفعول: (إِشْرَاكَكُمْ) بالنصب.

وتقديره في المبتدإ: (رُؤْيَتُكَ) بالرفع.

وتقديره في المجرور: (ذَلِكَ بِكَوْنِ اللهِ هُوَ الحَقَّ)، بجر (كَوْنِ).

---

(1) **الإعراب**: (الْوَاوُ) عاطفة، (مِنْ آيَاتِ) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، و(الْهَاءُ) مضاف إليه، و(أَنَّكَ) (أَنَّ) واسمها ،و(تَرَى) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة؛ للتعذر، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: (أَنْتَ)، و(الأَرْضَ) مفعول به، و(خَاشِعَةً) حال إن كانت الرؤية بصرية، ومفعول ثان إن كانت قلبية، والمصدر المؤول مبتدأ مؤخر، والتقدير: (**وَمِنْ آيَاتِهِ رُؤْيَتُكَ الأَرْضَ خَاشِعَةً**).

(2) إعرابها قد تقدم في أول الفصل.

أصل

وَيَجُوزُ الأَمْرَانِ:

بَعْدَ فَاءِ الجَزَاءِ نَحْوُ: ﴿مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءَۢا﴾[1] [الأنعام: ٥٤] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَأَنَّهُۥ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ [الأنعام: ٥٤].

وَبَعْدَ (إِذَا) الفُجَائِيَّةِ نَحْوُ: (خَرَجْتُ فَإِذَا إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ)[2].

وَ[كذلك][3] إِذَا وَقَعَتْ فِي مَوْضِعِ التَّعْلِيلِ، نَحْوُ: ﴿نَدْعُوهُۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ﴾[4] [الطور: ٢٨] وَ(لَبَّيْكَ إِنَّ الحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ).

قوله: (ويجوز الأمران...) إلخ، أي: يجوز كسر همزة (إنَّ) وفتحها في كل موضع يصلح فيه اعتبار المفرد واعتبار الجملة، وذلك في مواضع ذكر المصنف منها ثلاثة:

الأول: بعد فاء الجزاء؛ أي: بعد الفاء الواقعة في الجواب، كمثال المصنف فإنه جاء بالوجهين، قرأ بالفتح عاصم وابن عامر، وقرأ الباقون بالكسر.

فالفتح على جعل (أنَّ) وصلتها مصدرًا مبتدأ خبره محذوف، والتقدير:

---

(١) **الإعراب**: (مَنْ) اسم شرط جازم، و(عَمِلَ) فعل ماض في محل جزم فعل الشرط، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره: (هُوَ)، و(مِنْكُمْ) جار ومجرور،

وقوله: (فَأَنَّهُ) (الْفَاءُ) واقعة في جواب الشرط، و(إِنَّ) -بالكسر- حرف توكيد ونصب، و(الْهَاءُ) اسمها، و(غَفُوْرٌ) خبرها أول، و(رَحِيْمٌ) خبر ثان، وجملة: (إنَّ) واسمها وخبريها في محل جزم جواب الشرط، ويجوز فتح (أنَّ) على ما يأتي بيانه في الشرح.

(٢) **الإعراب**: (خَرَجْتُ) فعل وفاعل، و(الْفَاءُ) عاطفة، و(إِذَا) حرف فجاءة على الصحيح، و(إِنَّ) -بالكسر- حرف توكيد ونصب، و(زَيْدًا) اسمها، و(قَائِمٌ) خبرها، ويجوز فتح همزة (إنَّ) كما يأتي بيانه في الشرح.

(٣) ليست في "الكواكب".

(٤) **الإعراب**: (نَدْعُوْ) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة؛ للثقل، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: (نَحْنُ)، و(الْهَاءُ) مفعول به، و(إِنَّهُ) (إِنَّ) المكسورة واسمها، و(هُوَ) ضمير فصل، و(البَرُّ الرَّحِيْمِ) خبراها، ويجوز فتح همزة (إنَّ) كما يأتي بيانه في الشرح.

(فَالْغُفْرَانُ جَزَاؤُهُ)، أو خبرًا لمبتدإ محذوف، والتقدير: (فَجَزَاؤُهُ الغُفْرَانُ).

والكسر على جعل ما بعد فاء الجزاء جملة تامة أي: (فَهُوَ غَفُوْرٌ رَحِيْمٌ)، والكسر أحسن؛ لأنه لا يحتاج إلى تقدير.

والموضع الثاني: بعد (إِذَا) الفجائية، كمثال المصنف، فالفتح على تأويلها بمصدر مرفوع بالابتداء، وخبره (إِذَا) على القول بأنها ظرف والتقدير: (خَرَجْتُ فَإِذَا قِيَامُ زَيْدٍ) أي: (فَفِيْ الحَضْرَةِ قِيَامُ زَيْدٍ)، ويجوز أن يكون الخبر محذوفًا على القول بحرفيتها وهو الصحيح، والتقدير: (خَرَجْتُ فَإِذَا قِيَامُ زَيْدٍ مَوْجُوْدٌ).

والكسر على جعلها جملة تامة والتقدير: (خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ قَائِمٌ) وهو أولى؛ لأنه الأصل؛ ولأنه لا يحتاج إلى تقدير.

هذا إذا لم تكن اللام موجودة، فإن كانت موجودة لم يجز إلا الكسر نحو: (خَرَجْتُ فَإِذَا إِنَّ زَيدًا لَقَائِمٌ).

والفجائية: نسبة إلى الفُجاءة -بضم الفاء والمد- والمراد بها الهجوم والبغتة، تقول: (فَاجَأَنِيْ كَذَا)، إذا هجم عليك بغتة، والغرض من الإتيان بها الدلالة على أن ما بعدها يحصل بعد وجود ما قبلها على سبيل المفاجأة. اهـ "تصريح".

والموضع الثالث: إذا وقعت في موضع التعليل كالآية التي مثل بها المصنف فإنها جاءت بالوجهين، قرأ نافع والكسائي بالفتح، وقرأ الباقون بالكسر.

فالفتح على تأويلها بمصدر مجرور بلام العلة المحذوف والتقدير: (نَدْعُوْهُ لأَنَّهُ هُوَ البَرُّ الرَّحِيْمُ) أي: (لِكَوْنِهِ بَرًّا رَحِيْمًا).

والكسر على جعلها جملة مستأنفة جِيْءَ بها لتعليل ما قبلها وهو قوله:﴿ إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ﴾ [الطور:٢٨]. ومثله في جواز الأمرين (لَبَّيْكَ إِنَّ الحَمْدَ...) إلخ، فالفتح على تقدير لام العلة، والكسر على أنه تعليل مستأنف وهو الأرجح؛ لأن الكلام حينئذ جملتان لا جملة واحدة، وتكثير الجمل في مقام التعظيم مطلوب قاله الموضح كما في "التوضيح مع التصريح" (١/ ٢١٨).

أصل

وتَدْخُلُ لَامُ الابْتِداءِ بَعْدَ (إِنَّ) المَكْسُورَةِ فَقَطْ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ:

عَلَى خَبَرِهَا بِشَرْطِ كَوْنِهِ مُؤَخَّرًا مُثْبَتًا، نَحْوُ: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ ٱلْعِقَابِ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[1] [الأعراف: ١٦٧].

وَعَلَى اسْمِهَا بِشَرْطِ أَنْ يَتَأَخَّرَ عَنِ الخَبَرِ، نَحْوُ: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾[2] [النازعات: ٢٦].

وعَلَى ضَمِيرِ الفَصْلِ، نَحْوُ: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾[3] [آل عمران: ٦٢].

وعَلَى مَعْمُولِ الخَبَرِ بِشَرْطِ تَقَدُّمِهِ عَلَى الخَبَرِ نَحْوُ: (إِنَّ زَيْدًا لَعَمْرًا ضَارِبٌ)[4].

قوله: (وتدخل لام الابتداء...) إلخ، أي: ويجوز عند إرادة المبالغة في التأكيد دخول (لَامِ) الابتداء بعد (إِنَّ) المكسورة دون أخواتها على واحد من أربعة أشياء:

الأول: على خبرها بشرط كونه مؤخرًا مُثْبَتًا كمثال المصنف، ونحو: (إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ)، فكل من (لَسَرِيْعُ، وَلَغَفُوْرٌ، وَلَقَائِمٌ) خبر لـ(إِنَّ)، وقد دخلت عليه لام الابتداء لتوفر الشرط.

ولا فرق في الخبر بين كونه مفردًا كما تقدم، أو غيره نحو: (إِنَّ زَيْدًا لَعِنْدَكَ)، أو

---

(١) **الإعراب**: (إِنَّ) حرف توكيد ونصب و(رَبَّ) اسمها، و(الْكَافُ) مضاف إليه، و(اللَّامُ) لام الابتداء، و(سَرِيْعُ) خبرها، و(العِقَابِ) مضاف إليه، وباقي إعرابه ظاهر على نحو ما تقدم.

(٢) تقدم في ص(٢٠٢)، والشاهد منها هنا: دخول لام الابتداء على اسمها.

(٣) **الإعراب**: (إِنَّ) حرف توكيد ونصب، و(الْهَاءُ) حرف تنبيه، و(ذَا) اسم إشارة في محل نصب اسم (إِنَّ)، و(اللَّامُ) لام الابتداء، و(هُوَ) ضمير فصل لا محل له من الإعراب، و(القَصَصُ) خبرها، و(الحَقُّ) صفة.

(٤) **الإعراب**: (إِنَّ) حرف توكيد ونصب، و(زَيْدًا) اسمها، و(اللَّامُ) لام الابتداء، و(عَمْرًا) مفعول به مقدم لـ(ضَارِبٌ)، و(ضَارِبٌ) خبرها، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره: (هُوَ) يعود على (زَيْدًا).

(لَفِي الدَّارِ)، ونحو: (إِنَّ زَيْدًا لَقَدْ قَامَ).

فلا يجوز دخولها في نحو: (إِنَّ عِنْدَكَ زَيْدًا)؛ لعدم تأخره، ولا في نحو: (إِنَّ زَيْدًا لَمْ يَقُمْ)؛ لعدم ثبوته.

ولا يجوز دخول هذه اللام على أخوات (إِنَّ)، فلا يقال على الصحيح: (لَعَلَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ).

والثاني: على اسمها بشرط أن يتأخر عن الخبر كمثال المصنف، ونحو: (إِنَّ عِنْدَكَ لَزَيْدًا)، فكل من: (لَعِبْرَةً وَلَزَيْدًا) اسم لـ(إِنَّ)، وقد دخلت عليه اللام؛ لتوفر الشرط.

فلا يجوز دخولها في نحو: (إِنَّ زَيْدًا عِنْدَكَ)؛ لعدم تأخره.

وإنما اشترط ذلك؛ لئلا يجمع بين حرفي تأكيد.

والثالث: على ضمير الفصل كمثال المصنف، ونحو: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ﴾ [الصافات: ١٦٥] فكل من: (لَهُوَ، وَلَنَحْنُ) ضمير فصل، وقد دخلت عليه لام الابتداء.

وضمير الفصل: هو: (صيغة ضمير مرفوع منفصل يقع بين المبتدأ والخبر، أو ما أصله ذلك).

فالأول: نحو: (زَيْدٌ هُوَ القَائِمُ).

والثاني: نحو: (كَانَ زَيْدٌ هُوَ القَائِمَ)، و(ظَنَنْتُ زَيدًا هُوَ القَائِمَ)، وكالمثالين المتقدمين.

وسمي بذلك؛ لأنه يفصل بين الخبر والصفة، وذلك كالمثال الأول، فلو لم تأت بـ(هُوَ) لاحتمل أن يكون (القَائِمُ) صفة لـ(زَيْدٌ)، وأن يكون خبرًا عنه، فلما أتيت به تعين أن يكون خبرًا، ثم توسع فيه فأدخل فيما لا لَبْسَ فيه نحو: (اللهُ هُوَ رَبُّنَا)، والكوفيون يسمونه عمادًا؛ لاعتماد المتكلم عليه في فصل الخبر عن الصفة.

والصحيح أنه حرف لا محل له من الإعراب وعليه أكثر النحاة، وإنما سمي ضميرًا مع أنه حرف؛ لأنه على صورته، والله أعلم.

والرابع: على معمول الخبر بشرط تقدمه على الخبر كمثال المصنف، ونحو: (إِنَّ

زَيْدًا لَعِنْدَكَ جَالِسٌ)، فكل من: (لَعَمْرًا وَلَعِنْدَكَ) معمول للخبر وهو: (ضَارِبٌ وَجَالِسٌ)، وقد دخلت عليه لام الابتداء.

فلا يجوز دخولها في نحو: (إِنَّ زَيْدًا ضَارِبٌ عَمْرًا)، ونحو: (إِنَّ زَيْدًا جَالِسٌ عِنْدَكَ)؛ لعدم تقدمه على الخبر.

وسميت هذه اللام بلام الابتداء؛ لأنها تدخل على المبتدأ نحو: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ٢٢١]، وتسمى أيضًا اللام المزحلقة، والمزحلفة -بالقاف والفاء-، سميت بذلك؛ لأن أصل (إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ) (لَإِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ)، فكرهوا افتتاح الكلام بحرفين مؤكدين فزحلقوا اللام للخبر.

أصل

وَتَتَّصِلُ (مَا) الزَّائِدَةُ بِهذِهِ الأَحْرُفِ فَيَبْطُلُ عَمَلُها، نَحْوُ: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَـٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[1] [النساء: ١٧١]، ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾[2] [الأنبياء: ١٠٨]، ﴿أَنَّمَآ إِلَـٰهُكُمْ إِلَـٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[3] [الأنبياء:١٠٨]، و(كَأَنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ، وَلكِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ، وَلَعَلَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ)[4]، إِلَا (لَيْتَ) فَيَجُوزُ فِيها الإِعْمَالُ وَالإِهْمَالُ، نَحْوُ: (لَيْتَما زَيْدًا قَائِمٌ) بِنَصْبِ زَيْدٍ وَرَفْعِهِ.

قوله: (فيبطل عملها) أي: فلا تنصب الاسم ولا ترفع الخبر؛ لأن (مَا) هذه قد

---

(١) **الإعراب**: (إِنَّ) حرف توكيد ونصب، و(مَا) كافة، وإن شئت قلت: (إِنَّمَا) كافة ومكفوفة، ولفظ الجلالة (اللهُ) مبتدأ، و(إِلَهٌ) خبر، و(وَاحِدٌ) نعت.

(٢) **الإعراب**: (قُلْ) فعل أمر، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: (**أَنْتَ**)، و(إِنَّمَا) كافة ومكفوفة و(يُوحَى) فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة؛ للتعذر، و(إِلَيَّ) جار ومجرور متعلق بـ(يُوحَى)، ونائب الفاعل هو المصدر المؤول من قوله: ﴿أَنَّمَآ إِلَـٰهُكُمْ إِلَـٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ والتقدير: (**قُلْ إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ وَحْدَانِيَّةُ الإِلَهِ**).

(٣) إعرابها مثل: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَـٰهٌ وَٰحِدٌ﴾.

(٤) **الإعراب**: (كَأَنَّمَا) كافة ومكفوفة، و(زَيْدٌ) مبتدأ، و(قَائِمٌ) خبر، ومثله ما بعده إلا أنك تقول في نحو (لَيْتَمَا زَيْدًا قَائِمٌ): (لَيْتَ) حرف تمنٍّ ونصب، و(مَا) زائدة ملغاة، و(زَيْدًا) اسمها، و(قَائِمٌ) خبرها.

أزالت اختصاصها بالجمل الاسمية، وهيأتها للدخول على الجمل الفعلية فوجب إهمالها ولهذا تسمى (مَا) هذه كافة؛ لكفها ما اتصلت به عن العمل وتسمى أيضًا المهيئة؛ لأنها هيأت هذه الأحرف للدخول على الجمل الفعلية نحو: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ﴾ الآية [الأنبياء: ١٠٨]، وكما سيأتي.

فمثال إهمال (إِنَّ) المكسورة ودخولها على الاسم قولك: (إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ)، ومثال المصنف.

ومثال ذلك في المفتوحة قوله تعالى: ﴿أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [فصلت: ٦].

ومثال ذلك في (كَأَنَّ، وَلَكِنَّ، وَلَعَلَّ) ما ذكره المصنف.

فتقول في هذه الأحرف عند اتصال (مَا) بها: كافة ومكفوفة، والاسم بعدها مرفوع على الابتداء، وما بعده خبره.

ومثال إهمال هذه الأحرف ودخولها على الفعل: قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ﴾، و﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا﴾ [المؤمنون: ١١٥]، و﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ﴾ [الأنفال: ٦]، وقول الشاعر:

وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ المَجْدَ المُؤَثَّلَ أَمْثَالِي

وقول الآخر:

أَعِدْ نَظَرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الحِمَارَ المُقَيَّدَا

ويستثنى من هذه الحروف (لَيْتَ)، فإنه لا يجب إهمالها عند اتصال (مَا) بها، بل يجوز فيها الإعمال، وهو الأرجح؛ لبقاء اختصاصها بالأسماء، نحو: (لَيْتَمَا زَيْدًا قَائِمٌ) بنصب (زَيْدًا)، والإهمال إلحاقا بأخواتها نحو: (لَيْتَمَا زَيْدٌ قَائِمٌ) برفع (زَيْدٌ)، وقد روي بالوجهين، قول النابغة:

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامَ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ

بنصب (الحَمَامَ) على الإعمال، ورفعه على الإهمال، و(مَا) على الإعمال زائدة ملغاة، وعلى الإهمال كافة.

وقيد المصنف (مَا) هذه بالزائدة للاحتراز من (مَا) الموصولة الاسمية، والمصدرية الحرفية، فإنها لا تبطل عمل هذه الأحرف.

مثال الأولى قولك: (إِنَّ مَا عِنْدَكَ حَسَنٌ)، أي: (إِنَّ الَّذِي عِنْدَكَ حَسَنٌ)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ﴾ [الأنعام: ١٣٤].

ومثال الثانية قولك: (إِنَّ مَا فَعَلْتَ حَسَنٌ)، أي: (إِنَّ فِعْلَكَ حَسَنٌ).

ويجوز في (مَا) في هذا المثال أيضًا أن تكون موصولة، والتقدير (إِنَّ الَّذِيْ فَعَلْتَهُ حَسَنٌ).

ومثله في احتمال الأمرين قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ﴾ [طه: ٦٩]، على قراءة رفع (كَيْدُ)، أي: (إِنَّ صُنْعَهُمْ كَيْدُ سَاحِرٍ)، أو (إِنَّ الَّذِيْ صَنَعُوْهُ كَيْدُ سَاحِرٍ).

تنبيه: تكتب (مَا) الموصولة والمصدرية مفصولة عن هذه الأحرف، بخلاف (مَا) الزائدة.

أصل

وتُخَفَّفُ (إِنّ) المَكْسُورَةُ فَيَكْثُرُ إِهْمالُها، نَحْوُ: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[1] [الطارق: ٤]، وَيَقِلُّ إِعْمالُها نَحْوُ: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾[2] [هود: ١١١] فِي قِرَاءَةِ مَنْ خَفَّفَ (إِنّ وَلَمَّا) في الآيَتَيْنِ، وَتَلْزَمُ اللَّامُ في خَبَرِهَا إِذَا أُهْمِلَتْ.

---

(١) الإعراب: (إِنْ) مخففة من الثقيلة مهملة، و(كُلُّ) مبتدأ، و(نَفْسٍ) مضاف إليه، و(اللَّامُ) لام الفارقة، و(مَا) صلة وتوكيد، و(عَلَيْهَا) جار ومجرور متعلق بـ(حَافِظٌ)؛ لأنه اسم فاعل، و(حَافِظٌ) خبر المبتدأ، هذا على قراءة تخفيف (لَمَّا)، وأما على تشديدها فتكون إيجابية بمعنى: (إِلَّا)، و(إِنْ) نافية، والتقدير: (مَا كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ).

(٢) الإعراب: (إِنْ) مخففة عاملة، و(كُلًّا) اسمها، و(اللَّامُ) لام الابتداء، و(مَا) اسم موصول بمعنى: (الَّذِيْ) خبر (إِنْ)، و(لَيُوَفِّيَنَّهُمْ) (اللَّامُ) واقعة في جواب قسم مقدر، و(يُوَفِّيَنَّ) فعل مضارع مبني على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، و(الْهَاءُ) مفعول به مقدم، و(رَبُّ) فاعل مؤخر، و(الْكَافُ) مضاف إليه، و(أَعْمَالَ) مفعول به ثان، و(الْهَاءُ) مضاف إليه، وجملة القسم وجوابه صلة الموصول.

قوله: (وتخفف إن المكسورة...) إلخ، اعلم أنه يجوز في الأحرف المختومة بالنون وهي: (إِنَّ)، و(أَنَّ)، و(كَأَنَّ)، و(لَكِنَّ) أن تستعمل مخففة، وتخفيفها يكون بحذف النون الثانية.

فأما (إِنَّ) المكسورة الهمزة، فإنها إذا خففت زال اختصاصها فتدخل حينئذ على الجملتين الاسمية والفعلية.

فإن كانت الجملة اسمية كثر إهمالها بسبب زوال الاختصاص، فيصير ما بعدها مبتدأ وخبرًا نحو: (إِنْ زَيْدٌ لَقَائِمٌ)، وقوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق:٤]، في قراءة من خفف (إِنَّ) وميم (لَمَّا) وهم: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، والكسائي، وخلف، ويعقوب.

وجاز إعمالها على قلة استصحابًا للأصل نحو: (إِنْ زَيدًا قَائِمٌ)، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ [هود: ١١١]، في قراءة من خفف (إِنَّ) وميم (لَمَّا) أيضًا، وهما: نافع، وابن كثير.

وإن كانت فعلية وجب إهمالها، والأكثر في الفعل الذي يليها أن يكون ناسخًا ماضيًا نحو: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ [البقرة: ١٤٣]، و﴿وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ﴾ [الإسراء: ٧٣]، و﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢].

وقوله: (وتلزم اللام في خبرها إذا أهملت) أي: ولم يظهر قصد الإثبات؛ لأنها لما أهملت صارت صورتها صورة (إِنْ) النافية، فَجِيْءَ باللام لئلا يلتبس كل من معنى النفي والإثبات بالآخر، ولهذا سميت هذه اللام فارقة؛ لأنها فرقت بين النفي والإثبات في نحو: (إِنْ زَيْدٌ لَقَائِمٌ) بتخفيف (إِنْ) ورفع (زَيْدٌ)، فلولا هذه اللام لتوهم أن (إِنْ) نافية، وأن المعنى: (مَا زَيْدٌ قَائِمٌ)، فلما جيء باللام ارتفع هذا التوهم.

أما إذا أعملت أو أهملت وظهر المعنى لوجود قرينة رافعة لاحتمال النفي لم تلزم اللام.

فالأول نحو: (إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ) بتخفيف (إِنْ) ونصب (زيدًا)؛ لأنها لا تلتبس في هذه الحالة بـ(إِنِ) النافية.

والثاني نحو: (إِنْ زَيْدٌ لَنْ يَقُوْمَ) فيبعد في هذا المثال أن يراد بـ(إنْ) النفي؛ لوجوده في الخبر.

أصل: وَإذا[1] خُفِّفَتْ (أَنَّ) المَفْتُوحَةُ بَقِيَ إِعْمالُها؛ وَلكِنْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ اسْمُهَا ضَمِيرَ الشَّأْنِ، وَأَنْ يَكُونَ مَحْذُوفًا وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ خَبَرُهَا جُمْلَةً، نَحْوُ: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠].

قوله: (وإذا خففت أنَّ المفتوحة...) إلخ، أي: (أَنَّ) المفتوحة الهمزة إذا خففت بقي إعمالها وجوبًا لبقاء اختصاصها بالجملة الاسمية، لكن يجب في اسمها ثلاثة أمور:

الأول: أن يكون ضميرًا لا ظاهرًا.

والثاني: أن يكون بمعنى الشأن.

والثالث: أن يكون محذوفًا.

ويجب في خبرها أن يكون جملة اسمية أو فعلية لا مفردًا؛ لتكون مفسرة لضمير الشأن.

فالاسمية، نحو: (عَلِمْتُ أَنْ زَيْدٌ قَائِمٌ)، والفعلية نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠]، فـ(أَنْ) في المثالين مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف تقديره: (أَنَّهُ)[2]، وكل من: (زَيْدٌ قَائِمٌ)، و(سَيَكُوْنُ مِنْكُمْ مَرْضَى) جملة في محل رفع خبر (أَنَّ)، والتقدير: (عَلِمْتُ أَنَّهُ زَيْدٌ قَائِمٌ) و(عَلِمَ أَنَّهُ سَيَكُوْنُ مِنْكُمْ مَرْضَى).

أصل: وَإِذَا خُفِّفَتْ (كَأَنَّ) بَقِيَ إِعْمَالُهَا أيضًا، وَيَجُوزُ حَذْفُ اسْمِهَا وَذِكْرُهُ كَقَوْلِهِ: (.................. كَأَنْ ظَبْيَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ)[3].

---

(١) في "المخطوطة" (فإِذَا)، وفي "الفواكه" (إِنْ)، والمثبت من "الكواكب".

(٢) بتشديد (النُّونِ) رجوعًا للأصل، كما صرح به بعضٌ، خلافًا لمن توقف في قراءته مشددًا ومخففًا. اهـ انظر "حاشية عبادة" (٢/ ٨٤).

(٣) هذا الشاهد عجز بيت من الطويل، قاله باغث -بالموحدة، فالمعجمة فالمثلثة- ابن صريم=

قوله: (وإذا خففت كأن...) إلخ، أي: أن (كَأَنَّ) إذا خففت بقي إعمالها وجوبًا عند الجمهور استصحابًا للأصل، وحملًا لها على (أَنَّ) المفتوحة. والأكثر في اسمها أن يكون ضمير الشأن محذوفًا، وفي خبرها أن يكون جملة، نحو: (كَأَنْ زَيْدٌ قَائِمٌ) فـ(كَأَنْ) مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف تقديره: (كَأَنَّهُ)، و(زَيْدٌ قَائِمٌ) مبتدأ وخبر، جملة في محل رفع خبرها.

ومن غير الأكثر مَجِيْءُ اسمها ضميرًا ليس بمعنى الشأن، وخبرها مفردًا، كقول الشاعر:

.... كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُوْ إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ

على رواية رفع (ظَبْيَةٌ) على أنها خبرها، واسمها ضمير محذوف أي: (كَأَنَّهَا ظَبْيَةٌ).

وإنما لم يكن هذا الضمير بمعنى الشأن؛ لأن الخبر مفرد، وضمير الشأن لا بد أن يخبر عنه بجملة كما تقدم.

= -بالتصغير- اليشكري، وقيل: لغيره كما في "التصريح" وغيره، وصدره:

وَيَوْمًا تُوَافِيْنَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ ....

اللغة: (تُوَافِيْنَا) بضم المثناة من الوفاة. وهي الإتيان والمقابلة بالإحسان.

و(المُقَسَّمُ) المحسن. و(تَعْطُوْ) أي: تمد يديها إلى أغصان الشجرة، فتميلها وتأكل منها.

و(الوَارِقُ) اسم فاعل من -ورق الشجر- إذا خرج ورقه.

و(السَّلَمُ) ورق شجر عظيم، وله شوك.

المعنى: ويوما توافينا مع وجه حسن، وكأن المحبوبة هذه ظبية تتناول أطراف الشجر وترعاها، حتى تميل إلى المعانقة.

الإعراب: (كَأَنْ) مخففة من الثقيلة، تعمل عمل (إِنَّ)، و(ظَبْيَةً) يروى بالنصب على أنه اسمها، وخبرها محذوف أي: (كَأَنَّ ظَبْيَةً عَاطِيَةٌ هَذِهِ المَرْأَةُ)، ويروى بالرفع على أنه خبرها، واسمها ضمير محذوف أي: (كَأَنَّهَا ظَبْيَةٌ)، وبالجر على أنه مجرور بـ(الْكَافِ)، و(أَنْ) زائدة، والأصل (كَظَبْيَةٍ)، و(تَعْطُوْ) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة؛ للثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: (هِيَ)، والجملة الفعلية صفة لـ(ظَبْيَةٍ) على الأوجة الثلاثة، و(إِلَى وَارِقِ) جار ومجرور متعلق بالفعل، و(السَّلَمِ) مضاف إليه.

الشاهد فيه: ذكر اسم (كَأَنْ) على رواية النصب.

وقد يأتي اسمها ظاهرًا وهو قليل، كقوله: (كَأَنْ ظَبْيَةً...) إلخ، على رواية نصب (ظَبْيَةً) كما تقدم بيانه في إعراب الشاهد.

أصل: وَإِذَا خُفِّفَتْ (لَكِنَّ) وَجَبَ إِهْمَالُهَا.

قوله: (وجب إهمالها) أي: لزوال اختصاصها بالأسماء، وإذا خففت جاز دخول (الواوِ) العاطفة عليها؛ للفرق بينها وبين (لَكِنِ) العاطفة، فإن هذه لا يجوز دخول (الواوِ) عليها، قال تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، أي: (وَلَكِنْ كَانَ رَسُوْلَ اللهِ).

وأجاز يونس والأخفش إعمالها وليس بمسموع عن العرب.



أصل

فَصْلٌ:

وَأَمَّا (لَا) الَّتِي لِنَفْيِ الجِنْسِ فَهِيَ الَّتِي يُرَادُ بِهَا نَفْيُ جَمِيعِ الجِنْسِ عَلَى سَبِيلِ التَّنْصِيصِ.

وَتَعْمَلُ عَمَلَ (إِنَّ) فَتَنْصِبُ الاِسْمَ وَتَرْفَعُ الخَبَرَ بِشَرْطِ: أَنْ يَكُونَ اسْمُهَا وَخَبَرُهَا نَكِرَتَيْنِ، وَأَنْ يَكُونَ اسْمُهَا مُتَّصِلاً بِهَا.

قوله: (**فصل**) أي: في الكلام على (لَا) العاملة عمل (إِنَّ) بالحمل عليها.

وقوله: (**لنفي الجنس**) أي: صفته وحكمه أي: المحكوم به عليه، فإذا قلت: (لَا رَجُلَ فِيْ الدَّارِ) كان معناه: (لَا كَيْنُوْنَةَ لِرَجُلٍ فِيْ الدَّارِ)، فهي لنفي الكينونة التي هي صفة الجنس، لا أنها نفت الجنس من أصله بل هو ثابت.

وقوله: (**على سبيل التنصيص**) أي: بحيث لا يخرج عنه فرد من أفراده نحو: (لَا رَجُلَ فِيْ الدَّارِ) أي: لا يوجد في الدار أي فرد من أفراد هذا الجنس، بخلاف العاملة عمل (لَيْسَ)، فإنها وإن نفت الجنس لكن على سبيل الاحتمال والظهور.

فائدة: اعلم أن (لَا) على ثلاثة أقسام:

أحدها: ناهية، وهي تختص بالمضارع وتجزمه نحو: ﴿لَا تَحْـزَنْ﴾، ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾.

والثاني: أن تكون زائدة، وهي التي تدخل في الكلام لمجرد تقويته وتوكيده، فلا تعمل شيئًا نحو: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الحديد: ٢٩]، أي: ليعلم.

الثالث: نافية، وهي نوعان: عاملة، وغير عاملة.

والعاملة قسمان: عاملة عمل (لَيْسَ)، وتسمى (لَا) النافية الحجازية، وقد تقدمت.

وعاملة عمل (إِنَّ)، وتسمى (لَا) النافية للجنس، و(لَا) التبرئة؛ لتبرئة المتكلم وتنزيه الجنس عن الخبر، و(لَا) المحمولة على (إِنَّ).

قوله: (فتنصب الاسم) أي: لفظًا، أو محلًا، نحو: (لَا غُلَامَ امْرَأَةٍ حَاضِرٌ)، ونحو:

(لَا رَجُلَ قَائِمٌ).

فلو دخلت على معرفة أو فصل بينها وبين اسمها فاصل وجب إهمالها وتكرارها، نحو: (لَا زَيْدٌ فِيْ الدَّارِ وَلَا عَمْرٌو)، ونحو: (لَا فِيْ الدَّارِ رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ).

أصل

فَإِنْ كانَ اسْمُهَا مُضَافًا أَوْ مُشَبَّهًا بِالمُضَافِ فَهُوَ مُعْرَبٌ مَنْصُوبٌ نَحْوُ: (لَا صَاحِبَ عِلْمٍ مَمْقُوتٌ، وَلَا طَالِعًا جَبَلًا حَاضِرٌ)، وَالمُشَبَّه بِالمُضَافِ هُوَ مَا اتَّصَلَ بِهِ شَيْءٌ مَنْ تَمَامِ مَعْنَاهُ.

وَإِنْ كَانَ اسْمُهَا مُفْرَدًا بُنِيَ عَلَى مَا يُنْصَبُ بِهِ لَوْ كَانَ مُعْرَبًا، وَنَعْنِي بِالمُفْرَدِ هُنَا وَفِي بَابِ النِّدَاء مَا لَيْسَ مُضَافًا وَلَا شَبِيهًا بِالمُضَافِ وَإِنْ كَانَ مُثَنًّى أَوْ مَجْمُوعًا.

فَإِنْ[١] كَانَ مُفْرَدًا أَوْ جَمْعَ تَكْسِيرٍ بُنِيَ عَلَى الفَتْحِ نَحْوُ: (لَا رَجُلَ حَاضِرٌ، وَلَا رِجَالَ حَاضِرُونَ)[٢].

وَإِنْ كَانَ مُثَنًّى أَوْ جَمْعَ مُذَكَّرٍ سَالِمًا بُنِي عَلَى اليَاءِ، نَحْوُ: (لَا رَجُلَينِ فِي الدَّارِ، وَلَا قَائِمِيْنَ فِي السُّوقِ)[٣].

وَإِنْ كَانَ جَمْعَ مُؤَنَّثٍ سَالِمًا بُنِيَ عَلَى الكَسْرَةِ، نَحْوُ: (لَا مُسْلِمَاتِ حَاضِرَاتٌ)[٤] وَقَد يُبْنَى عَلَى الفَتْحِ.

---

(١) كذا في "الكواكب" وهو في "المخطوطة" و"الفواكة" بلفظ (وَإِنْ) بالواو بدل الفاء، والأول أقرب.

(٢) **الإعراب**: (لَا) نافية للجنس، و(رَجُلَ) اسمها، مبني على الفتح في محل نصب، و(حَاضِرٌ) خبرها، ومثله (لَا رِجَالَ حَاضِرُوْنَ).

(٣) **الإعراب**: (لَا) نافية للجنس، و(رَجُلَيْنِ) اسمها، مبني على (الْيَاءِ)؛ لأنه مثنى، في محل نصب، و(فِيْ الدَّارِ) جار وجرور متعلق بمحذوف خبرها، والتقدير: (لَا رَجُلَيْنِ كَائِنَانِ فِيْ الدَّارِ)، ومثله ما بعده، إلّا أنك تقول: لأنه جمع مذكر سالم، وتقول في تقدير الخبر المحذوف الذي تعلق به الجار والمجرور: (لَا قَائِمِيْنَ كَائِنُوْنَ فِيْ السُّوْقِ).

(٤) **الإعراب**: (لَا) نافية للجنس، و(مُسْلِمَاتِ) اسمها، مبني على الكسر في محل نصب، و(حَاضِرَاتٌ) خبرها.

قوله: (مضافًا) أي: إلى نكرة.

وقوله: (مُشَبَّهًا بالمضاف) أي: في تعلقه بشيء هو من تمام معناه كما سيأتي.

قوله: (نحو: لا صاحب علم ممقوت) هذا مثال للمضاف فـ(صَاحِبَ) اسم (لا)، وهو مضاف إلى (عِلْمٍ)، و(مَمْقُوتٌ) خبرها.

وقوله: (لا طالعًا جبلًا حاضر) هذا مثال للشبيه بالمضاف فـ(طَالِعًا) اسم (لا)، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره: (هُوَ)، و(جَبَلًا) مفعول به لاسم الفاعل، و(حَاضِرٌ) خبرها.

وقوله: (ما اتصل به شيء من تمام معناه) أي: شيء يتمم معنى المشبه بالمضاف بحيث لا يتم معناه بدون ذلك الشيء كالمثال المذكور فإن (جَبَلًا) تعلق بـ(طَالِعًا) بحيث لا يتم معنى (طَالِعًا) بدونه، كما أن المضاف يتعلق بالمضاف إليه بحيث لا يتم معناه بدونه.

والشيء المتصل قد يكون منصوبًا به، كهذا المثال ونحو: (لَا مُهْمِلًا دَرْسَهُ فَائِزٌ) ومرفوعًا به نحو: (لَا حَسَنًا وَجْهُهُ مَذْمُومٌ)، ومجرورًا به نحو: (لَا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ عِنْدَنَا).

وقوله: (ونعني بالمفرد.. وإن كان مثنى أو مجموعًا)، أي: فإنه مفرد في هذا الباب.

وإنما قال: (هنا وفي باب النداء) لأن المفرد في باب الإعراب يقابله المثنى والمجموع، وفي باب العَلَم يقابله المركب، وفي باب المبتدأ والخبر يقابله الجملة وشبهها، وفي بابي (لَا) و(النِّدَاءِ) يقابله ما ذكره هنا.

وقوله: (بُنِي على الكسر) أي: استصحابًا للأصل، بل كان القياس وجوب الكسر لكنه قد سمع بناؤه على الفتح كما سيأتي بيانه.

وقوله: (وقد يبنى على الفتح) أي: نظرًا للأصل في بناء المركبات، وهو الأولى للفرق بين حركته معربًا، وحركته مبنيًّا قاله الفاكهي.

ومما روي بالوجهين قول الشاعر:

لَا سَــابِغَاتِ وَلَا جَــأْوَاءَ بَاسِــلَةٌ تَقِيْ المَنُوْنَ لَدَى اسْتِيْفَاءِ آجَالِ

بكسر التاء وفتحها.

أصل

وإذا تَكَرَّرَتْ (لَا) نَحْوُ: (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ) جَازَ في النَّكِرَةِ الأولى: الفَتْحُ وَالرَّفْعُ.

فَإِنْ فَتَحْتَهَا جَازَ في الثَّانِيَةِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ: الفَتْحُ وَالنَّصْبُ وَالرَّفْعُ.

وَإِنْ رَفَعْتَ النَّكِرَةَ الأُولى جَازَ لَكَ في النَّكِرَةِ الثَّانِيَةِ وَجْهَانِ: الرَّفْعُ وَالفَتْحُ.

وَإِنْ عَطَفْتَ عَلَى اسمِ (لا) وَلَمْ تَتَكَرَّرْ (لا) وَجَبَ فَتْحُ النَكِرَةِ الأولى وَجَازَ في النَّكِرَةِ الثَّانِيَةِ: الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ نَحْوُ: (لَا حَوْلَ وَقُوَّةٌ وَقُوَّةً).

قوله: (وإذا تكررت لا...) إلخ، حاصل هذا أن (لَا) إذا تكررت مع مفرد نكرة نحو: (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ) جاز في هذا التركيب خمسة أوجه:

الأول: فتحها، نحو: (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ)، -وهذا الوجه هو الأصل-، وتخريجه على أن (لَا) في الموضعين عاملة عمل (إِنَّ)، والخبر في كل منهما محذوف، والتقدير: (لَا حَوْلَ لَنَا وَلَا قُوَّةَ لَنَا إِلَّا بِاللهِ).

الثاني: فتح الأولى ونصب الثانية، نحو: (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةً)، وتخريجه على أن (لَا) الأولى عاملة عمل (إِنَّ)، والثانية زائدة لتأكيد النفي، و(قُوَّةً) معطوف على محل اسم (لا)؛ لأن محله نصب.

الثالث: فتح الأولى ورفع الثانية، نحو: (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةٌ)، وتخريجه على أن (لَا) الأولى عاملة عمل (إِنَّ)، وخبرها محذوف، و(لَا) الثانية عاملة عمل (لَيْسَ)، وخبرها محذوف أيضًا.

الرابع: رفعها، نحو: (لَا حَوْلٌ وَلَا قُوَّةٌ)، وتخريجه على أن (لَا) في الموضعين عاملة عمل (لَيْسَ)، والخبر محذوف منهما.

والخامس: رفع الأولى وفتح الثانية، نحو: (لَا حَوْلٌ وَلَا قُوَّةَ)، وتخريجه على أن

الأولى عاملة عمل (لَيْسَ)، والثانية عاملة عمل (إنَّ)، والخبر محذوف منهما.

وأما إن عطفت على النكرة الأولى بدون تكرار (لَا) نحو: (لَا حَوْلَ وَقُوَّةً) وجب فتح النكرة الأولى، وجاز في الثانية وجهان:

أحدهما: الرفع، وتخريجه على أنه معطوف على محل (لَا) مع اسمها؛ لأن محلهما رفع بالابتداء.

الثاني: النصب، وتخريجه على أنه معطوف على محل اسم (لَا)؛ لأن محله نصب.

وإنما وجب فتح الأولى؛ لأن المجوز لإهمالها هو تكرارها وقد انتفى فوجب المصير إلى الأصل وهو البناء. قاله الفاكهي.

أصل

وإِذَا نَعَتَّ اسْمَ (لَا) مُفْرَدًا بِنَعْتٍ مُفْرَدٍ وَلَمْ يَفْصِلْ بَيْنَ النَّعْتِ وَالمَنْعُوتِ فَاصِلٌ نَحْوُ: (لَا رَجُلَ ظَرِيفَ جَالِسٌ)؛ جَازَ فِي النَّعْتِ الفَتْحُ والنَّصبُ وَالرَّفْعُ.

فَإِنْ فَصَلَ بَيْنَ النَّعْتِ وَالمَنْعُوتِ فَاصِلٌ، أَوْ كَانَ النَّعْتُ غَيْرَ مُفْرَدٍ؛ جَازَ الرَّفْعُ والنَّصْبُ فَقَطْ نَحْوُ: (لَا رَجُلَ جَالِسٌ ظَرِيفٌ -وَظَرِيفًا-، وَلَا رَجُلَ طَالِعًا -وَطَالِعٌ- جَبَلًا حَاضِرٌ).

قوله: (جاز في النعت الفتح والنصب والرفع) أي: فالفتح نحو: (لَا رَجُلَ ظَرِيفَ جَالِسٌ)، وتخريجه على أن النعت تركب مع المنعوت تركيب (خَمْسَةَ عَشَرَ) قبل دخول (لَا)، فصار النعت والمنعوت كالشيء الواحد، ثم دخل عليهما (لَا)، كما إذا قلت: (لَا خَمْسَةَ عَشَرَ عِنْدَنَا).

والنصب نحو: (لَا رَجُلَ ظَرِيْفًا جَالِسٌ)، وتخريجه على أنه نعت لمحل اسم (لَا)؛ لأن محله نصب.

والرفع نحو: (لَا رَجُلَ ظَرِيْفٌ جَالِسٌ)، برفع (ظَرِيْفٌ)، وتخريجه على أنه نعت لمحل (لَا) مع اسمها؛ لأن محلهما رفع بالابتداء.

وقوله: (أو كان النعت غير مفرد) أي: بأن كان مضافًا أو شبيهًا به، فالأول نحو: (لَا رَجُلَ صَاحِبَ عِلْمٍ مَمْقُوتٌ)، والثاني كمثال المصنف.

وقوله: (جاز الرفع والنصب فقط) وتخريجهما على نحو ما تقدم.

وإنما امتنع الفتح لتعذره بالطول؛ فإن البناء يستدعي التركيب، وهم لا يركبون ما زاد على كلمتين ويجعلونه كالشيء الواحد.

أصل

وَإِذَا جُهِلَ خَبَرُ (لَا) وَجَبَ ذِكْرُهُ كَمَا مَثَّلْنَا وَكَقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لَا أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللهِ»[1][2].

---

(١) الحديث صحيح، أخرجه بهذا اللفظ الإمام أحمد رحمه الله في مسنده برقم (٢٦١٦)، وأخرجه البخاري برقم (٥٢٢٠) بلفظ: «مَا مِنْ أَحَدٍ أَغْيَرُ مِنَ اللهِ»، ومسلم برقم (٢٧٦٠) بلفظ: «لَا أَحَدٌ أَغْيَرَ مِنَ اللهِ» برفع (أَحَدٌ)، ونصب (أَغْيَرَ) على أن (لَا) نافية حجازية، تعمل عمل (لَيْسَ). كلهم عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه.

(٢) **الإعراب**: (لَا) نافية للجنس تعمل عمل (إِنَّ)، و(أَحَدَ) اسمها، و(أَغْيَرُ) خبرها، و(مِنَ اللهِ) جار ومجرور متعلق بـ(أَغْيَرُ)؛ لأنه اسم تفضيل.

وفي هذا الحديث إثبات صفة الغيرة لله سبحانه وتعالى، إثباتًا يليق بجلاله من غير تشبيه، ولا تمثيل، ولا تحريف، ولا تعطيل، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] كما هو مذهب أهل السنة والجماعة قاطبة.

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله عند شرحه لحديث أبي هريرة رضي الله عنه المتفق عليه مرفوعًا: «**إِنَّ اللهَ يَغَارُ**... » الحديث، من "رياض الصالحين":

(الغَيْرَةُ) صفة حقيقية ثابتة لله عزوجل، ولكنها ليست كغيرتنا، بل هي أعظم وأجل -إلى أن قال: وفي الحديث إثبات الغيرة لله تعالى، وسبيل أهل السنة والجماعة فيه وفي غيره من أحاديث الصفات وآيات الصفات أنهم يثبتونها لله سبحانه على الوجه اللائق به، يقولون: إن الله يغار لكن ليست كغيرة المخلوق، وإن الله يفرح ولكن ليس كفرح المخلوق، وإن الله له من الصفات الكاملة ما يليق به، ولا تشبه صفات المخلوقين. والله الموفق. اهـ.

وَإِذَا عُلِمَ فَالأَكْثَرُ حَذْفُهُ كقوله تعالى: ﴿فَلَا فَوْتَ﴾[1] [سبأ: ٥١] أي: لَهُمْ، و﴿لَا ضَيْرَ﴾ [الشعراء: ٥٠] أي: عَلَيْنَا، و(لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ) أي: لَنَا.

قوله: (وإذا جهل خبر لا...) إلخ، أي: إذا لم يعلم خبر (لَا) بأن لم يدل عليه دليل بعد حذفه، وجب ذكره عند جميع العرب كالأمثلة المتقدمة.

وإنما وجب ذكره؛ لأن حذف ما لم يعلم يلزم منه عدم الفائدة، والعرب مجمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه.

وقوله: (وإذا علم...) إلخ، أي: أن خبر (لَا) إذا كان معلومًا بأن دل عليه دليل كوقوعه جوابًا لسؤال، أو دل عليه سياق الكلام كثر حذفه عند الحجازيين، ووجب عند التميميين والطائيين، فالأول كأن يقال: (هَلْ مِنْ رَجُلٍ قَائِمٌ؟)، فتقول: (لَا رَجُلَ)، وتحذف الخبر وهو: (قَائِمٌ) جوازًا عند الحجازيين، ووجوبًا عند غيرهم.

والثاني كأمثلة المصنف.

فَإِنْ[2] دَخَلَتْ (لَا) عَلَى مَعْرِفَةٍ أَوْ فَصَلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اسْمِهَا فَاصِلٌ؛ وَجَبَ إِهْمَالُهَا، ووَجَبَ رَفْعُ مَا بَعْدَهَا عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ، وَوَجَبَ تَكْرَارُهَا، نَحْوُ: (لَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَلَا عَمْرٌو، وَلَا فِي الدَّارِ رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ).

قوله: (نحو: (لا زيد في الدار ولا عمرو) هذا مثال لتكرارها مع المعرفة فـ(لَا) نافية للجنس مهملة، و(زَيْدٌ) مبتدأ، و(فِي الدَّارِ) جار ومجرور خبر المبتدأ، و(الواوُ) عاطفة، و(لَا) نافية مهملة، و(عَمْرٌو) مبتدأ حذف خبره؛ لدلالة ما قبله عليه.

---

(١) الإعراب: (لَا) نافية للجنس تعمل عمل (إِنَّ)، و(فَوْتَ) اسمها، وخبرها محذوف للعلم به تقديره: (لَهُمْ) كما قاله المصنف، ومثله ما بعده.

(٢) كذا في "المخطوطة" و"الفواكه"، وأما في "الكواكب" فبلفظ (وَإِنْ)، بـ(الْوَاوِ) بدل الفاء.

ومثال دخول (لَا) على معرفة من التنزيل، قوله تعالى: ﴿لَا ٱلشَّمۡسُ يَنۢبَغِي لَهَآ أَن تُدۡرِكَ ٱلۡقَمَرَ وَلَا ٱلَّيۡلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِۚ﴾ [يس: ٤٠].

وقوله: (ولا في الدار رجل ولا امرأة) هذا مثال لتكرارها مع النكرة المفصولة عنها، وإعرابه كالذي قبله.

ومثله من التنزيل قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوۡلٌ وَلَا هُمۡ عَنۡهَا يُنزَفُونَ﴾ [الصافات: ٤٧].

قال الفاكهي: واستفيد من تمثيله أن المراد بالتكرار أن تذكر معرفة أخرى أو نكرة أخرى معطوفة على الأول لا أن يكرر الأول بعينه. اهـ



أصل

فَصْلٌ:

وَأَمَّا ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا فَإِنَّهَا تَدْخُلُ بَعْدَ اسْتِيفَاءِ فاعِلِها عَلَى المُبْتَدَإِ وَالخَبَرِ فَتَنْصِبُهُمَا عَلَى أَنَّهُمَا مَفْعُولَانِ لَهَا، وَهِيَ نَوْعَانِ:

أَحَدُهُما: **أَفْعَالُ القُلوبِ** وَهِي: (ظَنَنْتُ، وَحَسِبْتُ، وَخِلْتُ، وَرَأَيْتُ، وَعَلِمْتُ، وَزَعَمْتُ، وَجَعَلْتُ، وَحَجَوْتُ، وَعَدَدْتُ، وَهَبْ، وَوَجَدْتُ، وَأَلْفَيْتُ، وَدَرَيْتُ، وَتَعَلَّمْ -بِمَعْنَى: اعْلَمْ-).

نَحْوُ: (ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا، وَحَسِبْتُ زَيدًا عَالِمًا)[1]، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

حَسِبْتُ التُّقَى وَالجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ[2]

---

(١) **الإعراب:** (ظَنَّ) فعل ماض ناسخ، ينصب مفعولين، و(التَّاءُ) فاعل، و(زَيْدًا) مفعول أول، و(قَائِمًا) مفعول ثان، ومثله: (حَسِبْتُ زَيْدًا عَالِمًا).

(٢) هذا الشاهد صدر بيت من الطويل، قاله لبيد بن ربيعة العامري، وعجزه:

.... رَبَاحًا إِذَا مَا المَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلًا

اللغة: (حَسِبْتُ) بمعنى تيقنت، و(التُّقَى) مصدر (اتَّقَى)، إذا اجتنب النواهي وامتثل الأوامر، و(الجُوْدُ) الكرم، و(التِّجَارَةُ) تقليب المال؛ لغرض الربح، والمراد بها هنا المكتسب، و(رَبَاحًا) -بفتح الراء- الربح، و(ثَاقِلًا) ميتا؛ لأن البدن يكون خفيفًا ما دامت الروح فيه، فإذا فارقته ثقل.

المعنى: لقد تيقنت أن أكثر شيء ربحًا إذا اتجر فيه الإنسان إنما هو تقوى الله تعالى والجود، وإنه ليعرف الربح إذا مات، حيث يرى جزاء عمله حاضرًا عنده.

الإعراب: (حَسِبَ) فعل ماض بمعنى: (تَيَقَّنَ)، و(التَّاءُ) فاعل، و(التُّقَى) مفعول أول، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة؛ للتعذر، و(الوَاوُ) عاطفة، و(الجُوْدَ) معطوف على (التُّقَى)، و(خَيْرَ) مفعول ثان، وهو مضاف، و(تِجَارَةٍ) مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: (حَسِبْتُ) حيث نصبت مفعولين.

وَ(خِلْتُ عَمْرًا شَاخِصًا)[١]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۝٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا﴾[٢] [المعارج: ٦]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ﴾[٣] [الممتحنة: ١٠]، [ونَحْوُ: زَعَمتُ زَيدًا صَدِيقًا][٤] وَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

زَعَمَتْنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ ... [إِنَّمَا الشَّيْخُ مَن يَدُبُّ دَبِيبَا][٥]

---

(١) إعرابه مثل: (ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا).

(٢) **الإعراب**: (إِنَّهُمْ) (إِنَّ) واسمها، و(يَرَوْنَ) فعل وفاعل، وهو متصرف من (رَأَى) التي بمعنى: (ظَنَّ)، و(الْهَاءُ) مفعول أول، و(بَعِيْدًا) مفعول ثان، و(الْوَاوُ) عاطفة، و(نَرَاهُ قَرِيْبًا) مثل الأولى، إلا أن المضارع مرفوع بضمة مقدرة؛ للتعذر، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: (نَحْنُ)، وهو متصرف من (رَأَى) التي بمعنى اليقين، وجملة: (يَرَوْنَهُ بَعِيْدًا) خبر (إِنَّ).

(٣) **الإعراب**: (الْفَاءُ) على حسب ما قبلها، و(إِنْ) حرف شرط جازم، و(عَلِمَ) فعل ماض ناسخ، وهو فعل الشرط، و(التَّاءُ) فاعل، و(الْهَاءُ) مفعول به أول، و(مُؤْمِنَاتٍ) مفعول به ثان، وعلامة نصبه الكسرة، وجواب الشرط قوله تعالى: ﴿فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ﴾.

(٤) كذا في "الكواكب"، وهو محذوف من "المخطوطة" ومتن "الفواكه". وإعرابه مثل (ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا).

(٥) هذا البيت من الخفيف، قاله أبوأمية الحنفي، واسمه أوس.

اللغة: (زَعَمَتْنِيْ) ظنتني، و(شَيْخًا) الشيخ: هو من ظهرت فيه السن، واستبان فيه الشيب، ويقال للإنسان شيخ، إذا بلغ الخمسين إلى الثمانين، و(يَدُبُّ دَبِيْبًا) يمشي مشيًا متقاربًا، ويسير سيرًا ضعيفًا.

المعنى: ظنت هذه المرأة أني قد كبرت سني، وضعفت قوتي، ولكنها لا تعلم حقيقة الأمر؛ لأن من كان مثلي يسير سيرا قويا لا يقال عنه شيء من ذلك.

الإعراب: (زَعَمَ) فعل ماض ناسخ، و(التَّاءُ) للتأنيث، و(النُّونُ) للوقاية، و(الْيَاءُ) مفعول به أول، و(شَيْخًا) مفعول ثان، و(الْوَاوُ) عاطفة، و(لَيْسَ) فعل ماض ناسخ، و(التَّاءُ) اسمها و(الْبَاءُ) حرف جر زائد، و(شَيْخٍ) خبر (لَيْسَ)، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائدة، و(إِنَّمَا) كافة ومكفوفة، و(الشَّيْخُ) مبتدأ، و(مَنْ) اسم موصول بمعنى: (الَّذِيْ) خبر، و(يَدُبُّ) فعل مضارع مرفوع، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره: (هُوَ)، و(دَبِيْبًا) مفعول مطلق، والجملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والعائد الضمير المستتر في الفعل. =

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾[1] [الزخرف: ١٩]، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ ... حتَّى أَلَمَّتْ بِنَا يَوْمًا مُلِمَّاتُ[2]

وَقَولِ الآخَرِ:

فَلاَ تَعْدُدِ المَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الغِنَى ... [ولَكِنَّما المَولى شَرِيكُكَ في العُدْمِ][3]

= الشاهد فيه: قوله: (زَعَمَتْنِي)، حيث نصبت مفعولين.

(١) الإعراب: (جَعَلَ) فعل ماض ناسخ، بمعنى: (اعْتَقَدَ)، و(الْوَاوُ) فاعل، و(المَلَائِكَةَ) مفعول أول، و(الَّذِيْنَ) اسم موصول صفة لـ(المَلَائِكَةَ)، و(هُمْ) مبتدأ، و(عِبَادُ) خبره، و(الرَّحْمَنِ) مضاف إليه، والجملة الاسمية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والعائد (هُمْ)، و(إِنَاثًا) مفعول ثان.

(٢) هذا البيت من البسيط، قاله تميم بن أبي مقبل، وقيل: لغيره.

اللغة: (أَحْجُوْ) أظن، و(الثِّقَةُ) المؤتمن، و(المُلِمَّاتُ) جمع مُلِمَّةٍ، وهي النازلة من نوازل الدهر.

المعنى: قد كنت أظن أبا عمرو أخا موثوقا به، أرجع إليه عند احتياجي إليه، إلى أن نزلت بي النوازل العظام فلم يكن كما ظننته.

الإعراب: (قَدْ) حرف تحقيق، و(كُنْتُ) (كَانَ) واسمها، و(أَحْجُوْ) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة؛ للثقل، وهو متصرف من (حَجَا) التي بمعنى: (ظَنَّ)، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: (أَنَا)، و(أَبَا) مفعول أول، و(عَمْرٍو) مضاف إليه، و(أَخَا) مفعول ثان، و(ثِقَةٍ) مضاف إليه، وجملة: (أَحْجُوْ) ومفعوليها في محل نصب خبر، (كَانَ)، و(حَتَّى) حرف غاية، و(أَلَمَّ) فعل ماض، و(التَّاءُ) للتأنيث، و(بِنَا) جار ومجرور متعلق بـ(أَلَمَّ)، و(يَوْمًا) ظرف زمان، و(مُلِمَّاتُ) فاعل (أَلَمَّتْ).

الشاهد فيه: قوله: (أَحْجُوْ) حيث نصبت مفعولين.

(٣) هذا البيت من الطويل، قاله النعمان بن بشير الأنصاري رضي الله عنه.

اللغة: (لَا تَعْدُدِ) لا تظن، و(المُوْلَى) هنا الحليف أو الناصر، و(العُدْمِ) هو هنا -بضم العين، وسكون الدال-: الفقر.

المعنى: لا تظن أن صديقك هو الذي يشاطرك المودة أيام غناك، وإنما الصديق الحق هو =

وَقَوْلِهِ:

[فَقُلْتُ أَجِرني أَبَا مَالِكٍ وإلاَّ] فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكَا[1]

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا ﴾[2] [المزمل: ٢٠] وَقَوْلِهِ تَعَالَى:

= الذي يشاركك أيام فقرك وحاجتك.

الإعراب: (الْفَاءُ) عاطفة و(لَا) ناهية، و(تَعْدُدِ) فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه سكون آخره، وحرك بالكسر؛ لالتقاء الساكنين. وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: (أَنْتَ)، وهو متصرف من (عَدَّ)، و(الْمُوْلَى) مفعول أول، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة؛ للتعذر، و(شَرِيْكَ) مفعول ثان، و(الْكَافُ) مضاف إليه، و(فِيْ الغِنَى) متعلق بـ(شَرِيْكَ)، و(الْوَاوُ) عاطفة، و(لَكِنَّمَا) كافة ومكفوفة، و(الْمُوْلَى) مبتدأ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة؛ للتعذر، و(شَرِيْكُ) خبره، و(الْكَافُ) مضاف إليه، و(فِيْ العُدْمِ) -بضم العين، وسكون الدال- جار ومجرور متعلق بـ(شَرِيْكُ).

الشاهد فيه: قوله: (تَعْدُدِ) حيث نصبت مفعولين.

(١) هذا البيت من المتقارب، قاله ابن همام السلولي.

اللغة: (أَجِرْنِيْ) -بفتح الهمزة، وكسر الجيم-، من أجاره، إذا أمّنه، و(هَبْنِيْ) عدني واحسبني، و(هَالِكَا) ميتًا.

المعنى: أغثني يا أبا مالك، فإن لم تفعل فظنني من الهالكين.

الإعراب: (الْفَاءُ) عاطفة، و(قُلْتُ) فعل وفاعل، و(أَجِرْ) فعل أمر، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: (أَنْتَ)، و(النُّونُ) للوقاية، و(الْيَاءُ) مفعول به، و(أَبَا) منادى مضاف، حذف منه حرف النداء، و(مَالِكٍ)، ويروى (خَالِدٍ) مضاف إليه، و(الْوَاوُ) عاطفة، و(إِنْ) شرطية مدغمة في (لَا) النافية، وفعل الشرط محذوف تقديره: (وَإِلَّا تَفْعَلْ)، و(الْفَاءُ) واقعة في جواب الشرط، و(هَبْ) فعل أمر ينصب مفعولين، و(النُّونُ) للوقاية، و(الْيَاءُ) مفعول أول و(امْرَأً) مفعول ثان، و(هَالِكَا) صفة له.

الشاهد فيه: قوله: (فَهَبْنِيْ) حيث نصبت مفعولين.

(٢) **الإعراب**: (تَجِدُوْهُ) فعل مضارع مجزوم؛ لأنه جواب الشرط المتقدم، وعلامة جزمه حذف النون، وهو متصرف من (وَجَدَ) التي تنصب مفعولين، و(الْوَاوُ) فاعل، و(الْهَاءُ) مفعول أول، و(عِنْدَ) ظرف مكان متعلق بـ(تَجِدُوْهُ)، ولفظ الجلالة (اللهِ) مضاف إليه، و(هُوَ) ضمير فصل لا محل له من الإعراب، و(خَيْرًا) مفعول ثان.

﴿إِنَّهُمْ أَلْفَوْا ءَابَآءَهُمْ ضَآلِّينَ﴾[1] [الصافات: ٦٩] وَقَوْلِكَ: (دَرَيْتُ زَيْدًا قَائِمًا)[2]، [وَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

[دُرِيتَ الوَفِيَّ العَهْدُ يَاعُرْوَ فَاغْتَبِطْ ... فَـإِنَّ اغْتِبَاطًـا بِالوَفَـاءِ حَمِيـدُ][3]

وَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

---

(١) الإعراب: (إِنَّهُمْ) (إِنَّ) واسمها، و(أَلْفَى) فعل ماض ناسخ، و(الْوَاوُ) فاعل، و(آبَاءَ) مفعول أول، و(الْهَاءُ) مضاف إليه، و(ضَالِّيْنَ) مفعول ثان، وعلامة نصبه (الْيَاءُ).

(٢) الإعراب: (دَرَى) فعل ماض مبني للمعلوم، و(التَّاءُ) فاعل، و(زَيْدًا) مفعول أول، و(قَائِمًا) مفعول ثان.

(٣) هذا البيت من الطويل، ولا أعرف قائله.

اللغة: (دُرِيْتُ) مبني للمجهول، من (دَرَى) إذا علم، و(الوَفِيَّ) بمعنى: الوافي، يقال: (وَفَى فُلَانٌ بِالعَهْدِ، وَفَاءً) ضد غدر، و(العَهْدُ) الميثاق، و(عُرْوَ) مرخم عروة، و(اغْتَبِطْ) أمر من الغبطة، وهي: (أن تتمنى مثل حال المغبوط، من غير أن تريد زوالها عنه، بخلاف الحسد)، و(حَمِيْدُ) بمعنى: محمود.

المعنى: يا عروة، قد علمت حال من يفي بالعهد، فتَمَنَّ أنت مثل ذلك؛ لأن الغبطة بمثل ذلك محمودة.

الإعراب: (دُرِي) فعل ماض ناسخ مبني للمجهول، و(التَّاءُ) نائب فاعل، وهو المفعول الأول، و(الوَفِيَّ) مفعول ثان، وهو صفة مشبهة يعمل عمل الفعل، و(العَهْدُ) بالرفع على الفاعلية، وبالنصب على التشبيه بالمفعول به، وبالجر على الإضافة، وفاعل الصفة على النصب والجر ضمير مستتر فيها جوازًا تقديره: (هُوَ)، و(يَا) حرف نداء، و(عُرْوَ) منادى مرخم بحذف التاء، و(الْفَاءُ) فصيحة، و(اغْتَبِطْ) فعل أمر، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: (أَنْتَ)، و(الْفَاءُ) تعليلية، و(إِنَّ) حرف توكيد ونصب، و(اغْتِبَاطًا) اسمها، و(بِالوَفَاءِ) جار ومجرور متعلق بـ(حَمِيْدُ)، و(حَمِيْدُ) خبر (إِنَّ).

الشاهد فيه: قوله: (دَرَيْتُ) حيث نصبت مفعولين.

تنبيه: هذا البيت ساقط من "الفواكه".

تَعَـلَّمْ شِـفَاءَ الـنَّفْسِ قَهْـرَ عَـدُوِّهَا [فَبَالِغْ بِلُطفٍ في التَّحَيُّلِ والمَكرِ][1]

قوله: (فصل) أي: في الكلام على القسم الثالث من النواسخ، وهو: (ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا)، وهذا القسم كله أفعال، وليس هو من المرفوعات في شيء، وإنما ذكر تتميمًا لأقسام النواسخ لا غير.

وقوله: (على أنها مفعولان لها) أي: فيقال للمبتدإ: مفعول أول، وللخبر مفعول ثان، والغرض من دخول هذه الأفعال على المبتدأ والخبر بيان أن النسبة الواقعة بينهما ناشئة من العلم أو الظن، فإنك إذا قلت: (زَيدٌ قَائمٌ)، احتمل أن يكون الحكم منك عن علم وأن يكون عن ظن، فإذا قلت: (عَلِمْتُ زَيْدًا قَائِمًا)، علم أنه عن علم، أو قلت: (ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا)، علم أنه عن ظن، وكذا سائر الأفعال.

وقوله: (أفعال القلوب) إنما سميت بذلك؛ لأن معانيها من العلم أو الظن قائمة

---

(١) هذا البيت من الطويل، قاله زياد بن يسار.

اللغة: (تَعَلَّمْ) فعل أمر، بمعنى: اعلم واستيقن، و(شِفَاءَ النَّفْسِ) قضاء مآربها، و(القَهْرُ) الغلبة، و(العَدُوُّ) ضد الصديق، و(اللُّطْفُ) ضد العنف، و(التَّحَيُّلُ) كالاحتيال: الحذق وجودة النظر، و(المَكْرُ) الخديعة.

المعنى: اعلم أن شفاء النفس قهر عدوها، وذلك بأن تبالغ في خديعته، والاحتيال في دفعه، والتغلب عليه.

الإعراب: (تَعَلَّمْ) فعل أمر، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: (أَنْتَ)، و(شِفَاءَ) مفعول أول، و(النَّفْسِ) مضاف إليه، و(قَهْرَ) مفعول ثان، و(عَدُوِّ) مضاف إليه، وهو مضاف و(الْهَاءُ) مضاف إليه، و(الْفَاءُ) عاطفة، و(بَالِغْ) فعل أمر، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: (أَنْتَ)، و(بِلُطْفٍ) جار ومجرور متعلق بـ(بَالِغْ)، و(فِي التَّحَيُّلِ) جار ومجرور متعلق بـ(لُطْفٍ)، أو بمحذوف صفة له، و(المَكْرِ) معطوف على (التَّحَيُّلِ).

الشاهد فيه: قوله: (تَعَلَّمْ) حيث نصبت مفعولين.

تنبيه: الشواهد الشعرية التي في (زَعَمَ)، و(حَجَا)، و(عَدَّ)، و(وَهَبَ)، و(تَعَلَّمْ) مقصور فيها في "الفواكه" على ذكر الجزء الذي فيه الشاهد، سواء كان صدرًا أو عجزًا، وحذف الآخر، وأما في "الكواكب" فبذكر البيت بكامله.

بالقلب وصادرة عنه لا عن الجوارح والأعضاء الظاهرة، وهذا النوع ينقسم من حيث الدلالة على اليقين أو الظن إلى أربعة أقسام:

الأول: ما يدل على اليقين فقط، وهي أربعة أفعال: (وَجَدَ)، و(أَلْفَى)، و(دَرَى)، و(تَعَلَّمْ).

والثاني: ما يدل على الظن فقط، وهي خمسة أفعال: (جَعَلَ)، و(حَجَا)، و(عَدَّ)، و(هَبْ)، و(زَعَمَ).

والثالث: ما يرد بالوجهين والغالب كونه لليقين، وهما فعلان: (رَأَى)، و(عَلِمَ).

الرابع: ما يرد بالوجهين والغالب كونه للظن، وهي ثلاثة أفعال: (ظَنَّ)، و(حَسِبَ)، و(خَالَ)، وستأتي أمثلتها إن شاء الله تعالى.

وقوله: (نحو: (ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا...) إلخ أمثلته، أي: بعد أن ذكر المصنف أفعال القلوب أخذ في ذكر أمثلتها على طريقة اللف والنشر المرتب.

فـ(ظَنَّ) في مثاله بمعنى: الرجحان، و(زَيْدًا) مفعول أول، و(قَائِمًا) مفعول ثان.

ومثالها لليقين قوله تعالى: ﴿يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦]، أي: يتيقنون ذلك.

و(حَسِبَ) في مثاله بمعنى الظن، و(زَيْدًا) مفعولها الأول، و(عَالِمًا) مفعولها الثاني، وفي البيت الشعري، بمعنى اليقين، و(التُّقَى) مفعولها الأول، و(خَيْرَ تِجَارةٍ) مفعولها الثاني.

و(خِلْتُ) في مثاله بمعنى الظن، و(عَمْرًا شَاخِصًا) مفعولاها، ومثالها لليقين قولك: (خِلْتُ الصِّدْقَ مُنْجِيًا وَالكَذِبَ مُهْلِكًا).

و ﴿يَرَوْنَهُۥ﴾ في الآية بمعنى الظن، و(الهاءُ) مفعولها الأول، و(بَعِيْدًا) مفعولها الثاني، و(نَرَاهُ) فيها بمعنى اليقين، و(الهاءُ) مفعولها الأول و(قَرِيْبًا) مفعولها الثاني.

و ﴿عَلِمَ﴾[البقرة:٣٢] في الآية بمعنى الظن، و(الهاءُ) مفعولها الأول، و(مُؤْمِنَاتٍ)

مفعولها الثاني.

ومثالها لليقين قوله تعالى: ﴿فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩].

و(زَعَمَ) في البيت بمعنى ظن، و(الياءُ) مفعول أول، و(شَيْخًا) مفعول ثان.

و(جَعَلَ) في الآية، بمعنى اعتقد، و(المَلَائِكَةَ) مفعولها الأول، و(إِنَاثًا) مفعولها الثاني.

و(أَحْجُوْ) في البيت بمعنى أظن، و(أَبَا) مفعولها الأول، و(أَخَا) مفعولها الثاني.

و(تَعْدُدِ) في البيت بمعنى تظن، و(المَوْلَى) مفعولها الأول، و(شَرِيْكَكَ) مفعولها الثاني.

و(هَبْنِيْ) في البيت بمعنى ظنني، و(الياءُ) مفعولها الأول، و(امْرَأً) مفعولها الثاني.

و(الهاءُ) في (تَجِدُوْهُ) مفعول أول، و(خَيْرًا) مفعول ثان.

و(آبَاءَهُمْ) مفعول أول لـ(أَلْفَوْا)، و(ضَالِّيْنَ) مفعول ثان.

و(زَيْدًا) مفعول أول لـ(دَرَيْتُ)، و(قَائِمًا) مفعول ثان.

و(التاءُ) في (دُرِيْتَ الوَفِيَّ) نائب فاعل، وهو المفعول الأول، و(الوَفِيَّ) مفعول ثان.

و(شِفَاءَ النَّفْسِ) مفعول أول لـ(تَعَلَّمْ)، و(قَهْرَ عَدُوِّهَا) مفعول ثان.

أصل

وَإِذَا كَانَتْ (ظَنَّ) بِمَعْنَى: اتَّهَمَ، وَ(رَأَى) بمَعْنَى: أَبْصَرَ، وَ(عَلِمَ) بِمعْنَى: عَرَفَ، لَمْ تَتَعَدَّ إِلَّا إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، نَحْوُ: (ظَنَنْتُ زَيْدًا -بِمَعْنَى: اتَّهَمْتُهُ-، وَرَأَيْتُ زَيْدًا -بِمَعْنَى: أَبصَرْتُهُ-، وَعَلِمْتُ المَسْأَلَةَ -بِمَعْنَى: عَرَفْتُهَا-).

قوله: (وإذا كانت ظن بمعنى: اتهم...) إلخ، أي: لما كان بعض هذه الأفعال يستعمل لليقين، ومع ذلك لا يتعدى إلى مفعولين أشار المصنف إلى الاحتراز عن ذلك بقوله (وإذا كانت...) إلخ، لكن لا يخفى أن (رَأَى) بمعنى: (أَبْصَرَ) ليست من أفعال القلوب، فلا يشملها قول المصنف أولاً: (أفعال القلوب). نبه على هذا الفاكهي.

أصل النَّوْعُ الثَّانِي: **أَفْعَالُ التَّصْيِيرِ** نَحْوُ: (جَعَلَ، وَرَدَّ، وَاتَّخَذَ، وَصَيَّرَ، وَوَهَبَ)، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾[1] [الفرقان: ٢٣] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿[لَوْ][2] يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا﴾[3] [البقرة: ١٠٩] وَقَال تَعَالَى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾[4] [النساء: ١٢٥] وَنَحْوُ: (صَيَّرْتُ الطِّينَ خَزَفًا[5]، وَقَالُوا: وَهَبَنِي اللهُ فِدَاءَكَ)[6].

قوله: **(أفعال التصيير)** سميت بذلك لدلالتها على التحويل والانتقال من حالة إلى حالة أخرى، وهي كثيرة ذكر المصنف منها خمسة:

الأول: (جَعَلَ) كمثال المصنف، فـ(الهاءُ) مفعول أول، و(هَبَاءً) مفعول ثان.

والثاني: (رَدَّ) كمثال المصنف، فـ(الكافُ) مفعول أول، و(كُفَّارًا) مفعول ثان.

والثالث: (اتَّخَذَ) كمثال المصنف، فـ(إِبْرَاهِيْمَ) مفعول أول، و(خَلِيْلًا) مفعول ثان.

والرابع: (صَيَّرَ) كمثال المصنف فـ(الطِّيْنَ) مفعول أول، و(خَزَفًا) مفعول ثان.

والخامس: (وَهَبَ)، كقولهم في الدعاء: (وَهَبَنِيْ اللهُ فِدَاءَكَ)، أي: (صَيَّرَنِيْ)،

---

(١) **الإعراب**: (الْفَاءُ) على حسب ما قبلها، و(جَعَلَ) فعل ماض ناسخ، بمعنى: (صَيَّرَ)، و(نَا) فاعل، و(الْهَاءُ) مفعول به أول، و(هَبَآءً) مفعول به ثان، و(مَنْثُوْرًا) صفة.

(٢) هذا الحرف ليس موجودًا في "الكواكب".

(٣) **الإعراب**: (لَوْ) مصدرية، (يَرُدُّوْنَ) فعل مضارع مرفوع، وهو متصرف من (رَدَّ) من أفعال التصيير، و(الْوَاوُ) فاعل، و(الْكَافُ) مفعول أول، و(مِنْ بَعْدِ) جار ومجرور، متعلق بمحذوف حال من (الْوَاوِ) في (يَرُدُّوْنَ)، و(بَعْدِ) مضاف، و(إِيْمَانِ) مضاف إليه، وهو مضاف، و(الْكَافُ) مضاف إليه، و(كُفَّارًا) مفعول ثان، والمصدر المؤول مفعول به لـ(وَدَّ).

(٤) **الإعراب**: (الْوَاوُ) عاطفة، و(اتَّخَذَ) فعل ماض ناسخ، بمعنى: (صَيَّرَ)، ولفظ الجلالة (اللهُ) فاعل، و(إِبْرَاهِيْمَ) مفعول أول، و(خَلِيْلًا) مفعول ثان.

(٥) **الإعراب**: (صَيَّرَ) فعل ماض ناسخ، و(التَّاءُ) فاعل، و(الطِّيْنَ) مفعول أول، و(خَزَفًا) مفعول ثان.

(٦) **الإعراب**: (وَهَبَ) فعل ماض ناسخ، بمعنى: (صَيَّرَ)، و(النُّوْنُ) للوقاية، و(الْيَاءُ) مفعول به أول، ولفظ الجلالة (اللهُ) فاعل، و(فِدَاءَ) مفعول ثان، و(الْكَافُ) مضاف إليه.

حكاه ابن الأعرابي عن العرب، وهو قليل كما قاله المصرح وغيره، فـ(الياءُ) مفعول أول، و(فِدَاءَكَ) مفعول ثان.

أصل

وَاعْلَمْ أَنَّ لأَفْعَالِ هذَا البَابِ **ثَلاثَةَ أَحْكَامٍ:**

الأَوَّلُ: الإِعْمَالُ وَهُوَ الأَصْلُ وَهُوَ وَاقِعٌ فِي الجَمِيعِ.

الثَّانِي: الإِلْغَاءُ وَهُوَ إِبْطَالُ العَمَلِ لَفْظًا وَمَحَلًّا لِضَعْفِ العَامِلِ بِتَوَسُّطِهِ أَوْ تَأَخُّرِهِ نَحْوُ: (زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ)، وَهُوَ جَائِزٌ لَا وَاجِبٌ. وَإِلْغَاءُ المُتَأَخِّرِ أَقْوَى مِنْ إِعْمَالِهِ وَالمُتَوَسِّطُ بِالعَكْسِ، وَلَا يَجُوزُ إِلْغَاءُ العَامِلِ المُتَقَدِّمُ، نَحْوُ: (ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا) خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ.

الثَّالِثُ: التَّعْلِيقُ وَهُوَ إِبْطَالُ العَمَلِ لَفْظًا لَا مَحَلًّا لِمَجِيءِ مَا لَهُ صَدْرُ الكَلَامِ بَعْدَهُ وَهُوَ:

لَامُ الابْتِدَاءِ نَحْوُ: (ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ).

وَ(مَا) النَّافِيَةُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ﴾[1] [الأنبياء: ٦٥].

وَ(لَا) النَّافِيَةُ نَحْوُ: (عَلِمْتُ لَا زَيْدٌ قَائِمٌ وَلا عَمْرٌو)[2].

وَ(إِنِ) النَّافِيَةُ نَحْوُ: (عَلِمْتُ[3] إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ)[4].

---

(١) **الإعراب**: (اللَّامُ) واقعة في جواب قسم مقدر تقديره: (وَاللهِ)، و(قَدْ) حرف تحقيق، و(عَلِمْتَ) فعل وفاعل، و(مَا) نافية، و(هَؤُلَاءِ) اسم إشارة مبتدأ، و(يَنْطِقُوْنَ) فعل وفاعل، في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب سدت مسد مفعولي (عَلِمَ).

(٢) إعرابه ظاهر يعرف مما قبله.

(٣) في "الفواكه" زيادة [وَاللهِ]، وليست في "المخطوطة"، ولا "الكواكب"، ومفهوم كلام الأهدل يدل على أنَّها ليست من المتن.

(٤) **الإعراب**: (عَلِمْتُ) فعل وفاعل، و(إِنْ) نافية، (زَيْدٌ قَائِمٌ) مبتدأ وخبر، والجملة الإسمية في محل نصب سدت مسد مفعولي (عَلِمَ).

وَهَمْزَةُ الاِسْتِفْهَامِ نَحْوُ: (عَلِمْتُ أَزَيْدٌ قَائِمٌ أَمْ عَمْرٌو)[١].

وَكَوْنُ أَحَدِ المَفْعُولَيْنِ اسْمَ اسْتِفْهَامٍ، نَحْوُ: (عَلِمْتُ أَيُّهُمْ أَبوكَ)[٢] فَالتَّعْلِيقُ وَاجِبٌ إِذَا وُجِدَ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ المُعَلِّقَاتِ، وَلَا يَدْخُلُ التَّعْلِيقُ وَلَا الإِلْغَاءُ في شَيْءٍ مِنْ أَفْعَالِ التَّصْيِيرِ، وَلَا في قَلْبِيٍّ جَامِدٍ وَهُوَ اثْنَانِ: (هَبْ، وَتَعَلَّمْ) فَإِنَّهُمَا مُلَازِمَانِ صِيغَةَ الأَمْرِ.

قوله: (**واقع في الجميع**) أي: في جميع أفعال هذا الباب الجامد منها، والمتصرف، القلبي، والتصييري، ويختص الحكمان الباقيان بالقلبي المتصرف كما سيأتي.

وقوله (**بتوسطه**) أي: بين المبتدأ و الخبر.

وقوله (**أو تأخره**) أي: عنهما كما في مثاليه.

وقوله: (**وهو جائز لا واجب**) أي: فيجوز لك في المثالين المتقدمين أن تقول: (زَيْدًا ظَنَنْتُ قَائِمًا)، و(زَيْدًا قَائِمًا ظَنَنْتُ) بالإعمال.

وقوله: (**وإلغاء المتأخر أقوى من إعماله**) أي: لضعفه بالتأخر، وهذا باتفاق.

وقوله: (**والمتوسط بالعكس**) أي: لأن العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي وهو الابتداء، وقيل: هما سِيَّانِ؛ لأن ضعف العامل بالتوسط سوغ مقاومة الابتداء له فلكل منهما مرجح.

وقوله: (**خلافًا للكوفيين**) أي: والأخفش، فإنهم يجوزون ذلك مستدلين بقول الشاعر:

كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي ... أَنِّيْ وَجَدْتُ مِلَاكُ الشِّيْمَةِ الأَدَبُ

ونحوه، وأجيب عن ذلك بأجوبة منها: أنه على حذف المفعول الأول، وهو ضمير

---

(١) إعرابه ظاهر على نحو ما تقدم.

(٢) **الإعراب**: (عَلِمْتُ) فعل وفاعل، و(أَيُّ) اسم استفهام مبتدأ، و(الْهَاءُ) مضاف إليه، و(أَبُوْ) خبره، و(الْكَافُ) مضاف إليه، والجملة الاسمية في محل نصب سدت مسد مفعولي (عَلِمَ).

الشأن، والجملة بعده في موضع المفعول الثاني، والتقدير: (أَنِّيْ وَجَدْتُهُ مِلَاكُ...) إلخ.

قوله: (نحو: ظننت لزيد قائم) فـ(ظَنَنْتُ) فعل وفاعل، و(اللامُ) لام الابتداء، و(زَيْدٌ قَائِمٌ) مبتدأ وخبر، والجملة الاسمية في محل نصب سدت مسد مفعولي (ظَنَّ).

وإنما لم يظهر النصب في الجزأين؛ لأن (لَامَ) الابتداء لها صدر الكلام، فلا يتخطاها العامل، فمن حيث اللفظ روعي ما له الصدر، ومن حيث المعنى روعي العامل، فكأنه باق على عمله؛ لأن معنى (ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ) (ظَنَنْتُ قِيَامَ زَيْدٍ)، وهذا هو معنى (ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا)، وَقِسْ على هذا بقية المعلقات.

وقوله: (فالتعليق واجب...) إلخ، أي: بخلاف الإلغاء فإنه جائز كما تقدم.

وإنما سمي هذا الإهمال تعليقًا؛ لأن العامل في قولك: (عَلِمْتُ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ) عامل في المحل، وليس عاملاً في اللفظ، فهو عامل لا عامل، فشبه بالمرأة المعلقة التي هي لا مزوجة ولا مطلقة.

والمرأة المعلقة هي: (التي أساء زوجها عشرتها).

وقوله: (في شيء من أفعال التصيير) أي: لقوتها.

(ولا في قلبي جامد) أي: لعدم تصرفها.

أصل

> وَمَا عَداهُمَا مِنْ أَفْعَالِ الباب يَتَصَرَّفُ[1] يَأْتِي مِنْهُ المُضَارِعُ وَالأَمْرُ وَغَيْرُهُمَا، إِلَّا (وَهَبَ) مِنْ أَفْعَالِ التَّصْيِيرِ فَإِنَّهُ مُلَازِمٌ لِصِيغَةِ المَاضِي.
> وَلِتَصارِيفِهِنَّ مَا لَهُنَّ مِمَّا تَقَدَّمَ مِنَ الأَحْكَامِ وَتَقَدَّمَتْ بَعْضُ أَمْثِلَةِ ذلِكَ.

قوله: (وما عداهما من أفعال هذا الباب يتصرف...) إلخ، أي: أنه يجوز في هذه الأفعال أن تتصرف فيأتي منها المضارع، والأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والمصدر. فيثبت لما تصرف منها ما ثبت لها.

---

(١) في "المخطوطة" (مُتَصَرِّفٌ).

فإن كان الفعل قلبيًّا ثبت لمتصرفاته الإعمال والإلغاء والتعليق.

فمثال الإعمال للمضارع قولك: (أَظُنُّ زَيْدًا قَائِمًا).

وللأمر قولك: (ظُنَّ زَيْدًا قَائِمًا).

ولاسم الفاعل قولك: (أَنَا ظَانٌّ زَيْدًا قَائِمًا).

ولاسم المفعول قولك: (زَيْدٌ مَظْنُونٌ قَائِمًا).

وللمصدر قولك: (أَعْجَبَنِي ظَنُّكَ زَيْدًا قَائِمًا).

ومثال الإلغاء قولك: (زَيْدٌ أَظُنُّ قَائِمٌ)، و(زَيْدٌ قَائِمٌ أَظُنُّ).

ومثال التعليق قولك: (أَظُنُّ لَزَيْدٌ قَائِمٌ).

وإن كان الفعل من أفعال التصيير ثبت لمتصرفاته الإعمال فقط، نحو: (يَا زَيْدُ، رُدَّ الطِّيْنَ خَزَفًا)، وقوله تعالى: ﴿لَوْ يَرُدُّونَكُم...﴾ [البقرة: ١٠٩] الآية، وقد تقدمت.

ونحو: (أَنَا رَادُّ الطِّيْنَ خَزَفًا)، و(الطِّيْنُ مَرْدُوْدٌ خَزَفًا)، و(أَعْجَبَنِي رَدُّكَ الطِّيْنَ خَزَفًا). وهكذا تفعل في بقية الأفعال.

ويستثنى من هذا الحكم ثلاثة أفعال: لا تستعمل إلا جامدة وهي: (هَبْ)، و(تَعَلَّمْ) بمعنى: (اعْلَمْ)، و(وَهَبَ). فالأولان: فعلان قلبيان ملازمان لصيغة الأمر، والثالث: فعل تصييري ملازم لصيغة الماضي.

أصل: وَيَجُوزُ حَذْفُ المَفْعُولَيْنِ أَوْ أَحَدِهِما لِدَلِيلٍ، نَحْوُ: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾[1] [القصص: ٧٤] أي: تَزْعُمُونَهُمْ شُرَكَاءَ[2]، وَإِذَا

(١) **الإعراب**: (أَيْنَ) اسم استفهام في محل نصب على الظرفية، متعلق بمحذوف خبر مقدم، و(شُرَكَاءِ) مبتدأ مؤخر، وعلامة رفعه الضمة المقدرة؛ للمناسبة، و(اليَاءُ) مضاف إليه، و(الَّذِيْنَ) اسم موصول في محل رفع صفة، و(كُنْتُمْ) (كَانَ) واسمها، و(تَزْعُمُوْنَ) فعل وفاعل، جملة في محل نصب خبر (كَانَ)، ومفعولاها محذوفان لدليل ما قبلها عليها، والتقدير: (تَزْعُمُوْنَهُمْ شُرَكَاءَ) كما قاله المصنف.

(٢) كذا في «الكواكب»، وأما في «الفواكه» فبلفظ (شُرَكَائِيَ) بزيادة (يَاء المُتَكَلِّمِ) قال الأهدل: =

قِيلَ لَكَ: (مَنْ ظَنَنْتَهُ قَائِمًا؟) فَتَقُولُ: (ظَنَنْتُ زَيْدًا) أي: ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا.

قوله: (لدليل) أي: ويسمى هذا الحذف اختصارًا، وأما الحذف لغير دليل -ويسمى اقتصارًا- فلا يجوز لعدم الفائدة، فلا تقول في نحو: (ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا) (ظَنَنْتُ)، و(لَا ظَنَنْتُ زَيْدًا)، ولَا (ظَنَنْتُ قَائِمًا)، والأول على الصحيح، والآخران باتفاق؛ لأن المفعولين هنا بمنزلة اسم واحد، إذ مضمونها هو المفعول به في الحقيقة؛ لأن معنى قولك: (ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا) (ظَنَنْتُ قِيَامَ زَيْدٍ)، فحذف أحدهما كحذف جزء الكلمة الواحدة.

وقوله: (نحو... تزعمون) هذا مثال لحذف المفعولين لدليل ما قبلها عليهما، والتقدير كما قال المصنف: (تَزْعُمُونَهُمْ شُرَكَاءَ).

وقوله: (ظننت زيدًا) هذا مثال لحذف المفعول الثاني لدلالة السؤال عليه، والتقدير كما قال المصنف: (ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا).

ومثال حذف المفعول الأول أن يقال: (هَلْ ظَنَنْتَ زَيْدًا قَائِمًا؟)، فتقول: (ظَنَنْتُ قَائِمًا)، والتقدير: (ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا).

أصل

وَعَدَّ صَاحِبُ الآجُرُّومِيَّةِ[1] مِنْ هذِهِ الأَفْعَالِ النَّاصِبَةِ لِلْمُبْتَدَإِ والخَبَرِ (سَمِعْتُ) تَبَعًا لِلأَخْفَشِ وَمَنْ وَافَقَهُ، وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولُهَا الثَّانِي جُمْلَةً مِمَّا يُسْمَعُ نَحْوُ: (سَمِعْتُ زَيْدًا يَقُولُ كَذَا) وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ﴾[2] [الأنبياء: ٦٠].

= هكذا في نسخ هذا المتن بحذف ياء النفس، وهكذا رأيته في «التصريح على التوضيح». اهـ المراد.

(١) في «المخطوطة» (الجُرُّومِيَّةِ).

(٢) الإعراب: (سَمِعْنَا) فعل وفاعل، و(فَتًى) مفعول به أول، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على (الألِفِ)؛ للتعذر، وجملة: (يَذْكُرُهُمْ) من الفعل، والفاعل المستتر جوازًا، والمفعول، في محل نصب مفعول به ثان، وبهذه الآية احتج الأخفش ولا حجة له فيها كما ستعرفه.

ومَذْهَبُ الجُمْهُورِ أَنَّهَا فِعْلٌ مُتَعَدٍّ إِلَى وَاحِدٍ، فَإِنْ كَانَ مَعْرِفَةً كَالمِثَالِ الأَوَّلِ فَالجُمْلَةُ الَّتِي بَعْدَهُ حَالٌ، وَإِنْ كَانَ نَكِرَةً كَمَا فِي الآيَةِ فَالجُمْلَةُ صِفَةٌ. وَاللهُ أَعْلَمُ.

قوله: (تبعًا للأخفش) اسمه سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه وهو المراد إذا أطلق وإلاّ فهو لقب لأحد عشر نحويًا كما في «المزهر» للسيوطي. اهـ من «الكواكب» ووافقه على ذلك الفارسي، وابن باشاذ، وابن عصفور، وابن الصائغ، وابن أبي الربيع، وابن مالك، كما أفاده «الصبان» (٢/ ٢٦).

وقوله: (جملة مما يسمع) أي: كمثالي المصنف، بخلاف ما لا يسمع نحو: (سَمِعْتُهُ يَخْرُجُ) إذ الخروج لا يسمع، فـ(زَيْدًا) في المثال الأول مفعول أول، وجملة (يَقُوْلُ) في محل نصب مفعول ثان، وكذا الآية.

فإن دخلت على ما يسمع مباشرة فلا خلاف في أنها تتعدى لواحد فقط نحو: (سَمِعْتُ القُرْآنَ كَلَامَ اللهِ)، قال تعالى: ﴿فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، و﴿يَوْمَ يَسْمَعُونَ ٱلصَّيْحَةَ بِٱلْحَقِّ﴾ [ق: ٤٢].

وقوله: (ومذهب الجمهور أنها فعل متعد إلى واحد) أي: لأنها من أفعال الحواس وهي لا تتعدى إلا إلى مفعول واحد نحو: (أَبْصَرْتُ زَيْدًا)، و(سَمِعْتُ الأَذَانَ)، و(ذُقْتُ الطَّعَامَ)، و(لَمَسْتُ الجِدَارَ)، و(شَمَمْتُ الرَّيْحَانَ). وهذا هو الصحيح.

وقوله: (فالجملة التي بعده حال...) إلخ، أي: لأن الجمل بعد المعارف أحوال، وبعد النكرات صفات.



أصل

باب المنصوبات من الأسماء

المَنْصُوبَاتُ خَمْسَةَ عَشَرَ: وَهِيَ المَفْعُولُ بِهِ -وَمِنْهُ المُنَادَى كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ-، وَالمَصْدَرُ وَيُسَمَّى المَفْعُولَ المُطْلَقَ، وَظَرْفُ الزَّمَانِ وَظَرْفُ المَكَانِ وَيُسَمَّى مَفْعُولًا فيهِ، والمَفْعُولُ لأَجْلِهِ، وَالمَفْعُولُ مَعَهُ، والمُشَبَّهُ بالمَفْعُولِ بِهِ، والحَالُ، وَالتَّمْيِيزُ، وَالمُسْتَثْنَى، وَخَبَرُ (كَانَ) وَأَخَوَاتِهَا، وَخَبَرُ الحُرُوفِ المُشَبَّهَةِ بِلَيْسَ، وَخَبَرُ أَفْعَالِ المُقَارَبَةِ، وَاسْمُ (إِنَّ) وَأَخَوَاتِهَا، وَاسْمُ (لَا) الَّتِي لِنَفْيِ الجِنْسِ، وَالتَّابِعُ لِلْمَنْصُوبِ وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ كَمَا تَقَدَّمَ.

قوله: (المنصوبات...) إلخ، المنصوبات جمع (منصوبٍ) أو (منصوبةٍ)، أي: لفظ منصوب، أو كلمة منصوبة.

وعرف حصرها بالاستقراء وقد تقدم الكلام على خبر (كَانَ) وأخواتها، واسم (إنَّ) وأخواتها، وما بينهما في المرفوعات، وبقية الأبواب سيذكرها المصنف مفصلة على هذا الترتيب.



أصل

باب المفعول به

وَهُوَ الاسْمُ الَّذِي يَقَعُ عَلَيْهِ الْفِعْلُ، نَحْوُ: (ضَرَبْتُ زَيْدًا وَرَكِبْتُ الفَرَسَ)، و﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾ [المائدة: ١١٢]، و﴿[1] يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [المائدة: ٥٥].

وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: ظَاهِرٍ وَمُضْمَرٍ، فَالظَّاهِرُ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ، وَالمُضْمَرُ قِسْمَانِ: مُتَّصِلٌ نَحْوُ: (أَكْرَمَنِي) وَأَخَوَاتِهِ، وَمُنْفَصِلٌ نَحْوُ: (إِيَّايَ) وَأَخَوَاتِهِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ ذلِكَ في فَصْلِ المُضْمَرِ.

قوله: (المفعول به) أي: الذي فعل به الفعل، والمفاعيل خمسة كما تقدم في المتن، وبدأ بها المصنف؛ لأنها الأصل وغيرها محمول عليها، وبدأ منها بالمفعول به؛ لأنه أحوج إلى الإعراب؛ لالتباسه بالفاعل، ولأنه أكثر استعمالاً.

وقوله: (وهو الاسم...) إلخ، المفعول به لغة: (من وقع عليه الفعل)، حسيًّا كان الفعل نحو: (ضَرَبْتُ زَيْدًا)، أو معنويًّا نحو: (تَعَلَّمْتُ الْمَسْأَلَةَ)، فإن الضرب حسي، والتَّعَلُّمَ معنوي، وقد أشار المصنف إلى هذا بالأمثلة، فالأولان للحسي، والأخيران للمعنوي.

واصطلاحًا ما ذكره المصنف بقوله: (الاسْمُ...) إلخ.

فقوله (الاسم) خرج به الفعل، والحرف، وهو يشمل الصريح كالمثالين السابقين، وأمثلة المصنف، والمؤول به نحو: (أُحِبُّ أَنَّكَ مُجْتَهِدٌ) أي: اجتهادَك.

وقوله: (الذي يقع عليه الفعل) خرج به بقية المفاعيل، والمراد بوقوعه عليه: تعلقه به من غير واسطة حرف بحيث لا يعقل الفعل بدونه، سواء كان التعلق على

(١) في «الكواكب»: (أَقِيمُوا).

سبيل الإثبات، نحو: (ضَرَبْتُ زَيْدًا)، أو على سبيل النفي نحو: (لَمْ أَضْرِبْ زَيْدًا)، فإن (زَيْدًا) في المثالين متعلق بالفعل، والفعل يتوقف فهمه عليه.

والناصب للمفعول به هو الفعل المتعدي، أو ما يعمل عمله.

فالأول كما تقدم، والثاني كاسم الفاعل نحو: (زَيْدٌ رَاكِبٌ فَرَسًا)، واسم الفعل نحو: (دَرَاكِ زَيْدًا) أي: أدركه، والمصدر نحو: (أَعْجَبَنِي ضَرْبُكَ زَيْدًا)، وغير ذلك.

وقوله: (وهو على قسمين) أي: كما أن الفاعل كذلك.

أصل

وَالأَصْلُ فِيهِ أَنْ يَتَأَخَّرَ عَنِ الفَاعِلِ نَحْوُ: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾ [النمل: ١٦].

وَقَدْ يَتَقَدَّمُ عَلَى الفَاعِلِ جَوَازًا، وَوُجُوبًا[1]، وَقَدْ يَتَقَدَّمُ عَلَى الفِعْلِ وَالفَاعِلِ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ الفَاعِلِ.

وَمِنْهُ مَا أُضْمِرَ عَامِلُهُ جَوَازًا نَحْوُ: ﴿قَالُوا۟ خَيْرًا﴾ [النحل: ٣٠]، وَوُجُوبًا فِي مَوَاضِعَ.

قوله: (والأصل...) إلخ، أي: أن المفعول به له -من حيث التقديم والتأخير- ثلاث حالات:

الأولى: التأخير -وهو الأصل-، وقد يكون جوازًا، نحو: (ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا)، وكمثال المصنف فكل من (عَمْرًا) و(دَاوُدَ) مفعول به مؤخر جوازًا؛ إذ لا مانع من تقدمه على الفاعل أو على الفعل، وقد يكون وجوبًا نحو: (ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى) لوجود اللبس، ونحو: (إِنَّمَا ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا) لأنه محصور.

الثانية: التوسط، إما جوازًا نحو: (ضَرَبَ عَمْرًا زَيْدٌ)؛ إذ لا مانع من تأخيره، ووجوبًا نحو: (إِنَّمَا ضَرَبَ عَمْرًا زَيْدٌ)؛ لحصر الفاعل.

---

(١) كذا في «المخطوطة» ومتن «الكواكب»، وأما في «الفواكه» فبلفظ: (جَوَازًا نَحْوِ: (ضَرَبَ سُعْدَى مُوسَى)، وَوَجُوبًا، نحو: (زَانَ الشَّجَرَ نُورُهُ)).

الثالثة: التقديم على الفعل والفاعل، إما جوازًا نحو: (عَمْرًا ضَرَبَ زَيْدٌ)؛ إذ لا مانع من توسطه أو تأخره، أو وجوبًا نحو: (مَنْ ضَرَبْتَ؟)؛ لكونه له صدر الكلام، وقد تقدم شيء من هذا في باب الفاعل فارجع إليه إن شئت.

وقوله: (**ومنه ما أضمر عامله**...) إلخ، اعلم أن الأصل في ناصب المفعول أن يكون مذكورًا كما في جميع الأمثلة المتقدمة، وقد يحذف من الكلام إذا دل عليه دليل إما جوازًا نحو أن يقال لك: (مَنْ ضَرَبْتَ؟) فتقول: (زَيْدًا)، فـ(زَيْدًا) مفعول به لفعل محذوف جوازًا دل عليه السؤال، والتقدير: (ضَرَبْتُ زَيْدًا)، وكمثال المصنف، فـ(خَيْرًا) مفعول به لفعل محذوف جوازًا دل عليه ما قبله، والتقدير: (أَنْزَلَ خَيْرًا) بدليل: ﴿مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ﴾ [النحل: ٢٤]، وإما وجوبًا وذلك في سبعة مواضع ذكر منها المصنف موضعين وهما: (الاشتغالُ) و(المنادَى) كما سيأتي في موضعه.

أصل مِنْهَا بَابُ **الإِشْتِغَالِ** وَحَقِيقَتُهُ: أَنْ يَتَقَدَّمَ اسْمٌ وَيَتَأَخَّرَ عَنْهُ فِعْلٌ -أَوْ وَصْفٌ- مُشْتَغِلٌ بِالعَمَلِ فِي ضَمِيرِ الاسْمِ السَّابِقِ -أَوْ فِي مُلابِسِهِ- عَنِ العَمَلِ فِي الاسْمِ السَّابِقِ. نَحْوُ: (زَيْدًا اضْرِبْهُ[1]، وَزَيْدًا أَنا ضَارِبُهُ الآنَ أَوْ غَدًا[2]، وَزَيْدًا ضَرَبْتُ غُلَامَهُ)[3] وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ

---

(١) **الإعراب**: (زَيْدًا) مفعول به لفعل محذوف وجوبًا، تقديره: (**اضْرِبْ زَيْدًا**)، و(اضْرِبْ) فعل أمر، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: (**أَنْتَ**)، و(الْهَاءُ) مفعول به، وجملة: (اضْرِبْهُ) تفسيرية لا محل لها من الإعراب.

(٢) **الإعراب**: (زَيْدًا) مفعول به لوصف محذوف وجوبًا، تقديره: (**أَنَا ضَارِبٌ زَيْدًا**)، و(أَنَا) مبتدأ، و(ضَارِبٌ) خبره، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: (**أَنَا**)، وهو مضاف، ومفعوله مضاف إليه، و(الآنَ) ظرف زمان، و(أَوْ) حرف عطف، و(غَدًا) معطوف على (الآنَ)، والجملة المفسرة لا محل لها من الإعراب.

(٣) **الإعراب**: (زَيْدًا) مفعول به لفعل محذوف وجوبًا، تقديره: (**أَهَنْتُ**)، و(ضَرَبْتُ غُلَامَهُ) فعل وفاعل ومفعول به، ومضاف إليه، جملة تفسيرية لا محل لها من الإعراب.

طَـٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ﴾[1] [الإسراء: ١٣]، فَالنَّصْبُ فِي ذٰلِكَ كُلِّهِ بِمَحْذُوفٍ وُجُوبًا يُفَسِّرُهُ مَا بَعْدَهُ وَالتَّقْدِيرُ: (اضْرِبْ زَيْدًا اضْرِبْهُ، وَأَنَا ضَارِبٌ زَيْدًا أَنَا ضَارِبُهُ، وَأَهَنْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُ غُلَامَهُ، وَأَلْزَمْنَا كُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ).

قوله: (**باب الاشتغال**...) إلخ، الاشتغال موضع من المواضع التي يحذف عاملها وجوبًا.

وهو لغة: (التلهي عن الشيء)، فكأن العامل تلهى عن المعمول بضميره.

واصطلاحًا ما ذكره المصنف بقوله: (وحقيقته...) إلخ، ويزاد عليه: (بحيث لو فرغ ذلك العامل من ذلك الضمير وسلط على الاسم السابق لنصبه)، نحو: (زَيْدًا ضَرَبْتُهُ)، وبقية أمثلة المصنف، فالعامل في هذا المثال وهو (ضَرَبَ) عندما اتصل به الضمير وهو (الهاءُ) اشتغل بالعمل فيه عن العمل في الاسم السابق وهو (زَيْدًا)، ولو فرغناه من ذلك الضمير وسلطناه على الاسم السابق لنصبه نحو: (زَيْدًا ضَرَبْتُ)، فـ(زَيْدًا) مفعول به مقدم لـ(ضَرَبْتُ)، بخلافه في المثال السابق، فإنه فيه منصوب بفعل محذوف وجوبًا تقديره: (ضَرَبْتُ زَيْدًا)؛ لأن (ضَرَبَ) لا ينصب إلا مفعولاً واحدًا وقد أخذه، فتعين تقدير عامل محذوف يكون ناصبًا لـ(زَيْدًا).

وقوله: (أو في مُلابِسِهِ) المراد بالملابسة: أن يكون العامل مشتغلاً باسم يلابس ضمير الاسم السابق. كما في المثال الثالث من أمثلة المصنف، فإن العامل وهو (ضَرَبْتُ) اشتغل بالعمل في (غُلَامَ) الملابس للضمير العائد على (زَيْدًا).

وقوله: (نحو: زيدًا اضربه...) إلخ أمثلته، **فالأول:** مثال لما اشتغل فيه الفعل بضمير الاسم السابق كما تقدم بيانه في شرح التعريف.

---

(١) **الإعراب:** (الْوَاوُ) عاطفة، و(كُلَّ) مفعول به لفعل محذوف وجوبًا، تقديره: (أَلْزَمْنَا كُلَّ إِنْسَانٍ) و(إِنْسَانٍ) مضاف إليه، و(أَلْزَمْنَاهُ) فعل وفاعل ومفعول به أول؛ لأن (أَلْزَمَ) بمعنى: (صَيَّرَ)، تنصب مفعولين، و(طَائِرَهُ) مفعول به ثان، و(الْهَاءُ) مضاف إليه، و(فِي عُنُقِهِ) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من (طَائِرَ)، و(الْهَاءُ) مضاف إليه، والجملة التفسيرية لا محل لها من الإعراب.

والثاني: مثال لما اشتغل فيه الوصف بالضمير فـ(زَيْدًا) مفعول به لوصف محذوف وجوبًا تقديره: (أَنَا ضَارِبٌ زَيْدًا أَنَا ضَارِبُهُ الآنَ أَوْ غَدًا).

وأشار المصنف بقوله: (الآن أو غدًا) إلى أن الوصف لا يعمل إذا كان مجردًا من (أَلْ) إلا إذا كان للحال أو للاستقبال، كما سيأتي إن شاء الله في بابه.

والثالث: مثال لما اشتغل فيه الفعل بالملابس لضمير الاسم السابق كما سبق بيانه، فـ(زَيْدًا) مفعول به لفعل محذوف وجوبًا تقديره: (أَهَنْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُ غُلَامَهُ)، وإنما قدرنا (أَهَنْتُ) ولم نقدر (ضَرَبْتُ)؛ لأن الضرب لم يقع على (زَيْدًا)، فقدرنا ما يستلزم الفعل المذكور وهو (أَهَنْتُ)؛ لأن ضرب العبد يستلزم إهانة سيده.

والمثال الرابع كالمثال الأول.

وقوله: (بمحذوف وجوبًا) أي: لا يجوز إظهاره، وإنما وجب حذفه هنا؛ لأن العامل المذكور مفسر له وهم لا يجمعون بين (المفسِّر) بكسر السين و(المفسَّر) بفتحها في هذا الباب.

وقوله: (يفسره ما بعده...) إلخ، أي: أنه يجب في العامل المحذوف أن يكون موافقًا للعامل المذكور أو مستلزمًا له.

فالأول كتقدير المصنف في المثال الأول والآية، فلا يقال في المثال الأول: (أَهِنْ زَيْدًا اَضْرِبْهُ).

والثاني كتقديره في المثال الثالث كما تقدم بيانه قبلُ.

فائدتان: الأولى: الجملة المفسرة للعامل المحذوف لا محل لها من الإعراب على الصحيح.

الثانية: اعلم أن الاسم السابق له خمس حالات: وجوب نصبه، ووجوب رفعه، وجواز الأمرين والنصب أرجح، وجوازهما والرفع أرجح، وجوازهما على السواء.

ومعرفة تفصيل ذلك يطلب من الأصل أو غيره من المطولات. والله الموفق.

أصل وَمِنْهَا **الْمُنَادَى** نَحْوُ: (يَا عَبْدَاللهِ) فَإِنَّ أَصْلَهُ (أَدْعُو عَبْدَاللهِ) فَحُذِفَ الفِعْلُ وَأُنِيبَ (يَا) عَنْهُ.

قوله: (المنادى) (المنادَى) بفتح الدال، موضع من المواضع التي يحذف عاملها وجوبًا، فأصل قولك: (يَا زَيْدُ) (أَدْعُوْ زَيْدًا)، فحذف الفعل وجوبًا وعوض عنه حرف النداء.

وإنما وجب حذفه؛ لأنهم لا يجمعون بين المُعَوَّضِ والمُعَوَّضِ عنه.

وتقييد (المنادَى) بفتح الدال، للاحتراز من (المنادِي) بكسرها وهو طالب الإقبال.

والمنادى لغة: (المطلوب إقباله مطلقًا).

واصطلاحًا: (المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعو لفظًا، أو تقديرًا)، فالأول، وهو الأكثر نحو: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ [آل عمران: ٦٤]، (يَا مَرْيَمُ) (يَا عِيْسَى) ونحو ذلك.

والثاني نحو: ﴿رَبَّنَا وَتَقَبَّلۡ دُعَآءِ﴾ [إبراهيم: ٤٠]، و﴿يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَاۚ﴾ [يوسف: ٢٩]، أي: (يَا رَبَّنَا) (يَا يُوْسُفُ) ونحو ذلك.

والحروف التي ينادى بها ستة، وهي: الهمزة، وأَيْ، بفتح الهمزة وسكون الياء، مقصورتين وممدودتين، تقول: (أَزَيْدُ) و(أَيْ زَيْدُ) بقصر الهمزة فيهما، وتقول: (آزَيْدُ) و(آيْ زَيْدُ) بمد الهمزة فيهما، و(يَا، وأَيَا، وَهَيَا، وَوَا)، وهذه الأخيرة مختصة عند سيبويه والجمهور بالندبة، وهي: (نداء المتفجع عليه أو المتوجع منه) نحو: (وَاوَلَدَاهُ) (وَارَأْسَاهُ).

(فالهمزةُ، وأَيْ) المقصورتان لنداء القريب، وبقية الأحرف لنداء البعيد، وأَعَمُّهَا (يَا)؛ لأنها أم الباب، إذ تختص بنداء (اسمِ اللهِ تعالى، وأَيُّهَا، وَأَيَّتُهَا، وفي باب الاستغاثةِ)، ولَا يُقدَّرُ عند الحذف غيرها.

أصل

والمُنَادَى خَمسَةُ أَنْوَاعٍ: المُفْرَدُ العَلَمُ، وَالنَّكِرَةُ المَقْصُودَةُ، وَالنَّكِرَةُ غَيْرُ المَقْصُودَةِ، وَالمُضَافُ، وَالمُشَبَّهُ بالمُضَافِ.

فَأَمَّا المُفْرَدُ العَلَمُ وَالنَّكِرَةُ المَقْصُودَةُ فَيُبْنَيَانِ عَلَى مَا يُرْفَعَانِ بِهِ فِي حَالَةِ الإِعْرَابِ:

فَيُبْنَيَانِ عَلَى الضَّمِّ إِنْ كَانَا مُفْرَدَيْنِ، نَحْوُ: (يَا زَيْدُ، وَيَا رَجُلُ)[1]، أَوْ جَمْعَ تَكْسِيرٍ نَحْوُ: (يَا زُيُودُ، وَيَا رِجَالُ)، أَوْ جَمْعَ مُؤَنَّثٍ سَالِمًا نَحْوُ: (يَا مُسْلِمَاتُ)، أَوْ مُرَكَّبًا مَزْجِيًّا نَحْوُ: (يَا مَعْدِيْ كَرِبُ).

وَيُبْنَيَانِ عَلَى الأَلِفِ فِي التَّثْنِيَةِ، نَحْوُ: (يَا زَيْدَانِ، وَيَا رَجُلَانِ)[2].

وعَلَى الوَاوِ فِي الجَمْعِ نَحْوُ: (يَا زَيْدُونَ)[3].

والثَّلَاثَةُ البَاقِيَةُ مَنْصُوبَةٌ لَا غَيْرُ، وَهِيَ: النَّكِرَةُ غَيْرُ المَقْصُودَةِ كَقَوْلِ الأَعْمَى: (يَا رَجُلًا خُذْ بِيَدِي)، وَالمُضَافُ نَحْوُ: (يَا عَبْدَاللهِ) وَالمُشَبَّهُ بِالمُضَافِ نَحْوُ: (يا حَسَنًا وَجْهُهُ، وَيَا طَالِعًا جَبَلًا، وَيَا رَحِيمًا بِالْعِبَادِ)، وَتَقَدَّمَ فِي بَابِ (لَا) الَّتِي لِنَفْيِ الجِنْسِ بَيَانُ المُشَبَّهِ بالمُضَافِ وَبَيَانُ المُرَادِ بِالمُفْرَدِ. فِي هذَا البَابِ. وَاللهُ أَعْلَمُ.

قوله: (المفرد العلم) هو: (ما كان تعريفه سابقًا على النداء)، كـ(زَيْدُ) من قولك:

---

(١) **الإعراب**: (يَا) حرف نداء، و(زَيْدُ) منادى مفرد علم، مبني على الضم في محل نصب مفعول به؛ لأن أصله: (أَدْعُوْ زَيْدًا)، ومثله: (يَا رَجُلُ) لمعين، إلا أنك تقول: نكرة مقصودة، وقس عليه بقية الأمثلة.

(٢) **الإعراب**: (يَا زَيْدَانِ) منادى مفرد، مبني على (الألِفِ) نيابة عن الضمة في محل نصب، ومثله (يَا رَجُلَانِ) إلا أنك تقول: نكرة مقصودة.

(٣) **الإعراب**: (يَا زَيْدُوْنَ) منادى مفرد، مبني على (الْوَاوِ) نيابة عن الضمة في محل نصب، ومثله النكرة المقصودة نحو: (يَا مُسْلِمُوْنَ).

(يَا زَيْدُ)، والمراد بالمفرد هنا (ما ليس مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف)، كما تقدم في باب (لَا) التي لنفي الجنس، فيدخل فيه المركب المزجي، والمثنى، و المجموع.

والنكرة المقصودة: هي: (التي قصد بها معين) نحو: (يَا رَجُلُ).

والنكرة غير المقصودة: هي: (التي لم يقصد بها معين، وإنما قصد بها واحد من أفرادها)، كقول الخطيب (يَا غَافِلًا تَنَبَّهْ).

والمضاف إلى غيره معروف نحو: (يَا غُلَامَ زَيْدٍ)، و(يَا حَسَنَ الوَجْهِ).

والشبيه بالمضاف هو: (ما تعلق به شيء من تمام معناه) نحو: (يَا مَحْمُودًا فِعْلُهُ) كما تقدم في باب (لَا) أيضًا.

وقوله: (**فيبنيان على ما يرفعان به**) هذا أولى من قول صاحب الآجرومية: (**فيبنيان على الضم**).

وقوله: (**فيبنيان على الضم**) أي: لفظًا أو تقديرًا، فالأول كأمثلة المصنف، والثاني: نحو: (يَا مُوْسَى)، و(يَا سِيْبَوَيْهِ)، وتقول في إعراب (مُوْسَى): منادى مفرد مبني على ضم مقدر على الألف للتعذر، وفي (سِيْبَوَيْهِ): منادى مفرد مبني على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي.

وقوله: (**منصوبة لا غير**) أي: أنها واجبة النصب كأمثلة المصنف.

وقوله: (**يا حسنًا وجهه..**) إلخ، هذه ثلاثة أمثلة للشبيه بالمضاف: وهو: (ما توقف معناه على شيء كتوقف المضاف على المضاف إليه)، سواء كان ذلك الشيء مرفوعًا به، كالمثال الأول، فإن (حَسَنًا) صفة مشبهة، و(وَجْهُهُ) مرفوع بها على الفاعلية.

أو منصوبًا، كالمثال الثاني، فإن (طَالِعًا) اسم فاعل و(جَبَلًا) منصوب به على المفعولية.

أو مجرورًا، كالمثال الثالث، فإن (رَحِيْمًا) صفة مشبهة، و(بِالعِبَادِ) جار ومجرور متعلق به.

أصل

فَصْلٌ:

إِذَا كَانَ المُنَادَى مُضَافًا إِلَى يَاءِ المُتَكَلِّمِ جَازَ فِيهِ سِتُّ لُغَاتٍ:

إِحْدَاهَا: حَذْفُ اليَاءِ وَالاِجْتِزَاءُ بِالْكَسْرَةِ، نَحْوُ: ﴿يَٰعِبَادِ﴾ [الزخرف: ٦٨]، و﴿يَٰقَوْمِ﴾ [نوح: ٢] وَهِيَ الأَكْثَرُ.

الثَّانِيَةُ: إِثْبَاتُ اليَاءِ سَاكِنَةً نَحْوُ: (يَا عِبَادِيْ).

الثَّالِثَةُ: إِثْبَاتُ اليَاءِ مَفْتُوحَةً نَحْوُ: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟﴾[1] [الزمر: ٥٣].

الرَّابِعَةُ: قَلْبُ الكَسْرَةِ فَتْحَةً وَقَلْبُ اليَاءِ أَلِفًا نَحْوُ: (يَا حَسْرَتَا).

الخَامِسَةُ: حَذْفُ الأَلِفِ وَالاِجْتِزَاءُ بِالْفَتْحَةِ، نَحْوُ: (يَا غُلَامَ).

السَّادِسَةُ: حَذْفُ الأَلِفِ وَضَمُّ الحَرْفِ الَّذِي كَانَ مَكْسُورًا كَقَوْلِ بَعْضِهِمْ: (يَا أُمُّ لَا تَفْعَلِي)[2] بِضَمِّ المِيمِ، وَقُرِئَ: ﴿رَبُّ ٱلسِّجْنُ﴾[3] [يوسف: ٣٣] بِضَمِّ البَاءِ، وَهِيَ ضَعِيفَةٌ.

قوله: (وإذا كان المنادى) أي: الصحيح الآخر كما في أمثلة المصنف، أما إن كان معتل الآخر كما في نحو: (يَا فَتَايَ)، و(يَا قَاضِيَّ) فليس فيه إلا لغة واحدة وهي إثبات الياء مفتوحة.

---

(١) **الإعراب**: (يَا) حرف نداء، و(عِبَادِ) منادى مضاف، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وهو مضاف، و(ياءُ) المتكلم مضاف إليه، و(الَّذِيْنَ) اسم موصول، صفة لـ(عِبَادِ)، و(أَسْرَفُوْا) فعل وفاعل، صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والعائد (الْوَاوُ).

(٢) **الإعراب**: (يَا) حرف نداء، و(أُمُّ) منادى مضاف، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل (ياءِ) المتكلم المحذوفة، المنقلب ما قبلها ضمة، وهو مضاف، و(الْيَاءُ) المحذوفة مضاف إليه، و(لَا) ناهية، و(تَفْعَلِيْ) فعل مضارع مجزوم بـ(لَا) الناهية، وعلامة جزمه حذف النون، و(الْيَاءُ) فاعل.

(٣) **الإعراب**: (رَبُّ) مثل ما قبله، و(السِّجْنُ) مبتدأ، وخبره: ﴿أَحَبُّ إِلَيَّ﴾.

وقوله: (والاجتزاء بالكسرة) أي: الدالة عليها والاجتزاء بالمد: معناه الاكتفاء.

وقوله: (وهي الأكثر) والأفصح في كلامهم، وترتيب البقية في الكثرة والفصاحة على ترتيب المصنف.

وتقول في إعراب (يَا عِبَادِ): منادى مضاف، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على ما قبل (يَاءِ) المتكلم المحذوفة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وهو مضاف، و(الياءُ) المحذوفة مضاف إليه. وكذا تقول في اللغة الثانية، والثالثة، إلا أن الياء مذكورة ساكنة ومفتوحة.

وتقول في (يَا حَسْرَتَا): منادى مضاف، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على ما قبل الياء المنقلبة ألفًا، وهو مضاف، و(الياءُ) المنقلبة ألفًا مضاف إليه.

وقوله: (**والاجتزاء بالفتحة**) أي: الدالة عليها.

قال الفاكهي: وهذا وإن كان واردًا لكنه شاذ. اهـ

وتقول في إعراب (يَا غُلَامَ) منادى مضاف، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على ما قبل (يَاءِ) المتكلم المنقلبة ألفًا محذوفة مجتزَأ عنها بالفتحة، وهو مضاف، و(الياءُ) المنقلبة ألفًا محذوفة مضاف إليه.

وقوله: (وضم الحرف الذي كان مكسورًا) أي: فيصير كالمنادى المفرد اكتفاء عن الإضافة بنيتها، وإنما يفعل ذلك فيما يكثر أن لا ينادى إلا مضافًا كالأبوين، والرب، والقوم، ونحوهم.

وقوله: (**كقول بعضهم: يا أم لا تفعلي بضم الميم**) حكاه يونس، كما في "التصريح".

وقوله: (وقرئ ﴿رَبُّ ٱلسِّجْنُ﴾) أي: خارج السبع، وقد قرأ بها أبوجعفر من العشرة:

وتقول في إعراب (يَا غُلَامُ) ونحوه: منادى مضاف، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل (الياءِ) المحذوفة المنقلب ما قبلها ضمة، وهو مضاف، و(الياءُ) المحذوفة مضاف إليه.

وهذه اللغة ضعيفة جدًّا، وهي أضعف اللغات الست.

أصل

فَإِنْ كَانَ المُنَادَى المُضَافُ إِلَى اليَاءِ أَبًا أَوْ أُمًّا جَازَ فِيهِ مَعَ هذِهِ اللُّغَاتِ أَرْبَعُ لُغَاتٍ أُخَرُ:

إِحْداهَا: إِبْدَالُ اليَاءِ تَاءً مَكْسُورَةً نَحْوُ: ﴿يَـٰٓأَبَتِ﴾ [مريم: ٤٢] وَ(يَا أُمَّتِ) وَبِهَا قَرَأَ السَّبْعَةُ غَيْرَ ابْنِ عَامِرٍ فِي: ﴿يَـٰٓأَبَتِ﴾ [مريم: ٤٢].

الثَّانِيَةُ: فَتْحُ التَّاءِ وَبِهَا قَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ.

الثَّالِثَةُ: (يَا أَبَتَا) بِالتَّاءِ وَالأَلِفِ[1] وَبِهَا قُرِئَ شَاذًّا.

الرَّابِعَةُ: (يَا أَبَتِي) بالتَّاءِ و اليَاءِ.

قوله: (تاء مكسورة) أي: عوضًا عن الياء وكسرت؛ لمناسبة الياء. وهذه اللغة هي الأكثر في كلامهم.

وتقول في إعراب (يَا أَبَتِ): منادى مضاف، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل (الياءِ) المنقلبة تاء مكسورة، وهو مضاف، و(الياءُ) المنقلبة تاء مكسورة مضاف إليه، ومثله في التاء المفتوحة.

وقوله: (بالتاء والألف) أي: جمعًا بين العوضين.

وتقول في (يَا أَبَتَا): منادى مضاف، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل (الياءِ) المنقلبة ألفًا قبلها تاء، وهو مضاف، و(الياءُ) المنقلبة ألفًا قبلها تاء مضاف إليه.

وقوله: (يا أبتي بالياء) أي: و(التاءِ) جمعًا بين العوضين.

وتقول في إعرابه: منادى مضاف، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على ما قبل (ياءِ) المتكلم، وهو مضاف، و(ياءُ) المتكلم مضاف إليه.

وهذه اللغة والتي قبلها ضعيفتان؛ لما فيهما من الجمع بين العوض والمعوض عنه،

---

(١) في "الكواكب": (الثَّالِثَةُ: الجَمْعُ بَيْنَ التَّاءِ وَالأَلِفِ، وَبِهَا قُرِئَ شَاذًّا).

وهما لا يكادان يجتمعان، إلا أن الثالثة أهون منها لذهاب صورة المعوض عنه وهو (الياءُ).

فائدة: لا يجوز تعويض (تاء) التأنيث عن (ياء) المتكلم إلا في النداء خاصة، فلا يجوز (جاءَنِي أَبَتِ)، ولا (رَأَيْتُ أَبَتِ)، ولا (مَرَرْتُ بِأَبَتِ). اهـ من "التوضيح مع التصريح" (٢/ ١٧٩).

أصل

وَإِذَا كَانَ المُنَادَى مُضَافًا إِلَى مُضَافٍ إِلَى اليَاءِ مِثْلُ: (يَا غُلَامَ غُلَامِي) لَمْ يَجُزْ فيهِ إِلَّا إِثْبَاتُ اليَاء مَفْتُوحَةً أَوْ سَاكِنَةً، إِلَّا إِذَا كَانَ (ابْنَ عَمٍّ، أَوْ ابْنَ أُمٍّ) فَيَجُوزُ [فِيهِمَا][1] أَرْبَعُ لُغَاتٍ:

حَذْفُ اليَاءِ مَعَ كَسْرِ المِيمِ وَفَتْحِهَا وَبِهِمَا قُرِئَ فِي السَّبْعَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ يَبْنَؤُمَّ ﴾ [طه: ٩٤].

وَإِثْبَاتُ اليَاءِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

يَـا بْـنَ أُمِّي وَيَـا شُـقَيِّقَ نَفْـسِي   [أنـتَ خَلَّفتَـني لِـدَهْرٍ شَـدِيدِ][2]

---

(١) كذا في "الكواكب"، وأما في "الفواكه" فبلفظ: (فِيْهَا).

(٢) هذا البيت من الخفيف، قاله أبوزيد الطائي، واسمه حرملة بن المنذر في مرثية أخيه.

اللغة: (شُقَيِّقَ) تصغير -شقيق- و(خَلَّفْتَنِيْ) أي: جعلتني خليفة بعد موتك، و(الدَّهْرُ) الزمان.

المعنى: يا بن أمي، ويا أخا نفسي، خلفتني لدهر شديد أكابده وحدي، وقد كنت لي ظهيرًا عليه، وركنًا أستند إليه، فأوحشني فقدك، وأتلفني موتك.

الإعراب: (يَا) حرف نداء، و(ابْنَ) منادى مضاف، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وهو مضاف، و(أُمِّ) مضاف إليه، وعلامة جره الكسرة المقدرة؛ للمناسبة، وهو مضاف، و(ياءُ) المتكلم مضاف إليه، و(الْوَاوُ) حرف عطف، و(يَا) حرف نداء، و(شُقَيِّقَ) -بالتصغير- منادى مضاف إلى (نَفْسِ) المضافة إلى (ياءِ) المتكلم، و(أَنْتَ) ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ، و(خَلَّفْتَنِيْ) فعل وفاعل ومفعول، جملة في محل رفع خبر المبتدأ، و(لِدَهْرٍ) جار ومجرور، متعلق بالفعل، و(شَدِيْدٍ) صفته.

الشاهد منه: إثبات الياء في (أُمِّيْ)، والأصل إثبات الياء في المضاف إلى ياء المتكلم، إلا في =

وَقَلْبُ اليَاءِ أَلِفًا كَقَوْلِهِ:

يَـا بْنَـةَ عَـمَّا لا تَلُـومِي وَاهْجَعِـي [فَلَيسَ يخْلُو عَنكِ يَومًا مَضجَعِي][1]

قوله: (يا بن أم) أي: وتقول في إعرابه: (ابْنَ) منادى مضاف، و(أُمِّ) مضاف إليه، وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل (الياءِ) المحذوفة المجتزإ عنها بالكسرة، و(أُمِّ) مضاف، و(الياءِ) المحذوفة مضاف إليه.

هذا على كسر الميم، وأما على فتحها فقيل: إن الأصل (ابْنَ أُمِّيْ) فقلبت (الياءُ)

= (يَا بْنَ أَمِّ)، و(يَا بْنَ عَمِّ)؛ لكثرة الاستعمال فيهما، وذلك للضرورة.

تنبيه: هكذا في «الكواكب» بذكر عجز البيت، وأما في «الفواكه» فبحذفه وكذا الذي بعده.

(١) هذا البيت من الرجز، قاله أبو النجم العجلي، واسمه الفضل بن قدامة.

اللغة: (اللَّوْمُ) مصدر (لَامَهُ يَلُوْمُهُ) إذا عذله، و(اهْجَعِيْ) أمر من -هجع يهجع هجوعًا- بمعنى نام، فهو خاص بنوم الليل، والمراد لازمه وهو السكوت؛ فإن النوم يلازمه السكوت. و(المَضْجَعُ) موضع الاضطجاع.

المعنى: يقول الشاعر: إن زوجتي هذه أصبحت تدعي علي ذنبًا وهو الكبر والشيخوخة، والحال أني لم أصنع شيئًا من ذلك الذنب، فهو ينهاها عن لومه على صلعه، كأنه يقول لها: لا تلوميني على هذا، فإني لو لم أصلع لشاب رأسي، والشيب عند النساء قريب من الصلع في الكراهية.

الإعراب: (يَا) حرف نداء، و(ابْنَةَ) منادى مضاف، و(عَمَّا) مضاف إليه، وعلامة جره الكسرة المقدرة على ما قبل (ياءِ) المتكلم المنقلبة ألفًا، وهو مضاف، و(الْيَاءُ) المنقلبة ألفًا مضاف إليه، و(لَا) ناهية، و(تَلُوْمِيْ) فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون، و(ياءُ) المخاطبة فاعل، و(الْوَاوُ) عاطفة، و(اهْجَعِيْ) فعل أمر مبني على حذف النون، و(ياءُ) المخاطبة فاعل، و(الْفَاءُ) تعليلية، و(لَيْسَ) فعل ماض ناسخ، واسمها ضمير الشأن محذوف، تقديره: (هُوَ)، و(يَخْلُوْ) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على (الْوَاوِ)؛ للثقل، و(عَنْكِ) جار ومجرور، متعلق بـ(يَخْلُوْ)، و(يَوْمًا) ظرف زمان، و(مَضْجَع) فاعل (يَخْلُوْ)، وهو مضاف، و(الْيَاءُ) مضاف إليه.

الشاهد منه: إثبات الألف في (عَمَّا) وإبدالها من الياء؛ إذ أصله (يَا بْنَةَ عَمِّيْ).

ألفًا، والكسرة فتحة، فصار (ابْنَ أُمَّا)، ثم حذفت الألف، وأبقيت الفتحة دليلًا عليها فصار (ابْنَ أُمَّ). فعلى هذا فـ(أُمَّ) علامة الجر فيها الكسرة المقدرة على ما قبل الياء المنقلبة ألفًا محذوفة مجتزأ عنها بالفتحة، وقيل غير ذلك، كما في "التصريح" (٢/ ١٧٩) وغيره.

وقوله: (**وإثبات الياء**...) إلخ، وهذه اللغة والتي بعدها ضعيفتان؛ لأن العرب لا يكادون يثبتون الياء ولا الألف إلا في الضرورة كما في هذين البيتين.



أصل

باب المفعول المطلق

وَهُوَ المَصْدَرُ الفَضْلَةُ المُؤَكِّدُ لِعَامِلِهِ أَو المُبَيِّنُ لنَوْعِهِ أَوْ عَدَدِهِ.

فَالْمُؤَكِّدُ لِعَامِلِهِ، نَحْوُ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾(١) [النساء: ١٦٤]، وَقَوْلِكَ: (ضَرَبْتُ ضَرْبًا).

وَالمُبَيِّنُ لِنَوْعِ عَامِلِهِ نَحْوُ: ﴿فَأَخَذْنَٰهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ﴾(٢) [القمر: ٤٢] وَقَوْلِكَ: (ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبَ الأَمِيرِ).

والمُبَيِّنُ لِعَدَدِ عَامِلِهِ نَحْوُ: ﴿فَدُكَّتَا دَكَّةً وَٰحِدَةً﴾(٣) [الحاقة: ١٤]، وَقَوْلِكَ: (ضَرَبْتُ زَيدًا ضَرْبَتَيْنِ)(٤).

قوله: (باب المفعول المطلق) هذا هو النوع الثاني من المنصوبات، وسمي مطلقًا؛ لأنه لم يقيد بأداة كما قيد غيره من المفاعيل، نحو المفعول به، وله، وفيه، ومعه.

وقوله: (المصدر) أي: الصريح، فلا يقع المؤول مفعولاً مطلقًا.

وخرج به نحو: (وَلَّى مُدْبِرًا)، فإن (مُدْبِرًا) وإن كان مؤكدًا لعامله، لكنه اسم فاعل لا مصدر، فهو حال لا مفعول مطلق.

---

(١) **الإعراب**: (الْوَاوُ) عاطفة، و(كَلَّمَ اللهُ) فعل وفاعل و(مُوسَى) مفعول به، و(تَكْلِيمًا) مفعول مطلق مؤكد لمصدر عامله وهو التكليم، ومثله (ضَرَبْتُ ضَرْبًا) فإنه فعل وفاعل ومفعول مطلق مؤكد لمصدر عامله وهو الضرب.

(٢) **الإعراب**: (الْفَاءُ) عاطفة، و(أَخَذْنَاهُمْ) فعل وفاعل ومفعول، و(أَخْذَ) مفعول مطلق مبين لنوع الأخذ، وهو مضاف، و(عَزِيزٍ) مضاف إليه، و(مُقْتَدِرٍ) نعت، ومثله: (ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبَ الْأَمِيرِ).

(٣) **الإعراب**: (الْفَاءُ) عاطفة، و(دُكَّتَا) فعل ماض مغير الصيغة، و(التَّاءُ) للتأنيث، وضمير التثنية نائب فاعل، و(دَكَّةً) مفعول مطلق مبين للعدد، و(وَاحِدَةً) صفة.

(٤) **الإعراب**: (ضَرَبْتُ زَيْدًا) فعل وفاعل ومفعول، و(ضَرْبَتَيْنِ) مفعول مطلق مبين لعدد عامله.

وقوله: (الفضلة) خرج به العمدة في نحو: (جَدَّ جِدُّهُ)، ونحو: (ضَرْبُكَ ضَرْبٌ شَدِيْدٌ)، ونحو: (ضَرْبُكَ ضَرْبَتَانِ)، فإن المصدر في هذه الأمثلة وإن دل على تأكيد في الأول، وبيان نوع في الثاني، وبيان عدد في الثالث، لكنه عمدة لا فضلة، فهو في الأول فاعل، وفي الثاني والثالث خبر.

وقوله: (المؤكد...) إلخ، أي: أن المفعول المطلق على ثلاثة أنواع:

الأول: (ما يؤكد عامله بأن يفيد ما أفاده عامله من الحدث من غير زيادة على ذلك). وإنما يؤكد عامله إذا كان مصدرًا، وإلا فيؤكد مصدر عامله.

فالأول نحو: (أَعْجَبَنِيْ ضَرْبُكَ زَيْدًا ضَرْبًا)، فـ(ضَرْبًا) مفعول مطلق، وهو مؤكد لـ(ضَرْبُ) الواقع فاعلًا.

ومثال الثاني نحو: (قُمْتُ قِيَامًا)، فـ(قِيَامًا) مفعول مطلق، وهو مؤكد لمصدر عامله المفهوم منه وهو (القيامُ) لا للعامل نفسه؛ لأنه بصيغة الفعل.

الثاني: (ما يبين نوع عامله بأن دل على هيئة صدور الفعل)، وذلك إما بإضافة نحو: (ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبَ الأَمِيْرِ)، وكالآية، أو بصفة نحو: (جَلَسْتُ جُلُوسًا حَسَنًا)، وقوله تعالى ﴿وَتُحِبُّونَ ٱلْمَالَ حُبًّا جَمًّا﴾ [الفجر: ٢٠] أو بـ(أَلْ) العهدية نحو: (ضَرَبْتُ الضَّرْبَ) أي: المعهود، أو غير ذلك مما يبين هيئة صدور الفعل.

والثالث: (ما يبين عدد عامله بأن دل على مرات صدور الفعل)، نحو: (ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبَةً أو ضَرْبَتَيْنِ أو ضَرَبَاتٍ)، وكالآية.

والنوع الأول: لا يثنى، ولا يجمع باتفاق.

والثالث عكسه، وأما الثاني: ففيه خلاف، والصحيح: أنه يثنى ويجمع نحو: (سِرْتُ سَيْرَيْ زَيْدٍ الحَسَنِ وَالقَبِيْحِ)، وقوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾[الأحزاب:١٠].

وقوله: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾، هذا مثال للمفعول المطلق المؤكد لمصدر عامله وهو (التكليمُ)، وأن ذلك حصل حقيقة.

قال "ياسين على الفاكهي" (٢/١١٦): قوله: (**مؤكد لعامله**) أي: مقرر لمعناه، وفائدته دفع السهو أو التجوز، وعليه حمل قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾، أي: كلمه بذاته لا بترجمان بأن أمره بالتكليم لموسى فهو من قبيل التأكيد اللفظي... إلخ. اهـ

أصل

وَهُوَ قِسْمَانِ: لَفْظِيٌّ وَمَعْنَوِيٌّ، فَإِنْ وَافَقَ لَفْظَ فِعْلِهِ فَهُوَ لَفْظِيٌّ كَمَا تَقَدَّمَ، وَإِنْ وَافَقَ مَعْنَى فِعْلِهِ فَهُوَ مَعْنَوِيٌّ نَحْوُ: (جَلَسْتُ قُعُودًا، وَقُمْتُ وُقُوفًا).

وَالمَصْدَرُ هُوَ: اسْمُ الحَدَثِ الصَّادِرِ مِنَ الفَاعِلِ، وَتَقْرِيبُهُ أَنْ يُقَالَ: هُوَ الَّذِي يجيء ثَالِثًا في تَصْرِيفِ الفِعْلِ نَحْوُ: (ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبًا).

قوله: (**وهو قسمان...**) إلخ، أي أن المصدر: (إن وافق لَفْظُهُ لَفْظَ فعله في الحروف سمي لفظيًا) نحو: (ضَرَبْتُ ضَرْبًا)، فإن حروف المصدر هي بعينها حروف الفعل.

(وإن وافق معناه دون لفظه بأن اختلفت حروفهما سمي معنويًا) كمثالي المصنف، فإن (الجلوسَ والقعودَ) بمعنى واحد، وكذا (القيامُ والوقوفُ) كما هو المشهور، وبعضهم فرق بينهما كما أفاده الفاكهي[1] وغيره.

تنبيه: هذا التقسيم إنما يتمشى على ما ذهب إليه المازني، القائل: إن المصدر -في مثالي المصنف- منصوب بالفعل المذكور، وأما على ما ذهب إليه غيره، وهو سيبويه والجمهور من أنه منصوب بفعل مقدر من لفظه فيكون المصدر لفظيًا دائمًا، والتقدير: (جَلَسْتُ وَقَعَدْتُ قُعُوْدًا)، و(قُمْتُ وَوَقَفْتُ وُقُوْفًا). اهـ

---

(١) قال في "الفواكه" ص(٦٣): ونظر بعضهم في كون الجلوس والقعود بمعنى واحد؛ لثبوت الفرق بينهما في المعنى، ألا ترى أنه يقال للزمن: مقعد، ولا يقال: إنه مجلس، قال الإمام الراغب رحمه الله: القعود إنما يقابل به القيام، والجلوس إنما يقابل به الاتكاء، فيقال للقائم: اقعد، وللنائم: اجلس، فقد بان تباينهما وافتراقهما. اهـ

وقوله: (اسْمُ الحَدَثِ...) إلخ، زاد بعضهم بعد قوله: (اسْمُ الحَدَثِ) (**الجاري على الفعل**) أي: المشتمل على جميع حروفه.

فقوله: (اسْمُ الحَدَثِ) المراد بالحدث: (المعنى القائم بغيره)، كـ(الضربِ) ونحوه.

وقول بعضهم: (**الجاري على الفعل**) مخرج لاسم المصدر، فإنه وإن دل على الحدث لكنه لا يجري على الفعل لخلوه عن بعض حروف الفعل كـ(العطاءِ) -مثلًا- من قولك: (أَعْطَيْتُ عَطَاءً)، فإنه نقص منه الهمزة التي في الفعل، والمصدر (الإعطاءُ)، تقول: (أَعْطَيْتُ إِعْطَاءً).

وقوله: (الصادر من الفاعل) أي: أو القائم به، فالأول وهو الأكثر نحو: (قُمْتُ قِيَامًا)، والثاني نحو: (مَرِضَ مَرَضًا) ونحو ذلك.

وقوله: (وتقريبه) أي: تقريب حد المصدر إلى فهم المبتدئ.

وقوله: (تصريف الفعل) أي: تغييره من صيغة إلى صيغة أخرى كما إذا قيل لك: صَرِّفْ (ضَرَبَ)، فإنك تقول: (ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبًا)، فقد تغير من صيغة الماضي إلى صيغة المضارع إلى صيغة المصدر، فالثالث من هذا التصريف هو المصدر.

تنبيه: ما ذكره المصنف من تقديم الماضي وتأخير المضارع والتثليث بالمصدر إنما هو بحسب ما جرى في العرف، وإلا فقد يجيء المصدر أولًا، كما إذا نطقت أولًا بالمصدر ثم بالماضي وهكذا، وقد يجيء ثانيًا كما إذا نطقت أولًا بالماضي ثم بالمصدر وهكذا، وقد يجيء رابعًا كما إذا نطقت أولًا بالماضي ثم بالمضارع ثم بالأمر ثم بالمصدر وهكذا.

أصل

وَقَدْ تَنْصِبُ أَشْيَاءَ عَلَى المَفْعُولِ المُطْلَقِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَصْدَرًا وَذلِكَ عَلَى سَبِيلِ النِّيَابَةِ عَنِ المَصْدَرِ نَحْوُ:

(كُلٍّ، وَبَعْضٍ) مُضَافَيْنِ لِلْمَصْدَرِ نَحْوُ: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ

ٱلْمَيْـلِ﴾[(١)] [النساء: ١٢٩]، ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ﴾[(٢)] [الحاقة: ٤٤].

وَكَالعَدَدِ نَحْوُ: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾[(٣)] [النور: ٤] (فَثَمَانِينَ) مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ وَ(جَلْدَةً) تَمْيِيزٌ.

وَكَأَسْمَاءِ الآلاتِ نَحْوُ: (ضَرَبْتُهُ سَوْطًا[(٤)] أَوْ عَصًا أَوْ مِقْرَعَةً).

قوله: (وإن لم تكن مصدرًا) أي: وإنما نصبت على المفعولية المطلقة مع أنها غير مصدر لدلالتها عليه.

وقوله: (على سبيل النيابة...) إلخ، أوصل بعضهم ما ينوب عن المصدر إلى أحد وعشرين، واقتصر المصنف منها على ثلاثة أشياء:

الأول: (كُلٌّ)، و(بَعْضٌ) حال كونهما مضافين للمصدر كمثالي المصنف، فـ(كُلَّ المَيْلِ) مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف، والأصل: (فَلَا تَمِيْلُوْا مَيْلاً كُلَّ المَيْلِ) وهو مضاف، و(المَيْلِ) مضاف إليه، و(بَعْضَ الأَقَاوِيْلِ) مثله، والأصل (وَلَوْ

---

(١) **الإعراب:** (الْفَاءُ) فصيحة، و(لَا) ناهية، و(تَمِيلُوا) فعل مضارع مجزوم بـ(لَا) وعلامة جزمه حذف النون، و(الْوَاوُ) فاعل، و(كُلَّ) مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف، والتقدير: (**فَلَا تَمِيلُوا مَيْلاً كُلَّ الْمَيْلِ**)، و(الْمَيْلِ) مضاف إليه.

(٢) **الإعراب:** (الْوَاوُ) عاطفة، و(لَوْ) حرف امتناع لامتناع، و(تَقَوَّلَ) فعل ماض، وفاعله مستتر فيه جوازًا، تقديره: (هُوَ)، و(عَلَيْنَا) جار ومجرور متعلق بالفعل، و(بَعْضَ) مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف تقديره: (**وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا أَقَاوِيلَ بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ**)، وهو مضاف، و(الْأَقَاوِيلِ) مضاف إليه.

(٣) **الإعراب:** (الْفَاءُ) رابطة للموصول المتضمن معنى الشرط، و(اجْلِدُوْهُمْ) فعل أمر مبني على حذف النون، و(الْوَاوُ) فاعل، و(الْهَاءُ) مفعول به، و(ثَمَانِينَ) مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف، والتقدير: (**جَلْدًا ثَمَانِينَ**)، و(جَلْدَةً) تمييز للعدد.

(٤) **الإعراب:** (ضَرَبْتُهُ) فعل وفاعل ومفعول، و(سَوْطًا) مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف، والتقدير: (**ضَرْبًا بِسَوْطٍ**) كما يأتي في الشرح بيانه، ومثله ما بعده.

تَقَوَّلَ عَلَيْنَا أَقَاوِيْلَ بَعْضَ الأَقَاوِيْلِ).

تنبيه: لا تختص النيابة في مثل هذا بكلمتي (كُلٍّ بَعْضٍ)، بل بكل ما دل على كلية أو جزئية نحو: (ضَرَبْتُهُ جَمِيْعَ الضَّرْبِ)، و(عَامَّةَ الضَّرْبِ)، و(نِصْفَ الضَّرْبِ)، و(يَسِيْرَ الضَّرْبِ) ونحو ذلك، وفي التنزيل: ﴿وَلَا تَضُـرُّوهُ شَـيْـًٔا﴾ [التوبة: ٣٩]، أي: بنوع من أنواع الضرر. اهـ

الثاني: العدد كمثال المصنف فـ(ثَمَانِيْنَ) مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف، والأصل (فَاجْلِدُوْهُمْ جَلْدًا ثَمَانِيْنَ).

والثالث: اسم الآلة، بشرط أن تكون معهودة للفعل كـ(السَّوْطِ، وَالعَصَا والمِقْرَعَةِ)، نحو: (ضَرَبْتُهُ سَوْطًا)، فـ(سَوْطًا) مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف، والأصل: (ضَرَبْتُهُ ضَرْبًا بِسَوْطٍ)، فحذف الجار والمصدر، وأقيم ما بعده مقامه، ومثله (عَصًا أَوْ مِقْرَعَةً).

فإن لم تكن الآلة معهودة للفعل لم تنب عن المصدر، فلا يقال: (ضَرَبْتُهُ خَشَبَةً)، أو (عَمُوْدًا)؛ لأنه لم يعهد الضرب بهما.



أصل

باب المفعول فيه

وَهُوَ المُسَمَّى ظَرْفَ الزَّمَانِ وَظَرْفَ المَكَانِ.

فَظَرْفُ الزَّمانِ هُوَ: اسْمُ الزَّمانِ المَنْصُوبُ بِتَقْدِير (في)، نَحْوُ: (اليَوْمَ، وَاللَّيْلَةَ، وَغُدْوَةً، وَبُكْرَةً، وَسَحرًا، وَغَدًا، وَعَتمَةً، وَصَبَاحًا، وَمَسَاءً، وَأَبَدًا، وَأَمَدًا، وَحِينًا، وَعَامًا، وَشَهْرًا، وَأُسْبُوعًا، وَسَاعةً).

قوله: (باب المفعول فيه) هذا هو النوع الثالث من المنصوبات.

وهذه التسمية للكوفيين، وسماه البصريون (ظَرْفًا)، ولا مشاحة في الاصطلاح.

وقوله: (وهو المسمى ظرف الزمان وظرف المكان) إنما جمعهما المصنف -تبعًا للأصل- في باب واحد؛ لتشابههما وتقارب أحكامهما، وأفرد كلًّا بتعريف يخصه؛ لئلا يشتبه أحدهما بالآخر على المبتدئ.

وإذا أريد تعريف الظرفين بتعريف واحد قيل: (هو: الاسم المنصوب بتقدير: (فِيْ)).

وقوله: (هو اسم الزمان) خرج به اسم المكان.

وقوله: (المنصوب) خرج به المرفوع والمجرور نحو: (يَوْمُ الجُمُعَةِ يَوْمٌ سَعِيدٌ) و(فَرِحْتُ بِيَوْمِ الجُمُعَةِ)، فلا يقال لهما: ظرف في الاصطلاح.

وقوله: (بتقدير في) أي: الدالة على الظرفية، فخرج به اسم الزمان المنصوب على غير تقدير (فِيْ)، نحو: ﴿إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا﴾ [الإنسان: ١٠]، فـ(يَوْمًا) مفعول به؛ لأن الخوف وقع عليه ولم يقع فيه.

وقول النحويين: على تقدير :(فِيْ)، المراد به تقدير معناها لا لفظها؛ لأنه قد لا يصح التصريح بها قبل بعض الظروف نحو: (جَلَسْتُ قَبْلَهُ، وَبَعْدَهُ، وَعِنْدَهُ، وَمَعَهُ) ونحو ذلك.

فائدة: الظرفية كون الشيء يستقر فيه شيء آخر، حقيقة نحو: (صَلَّيْتُ يَوْمَ الجُمُعَةِ)، أو حكمًا نحو: (صُمْتُ يَوْمَ الجُمُعَةِ).

تنبيه: الناصب للظرف هو الفعل أو شبهه، مذكورًا كان نحو: (صُمْتُ يَوْمَ عَرَفَةَ)، ونحو: (أَنَا مُسَافِرٌ غَدًا إِنْ شَاءَ اللهُ)، أو محذوفا: جوازًا، أو وجوبًا.

فالأول: نحو: (يَوْمَ الخَمِيْسِ) لمن قال لك: (مَتَى قَدِمْتَ؟)، والتقدير: (قَدِمْتُ يَوْمَ الخَمِيْسِ).

والثاني: له مواضع، منها: إذا وقع الظرف خبرًا نحو: (القِتَالُ اليَوْمَ)، أي: (مُسْتَقِرٌ اليَوْمَ).

وقوله: (نحو: اليوم...) إلخ، ظروف الزمان كثيرة، ذكر المصنف عدة منها يصدق عليها التعريف السابق وهي:

١) (اليَوْمَ)، معرفًا كان نحو: (صُمْتُ اليَوْمَ)، أو (يَوْمَ الخَمِيْسِ)، أو منكرًا نحو: (صُمْتُ يَوْمًا)، وهو: (من طلوع الفجر الصادق إلى غروب الشمس).

٢) (اللَّيْلَةَ)، نحو: (اعْتَكَفْتُ اللَّيْلَةَ)، أو (لَيْلَةَ الجُمُعَةِ)، أو (لَيْلَةً)، وهي: (من غروب الشمس إلى طلوع الفجر).

٣) (غُدْوَةً)، نحو: (زُرْتُكَ غُدْوَةَ السَّبْتِ)، أو (غُدْوَةً) بالتنوين وعدمه، فالتنوين على الصرف، والمعنى حينئذ: (غُدْوَةَ أَيِّ يَوْمٍ كَانَ)، وعدمه على المنع للعلمية والتأنيث بغير ألف، والمعنى حينئذ: (غُدْوَةَ يَوْمٍ مُعَيَّنٍ) وهي: (من صلاة الصبح إلى طلوع الشمس).

٤)(بُكْرَةً)، نحو: (سَافَرْتُ بُكْرَةَ الخَمِيسِ)، أو(بُكْرَةً) بالتنوين وعدمه، كما تقدم في (غُدْوَةً) وهي: (أول النهار، وأول النهار من طلوع الفجر على الصحيح، وقيل من طلوع الشمس).

٥)(سَحَرًا)، نحو: (اسْتَيْقَظْتُ سَحَرًا)، أو (سَحَرَ الجُمُعَةِ)، أو (سَحَرَ) بغير

تنوين ليوم معين، ممنوعًا من الصرف؛ للعلمية والعدل عن (السَّحَرِ) المعرَّف بـ(أَلْ) وهو: (آخر الليل قبيل الفجر).

٦) (غَدًا)، نحو: (سَأُكْرِمُكَ غَدًا إِنْ شَاءَ اللهُ)، وهو: (اسم لليوم الذي بعد يومك الذي أنت فيه).

٧) (عَتَمَةً)، نحو: (جِئْتُكَ عَتَمَةً)، أو (عَتَمَةَ الجُمُعَةِ)، وهي -بفتح التاء الأولى-: (ثلث الليل الأول).

٨) (صَبَاحًا)، نحو: (خَرَجْتُ مِنَ الْبَيْتِ صَبَاحًا)، أو (صَبَاحَ السَّبْتِ)، وهو: (أول النهار).

٩) (مَسَاءً)، نحو: (ذَاكَرْتُ دَرْسِي مَسَاءً)، أو (مَسَاءَ الجُمُعَةِ)، وهو: (من زوال الشمس إلى نصف الليل).

١٠) (أَبَدًا)، نحو: (لَا تَصْحَبِ الأَشْرَارَ أَبَدًا)، أو (أَبَدَ الدَّهْرِ)، أو (أَبَدَ الآبِدِينَ)، وهو: (الزمان المستقبل الذي لا نهاية له).

١١) (أَمَدًا)، نحو: (لَا أُكَلِّمُ زَيْدًا أَمَدًا)، أو (أَمَدَ الدَّهْرِ)، أو (أَمَدَ الآمِدِيْنَ)، وهو: (ظرف لزمن مستقبل).

١٢) (حِيْنًا)، نحو: (قَرَأْتُ حِيْنًا)، أو (حِيْنَ قُدُوْمِ زَيْدٍ)، وهو: (اسم لزمن مبهم).

١٣) (عَامًا)، نحو: (اغْتَرَبْتُ عَامًا)، أو (عَامَ الحَجِّ)، أو (العَامَ الأَوَّلَ)، وهو: (مرادف للسنة، وهو اثنا عشر شهرًا).

١٤) (شَهْرًا)، نحو: (صُمْتُ شَهْرًا)، أو (شَهْرَ رَمَضَانَ)، أو (الشَّهْرَ الأَوَّلَ مِنَ السَّنَةِ)، وهو: (ثلاثون يومًا أو تسعة وعشرون يومًا).

١٥) (أُسْبُوْعًا)، نحو: (تَطَوَّعْتُ أُسْبُوْعًا)، أو (الأُسْبُوعَ الأولَ مِن شَهرِ ذِي الحجةِ)، وهو: (سبعة أيام أولها الأحد، وآخرها السبت)، كما أفاده ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ

في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٦]، وقيل: (أوله السبت وآخره الجمعة).

قال الأهدل: ويقال: (سَبْتٌ) تسمية له باسم أول أيامه على الأصح، ويقال له: (جمعة) تسمية له بآخر أيامه. اهـ ص(٣٥٤).

١٦) (سَاعَةً)، نحو: (انْتَظَرْتُكَ سَاعَةً)، وهي: (تطلق عند العرب على الزمان المبهم).

أصل: وَظَرْفُ المَكَانِ هُوَ اسْمُ المَكَانِ المَنْصُوبُ بِتَقْدِيرِ (في)، نَحْوُ: (أَمَامَ، وَخَلْفَ، وَقُدَّامَ، وَوَرَاءَ، وَفَوْقَ، وَتَحْتَ، وَعِنْدَ، وَمَعَ، وَإِزَاءَ وَحِذَاءَ وَتِلْقَاءَ -وهَذِهِ الثَّلاثَةُ مَعْنَاهَا وَاحِدٌ-، وَثَمَّ، وَهُنَا).

قوله: (اسم المكان) خرج به اسم الزمان.

وقوله: (المنصوب) خرج به المرفوع، والمجرور، نحو: (أَعْجَبَنِي مَكَانُ زَيْدٍ)، و(جَلَسْتُ فِيْ مَكَانِ زَيْدٍ)، فلا يقال لهما: ظرف اصطلاحًا.

والناصب له الفعل أو شبهه، مذكورًا كان أو محذوفًا، كما تقدم في ظرف الزمان، فقس عليه.

وقوله: (بتقدير في) أي: الدالة على الظرفية فخرج به اسم المكان المنصوب على غير تقدير: (فِيْ)، نحو: (أَحْبَبْتُ مَكَانَ زَيْدٍ)، فـ(مَكَانَ زَيْدٍ) مفعول به؛ لأن الحب وقع عليه ولم يقع فيه.

وقوله: (نحو: أمام...) إلخ، ظروف المكان كثيرة أيضًا ذكر المصنف عدة منها وهي:

١) (أَمَامَ) -بفتح الهمزة-، وهو بمعنى: (قُدَّامَ)، نحو: (جَلَسْتُ أَمَامَ الشَّيخِ) أي: (قُدَّامَهُ).

٢) (خَلْفَ)، وهو ضد (قُدَّامَ)، نحو: (صَلَّيْتُ خَلْفَ المَقَامِ).

٣) (قُدَّامَ) -بضم القاف وتشديد الدال-، وهو ضد (خَلْفَ)، نحو: (وَقَفَ

الجَيْشُ قُدَّامَ العَدُوِّ).

٤) (وَرَاءَ) بالمد، وهو مرادف لـ(خَلْفَ)، نحو: (وَقَفْتُ وَرَاءَ الإِمَامِ)، وقد يأتي بمعنى: (أَمَامَ) كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ﴾ [الكهف: ٧٩]، أي: (أَمَامَهُمْ).

٥) (فَوْقَ)، وهو: (المكان العالي) نحو: (جَلَسْتُ فَوقَ الْمِنْبَرِ).

٦) (تَحْتَ)، وهو ضد (فَوْقَ)، نحو: (نِمْتُ تَحتَ الشَّجَرةِ).

٧) (عِنْدَ)، وهو: (اسم لما قرب من المكان) نحو: (جَلَسْتُ عِنْدَ زَيدٍ) أي: قريبًا منه.

٨) (مَعَ) -بفتح العين وسكونها، والفتح أفصح-، وهو: (اسم لمكان الاجتماع) نحو: (جَلَسْتُ مَعَ زَيْدٍ) أي: (مصاحبًا له).

٩) (إِزَاءَ) -بكسر الهمزة الأولى مع المد-، وهو بمعنى: (مُقَابِلَ)، نحو: (جَلَسْتُ إِزَاءَ زَيْدٍ) أي: مقابله.

١٠) (حِذَاءَ) -بالذال المعجمة مع المد-، بمعنى: (قريبًا)، نحو: (جَلَسْتُ حِذَاءَ زَيْدٍ) أي: قريبًا منه.

١١) (تِلْقَاءَ)، بمعنى: (إِزَاءَ) نحو: (جَلَسْتُ تِلْقَاءَ الكَعْبَةِ) أي: مقابلها.

١٢) (ثَمَّ) -بفتح الثاء المثلثة-، وهو: (اسم إشارة للمكان البعيد)، نحو: (جَلَسْتُ ثَمَّ) أي: هناك في المكان البعيد.

١٣) (هُنَا) -بضم الهاء-، وهو: (اسم إشارة للمكان القريب)، -وبفتحها وكسرها مع تشديد النون- (للمكان البعيد) كما مر في اسم الإشارة.

أصل وَجَمِيعُ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ تَقْبَلُ النَّصْبَ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ لَا فَرْقَ فِي ذلِكَ بَيْنَ المُخْتَصِّ مِنْهَا وَالمَعْدُودِ وَالمُبْهَمِ.

[وَنَعْنِي بِالمُخْتَصِّ][1] مَا يَقَعُ جَوَابًا لِـ(مَتَى)، [نَحْوُ: (يَوْمَ الخَمِيسِ)

---

(١) في "المخطوطة" (وَالْمُخْتَصُّ).

تَقُولُ: (صُمْتُ يَوْمَ الخَمِيسِ)][(١)].

وَنَعْنِي بالمَعْدُودِ مَا يَقَعُ جَوَابًا لِـ(كَمْ) كـ(الأُسْبُوعِ وَالشَّهْرِ) تَقُولُ: (اعْتَكَفْتُ أُسْبُوعًا).

وَنَعْنِي بِالمُبْهَمِ مَا لَا يَقَعُ جَوَابًا لِشَيْءٍ مِنهُمَا [كـ(الحِينِ والوَقتِ)][(٢)] تَقُولُ: (جَلَسْتُ حِينًا وَوَقْتًا).

قوله: (جوابًا لمتى) أي: الاستفهامية، فإنه إذا قيل لك: (مَتَى صُمْتَ؟)، أجبت بقولك: (يَوْمَ الخَمِيْسِ)، أو (اليَوْمَ)، أو نحو ذلك.

وقوله: (جوابًا لكم) أي: الاستفهامية، فإنه إذا قيل لك: (كَمِ اعْتَكَفْتَ؟)، أجبت بقولك: (أُسْبُوْعًا)، أو (شَهْرًا)، أو نحو ذلك.

وقوله: (مالا يقع جوابًا لشيء منهما) أي: ويدل على قدر من الزمان كأن تقول مبتدأ من غير استفهام بـ(مَتَى)، ولا (كَمْ): (جَلَسْتُ حِيْنًا، وَسَاعَةً، وَوَقْتًا) ونحو ذلك.

أصل

وَأَمَّا أَسْمَاءُ المَكَانِ فَلَا يُنْصَبُ[(٣)] مِنْهَا عَلَى الظَّرْفِيَّةِ إِلَّا ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ:

الأَوَّلُ: المُبْهَمُ كَأَسْمَاءِ الجِهَاتِ السِّتِّ، وَهِيَ: (فَوْقَ، وَتَحْتَ، وَيَمِينَ، وَشِمَالَ، وَأَمَامَ، وَخَلْفَ) وَمَا أَشْبَهَهَا.

وَالثَّانِي: أَسْمَاءُ المَقَادِيرِ كَالمِيلِ والفَرْسَخِ والبَرِيدِ، نَحْوُ: (سِرْتُ مِيلًا)[(٤)].

والثَّالِثُ: مَا كَانَ مُشْتَقًّا مِنْ مَصْدَرِ عَامِلِه، نَحْوُ: (جَلَسْتُ مَجْلِسَ

---

(١) ليس موجودًا في متن «الكواكب».

(٢) ليس موجودًا في متن «الفواكه».

(٣) كذا في «المخطوطة» و«الفواكه»، وأما في «الكواكب» فبلفظ: (يَنْتَصِبُ).

(٤) الإعراب: (سِرْتُ) فعل وفاعل، و(مَيْلًا) ظرف مكان.

زَيْدٍ)[١]، قَال اللهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ﴾[٢] [الجن: ٩].

وَمَا عَدَا هذِهِ الثَّلاثَةَ الأَنْوَاعَ مِنْ أَسْمَاءِ المَكَانِ لَا يَجُوزُ انْتِصَابُهُ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ فَلَا تَقُولُ: (جَلَسْتُ البَيْتَ، وَلَا صَلَّيْتُ المَسْجِدَ، وَلَا قُمْتُ الطَّرِيقَ)، وَلكِنْ حُكْمُهُ أَنْ تَجُرَّهُ بِ(فِي)، وَقَوْلُهُمْ (دَخَلْتُ المَسْجِدَ، وَسَكَنْتُ البَيْتَ)[٣] مَنْصُوبٌ عَلَى التَّوَسُّعِ بِإِسْقَاطِ الخَافِضِ.

قوله: (المبهم) المبهم من ظروف المكان: (ما ليس له صورة ولا حدود محصورة)، ك(أَمَامَ) و(خَلْفَ) ونحوهما.

ف(الخَلْفُ) -مثلاً-: (اسم لما وراء ظهرك إلى آخر الدنيا)، ويقابله المختص، وهو: (ماله صورة وحدود محصورة)، كالبيت، والحديقة، والمسجد، ونحو ذلك فالذي ينصب على الظرفية هو الأول دون الثاني كما سيأتي.

وقوله: (وهي فوق...) إلخ، أي: فتقول: (جَلَسْتُ فَوْقَكَ)، و(تَحْتَكَ)، و(يَمِيْنَكَ)، و(شِمَالَكَ)، و(أَمَامَكَ)، و(خَلْفَكَ).

وسميت الجهات الست بذلك باعتبار الكائن في المكان، فإن له ست جهات.

وقوله: (وما أشبهها) أي: في شدة الإبهام ك(نَاحِيَةٍ)، و(مَكَانٍ)، و(عِنْدَ) ونحوها، تقول: (جَلَسْتُ نَاحِيَةَ زَيْدٍ)، و(مَكَانَ بَكْرٍ)، و(عِنْدَ مُحَمَّدٍ).

---

(١) الإعراب: (جَلَسْتُ) فعل وفاعل، و(مَجْلِسَ) ظرف مكان، و(زَيْدٍ) مضاف إليه.

(٢) الإعراب: (الوَاوُ) عاطفة، و(أَنَّا) (أَنَّ) واسمها، و(كُنَّا) (كَانَ) واسمها، و(نَقْعُدُ) فعل مضارع مرفوع، وفاعله مستتر فيه وجوبًا، تقديره: (نَحْنُ)، و(مِنْهَا) جار ومجرور متعلق ب(نَقْعُدُ) و(مَقَاعِدَ) ظرف مكان، وهو مشتق من مصدر (نَقْعُدُ)، وهو (القُعُودُ) وقد اتحدت حروفه وحروف عامله، و(لِلسَّمْعِ) جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة ل(مَقَاعِدَ)، وجملة (نَقْعُدُ) وما بعدها خبر (كَانَ)، وجملة (كَانَ) واسمها وخبرها خبر (أَنَّ).

(٣) الإعراب: (دَخَلْتُ) فعل وفاعل، و(المَسْجِدَ) مفعول به منصوب على التوسع بإسقاط الخافض، والأصل: (دَخَلْتُ فِي المَسْجِدِ)، ومثله ما بعده.

وقوله: (كالميل والفرسخ والبريد) أي: ونحوها من أسماء المقادير التي تدل على مسافة معلومة كـ(الغَلْوَةِ) -بفتح الغين المعجمة-، وهي: (مائة باع).

والميل: (أربعة آلاف خطوة)، وقيل غير ذلك.

والفرسخ: (ثلاثة أميال).

والبريد: (أربعة فراسخ).

تنبيه: ظاهر عبارة المصنف أن هذا النوع ليس من المبهم، وبه صرح بعضهم، وقال إنه من المختص؛ لأن له مقدارًا معلومًا من المسافة.

والصحيح ما قاله ابن هشام في "شرح الشذور": وحقيقة القول أن فيه إبهامًا واختصاصًا، أما الإبهام فمن جهة أنه لا يختص ببقعة بعينها، وأما الاختصاص فمن جهة دلالته على كمية معينة، فعلى هذا يصح فيه القولان.اهـ

وقوله: (ما كان مشتقًّا من مصدر عامله) أي: بأن اتحدت حروفه وحروف عامله، كمثالي المصنف فـ(مَجْلِسَ) -مثلاً- مشتق من مصدر (جَلَسْتُ) وهو (الجُلُوْسِ)، وقد اتحدت حروفه وحروف عامله.

فإن كان مشتقًّا من غير مصدر عامله بأن اختلفت حروفهما وجب جره بفي نحو: (جَلَسْتُ فِيْ مَذْهَبِ عَمْرٍو)، ولا يقال: (جَلَسْتُ مَذْهَبَ عَمْرٍو) إلا شذوذًا.

وقوله: (بإسقاط الخافض) أي: لا على الظرفية، والأصل: (دَخَلْتُ فِيْ المَسْجِدِ، وَسَكَنْتُ فِيْ البَيتِ)، فلما حذف الخافض نُصِبَا على المفعول به توسعًا، كما يحذف الجار، وينتصب ما بعده نحو: (مَرَرْتُ زَيْدًا) أي: (بِزَيْدٍ) قال الشاعر:

تَمُـرُّوْنَ الـدِّيَارَ وَلَـمْ تَعُوْجُـوْا ....

أي: بِالدِّيَارِ.



أصل

باب المفعول من أجله

وَيُسَمَّى المَفْعُولَ لأَجْلِهِ وَالمَفْعُولَ لَهُ، وَهُوَ: الاِسْمُ المَنْصُوبُ الَّذِي يُذْكَرُ بَيَانًا لِسَبَبِ وُقُوعِ الْفِعْلِ نَحْوُ: (قَامَ زَيْدٌ إِجْلَالًا لِعَمْرٍو[1]، وَقَصَدْتُكَ ابْتِغَاءَ مَعْرُوفِكَ)[2].

قوله: (باب المفعول من أجله) هذا هو النوع الرابع من المنصوبات، وقد ذكر له المصنف ثلاثة أسماء.

وقوله: (وهو الاسم) أي: المصدر، وخرج به الفعل والحرف.

وقوله: (المنصوب) خرج به المرفوع والمجرور.

وقوله: (الذي يذكر...) إلخ، خرج به بقية المفاعيل.

ونبّه المصنف بالمثالين على أنه لا فرق في عامله بين المتعدي واللازم، ولا بين المصدر المضاف وغيره.

فائدة: علامة المفعول له وقوعه في جواب (لِمَ فَعَلْتَ؟)، فلو قال قائل في المثال الأول: (لِمَ قَامَ زَيْدٌ؟)؛ لكان الجواب (إِجْلَالًا لِعَمْرٍو)، وقس عليه بقية الأمثلة.

أصل

وَيُشْتَرَطُ: كَوْنُهُ مَصْدَرًا، وَاتِّحَادُ زَمَانِهِ وَزَمَانِ عَامِلِهِ، واتِّحَادُ فاعِلِهِمَا،

---

(١) **الإعراب**: (قَامَ زَيْدٌ) فعل وفاعل، و(إِجْلَالًا) مفعول لأجله، و(لِعَمْرٍو) جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لـ(إِجْلَالًا)، والتقدير: (**إِجْلَالًا كَائِنًا لِعَمْرٍو**).

(٢) **الإعراب**: (قَصَدْتُكَ) فعل وفاعل ومفعول، و(ابْتِغَاءَ) مفعول لأجله، وهو مضاف، و(مَعْرُوفِ) مضاف إليه، و(مَعْرُوفِ) مضاف، و(الْكَافِ) مضاف إليه.

كَمَا تَقَدَّمَ فِي المِثَالَيْنِ وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ﴾[1] [الإسراء: ٣١]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾[2] [البقرة: ٢٦٥].

وَلَا يَجُوزُ: (تَأَهَّبْتُ السَّفَرَ) لِعَدمِ اتِّحَادِ الزَّمَانِ، وَلَا: (جِئْتُكَ مَحَبَّتَكَ إِيَّايَ) لِعَدَمِ اتِّحَادِ الفَاعِلِ، بَلْ يَجِبُ جَرُّهُ باللَّامِ تَقُولُ: (تَأَهَّبْتُ لِلسَّفرِ[3]، وَجِئْتُكَ لِمَحبَّتِكَ إِيَّايَ)[4].

قوله: (ويشترط كونه مصدرًا...) إلخ، اعلم أن جميع ما اشترط للمفعول له خمسة شروط:

الأول: أن يكون مصدرًا.

والثاني: أن يكون قلبيًّا، أي: من أفعال النفس الباطنة، كالرغبة، والرهبة، والإجلال، والمحبة، والخوف، ونحو ذلك.

والثالث: أن يكون علة لما قبله.

الرابع: أن يتحد مع عامله في الوقت.

---

(١) **الإعراب**: (الْوَاوُ) عاطفة، و(لَا) ناهية، و(تَقْتُلُوا) فعل مضارع مجزوم بـ(لَا) وعلامة جزمه حذف النون، و(الْوَاوُ) فاعل، و(أَوْلَادَ) مفعول به، و(الْكَافُ) مضاف إليه، و(خَشْيَةَ) مفعول له، و(إِمْلَاقٍ) مضاف إليه.

(٢) **الإعراب**: (يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ) فعل وفاعل ومفعول، و(الْهَاءُ) مضاف إليه، و(إِبْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللهِ) مثل: (ابْتِغَاءَ مَعْرُوفِكَ).

(٣) **الإعراب**: (تَأَهَّبْتُ) فعل وفاعل، و(لِلسَّفَرِ) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ضمير المتكلم.

(٤) **الإعراب**: (جِئْتُكَ) فعل وفاعل ومفعول، و(لِمَحَبَّتِكَ) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ضمير الفاعل، و(مَحَبَّةِ) مضاف، و(الْكَافِ) مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله، و(إِيَّايَ) ضمير منفصل في محل نصب مفعول به للمصدر.

الخامس: أن يتحد مع عامله في الفاعل.

ولم يتفق النحويون -فيما أعلم- على شرط منها غير الثالث.

وقد عرفه بعضهم بتعريف جامع لشروطه الخمسة، فقال: (هو المصدر القلبي المعلل لحدث شاركه في الزمان والفاعل).

وأمثلة المصنف جامعة لهذه الشروط، فـ(الإِجْلَالُ) -مثلاً- مصدر، قلبي، ذُكر لبيان علة القيام، ووقته ووقت القيام واحد، وفاعله وفاعل القيام واحد وهو (زَيْدٌ)، وقس عليه غيره من الأمثلة.

وقوله: (لعدم اتحاد الزمان) أي: فإن زمن التأهب متقدم على زمن السفر.

والتأهب: مأخوذ من الأهبة -بضم الهمزة- وهي العدة التي يحتاجها المسافر في سفره كالزاد ونحوه.

وقوله: (لعدم اتحاد الفاعل) أي: فإن فاعل المجيء هو المتكلم وفاعل المصدر هو المخاطب.

ومثال ما فقد المصدرية قولك: (جِئْتُكَ لِلسَّمْنِ وَالعَسَلِ) أي: من أجل السمن والعسل.

ومثال ما فقد القلبية قولك: (جِئْتُكَ لِلْقِرَاءَةِ وَالكِتَابَةِ) أي: من أجلها.

ومثال ما فقد العِلِّيَّةَ قولك: (ضَرَبْتُ ضَرْبًا)؛ إذ لا تعليل فيه.

وقوله: (بل يجب جره باللام...) إلخ، اعلم أنه إذا اختل شرط من الشروط المتقدمة، وجب عند من اعتبر ذلك الشرط جره بحرف التعليل وهو اللام ونحوها مما يدل على التعليل كـ(الباءِ)، و(مِن)، و(الكافِ)، و(فِي)، نحو: «دَخَلَتِ النَّارَ امْرَأَةٌ فِي هِرَّةٍ»[1] أي: بسبب هرة، والذي اختل في هذا المثال هو المصدرية.

---

(١) الحديث متفق عليه، أخرجه البخاري (٣٣١٨)، ومسلم (٢٢٤٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

تنبيه: اعلم أن المفعول له لا يجب نصبه وإن استوفى الشروط المتقدمة، بل يجوز جره بحرف التعليل، سواء كان مجردًا من (ألْ) و(الإضافة)، أو محلى (بأل)، أو مضافًا، إلا أن الأكثر في الأول النصب، نحو: (اغْتَرَبْتُ رَغْبَةً فِيْ العِلْمِ)، ومن غير الأكثر قول الشاعر:

مَـنْ أَمَّكُـمْ لِرَغْبَـةٍ فِـيْكُمْ جُـبِرْ ... وَمَـنْ تَكُوْنُـوْا نَاصِرِيْـهِ يَنْتَـصِرْ

وفي الثاني الجر، نحو: (ضَرَبْتُ ابْنِيْ لِلتَّأْدِيْبِ)، ومن غير الأكثر قول الشاعر:

لَا أَقْعُـدُ الجُـبْنَ عَـنِ الهَيْجَـاءِ ... .

ف(الجُبْنَ) مفعول له أي: (لَا أَقْعُدُ لِأَجْلِ الجُبْنِ).

وفي الثالث يستوي الأمران، فمثال النصب قوله تعالى: ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِۚ﴾ [البقرة: ١٩].

ومثال الجر قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِۗ﴾ [البقرة: ٧٤].



أصل

باب المفعول معه

وَهُوَ: الاِسْمُ المَنْصُوبُ الَّذِي يُذْكَرُ بَعْدَ وَاوٍ بِمَعْنَى: (مَعَ) لِبَيَانِ مَنْ فُعِلَ مَعَهُ الْفِعْلُ مَسْبُوقًا بِجُمْلَةٍ فيها فِعْلٌ أَوِ اسْمٌ فِيهِ مَعْنَى الفِعْلِ وَحُرُوفُهُ، نَحْوُ: (جَاءَ الأَمِيرُ وَالجَيْشَ[١]، وَاسْتَوَى المَاءُ وَالخَشَبَةَ، وَأَنا سَائِرٌ وَالنّيلَ)[٢].

قوله: (باب المفعول معه) أي: الذي وجد فعل الفاعل بمصاحبته، وهذا هو النوع الخامس من المنصوبات وهو خاتمة المفاعيل الخمسة، وإنما جعل آخرها لأمرين:

أحدهما: أنهم اختلفوا فيه هل هو قياسي أو سماعي؟ والصحيح أنه قياسي.

والثاني: أن العامل لا يصل إليه إلا بواسطة حرف ملفوظ به وهو الواو بخلاف سائر المفعولات.

وقوله: (وهو الاسم) أي: الصريح، فلا يكون فعلاً، ولا جملة، ولا اسمًا تأويلاً.

فخرج نحو: (لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ) بنصب (تَشْرَبَ)، ونحو: (سِرْتُ وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ)، فإن (الواوَ) فيهما وإن كانت بمعنى: (مَعَ) إلا أنها داخلة في المثال الأول في اللفظ على فعل، وفي الثاني على جملة، فليسا مفعولاً معه على الصحيح.

وقوله: (المنصوب) أي: بما سبقه من فعل أو ما فيه معناه وحروفه، لا بـ(الواوِ) خلافًا لبعضهم، فخرج به المرفوع والمجرور.

وقوله: (الذي يذكر بعد واو) خرج به بقية المفاعيل، والاسم الواقع بعد (مَعَ)،

---

(١) **الإعراب**: (جَاءَ الْأَمِيرُ) فعل وفاعل، و(الْوَاوُ) واو المعية، و(الْجَيْشَ) مفعول معه، ومثله: (اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشَبَةَ).

(٢) **الإعراب**: (أَنَا) مبتدأ، و(سَائِرٌ) خبره، و(الْوَاوُ) واو المعية، و(النِّيلَ) مفعول معه.

و(باءِ) المصاحبة نحو: (جَاءَ زَيْدٌ مَعَ عَمْرٍو)، و(بِعْتُكَ العَبْدَ بِثِيَابِهِ) أي: مع ثيابه.

وقوله: (بعد واو بمعنى: مع) أي: التي تفيد المعية نصًّا.

فخرج به الواو التي لمجرد العطف نحو: (مَزَجْتُ عَسَلاً وَمَاءً) أي: (مَعَ مَاءٍ)، فـ(الواوُ) في هذا المثال ليست للمعية وإنما هي لمجرد العطف، واستفيدت المعية من العامل وهو (مَزَجْتُ).

وقوله: (لبيان من فعل معه الفعل) أي: لبيان الذات التي فعل الفعل بمصاحبتها.

وقوله: (مسبوقًا بجملة...) إلخ، أي: أن شرط المفعول معه أن يسبقه عامل يعمل فيه النصب إما فعل كما في: (جَاءَ الأَمِيْرُ وَالجَيْشَ)، فـ(الجَيْشَ) اسمٌ، صريحٌ، منصوب بالفعلِ، وكذا المثال الذي بعده.

أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه، كالمثال الثالث فـ(النِّيْلَ) اسمٌ، صريحٌ، منصوب بـ(سَائِرٌ)؛ لأنه اسم فاعل فيه معنى الفعل وهو (أَسِيْرُ)، وفيه حروفه وهي: (السينُ)، و(الياءُ)، و(الراءُ).

فلا يجوز النصب في نحو: (كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ)، فلا يقال: (كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتَهُ) أي: مع ضيعته؛ لأنه لم يسبق بفعل ولا باسم فيه معنى الفعل وحروفه.

ولا في نحو: (هَذَا لَكَ وَأَبِيْكَ)، فلا يقال: (هَذَا لَكَ وَأَبَاكَ)؛ لأنه وإن تقدمه ما فيه معنى الفعل وهو (هَذَا لَكَ) فإن (الهاءُ) بمعنى: أُنَبِّهُ و(ذَا) بمعنى: أُشِيْرُ و(لَكَ) بمعنى: استقر، إلا أنه ليس فيه حروفه.

وقوله: (جَاءَ الأَمِيْرُ وَالجَيْشَ) هذا مثال للمسبوق بجملة فيها فعل فـ(الجَيْشَ) مفعول معه، وهو اسمٌ، صريحٌ، منصوب بالفعل، وذكر لبيان من صاحب (الأَمِيْرَ) في المجيء، واقع بعد (الواوِ) التي بمعنى: (مَعَ).

والنصب في هذا المثال ونحوه جائز لا واجب؛ لأنه يصح فيه تشريك ما بعد الواو في الحكم الذي قبلها فتقول: (جَاءَ الأَمِيْرُ وَالجَيْشُ) برفع (الجَيْشُ).

ومثله (اسْتَوَى المَاءُ وَالخَشَبَةَ)، إلا أن النصب فيه واجب؛ لأنه لا يصح تشريك ما بعد (الواوِ) فيما قبلها في الحكم، وذلك لأن (استَوَى) بمعنى: (ارْتَفَعَ)، فعلى هذا المعنى لا يصح رفع (الخَشَبَةِ) عطفًا على (المَاءِ)؛ لأنها لم تساوه في الارتفاع.

والمراد بالخشبة هنا: (مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت الزيادة).

وقوله: (أَنَا سَائِرٌ وَالنِّيلَ) هذا مثال للمسبوق بجملة فيها اسم فيه معنى الفعل وحروفه كما تقدم.

والنصب في هذا المثال واجب؛ لأن (النِّيلَ) لا يشارك المتكلم في السير حتى يصح عطفه عليه، وإنما المعنى أنه سائر مصاحبًا في سيره النيل.

ومثله (ذَاكَرْتُ وَالمِصْبَاحَ) أي: (ذَاكَرْتُ مُصَاحِبًا المِصْبَاحَ فِيْ مُذَاكَرَتِيْ).

أصل

وَقَدْ يَجِبُ النَّصْبُ عَلَى المَفْعُولِيَّةِ نَحْوُ المِثالَيْنِ الأَخِيرَيْنِ وَنَحْوُ: (لَا تَنْهَ عَنِ القَبِيحِ وَإِتْيَانَهُ[1]، وَمَاتَ زَيْدٌ وَطُلُوعَ الشَّمْسِ)[2]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَجْمِعُوٓا۟ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾[3] [يونس: ٧١].

وَقَدْ يَتَرَجَّحُ النَّصْبُ عَلَى العَطْفِ نَحْوُ: (قُمْتُ وَزَيْدًا)[4]، وَقَدْ يَتَرَجَّحُ

---

(١) **الإعراب:** (لَا) ناهية، و(تَنْهَ) فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهو الألف، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: (أَنْتَ)، و(عَنِ القَبِيحِ) جار ومجرور متعلق بالفعل، و(الوَاوُ) واو المعية، و(إِتْيَانَ) مفعول معه، و(الهَاءُ) مضاف إليه.

(٢) **الإعراب:** (مَاتَ زَيْدٌ) فعل وفاعل، و(الوَاوُ) للمعية، و(طُلُوعَ) مفعول معه، و(الشَّمْسِ) مضاف إليه.

(٣) **الإعراب:** (الفَاءُ) عاطفة، و(أَجْمِعُوا) فعل أمر مبني على حذف النون، و(الوَاوُ) فاعل، و(أَمْرَ) مفعول به، و(الكَافُ) مضاف إليه، و(الوَاوُ) للمعية، و(شُرَكَاءَ) مفعول معه، و(الكَافُ) مضاف إليه.

(٤) **الإعراب:** (قُمْتُ) فعل وفاعل، و(الوَاوُ) للمعية، و(زَيْدًا) مفعول معه.

الْعَطْفُ عَلَيْهِ نَحْوُ المِثَالِ الأَوَّلِ ونَحْوُ: (جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو)[1] فَالْعَطْفُ فِيهِمَا وَفِيمَا أَشْبَهَهُمَا أَرْجَحُ لأَنَّهُ الأَصْلُ.

قوله: (وقد يجب النصب...) إلخ، إنما يجب النصب إذا وجد مانع يمنع من العطف كما تقدم بيانه في المثالين السابقين.

وقوله: (ونحو: لا تنه عن القبيح وإتيانه) بنصب (إِتْيَانَهُ)، وإنما وجب النصب في هذا المثال؛ لأنه لو عطف على المجرور لكان خلاف المعنى المراد؛ إذ المراد النهي عن القبيح مع إتيانك إياه، وليس المراد النهي عن النهي عن الإتيان بالقبيح مطلقًا. وانظر "مجيب النداء" (٢/ ١٣١) و"السجاعي" ص(٨٨).

وقوله: (ومات زيد وطلوعَ الشمس) بالنصب، وإنما وجب النصب؛ لأن العطف يقتضي التشريك في المعنى، (وطلوعَ الشمسِ) لا يقوم به الموت.

وقوله: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾، بالنصب، أي: (مَعَ شُرَكَاءِكُمْ)، وإنما وجب النصب فيه؛ لأن لفظ (أَجْمَعَ) بالهمزة إنما يتعلق بالمعاني دون الذوات، تقول: (أَجْمَعْتُ رَأْيِيْ)، ولا تقول: (أَجْمَعْتُ شُرَكَائِيْ)، فلو جعلنا (الواوَ) عاطفة لكان فيه استعمال (أَجْمَعَ) في الذوات؛ لأن التقدير حينئذ: (فَأَجْمِعُوْا أَمْرَكُمْ وَأَجْمِعُوْا شُرَكَاءَكُمْ) وهو إنما يستعمل في المعاني دون الذوات كما تقدم.

وهذا بخلاف (جَمَعَ) التي بدون همزة القطع، فإنها تستعمل في المعاني والذوات، تقول: (جَمَعْتُ أَمْرِيْ)، و(جَمَعْتُ شُرَكَائِيْ)، قال تعالى: ﴿فَجَمَعَ كَيْدَهُۥ ثُمَّ أَتَىٰ﴾ [طه: ٦٠]، و ﴿ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ﴾ [الهمزة: ٢]، فـ(جَمَعَ) في الأول للمعنى، وفي الثاني للذات.

وقوله: (وقد يترجح النصب على العطف) إنما يترجح النصب على العطف إذا أمكن العطف بضعف كمثال المصنف؛ لأنه لا يحسن العطف على الضمير المرفوع

---

(١) الإعراب: (جاءَ زَيْدٌ) فعل وفاعل، و(الواو) عاطفة، و(عمْرٌو) معطوف على (زَيْدٌ)، وهو مرفوع مثله.

المتصل إلا بعد توكيده بضمير منفصل، أو بأي فاصل كان.

فالأول نحو: (قُمْتُ أَنَا وَزَيْدٌ)، وقوله تعالى: ﴿ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [الأعراف: ١٩].

والثاني نحو: (قُمْتُ اليَومَ وَزَيْدٌ)، وقوله تعالى: ﴿ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨].

تنبيه: ذهب الجمهور إلى أن النصب في نحو: (قُمْتُ وَزَيْدًا) واجب؛ لأنه لا يجوز عندهم العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد توكيده بضمير منفصل أو بأي فاصل، والصحيح جوازه على ضعف كما تقدم.

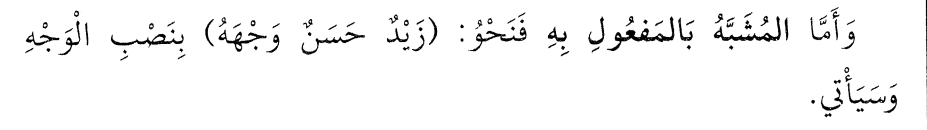
وقوله: (وقد يترجح العطف عليه) إنما يترجح العطف على النصب إذا أمكن بلا ضعف كمثالي المصنف، وإنما كان راجحًا؛ لأنه الأصل في (الواوِ) وقد أمكن بلا ضعف.

وقوله: (وفيما أشبهها) أي: مما هو خال عن ضعف في اللفظ، والمعنى نحو: (قُمْتُ أَنَا وَزَيْدٌ).



أصل

فَصْلٌ:



وَأَمَّا **المُشَبَّهُ بَالمَفعُولِ بِهِ** فَنَحْوُ: (زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ) بِنَصْبِ الْوَجْهِ وَسَيَأْتِي.

قوله: (وأما المشبه بالمفعول به) هذا هو النوع السادس من المنصوبات وتعريفه أنه: (هو الاسم المنصوب بالصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد) كمثال المصنف.

فـ(زَيْدٌ) مبتدأ، و(حَسَنٌ) خبره، وهو صفة مشبهة باسم الفاعل تعمل عمل الفعل، ترفع الفاعل وتنصب الاسم تشبيهًا بالمفعول به، وفاعلها ضمير مستتر فيها جوازًا تقديره: (هُوَ) يعود على (زَيْدٌ)، و(وَجْهَهُ) منصوب على التشبيه بالمفعول به، وهو مضاف و(الهاءُ) مضاف إليه.

وإنما قيل للمنصوب مشبه بالمفعول به، ولم يقل له مفعول به؛ لأن الصفة المشبهة مأخوذة من فعل قاصر أي: لا يتعدى، وهو (حَسُنَ) -بضم السين وفتح النون-، تقول: (حَسُنَ زَيْدٌ) برفع (زَيْدٌ) لا غير، فكان حق الصفة أن يرتفع ما بعدها لا غير، تبعًا لأصلها الذي أخذت منه، لكنهم لما قصدوا المبالغة في وصف زيد بالحسن، حولوا الإسناد عن الوجه إلى الضمير المستتر في الصفة ليقتضي أن الحسن قد عمه كله، فقيل: (زَيْدٌ حَسَنٌ) أي: (هُوَ)، ثم نصب (وَجْهَهُ) على التشبيه بالمفعول به، لا على أنه مفعول لما تقدم، ولا على أنه تمييز؛ لأنه معرف بالإضافة، والتمييز لا يكون إلا نكرة على الصحيح.

وسيأتي الكلام على المشبه بالمفعول به، بأوسع من هذا في موضعه، إن شاء الله تعالى.



أصل

بَابُ الحَالِ

هُوَ: الاِسْمُ المَنْصُوبُ المُفَسِّرُ لِمَا انْبَهَمَ مِنَ الهَيْئَاتِ.

إِمَّا مِنَ الفَاعِلِ نَحْوُ: (جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا)[1]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَآئِفًا﴾[2] [القصص: ٢١].

أَوْ مِنَ المَفْعُولِ نَحْوُ: (رَكِبْتُ الفَرَسَ مُسْرَجًا)[3] وقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً﴾[4] [النساء: ٧٩].

أَوْ مِنْهُمَا نَحْوُ: (لَقِيتُ عَبْدَاللهِ رَاكِبَيْنِ)[5].

قوله (باب الحال) هذا هو النوع السابع من المنصوبات.

وهو لغة: (ما عليه الإنسان من خير أو شر)، والأفصح في لفظه التذكير، وفي معناه التأنيث، نحو: (هَذِهِ حَالٌ حَسَنَةٌ)، وتقول على غير الأفصح: (هَذَا حَالٌ حَسَنٌ).

وقوله: (الاسم) أي: الصريح أو المؤول به، فالأول نحو: (جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكًا). والثاني: يشمل الجملة وشبهها، نحو: (جَاءَ زَيدٌ يَضْحَكُ)، أو (وَهُوَ يَضْحَكُ) أي: ضَاحِكًا، ونحو: (جَاءَ زَيدٌ عِندَكَ)، أو (فِيْ الدَّارِ) أي: (مُسْتَقِرًّا عِنْدَكَ) أو(فِيْ الدَّارِ).

---

(١) الإعراب: (جَاءَ زَيْدٌ) فعل وفاعل، و(رَاكِبًا) حال من (زَيْدٌ).

(٢) الإعراب: (الْفَاءُ) عاطفة، و(خَرَجَ) فعل ماض، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره: (هُوَ)، و(مِنْهَا) جار ومجرور متعلق بـ(خَرَجَ)، و(خَائِفًا) حال من فاعل (خَرَجَ).

(٣) الإعراب: (رَكِبْتُ الْفَرَسَ) فعل وفاعل ومفعول، و(مُسْرَجًا) حال من (الْفَرَسَ).

(٤) الإعراب: (الْوَاوُ) استئنافية، و(أَرْسَلْنَاكَ) فعل وفاعل ومفعول، و(لِلنَّاسِ) جار ومجرور متعلق بالفعل، و(رَسُولاً) حال من (الْكَافِ).

(٥) الإعراب: (لَقِيتُ عَبْدَاللهِ) فعل وفاعل ومفعول، ولفظ الجلالة مضاف إليه و(رَاكِبَيْنِ) حال من الفاعل والمفعول.

فخرج به الفعل والحرف.

وقوله: (المنصوب) خرج به المرفوع والمجرور.

والناصب له الفعل أو شبهه، فالفعل كما تقدم، وشبهه المراد به هنا أمران:

أحدهما: (ما تضمن معنى الفعل وحروفه)، كالمصدر واسم الفاعل، ونحو ذلك، فالمصدر نحو: (أَعْجَبَنِي ضَرْبُكَ زَيْدًا قَائِمًا)، واسم الفاعل نحو: (زَيْدٌ قَائِمٌ مُسْرِعًا).

والثاني: (ما تضمن معنى الفعل دون حروفه)، كالظرف والجار والمجرور واسم الإشارة، ونحو ذلك، كقولك: (زَيْدٌ عِنْدَكَ أَوْ فِيْ الدَّارِ جَالِسًا)، و(هَذَا زَيْدٌ قَائِمًا) فالظرف والجار والمجرور بمعنى: (اسْتَقَرَّ)، وهذا (الهاءُ) بمعنى: أُنَبِّهُ و(ذَا) بمعنى: أُشِيْرُ.

وقوله: (المفسر لما انبهم من الهيئات) خرج به التمييز، فإنه مفسر لما استبهم من الذوات أو النسب.

وقوله: (لما انبهم) أي: خفي واستتر أي: لما لم يعلم.

وقوله: (من الهيئات) جمع هيئة، وهي الصفة محسوسة كانت نحو: (جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا)، أو غير محسوسة نحو: (تَكَلَّمَ زَيْدٌ صَادِقًا).

تنبيه: قول المصنف -تبعًا للأصل-: (انبَهَمَ) غير معهود في اللغة، والمعهود هو (اسْتَبْهَمَ)، فالصواب التعبير به، وانظر "الكفراوي مع الحامدي" ص(١٤٠)، "والقاموس" وغيرها.

وقوله: (إما من الفاعل..) إلخ، أي: أن الحال قد تأتي مفسرة لبيان هيئة الفاعل كمثالي المصنف فإن (رَاكِبًا) حال من (زَيْدٌ)، مبين لهيئته وقت مجيئه؛ لأن قولك: (جَاءَ زَيْدٌ) لا يعلم منه على أي هيئة جاء، و(خَائِفًا) حال من فاعل (خَرَجَ) المستتر فيه مبين لهيئته وقت خروجه.

أو بيان هيئة المفعول كمثالي المصنف، فإن (مُسْرَجًا) حال من المفعول وهو (الفَرَسَ) مبين هيئته وقت الرُّكُوْبِ عليه، و(رَسُوْلاً) حال من (الكافِ) مبين هيئته

وقت إرساله.

أو بيان هيئتهما معًا، كمثال المصنف، فإن (رَاكِبَيْنِ) حال من الفاعل، وهو (التاءُ) في (لَقِيْتُ)، ومن المفعول وهو (عَبْدَاللهِ) والمعنى: (لَقِيْتُ عَبْدَاللهِ حَالَ كَوْنِيْ رَاكِبًا وَكَوْنِهُ رَاكِبًا)، فإن قلت: (لَقِيْتُ عَبْدَاللهِ رَاكِبًا) بالإفراد احتمل كون الحال من الفاعل، وكونه من المفعول. ومثله قوله تعالى: ﴿وَقَٰتِلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً﴾ [التوبة: ٣٦].

تنبيه: قد تأتي الحال أيضًا من المجرور بالحرف نحو: (مَرَرْتُ بِهِنْدٍ رَاكِبَةً)، أو بالمضاف نحو: ﴿أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النحل: ١٢٣]، فـ(حَنِيْفًا) حال من (إِبْرَاهِيْمَ) المجرور بإضافة (الملةِ) إليه.

وتأتي أيضًا من الخبر نحو: (هَذَا زَيْدٌ مُنْطَلِقًا)، وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ [البقرة: ٩١]، ولا تأتي الحال من المبتدأ على الصحيح.

أصل: وَلَا يَكُونُ الحَالُ إِلَّا نَكِرَةً، فَإِنْ وَقَعَ بِلَفْظِ المَعْرِفَةِ أُوِّلَ بِنَكِرَةٍ نَحْوُ: (جَاءَ زَيْدٌ وَحْدَهُ)[1] أي: مُنْفَرِدًا.

قوله: (**ولا يكون الحال إلا نكرة**) أي؛ لأن الغالب تعريف صاحبها، فلو عرفت؛ لتوهم أنها نعت عند نصب صاحبها أو خفاء الإعراب.

فلو قيل -مثلًا-: (رَأَيْتُ زَيْدًا الرَّاكِبَ) أو (جَاءَ زَيْدٌ الفَتَى)؛ لتوهم أن كلًّا من (الرَّاكِبَ) و(الفَتَى) نعت لـ(زَيْدٍ).

وقوله: (**أول بنكرة**) أي: محافظة على ما استقر للحال من لزوم التنكير، فـ(وَحْدَهُ) في مثال المصنف حال من (زَيْدٌ)، وهو معرف بالإضافة إلى الضمير فيؤول بنكرة وهي منفردًا، كما قال المصنف، ومثله قولهم: (جَاءُوْا الجَمَّاءَ الغَفِيْرَ)، أي: (جَمِيْعًا)، وقولهم

(١) **الإعراب**: (جَاءَ زَيْدٌ) فعل وفاعل، و(وَحْدَهُ) حال من (زَيْدٌ)، وهو مضاف و(الْهَاءُ) مضاف إليه، وهو مؤول بنكرة أي: (مُنْفَرِدًا).

(ادْخُلُوا الأَوَّلَ فَالأَوَّلَ)، أي: (مُتَرَتِّبِيْنَ) ونحوهما.

أصل: وَالغَالِبُ كَوْنُهُ مُشْتَقًّا، وَقَدْ يَقَعُ جَامِدًا مُؤَوَّلًا بِمُشْتَقٍّ نَحْوُ: (بَدَتِ الجَارِيَةُ قَمَرًا[1] -أي: مُضِيئَةً-، وَبِعْتُهُ يَدًا بِيَدٍ[2] -أي: مُتَقَابِضَيْنَ-، وادْخُلوا رَجُلًا رَجُلًا -أي: مُتَرَتِّبِينَ-)[3].

قوله: (والغالب كونه مشتقًّا...) إلخ، أي: الأكثر في الحال أن يكون مشتقًّا أي: وصفًا مأخوذًا من مصدر نحو: (جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكًا) فـ(ضَاحِكًا) حال، وهو وصف مشتق من مصدر وهو (الضَّحِكُ)، وقس عليه بقية الأمثلة.

وإنما كان الأكثر فيها الاشتقاق؛ لأنها صفة لصاحبها في المعنى، والصفة لا تكون إلا مشتقة.

وقد يقع جامدًا مؤولًا بمشتق، ويكثر ذلك في ثلاث مسائل أشار إليها المصنف بالأمثلة.

المسألة الأولى: (أن تدل الحال على تشبيه)، نحو: (بَدَتِ الجَارِيَةُ قَمَرًا)، فـ(قَمَرًا) حال من (الجَارِيَةُ)، وهو جامد مؤول بمشتق أي: (مُضِيْئَةً).

الثانية: (أن تدل على مفاعلة من الجانبين)، نحو: (البُرُّ بِعْتُهُ زَيْدًا يَدًا بِيَدٍ)، فـ(يَدًا) حال من الفاعل والمفعول، و(بِيَدٍ) بيان، وفيه معنى المفاعلة أي: (مُتَقَابِضَيْنِ).

الثالثة: (أن تدل على ترتيب)، نحو: (ادْخُلُوا رَجُلًا رَجُلًا)، فـ(رَجُلًا رَجُلًا) حال من الفاعل، وهو جامد مؤول بمشتق أي: (مُتَرَتِّبِيْنَ).

---

(١) **الإعراب:** (بَدَتِ الْجَارِيَةُ) فعل وفاعل، و(التَّاءُ) للتأنيث، و(قَمَرًا) حال، وهو جامد مؤول بمشتق أي: (مُضِيْئَةً).

(٢) **الإعراب:** (بِعْتُهُ) فعل وفاعل ومفعول، و(يَدًا) حال من الفاعل والمفعول، و(بِيَدٍ) بيان، وفيه معنى المفاعلة أي: (مُتَقَابِضِيْنِ).

(٣) **الإعراب:** (ادْخُلُوا) فعل أمر مبني على حذف النون، و(الْوَاوُ) فاعل، و(رَجُلًا رَجُلًا) حال من الفاعل، وهو جامد مؤول بمشتق أي: (مُتَرَتِّبِيْنَ).

تنبيه: اختلف في نصب الجزء الثاني من هذا المثال ونحوه، والمختار أن كلًّا منهما منصوب بالعامل؛ لأن مجموعهما هو الحال؛ فإن الحالية مستفادة منهما لا من أحدهما.

أصل وَلَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الكَلَامِ أي: بَعْدَ جُمْلَةٍ تَامَّةٍ، بِمَعْنَى أَنَّهُ لَيْسَ أَحَدَ جُزْأَيِ الجُمْلَةِ، وَلَيْسَ المُرَادُ بِتَمَامِ الكَلَامِ أَنْ يَكُونَ الكَلَامُ مُسْتَغْنِيًا [عَنْه][1] بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾[2] [الإسراء: ٣٧].

قوله: (إلا بعد تمام الكلام) أي: لأنه فضلة.

وقوله: (أي: بعد جملة تامة) هذا تفسير لتمام الكلام.

والجملة التامة هي: (المركبة من فعل وفاعل، أو من مبتدأ وخبر).

وقوله: (وليس المراد أن يكون الكلام مستغنيًا عنها...) إلخ، أي: لأن الفائدة قد تتوقف على ذكره كما في الآية التي ذكرها المصنف، ونحو: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾ [الأنبياء: ١٦]، ألا ترى أن الكلام لا تتم فائدته المقصودة بدون ذكر (مَرَحًا، وَلَاعِبِيْنَ).

أصل وَلَا يَكُونُ صَاحِبُ الحَالِ إِلَّا مَعْرِفَةً كَمَا تَقَدَّمَ فِي الأَمْثِلَةِ أَوْ نَكِرَةً بِمُسَوِّغٍ نَحْوُ: (فِي الدَّارِ جَالِسًا رَجُلٌ)[3] وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ

---

(١) في «الفواكه» (عَنْهَا).

(٢) الإعراب: (الْوَاوُ) عاطفة، و(لَا) ناهية، و(تَمْشِ) فعل مضارع مجزوم بـ(لَا) وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهو (الْيَاءُ)، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: (أَنْتَ)، و(فِي الْأَرْضِ) جار ومجرور متعلق بـ(تَمْشِ)، و(مَرَحًا) حال من فاعل (تَمْشِ).

(٣) الإعراب: (فِي الدَّارِ) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، و(جَالِسًا) حال من (رَجُلٌ)، و(رَجُلٌ) مبتدأ مؤخر، وسوغ مجيء الحال من النكرة تقدمه عليها، وقيل غير ذلك كما يأتي بيانه في الشرح.

سَوَآءً ﴾[(١)] [فصلت: ١٠] وقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴾[(٢)] [الشعراء: ٢٠٨] وَقِرَاءَةِ بَعْضِهِمْ: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقًا ﴾[(٣)] [البقرة: ٨٩] بِالنَّصْبِ.

قوله: (ولا يكون صاحب الحال إلا معرفة) أي: لأنه محكوم عليه بالحال، والأصل في المحكوم عليه التعريف؛ لأن الحكم على المجهول لا يفيد غالبًا، لكن قد يكون نكرة بوجود مسوغ من المسوغات التي تقربه من المعرفة كما يقع المبتدأ نكرة بمسوغ، فصاحب الحال بمنزلة المبتدأ، وهي بمنزلة الخبر.

والمسوغات التي ذكرها المصنف هنا ثلاثة:

الأول: تقدم الحال على صاحبه نحو: (فِيْ الدَّارِ جَالِسًا رَجُلٌ)، فـ(جَالِسًا) حال من (رَجُلٌ)، وهو نكرة، وسوغ مجيء الحال منه تقدمه عليه، وقيل حال من الضمير المستكن في الظرف وهو أصوب؛ لأنه يلزم على الأول مجيء الحال من المبتدأ، والصحيح منعه كما تقدم، ويغني عن هذا المثال قولك: (جَاءَ مُسْرِعًا رَجُلٌ).

والثاني: تخصيصه بإضافة أو وصف:

فالأول: نحو: (فِيْ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً)، فـ(سَوَاءً) حال من (أَرْبَعَةِ)، وهي نكرة،

---

(١) **الإعراب:** (فِي أَرْبَعَةِ) جار ومجرور، وهو مضاف، و(أَيَّامٍ) مضاف إليه، و(سَوَاءً) حال من (أَرْبَعَةِ) وهي نكرة، وسوغ ذلك التخصيص بالإضافة.

(٢) **الإعراب:** (مَا) نافية، و(أَهْلَكْنَا) فعل وفاعل، و(مِنْ) صلة وتوكيد، و(قَرْيَةٍ) مفعول به، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة منع من ظهور اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، و(إِلَّا) أداة حصر، و(لَهَا) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، و(مُنْذِرُونَ) مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال من (قَرْيَةٍ) وهي نكرة، وسوغ ذلك تقدم النفي.

(٣) **الإعراب:** (الْوَاوُ) استئنافية، و(لَمَّا) رابطة لوجود شيء بوجود غيره، (جَاءَهُمْ كِتَابٌ) فعل ومفعول مقدم وفاعل مؤخر و(مِنْ عِنْدِ اللهِ) جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لـ(كِتَابٌ) ولفظ الجلالة (اللهِ) مضاف إليه، و(مُصَدِّقًا) حال من (كِتَابٌ) وهو نكرة، وسوغ ذلك تخصيصه بالوصف.

وسوغ ذلك تخصيصها بالإضافة إلى نكرة وهي (أَيَّامٍ)؛ فإن إضافة النكرة إلى النكرة تفيد التخصيص، كما تقدم في باب المبتدأ والخبر، ومثله قولك: (جَاءَ غُلَامُ رَجُلٍ مُسْرِعًا).

والثاني: نحو: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ﴾ الآية، فـ(مُصَدِّقًا) حال من (كِتَابٌ)، وهو نكرة، وسوغ ذلك تخصيصه بالوصف؛ فإن الجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لـ(كِتَابٌ)، وهذه قراءة إبراهيم بن أبي عبلة، وهي شاذة، وبقية القراء قرأوها برفع (مُصَدِّقٌ) على أنه نعت لـ(كِتَابٌ).

ومثال مجيء الحال من النكرة الموصوفة، قولك: (جَاءَ رَجُلٌ طَوِيْلٌ مُسْرِعًا).

الثالث: تقدم النفي عليه، نحو: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾، فجملة: (لَهَا مُنْذِرُوْنَ) في محل نصب حال (مِنْ قَرْيَةٍ)، وهي نكرة، وسوغ ذلك تقدم النفي.

تنبيه: قد يقع صاحب الحال نكرة بلا مسوغ، وهو قليل، كقولهم: (مَرَرْتُ بِمَاءٍ قِعْدَةَ رَجُلٍ) بكسر القاف أي: (مِقْدَارَ قِعْدَتِهِ).

وحديث: «أَقْبَلَ رَجُلٌ حَرَامًا»[1] أي: (مُحْرِمًا)، ونحو ذلك.

ومذهب سيبويه جواز القياس على المسموع، ومذهب الخليل ويونس المنع.

أصل: وَيَقَعُ الحَالُ ظَرْفًا نَحْوُ: (رَأَيْتُ الهِلَالَ بَيْنَ السَّحَابِ)[2]، وَجَارًّا وَمَجْرُورًا نَحْوُ: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِي زِينَتِهِۦٓ﴾[3] [القصص: ٧٩]، وَيَتَعَلَّقَانِ بـ(مُسْتَقِرٍّ أَوِ اسْتَقَرَّ) مَحْذُوفَيْنِ وُجُوبًا.

---

(١) الحديث أخرجه البخاري (١٨٣٩)، ومسلم (١٢٠٦) عن ابن عباس رضي الله عنه، واللفظ لمسلم.

(٢) **الإعراب:** (رَأَيْتُ الْهِلَالَ) فعل وفاعل ومفعول، و(بَيْنَ) ظرف مكان متعلق بحال من (الْهِلَالَ) محذوف وجوبًا تقديره: (مُسْتَقِرًّا)، وهو مضاف، و(السَّحَابِ) مضاف إليه.

(٣) **الإعراب:** (الْفَاءُ) عاطفة و(خَرَجَ) فعل ماض، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره: (هُوَ)، و(عَلَى قَوْمِهِ) جار ومجرور متعلق بـ(خَرَجَ)، و(الْهَاءُ) مضاف إليه، و(فِي زِينَتِهِ) جار ومجرور متعلق بحال من فاعل (خَرَجَ) محذوف وجوبًا تقديره: (مُسْتَقِرًّا فِي زِينَتِهِ)، و(الْهَاءُ) مضاف إليه.

قوله: (ويقع الحال ظرفًا...) إلخ، أي: كما يقع الخبر، والصلة ظرفًا وجارًا ومجرورًا فـ(بَيْنَ) في مثاله ظرف مكان، وهو متعلق بمحذوف حال من (الهِلَالَ)، تقديره: (مُسْتَقِرًّا بَيْنَ السَّحَابِ)، و(فِيْ زِيْنَتِهِ) جار ومجرور، وهو متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في (خَرَجَ)، تقديره: (مُسْتَقِرًّا فِيْ زِيْنَتِهِ).

وقوله: (ويتعلقان بمستقر أو استقر) يتعلقان بـ(مُسْتَقِرٍّ) إن قدرا في موضع المفرد، وبـ(اسْتَقَرَّ) إن قدرا في موضع الجملة.

وقوله: (محذوفين وجوبًا) أي: لكونهما كونًا مطلقًا.

ويشترط في الظرف وعديله أن يكونا تَامَّيْنِ كما تقدم في الموصول، والخبر، فإن كانا ناقصين لم يقعا حالًا فلا يقال: (هَذَا زَيْدٌ أَمْسِ أَوْ بِكَ).

أصل: وَيَقَعُ جُمْلَةً خَبَرِيَّةً مُرْتَبِطَةً بِالواوِ وَالضَّمِيرِ، نَحْوُ: ﴿خَرَجُواْ مِن دِيَـٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ﴾[1] [البقرة: ٢٤٣]، أَوْ بِالضَّمِيرِ فَقَطْ نَحْوُ: ﴿ٱهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾[2] [البقرة: ٣٦]، أَوْ بِالوَاوِ نَحْوُ: ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾[3] [يوسف: ١٤].

---

(١) **الإعراب**: (خَرَجُوا) فعل وفاعل، و(مِنْ دِيَارِهِمْ) جار ومجرور متعلق بالفعل، و(الْهَاءُ) مضاف إليه، و(الْوَاوُ) واو الحال و(هُمْ) مبتدأ، و(أُلُوفٌ) خبره، وجملة (هُمْ أُلُوفٌ) حال من (الْوَاوِ) في (خَرَجُوا)، والرباط بينهما (الواو والضمير).

(٢) **الإعراب**: (اهْبِطُوا) فعل أمر مبني على حذف النون، و(الْوَاوُ) فاعل، و(بَعْضُكُمْ) مبتدأ، و(الْكَافُ) مضاف إليه، و(لِبَعْضٍ) جار ومجرور متعلق بـ(عَدُوٌّ)، و(عَدُوٌّ) خبر، والجملة الاسمية حال من (الْوَاوِ)، والرابط بينهما (الْكَافُ).

(٣) **الإعراب**: (اللَّامُ) واقعة في جواب قسم مقدر تقديره: (وَاللهِ)، و(إِنْ) حرف شرط جازم يجزم فعلين، و(أَكَلَ) فعل الشرط، و(الْهَاءُ) مفعول به مقدم، و(الذِّئْبُ) فاعل مؤخر، و(الْوَاوُ) واو الحال، و(نَحْنُ) مبتدأ، و(عُصْبَةٌ) خبره، وجملة (وَنَحْنُ عُصْبَةٌ) حال من (الذِّئْبُ)، والرابط بينهما (الْوَاوُ) فقط.

قوله: (جملة) أي: اسمية أو فعلية، فيحكم على محلها بالنصب.

وقوله: (خبرية) أي: محتملة للصدق والكذب في ذاتها، على ما تقدم في باب الموصول.

وقوله: (مرتبطة...) إلخ، أي: أن الجملة إذا وقعت حالاً فلا بد لها من رابط يربطها بصاحب الحال، إما الواو والضمير معًا، لتقوية الربط أو أحدهما:

فمثال الربط بهما مع الجملة الاسمية ما ذكره المصنف، فإن جملة (وَهُمْ أُلُوفٌ) جملة اسمية في محل نصب حال من (الواوِ) في (خَرَجُوْا)، والرابط بين الحال وصاحبه (الواوُ والضميرُ).

ومثال ذلك مع الجملة الفعلية قولك: (جَاءَ زَيْدٌ وَقَدْ قَامَ أَبُوْهُ)، فجملة (وَقَدْ قَامَ أَبُوْهُ) حال من (زَيْدٌ)، وهي مرتبطة بـ(الواوِ والضميرِ) في (أَبُوْهُ).

ومثال الربط بالضمير فقط مع الاسمية ما ذكره المصنف، فجملة: (بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ) جملة اسمية في محل نصب حال من (الواوِ) في (اهْبِطُوْا)، وهي مرتبطة بالضمير فقط، وهو (الكافُ).

ومثال ذلك مع الفعلية، قولك: (جَاءَ زَيْدٌ لَمْ يَضْحَكْ)، فجملة (لَمْ يَضْحَكْ) حال من (زَيْدٌ)، وهي مرتبطة بالضمير المستتر في (يَضْحَكْ) فقط.

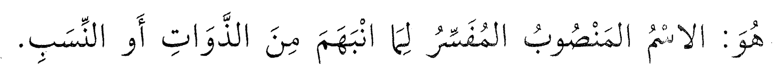
ومثال الربط بـ(الواوِ) فقط مع الجملة الاسمية ما ذكره المصنف، فإن جملة: (وَنَحْنُ عُصْبَةٌ) جملة اسمية في محل نصب حال من (الذِّئْبُ)، وهي مرتبطة بـ(الواوِ) فقط، ولا مدخل لـ(نَحْنُ) في الربط؛ لعدم عوده إلى صاحب الحال.

ومثال ذلك مع الفعلية قولك: (جَاءَ زَيْدٌ وَقَدْ قَامَ عَمْرٌو)، فجملة (وَقَدْ قَامَ عَمْرٌو) حال من (زَيْدٌ)، وهي مرتبطة بـ(الواوِ) فقط.

❁ ❁ ❁

أصل

بَابُ التمييزِ



هُوَ: الاسْمُ المَنْصُوبُ المُفَسِّرُ لِمَا انْبَهَمَ مِنَ الذَّوَاتِ أَو النِّسَبِ.

قوله: (باب التمييز) هذا هو النوع الثامن من المنصوبات.

ومعناه لغة: (فصل الشيء عن غيره)، قال تعالى: ﴿وَٱمْتَٰزُواْ ٱلْيَوْمَ أَيُّهَا ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ [يس: ٥٩]، أي: انفصلوا من المؤمنين.

واصطلاحًا: ما ذكره المصنف بقوله: (هو الاسم...) إلخ.

فقوله (الاسم) أي: الصريح؛ لأن التمييز لا يكون جملة ولا شبهها، وهذا مما فارق فيه الحال.

وقوله: (المنصوب) خرج به المرفوع والمجرور، أما المرفوع فإنه لا يقع تمييزًا، وأما المجرور فإنه وإن كان يقع تمييزًا كما في قولك: (ثَلَاثَةُ رِجَالٍ) لكنه ليس مرادًا هنا؛ لأن الكلام في المنصوبات.

والناصب للتمييز هو ما تقدمه من فعل أو شبهه أو ذات مبهمة، كما سيأتي من كلام المصنف.

وقوله: (المفسر لما انبهم...) إلخ، أي: لما خفي، فخرج به الحال، فإنه يفسر ما استبهم من الهيئات.

وقد تقدم التنبيه على أن قول المصنف: (انْبَهَمَ) غير معهود في اللغة، والمعهود (اسْتَبْهَمَ).

وقوله: (من الذوات أو النسب) أي: أن التمييز، نوعان:

أحدهما: تمييز الذات، ويقال له تمييز المفرد، وهو (ما رفع إبهام اسم قبله مجمل الحقيقة).

والثاني: تمييز النسب، ويسمى تمييز الجملة، وهو (ما رفع إبهام نسبة في جملة سابقة عليه).

فائدة: يتفق الحال والتمييز في أمور، وهي:

أنهما اسمان، نكرتان، فضلتان، -بالمعنى المتقدم في الحال-، منصوبتان، رافعتان للإبهام.

ويفترقان في أمور:

منها: أن التمييز لا يكون إلا صريحًا بخلاف الحال كما تقدم.

ومنها: أنه يفسر ذاتًا أو نسبة بخلاف الحال، فإنه يفسر إبهام هيئة الذات.

ومنها: أن الأصل فيه أن يكون جامدًا والأصل في الحال أن تكون مشتقة، وقد يجيء كل واحد منهما على خلاف الأصل فيه نحو)لِلهِ دَرُّهُ فارسًا) و(بَدَتِ الجَارِيَةُ قَمَرًا) وغير ذلك.

أصل

وَالذَّاتُ المُبْهَمَةُ أَرْبَعَةُ أَنواعٍ:

أَحَدُها: العَدَدُ نَحْوُ: (اشْتَرَيْتُ عِشْرِينَ غُلَامًا، وَمَلَكْتُ تِسْعِينَ نَعْجَةً).

وَالثَّاني: المِقْدَارُ كَقَوْلِكَ: (اشْتَرَيْتُ قَفِيزًا بُرًّا وَمَنًا سَمْنًا وَشِبْرًا أَرْضًا)[1].

وَالثَّالِثُ: شِبْهُ المِقْدَارِ نَحْوُ: ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا﴾[2] [الزلزلة: ٧] فَخَيْرًا تَمْيِيزٌ لِ(مِثْقَالَ ذَرَّةٍ).

والرَابِعُ: مَا كَانَ فَرْعًا لِلتَّمْيِيزِ نَحْوُ: (هذَا خَاتَمٌ حَدِيدًا وَبَابٌ سَاجًا وَجُبَّةٌ خَزًّا)[3].

---

(١) الإعراب: (اشْتَرَيْتُ قَفِيزًا) فعل وفاعل ومفعول به، و(بُرًّا) تمييز مفرد، ومثله: (مَنَا سَمْنًا، وَشِبْرًا أَرْضًا).

(٢) الإعراب: (مِثْقَالَ) مفعول به لـ(يَعْمَلْ)، في قوله تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ وهو مضاف، و(ذَرَّةٍ) مضاف إليه، و(خَيْرًا) تمييز مفرد.

(٣) الإعراب: (الْهَاءُ) للتنبيه، و(ذَا) اسم إشارة في محل رفع مبتدأ، و(خَاتَمٌ) خبره، و(حَدِيدًا) تمييز مفرد، ومثله: (بَابٌ سَاجًا، وَجُبَّةٌ خَزًّا).

قوله: (العدد) العدد إما صريح كمثالي المصنف ونحوهما، فإن كلًّا من (غُلَامًا) و(نَعْجَةً) تمييز مبين للإبهام الحاصل في ذات (عِشْرِيْنَ، وَتِسْعِيْنَ)، ووجه الإبهام فيهما أن أسماء العدد صالحة لكل معدود.

وإما كناية عنه كتمييز (كَمِ) الاستفهامية نحو: (كَمْ عَبْدًا مَلَكْتَ)، فـ(كَمْ) مفعول به مقدم، و(عَبْدًا) تمييز مفرد.

وقوله: (المقدار) المقدار هو: (ما يعرف به كمية الشيء)، وهو ثلاثة أقسام:

لأنه إما كيل كالمثال الأول، أو وزن كالثاني، أو مساحة كالثالث فـ(بُرًّا) -مثلًا- تمييز رافع للإبهام الحاصل في ذات (قَفِيْزًا).

ووجه الإبهام فيه أنه صالح لكل مكيل، وقس عليه ما بعده.

والقفيز: (مكيال يسع ثمانية مكاكيك)، والمكوك: (مكيال يسع صاعًا)، وجمعه: أَقْفِزَةٌ، وقُفْزَانٌ.

و(المَنَا) -كعصا-: (رطلان)، وتثنيته: مَنَوَانِ، وجمعه: أَمْنَاءُ، ويقال فيه (مَنٌّ) بالتشديد كـ(ضَبٌّ)، وتثنيته: مَنَّان، بالتشديد. والأول أفصح.

و(الشِّبْرُ) -بكسر الشين-: واحد الأشبار.

وقوله: (شبه المقدار نَحْوُ: ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا﴾) فـ(خَيْرًا) تمييز لـ(مِثْقَالَ ذَرَّةٍ)، وهو شبه وزن، وليس مما يوزن به حقيقة؛ لأن (مِثْقَالَ الذَّرَّةِ) ليس اسمًا لشيء يوزن به في عرفنا.

وقوله: (هذا خاتم حديدًا) فـ(حَدِيْدًا) تمييز لـ(خَاتَمٌ)، و(الخَاتَمُ) فرع الحديد من جهة أنه مصنوع منه، فيكون الحديد هو الأصل، و(الخَاتَمُ) مشتق منه، فهو فرعه بهذا الاعتبار، ومثله ما بعده.

و(السَّاجُ) نوع من الخشب، و(الخَزُّ) نوع من الحرير.

أصل

والمُبَيِّنُ لإِبْهَامِ النِّسْبَةِ:

إِمَّا مُحَوَّلٌ عَنِ الفَاعِلِ نَحْوُ: (تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا[١]، وَتَفَقَّأَ بَكْرٌ شَحْمًا، وَطَابَ مُحَمَّدٌ نَفْسًا) وقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾[٢] [مريم: ٤].

وَإِمَّا مُحَوَّلٌ عَنِ المَفْعُولِ نَحْوُ: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾[٣] [القمر: ١٢].

أَوْ عَنْ غَيْرِهِمَا نَحْوُ: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا﴾[٤] [الكهف: ٣٤]، (وَزَيْدٌ أَكْرَمُ مِنْكَ أَبًا، وَأَجْمَلُ مِنْكَ وَجْهًا)[٥].

أَوْ غَيْرُ مُحَوَّلٍ نَحْوُ: (امْتَلأَ الإِنَاءُ مَاءً[٦]، وَللهِ دَرُّهُ فَارِسًا)[٧].

قوله: (تصبب زيد عرقًا) فـ(عَرَقًا) تمييز مبين لإبهام التصبب إلى (زَيْدٌ)، وأصل الكلام (تَصَبَّبَ عَرَقُ زَيْدٍ)، فحول الإسناد عن المضاف وهو (عَرَقُ) إلى المضاف إليه وهو (زَيْدٍ)، فقيل: (تَصَبَّبَ زَيْدٌ)، فحصل إبهام في نسبة التصبب إلى (زَيْدٌ) من أي جهة هو؛ إذ ليس المراد أن ذاته هي المتصببة بنفسها بل شيء منها، فَجِيْءَ بالمضاف الذي كان فاعلاً وجعل تمييزًا فارتفع الإبهام.

والباعث على ذلك أن ذكر الشيء مبهمًا ثم ذكره مفسرًا أوقع في النفس، وقس

---

(١) **الإعراب**: (تَصَبَّبَ زَيْدٌ) فعل وفاعل، و(عَرَقًا) تمييز نسبة محول عن فاعل، ومثله: (تَفَقَّأَ بَكْرٌ شَحْمًا)، و(طَابَ مُحَمَّدٌ نَفْسًا).

(٢) إعرابها مثل: (تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا).

(٣) **الإعراب**: (فَجَّرْنَا الْأَرْضَ) فعل وفاعل ومفعول، و(عُيُونًا) تمييز محول عن مفعول.

(٤) **الإعراب**: (أَنَا) مبتدأ، و(أَكْثَرُ) خبره، و(مِنْكَ) جار ومجرور متعلق بـ(أَكْثَرُ)، و(مَالًا) تمييز نسبة محول عن مبتدأ.

(٥) إعرابه مثل ما قبله.

(٦) **الإعراب**: (امْتَلَأَ الْإِنَاءُ) فعل وفاعل، و(مَاءً) تمييز غير محول.

(٧) **الإعراب**: (لِلَّهِ) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، و(دَرُّ) مبتدأ مؤخر، و(الْهَاءُ) مضاف إليه، و(فَارِسًا) تمييز غير محول.

عليه ما بعده.

ومعنى (تَصَبَّبَ) تَحَدَّرَ، ومعنى (تَفَقَّأَ) امْتَلَأَ؛ أي: كثر وعظم، ومعنى (طَابَ) انبسط وانشرح.

وقوله نحو: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾، فـ(عُيُوْنًا) تمييز محول عن مفعول، مبين لإبهام نسبة التفجير، وأصله (فَجَّرْنَا عُيُوْنَ الأَرْضِ)، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فانتصب انتصابه، فحصل إبهام في النسبة، فجيء بالمحذوف وجعل تمييزًا فارتفع الإبهام.

وقوله: (أو عن غيرهما) أي: بأن يكون محولًا عن المبتدأ، وهو الواقع بعد اسم التفضيل، فـ(مَالًا) في الآية، تمييز محول عن المبتدأ، مبين لإبهام نسبة الأكثرية، والأصل: (مَالِيْ أَكْثَرُ مِنْ مَالِكَ)، فحذف المبتدأ وأقيم المضاف إليه مقامه، فارتفع وانفصل، فصار اللفظ: (أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ)، فحصل إبهام في النسبة، فأتي بالمحذوف وجعل تمييزًا فارتفع الإبهام.

وكذا (أَبًا) و(وَجْهًا) في المثالين بعده كل منهما تمييز محول عن المبتدأ، مبين لإبهام نسبة الأكرمية ونسبة الأجملية، والأصل: (أَبُو زَيْدٍ أَكْرَمُ مِنْكَ)، (وَوَجْهُهُ أَجْمَلُ مِنْكَ)، ففعل فيه ما تقدم.

قوله: (أو غير محول) أي: عن شيء أصلًا نحو: (امْتَلَأَ الإِنَاءُ مَاءً)؛ لأن مثل هذا التركيب وضع ابتداء هكذا غير محول فـ(مَاءً) تمييز غير محول، مبين لإبهام نسبة الامتلاء.

وأكثر وقوعه بعد ما يفيد التعجب نحو: (زَيْدٌ لِلّٰهِ دَرُّهُ فَارِسًا)، ونحو: (مَا أَحْسَنَ زَيدًا رَجُلًا) فـ(فَارِسًا) و(رَجُلًا) تمييز غير محول، مبين لإبهام نسبة التعجب.

فَائِدَةٌ: (الدَّرُّ) -بفتح الدال المهملة وتشديد الراء- في الأصل مصدر (دَرَّ اللَّبَنُ يَدِرُّ وَيَدُرُّ -بكسر الدال وضمها- دَرًّا وَدَرُوَرًا) أي: (كَثُرَ)، ويسمى اللبن نفسه (دَرًّا)، وهو كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه، وإنما أضيف إلى الله تعالى قصدًا لإظهار

المتعجب منه؛ لأنه تعالى مُنْشِئُ العجائب، فمعنى قولهم: (لِلّٰهِ دَرُّهُ فَارِسًا) أي: ما أعجب فعله.

ويحتمل أن يكون التعجب من لبنه الذي ارتضعه من ثدي أمه، أي: ما أعجب هذا اللبن الذي نزل منه مثل هذا الولد الكامل في هذه الصفة.

أصل | وَلَا يَكُونُ التَّمْيِيزُ إِلَّا نَكِرَةً، وَلَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ بِالْمَعْنَى الْمُتَقَدِّمِ فِي الْحَالِ.

قوله: (ولا يكون التمييز إلا نكرة) التمييز -كالحال- لا يكون إلا نكرة كما تقدم في جميع الأمثلة، فإن جاء بلفظ المعرفة أول بنكرة كقوله الشاعر:

.... صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو

أي: (نَفْسًا) فـ(أَلْ) زائدة، هذا مذهب البصريين -وهو الصحيح-، وأجاز الكوفيون تعريفه تمسكًا بظاهر هذا البيت.

وقوله: (ولا يكون إلا بعد تمام الكلام) أي: أن يقع بعد جملة تامة، وإن توقف حصول الفائدة عليه، وقد يقع قبل تمام الكلام نحو: (عِشْرُونَ دِرْهَمًا عِنْدِي)، قاله الفاكهي.

أصل | والنَّاصِبُ لِتَمْيِيزِ الذَّاتِ الْمُبْهَمَةِ تِلْكَ الذَّاتُ، وَلِتَمْيِيزِ النِّسْبَةِ الْفِعْلُ الْمُسْنَدُ، وَلَا يَتَقَدَّمُ التَّمْيِيزُ عَلَى عَامِلِهِ مُطْلَقًا. وَاللهُ أَعْلَمُ.

قوله: (والناصب للتمييز...) إلخ، الناصب للتمييز إن كان مفردًا هو ذلك الاسم المبهم بلا خلاف، قاله الأشموني.

وإنما صح عمله فيه -وإن كان جامدًا-؛ لأنه شبيه باسم الفاعل؛ ولأنه طالب له في المعنى فنحو: (عِشْرِيْنَ دِرْهَمًا) شبيه بـ(ضَارِبِيْنَ زَيْدًا)، ونحو: (رَطْلٍ زَيْتًا) شبيه بـ(ضَارِبٍ عَمْرًا) في الاسمية، والطلب المعنوي، وقيل غير ذلك.

وإن كان نسبة، فالناصب له عند سيبويه وموافقيه الفعل أو شبهه، نحو: (طَابَ مُحَمَّدٌ نَفْسًا، وَزَيْدٌ مُتَصَبِّبٌ عَرَقًا).

وقوله: (**ولا يتقدم التمييز على عامله مطلقًا**) أي: جامدًا كان أو متصرفًا، فلا يقال في نحو: (عِنْدِي عِشْرُونَ كِتَابًا) و(طَابَ مُحَمَّدٌ نَفْسًا): (عِنْدِي كِتَابًا عِشْرُوْنَ)، و(نَفْسًا طَابَ مُحَمَّدٌ)، والأول باتفاق، والثاني على خلاف، فمذهب سيبويه والجمهور المنع؛ لأن الغرض من التمييز رفع الإبهام الحاصل في الذات أو في النسبة فتقديمه عليه ينافي هذا المقصود.

وأما تقديمه عليه في قول الشاعر:

.... وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالفِرَاقِ تَطِيْبُ

وقول الآخر:

.... وَمَا ارْعَوَيْتُ وَشَيْبًا رَأْسِيَ اشْتَعَلَا

فضرورة، وأجاز ذلك آخرون قياسًا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف، وتمسكًا بما سمع منه.

فائدة: قال المصرح (١/ ٤٠٠): واتفق الجميع على جواز تقديم التمييز على المميز إذا كان العامل متقدمًا نحو: (طَابَ نَفْسًا زَيْدٌ)، قاله ابن الضائع. اهـ



أصل

بَابُ المستثنى

وَأَدواتُ الاِسْتِثْنَاءِ ثَمَانِيَةٌ:

حَرْفٌ بِاتِّفَاقٍ وَهُوَ (إِلَّا).

وَاسْمَانِ بِاتِّفَاق وَهُمَا: (غَيْرٌ، وَسِوًى) بِلُغَاتِهَا فَإِنَّهُ يُقَالُ فِيها: (سِوًى) كَرِضًا، وَ(سُوًى) كَهُدًى، وَ(سَوَاءٌ) كَسَمَاءٍ، وَ(سِوَاءٌ) كَبِنَاءٍ.

وَفِعْلَانِ بِاتِّفَاقٍ، وَهُمَا (لَيْسَ، وَلَا يَكُونُ).

وَمُتَرَدِّدٌ بَيْنَ الفِعْلِيَّةِ وَالحَرْفِيَّةِ وَهُوَ (خَلَا، وَعَدَا، وَحَاشَا) وَيُقَالُ فِيهَا: (حَاشَ، وَحَشَا).

قوله: (باب المستثنى) هذا هو النوع التاسع من المنصوبات في بعض أحواله، وهو: (الاسم المذكور بعد (إِلَّا) أو إحدى أخواتها مخالفًا لما قبلها نفيًا وإثباتًا).

ومعنى هذا: أن حكم ما قبل أداة الاستثناء يختلف مع ما بعدها من جهة النفي والإثبات، فإن كان مثبتًا كان ما بعدها منفيًّا، نحو: (قَامَ القَومُ إِلَّا زَيدًا)، فـ(القِيَامُ) ثابت لـ(القوْمِ) منفي عن (زَيْدٍ)، والعكس بالعكس نحو: (مَا قَامَ القَومُ إِلَّا زَيْدٌ).

وقوله: (وأدوات الاستثناء ثمانية) أي: بناء على أن (سِوًى) بلغاتها أداة واحدة.

وقوله: (وسواء كبناء) وهذه الأخيرة هي أغربها وَقَلَّ من ذكرها وممن نص عليها الفارسي في "الحجة" وتبعه ابن الخباز في "النهاية" ومنه أخذ ابن إياز.

والحاصل أنها تمد مع الفتح وتقصر مع الضم، ويجوز الوجهان مع الكسر قاله في "المغني". اهـ أفاده المصرح (١/ ٣٤٧).

وقوله: (فعلان باتفاق وهما ليس ولا يكون) قال الفاكهي: ذكر الاتفاق منتقد.

أما (لَيْسَ) فالخلاف فيها مشهور، فمنهم من ذهب إلى حرفيتها مطلقًا، ومنهم

من خص ذلك بما إذا كانت للاستثناء، والأصح أنها فعل كما تقدم في صدر المقدمة.

وأما (لَا يَكُوْنُ) فلا يحسن أن يعد فعلًا، فضلًا عن أن يعد متفقًا على فعليته؛ لأنه مركب من حرف وفعل، والمركب منهما لا يكون فعلًا، ومن عده فعلًا فقد تجوز في الكلام. اهـ

وقال الأهدل بعد أن ذكر كلام الفاكهي المتقدم: وقد يجاب عما قاله المصنف بأن مراده اتفاق الأكثر من علماء العربية؛ لأن القول بحرفية (لَيْسَ) صار كالمجهول في اصطلاح علماء العربية، وأما (لَا يَكُوْنُ) فإن (لَا) غير منظور إليها؛ لأنها ركبت مع الفعل، وهي حرف غلبها الفعل لشرفه فسمي الجميع فعلًا، والحاصل أن المصنف بَيَّنَ ما ذكره من الاتفاق على ما هو مشهور معروف في كتب العربية من فعلية اللفظين المذكورين.

وقوله: (متردد...) إلخ، أي: أنه يستعمل تارة فعلًا وتارة حرفًا.

و(حَاشَ) بحذف الألف الأخيرة، و(حَشَا) بحذف الألف الأولى.

أصل: **فَالمُسْتَثْنَى بِإِلَّا يُنْصَبُ إِذَا كَانَ الكَلَامُ تَامًّا مُوجَبًا.** وَالتَّامُّ: هُوَ مَا ذُكِرَ فِيهِ المُسْتَثْنَى مِنْهُ، وَالمُوجَبُ: هُوَ الَّذِي لَمْ يَتَقَدَّمْ عَلَيْهِ نَفْيٌ وَلَا شِبْهُهُ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَشَرِبُواْ مِنۡهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾[1] [البقرة: ٢٤٩] وَكَقَوْلِكَ: (قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا، وَخَرَجَ النَّاسُ إِلَّا عَمْرًا). سَوَاءٌ كَانَ الاِسْتِثْنَاءُ مُتَّصِلًا كَمَا مَثَّلْنَا أَوْ مُنْقَطِعًا، نَحْوُ: (قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا حِمَارًا).

قوله: **(فالمستثنى بالإ ينصب)** أي: وجوبًا.

وقوله: (نفي ولا شبهه) شبه النفي: هو النهي، والاستفهام الانكاري.

---

(١) **الإعراب**: (الْفَاءُ) عاطفة، و(شَرِبُوا) فعل وفاعل، و(مِنْهُ) جار ومجرور متعلق بـ(شَرِبُوا)، و(إِلَّا) حرف استثناء، و(قَلِيلًا) مستثنى واجب النصب؛ لأنه ما قبله كلام تام موجب، ومثله ما بعده إلا أن الاستثناء في الثلاثة الأُوَلِ متصل، وفي الرابع منقطع.

وقوله: (نحو قوله تعالى: ﴿فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾)، فـ(قَلِيْلًا) مستثنى واجب النصب؛ لأن ما قبله كلام تام؛ لذكر المستثنى منه وهو (الواوُ) في (شَرِبُوْا)، وموجب؛ لعدم تقدم نفي أو شبهه عليه، ومثله ما بعده.

وقوله: (سواء كان الاستثناء متصلًا...) إلخ، الاستثناء المتصل: (أن يكون المستثنى بعضًا من المستثنى منه)، فإن (زَيْدًا) في المثال المتقدم من القوم، و(عَمْرًا) في المثال الآخر من الناس، والمنقطع عكسه كمثال المصنف، فإن (الحِمَارَ) ليس بعضًا من القوم.

أصل

وَإِنْ كَانَ الكَلَامُ **تَامًّا غَيْرَ مُوجَبٍ**؛ جَازَ فِي المُسْتَثْنَى البَدَلُ وَالنَّصْبُ عَلَى الاِسْتِثْنَاءِ، وَالأَرْجَحُ فِي المُتَّصِلِ البَدَلُ أي: **يُجْعَلُ** المُسْتَثْنَى بَدَلًا مِنَ المُسْتَثْنَى مِنْهُ، **فَيَتْبَعُهُ** فِي إِعْرَابِهِ، **نَحْوُ قَوْلِهِ** تَعَالَى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[1] [النساء: ٦٦].

وَالمُرَادُ بِشِبْهِ النَّفْيِ:

النَّهْيُ نَحْوُ: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتُكَ﴾[2] [هود: ٨١].

وَالاِسْتِفْهَامُ نَحْوُ: ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾[3]

---

(١) **الإعراب**: (مَا) نافية، و(فَعَلُوْهُ) فعل وفاعل ومفعول به، و(إِلَّا) حرف استثناء، و(قَلِيلٌ) بالرفع بدل من (الْوَاوِ) في (فَعَلُوْهُ) بدل بعض من كل.

(٢) **الإعراب**: (الْوَاوُ) عاطفة، و(لَا) ناهية، و(يَلْتَفِتْ) فعل مضارع مجزوم بـ(لَا) الناهية، و(مِنْكُمْ) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من (أَحَدٌ)، و(أَحَدٌ) فاعل، و(إِلَّا) حرف استثناء، و(امْرَأَتُكَ) بالرفع بدل من (أَحَدٌ) بدل بعض من كل، و(الْكَافُ) مضاف إليه.

(٣) **الإعراب**: (الْوَاوُ) عاطفة، و(مَنْ) اسم استفهام معناه النفي في محل رفع مبتدأ، و(يَقْنَطُ) فعل مضارع مرفوع، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره: (هُوَ) والجملة الفعلية في محل رفع خبر المبتدإ، و(مِنْ رَحْمَةِ) جار ومجرور متعلق بـ(يَقْنَطُ)، و(رَحْمَةِ) مضاف، و(رَبِّ) مضاف إليه، وهو مضاف، و(الْهَاءُ) مضاف إليه، و(إِلَّا) حرف استثناء، و(الضَّالُّونَ) بدل من فاعل (يَقْنَطُ) بدل=

[الحجر: ٥٦].

والنَّصْبُ في المُستَثنى المُتَّصِلِ عَرَبيٌّ جَيِّدٌ وقد قُرِئَ بهِ في السَّبْعِ في ﴿قَلِيلٌ﴾ و﴿ٱمْرَأَتَكَ﴾.

وَإِنْ كَانَ الاسْتِثْنَاءُ مُنْقَطِعًا فَالحجازِيُّونَ يُوجِبُونَ النَّصْبَ، نَحْوُ: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾[1] [النساء: ١٥٧]، وَتَمِيمٌ يُرَجِّحُونَهُ وَيُجِيزُونَ الإِتْبَاعَ نَحْوُ: (مَا قَامَ القَوْمُ إِلَّا حِمارًا وَإِلا حِمارٌ)[2].

قوله: (والأرجح في المتصل البدل...) إلخ، ولهذا أجمعت السبعة عليه، أي: الإبدال في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ﴾ [النور: ٦]، برفع (أَنْفُسُهُمْ) لا غير، وقوله: ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾ [الحجر: ٥٦].

و(قَلِيْلٌ) في مثال المصنف بدل من (الواوِ) في (فَعَلُوْهُ)، بدل بعض من كل في قراءة السبعة إلا ابن عامر، وبالنصب على الاستثناء في قراءة ابن عامر، والأول أرجح.

و(امْرَأَتُكَ) بالرفع بدل من (أَحَدٌ)، بدل بعض من كل في قراءة أبي عمرو وابن كثير، وبالنصب على الاستثناء في قراءة الباقين، والأول أرجح.

و(الضَّالُّوْنَ) بدل من فاعل (يَقْنَطُ)، بدل بعض من كل.

وقوله: (عربي جيد) أي: ليس بِرَدِيء بل هو فصيح، وإن كان الإتباع أجود منه.

= بعض من كل.

(١) **الإعراب**: (مَا) نافية، و(لَهُمْ) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، و(بِهِ) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من (عِلْمٍ)، و(مِنْ) حرف صلة وتوكيد، و(عِلْمٍ) مبتدأ مؤخر، وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، و(إِلَّا) حرف استثناء، و(اتِّبَاعَ) منصوب على الاستثناء في قراءة السبعة، و(الظَّنِّ) مضاف إليه.

(٢) **الإعراب**: (مَا) نافية، (قَامَ القَوْمُ) فعل وفاعل و(إِلَّا) حرف استثناء، و(حِمَارًا) بالنصب على الاستثناء، وهو الأرجح عند التميميين، و(حِمَارٌ) بالرفع على الإبدال.

وقوله: (في السبع في ﴿قَلِيلٌ﴾ و﴿ٱمْرَأَتَكَ﴾) قد تقدم بيانه.

وقوله: (فالحجازيون يوجبون النصب) أي: فيقولون -مثلاً-: (مَا فِيْهَا أَحَدٌ إِلَّا حِمَارًا)، ولغتهم هي الفصحى، وبها جاء التنزيل كالآية التي ذكرها المصنف، فقد أجمعت السبعة على نصب (اتِّبَاعَ الظَّنِّ) على الاستثناء.

تنبيه: ليس وجوب نصبه عند الحجازيين فحسب، بل عند جمهور العرب كما أفاده ابن عقيل.

أصل: وَإِنْ كَانَ الكَلَامُ نَاقِصًا وَهُوَ الذي لَمْ يُذْكَرْ فِيهِ المُسْتَثْنى مِنْهُ وَيُسَمَّى **اسْتِثْناءً مُفَرَّغًا**، كَانَ المُسْتَثْنى عَلَى حَسَبِ العَوَامِلِ فَيُعْطى مَا يَسْتَحِقُّهُ لَوْ لَمْ تُوجَدْ (إِلَّا)، وشَرْطُهُ كَوْنُ الكَلَامِ غَيْرَ إيجابٍ نَحْوُ: (مَا قَامَ إلا زَيْدٌ، وَمَا رَأَيْتُ إِلَّا زَيْدًا، وَمَا مَرَرْتُ إِلَّا بزَيْدٍ)[١] وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾[٢] [آل عمران: ١٤٤]، ﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾[٣] [النساء: ١٧١]، ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓا أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾[٤] [العنكبوت: ٤٦].

---

(١) **الإعراب**: (مَا) نافية، و(قَامَ) فعل ماض، و(إِلَّا) حرف استثناء ملغى، و(زَيْدٌ) فاعل بـ(قَامَ)، و(زَيْدًا) في المثال الذي بعده مفعول به منصوب بـ(رَأَيْتُ)، وفي الثالث مخفوض بالحرف، و(إِلَّا) فيهما حرف استثناء ملغى.

(٢) **الإعراب**: (مَا) نافية، و(مُحَمَّدٌ) مبتدأ، و(إِلَّا) حرف استثناء ملغى، و(رَسُولٌ) خبر المبتدإ.

(٣) **الإعراب**: (الْوَاوُ) عاطفة، و(لَا) ناهية، و(تَقُولُوا) فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون، و(الْوَاوُ) فاعل، و(عَلَى اللهِ) جار ومجرور متعلق بالفعل، و(إِلَّا) حرف استثناء ملغى، و(الْحَقَّ) مفعول به منصوب، بـ(تَقُولُوا)، وقيل: نعت لمصدر محذوف أي: (الْقَوْلَ الْحَقَّ)، وهذا والذي بعده مثال للنهي.

(٤) **الإعراب**: (الْوَاوُ) استئنافية، و(لَا تُجَادِلُوا) مثل: (لَا تَقُولُوا)، و(أَهْلَ) مفعول به، و(الْكِتَابِ) مضاف إليه، و(إِلَّا) حرف استثناء ملغى، و(بِالَّتِي) جار ومجرور محلًّا متعلق بالفعل، و(هِيَ)=

قوله: (ويسمى استثناء مفرغًا) سمي مفرغًا؛ (لأن العامل الذي قبل (إِلَّا) قد تفرغ للعمل فيما بعدها).

وقوله: (كان المستثنى على حسب العوامل...) إلخ، أي: أن المستثنى من كلام ناقص يكون إعرابه على حسب العوامل التي قبله من: رفع على الفاعلية أو نحوها، ونصب على المفعولية أو نحوها، أو خفض.

فمثال الرفع على الفاعلية: (مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ)، وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾ [المدثر: ٣١]، فـ(زَيْدٌ) فاعل (قَامَ)، و(هُوَ) ضمير منفصل في محل رفع فاعل (يَعْلَمُ).

ومثال الرفع على غيرها قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾، فـ(رَسُوْلٌ) خبر المبتدإ الذي هو (مُحَمَّدٌ).

ومثال النصب على المفعولية: (مَا رَأَيْتُ إِلَّا زَيْدًا)، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾، فـ(زَيْدًا) مفعول به لـ(رَأَيْتُ)، و(الحَقَّ) مفعول به لـ(تَقُوْلُوْا).

ومثال النصب على غيرها قولك: (مَا جَاءَ زَيْدٌ إِلَّا ضَاحِكًا) فـ(ضَاحِكًا) حال من (زَيْدٌ) منصوب بـ(جَاءَ).

ومثال الخفض (مَا مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ)، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾، فـ(زَيْدٍ) مجرور بالباء، و(الَّتِيْ) مجرور محلًّا بـ(الباءِ) أيضًا.

تنبيه: الاستثناء في هذه الأمثلة ونحوها من اسم عام محذوف يكون تقديره مناسبًا للمستثنى، فيقدر في نحو: (مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ): (مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ)، وكذا الباقي، وفي نحو: (مَا لَبِسْتُ إِلَّا ثَوْبًا): (مَا لَبِسْتُ لِبَاسًا...)، وفي نحو: (مَا جَاءَ زَيْدٌ إِلَّا ضَاحِكًا): (مَا جَاءَ فِيْ حَالَةٍ مِنَ الأَحْوَالِ)، وهكذا.

= مبتدأ، و(أَحْسَنُ) خبره، والجملة صلة (الَّتِي)، والعائد (هِيَ).

وَجُرَّ ما بعد (إِلَّا) في هذا المثال؛ لأن ما قبلها يطلب مجرورًا، ومعنى الآية: (وَلَا تُجَادِلُوا أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالْمُجَادَلَةِ الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ).

وقوله: (وشرطه كون الكلام غير إيجاب) أي: بأن يشتمل على نفي أو شبهه كأمثلة المصنف، وإنما اشترط ذلك؛ لأن حصول الفائدة متوقف عليه غالبًا، فإنه لو قيل -مثلًا-: (ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا) كان معناه: أنك ضربت الناس كلهم وتركت زيدًا، وهذا محال، بخلاف قولك: (مَا ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا) فإن إيقاع الضرب على زيد ممكن.

فإن حصلت الفائدة بدون نفي أو شبهه جاز وذلك نحو: (قَرَأْتُ إِلَّا يَومَ الجُمُعَةِ)؛ لأن المعنى أنك قرأت كل يوم من أيام الأسبوع غير الجمعة، وهذا معنى صحيح.

تنبيه: مَثَّلَ المصنف للنفي، والنهي، ولم يمثل للاستفهام، ومثاله قولك: (هَلْ قَامَ إِلَّا زَيْدٌ؟)، وقوله تعالى: ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، أي: (مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ)، و(مَا يُهْلَكُ إِلَّا القَوْمُ الفَاسِقُوْنَ).

أصل

والمُسْتَثْنى بِـ(غَيْرٍ وَسِوًى) بِلُغَاتِها مَجْرُورٌ بِالإِضَافَةِ، وَيُعْرَبُ (غَيْرٌ وَسِوًى) بِمَا يَسْتَحِقُّهُ المُسْتَثْنى بِـ(إلا) فَيَجِبُ نَصْبُهُما في نَحْوِ: (قَامُوا غَيْرَ زَيْدٍ وَسِوى زَيْدٍ)[1]، ويَجُوزُ الإِتْبَاعُ وَالنَّصْبُ كما في نَحْوِ: (مَا قَامُوا غَيْرَ زَيْدٍ وَسِوَى زَيْدٍ)، وَيُعْرَبَانِ بِحَسَبِ العَوامِلِ في نَحْوِ: (مَا قَامَ غَيْرُ زَيْدٍ وَسِوى زَيْدٍ، وَمَا رَأَيْتُ غَيْرَ زَيْدٍ وَسِوَى زَيْدٍ، وَمَا مَرَرْتُ بِغَيْرِ زَيْدٍ وَسِوَى زَيْدٍ).

وَإِذَا مُدَّتْ[2] (سِوًى) كَانَ إِعْرَابُهَا ظَاهِرًا وَإِذَا قُصِرَتْ كَانَ[3] مُقَدَّرًا عَلَى الأَلِفِ.

قوله (ويعرب غير وسوى بما يستحقه المستثنى بإلا) أي: من الإعراب في ذلك

---

(١) **الإعراب**: (قَامُوا) فعل وفاعل، و(غَيْرَ) اسم استثناء منصوب وجوبًا على الاستثناء، وهو مضاف، و(زَيْدٍ) مضاف إليه، ومثله: (وَسِوَى زَيْدٍ)، إلا أن علامة الإعراب فيه مقدرة للتعذر، وإعراب البقية ظاهر يعرف مما سبق.

(٢) في «المخطوطة» (مَدَدْتَ).

(٣) في «الكواكب» زيادة (إِعْرَابُهَا).

الكلام وقد عرفت تفصيله، وكأنهما لما جر بهما المستثنى انتقل إعرابه إليهما.

وقوله (فيجب نصبهما...) إلخ، محل وجوب نصبهما إذا كان الكلام السابق تامًّا موجبًا كالمثال الأول.

ومحل جواز الأمرين الإتباع، والنصب على الاستثناء إذا كان الكلام السابق تامًّا منفيًّا، كالمثال الثاني، ونحو: (لَا يَقُمْ أَحَدٌ غَيْرُ زَيْدٍ، وَسِوَى زَيْدٍ)، و(هَلْ قَامَ أَحَدٌ غَيْرَ زَيْدٍ وَسِوَى زَيْدٍ)، والأرجح الإتباع كما تقدم.

ومحل إعرابهما على حسب العوامل إذا كان الكلام السابق ناقصًا كبقية الأمثلة.

وقوله (وإذا مدت سوى...) إلخ، أي: نحو: (قَامَ الْقَوْمُ سَوَاءَ زَيْدٍ) -بالمد مع فتح السين وكسرها-، كما تقدم قبلُ، و(قَامَ الْقَوْمُ سِوَى زَيْدٍ) وبقية أمثلة المصنف، وإعرابها حينئذ مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر؛ لأنه اسم مقصور.

أصل: والمُسْتَثْنَى بِ(لَيْسَ وَلَا يَكُونُ) مَنْصُوبٌ لَا غَيْرُ لأَنَّهُ خَبَرُهُمَا نَحْوُ: (قَامَ الْقَوْمُ لَيْسَ زَيْدًا، وَلَا يَكُونُ زَيْدًا)[1].

قوله (منصوب لا غير...) أي: أن المستثنى بـ(لَيْسَ وَلَا يَكُوْنُ) له حكم واحد وهو وجوب النصب، وإنما وجب نصبه؛ لأنه خبر لهما كمثالي المصنف، فـ(لَيْسَ) في مثاله فعل استثناء بمنزلة (إلَّا)، واسمها ضمير مستتر فيها وجوبًا تقديره: (هُوَ) يعود على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق، والتقدير: (لَيْسَ هُوَ، أَي: القَائِمُ زَيْدًا)، و(زَيْدًا) مستثنى منصوب وجوبًا على أنه خبرها، ومثله ما بعده.

---

(١) **الإعراب**: (قَامَ الْقَوْمُ) فعل وفاعل، و(لَيْسَ) فعل استثناء، واسمها ضمير مستتر فيها وجوبًا تقديره: (هُوَ) يعود على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق، و(زَيْدًا) خبرها، والتقدير: (لَيْسَ الْقَائِمُ زَيْدًا)، ومثله ما بعده.

أصل

والمُسْتَثْنَى بِ(خَلَا وَعَدَا وَحَاشَا) يَجُوزُ جَرُّهُ وَنَصْبُهُ بِهَا نَحْوُ: (قَامَ القَوْمُ خَلَا زَيْدًا، وَخَلَا زَيْدٍ وَعَدَا زَيْدًا وَعَدَا زَيْدٍ وَحَاشَا زَيْدًا وَحَاشَا زَيْدٍ)(١)، فَإِنْ جَرَرْتَ فَهِيَ حُرُوفُ جَرٍّ، وَإِنْ نَصَبْتَ فَهِيَ أَفْعَالٌ، إِلَّا أنّ سِيبَوَيْهِ لَمْ يَسْمَعْ في المُسْتَثْنَى بَ(حَاشَا) إِلَّا الجَرَّ.

وَتَتَّصِلُ (مَا) بِ(عَدَا وَخَلَا) فَيَتَعَيَّنُ النَّصْبُ، وَلَا تَتَّصِلُ بِ(حَاشَا) تَقُولُ: (قَامَ القَوْمُ مَا عَدَا زَيْدًا)(٢)، وَقَالَ لَبِيدٌ:

أَلاَ كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلاَ اللهَ بَاطِلُ ... [وكُلُّ نَعِيمٍ لا مَحَالَةَ زَائِلُ](٣)

---

(١) **الإعراب**: (قَامَ الْقَوْمُ) فعل وفاعل، و(خَلَا) فعل استثناء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: (هُوَ) يعود على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق، و(زَيْدًا) مفعول به لـ(خَلَا)، والتقدير: (قَامَ الْقَوْمُ خَلَا الْقَائِمُ زَيْدًا).

و(خَلَا زَيْدٍ) (خَلَا) حرف جر، و(زَيْدٍ) مجرور بـ(خَلَا)، ومثله ما بعده.

(٢) **الإعراب**: (قَامَ الْقَوْمُ) فعل وفاعل، و(مَا) مصدرية، و(عَدَا) فعل استثناء، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: (هُوَ)، و(زَيْدًا) مستثنى منصوب على أنه مفعول به، والمصدر المؤول منصوب على الحال أو على الظرفية كما يأتي بيانه في الشرح.

(٣) هذا البيت من الطويل قاله لَبِيدُ -بفتح اللام وكسر الموحدة- ابن ربيعة العامري الصحابي رضي الله عنه.

اللغة: (أَلَا) حرف يفتتح به الكلام لتنبيه المخاطب. و(الْبَاطِلُ) هو: الزائل الفائت من: (بَطَلَ الشَّيْءُ بُطْلًا وَبُطُولًا وَبُطْلَانًا) -بضمهنّ-، إذا ذهب ضياعًا.

و(النَّعِيمُ) ما أنعم الله عليك. و(لَا مَحَالَةَ) -بفتح الميم- أي: لابد.

المعنى: أن كل شيء غير الله تعالى زائل وَفَانٍ لا يدوم. وكل نعيم -أي: من نعيم الدنيا- كذلك زائل وفان؛ لأنه بصدد ذم الدنيا وبيان سرعة زوالها.

الإعراب: (أَلَا) حرف استفتاح، و(كُلُّ) مبتدأ، و(شَيْءٍ) مضاف إليه، و(مَا) مصدرية، و(خَلَا) فعل استثناء، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: (هُوَ) ولفظ الجلالة (اللهَ) مستثنى منصوب، وجوبًا على أنه مفعول به، والمصدر المؤول منصوب على الحال أو الظرفية، كما يأتي في الشرح، و(بَاطِلُ) خبر المبتدإ، و(الْوَاوُ) عاطفة، و(كُلُّ) مبتدأ، و(نَعِيمٍ) مضاف إليه، و(لَا) نافية للجنس، و(مَحَالَةَ) اسمها، وخبرها محذوف تقديره: (لَنَا)، و(زَائِلُ) خبر (كُلُّ نَعِيمٍ). =

قوله: (يجوز جره ونصبه بها...) إلخ، أي: أن المستثنى بهذه الكلمات الثلاث له حكمان:

أحدهما: النصب، وذلك على تقديرها أفعالاً.

والثاني: الجر، وذلك على تقديرها حروف جر، وإنما كان له حكمان؛ لأن هذه الكلمات مترددة بين الفعلية والحرفية كما تقدم.

فتقول في نحو: (قَامَ القَوْمُ خَلَا زَيْدًا) -بالنصب-: (خَلَا) فعل استثناء، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: (هُوَ)، مثل ما تقدم في (لَيْسَ)، و(زَيْدًا) مستثنى منصوب على أنه مفعول به.

وفي نحو: (خَلَا زَيْدٍ) -بالجر-: (خَلَا) حرف جر، و(زَيْدٍ) مجرور بـ(خَلَا)، وكذا تقول في الباقي.

وقوله: (إلا أن سيبويه لم يسمع في المستثنى بـ(حاشَا) إلا الجر) أي: ولذلك التزم حرفيتها وأوجب الجر، لكن غيره قد سمع النصب بها وهو الصحيح، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، ومن شواهده قول الشاعر:

حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّ اللهَ فَضَّلَهُمْ عَلَى البَرِيَّةِ بِالإِسْلَامِ وَالدِّيْنِ

وقوله: (وتتصل ما بعدا وخلا فيتعين النصب...) إلخ، أي: أن محل جواز الأمرين: النصب والجر في المستثنى بهذه الكلمات ما لم تتقدم (مَا) المصدرية، فإن تقدمت وجب نصب المستثنى؛ لأن (مَا) هذه لا تدخل إلا على الأفعال نحو: (قَامَ القَوْمُ مَا خَلَا زَيْدًا)، و(مَا عَدَا زَيْدًا)، فـ(مَا) مصدرية و(خَلَا) فعل استثناء، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: (هُوَ)، و(زَيْدًا) مستثنى منصوب على أنه مفعول به، والمصدر المؤول من الفعل المسبوك بـ(مَا) منصوب على الحال، أي: (مُجَاوِزِيْنَ زَيْدًا)،

= **الشاهد فيه:** قوله: (خَلَا) حيث نصب ما بعدها وجوبًا؛ لاتصال (مَا) المصدرية بها.

تنبيه: في «الكواكب» ذكر صدر البيت وعجزه، وأما في «الفواكه» فذكر الصدر فقط.

أو على الظرفية على تقدير مضاف، أي: (وَقْتَ مُجَاوَزَتِهِمْ زَيْدًا)، ومثله (مَا عَدَا زَيْدًا).

ولا تتصل (مَا) هذه بـ(حَاشَا) إلا نادرًا كقول الأخطل:

رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا ... فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فِعَالَا

أصل

وَأَمَّا خَبَرُ (كَانَ) وَأَخَوَاتِهَا، وَخَبَرُ الحُرُوفِ المُشَبَّهَةِ بِلَيْسَ، وَخَبَرُ أَفْعالِ المُقَارَبَةِ، وَاسْمُ (إِنَّ) وَأَخَوَاتِهَا، وَاسْمُ (لا) الَّتِي لِنَفْيِ الجِنْسِ؛ فَتَقَدَّمَ الكَلَامُ عَلَيْهَا فِي المَرْفُوعَاتِ، وَأَمَّا التَّوابِعُ فَسَيَأْتِي الكَلَامُ عَلَيْهَا إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى.



أصل

باب المخفوضات من الأسماء

المَخْفُوضَاتُ ثَلَاثَةٌ: مَخْفُوضٌ بالحَرْفِ، وَمَخْفُوضٌ بِالإِضَافَةِ، وَتَابِعٌ لِلْمَخْفُوضِ.

قوله: (من الأسماء) هذا القيد لبيان الواقع لا للاحتراز؛ إذ لا يخفض إلا الأسماء.

وقوله: (ثلاثة) أي: على المشهور.

وقوله: (مخفوض بالحرف) هذا هو الأصل؛ ولهذا قدمه.

وقوله: (مخفوض بالإضافة) أي: بسببها لا بها؛ لأن الصحيح أن العامل في المضاف إليه هو المضاف، وهذا مذهب المصنف كما سيأتي.

وقوله: (وتابع للمخفوض) أي: على قول من يقول إن العامل فيه هي التبعية، وهو ضعيف، والأصح أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع في غير البدل، فيرجع الجر في التابع إلى الجر بالحرف أو بالإضافة.

وأما البدل فالعامل فيه محذوف نحو: (هَذَا لِزَيْدٍ أَخِيْكَ)، فـ(أَخِيْكَ) إن أعربته بدلًا كان مجرورًا بلام محذوفة، والتقدير: (هَذَا لِزَيْدٍ لِأَخِيْكَ).

أصل

فَالمَخْفُوضُ بِالحَرْفِ هُوَ: مَا يُخْفَضُ بـ(مِنْ، وَإِلَى، وَعَنْ، وَعَلَى، وَفِي، وَالبَاءِ، وَاللَّامِ، وَالكَافِ، وَحَتَّى، وَالوَاوِ، وَالتَّاءِ، وَرُبَّ، وَمُذْ، وَمُنْذُ).

فالسَّبْعَةُ الأُوْلَى تَجُرُّ الظَّاهِرَ وَالمُضْمَرَ نَحْوُ: ﴿وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾[1] [الأحزاب: ٧]، ﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾[2] [المائدة: ٤٨]، [﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ

---

(١) الإعراب: (مِنْ) حرف جر، و(الْكَافُ) ضمير متصل في محل جر، و(الْوَاوُ) حرف عطف، و(مِنْ) حرف جر، و(نُوحٍ) اسم مجرور بـ(مِنْ) وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره.

(٢) الإعراب: (إِلَى) حرف جر، ولفظ الجلالة (اللهِ) مجرور بـ(إِلَى)، والجار والمجرور متعلق بمحذوف=

جَمِيعًا ﴾[1]،][2] [يونس: ٤] ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾[3] [الانشقاق: ١٩]، ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾[4] [المائدة: ١١٩]، ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ [تُحْمَلُونَ][5] ﴾[6] [المؤمنون: ٢٢]، ﴿وَفِى ٱلْأَرْضِ ءَايَٰتٌ﴾[7] [الذاريات: ٢٠]، ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ﴾[8] [الزخرف: ٧١]، ﴿ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ﴾[9]

= خبر مقدم، و(مَرْجِعُ) مبتدأ مؤخر، و(الْكَافُ) مضاف إليه.

(١) **الإعراب**: (إِلَى) حرف جر، و(الْهَاءُ) ضمير متصل في محل جر، وبقية الإعراب مثل ما تقدم.

(٢) ليست موجودة في متن "الفواكه".

(٣) **الإعراب**: (اللَّامُ) واقعة في جواب قسم مقدر تقديره: (وَاللهِ لَتَرْكَبُنَّ)، و(تَرْكَبُنَّ) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه النون المحذوفة تخفيفًا، و(وَاوُ الْجَمَاعَةِ) المحذوفة وجوبًا -لالتقاء الساكنين- ضمير متصل في محل رفع فاعل، و(النُّونُ) للتوكيد، و(طَبَقًا) مفعول به، و(عَنْ) حرف جر، و(طَبَقٍ) مجرور بـ(عَنْ) والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لـ(طَبَقًا).

(٤) **الإعراب**: (رَضِيَ اللهُ) فعل وفاعل، و(عَنْ) حرف جر، و(الْهَاءُ) ضمير متصل في محل جر، والجار والمجرور متعلق بالفعل، و(رَضُوا عَنْهُ) مثله.

(٥) ليست موجودة في "المخطوطة" ولا في متن "الفواكه".

(٦) **الإعراب**: (الْوَاوُ) عاطفة، و(عَلَى) حرف جر، و(الْهَاءُ) ضمير متصل في محل جر، والجار والمجرور متعلق بـ(تُحْمَلُونَ)، و(الْوَاوُ) عاطفة، و(عَلَى) حرف جر، و(الْفُلْكِ) مجرور بـ(عَلَى)، و(تُحْمَلُونَ) فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، و(الْوَاوُ) نائب فاعل.

(٧) **الإعراب**: (الْوَاوُ) عاطفة، و(فِي) حرف جر، و(الْأَرْضِ) مجرور بـ(فِي) والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، و(آيَاتٌ) مبتدأ مؤخر.

(٨) **الإعراب**: (الْوَاوُ) عاطفة، و(فِي) حرف جر، و(الْهَاءُ) ضمير متصل في محل جر، وهما متعلقان بمحذوف خبر مقدم، و(مَا) اسم موصول مبتدأ مؤخر و(تَشْتَهِي) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة للثقل، و(الْهَاءُ) مفعول به مقدم، و(الْأَنْفُسُ) فاعل مؤخر، والجملة الفعلية صلة الموصول، والعائد (الْهَاءُ).

(٩) **الإعراب**: (آمِنُوا) فعل أمر مبني على حذف النون، و(الْوَاوُ) فاعل، و (بِاللهِ) جار ومجرور متعلق بالفعل.

[النساء: ١٧٥]، ﴿ءَامِنُواْ بِهِۦٓ﴾[1] [الإسراء: ١٠٧]، ﴿لِّلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[2] [يونس: ٥٥]، ﴿لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[3] [البقرة: ٢٥٥].

والسَّبْعَةُ الأَخِيرَةُ تَخْتَصُّ بِالظَّاهِرِ وَلَا تَدْخُلُ عَلَى المضْمَرِ:

فَمِنْهَا: مَا لَا يَخْتَصُّ بِظَاهِرٍ بِعَيْنِهِ وَهُوَ (الكَافُ وَحَتَّى وَالوَاوُ) نَحْوُ: ﴿وَرْدَةً كَٱلدِّهَانِ﴾[4] [الرحمن: ٣٧] و(زَيْدٌ كَالأَسَدِ)[5]، وَقَدْ تَدْخُلُ عَلَى الضَّمِيرِ في ضَرُورَةِ الشِّعْرِ. وَنَحْوُ: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾[6] [القدر: ٥] وَقَوْلِهِمْ: (أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا)[7] بالجر، وَنَحْوُ: (وَاللهِ وَالرَّحْمنِ)[8].

وَمِنْهَا: مَا يَخْتَصُّ بـ(اللهِ)، وَ(رَبِّ) مُضَافًا لِلْكَعْبَةِ أَوْ لِيَاءِ المُتَكَلِّمِ، وَهُوَ التَّاءُ نَحْوُ: (تَاللهِ، وَتَرَبِّ الكَعْبَةِ، وَتَرَبِّي)، وَنَدَرَ (تَالرَّحْمنِ، وَتَحَيَاتِكَ).

---

(١) **الإعراب:** (آمِنُوا) فعل وفاعل، و(الْبَاءُ) حرف جر، و(الْهَاءُ) ضمير متصل في محل جر، وهما متعلقان بالفعل.

(٢) **الإعراب:** (لِلهِ) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، و(مَا) اسم موصول بمعنى (**الَّذِيْ**)، في محل رفع مبتدأ مؤخر، و(فِي السَّمَوَاتِ) جار ومجرور صلة الموصول، والعائد الضمير المستتر في شبه الجملة.

(٣) **الإعراب:** (اللَّامُ) حرف جر، و(الْهَاءُ) ضمير في محل جر، وهما متعلقان بمحذوف خبر مقدم، و(مَا فِي السَّمَوَاتِ) إعرابه كالذي قبله.

(٤) **الإعراب:** (وَرِدَّةً) خبر (كَانَ) في قوله تعالى: ﴿فَكَانَتْ وَرْدَةً﴾ و(الْكَافُ) حرف جر، و(الدِّهَانِ) اسم مجرور، وهما متعلقان بمحذوف صفة لـ(وَرِدَّةً).

(٥) **الإعراب:** (زَيْدٌ) مبتدأ، و(كَالأَسَدِ) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر تقديره: (**كَائِنٌ أَوْ مُسْتَقِرٌّ كَالأَسَدِ**).

(٦) **الإعراب:** (حَتَّى مَطْلَعِ) جار ومجرور، و(مَطْلَعِ) مضاف، و(الْفَجْرِ) مضاف إليه.

(٧) **الإعراب:** (أَكَلْتُ السَّمَكَةَ) فعل وفاعل ومفعول، و(حَتَّى رَأْسِهَا) جار ومجرور، و(الْهَاءُ) مضاف إليه.

(٨) **الإعراب:** (وَاللهِ) جار ومجرور متعلق بفعل محذوف وجوبًا تقديره: (**أُقْسِمُ وَاللهِ**). ومثله ما بعده إلا أن (الْكَعْبَةَ وَالْيَاءَ) في (تَرَبِّي) (وَالْكَافَ) في (تَحَيَاتِكَ) مضاف إليه.

وَمِنْهَا: مَا يَخْتَصُّ بِالزَّمَانِ وَهُوَ (مُنْذُ وَمُذْ)، نَحْوُ: (مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ يَوْمِ الْجُمعَةِ أَوْ مُذْ يَوْمَيْنِ)[١].

وَمِنْهَا: مَا يَخْتَصُّ بِالنَّكِرَاتِ غَالِبًا وَهُوَ (رُبَّ) نَحْوُ: (رُبَّ رَجُلٍ فِي الدَّارِ)[٢]، وَقَدْ تَدْخُلُ عَلَى ضَمِيرِ غَائِبٍ مُلَازِمٍ لِلإِفْرَادِ وَالتَّذْكِيرِ وَالتَّفْسِيرِ بِتَمْيِيزٍ بَعْدَهُ مُطَابِقٍ لِلْمَعْنَى نَحْوُ قَوْلِهِ: (رُبَّهُ فِتْيَةً)[٣].

قوله: (فالمخفوض بالحرف...) إلخ، حروف الخفض كثيرة ذكر المصنف منها هنا أربعة عشر حرفًا، ولم يتعرض لذكر معانيها، ونحن -بعون الله- نذكر لك بعض معانيها المشهورة على سبيل الفائدة.

فأولها: (مِنْ) -بكسر الميم-، وهي أم حروف الخفض؛ ولهذا قدمت في الذكر. وتأتي لمعان كثيرة منها:

ابتداء الغاية في الزمان قليلًا، وفي غيره كثيرًا، فالأول نحو: ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾

---

(١) **الإعراب:** (مَا) نافية، و(رَأَيْتُهُ) فعل وفاعل ومفعول، و(مُنْذُ) حرف جر، و(يَوْمِ) مجرور بـ(مُنْذُ)، وهو مضاف، و(الْجُمُعَةِ) مضاف إليه، ومثله ما بعده.

(٢) **الإعراب:** (رُبَّ) حرف جر وتقليل، و(رَجُلٍ) مجرور بـ(رُبَّ)، و(فِي الدَّارِ) جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لـ(رَجُلٍ).

(٣) هذه قطعة من بيت من الخفيف لا أعرف قائله، ولفظه:

رُبَّــهُ فِتْيَــةً دَعَــوْتُ إِلَى مَــا ... يُــورِثُ الْمَجْــدَ دَائِبًــا فَأَجَــابُوا

اللغة: (رُبَّ) حرف تأتي للتقليل والتكثير، و(الْفِتْيَةُ) جمع فتى، (وَالْمَجْدُ) نيل الشرف والكرم، و(دَائِبًا) -بالباء الموحدة- أي: دائمًا.

المعنى: رب فتية دعوتهم إلى ما يورثهم ويكسبهم شرفًا وفخرًا دائمًا فأجابوا إلى ذلك.

وإعراب مثال المصنف: (رُبَّ) حرف جر وتقليل، و(الْهَاءُ) ضمير في محل جر بـ(رُبَّ)، و(فِتْيَةً) تمييز.

والشاهد فيه: أنه أتى بالضمير مفردًا مفسرًا بتمييز مجموع مطابق للمعنى وهو (فِتْيَةً) كما هو مذهب البصريين.

[التوبة: ١٠٨] والثاني نحو: ﴿مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [الإسراء: ١]، ونحو: ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ﴾ [النمل: ٣٠]، وهي تجر الظاهر والمضمر، فالظاهر كالأمثلة المتقدمة، والمضمر نحو: ﴿فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّى﴾ [البقرة: ٢٤٩]، وقد جمعا في قوله تعالى: ﴿وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾.

الثاني: (إِلَى)، ولها معان منها:

انتهاء الغاية -زمانية أو مكانية-، أو غيرهما. فالأول نحو: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، والثاني نحو: ﴿مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء:١]، والثالث نحو حديث: «مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُوْلِ اللهِ إِلَى هِرَقْلَ عَظِيْمِ الرُّوْمِ»[1].

وهي تجر الظاهر والمضمر، فالظاهر كالأمثلة المتقدمة، ونحو: ﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾، والمضمر نحو: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ﴾.

الثالث: (عَنْ)، ولها معان منها:

المجاوزة نحو: (رَمَيْتُ السَّهْمَ عَنِ الْقَوْسِ) أي: باعدت السهم عن القوس بسبب الرمي، وهي تجر الظاهر والمضمر، فالظاهر كما تقدم، ونحو: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾، والمضمر نحو: ﴿رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾.

الرابع: (عَلَى)، ولها معان منها:

الاستعلاء نحو: (صَعَدْتُ عَلَى الجَبَلِ) وهي تجر الظاهر والمضمر، فالظاهر كما تقدم، والمضمر نحو: ﴿لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ [يونس: ٦٢]، وقد جمعا في قوله تعالى: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾.

الخامس: (فِيْ)، ولها معان منها:

الظرفية نحو: (زَيْدٌ فِي الدَّارِ)، وهي تجر الظاهر والمضمر، فالظاهر كما تقدم ونحو: ﴿وَفِى ٱلْأَرْضِ ءَايَٰتٌ﴾، والمضمر نحو: ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ﴾.

---

(١) أخرجه البخاري (٧) ومسلم (١٧٧٣) عن أبي سفيان صخر بن حرب رضي الله عنه.

السادس: (**الباءُ**)، ولها معان منها:

الإلصاق نحو: (أَمْسَكْتُ بِزَيْدٍ) إذا قبضت على شيء من جسمه أو على ما يحبسه من يد، أو ثوب أو نحوه، وهي تجر الظاهر والمضمر، فالظاهر كما تقدم ونحو: ﴿ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ﴾، والمضمر نحو: ﴿ءَامِنُوا۟ بِهِۦ﴾.

السابع: (**اللامُ**)، ولها معان منها:

الملك بكسر الميم، وإسكان اللام وضابطها: (أن تقع بين ذاتين، وتكون داخلة على من يملك). نحو: (الْمَالُ لِزَيْدٍ) وهي تجر الظاهر والمضمر، فالظاهر كما تقدم ونحو: ﴿لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ﴾، والمضمر نحو: ﴿لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ﴾.

الثامن: (**الكافُ**) ولها معان منها:

التشبيه نحو: (زَيدٌ كَالأَسَدِ) وهي تختص بظاهر غير معين كالمثال السابق ونحو: (لَيْلَى كالقَمرِ) وقوله تعالى: ﴿وَرْدَةً كَٱلدِّهَانِ﴾، وقد تدخل على الضمير في ضرورة الشعر كقول الشاعر، وهو رُؤْبَةُ يصف حمارًا وحشيًّا، وأُتُنًا وحشيات:

وَلَا تَـرَىٰ بَعْـلًا وَلَا حَلَائِـلَا كَـهُ وَلَا كَهُـنَّ إِلَّا حَـاظِلَا

التاسع: (**حَتَّى**)، ولها معان منها:

انتهاء الغاية -مكانية أو زمانية-، فالأول كقول العرب: (أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا)، والثاني نحو: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾، وهي في الاختصاص مثل (الكافِ)، وقد تدخل في الضرورة على الضمير كقوله:

فَـلَا وَاللهِ لَا يُلْفِـيْ أُنَـاسٌ فَـتًى حَتَّـاكَ يَـا ابْـنَ أَبِيْ زِيَـادِ

العاشر: (**الواوُ**)، التي للقسم نحو: (وَاللهِ لَأَجْتَهِدَنَّ)، و(وَالرَّحْمَنِ)، ﴿وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا﴾ [الشمس:١]، وهي مثل (الكافِ).

الحادي عشر: (**التاءُ**)، التي للقسم نحو: (تَاللهِ)، وهي تختص بلفظ الجلالة و(رَبِ) مضافًا للكعبة أو لياء المتكلم نحو: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف:

٨٥]، وكقولهم: (تَرَبِّ الكَعْبَةِ)، و(تَرَبِّيْ) حكاه الأخفش.

والغالب دخولها على لفظ الجلالة (اللهِ)، وندر دخولها على لفظ (الرَّحْمَنِ)، ولفظ (حَيَاتِكَ)، كقولهم: (تَالرَّحْمَنِ)، و(تَحَيَاتِكَ) حكاه سيبويه.

الثاني عشر: (رُبَّ)، وهي موضوعة للتكثير والتقليل، لكن استعمالها في الأول كثير، ومنه قول بعض العرب عند انقضاء رمضان: (يَا رُبَّ صَائِمِهِ لَنْ يَصُوْمَهُ، وَقَائِمِهِ لَنْ يَقُوْمَهُ) أي: لن يعيش إلى صيام مثله، وقيامه.

ومن الثاني: قولك: (رُبَّ رَجُلٍ صَالِحٍ لَقِيْتُهُ)، وهي تختص بالنكرات كالأمثلة المتقدمة، وقد تدخل على الضمير كما سيأتي.

الثالث عشر: (مُذْ)، **والرابع عشر**: (مُنْذُ).

وهما لابتداء الغاية إن كان ما بعدهما ماضيًا نحو: (مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ يَوْمِ الجُمُعَةِ أَوْ مُذْ يَومَينِ) أي: من يوم الجمعة، أو من يومين، وللظرفية إن كان حاضرًا نحو: (مَا رَأَيْتُهُ مُذْ أو مُنْذُ يَوْمِنَا) أي: في يومنا.

وهما يختصان بالزمان المعين غير المستقبل كهذين المثالين، فلا يقال: (مَا رَأَيْتُهُ مُذْ وَقْتٍ)؛ لأنه غير معين، ولا (مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ غَدٍ)؛ لأنه مستقبل.

فائدة: إن جاء بعد (مُنْذُ أَوْ مُذْ) اسم مرفوع، أو جملة -اسمية أو فعلية- فهما ظرفان نحو: (مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ أَوْ مُذْ يَوْمَانِ)، ونحو: (مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ سَافَرْتُ) أو (مُذْ أَنَا مُسَافِرٌ).

وقوله: (وقولهم: (أكلت السمكة حتى رأسِها) بالجر) إنما قال المصنف بـ(الجَرِّ)؛ لأن ما بعد (حَتَّى) في هذا المثال يجوز رفعه ونصبه أيضًا كما سيأتي إن شاء الله في باب العطف.

وقوله: (ومنها ما يختص بالنكرات وهو رب) (رُبَّ) فيها لغات كثيرة أشهرها ضم الراء وفتح الباء المشددة.

والغالب في مجرورها إذا كان ظاهرًا وصفه:

إما بمفرد نحو: (رُبَّ رَجُلٍ كَرِيمٍ لَقِيْتُ).

أو جملة اسمية نحو: (رُبَّ رَجُلٍ أَبُوهُ كَرِيْمٌ لَقِيتُ).

أو فعلية نحو: (رُبَّ رَجُلٍ جَاءَنِي أَكْرَمْتُهُ).

أو شبه جملة نحو: (رُبَّ رَجُلٍ في الدارِ)، وقيل بوجوبه.

ولها صدر الكلام من بين حروف الجر؛ لأنها موضوعة لإنشاء التقليل والتكثير.

وقوله: **(ملازم للإفراد)** أي: وإن كان التمييز مثنى أو مجموعًا نحو: (رُبَّهُ رَجُلَيْنِ وَرُبَّهُ رِجَالًا)، وكمثال المصنف.

وقوله: **(والتذكير)** أي: وإن كان التمييز مؤنثًا نحو: (رُبَّهُ امْرَأَةً).

وقوله: **(مطابق للمعنى)** أي: من إفراد، وتذكير، وفروعهما. فتقول: (رُبَّهُ رَجُلًا، وَرُبَّهُ رَجُلَيْنِ، وَرُبَّهُ رِجَالًا، وَرُبَّهُ امْرَأَةً، وَرُبَّهُ امْرَأَتَيْنِ، وَرُبَّهُ نِسَاءً)، كل ذلك بإفراد الضمير وتذكيره، استغناء بمطابقة التمييز للمعنى المراد.

هذا مذهب البصريين -وهو الصحيح-، وذهب الكوفيون إلى وجوب مطابقة الضمير تمييزه فيقولونك (رُبَّهُ رَجُلًا، وَرُبَّهُمَا رَجُلَيْنِ، وَرُبَّهُمْ رِجَالًا، وَرُبَّهَا امْرَأَةً، وَرُبَّهُمَا امْرَأَتَيْنِ، وَرُبَّهُنَّ نِسَاءً).

أصل

وَقَدْ تُحْذَفُ (رُبَّ) وَيَبْقَى عَمَلُهَا بَعْدَ الوَاوِ كَقَوْلِهِ:

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ ... عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الهُمُومِ لِيَبْتَلي[1]

---

(١) هذا البيت من الطويل، قاله امرؤ القيس.

اللغة: (مَوْجُ الْبَحْرِ) اضطراب موجه، و(الْبَحْرُ) الماء الكثير أو الملح فقط. و(السُّدُوْلُ) الستور. و(الْهُمُومُ) جمع هم، وهو الحزن. و(الِابْتِلَاءُ) الاختيار.

المعنى: رب ليل يشبه ظلامه -لهوله وصعوبته ونكادة أمره- موج البحر في كثافة ظلمته أرخى=

وَبَعْدَ الفَاءِ كَثِيرًا كَقَوْلِهِ:

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَد طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ[(١)]

= عليّ ستور ظلامه التي تحول مابين البصر وإدراك المبصرات مقرونًا ذلك ومصاحبًا بأنواع الأحزان ليختبرني أأصبر على الشدائد أم أجزع منها.

الإعراب: (الْوَاوُ) واو (رُبَّ)، و(لَيْلٍ) مجرور بـ(رُبَّ) المحذوفة، و(كَمَوْجِ) جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لـ(لَيْلٍ)، وهو مضاف، و(الْبَحْرِ) مضاف إليه، و(أَرْخَى) فعل ماض، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره: (هُوَ)، و(سُدُوْلَ) مفعول به، وهو مضاف، و(الْهَاءُ) مضاف إليه، و(عَلَيَّ) جار ومجرور متعلق بالفعل، و(بِأَنْوَاعِ) جار ومجرور متعلق بالفعل أيضًا، وهو مضاف، و(الْهُمُومِ) مضاف إليه، و(لِيَبْتَلِي) (اللَّامُ) تعليلية، و(يَبْتَلِي) فعل مضارع منصوب بـ(أَنْ) مضمرة جوازًا، وعلامة نصبه فتح آخره، وسكنت الياء للوزن، والفاعل مستتر فيه جوازًا تقديره: (هُوَ) يعود إلى (لَيْلٍ)، والمفعول محذوف أي: (لِيَبْتَلِيَنِي)، والمصدر المؤول من الفعل المسبوك بـ(أَنْ) المضمرة مجرور بلام التعليل.

الشاهد فيه: قوله: (وَلَيْلٍ) حيث حذفت (رُبَّ) وبقي عملها وجوبًا بعد (الْوَاوِ)، وهو كثير.

تنبيه: هكذا في «الكواكب» بذكر الصدر والعجز، وأما في «الفواكه» فبذكر الصدر فقط.

(١) هذا الشاهد صدر بيت من الطويل، قاله امرؤ القيس، وعجزه:

.... فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ

اللغة: (طَرَقْتُ) جئت ليلاً. و (أَلْهَيْتُهَا) أي: شغلتها. و(تَمَائِمَ) جمع تميمة، وهي التعويذة تعلق على الصبي لتمنعه من العين أو السحر في زعمهم. و(مُحْوِلِ) اسم فاعل من: (أَحْوَلَ الصَّبِيُّ) إذا تم له حول، أي: سنة.

المعنى: رب امرأة مثلك حبلى ومرضع قد أتيتها ليلاً فشغلتها عن ولدها المعلق عليه التمائم، وخص الحبلى والمرضع بذلك لأنها أزهد النساء في الرجال وأقلهن شغفًا بهم.

أي: فمن عداهما من النساء فأنا لهن أشغل، وهذا مدح لنفسه بحسن العشرة وشدة الفحولة.

الإعراب: (الْفَاءُ) عاطفة قائمة مقام (رُبَّ)، و(مِثْلِ) مجرور بـ(رُبَّ) المحذوفة، وهو مضاف، و(الْكَافُ) مضاف إليه، و(حُبْلَى) بدل من (مِثْلِ)، بدل كل من كل، و(قَدْ) حرف تحقيق، و(طَرَقْتُ) فعل وفاعل، و(مُرْضِعٍ) معطوف على (حُبْلَى).

الشاهد فيه: قوله: (فَمِثْلِكِ) حيث حذفت (رُبَّ) وبقي عملها بعد (الْفَاءِ)، وهذا كثير لكنه =

وَبَعْدَ (بَلْ) قَلِيلاً كَقَوْلِهِ:

بَلْ مَهْمَهٍ قَطَعْتُ بَعْدَ مَهْمَهٍ[١]

وَبِدُونِهِنَّ أَقَلُّ كَقَوْلِهِ:

رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهْ[٢]

قوله: (وقد تحذف رب ويبقى عملها...) إلخ، اعلم أن (رُبَّ) لا تحذف من اللفظ إلا إذا كان مجرورها نكرة ظاهرة، فإذا حذفت بقي عملها وجوبًا وهذا الحكم - أعني حذفها وبقاء عملها- على نوعين: كثير، وقليل.

= دون الأول.

(١) هذا الشاهد من الرجز، قاله رؤبة بن العجاج.

اللغة: (المَهْمَهُ) بهاءين: المفازة البعيدة الأطراف. و(قَطَعْتُ) أي: جُزْتُ مسافرًا.

المعنى: رب مفازة طويلة قطعتها بعد مفازة.

الإعراب: (بَلْ) حرف عطف قائم مقام (رُبَّ)، و(مَهْمَهٍ) مجرور بـ(رُبَّ) المحذوفة، و(قَطَعْتُ) فعل وفاعل، و(بَعْدَ) ظرف مكان متعلق بـ(قَطَعَ)، وهو مضاف، و(مَهْمَهٍ) مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: (بَلْ مَهْمَهٍ)، حيث حذفت (رُبَّ) وبقي عملها بعد (بَلْ)، وهذا قليل.

(٢) هذا الشاهد صدر بيت من الخفيف، قاله جميل بن معمر، وعجزه:

.... كِـدْتُ أَقْـضِي الْحَيَـاةَ مِـنْ جَلَلِـهْ

اللغة: (الرَّسْمُ) ما لصق بالأرض من آثار الديار كالرماد ونحوه. و(الطَّلَلُ) ما شخص وارتفع من آثارها كالوتد ونحوه. و(أَقْضِي) أي: أموت. و(مِنْ جَلَلِهْ) أي: من أجله. وقيل من عظم أمره في عينه. و(الْجَلِيلُ) العظيم.

المعنى: رب أثر دار وقفت في طلله كدت أموت من أجله أو من عظمه في نفسي.

الإعراب: (رَسْمِ) مجرور بـ(رُبَّ) المحذوفة، وهو مضاف، و(دَارٍ) مضاف إليه، و(وَقَفْتُ) فعل وفاعل، و(فِي طَلَلِهْ) جار ومجرور، و(الْهَاءُ) مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: (رَسْمِ دَارٍ)، حيث حذفت (رُبَّ) وبقي عملها بدون أن يتقدمها (وَاوٌ) ولا (فَاءٌ) ولا (بَلْ)، وهذا أقل مما قبله.

فالكثير بعد (الواوِ، والفاءِ) والواو أكثر، والقليل بعد (بَلْ).

وحذفها وبقاء عملها بدون هذه الثلاثة أقل، كما تقدم من كلام المصنف.

والصحيح -وهو مذهب البصريين- أن الجر بـ(رُبَّ) المقدرة لا بـ(الواوِ) خلافًا للكوفيين والمبرد، فكل من (لَيْلٍ، وَمِثْلِكِ، وَمَهْمَهٍ، وَرَسْمِ دَارٍ) مجرور بـ(رُبَّ) المحذوفة.

أصل

وتُزَادُ (مَا) كثيرًا بَعْدَ (مِنْ، وَعَنْ، وَالبَاءِ) فَلَا تَكُفُّهُنَّ عَنْ عَمَلِ الجَرِّ، نَحْوُ: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ﴾[1] [نوح: ٢٥]، ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾[2] [المؤمنون: ٤٠]، ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم﴾[3] [المائدة: ١٣].

وَتُزَادُ بَعْدَ الكَافِ و(رُبَّ) فَالغَالِبُ أَنْ تَكُفَّهُمَا عَنِ الْعَمَلِ فَيَدْخُلَانِ حِينَئِذٍ عَلَى الجُمَلِ كَقَوْلِهِ:

أَخٌ مَاجِدٌ لَمْ يُخْزِنِي يَوْمَ مَشْهَدٍ ... كَمَا سَيْفُ عَمْرٍو لَمْ تَخُنْهُ مَضَارِبُهُ[4]

---

(١) الإعراب: (مِنْ) حرف جر، و(مَا) صلة وتوكيد، و(خَطِيئَاتِ) مجرور، وعلامة جره كسر آخره، و(الْهَاءُ) مضاف إليه.

(٢) الإعراب: جار ومجرور، و(مَا) بينهما صلة وتوكيد.

(٣) الإعراب: (الْفَاءُ) عاطفة، و(الْبَاءُ) جارة، و(مَا) صلة وتوكيد، و(نَقْضِ) مجرور بالباء، و(الْهَاءُ) مضاف إليه

(٤) هذا البيت من الطويل، قاله نهشل بن حري يرثي أخاه مالكًا.

اللغة: (الْمَاجِدُ) من المجد وهو الشرف والكرم. و(يُخْزِنِي) من الخزي وهو الذل والهوان و(يَوْمَ مَشْهَدٍ) أراد به يوم صفين لما قتل أخوه مالك بها مع علي ﷺ وأراد بـ(عَمْرٍو) عمرو بن معديكرب. و(سَيْفُهُ) هو الصمصامة. و(الْمَشْهَدُ) مصدر ميمي. و(مَضَارِبُهُ) جمع مضرب بكسر الراء، ومضرب السيف نحو شبر من طرفه، وجمعه على حد (شَابَتْ مُفَارِقُهُ)، وإنما للإنسان مفرق واحد، والعرب يقدرون تسمية الجزء باسم الكل فيوقعون الجمع موقع الواحد. و(خِيَانَةُ السَّيْفِ) النبوة عند الضرب به.

المعنى: أخي الكريم الأصل ما أهانني ولا أذلني يوم صفين كما سيف عمرو قد وفى له وما=

وَقَوْلِهِ:

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ ... تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالاتُ[1]

وَقَدْ لَا تَكُفُّهَا كَقَوْلِهِ:

= نبا بل أصاب المقتل. ففيه مدح لكل من المقتول وآلة القتل التي هي سيف عمرو.

الإعراب: (أَخٌ) مبتدأ، و(مَاجِدٌ) نعت له، و(لَمْ) حرف نفي وجزم، و(يُخْزِ) فعل مضارع مجزوم بـ(لَمْ) وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهو (الْيَاءُ)، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره: (هُوَ)، و(النُّونُ) للوقاية، و(الْيَاءُ) مفعول به، وجملة: (لَمْ يُخْزِنِي) خبر المبتدأ، و(يَوْمَ) ظرف زمان متعلق بالفعل، وهو مضاف، و(مَشْهَدٍ) مضاف إليه، و(الْكَافُ) حرف جر، و(مَا) كافة زائدة، و(سَيْفُ) مبتدأ، وهو مضاف، و(عَمْرٍو) مضاف إليه، و(لَمْ) حرف نفي وجزم، و(تَخُنْ) فعل مضارع مجزوم بـ(لَمْ)، و(الْهَاءُ) مفعول به مقدم، و(مَضَارِبُ) فاعل مؤخر، و(الْهَاءُ) مضاف إليه، وجملة: (لَمْ تَخُنْهُ مَضَارِبُهْ) خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله: (كَمَا سَيْفُ عَمْرٍو)، حيث كفت (مَا) الكاف عن عمل الجر.

(١) هذا البيت من المديد، قاله جذيمة الأبرش.

اللغة: (أَوْفَيْتُ) أي: نزلت، و(الْعَلَمُ) الجبل، و(شِمَالَاتُ) -بفتح الشين- جمع شمال، وهي الريح التي تهب من ناحية القطب.

المعنى: كثيرًا من الأوقات أشرفت على مكان عالٍ من جبل؛ لأنظر إلى العدو ما صنع لأرجع إلى قومي فأخبرهم، ففيه وصف نفسه بالشجاعة وأنه كثيرًا مايكون ربيئة لقومه وطليعة لهم.

وفيه وصف له بالقوة والجلادة أيضًا من حيث إنه بالغ في الارتفاع على جبل حتى رفعت ريح الشمال ثوبه.

الإعراب: (رُبَّ) حرف جر وتقليل، (مَا) كافة، و(أَوْفَيْتُ) بمعنى: (نَزَلْتُ) فعل وفاعل، و(فِي عَلَمٍ) أي: جبل، جار ومجرور متعلق بـ(أَوْفَيْتُ)، و(تَرْفَعَنْ) فعل مضارع مبني على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، و(ثَوْبِي) مفعول به مقدم، وهو مضاف، و(الْيَاءُ) مضاف إليه، و(شَمَالَاتُ) فاعل مؤخر.

الشاهد فيه: قوله: (رُبَّمَا) حيث دخلت (مَا) على (رُبَّ) فكفتها عن العمل، ودخلت على الجملة الفعلية.

رُبَّمَا ضَرْبَةٍ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ [بَينَ بُصرَى وطَعنَةٍ نَجْلَاءَ][1]

وَقَوْلِهِ:

وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ[2]

---

(١) هذا البيت من الخفيف، قاله عدي بن أبي الدغفاء الغساني.

اللغة: (السَّيْفُ الصَّقِيلُ وَالمَصْقُوْلُ) المجلو، و(بُصْرَى) -بضم الموحدة-: بلدة بالشام، و(النَّجْلَاءُ) -بالجيم والمد-: الواسعة البَيِّنَةُ الاتساع.

المعنى: كثيرًا ما باشر الحروب وكان منه بين جهات بصرى ضربة بالسيف أو طعنة واسعة بالرمح. يصف نفسه بالشجاعة والإقدام والتدمير للعدو.

الإعراب: (رُبَّ) حرف جر وتقليل، و(مَا) زائدة غير كافة، و(ضَرْبَةٍ) مجرور بـ(رُبَّ) و(بِسَيْفٍ) جار ومجرور متعلق بـ(ضَرْبَةٍ)، و(صَقِيلٍ) صفة، و(بَيْنَ) ظرف مكان، و(بُصْرَى) مضاف إليه، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه اسم لا ينصرف بسبب ألف التأنيث المقصورة، و(الْوَاوُ) عاطفة، و(طَعْنَةٍ) معطوف على (ضَرْبَةٍ)، و(نَجْلَاءَ) صفة لـ(طَعْنَةٍ).

الشاهد فيه: قوله: (رُبَّمَا ضَرْبَةٍ) حيث دخلت (مَا) على (رُبَّ) فلم تكفها عن العمل.

(٢) هذا البيت من الطويل، قاله عمرو بن البراقة النهمي -بالنون المكسورة-.

اللغة: (الْمَوْلَى) المراد به الحليف، و(المَجْرُوْمُ) من الجرم وهو الأثم والظلم، ويروى (مَظْلُومٌ عَلَيْهِ وَظَالِمُ).

المعنى: إننا نعين حليفنا ونساعده مع أننا نعلم أنه كسائر الناس يجني ويجنى عليه.

الإعراب: (الْوَاوُ) عاطفة، و(نَنْصُرُ) فعل مضارع مرفوع، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: (نَحْنُ)، و(مَوْلَى) مفعول به، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة؛ للتعذر، و(نَا) مضاف إليه، و(نَعْلَمُ) معطوف على (نَنْصُرُ)، و(أَنَّهُ) (أَنَّ) واسمها، و(الْكَافُ) حرف جر، و(مَا) زائدة غير كافة، و(النَّاسِ) مجرور بـ(الْكَافِ)، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر (أَنَّ)، وجملة: (أَنَّ) واسمها وخبرها سدت مسد مفعولي (نَعْلَمُ)، و(مَجْرُوْمٌ) خبر ثان لـ(أَنَّ)، وهو اسم مفعول يرفع نائب الفاعل، و(عَلَيْهِ) جار ومجرور في محل رفع نائب فاعل، و(جَارِمُ) معطوف على (مَجْرُوْمٌ)، ويروي أيضًا (مَظْلُومٌ عَلَيْهِ وَظَالِمُ).

الشاهد فيه: قوله: (كَمَا النَّاسِ) حيث دخلت (مَا) على (الْكَافِ) فلم تكفها عن عمل الجر.

قوله: (فلا تكفهن عن عمل الجر...) إلخ، أي: لعدم إزالتها الاختصاص، وتكون حينئذ زائدة لا محل لها من الإعراب بدليل أن عمل حرف الجر تخطاها إلى ما بعدها كما في هذه الأمثلة، ويقال لها في القرآن: صلة وتوكيد تأدبًا.

وقوله: (والغالب أن تكفهما عن العمل) أي: عمل الجر؛ لأنهما يصيران مع ما بمنزلة كلمة واحدة.

وقوله: (فيدخلان حينئذ على الجمل) أي: الاسمية، والفعلية.

فالاسمية كالمثال الأول فـ(سَيْفُ عَمْرٍو) مبتدأ، و(لَمْ تَخُنْهُ مَضَارِبُهُ) خبره، و(الكافُ) مكفوفة بـ(مَا) الزائدة.

والفعلية كالمثال الثاني فإن (رُبَّ) كفت عن عمل الجر وأدخلت على الجملة الفعلية وهي (أَوْفَيْتُ).

وقد لا تكفهما على غير الغالب كما في نحو: (رُبَّمَا ضَرْبَةٍ...) البيتَ، فجر (ضَرْبَةٍ) بـ(رُبَّ) مع اقترانها بـ(مَا)، ونحو: (كَمَا النَّاسِ...) البيت، فجر (النَّاسِ) بـ(الكافِ) المقترنة بـ(مَا) الزائدة.

خاتمة: اعلم أن الجار والمجرور لا بد له من متعلَّق -بفتح اللام- وذلك المتعلَّق إما أن يكون: فعلًا، أو اسما يشبه الفعل في الدلالة على الحدث.

والمراد بالتعليق العمل في محل الجار والمجرور نصبًا أو رفعًا، فمثال تعلقه بالفعل قولك: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ)، فالجار والمجرور متعلق بـ(مَرَّ) على أنه مفعول به في محل نصب.

ومثال تعلقه بما يشبه الفعل قولك: (زَيْدٌ مَمْرُوْرٌ بِهِ)، فالجار والمجرور متعلق بـ(مَمْرُوْرٌ) على أنه نائب فاعل في محل رفع، وقد اجتمعا أي: التعلق بالفعل وبما يشبهه في قوله تعالى ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة:٧] فـ(عَلَيْهِمْ) الأول متعلق بالفعل وهو (أَنْعَمْتَ)، ومحله نصب، و(عَلَيْهِمْ) الثاني متعلق بما يشبه الفعل

وهو (مَغْضُوْبِ)، ومحله رفع على النيابة عن الفاعل.

ويستثنى مما تقدم حرف الجر الزائد والشبيه بالزائد؛ فإنهما مع مجروريهما لا يتعلقان بشيء، مثال الزائد قولك: ﴿بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ﴾.

ومثال الشبيه بالزائد قولك: (رُبَّ رَجُلٍ كَرِيمٍ لَقِيتُ).

تنبيه: عُلِمَ مما تقدم أن حرف الجر ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

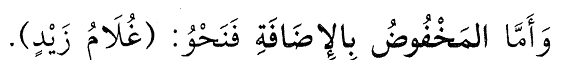
الأول: حرف جر أصلي، وهو: (الذي يكون له متعلق ويدل على معنى) كالابتداء، والانتهاء ونحوهما من المعاني المتقدمة، وهذا هو الأكثر.

الثاني: حرف جر زائد، وهو: (الذي لا يكون له متعلق، ولا يدل على معنى) عكس الأول.

والثالث: حرف جر شبيه بالزائد، وهو: (الذي لا يكون له متعلق، ويدل على معنى)، وقد تقدمت أمثلة الجميع.



فَصْلٌ:



وَأَمَّا المَخْفُوضُ بِالإِضَافَةِ فَنَحْوُ: (غُلَامُ زَيْدٍ).

وَيَجِبُ تَجْرِيدُ المُضَافِ مِنَ التَّنْوِينِ كَمَا فِي (غُلَامِ زَيْدٍ) وَمِنْ نُونَيِ التَّثْنِيَةِ وَالجَمْعِ نَحْوُ: (غُلَاما زَيْدٍ، وَكَاتِبُو عَمْرٍو).

قوله: (وأما المخفوض بالإضافة...) إلخ، هذا هو القسم الثاني من المخفوضات.

وقوله: (بالإضافة) أي: بسببها.

وهي لغة: (الإسناد). تقول: (أَضَفْتُ ظَهْرِيْ لِلحَائِطِ) أي: أسندته إليه.

واصطلاحًا: (إسناد اسم إلى غيره على تنزيل الثاني من الأول منزلة تنوينه، أو ما يقوم مقام تنوينه) نحو: (غُلَامُ زَيْدٍ)، و(كَاتِبُوا عَمْرٍو)، فـ(زَيْدٍ) مخفوض بإضافة (غُلَامُ) إليه، وكذا (عَمْرٍو) مخفوض بإضافة (كَاتِبُوْا) إليه.

ويسمى الأول: مضافًا، وإعرابه على حسب العوامل.

والثاني: مضافًا إليه، وإعرابه الخفض دائمًا، وهو المقصود بهذا الفصل.

وقوله: (ويجب تجريد المضاف من التنوين...) إلخ، وإنما وجب تجريده من التنوين ونوني التثنية والجمع السالم؛ لأنهما يدلان على كمال الاسم، والإضافة تدل على نقصانه، والشيء الواحد لا يكون كاملًا ناقصًا في حالة واحدة، وما أحسن قول بعضهم:

كَــأَنِّيَ تَنْــوِيْنٌ وَأَنْــتَ إِضَــافَةٌ فَحَيْــثُ تَــرَانِيْ لَا تَحِــلُّ مَكَــانِيْ

فإن كانت النون في مفرد أو جمع تكسير لم تحذف عند الإضافة نحو: (هَذَا بُسْتَانُ زَيدٍ)، ونحو: (نَعُوذُ بِاللهِ مِنْ شَيَاطِينِ الإِنْسِ وَالجِنِّ).

تنبيـهٌ: يجب في المضاف أيضًا أن يجرد من (أَلْ) كما في نحو: (غُلَامُ زَيْدٍ)، فلا

يقال: (الغُلَامُ زَيْدٍ)، إلا إذا كان المضاف صفة، والمضاف إليه معمولًا لتلك الصفة نحو: (جَاءَ الضَّارِبَا زَيْدٍ)، قال تعالى: ﴿وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [الحج: ٣٥].

أصل

وَالإِضَافَةُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

مِنْهَا: مَا يُقَدَّرُ بِاللَّامِ وَهُوَ الأَكْثَرُ، نَحْوُ: (غُلَامُ زَيْدٍ وَثَوْبُ بَكْرٍ) وَمَا أَشْبَهَ ذلِكَ.

وَمِنْهَا: مَا يُقَدَّرُ بِ(مِنْ) وَذلِكَ كَثِيرٌ نَحْوُ: (ثَوْبُ خَزٍّ، وبَابُ سَاجٍ، وَخَاتَمُ حَدِيدٍ)، وَيَجُوزُ فِي هذَا النَّوْعِ نَصْبُ المُضَافِ إِلَيْهِ عَلَى التَّمْيِيزِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي بَابِهِ، وَيَجُوزُ رَفْعُهُ عَلَى أَنَّهُ تَابِعٌ لِلْمُضَافِ.

وَمِنْهَا: مَا يُقَدَّرُ بِ(فِي) وَلَكِنَّهُ قَلِيلٌ نَحْوُ: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾[1] [سبأ: ٣٣]، و﴿يَٰصَٰحِبَىِ ٱلسِّجْنِ﴾[2] [يوسف: ٣٩].

قوله: (والإضافة على ثلاثة أقسام...) إلخ، المراد بالإضافة هنا المعنوية، وعرف انحصارها في الأقسام الثلاثة بالاستقراء.

وما ذهب إليه المصنف من أنها ثلاثة أقسام تبع فيه جماعة من النحويين، وذهب الجمهور إلى أنها قسمان فقط: ما يقدر بـ(اللَّامِ)، وما يقدر بـ(مِنْ)، وما أوهم معنى (فِيْ) فهو على معنى (اللَّامِ) توسعًا.

وقوله: (وهو الأكثر) أي: في كلامهم، والأصل في الإضافة بدليل أن كل إضافة امتنع جعلها بمعنى: (مِنْ) أو(فِيْ) فهي بمعنى: (اللَّامِ).

وقوله: (نحو: غلام زيد، وثوب بكر) أي: (غُلَامٌ لِزَيْدٍ)، و(ثَوْبٌ لِبَكْرٍ).

---

(١) الإعراب: (بَلْ) حرف إضراب وعطف، و(مَكْرُ) مبتدأ، و(اللَّيْلِ) مضاف إليه، وخبره محذوف تقديره: (مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ صَدَّنَا) أي: (مَكْرُكُمْ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ صَدَّنَا عَنِ الْهُدَى).

(٢) الإعراب: (يَا) حرف نداء، و(صَاحِبِي) منادى مضاف، وعلامة نصبه (الْيَاءُ)، لأنه مثنى و(السِّجْنِ) مضاف إليه.

وقوله: (نحو: ثوب خز، وباب ساج، وخاتم حديد) أي: ثوب من خز، وباب من ساج، وخاتم من حديد.

وضابط هذا القسم: (أن يكون المضاف بعضًا من المضاف إليه، ويصح الإخبار عنه بالمضاف إليه)، كالأمثلة المذكورة، ألا ترى أن (الثَّوْبَ) بعض الخز، وهو نوع من الحرير، و(البَابَ) بعض الساج، وهو نوع من الخشب، و(الخَاتَمَ) بعض الحديد.

وأنه يصح الإخبار بالمضاف إليه عن المضاف، فيقال: (هَذَا الثَّوْبُ خَزٌّ، وَالبَابُ سَاجٌ، والخَاتَمُ حَدِيْدٌ).

وقوله: (على التمييز...) إلخ، أي: أن هذا النوع يجوز فيه وجهان آخران: أحدهما: النصب على التمييز، وقيل على الحال، والأول أولى؛ لأنه جامد. والثاني: الرفع على أنه تابع للمضاف، أي: بدل أو عطف بيان، فتقول: (هَذَا خَاتَمٌ حَدِيْدٌ) برفع (حَدِيْدٌ)، وقيل على أنه نعت بتأويله بمشتق أي: مصوغ من حديد، والأول أولى.

وأرجح هذه الثلاثة الخفض لما فيه من التخفيف بحذف التنوين.

وقوله: (ما يقدر بفي) ضابط هذا القسم: (أن يكون المضاف إليه ظرفًا للمضاف، سواء كان زمانًا أو مكانًا) كمثالي المصنف، فإن (اللَّيْلِ) ظرف زمان لِـ(مَكْرِ)، أي: (مَكْرٌ فِيْ اللَّيْلِ)، و(السِّجْنِ) ظرف مكان لِـ(مُتَصَاحِبَيْنِ)، أي: (يَاصَاحِبَيْنِ فِيْ السِّجْنِ)، وأكثر النحويين لم يثبت هذا القسم كما تقدم.

أصل وَالإِضَافَةُ نَوْعَانِ: لَفْظِيَّةٌ وَمَعْنَوِيَّةٌ.

فَاللَّفْظِيَّةُ ضَابِطُهَا أَمْرَانِ: أَنْ يَكُونَ المُضَافُ صِفَةً، وَأَنْ يَكُونَ المُضَافُ إِلَيْهِ مَعْمُولاً لِتِلْكَ الصِّفَةِ، وَالمُرادُ بِالصِّفَةِ اسْمُ الفَاعِلِ نَحْوُ: (ضَارِبُ زَيْدٍ)[1]، وَاسْمُ المَفْعُولِ نَحْوُ: (مَضْرُوبُ العَبْدِ)[1]، وَالصِّفَةُ

---

(١) **الإعراب**: (ضَارِبُ) خبر لمبتدإ محذوف تقديره: (هَذَا)، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل وفاعله =

الْمُشَبَّهَةُ نَحْوُ: (حَسَنُ الوَجْهِ)[٢].

وَالمَعْنَوِيَّةُ مَا انْتَفَى فِيهَا الأَمْرَانِ، نَحْوُ: (غُلَامُ زَيدٍ)، أَو الأَوَّلُ نَحْوُ: (إِكْرَامُ زَيْدٍ)، أَو الثَّانِي فَقَطْ نَحْوُ: (كَاتِبُ القَاضِي).

وَتُسَمَّى هذِهِ الإِضَافَةُ مَحْضَةً، وَتُفِيدُ تَعْرِيفَ المُضَافِ بِالمُضَافِ إليه إِنْ كَانَ المُضَافُ إِلَيْهِ مَعْرِفَةً نَحْوُ: (غُلَامُ زَيْدٍ)، وَتَخْصِيصَ المُضَافِ إِنْ كَانَ المَضَافُ إِلَيْهِ نَكِرَةً نَحْوُ: (غُلَامُ رَجُلٍ).

قوله: (لفظية ومعنوية...) إلخ، أي: أن الإضافة من حيث هي تنقسم إلى قسمين:

أحدهما لفظية: أي: منسوبة إلى اللفظ؛ لإفادتها أمرًا لفظيًّا كما سيأتي من كلام المصنف.

والثاني معنوية: أي: منسوبة إلى المعنى؛ لإفادتها معنى في المضاف كما سيأتي أيضًا.

قال الفاكهي: ولو قدم هذا على قوله أوَّلًا: (**والإضافة على ثلاثة أقسام**)، وجعل الثلاثة المذكورة أقسامًا للمعنوية كما أشرنا إلى ذلك لكان أولى، فإن عبارته تقتضي أن اللفظية كالمعنوية في انقسامها إلى ما ذكر من الأقسام، وليس الأمر كذلك. اهـ

وقوله: (**وأن يكون المضاف إليه معمولًا لتلك الصفة**) المراد بكون المضاف إليه معمولًا لتلك الصفة أنه معمول لها قبل الإضافة كأن يكون منصوبًا بها أو مرفوعًا نحو: (هَذَا ضَارِبٌ زَيدًا) بنصب (زَيدًا)، معمولًا لـ(ضَارِبٌ)، ونحو: (هَذَا حَسَنٌ الوَجْهُ) برفع (الوَجْهُ)، معمولًا لـ(حَسَنٌ)، وإلا فكل إضافةٍ المضاف إليه فيها معمول للمضاف

= مستتر فيه جوازًا تقديره: (هُوَ)، وهو مضاف، ومفعوله وهو (زَيْدٍ) مضاف إليه.

(١) **الإعراب**: (مَضْرُوبُ) خبر لمبتدإ محذوف تقديره: (هَذَا)، وهو اسم مفعول يعمل عمل الفعل المغير الصيغة، وهو مضاف، ونائب الفاعل وهو (الْعَبْدِ) مضاف إليه.

(٢) **الإعراب**: (حَسَنُ) خبر لمبتدإ محذوف تقديره: (هَذَا)، وهو صفة مشبهة تعمل عمل الفعل، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره: (هُوَ)، وهو مضاف، و(الْوَجْهِ) مضاف إليه.

حال الإضافة على الصحيح كما سيأتي.

وقوله: (ضارب زيد) أي: الآن أو غدًا فـ(ضَارِبُ) اسم فاعل، وهو مضاف إلى مفعوله، و(مضروب العبد) أي: الآن أو غدًا، فـ(مَضْرُوْبُ) اسم مفعول، وهو مضاف إلى مرفوعه، ولا بد من تقدير: (الآنَ أو غدًا) لما سيأتي في بابه، وحذفه المصنف اتكالًا على ما سيأتي.

و(حسن الوجه) فـ(حَسَنُ) صفة مشبهة، وهي مضافة إلى مرفوعها، أو منصوبها، كما سيأتي في بابه إن شاء الله.

وقوله: (ما انتفى فيه الأمران...) إلخ، أي: وهما كون المضاف صفة والمضاف إليه معمولًا لها كمثاله المذكور، فإن (غُلَامُ) ليس صفة؛ لأنه ليس اسم فاعل، ولا اسم مفعول، ولا صفة مشبهة، و(زَيْدٍ) ليس معمولًا له قبل الإضافة؛ لأنه لا يقال: (غُلَامٌ زَيْدًا).

أو انتفى الأمر الأول، وهو: كون المضاف صفة، كمثاله المذكور، فإن (إِكْرَامُ) مصدر مضاف إلى معموله، وليس صفة.

أو انتفى الأمر الثاني، وهو: كون المضاف إليه معمولًا للمضاف، كمثاله المذكور، فإن (كَاتِبُ) وإن كان صفة لكنها ليست مضافة إلى معمولها؛ لأن قولك: (ضَارِبُ زَيْدٍ) في قوة قولك: (يَضْرِبُ زَيْدًا)، وهذا ليس في تقدير: (يَكْتُبُ القَاضِيْ)، وإنما هو في تقدير: (كَاتِبٌ لِلْقَاضِيْ)، فإضافته معنوية.

قوله: (محضة) أي: خالصة؛ لأنها ليست في تقدير الانفصال؛ إذ لا يقال في (غُلَامُ زَيْدٍ): (غُلَامٌ زَيْدًا).

وقوله: (نحو: غلام زيد) أي: فـ(غُلَامُ) قبل الإضافة كان نكرة، فلما أضيف إلى المعرفة اكتسب التعريف منها.

تنبيه: هناك أسماء متوغلة في الإبهام لا تتعرف وإن أضيفت إلى معرفة

كـ(غَيْرٍ)، و(مِثْلٍ) ونحوهما، والدليل على ذلك أنها تقع صفة للنكرة نحو: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِكَ)، و(رَأَيْتُ رَجُلًا مِثْلَكَ)، والنكرة لا توصف بالمعرفة، والإضافة في هذا النوع معنوية تفيد التخصيص دون التعريف.

وقوله (نحو: **غلام رجل**) أي: فـ(غُلَامُ) قبل الإضافة كان نكرة خالية عن التخصيص، فلما أضيف إلى نكرة تخصص بها.

والمراد بالتخصيص: ما لا يبلغ درجة التعريف، فإن (غُلَامُ رَجُلٍ) أخص من (غُلَامٍ)، ولكنه لم يتميز بعينه كما تميز (غُلَامُ زَيْدٍ). قاله في "المغني" كما أفاده المصرح.

أصل | وَأَمَّا الإِضَافَةُ اللَّفْظِيَّةُ فَلَا تُفِيدُ تَعْرِيفًا وَلَا تَخْصِيصًا، وَإِنَّمَا تُفِيدُ التَّخْفِيفَ فِي اللَّفْظِ، وَتُسَمَّى غَيْرَ مَحْضَةٍ.

قوله: (**فلا تفيد تعريفًا ولا تخصيصًا**) والدليل على أنها لا تفيد المضاف تعريفًا، وقوع المضاف فيها صفة للنكرة نحو: (جَاءَ رَجُلٌ ضَارِبُ زَيْدٍ)، فـ(ضَارِبُ زَيْدٍ) صفة لـ(رَجُلٌ)، وهو نكرة، والنكرة لا توصف بالمعرفة.

والدليل على أنها لا تفيد المضاف تخصيصًا أن أصل قولك (ضَارِبُ زَيْدٍ) -بالخفض-: (ضَارِبٌ زَيْدًا) -بالنصب-، فالاختصاص بالمعمول حاصل قبل الإضافة كما تقدم قبلُ، والأول باتفاق، والثاني على الأصح.

وقوله: (**وإنما تفيد التخفيف في اللفظ**) أي: لأن قولك: (هَذَا ضَارِبُ زَيْدٍ)، و(هَذَانِ ضَارِبَا زَيْدٍ) -بالإضافة- أخف من قولك: (هَذَا ضَارِبٌ زَيْدًا)، و(هَذَانِ ضَارِبَانِ زَيْدًا) بعدمها.

قال في "المغني": لأن الأصل في الصفة أن تعمل، ولكن الخفض أخف منه؛ إذ لا تنوين معه ولا نون. اهـ أفاده المصرح.

وقوله: (**وتسمى غير محضة**) أي: غير خالصة؛ لأنها في تقدير الانفصال، فإن أصل قولك: (ضَارِبُ زَيْدٍ) -بالخفض- (ضَارِبٌ زَيْدًا) -بالنصب- كما علم مما مر.

أصل: وَالصَّحِيحُ أَنَّ المُضَافَ إِلَيْهِ مَجْرُورٌ بِالمُضَافِ، لَا بِالإِضَافَة.
وتَابِعُ المَخْفُوضِ يَأْتِي في التَّوَابِعِ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى.

قوله: (والصحيح...) إلخ، اختلف النحويون في الجار للمضاف إليه على ثلاثة أقوال:

أولها: -وهو الصحيح- أنه مجرور بالمضاف، وفاقًا لسيبويه، بدليل اتصال الضمير به، والضمير لا يتصل إلا بعامله، تقول: (غُلَامِيْ، وَغُلَامُكَ، وَغُلَامُهُ)، كما تقول: (أَكْرَمَنِيْ، وَأَكْرَمَكَ، وَأَكْرَمَهُ).

وثانيها: أنه مجرور بالإضافة، وهو قول السهيلي وأبي حيان، وهو ضعيف؛ لأنها معنوية، والعامل المعنوي إنما يصار إليه في العمل عند تعذر العامل اللفظي، وهو قد وجد.

وثالثها: أنه مجرور بالحرف المقدر وهو: (اللَّامُ، أَوْ مِنْ، أَوْ فِيْ)، وهو قول ابن الباذش، وهو ضعيف أيضًا؛ لأن حذف الحرف وإبقاء عمله ضعيف.



أصل

باب إعراب الأفعال

تَقَدَّمَ أَنَّ الفِعْلَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ: مَاضٍ وَأَمْرٌ وَمُضَارِعٌ، وَأَنَّ المَاضِيَ وَالأَمْرَ مَبْنِيَّانِ، وَأَنَّ المُعْرَبَ مِنَ الأَفْعَالِ هُوَ المُضَارِعُ إِذَا لَمْ يَتَّصِلْ بِنُونِ الإِنَاثِ وَلَا بِنُونِ التَّوْكِيدِ المُبَاشِرَةِ لهُ، وَتَقَدَّمَ أَنَّ الفِعْلَ يَدْخُلُهُ مِنْ أَنْوَاعِ الإِعْرَابِ ثَلَاثَةٌ: الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ وَالجَزْمُ.

إِذَا عُلِمَ ذلِكَ **فَالإِعْرَابُ خَاصٌّ بِالمُضَارِعِ**، وَهُوَ مَرْفُوعٌ أَبَدًا حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ فَيَنْصِبَهُ أَوْ جَازِمٌ فَيَجْزِمَهُ نَحْوُ: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾[1] [الفاتحة: ٥].

قوله: (إذا لم يتصل بنون الإناث...) إلخ، أي: أما إن اتصل به نون الإناث نحو: ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، فيبنى على السكون أو نون التوكيد المباشرة ثقيلة أو خفيفة نحو: ﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا ﴾ [يوسف: ٣٢]، فيبنى على الفتح كما تقدم في صدر الكتاب.

وقوله: (وهو مرفوع أبدًا...) إلخ، اعلم أن النحويين أجمعوا على أن المضارع إذا تجرد من الناصب والجازم كان مرفوعًا نحو: (يَقُومُ زَيْدٌ، ويَمْشِي عَمْرٌو) ومثال المصنف، وإنما اختلفوا في تحقيق الرافع له ما هو؟ على أقوال: أصحها قولهم: رافعه نفس تجرده من الناصب والجازم، وهو الذي يجري على ألسنة المعربين، يقولون: مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وهذا مذهب الفراء وغيره من حذاق الكوفيين، والأخفش من البصريين.

ويستمر على رفعه حتى يدخل عليه ناصب فينصبه نحو: ﴿ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ ﴾

---

(١) **الإعراب**: (إِيَّا) ضمير منفصل في محل نصب مفعول به مقدم، و(الْكَاف) حرف خطاب، و(نَعْبُدُ) فعل مضارع مرفوع؛ لتجرده عن الناصب والجازم، وعلامة رفعه ضم آخره، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: (نَحْنُ)، (وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) مثله حرفًا بحرف.

[طه: ٩١]، أو جازم فيجزمه نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣-٤].

أصل: والنَّوَاصِبُ الَّتِي تَنْصِبُهُ قِسْمَانِ: قِسْمٌ يَنْصِبُ بِنَفْسِهِ وَقِسْمٌ يَنْصِبُ بـ(أَنْ) مُضْمَرَةً بَعْدَهُ.

قوله: (**والنواصب قسمان**) النواصب جمع (نَاصِبٍ)، بمعنى لفظ ناصب، أو جمع (نَاصِبَةٍ)، بمعنى كلمة ناصبة، وقدمها على الجوازم؛ لأن أثرها -أصالة- وجودي وهو الحركة، بخلاف الجازم فإن أثره عدمي، والوجودي أشرف من العدمي، وخرج بقيد (أَصَالَةً) الأفعال الخمسة حال نصبها، فإن أثر الناصب حينئذ عدمي على سبيل النيابة.

وقوله: (**قسم ينصب بنفسه**) هذا القسم متفق عليه عند جمهور النحويين من البصريين والكوفيين، وإنما لم أقل عند جميع النحويين؛ لأنهم لم يتفقوا على حرف ينصب المضارع بنفسه غير (أَنْ) فقط.

وقوله: (**بأن مضمرة بعده**) أي: سواء كان الإضمار جائزًا أو واجبًا، كما سيأتي.

قال الفاكهي: وفي عبارته تجوز من جهة تسمية غير الناصب ناصبًا. اهـ

وهذا الذي ذكره المصنف من أن النواصب قسمان هو الصحيح وهو مذهب البصريين، وخالف الكوفيون فذهبوا إلى أن كلًّا من القسمين ينصب بنفسه ولا إضمار.

أصل: فَالأَوَّلُ أَرْبَعَةٌ:
أَحَدُهَا: (أَنْ) إِنْ لَمْ تُسْبَقْ بِعِلْمٍ وَلَا ظَنٍّ، نَحْوُ: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ﴾[1] [النساء: ٢٨]، ﴿وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[2] [البقرة: ١٨٤].

---

(١) **الإعراب**: (يُرِيدُ) فعل مضارع مرفوع، ولفظ الجلالة (اللهُ) فاعل، و(أَنْ) حرف مصدر ونصب واستقبال، و(يُخَفِّفَ) فعل مضارع منصوب بها، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره: (هُوَ)، و(عَنْكُمْ) جار ومجرور متعلق بـ(يُخَفِّفَ)، المصدر المؤول من الفعل المسبوك بـ(أَنْ) منصوب على أنه مفعول به، والتقدير: (**يُرِيدُ اللهُ التَّخْفِيفَ عَنْكُمْ**).

(٢) قد تقدم إعرابها في نيابة النون عن الفتحة، والشاهد منها هنا: أن (أَنْ) مصدرية؛ لأنها لم =

فَإِنْ سُبِقَتْ بِعِلمٍ، نَحْوُ: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾[1] [المزمل: ٢٠] فَهِيَ مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ، وَاسْمُهَا ضَمِيرُ الشَّأْنِ مَحْذُوفٌ، وَالفِعْلُ مَرْفُوعٌ وَهُو وَفَاعِلُهُ خَبَرُهَا، كَمَا تَقَدَّمَ في بَابِ النَّوَاسِخِ.

وَإِنْ سُبِقَتْ بِظَنٍّ فَوَجْهَانِ نَحْوُ: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ﴾[2] [المائدة: ٧١] قُرِئَ في السَّبْعَةِ بِالنَّصْبِ وَالرَّفْعِ.

قوله: (أحدها أن) أي: المصدرية -بفتح الهمزة وسكون النون -وهي أم الباب؛ لأنها تعمل ظاهرة نحو: (أَعْجَبَنِي أَنْ تَقُوْمَ)، و(أَحْبَبْتُ أَنْ تَقُوْمَ)، و(فَرِحْتُ بِأَنْ تَقُوْمَ)، ومضمرة كما سيأتي وهي تنصب المضارع المعرب لفظًا، والمضارع المبني محلاً.

وسميت مصدرية؛ لأنها تسبك ما بعدها بمصدر، إما مرفوع كالمثال الأول، ومثال المصنف، والتقدير: (أَعْجَبَنِيْ قِيَامُكَ)، و(صَوْمُكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ).

أو منصوب كالمثال الثاني، ومثال المصنف، والتقدير: (أَحْبَبْتُ قِيَامَكَ)، و(يُرِيْدُ اللهُ التَّخْفِيْفَ عَنْكُمْ).

أو مجرور كالمثال الثالث، والتقدير: (فَرِحْتُ بِقِيَامِكَ)، فـ(أَنْ) في هذه الأمثلة كلها مصدرية؛ لأنها لم تسبق بعلم ولا ظن.

تنبيه: علم من قولي: (وسميت مصدرية؛ لأنها تسبك ما بعدها بمصدر)، أن المسبك بالمصدر هو الفعل وحده، لا هي والفعل، فعلى هذا فتقول في إعراب نحو:

= تسبق بعلم ولا ظن.

(١) قد تقدم إعرابها في (أَنِ) المخففة من الثقيلة، والشاهد منها هنا: أن (أَنْ) مخففة من الثقيلة؛ لأنها سبقت بعلم.

(٢) **الإعراب**: (الْوَاوُ) عاطفة، و(حَسِبُوا) فعل وفاعل، و(أَنْ) مصدرية على قراءة نصب (تَكُونَ)، و(لَا) نافية، و(تَكُونَ) فعل مضارع منصوب بـ(أَنْ)، وهو متصرف من (كَانَ) التامة، و(فِتْنَةٌ) فاعل، والمصدر المؤول سد مسد مفعولي (حَسِبَ)، وعلى قراءة الرفع فتكون (أَنْ) مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف، والجملة بعدها خبرها، والمصدر المؤول سد مسد مفعولي (حَسِبَ).

(أَعْجَبَنِيْ أَنْ تَقُوْمَ): والمصدر المؤول من الفعل المسبوك بـ(أَنْ) فاعل، والتقدير: (أَعْجَبَنِيْ قِيَامُكَ).

وقوله: (فإن سبقت بعلم) المراد بالعلم: كل لفظ دال على اليقين، وإن لم يكن بلفظ [ع ل م][1] كـ(رَأَى)، و(تَحَقَّقَ)، و(تَبَيَّنَ)، و(ظَنَّ، مستعملاً في العلم)، كقوله تعالى: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ﴾ [التوبة: ١١٨]، فـ(الظَّنُّ) هنا بمعنى: (اليَقِيْنِ)، و(أَنْ) مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف، والجملة بعدها خبرها.

تنبيه: الغالب على (أَنْ) المخففة أن تكون مسبوقة بـ(عِلْمٍ)، ومن غير الغالب قوله تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠] فـ(أَنْ) مخففة، واسمها ضمير الشأن محذوف، والجملة بعدها خبرها.

وقوله: (فإن سبقت بظن فوجهان...) إلخ، المراد بالظن: (كل لفظ دال على الظن سواء كان بلفظ الظن أو لا)، كـ(حَسِبَ، وَخَالَ، وَزَعَمَ) ونحوها.

وقوله: (فوجهان) أي: جاز أن تكون ناصبة والفعل حينئذ منصوب بها، وأن تكون مخففة والفعل حينئذ مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم واسمها ضمير الشأن محذوف والجملة بعدها خبرها.

وقد جاء بالوجهين قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١]، قرأ بالرفع أبوعمرو والأخوان حمزة والكسائي على إجراء الظن، وهو -الحسبان- مجرى العلم، وقرأ بالنصب الباقون على إجراء الظن على أصله وعدم تنزيله منزلة العلم.

أصل: وَالثَّانِي: (لَنْ) نَحْوُ: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَـٰكِفِينَ﴾[2] [طه: ٩١].

قوله: (لن) هي حرف نفي ونصب واستقبال نحو: (لَنْ أَقُوْمَ)، ومثال المصنف،

---

(١) يقرأ فعلاً ماضيًا مفكك الحروف إشارة إلى أن المراد المادة لا الفعل الماضي فقط. اهـ عبادة (٢/ ٨٤).

(٢) قد تقدم إعرابها في (كَانَ) وأخواتها.

فتنفي الحدث وهو (القِيَامُ) -مثلًا-، وتنصب اللفظ، وتخص الزمن بالمستقبل بعد أن كان محتملًا للحال والاستقبال.

ولا تقتضي تأبيد النفي، ولا تأكيده خلافًا لمن زعم ذلك.

أصل: والثَّالِثُ: (كَي) المَصْدَرِيَّةُ وَهِيَ المَسْبُوقَةُ بِاللَّامِ لَفْظًا نَحْوُ: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا﴾[1] [الحديد: ٢٣]، أَوْ تَقْدِيرًا نَحْوُ: (جِئْتُكَ[2] كَيْ تُكْرِمَنِي)[3]، فَإِنْ لَمْ تُقَدَّرِ اللَّامُ فَـ(كَيْ) جَارَّةٌ وَالفِعْلُ مَنْصُوبٌ بِـ(أَنْ) مَضْمَرَةً بَعْدَهَا وُجُوبًا.

قوله: (المسبوقة باللام) أي: لام التعليل.

وقوله: (أو تقديرًا نحو: جئت كي تكرمني) أي: إذا قدرت أن الأصل: (لِكَيْ تُكْرِمَنِيْ)، ولكن حذفت (اللَّامَ) استغناء عنها بنيتها، ومثله قوله تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾ [الحشر: ٧].

فإن لَمْ تتقدم (اللَّامُ) لا لفظًا، ولا تقديرًا كانت (كَيْ) حرف جر وتعليل، وكان الفعل منصوبًا بـ(أَنْ) مضمرة وجوبًا كالمثال نفسه.

تنبيه: قال الفاكهي: وحيث قيد (كَيْ) بالمصدرية فكان ينبغي أيضًا تقييد (أَنْ) بذلك؛ لإخراج المفسرة، والزائدة، فإنهما لا ينصبان المضارع. اهـ.

---

(١) **الإعراب**: (اللَّامُ) حرف جر وتعليل، و(كَيْ) حرف مصدر ونصب، و(لَا) نافية، و(تَأْسَوْا) فعل مضارع منصوب، وعلامة نصبه حذف النون، و(الْوَاوُ) فاعل، والمصدر المؤول من الفعل المسبوك بـ(كَيْ) مجرور بلام التعليل، والتقدير: (**لِعَدَمِ أَسَاكُمْ**) أي: (**حُزْنِكُمْ**).

(٢) في "الكواكب": (جِئْتُ).

(٣) **الإعراب**: (جِئْتُكَ) فعل وفاعل ومفعول، و(كَيْ) حرف مصدر ونصب، و(تُكْرِمَ) فعل مضارع منصوب بـ(كَيْ) وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: (**أَنْتَ**)، و(النُّونُ) للوقاية، و(الْيَاءُ) مفعول به والمصدر المؤول مجرور بلام التعليل المقدرة، والتقدير: (**جِئْتُ لِإِكْرَامِكَ إِيَّايَ**).

وتقول على عدم تقدير اللام (كَيْ) حرف جر وتعليل، و(تُكْرِمَ) فعل مضارع منصوب بـ(أَنْ) مضمرة وجوبًا... والمصدر المؤول مجرور بـ(كَيْ)، والتقدير: (**جِئْتُ كَيْ إِكْرَامِكَ إِيَّايَ**).

أصل

والرَّابعُ: (إذن) إنْ صُدِّرَتْ في أَوَّلِ الكَلَامِ وَكَانَ الفِعْلُ بَعْدَهَا مُسْتَقْبَلاً، ومُتَّصِلاً بِهَا أَوْ مُنْفَصِلاً عَنْهَا بِقَسَمٍ أَوْ بـ(لَا) النَافِيَةِ نَحْوُ: (إذًا أُكْرِمَكَ[1]، أو إذًا وَاللهِ أُكْرِمَكَ[2]، أو إذًا لَا أُخَيِّبَكَ[3][4] جَوَابًا لِمَنْ قَالَ: (أَنَا آتِيكَ)، وَتُسَمَّى حَرْفَ جَوَابٍ وَجَزَاءٍ.

قوله: (والرابع إذن...) إلخ، أي: أن (إِذَنْ) لا تكون حرف نصب إلا بثلاثة شروط:

الأول: أن تكون في صدر جملة الجواب.

والثاني: أن يكون الفعل بعدها دالًّا على المستقبل.

والثالث: أن لا يفصل بينها وبين الفعل فاصل غير القسم، و(لَا) النافية.

مثال المستوفية للشروط، قولك: (إِذَنْ تَنْجَحَ) جوابًا لمن قال لك: (سَأَجْتَهِدُ فِيْ دُرُوْسِيْ)، أو (إِذَنْ واللهِ تَنْجَحَ)، أو (إِذَنْ لَا يَخِيْبَ سَعْيُكَ)، وكأمثلة المصنف.

فلا تعمل شيئًا في نحو: (أَنْتَ إِذَنْ تَنْجَحُ) -بالرفع-؛ لأنها وقعت حشوا في الكلام ولم تتصدر.

ولا في نحو: (إِذَنْ تَصْدُقُ) -بالرفع-؛ لأن المراد بالفعل الحال لا المستقبل،

---

(١) **الإعراب**: (إِذَنْ) حرف جواب وجزاء ونصب، و(أُكْرِمَ) فعل مضارع منصوب بـ(إِذَنْ)، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: (أَنَا)، و(الْكَافُ) مفعول به، وهذا مثالٌ لـ(إِذَنْ) المستوفية للشروط.

(٢) **الإعراب**: (إِذَنْ) مثل الأولى، و(الْوَاوُ) حرف جر وقسم، و لفظ الجلالة (اللهِ) مقسم به مجرور بـ(الْوَاوِ) وهما متعلقان بفعل محذوف وجوبًا تقديره: (**أُقْسِمُ**)، و(أُكْرِمَكَ) مثل الأول حرفا بحرف وهذا مثال للفصل بالقسم.

(٣) **الإعراب**: (إِذَنْ) مثل الأولى، و(لَا) نافية، و(أُخَيِّبَكَ) مثل: (أُكْرِمَكَ) حرفا بحرف، وهذا مثال للفصل بـ(لَا) النافية.

(٤) في "الكواكب": (أَجِيئَكَ). وهو تصحيف في النسخة التي شرح عليها الأهدل؛ فإن المعنى لا يستقيم، ولم ينتبه له الأهدل.

والنواصب لا تعمل في الحال.

ولا في نحو: (إِذَنْ يَا مُحَمَّدُ تَنْجَحُ)، أو (إِذَنْ يَوْمَ الامْتِحَانِ تَنْجَحُ)، أو (إِذَنْ فِي الامْتِحَانِ تَنْجَحُ) -بالرفع- في الجميع؛ لأنه فصل بينها وبين الفعل بغير القسم، و(لَا) النافية، وهو غير مسموع.

وقوله: **(وتسمى حرف جواب وجزاء)** سميت حرف جواب لوقوعها في كلام يجاب به كلام آخر، سواء وقعت في صدره، أو حشوه، أو آخره. ولا تقع في ابتداء كلام ليس جوابًا عن شيء.

وسميت حرف جزاء لأن مضمون الكلام الذي هي فيه جزاء لمضمون كلام آخر، وهذا ثابت لها غالبًا.

وقد تتمحض للجواب فقط، بدليل أنه يقال: (أُحِبُّكَ)، فتقول: (إِذَنْ أَظُنُّكَ صَادِقًا)؛ إذ لا مجازاة هنا؛ لأن ظن الصدق واقع في الحال، ولا يصلح أن يكون جزاء لذلك الفعل؛ إذ الجزاء لا بد فيه من الاستقبال.

فائدة: قد نظم بعضهم الشروط الثلاثة، وما يجوز الفصل به على قول ضعيف فقال:

أَعْمِلْ إِذَنْ إِذَا أَتَتْكَ أَوَّلَا ... وَسُقْتَ فِعْلًا بَعْدَهَا مُسْتَقْبَلَا

وَاحْذَرْ إِذَا أَعْمَلْتَهَا أَنْ تَفْصِلَا ... إِلَّا بِحَلْفٍ أَوْ نِدَاءٍ أَوْ بِلَا

وَافْصِلْ بِظَرْفٍ أَوْ بِمَجْرُورٍ عَلَى ... رَأْيِ ابْنِ عُصْفُورٍ رَئِيسِ النُّبَلَا

أصل **وَالثَّانِي: مَا يَنْصِبُ الْمُضَارِعَ بِإِضْمَارِ (أَنْ) بَعْدَهُ قِسْمَانِ: مَا تُضْمَرُ (أَنْ) بَعْدَهُ جَوَازًا، وَمَا تُضْمَرُ (أَنْ) بَعْدَهُ وُجُوبًا.**

قوله: **(ما تضمر أن بعده جوازًا...)** إلخ، معنى إضمارها جوازًا: أنه يجوز إظهارها في الكلام، فيجوز في نحو: (جِئْتُ لِأَقْرَأَ) أن تقول: (جِئْتُ لِأَنْ أَقْرَأَ)، قال تعالى: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ﴾ [الشورى: ١٥]، وفي الآية الأخرى: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الزمر: ١٢].

ومعنى إضمارها وجوبًا: أنه لا يجوز إظهارها في الكلام.

أصل فَالأَوَّلُ: خَمْسَةٌ وَهِيَ:
لَامُ (كَيْ) نَحْوُ: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[1] [الأنعام: ٧١].

قوله: (لام كي) ويقال لها: (لَامُ التَّعْلِيلِ)، وإنما أضيفت إلى (كَيْ)؛ لأنها تخلفها في إفادة التعليل عند حذفها، فإنه يصح في المثال المتقدم أن تحذفها وتعوض عنها (كَيْ)، فتقول: (جِئْتُ كَيْ أَقْرَأَ)، ويقال لها أيضًا: (لَامُ الجَرِّ)؛ لأن المصدر المؤول من الفعل المسبوك بـ(أَنِ) المضمرة مجرور بها لفظًا، والتقدير في المثال السابق: (جِئْتُ لِلْقِرَاءَةِ)، وفي مثال المصنف: (وَأُمِرْنَا لِلإِسْلَامِ).

ويشترط لجواز إضمارها بعد (لَامِ كَيْ) أن لا يقترن الفعل بـ(لَا) النافية، أو الزائدة، كالأمثلة السابقة، فإن اقترن بها وجب إظهارها.

فمثال النافية قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]، ومثال الزائدة قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الحديد: ٢٩]، أي: (لِيَعْلَمَ أَهْلُ الكِتَابِ).

أصل والوَاوُ، وَالفَاءُ، و(ثُمَّ)، وَ(أَوْ) العَاطِفَاتُ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ لَيْسَ في تَأْوِيلِ الفِعْلِ نَحْوُ قَوْلِهِ: وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي[2]

---

(١) الإعراب: (الْوَاوُ) عاطفة، و(أُمِرْ) فعل ماض مغير الصيغة، و(نَا) نائب فاعل، و(اللَّامُ) لام التعليل، و(نُسْلِمَ) فعل مضارع منصوب، بـ(أَنْ) مضمرة جوازًا بعد (اللَّامِ)، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: (نَحْنُ)، والمصدر المؤول من الفعل المسبوك بـ(أَنِ) المضمرة مجرور بلام التعليل، والتقدير: (أُمِرْنَا لِلإِسْلَامِ)، و(لِرَبِّ) جار ومجرور متعلق بـ(نُسْلِمَ)، و(العَالَمِينَ) مضاف إليه.

(٢) هذا الشاهد صدر بيت من الوافر، قالته امرأة وهي: ميسون -بفتح الميم فمثناة تحتانية ساكنة فسين مهملة- بنت بحدل الكلابية زوج معاوية رضي الله عنه، وعجزه:
.... أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ =

وَقَوْلِهِ: لَوْلَا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فَأُرْضِيَهُ[1]

= وقول المصنف: (نَحْوُ قَوْلِهِ) قال الفاكهي: الأولى قولها. اهـ وقال المصرح (٢/ ٢٤٤) و(قوله) وهو الشخص المسمى ميسون الكلابية زوج معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه وأم ابنه يزيد. اهـ.

اللغة: (لَعَبَاءَةُ) -بالمد- من الأكسية. و(تَقَرَّ عَيْنِي) كناية عن السرور، و(الشُّفُوفُ) -بضم الشين- جمع (شف)-بفتحها وكسرها- وهو الثوب الرقيق الناعم الذي يشف عما تحته.

المعنى: ولبس كساء من شعر على عادة أهل البادية. وقرة عيني: أي: سروري بأهلي أحب إلي مما أنا فيه من لبس الثياب الرقيقة الناعمة.

الإعراب: (الْوَاوُ) عاطفة، و(لُبْسُ) مبتدأ، وهو مضاف، و(عَبَاءَةٍ) مضاف إليه، و(الْوَاوُ) عاطفة، و(تَقَرَّ) فعل مضارع منصوب بـ(أَنْ) مضمرة جوازًا بعد (الْوَاوِ) العاطفة على اسم خالص و(عَيْنِي) فاعل، وهو مضاف، و(يَاءُ) المتكلم مضاف إليه، وخبر المبتدإ قولها:(أَحَبُّ)، والمصدر المؤول مرفوع بالعطف على (لُبْسُ)، والتقدير (ولُبْسُ عَبَاءَةٍ وَإِقْرَارُ عَيْنِي).

الشاهد فيه: قولها:(وَتَقَرَّ عَيْنِي) حيث نصب الفعل بـ(أَنْ) مضمرة جوازًا بعد عاطف مسبوق باسم خالص من التقدير بالفعل وهو (لُبْسُ).

(١) هذا الشاهد صدر بيت من البسيط، ولا يعرف قائله. وعجزه:

.... مَا كُنْتُ أُوثِرُ أَتْرَابًا عَلَى تِرَبِ

اللغة: (تُوَقُّعُ الشَّيْءِ) انتظاره وارتقابه. و(الْمُعْتَرُّ) -بالعين المهملة والتاء المثناة فوق-: الفقيرالذي يتعرض للمعروف. و(أُوثِرُ) أفضل وأرجح. و(أَتْرَابًا) جمع (ترب) -بكسر التاء المثناة فوق وسكون الراء-، و(تِرْبُ الرَّجُلِ) من يولد في الوقت الذي ولد فيه، فيساويه في سنه. و(عَلَى تِرَبِ) -بكسر التاء المثناة وفتح الراء-: جمع (تِرْبٍ) بكسر التاء أيضًا.

المعنى: لولا ترقب من يتعرض لفعل المعروف، وإرضاؤه ما آثر الشاعر المساوي لغيره في السن على المساوي له في سنه.

الإعراب: (لَوْلَا) حرف امتناع لوجود، و(تَوَقُّعُ) مبتدأ، وهو مضاف، و(مُعْتَرٍ) مضاف إليه، و(الْفَاءُ) عاطفة، و(أُرْضِيَ) فعل مضارع منصوب بـ(أَنْ) مضمرة جوازًا بعد (الْفَاءِ) العاطفة على اسم خالص، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: (أَنَا)، و(الْهَاءُ) مفعول به، وخبر المبتدإ محذوف وجوبًا تقديره: (مَوْجُودٌ)، والمصدر المؤول مرفوع بالعطف على (تَوَقُّعُ)، والتقدير:(لَوْلَا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍ فَإِرْضَائِي إِيَّاهُ).

الشاهد فيه: قوله: (فَأُرْضِيَهُ) حيث نصب الفعل بـ(أَنْ) مضمرة جوازًا بعد (الْفَاءِ) العاطفة=

وَقَوْلِهِ: إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكًا ثُمَّ أَعْقِلَهُ[(١)]

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾[(٢)] [الشورى: ٥١].

قوله: (أي: **ليس في تأويل الفعل...**) إلخ، أي: (لم يقصد به معنى الفعل) وذلك كـ(المَصْدَرِ) كما في أمثلة المصنف، فـ(تَقَرَّ) منصوب بـ(أَنْ) مضمرة جوازًا بعد (الواوِ) العاطفة على اسم خالص من التقدير بالفعل وهو: (لُبْسُ).

= على اسم خالص وهو (تَوَقُّعُ).

(١) هذا الشاهد صدر بيت من البسيط، قاله أنس بن مدركة الخثعمي، وعجزه:

.... كَـالثَّوْرِ يُـضْرَبُ لَـمَّا عَافَـتِ الْبَقَـرُ

اللغة: (سُلَيْكًا) -بصيغة التصغير- اسم رجل يقال له: سليك بن سلكة -بزنة هُمَزَة- وهي أمه، و(أَعْقِلَهُ) من عقلت القتيل أي: أعطيت ديته، و(الثَّوْرُ) ذكر البقر، و(عَافَتِ الْبَقَرُ) كرهت وامتنعت. وأراد: أن البقر إذا امتنعت عن ورود الماء لم يضربها راعيها؛ لأنها ذات لبن، وإنما يضرب الثور؛ لتفزع هي فتشرب.

المعنى: يشبه نفسه إذ قتل سليكًا ثم وداه -أي: أدى ديته- بالثور يضربه الراعي؛ لتشرب الإناث من البقر. والجامع بينهما في التشبيه تلبس كل منهما بالأذى لينتفع سواه.

الإعراب: (إِنِّي) (إِنَّ) واسمها، و(الْوَاوُ) عاطفة، و(قَتْلِ) معطوف على اسم (إِنَّ)، وهو مصدر يعمل عمل الفعل، و(الْيَاءُ) مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى فاعله، و(سُلَيْكًا) مفعول به للمصدر، و(ثُمَّ) حرف عطف، و(أَعْقِلَ) فعل مضارع منصوب بـ(أَنْ) مضمرة جوازًا بعد (ثُمَّ) العاطفة على اسم خالص، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: (أَنَا)، و(الْهَاءُ) مفعول به، وخبر (إِنَّ) قوله: (كَالثَّوْرِ)، والمصدر المؤول منصوب بالعطف على (قَتْلِي)، والتقدير: **(إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكًا ثُمَّ عَقْلِي إِيَّاهُ)**.

الشاهد فيه: قوله: (ثُمَّ أَعْقِلَهُ) حيث نصب الفعل بـ(أَنْ) مضمرة جوازًا بعد (ثُمَّ) العاطفة على اسم خالص وهو (قَتْلِي).

(٢) **الإعراب**: (أَوْ) عاطفة، و(يُرْسِلَ) فعل مضارع منصوب بـ(أَنْ) مضمرة جوازًا بعد (أَوْ) العاطفة على اسم خالص، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره: (هُوَ)، و(رَسُولًا) مفعول به، والمصدر المؤول منصوب بالعطف على (وَحْيًا)، والتقدير: **(إِلَّا وَحْيًا أَوْ إِرْسَالًا)**.

وإنما أضمرت (أَنْ)؛ لئلا يلزم عطف الفعل على الاسم، فالمصدر المؤول من الفعل المسبوك بـ(أنْ) المضمرة مرفوع بالعطف على (لُبْسُ)، والتقدير: (وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَإِقْرَارُ عَيْنِيْ).

و(أرضيه) منصوب بـ(أَنْ) مضمرة جوازًا بعد (الفاءِ) العاطفة على اسم خالص، وهو (تَوَقُّعُ)، والمصدر المؤول مرفوع بالعطف على (تَوَقُّعُ)، والتقدير: (لَوْلَا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فَإِرْضَائِيْ إِيَّاهُ).

و(أعقله) منصوب بـ(أَنْ) مضمرة جوازًا بعد (ثُمَّ)، والمصدر المؤول منصوب بالعطف على (قَتْلِيْ)، والتقدير: (إِنِّيْ وَقَتْلِيْ سُلَيْكًا ثُمَّ عَقْلِيْ إِيَّاهُ).

و(يرسل) منصوب بـ(أَنْ) مضمرة جوازًا بعد (أَوْ)، والمصدر المؤول منصوب بالعطف على (وَحْيًا)، والتقدير: (إِلَّا وَحْيًا أَوْ إِرْسَالًا).

فإن كان الاسم غير خالص، وهو: (الذي يقصد به معنى الفعل) امتنع النصب نحو: (الطَّائِرُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ الذُّبَابُ)، برفع (يَغْضَبُ) وجوبًا؛ لأنه معطوف على (طَائِرُ) وهو اسم غير خالص؛ لأنه في تأويل الفعل أي: (الَّذِيْ يَطِيْرُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ الذُّبَابُ) فـ(الطَّائِرُ) مبتدأ، و(الذُّبَابُ) خبره، وجملة (يَغْضَبُ زَيْدٌ) معطوفة بـ(الفاءِ) على صلة (أَلْ) كما رأيت في التقدير.

أصل

وَالثَّانِي: وَهُوَ مَا تُضْمَرُ (أَنْ) بَعْدَهُ وُجُوبًا سِتَّةٌ:

(كَيِ) الجَارَّةُ كَمَا تَقَدَّمَ.

وَلَامُ الجُحُودِ نَحْوُ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾[1] [الأنفال: ٣٣].

قوله: (كي الجارة كما تقدم) أي: قريبًا أثناء الكلام على (كَيْ) المصدرية فارجع إليه

(١) **الإعراب**: (الْوَاوُ) استئنافية، و(كَانَ) فعل ماض ناسخ، ولفظ الجلالة (اللهُ) اسمها، و(اللَّامُ) لام الجحود، و(يُعَذِّبَ) فعل مضارع منصوب بـ(أَنْ) مضمرة وجوبًا بعد (لَامِ) الجحود، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره: (هُوَ)، و(الْهَاءُ) مفعول به، و(الْمِيمُ) للجمع، والمصدر المؤول مجرور بلام الجحود، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر (كَانَ)، والتقدير: (وَمَا كَانَ اللهُ مُرِيدًا لِتَعْذِيْبِهِمْ).

إن شئت.

وقوله: (لام الجحود) أي: لام النفي، وهي المسبوقة بـ(مَا كَانَ) نحو: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمۡۚ﴾ [البقرة: ١٤٣]، وكمثال المصنف أو (لَمْ يَكُنْ) نحو: ﴿لَّمۡ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغۡفِرَ لَهُمۡ﴾ [النساء: ١٣٧].

وسميت هذه اللام بلام الجحود؛ لملازمتها الجحد، أي: النفي، من تسمية العام بالخاص؛ إذ الجحد لغة: (إنكار ما تعرفه لا مطلق الإنكار)، قال تعالى: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسۡتَيۡقَنَتۡهَآ أَنفُسُهُمۡ ظُلۡمٗا وَعُلُوّٗاۚ﴾ [النمل: ١٤].

فكل من (يُضِيْعَ، وَيُعَذِّبَ، وَيَغْفِرَ) منصوب بـ(أَنْ) مضمرة وجوبًا بعد لام الجحود، والمصدر المؤول من الفعل المسبوك بـ(أَنِ) المضمرة مجرور بلام الجحود، والجار والمجرور متعلق بمحذوف وجوبًا هو خبر الفعل الناسخ، والتقدير: (مَا كَانَ اللهُ مُرِيْدًا لإِضَاعَةِ إِيْمَانِكُمْ)، و(مُرِيْدًا لِتَعْذِيْبِهِمْ)، (وَلَمْ يَكُنِ اللهُ مُرِيْدًا لِغُفْرَانِهِمْ).

أصل: وَحَتَّى إِنْ كَانَ الفِعْلُ بَعْدَها مُسْتَقْبَلاً نَحْوُ: ﴿حَتَّىٰ يَرۡجِعَ إِلَيۡنَا مُوسَىٰ﴾[1] [طه: ٩١].

قوله: (وحتى إن كان الفعل بعدها مستقبلاً) أي: أن شرط نصب المضارع بعد (حَتَّى) الجارة: أن يكون الفعل بعدها مستقبلاً بالنظر إلى ما قبلها، نحو: (أَسْلَمْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الجَنَّةَ)، وكمثال المصنف، فإن دخول الجنة مستقبل بالنظر إلى زمن

---

(١) الإعراب: (حَتَّىٰ) حرف غاية وجر، و(يَرْجِعَ) فعل مضارع منصوب بـ(أَنْ) مضمرة وجوبًا بعد (حَتَّىٰ)، لا بـ(حَتَّىٰ) نفسها خلافًا للكوفيين؛ لأنها قد عملت في الأسماء الجر كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ﴾ [القدر: ٥]، و﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [المؤمنون: ٥٤] فلو عملت في الأفعال النصب لزم أن يكون لنا عامل واحد يعمل تارة في الأسماء وتارة في الأفعال وهذا لا نظير له في العربية، قاله ابن هشام في "شرح القطر".

(إِلَيْنَا) جار ومجرور متعلق بالفعل، و(مُوسَى) فاعل، والمصدر المؤول مجرور بـ(حتى) والتقدير: (حَتَّى رُجُوعِ مُوسَى إِلَيْنَا).

التكلم، وزمن الإسلام، وكذا رجوع موسى عليه الصلاة والسلام مستقبل بالنظر إلى زمن التكلم، وهو قولهم: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ﴾[طه:٩١]، وزمن عكوفهم على عبادة العجل.

فإن كان الفعل الذي بعدها حالاً، أو مؤولاً بالحال امتنع إضمار (أَنْ)، وتعين رفعه نحو: (سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُ البَلَدَ) برفع (أَدْخُلُ)، إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول، أو قلت ذلك بعدما دخلت، ولكنك أردت حكاية تلك الحال.

ثم اعلم أن لـ(حَتَّى) التي ينتصب المضارع بعدها معنيين عند الجمهور:

أحدهما: الغاية، وهي: (أن ما قبلها ينتهي بحصول ما بعدها)، فما بعدها غاية له، وهذا هو الغالب فيها، وعلامتها حينئذ أن يصح في موضعها (إِلَى) وذلك كالآية التي تلاها المصنف ونحو: ﴿وَٱعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ ٱلْيَقِينُ﴾ [الحجر: ٩٩]، أي: (إِلَى أَنْ يَرْجِعَ مُوْسَى)، و(إِلَى أَنْ يَأْتِيَكَ اليَقِيْنُ) وهو الموت.

والثاني: التعليل. وهو: (أن ما قبلها علة لحصول ما بعدها)، وعلامتها حينئذ أن يصح في موضعها (كَيْ)، وذلك كالمثال المتقدم فإنه يصح أن يقال: (أَسْلَمْتُ كَيْ أَدْخُلَ الجَنَّةَ).

وقد تصلح للمعنيين معًا، كقوله تعالى: ﴿فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩]، فإنه يحتمل أن يكون المعنى (إِلَى أَنْ تَفِيْءَ)، أو (كَيْ تَفِيْءَ).

أصل

وَ(أَوْ) بِمَعْنَى: (إِلَى) أَوْ (إِلَّا) كَقَوْلِهِ:

لأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ المُنَى[1] فَمَا انْقَادَتِ الآمَالُ إِلاَّ لِصَابِرِ

---

(١) هذا البيت من الطويل ولا يعرف قائله.

اللغة: (اسْتِسْهَالُ الشَّيْءِ) أن تعده سهلاً، و(الصَّعْبُ) ضد السهل، و(الْمُنَى) -بضم الميم مقصور- جمع (منية) -بضم فسكون- وهي: ما يتمناه الإنسان، و(الآمَالُ) -بمد الهمزة- جمع (أمل)، وهو الرجاء، والمراد هنا المأمولات، وانقيادها حصولها، و(الصَّابِرُ) ضد المستعجل.

المعنى: لا أزال أعد الأمور الصعاب سهلة فأسعى في تحصيلها إلى أن أدرك ما أتمناه؛ لأن=

وَقَوْلِهِ:

[وكُنتُ إِذَا غَمَزتُ قَنَاةَ قَومٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا][(1)]

قوله: (وأو بمعنى: إلى...) إلخ، أي: (أَوْ) العاطفة، وهي التي يصلح في موضعها (إِلَى) أو (إِلَّا)، وهذا التعبير أجود من قول المصنف بمعنى: (إِلَى...) إلخ، لأنه يوهم

= الآمال لاتنقاد إلا للصابر على محاولة حصولها.

الإعراب: (اللَّامُ) واقعة في جواب قسم مقدر تقديره: (وَاللهِ)، و(أَسْتَسْهِلَنَّ) فعل مضارع مبني؛ لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: (أَنَا)، و(الصَّعْبَ) مفعول به، و(أَوْ) عاطفة، و(أُدْرِكَ) فعل مضارع منصوب بـ(أَنْ) مضمرة وجوبًا بعد (أَوْ) وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: (أَنَا)، و(الْمُنَى) مفعول به، والمصدر المؤول معطوف على مصدر متصيد من الفعل المتقدم، والتقدير: (**لَيَكُونَنَّ اسْتَسْهَالٌ مِنِّي لِلصَّعْبِ أَوْ إِدْرَاكٌ لِلمُنَى**)، و(الْفَاءُ) تعليلية، و(مَا) نافية، و(انْقَادَ) فعل ماض، و(التَّاءُ) للتأنيث، و(الْآمَالُ) فاعل، و(إِلَّا) أداة استثناء، و(لِصَابِرٍ) جار ومجرور متعلق بـ(انْقَادَتِ).

الشاهد فيه: قوله: (أَوْ أُدْرِكَ) حيث نصب المضارع بـ(أَنْ) مضمرة وجوبًا بعد (أَوْ) التي يصلح في موضعها (إِلَى).

(1) هذا البيت من الوافر، قاله زياد الأعجم.

اللغة: (الْغَمْزُ) -بالغين المعجمة والزاي-: الجس والعصر باليد، و(الْقَنَاةُ) الرمح، و(كُعُوبَهَا) جمع كعب، وهو طرف الأنبوبة الناشز، و(تَسْتَقِيمَا) تعتدل.

المعنى: أن من لم تصلح له الملاينة عاملناه بالمخاشنة إلا أن يستقيم، وقيل غير ذلك.

الإعراب: (الْوَاوُ) عاطفة، و(كُنْتُ) (كَانَ) واسمها، و(إِذَا) ظرف لما يستقبل من الزمان، و(غَمَزْتُ) فعل وفاعل، و(قَنَاةَ) مفعول به، وهو مضاف، و(قَوْمٍ) مضاف إليه، و(كَسَرْتُ كُعُوبَهَا) فعل وفاعل ومفعول، و(الْهَاءُ) مضاف إليه، و(أَوْ) عاطفة، و(تَسْتَقِيمَا) فعل مضارع منصوب بـ(أَنْ) مضمرة وجوبًا بعد (أو)، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره: (هِيَ)، وألفه للإطلاق، والمصدر المؤول معطوف بالرفع على مصدر متصيد من الفعل المتقدم، والتقدير: (**لَيَكُونَنَّ كَسْرٌ مِنِّي لِكُعُوبِهَا أَوِ اسْتِقَامَةٌ مِنْهَا**).

الشاهد فيه: قوله: (أَوْ تَسْتَقِيمَا) حيث نصب المضارع بـ(أَنْ) مضمرة وجوبًا بعد (أَوْ) التي يصلح في موضعها (إِلَّا).

ترادف الحرفين، وليس كذلك كما نبه عليه غير واحد.

وضابط الأولى: (أن ما قبلها ينقضي شيئًا فشيئًا)، نحو: (لَأَنْتَظِرَنَّ زَيْدًا أو يَجِيءَ) ونحو: (أَوْ أُدْرِكَ المُنَى)، فكل من (يَجِيْءَ وَأُدْرِكَ) فعل مضارع منصوب بـ(أَنْ) مضمرة وجوبًا بعد (أَوْ) التي يصلح في موضعها (إِلَى) أي: (إِلَى أَنْ يَجِيْءَ)، و(إِلَى أَنْ أُدْرِكَ).

وضابط الثانية: (أن ما قبلها ينقضي دفعة واحدة)، نحو: (لَأَقْتُلَنَّ الكَافِرَ أَوْ يُسْلِمَ) ونحو: (أَوْ تَسْتَقِيْمَا)، فكل من (يُسْلِمَ وتَسْتَقِيْمَا) فعل مضارع منصوب بـ(أَنْ) مضمرة وجوبًا بعد (أَوِ) التي يصلح في موضعها (إِلَّا) أي: (إِلَّا أَنْ يُسْلِمَ)، و(إِلَّا أَنْ تَسْتَقِيْمَا).

فإن كانت (أَوْ) لا يصلح في موضعها (إِلَى) أو (إِلَّا) لم تضمر (أَنْ) بعدها وجوبًا، وذلك كـ(أَوِ) العاطفة على اسم خالص نحو: ﴿أَوۡ يُرۡسِلَ رَسُولٗا﴾ [الشورى: ٥١]، فإن إضمار (أَنْ) بعدها جائز لا واجب كما تقدم.

تنبيه: المصدر المؤول من الفعل المسبوك بـ(أَنِ) المضمرة بعد (أَوْ) معطوف على مصدر متصيد من الفعل المتقدم، فالتقدير في مثالي المصنف: (لَيَكُوْنَنَّ اسْتِسْهَالٌ مِنِّيْ لِلْصَّعْبِ أَوْ إِدْرَاكٌ لِلْمُنَى، وَلَيَكُوْنَنَّ كَسْرٌ مِنِّيْ لِكُعُوْبِهَا أَوِ اسْتَقَامَةٌ مِنْهَا)، وقس غيرهما عليهما.

أصل: وَفَاءُ السَّبَبِيَّةِ وَوَاوُ المَعِيَّةِ مَسْبُوقَتَيْنِ بِنَفْيٍ مَحْضٍ أَوْ طَلَبٍ بِالْفِعْلِ نَحْوُ: ﴿لَا يُقۡضَىٰ عَلَيۡهِمۡ فَيَمُوتُواْ﴾[1] [فاطر: ٣٦]، ﴿وَيَعۡلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾[2] [آل

---

(١) الإعراب: (لَا) نافية، و(يُقْضَى) فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وهو مغير الصيغة، و(عَلَيْهِمْ) جار ومجرور في محل رفع نائب فاعل، و(الْفَاءُ) فاء السببية، و(يَمُوتُوا) فعل مضارع منصوب بـ(أَنْ) مضمرة وجوبًا بعد (فَاءِ) السببية المسبوقة بنفي محض، وعلامة نصبه حذف النون، و(الْوَاوُ) فاعل، والمصدر المؤول معطوف على مصدر متصيد من الفعل المتقدم، والتقدير: (لَا يَكُونُ قَضَاءٌ مِنَّا عَلَيْهِمْ فَمَوْتُ مِنْهُمْ).

(٢) الإعراب: (الْوَاوُ) واو المعية، و(يَعْلَمَ) فعل مضارع منصوب بـ(أَنْ) مضمرة وجوبًا بعد (وَاوِ) المعية المسبوقة بنفي، وهو قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعۡلَمِ ٱللَّهُ﴾ الآية، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره: (هُوَ)، و(الصَّابِرِينَ) مفعول به.

عمران: ١٤٢]، ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾[1] [طه: ٨١]، و(لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ)[2].

قوله: (فاء السببية) أي: العاطفة، وهي التي قصد بها الجزاء بأن يكون ما قبلها سببًا لما بعدها.

وقوله: (وواو المعية) أي: العاطفة، وهي التي تفيد معنى (مَعَ) بأن يكون ما قبلها مصاحبًا لما بعدها.

وقوله: (مسبوقتين بنفيٍ محض) أي: خالص من معنى الإثبات.

وقوله: (أو طلب بالفعل) أي: بصيغته لأصالته في ذلك، والطلب يشمل الأمر، والنهي، والدعاء، والعرض، والتحضيض، والتمني، والاستفهام، فهذه سبعة مع النفي المتقدم تصير ثمانية أشياء، وهي المعبر عنها بالأجوبة الثمانية، وزاد الفراء الترجي، واختاره ابن مالك لثبوت ذلك سماعًا فتصير على هذا تسعة، وقد جمعها بعضهم بقوله:

مُرْ وَادْعُ وَانْهَ وَسَلْ وَاعْرِضْ لِحَضِّهِمُ ... تَمَنَّ وَارْجُ كَذَاكَ النَّفْيُ قَدْ كَمُلَا

---

(١) **الإعراب**: (لَا) ناهية، و(تَطْغَوْا) فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون، و(الْوَاوُ) فاعل، و(فِيهِ) جار ومجرور متعلق بـ(تَطْغَوْا)، و(الْفَاءُ) سببية، و(يَحِلَّ) فعل مضارع منصوب بـ(أَنْ) مضمرة وجوبًا بعد (فَاءِ) السببية المسبوقة بالطلب، و(عَلَيْكُمْ) جار ومجرور متعلق بـ(يَحِلَّ)، و(غَضَبِي) فاعل، و(الْيَاءُ) مضاف إليه.

(٢) **الإعراب**: (لَا) ناهية، و(تَأْكُلِ) فعل مضارع مجزوم بـ(لَا)، وعلامة جزمه سكون آخره، وحرك بالكسر ؛لالتقاء الساكنين، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: (أَنْتَ)، و(السَّمَكَ) مفعول به، و(الْوَاوُ) للمعية، و(تَشْرَبَ) مضارع منصوب بـ(أَنْ) مضمرة وجوبًا بعد (وَاوِ) المعية المسبوقة بالطلب، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: (أَنْتَ)، و(اللَّبَنَ) مفعول به.

تنبيه: المصدر المؤول في هذه الأمثلة معطوف على مصدر متصيد من الفعل المتقدم، كما يأتي في الشرح.

فمثال (الفاءِ) بعد النفي المحض قوله تعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾، ف(يَمُوْتُوْا) منصوب بـ(أَنْ) مضمرة وجوبًا بعد (فاءِ) السببية المسبوقة بنفي محض، وعلامة نصبه حذف النون، والمصدر المؤول من الفعل المسبوك بـ(أنْ) المضمرة معطوف على مصدر متصيد من الفعل المتقدم والتقدير: (لَا يَكُوْنُ قَضَاءٌ مِنَّا عَلَيْهِمْ فَمَوْتٌ مِنْهُمْ).

ومثال (واوِ) المعية بعد النفي المحض، قوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾، ف(يَعْلَمَ) منصوب بـ(أَنْ) مضمرة وجوبًا بعد (واوِ المعيةِ) المسبوقة بنفي محض وهو قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾[آل عمران:١٤٢]، والمصدر المؤول معطوف على مصدر متصيد من الفعل السابق، والتقدير: (وَلَمَّا يَجْتَمِعْ عِلْمُهُ تَعَالَى بِالمُجَاهِدِيْنَ وَعِلْمُهُ بِالصَّابِرِيْنَ)؛ لأن معنى الآية -والله أعلم- أن المخبر عنهم جاهدوا، ولم يصبروا، فلم يتعلق علم الله بجهادهم وصبرهم لعدم وقوعه. وانظر: "شرح الشذور" وشرح ابن عثيمين رحمه الله على كتاب الصبر من "رياض الصالحين" وبقية تفاسير السلف -رحمهم الله-.

ومثال (الفاءِ) بعد النهي وهو من الطلب قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾.

ومثال (الواوِ) بعد النهي، قولهم: (لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ) فكل من (يَحِلَّ وَتَشْرَبَ) منصوب بـ(أَنْ) مضمرة وجوبًا بعد (فاءِ) السببية و(واوِ) المعية المسبوقتين بالنهي، والمصدر المؤول معطوف على مصدر متصيد من الفعل المتقدم، والتقدير: (لَا يَكُنْ مِنْكُمْ طُغْيَانٌ فِيْهِ فَحُلُوْلُ غَضَبٍ عَلَيْكُمْ)، و(لَا يَكُنْ مِنْكَ أَكْلُ سَمَكٍ وَشُرْبُ لَبَنٍ)، أي: مع شرب لبن.

فإن لم يتقدم نفي نحو: (أَنْتَ تَأْتِيْنَا فَتُحَدِّثُنَا)، أو كان النفي غير محض نحو: (مَا تَأْتِيْنَا إِلَّا فَتُحَدِّثُنَا)، ونحو: (مَا تَزَالُ تَأْتِيْنَا فَتُحَدِّثُنَا) وجب رفع الفعل، أما في الأول فلعدم وجود النفي، وأما في الثاني فلأن النفي قد انتقض بـ(إِلَّا)، وأما في الثالث فلأن (زَالَ) للنفي وقد دخل عليها النفي ونفي النفي إثبات.

وكذا إن كان الطلب بغير الفعل وجب رفع الفعل كالطلب باسم الفعل نحو: (صَهْ فَأُحَدِثُكَ)، أو بالمصدر نحو: (سُكُوتًا فَأُحَدِّثُكَ)، أو بغيرهما.

تنبيه: لم يذكر المصنف من أمثلة الطلب إلا النهي، وقد تقدم أنه يشمل ثمانية أشياء، ونحن نذكر بقية أمثلة الطلب على سبيل الفائدة.

فمثال (الفاءِ) و(الواوِ) بعد الأمر قولك: (اجْتَهِدْ فَتَفُوْزَ) أو (وَتَفُوْزَ).

ومثالها بعد الدعاء قولك: (اللَّهُمَّ انْصُرْنِيْ فَلَا أُخْذَلَ، أَوْ وَلَا أُخْذَلَ).

ومثالها بعد الاستفهام قولك: (مَتَى تَزُوْرُنِيْ فَأُكْرِمَكَ، أَوْ وَأُكْرِمَكَ؟).

ومثالها بعد العرض وهو: (الطلب برفق ولين) قولك: (أَلَا تَزُوْرُنَا فَنُكْرِمَكَ، أَوْ وَنُكْرِمَكَ).

ومثالها بعد التحضيض وهو: (الطلب بحث وإزعاج) قولك: (هَلَّا اتَّقَيْتَ اللهَ فَيَغْفِرَ لَكَ، أَوْ وَيَغْفِرَ لَكَ).

ومثالها بعد التمني، وهو: (طلب المستحيل أو ما فيه عسر) قولك: (لَيْتَ لِيْ مَالًا فَأَتَصَدَّقَ بِهِ، أَوْ وَأَتَصَدَّقَ بِهِ).

ومثالها بعد الترجي، وهو: (توقع الأمر المحبوب المستقرب حصوله) قولك: (لَعَلَّ زَيْدًا يَزُوْرُنَا فَنُكْرِمَهُ، أَوْ وَنُكْرِمَهُ)، قال تعالى: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾ [غافر: ٣٦-٣٧]، بنصب (أَطَّلِعَ) في قراءة حفص عن عاصم.

أصل: وَالجَوَازِمُ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ وَهِيَ نَوْعَانِ: جَازِمٌ لِفِعْلٍ وَاحِدٍ وَجَازِمٌ لِفِعْلَيْنِ. فَالأَوَّلُ سَبْعَةٌ وَهِيَ:

(لَمْ) نَحْوُ: ﴿لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ ٣ وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ﴾ [1] [الإخلاص: ٣-٤].

---

(١) قد تقدم إعرابها في علامة الجزم.

و(لَمَّا) نَحْوُ: ﴿لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ﴾[1] [عبس: ٢٣].

وَ(أَلَمْ) نَحْوُ: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾[الشرح: ١][2].

و(أَلَمَّا) كَقَوْلِهِ:

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبَا ... فَقُلْتُ أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ[3]

---

(١) **الإعراب**: (لَمَّا) حرف نفي وجزم وقلب، و(يَقْضِ) فعل مجزوم بها، وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهو (الْيَاءُ)، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره: (هُوَ)، و(مَا) اسم موصول بمعنى (الَّذِيْ) في محل نصب مفعول به، و(أَمَرَ) فعل ماض، و(الْهَاءُ) مفعول به، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره: (هُوَ)، وجملة (أَمَرَهُ) صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والعائد محذوف، والتقدير (لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ بِهِ رَبُّهُ).

وانظر للفائدة حاشية "ياسين على الفاكهي" (١/ ١٧١) و"السجاعي" ص(٣٩) وغيرهما.

(٢) **الإعراب**: (الْهَمْزَةُ) للتقرير، و(لَمْ) حرف نفي وجزم وقلب، و(نَشْرَحْ) فعل مضارع مجزوم بـ(لَمْ)، وعلامة جزمه سكون آخره، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: (نَحْنُ)، و(لَكَ) جار ومجرور متعلق بـ(نَشْرَحْ)، و(صَدْرَ) مفعول به، و(الْكَافُ) مضاف إليه.

(٣) هذا البيت من الطويل، قاله النابغة الذبياني.

اللغة: (عَاتَبْتُ) العتاب: هو اللوم في تسخط، و(الْمَشِيبُ) هو الشيب، و(الصِّبَا) -بكسر الصاد المهملة-: الصبوة، وهي الميل إلى شهوات النفس، واتباع لذائذها، و(أَصْحُ) فعل مضارع من الصحو، وهو في الأصل ضد السكر، و(الْوَازِعُ) المانع.

المعنى: أن الشاعر المذكور بكى لأجل صبوته وميله إلى محبوبه، ثم رجع على نفسه بالملامة على الانهماك في سكر الصبوة، ووبخها على عدم الصحوة منه مع وجود المانع عن التلبس بذلك وهو الشيب الذي لا يليق بصاحبه التلطخ بأدناس الشهوات؛ لأن البياض قليل الحمل للدنس.

الإعراب: (عَلَى) حرف جر، و(حِينَ) مجرور بـ(عَلَى) مبني على الفتح على الأرجح، ويروى (عَلَى حِينِ) بالخفض على الإعراب، والجار والمجرور متعلق بـ(كَفْكَفْتُ) في بيت سابق، و(عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ) فعل وفاعل ومفعول به، و(عَلَى الصِّبَا) جار ومجرور متعلق بـ(عَاتَبْتُ)، و(الْفَاءُ) عاطفة، و(قُلْتُ) فعل وفاعل، و(الْهَمْزَةُ) للتقرير و(لَمَّا) حرف نفي وجزم وقلب، و(أَصْحُ) فعل مضارع مجزوم بـ(لَمَّا)، وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهو (الْوَاوُ)، (وَالشَّيْبُ) (الْوَاوُ) واو الحال، و(الشَّيْبُ) مبتدأ، و(وَازِعُ) خبره. =

وَلَامُ الأَمْرِ وَالدُّعَاءِ نَحْوُ: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾[(١)] [الطلاق: ٧]، ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾[(٢)] [الزخرف: ٧٧].

و(لَا) فِي النَّهْيِ وَالدُّعَاءِ نَحْوُ: ﴿لَا تَحْزَنْ﴾[(٣)] [التوبة: ٤٠]، ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾[(٤)] [البقرة: ٢٨٦].

وَالطَّلَبُ إِذَا سَقَطَتِ الفَاءُ مِنَ المُضَارِعِ بَعْدَهُ وَقُصِدَ بِهِ الجَزَاءُ نَحْوُ: ﴿قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ﴾[(٥)] [الأنعام:١٥١]، وَقَوْلِهِ:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ   بِسِقطِ اللِّوى بينَ الدَّخُولِ فحَوْملِ[(٦)]

= الشاهد فيه: قوله: (أَلَمَّا) حيث عملت الجزم في (أَصْحُ).

(١) الإعراب: (اللَّامُ) لام الأمر، و(يُنْفِقْ) مجزوم بها، و(ذُو) فاعل، وهو مضاف، و(سَعَةٍ) مضاف إليه.

(٢) الإعراب: (اللَّامُ) لام الدعاء، و(يَقْضِ) فعل مضارع مجزوم بها، وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهو (الْيَاءُ)، و(عَلَيْنَا) جار ومجرور متعلق بـ(يَقْضِ)، و(رَبُّ) فاعل، و(الْكَافُ) مضاف إليه.

(٣) الإعراب: (لَا) ناهية، و(تَحْزَنْ) فعل مضارع مجزوم بها، وعلامة جزمه سكون آخره، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: (أَنْتَ).

(٤) الإعراب: (لَا) دعائية، و(تُؤَاخِذْ) مضارع مجزوم بها، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: (أَنْتَ)، و(نَا) مفعول به.

(٥) الإعراب: (قُلْ) فعل أمر، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: (أَنْتَ)، و(تَعَالَوْا) فعل أمر مبني على حذف النون، و(الْوَاوُ) فاعل، و(أَتْلُ) فعل مضارع مجزوم بالطلب، وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهو (الْوَاوُ)، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: (أَنَا)، والأصح أنه مجزوم بأداة شرط محذوفة مع فعل الشرط دل عليها الطلب، والتقدير: (تَعَالَوْا فَإِنْ تَأْتُوا أَتْلُ عَلَيْكُمْ)، وإنما لم نقدر (تتَعَالَوْا)؛ لأن (تَعَالَ) فعل جامد، لا مضارع له ولا ماضي.

(٦) هذا البيت من الطويل قاله امرؤ القيس الكندي.

اللغة: (قِفَا) أمر من الوقوف، خاطب به اثنين كانا يسيران معه.

و(نَبْكِ) فعل مضارع من البكاء، و(مَنْزِلِ) أراد به المكان الذي كان ينزل أحبابه فيه، و(بِسِقْطِ) السقط: -بكسر السين- ما تساقط من الرمل، و(اللِّوَى) -بكسر اللام-: المكان=

قوله: (والجوازم) الجوازم: جمع جازم، أي: لفظ جازم أو جمع جازمة، أي: كلمة جازمة كما تقدم نظيره في النواصب.

والجزم في اللغة القطع، وسميت هذه الكلمات جوازم؛ لأنها تقطع من الفعل حركة أو حرفًا.

وقوله: (ثمانية عشر) التحقيق أنها خمسة عشر، بإسقاط (أَلَمْ، وَأَلَمَّا، وَالطلبِ) أما الأولان؛ فلدخولها في (لَمْ، وَلَمَّا)، وأما الثالث؛ فلأن الجزم بأداة شرط محذوفة لا بالطلب على الصحيح كما سيأتي بيانه إن شاء الله.

وقوله: (وهي سبعة...) إلخ، ولا خلاف في حرفيتها.

= الذي يكون رمله مستدقًا.

و(الدَّخُولِ) بفتح الدال وضم الخاء، و(حَوْمَلِ) -بفتحتين بينهما سكون- بوزن (جعفر) موضعان من منزل كلب.

المعنى: يأمر صاحبيه أن يقفا معه ليعاوناه على البكاء عند منازل أحبابه التي كان يلقاهم فيها، وليجدد الذكريات القديمة.

الإعراب: (قِفَا) فعل أمر مبني على حذف النون، و(الْأَلْفُ) فاعل، و(نَبْكِ) فعل مضارع مجزوم بالطلب على قول ضعيف، وقد علمت الراجح، وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهو (الْيَاءُ) وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: (نَحْنُ)، و(مِنْ ذِكْرَى) جار ومجرور متعلق بـ(نَبْكِ)، و(حَبِيبٍ) مضاف إليه، و(مَنْزِلِ) معطوف على (حَبِيبٍ)، و(بِسِقْطِ) جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لـ(مَنْزِلِ) وهو مضاف، و(اللِّوَى) مضاف إليه، و(بَيْنَ) ظرف مكان متعلق بمحذوف حال من (سِقْطِ) أو من (مَنْزِلِ) وهو مضاف، و(الدَّخُولِ) مضاف إليه، و(الْفَاءُ) عاطفة، و(حَوْمَلِ) معطوف على (الدَّخُولِ).

الشاهد فيه: قوله: (نَبْكِ) حيث جزم؛ لأنه وقع في جواب الطلب، وسقطت منه (الْفَاءُ)، وقصد به الجزاء، أي: (إِنْ تَقِفَا نَبْكِ)، فالبكاء مسبب عن وقوفهما.

تنبيه: في "الكواكب" ذكر صدر البيت وعجزه، وأما في "الفواكه" فبذكر الصدر فقط.

وأولها (لَمْ)، وهو: (حرف نفي وجزم وقلب)، نحو: (لَمْ أَقُمْ)، وكمثال المصنف، فـ(لَمْ) حرف نفي وجزم وقلب، وكل من (أَقُمْ، وَيَلِدْ، وَيُولَدْ، وَيَكُنْ) فعل مضارع مجزوم بـ(لَمْ) وعلامة جزمه السكون.

وسميت (حَرْفَ نَفْيٍ)؛ لأنها تنفي الحدث وهو القيام -مثلاً-.

و(جَزْمٍ)؛ لأنها تجزم المضارع.

و(قَلْبٍ)؛ لأنها تقلب زمنه إلى المضي.

الثاني: (لَمَّا)، وهي حرف مثل (لَمْ) فيما تقدم كمثال المصنف، فـ(لَمَّا) حرف نفي وجزم وقلب، و(يَقْضِ) فعل مضارع مجزوم بـ(لَمَّا)، وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهو (الياءُ).

الثالث: (**أَلَمْ**)، وهي: (لَمْ)، إلا أنها اقترنت بهمزة الاستفهام التقريري، وهو (حَمْلُكَ المُخَاطَبَ عَلَى الإِقْرَارِ وَالاعْتِرَافِ بِأَمْرٍ قَدِ اسْتَقَرَّ عِنْدَهُ ثُبُوتُهُ أَوْ نَفْيُهُ) كمثال المصنف، فـ(الهمزةُ) للاستفهام، و(لَمْ) حرف نفي وجزم وقلب، و(نَشْرَحْ) فعل مضارع مجزوم بـ(لَمْ).

الرابع: (**أَلَمَّا**)، وهي: (لَمَّا)، إلا أنها اقترنت بهمزة الاستفهام التقريري، كمثال المصنف فـ(الهمزةُ) للاستفهام، و(لَمَّا) حرف نفي وجزم وقلب، و(أَصْحُ) فعل مضارع مجزوم بـ(لَمَّا)، وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهو (الواوُ).

الخامس: (**لَامُ**) **الأمر** وهي: (التي يقصد بها طلب حصول الفعل طلبًا جازمًا)، و(لَامُ) الدعاء هي (لَامُ) الأمر، لكن سميت دعائية تأدبًا.

والفرق بينهما: (أن الأمر يكون من الأعلى للأدنى، والدعاء عكسه).

فالأول نحو: ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ ﴾، فـ(اللَّامُ) لام الأمر، و(يُنْفِقْ) فعل مضارع مجزوم بها.

والثاني نحو: ﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾، فـ(اللَّامُ) لام الدعاء، و(يَقْضِ) فعل مضارع مجزوم بها، وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهو (الياءُ).

السادس: (**لَا**) **الناهية**، وهي: (التي يقصد بها طلب ترك الفعل طلبًا جازمًا)، و(لَا) الدعائية هي (لَا) الناهية، لكن سميت دعائية تأدبًا.

والفرق بينهما: (أن النهي يكون من الأعلى للأدنى والدعاء عكسه).

فالأول نحو: ﴿لَا تَحْـزَنْ﴾، فـ(لَا) ناهية، و(تَحْزَنْ) فعل مضارع مجزوم بـ(لَا) الناهية.

والثاني نحو: (لا تُؤَاخِذْنَا)، فـ(لَا) دعائية، و(تُؤَاخِذْنَا) مضارع مجزوم بها.

السابع: (**الطلبُ**) كالأمر، والنهي، والاستفهام، ونحوها من أنواع الطلب، وهو يجزم المضارع -على قول ضعيف- بشرطين:

أحدهما: أن تسقط منه الفاء.

والثاني: أن يقصد به الجزاء.

والمراد بقصد الجزاء: (أنك تقدره مسببًا عن ذلك الطلب المتقدم، كما أن جزاء الشرط مسبب عن فعل الشرط) كمثالي المصنف، فـ(أَتْلُ) فعل مضارع تقدمه طلب وهو (تَعَالَوْا)، وسقطت منه (الفاءُ)، وقصد به الجزاء؛ فإن التلاوة مسببة عن إتيانهم، فجزم بالطلب وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهو (الواوُ)، ومثله (نَبْكِ)، إلا أن علامة جزمه حذف حرف العلة وهو (الياءُ).

والأصح أن الجزم بأداة شرط محذوفة مع فعل الشرط دل عليهما الطلب المذكور والتقدير: (تَعَالَوْا فَإِنْ تَأْتُوْا أَتْلُ)، و(قِفَا فَإِنْ تَقِفَا نَبْكِ)، وهذا مذهب الجمهور.

تنبيهان: الأول: يشترط في الفعل المحذوف مع أداة الشرط أن يكون موافقًا للطلب في لفظه ومعناه كما في البيت الشعري، أو في معناه فقط كما في الآية؛ فإن (تَعَالَ) فعل جامد لا مضارع له ولا ماضي.

والثاني: لم يذكر المصنف من أنواع الطلب إلا الأمر وهو يشمل ثمانية أمور كما تقدم ونحن نذكر بقية أنواع الطلب على سبيل الفائدة.

فمثال النهي قولك: (لَا تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ تَسْلَمْ)، والدعاء نحو: (اللَّهُمَّ ارْزُقْنِيْ عِلْمًا أَنْتَفِعْ بِهِ)، والاستفهام نحو: (هَلْ تَزُوْرُنِيْ أُكْرِمْكَ)، والتمني نحو: (لَيْتَ لِيْ مَالًا

أَتَصَدَّقْ بِهِ)، والعرض نحو: (أَلَا تَنْزِلُ عِنْدَنَا نُكْرِمْكَ)، والتحضيض نحو: (هَلَّا تَأْتِيْنَا تُحَدِّثْنَا)، والترجي نحو: (لَعَلَّكَ تَزُوْرُنَا نَسْتَفِدْ مِنْكَ).

أصل

وَالثَّانِي وهو مَا يَجْزِمُ فِعْلَيْنِ أَحَدَ عَشَرَ وَهُوَ:

(إِنْ) نَحْوُ: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾[1] [النساء: ١٣٣].

وَ(مَا) نَحْوُ: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾[2] [البقرة: ١٩٧].

وَ(مَنْ) نَحْوُ: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾[3] [النساء: ١٢٣].

وَ(مَهْمَا) كَقَوْلِهِ: وَأَنَّكِ مَهْمَا تَأْمُرِي الْقَلْبَ يَفْعَلِ[4]

---

(١) **الإعراب**: (إِنْ) حرف شرط جازم يجزم فعلين، و(يَشَأْ) فعل الشرط مجزوم بـ(إِنْ)، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره: (هُوَ)، و(يُذْهِبْ) جواب الشرط وجزاؤه مجزوم بـ(إِنْ) وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره: (هُوَ)، و(الْكَافُ) مفعول به.

(٢) **الإعراب**: (الْوَاوُ) استئنافية، (مَا) اسم شرط جازم يجزم فعلين في محل نصب مفعول به مقدم، و(تَفْعَلُوا) فعل الشرط مجزوم بـ(مَا) وعلامة جزمه حذف النون، و(الْوَاوُ) فاعل، و(مِنْ خَيْرٍ) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال، و(يَعْلَمْ) جواب الشرط وجزاؤه، و(الْهَاءُ) مفعول به مقدم، ولفظ الجلالة (اللَّهُ) فاعل مؤخر.

(٣) **الإعراب**: (مَنْ) اسم شرط جازم يجزم فعلين في محل رفع مبتدأ، و(يَعْمَلْ) فعل الشرط، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره: (هُوَ)، و(سُوْءًا) مفعول به، وجملة الشرط في محل رفع خبر المبتدإ، و(يُجْزَ) جواب الشرط، وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهو الألف، ونائب الفاعل مستتر فيه جوازًا تقديره: (هُوَ).

تنبيه: ما ذكرته من أن جملة الشرط خبر عن اسم الشرط هو الأصح، وقيل: خبره جملة الجواب، وقيل هما معًا كما في "المغني".

(٤) هذا الشاهد عجز بيت من الطويل، قاله امرؤ القيس.

وصدره:

أَغَـرَّكِ مِـنِّي أَنَّ حُبَّـكِ قَـاتِلِي ....

اللغة: (أَغَرَّكِ) -بكسر الكاف- خطاب للمؤنث، وهو استفهام إنكار وتوبيخ، أي: حملك =

و(إذْمَا) نَحْوُ: (إِذْمَا تَقُمْ أَقُمْ)[(١)].

وَ(أَيٌّ) نَحْوُ: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[(٢)] [الإسراء: ١١٠].

وَ(مَتَى) كَقَوْلِهِ: مَتَى أَضَعِ العِمَامَةَ تَعْرِفُونِي[(٣)]

= على الغرة، وهي فعل من لم يجرب الأمور، و(الْقَتْلُ) الإماتة، و(تَأْمُرِي) بالياء؛ لأنه خطاب للمؤنث أيضا، وحذفت في اللفظ؛ لالتقاء الساكنين.

المعنى: قد غرك، أي: خدعك مني كون حبكِ قاتلي، وكون قلبي مطيعا لكِ بحيث أنكِ مهما تأمري القلب به من شيء يفعله.

الإعراب: (الْوَاوُ) عاطفة، و(أَنَّكِ) (أَنَّ) واسمها، و(مَهْمَا) اسم شرط جازم يجزم فعلين في محل رفع مبتدأ، و(تَأْمُرِي) فعل الشرط، وعلامة جزمه حذف النون، و(الْيَاءُ) فاعل، و(الْقَلْبَ) مفعول به، وجملة الشرط خبر المبتدإ، وجملة المبتدإ والخبر خبر (أَنَّ)، و(يَفْعَلِ) جواب الشرط، وعلامة جزمه سكون آخره، وحرك بالكسر لأجل قافية الشعر، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره: (هُوَ).

الشاهد فيه: قوله: (مَهْمَا) حيث جزمت فعلين.

(١) **الإعراب**: (إِذْ مَا) حرف شرط جازم، و(تَقُمْ) فعل الشرط، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: (أَنْتَ)، و(أَقُمْ) جواب الشرط وجزاؤه، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: (أَنَا).

(٢) **الإعراب**: (أَيًّا) اسم شرط جازم مفعول به مقدم لـ(تَدْعُوا)، و(مَا) زائدة، ويقال لها في القرآن صلة وتوكيد تأدبًا، و(تَدْعُوا) فعل الشرط، وعلامة جزمه حذف النون، و(الْوَاوُ) فاعل، و(الْفَاءُ) رابطة لجواب الشرط، و(لَهُ) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، و(الْأَسْمَاءُ) مبتدأ مؤخر، و(الْحُسْنَىٰ) صفة، والجملة الاسمية في محل جزم جواب الشرط

(٣) هذا الشاهد عجز بيت من الوافر، قاله سحيم بن وثيل الرياحي. وصدره:

أَنَـا ابْـنُ جَـلَا وَطَـلَّاعُ الثَّنَايَـا ....

اللغة: (جَلَا) أصله فعل ماض، فسمي به كما سمي بـ(يَزِيدُ، وَيَشْكُرُ، وَقُمْ) ونحو ذلك، فهو الآن علم، وقيل: هو باق على فعليته. وهو مع فاعله المستتر فيه جملة في محل جر صفة لموصوف محذوف، والتقدير: أنا ابن رجل جلا الأمور وأوضحها، وقيل غير ذلك.

المعنى: يصف نفسه بالشجاعة والإقدام على المكاره، وبأنه لا يهاب أحدًا ولا يخافه، وبأنه قوام بأعباء الأمور، حمال لصعابها. =

وَ(أَيَّانَ) كَقَوْلِهِ: فَأَيَّانَ مَا تَعْدِلْ بِهِ الرِّيحُ تَنْزِلِ(١)

وَ(أَيْنَ) نَحْوُ: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾(٢) [النساء: ٧٨].

وَ(أَنَّى) كَقَوْلِهِ:

فَأَصْبَحْتَ أَنَّى تَأْتِهَا تَسْتَجِرْ بِهَا ... تَجِدْ حَطَبًا جَزْلًا وَنَارًا تَأَجَّجَا(٣)

= **الإعراب**: (مَتَى) اسم شرط جازم يجزم فعلين في محل نصب على الظرفية الزمانية، و(أَضَعِ) فعل الشرط، وعلامة جزمه سكون آخره، وحرك بالكسر؛ لالتقاء الساكنين، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: (أَنَا)، و(الْعِمَامَةَ) مفعول به، و(تَعْرِفُونِي) جواب الشرط وجزاؤه، وعلامة جزمه حذف النون و(الْوَاوُ) فاعل، و(النُّونُ) للوقاية، و(الْيَاءُ) مفعول به.

الشاهد فيه: قوله (مَتَى) حيث جزمت فعلين.

(١) هذا الشاهد عجز بيت من الطويل، قاله أمية بن أبي عائذ. وصدره:

إِذَا النَّعْجَةُ الْعَجْفَاءُ كَانَتْ بِقَفْرَةٍ ....

اللغة: (النَّعْجَةُ) الواحدة من الضأن، والجمع: نعاج ونعجات، و(الْعَجْفَاءُ) الهزيلة، و(الْقَفْرَةُ) القطعة من الأرض لا نبات فيها ولا ماء، والجمع: قفار، و(تَعْدِلْ) تمل.

المعنى: إذا النعجة العجفاء كانت بمفازة بعيدة ففي أي وقت تعدل بها الريح تنزل.

الإعراب: (الْفَاءُ) واقعة في جواب (إِذَا)، و(أَيَّانَ) اسم شرط جازم، يجزم فعلين في محل نصب على الظرفية الزمانية، و(مَا) زائدة، و(تَعْدِلْ) فعل الشرط، و(بِهِ) جار ومجرور متعلق بـ(تَعْدِلْ)، و(الرِّيحُ) فاعل (تَعْدِلْ)، و(تَنْزِلِ) جواب الشرط وجزاؤه، وعلامة جزمه السكون وحرك بالكسر؛ لأجل القافية، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره: (هِيَ).

الشاهد فيه: قوله (أَيَّانَ) حيث جزمت فعلين.

(٢) **الإعراب**: (أَيْنَ) اسم شرط جازم يجزم فعلين في محل نصب على الظرفية المكانية، و(مَا) صلة وتوكيد، و(تَكُونُوا) فعل الشرط، وعلامة جزمه حذف النون، و(الْوَاوُ) فاعل؛ لأنها تامة، و(يُدْرِكْ) جواب الشرط، و(الْكَافُ) مفعول به مقدم، و(الْمَوْتُ) فاعل مؤخر.

(٣) هذا البيت من الطويل، قاله لبيد بن ربيعة. ويروى بلفظ:

مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا ... تَجِدْ حَطَبًا جَزْلًا وَنَارًا تَأَجَّجَا

اللغة: (تَسْتَجِرْ) أي: تطلب الإجارة بمعنى الأمن والراحة، و(الْحَطَبُ الْجَزْلُ) القوي=

وَ(حَيْثُمَا) كَقَوْلِهِ:

حَيْـثُمَا تَـسْتَقِمْ يُقَـدِّرْ لَـكَ اللـ ـهُ نَجَاحًـا [في غَـابِرِ الأَزمَـانِ](1)

وَهذِهِ الأَدَوَاتُ الإِحْدَى عَشْرَةَ كُلُّهَا أَسْمَاءٌ إِلَّا (إِنْ، وَإِذْمَا) فَإِنَّهُمَا حَرْفَانِ.

وَيُسَمَّى الفِعْلُ الأَوَّلُ شَرْطًا وَيُسَمَّى الثَّانِي جَوَابًا وَجَزَاءً.

= الغليظ، و(التَّأَجُّجُ) الاشتعال.

المعنى: فصرت من أي مكان تأتها مستجيرًا بها مما تخافه تجد حطبًا قويًّا، ونارًا تأججا فتهتدي بهما لمحل القرى والضيافة.

الإعراب: (الْفَاءُ) عاطفة، و(أَصْبَحْتَ) (أَصْبَحَ) واسمها، و(أَنَّى) اسم شرط جازم يجزم فعلين، في محل نصب على الظرفية المكانية، و(تَأْتِ) فعل الشرط، وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهو (الْيَاءُ)، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: (أَنْتَ)، و(الْهَاءُ) مفعول به، و(تَسْتَجِرْ) بدل اشتمال من (تَأْتِ)، و(بِهَا) جار ومجرور متعلق بـ(تَسْتَجِرْ)، و(تَجِدْ) جواب الشرط، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: (أَنْتَ)، و(حَطَبًا) مفعول به أول، و(جَزْلًا) صفة، و(نَارًا) معطوف على (حَطَبًا)، و(تَأَجَّجَا) فعل ماض، وألف التثنية فاعل، والجملة في محل نصب مفعول به ثان لـ(تَجِدْ)، وجملة الشرط والجواب في محل نصب خبر (أَصْبَحَ).

الشاهد فيه: قوله: (أَنَّى) حيث جزمت فعلين.

(1) هذا البيت من الخفيف، ولم يعرف قائله.

اللغة: (تَسْتَقِمْ) تعتدل وتأخذ في الطريق السوي، و(نَجَاحًا) ظفرًا بما تريد، ونوالًا لما تأمل، و(غَابِرَ الْأَزْمَانِ) باقيها.

المعنى: يريد أن الاستقامة على الطريق المستقيم، والسير في مسالك الصالحين، سبب من أسباب فوز المرء برغباته، ونواله ما يريد.

الإعراب: (حَيْثُمَا) اسم شرط جازم يجزم فعلين في محل نصب على الظرفية المكانية، و(تَسْتَقِمْ) فعل الشرط، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: (أَنْتَ)، و(يُقَدِّرْ) جواب الشرط، و(لَكَ) جار ومجرور متعلق بـ(يُقَدِّرْ)، ولفظ الجلالة (اللهُ) فاعل، و(نَجَاحًا) مفعول به، و(فِي غَابِرِ) جار ومجرور متعلق بـ(يُقَدِّرْ)، و(الْأَزْمَانِ) مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله (حَيْثُمَا) حيث جزمت فعلين.

قوله: (ما يجزم فعلين) أي: غالبًا، وإلا فقد يجزم فعلًا وجملة نحو: (إِنْ تَجْتَهِدْ فَأَنْتَ فَائِزٌ) كما سيأتي إن شاء الله.

ثم الغالب في الفعلين أن يكونا مضارعين نحو: ﴿وَإِن تَعُودُوا۟ نَعُدْ﴾ [الأنفال: ١٩]، أو ماضيين نحو: ﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ﴾ [الإسراء: ٧]، أو ماضيًا فمضارعًا نحو: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْـَٔاخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ﴾ [الشورى: ٢٠]، أو مضارعًا فماضيًا وهو قليل كحديث «مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيْرًا اسْتَعْمَلَهُ»[(١)].

وخصه الجمهور بالضرورة، وجوزه ابن مالك تبعًا للفراء اختيارًا، وهو الصحيح.

ويسمى أول الفعلين شرطًا والثاني جوابًا وجزاء كما سيأتي.

ثم الفعل شرطًا كان أو جوابًا إن كان معربًا فالجزم لِلَفْظِهِ وإن كان مبنيًا أو جملة فالجزم لمحله.

وقوله: (أحد عشر) أي: جازمًا وهي من حيث الخلاف في اسميتها وحرفيتها على أربعة أنواع:

أحدها: حرف باتفاق وهو: (إِنْ) -بكسر الهمزة وسكون النون-، وهي أم الباب.

الثاني: حرف على الأصح، وهو: (إِذْمَا).

الثالث: اسم باتفاق، وهو: (مَنْ) -بفتح الميم-، و(مَا)، و(مَتَى)، و(أَيٌّ)، و(أَيْنَ)، و(أَيَّانَ)، و(أَنَّى)، و(حَيْثُمَا).

الرابع: اسم على الأصح، وهو: (مَهْمَا).

فالأول من هذه الأدوات على حسب ترتيب المصنف (إِنْ)، وهو: (حرف موضوع للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط)، كمثال المصنف ونحو: ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ

---

(١) حديث صحيح أخرجه بهذا اللفظ الإمام أحمد في مسنده (١٤٧٣) عن أنس ﷺ، ومثله حديث سعد بن أبي وقاص ﷺ مرفوعًا «مَنْ يُرِدْ هَوَانَ قُرَيْشٍ أَهَانَهُ اللهُ» وهو حديث صحيح أيضًا أخرجه الإمام أحمد برقم (١٤٧٣) وهو في "صحيح الجامع" برقم (٦٦١٣).

تَهۡتَدُواْۚ﴾ [النور: ٥٤]، فـ(إنْ) في مثاله حرف شرط جازم و(يَشَأْ) فعل الشرط و(يُذْهِبْكُمْ) جوابه وجزاؤه، وعلامة جزمهما السكون.

الثاني: (مَا)، وهو: (اسم موضوع -في الأصل- لما لا يعقل، ثم ضمن معنى الشرط) كمثال المصنف ونحو: (مَا تَأْكُلْ آكُلْ)، فـ(مَا) في مثاله اسم شرط جازم، و(تَفْعَلُوْا) فعل الشرط، و(يَعْلَمْهُ) جوابه وجزاؤه، وعلامة الجزم في الأول حذف النون، وفي الثاني السكون.

الثالث: (مَنْ)، وهو: (اسم موضوع -في الأصل- لمن يعقل، ثم ضمن معنى الشرط) كمثال المصنف ونحو: (مَنْ تُكْرِمْ أُكْرِمْ)، فـ(مَنْ) في مثاله اسم شرط جازم و(يَعْمَلْ) فعل الشرط، و(يُجْزَ) جواب الشرط، وعلامة الجزم في الأول سكون آخره، وفي الثاني حذف حرف العلة وهو (الألفُ).

الرابع: (مَهْمَا)، وهو اسم مثل (مَا) فيما وضع له، كمثال المصنف، ونحو: (مَهْمَا تُعْطِنِيْ أُثْنِكَ عَلَيْهِ)، فـ(مَهْمَا) في مثاله اسم شرط جازم يجزم فعلين، و(تَأْمُرِيْ) فعل الشرط، و(يَفْعَلِ) جوابه وجزاؤه، وعلامة الجزم في الأول حذف النون، وفي الثاني سكون آخره، وحرك بالكسر؛ لأجل قافية الشعر.

الخامس: (إِذْمَا)، وهو حرف مثل (إِنْ) فيما وضع له، كمثال المصنف، ونحو قول الشاعر:

وَإِنَّكَ إِذْمَا تَأْتِ مَا أَنْتَ آمِرٌ ... بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا

فـ(إِذْمَا): في مثاله حرف شرط جازم يجزم فعلين، و(تَقُمْ) فعل الشرط، و(أَقُمْ) جوابه وجزاؤه، وعلامة الجزم فيهما السكون.

السادس: (أَيٌّ) -بالتشديد-، وهو: (اسم موضوع -في الأصل- بحسب ما يضاف إليه، ثم ضمن معنى الشرط)، فيكون لمن يعقل في نحو: (أَيُّهم يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ).

ولما لا يعقل في نحو: (أَيَّ الدَّوَابِّ تَرْكَبْ أَرْكَبْ) وكمثال المصنف؛ لأن التقدير: (أَيَّ الاسْمَيْنِ تَدْعُوْا مِنِ اسْمِهِ اللهِ أَوِ اسْمِهِ الرَّحْمَنِ).

وللمكان في نحو: (أَيَّ مَكَانٍ تَجْلِسْ أَجْلِسْ).

وللزمان في نحو: (أَيَّ يَوْمٍ تَصُمْ أَصُمْ مَعَكَ).

فـ(أَيًّا) في مثاله اسم شرط جازم يجزم فعلين، و(مَا) صلة وتوكيد، و(تَدْعُوْا) فعل الشرط، وعلامة جزمه حذف النون، وجملة (فَلَهُ الأَسْمَاءُ الحُسْنَى) جوابه وجزاؤه في محل جزم.

السابع: (مَتَى)، وهو: (اسم موضوع -في الأصل- للدلالة على الزمان، ثم ضُمِّنَ معنى الشرط) كمثال المصنف ونحو: (مَتَى تَأْكُلْ آكُلْ)، فـ(مَتَى) في مثاله اسم شرط جازم يجزم فعلين، و(أَضَعِ) فعل الشرط، و(تَعْرِفُوْنِيْ) جوابه وجزاؤه، وعلامة الجزم في الأول السكون، وحرك بالكسر؛ لالتقاء الساكنين، وفي الثاني حذف النون.

الثامن: (أَيَّانَ)، وهو اسم مثل (مَتَى) فيما وضع له، كمثال المصنف ونحو: (أَيَّانَ تَأْتِنِيْ أُكْرِمْكَ)، فـ(أَيَّانَ) في مثاله اسم شرط جازم يجزم فعلين، و(مَا) زائدة، و(تَعْدِلْ) فعل الشرط، و(تَنْزِلِ) جوابه وجزاؤه، وعلامة الجزم فيهما السكون، إلا أنه حرك في الثاني بالكسر؛ لأجل القافية.

التاسع: (أَيْنَ)، وهو: (اسم موضوع -في الأصل- للدلالة على المكان، ثم ضمن معنى الشرط)، كمثال المصنف، ونحو: (أَيْنَ تَنْزِلْ أَنْزِلْ)، فـ(أَيْنَ) في مثاله اسم شرط جازم يجزم فعلين، و(تَكُوْنُوْا) فعل الشرط، و(يُدْرِكْكُمْ) جوابه وجزاؤه، وعلامة الجزم في الأول حذف النون، وفي الثاني السكون.

العاشر: (أَنَّى)، وهو اسم مثل (أَيْنَ) فيما وضع له، كمثال المصنف، ونحو: (أَنَّى تَسْتَقِمْ تَرْبَحْ)، فـ(أَنَّى) في مثاله اسم شرط جازم يجزم فعلين، و(تَأْتِهَا) فعل الشرط، و(تَجِدْ) جوابه وجزاؤه، وعلامة الجزم في الأول حذف حرف العلة وهو (الياءُ)، وفي الثاني السكون، و(تَسْتَجِرْ) بدل من (تَأْتِ)، بدل اشتمال.

الحادي عشر: (حيثما)، وهو اسم مثل (أَيْنَ) فيما وضع، كمثال المصنف، ونحو: (حَيْثُمَا يَنْزِلِ العَالِمُ يَنْفَعْ)، فـ(حَيْثُمَا) في مثاله اسم شرط جازم يجزم فعلين، و(تَسْتَقِمْ)

فعل الشرط، و(يُقَدِّرْ) جوابه وجزاؤه، وعلامة الجزم فيهما السكون.

وقوله: (**كلها أسماء إلا...**) إلخ، قد تقدم الكلام على هذا في أول شرح أدوات الشرط فارجع إليه إن شئت.

وإنما سمي الأول شرطًا؛ لأنه علامة على وجود الثاني.

والشرط في اللغة: (العلامة).

وسمي الثاني جوابًا وجزاء تشبيهًا له بجواب السؤال وبجزاء الأعمال، لأنه يقع بعد الشرط كما يقع الجواب بعد السؤال والجزاء بعد الفعل المجازى عليه.

فائدة: تنقسم هذه الأدوات بالنسبة لاتصال (ما) بها وعدمه إلى ثلاثة أقسام:

قسم لا يجزم إلا متصلًا بها وهو: (حَيْثُ، وَإِذْ).

وقسم لا يجزم إلا منفصلًا عنها وهو: (مَنْ، وَمَا، وَمَهْمَا، وَأَنَّى).

وقسم يجوز فيه الأمران وهو: (إِنْ)، (وَأَيٌّ)، و(مَتَى)، و(أَيْنَ)، و(أَيَّانَ).

وقد نضمها بعضهم في بيتين فقال:

قَدْ لَزِمَتْ (مَا) حَيْثُمَا وَإِذْمَا ... وَامْتَنَعَتْ فِي مَنْ وَمَا وَمَهْمَا

كَذَاكَ فِي أَنَّى وَبَاقِيْهَا أَتَى ... وَجْهَانِ إِثْبَاتٌ وَحَذْفٌ ثَبَتَا

أصل

وَإِذَا لَمْ يَصْلُحِ الجَوَابُ أَنْ يُجْعَلَ شَرْطًا وَجَبَ اقْتِرَانُهُ بِالفَاءِ نَحْوُ: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[1] [الأنعام: ١٧]،

---

(١) **الإعراب**: (الْوَاوُ) عاطفة، و(إِنْ) شرطية، و(يَمْسَسْ) فعل الشرط، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره: (هُوَ)، و(الْكَافُ) مفعول به، و(بِخَيْرٍ) جار ومجرور متعلق بفعل الشرط، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره: (هُوَ)، و(الْكَافُ) مفعول به، و(بِخَيْرٍ) جار ومجرور متعلق بفعل الشرط، و(الْفَاءُ) رابطة لجواب الشرط، و(هُوَ) مبتدأ، و(عَلَى كُلِّ) جار ومجرور متعلق بـ(قَدِيرٌ)؛ لأنه صفة مشبهة، و(شَيْءٍ) مضاف إليه، و(قَدِيرٌ) خبر، والجملة الاسمية في محل جزم جواب الشرط.

﴿إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي﴾[1] [آل عمران: ٣١]، ﴿وَمَا يَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾[2] [آل عمران: ١١٥].

أَوْ بِ(إِذَا) الفُجَائِيَّةِ نَحْوُ: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[3] [الروم: ٣٦].

قوله: (وجب اقترانه بالفاء...) إلخ، أي: يجب اقتران الجواب بالفاء في ستة مواضع، ذكر المصنف منها ثلاثة:

الأول: الجملة الاسمية، كمثال المصنف، ونحو: (إِنْ تَجْتَهِدْ فَأَنْتَ فَائِزٌ)، فـ(هُوَ) -

---

(١) **الإعراب**: (إِنْ) شرطية، و(كَانَ) فعل ماض ناسخ في محل جزم فعل الشرط، و(التَّاءُ) اسمها، و(تُحِبُّونَ اللهَ) فعل وفاعل ومفعول به، جملة في محل نصب خبر (كَانَ)، و(الْفَاءُ) رابطة لجواب الشرط، و(اتَّبِعُوا) فعل أمر مبني على حذف النون، و(الْوَاوُ) فاعل، و(النُّونُ) للوقاية، و(الْيَاءُ) مفعول به، والجملة في محل جزم جواب الشرط.

(٢) **الإعراب**: (الْوَاوُ) عاطفة، و(مَا) شرطية في محل نصب مفعول به مقدم لـ(تَفْعَلُوا)، و(تَفْعَلُوا) فعل الشرط، وعلامة جزمه حذف النون، و(الْوَاوُ) فاعل، و(مِنْ خَيْرٍ) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال، و(الْفَاءُ) رابطة لجواب الشرط، و(لَنْ) حرف نفي ونصب، و(تُكْفَرُوهُ) منصوب بـ(لَنْ) وعلامة نصبه حذف النون، و(الْوَاوُ) نائب فاعل، وهو المفعول الأول، و(الْهَاءُ) مفعول ثان.

وإنما نصب فعل (كَفَرَ) مفعولين؛ لأنه ضمن معنى (تُحْرَمُوهُ)، وإلا فهو يتعدى لواحد، وجملة (فَلَنْ تُكْفَرُوهُ) في محل جزم جواب الشرط.

تنبيه: قوله تعالى: ﴿وَمَا يَفْعَلُواْ﴾ يقرأ بالتاء على الخطاب، وبالياء حملاً على الذي قبله. اهـ قاله العكبري في "التبيان".

(٣) **الإعراب**: (الْوَاوُ) عاطفة، و(إِنْ) شرطية، و(تُصِبْ) فعل الشرط، و(الْهَاءُ) مفعول به مقدم، و(سَيِّئَةٌ) فاعل مؤخر، و(الْبَاءُ) حرف جر، و(مَا) اسم موصول بمعنى (الَّذِي) في محل جر، و(قَدَّمَتْ) فعل ماض، و(التَّاءُ) للتأنيث، و(أَيْدِي) فاعل، وعلامة رفعه ضمة مقدرة للثقل، و(الْهَاءُ) مضاف إليه، والجملة صلة الموصول، والعائد محذوف تقديره: (قَدَّمَتْهُ)، و(إِذَا) حرف فجاءة على الصحيح، و(هُمْ) مبتدأ، و(يَقْنَطُونَ) فعل وفاعل، جملة في محل رفع خبر، وجملة المبتدإ والخبر في محل جزم جواب الشرط.

في الآية- مبتدأ، و(قَدِيْرٌ) خبره، والجملة الاسمية في محل جزم جواب الشرط، وقد اقترنت بـ(الفاءِ) وجوبًا.

الثاني: الجملة الفعلية التي فعلها طلبي، كمثال المصنف، ونحو: (إِنْ جَاءَ زَيْدٌ فَلا تَضْرِبْهُ)، فـ(اتَّبِعُوْنِيْ) -في الآية- جملة طلبية في محل جزم جواب الشرط، وقد اقترنت بـ(الفاءِ) وجوبًا.

الثالث: الجملة الفعلية التي فعلها مقرون بناف غير (لَا) و(لَمْ)، كمثال المصنف، ونحو: (إِنْ تَجْتَهِدْ فَمَا تَنْدَمْ)، فـ(لَنْ تُكْفَرُوْهُ) -في الآية- جملة فعلية مقرونة بـ(لَنْ)، في محل جزم جواب الشرط، وقد اقترنت بـ(الفاء) وجوبًا.

الرابع: الفعلية التي فعلها جامد، نحو: (إِنْ تَجْتَهِدْ فَعَسَى أَنْ تَفُوزَ).

الخامس: الفعلية التي فعلها مقرون بـ(قَدْ)، نحو: (إِنِ اجْتَهَدَ زَيْدٌ فَقَد فَازَ).

السادس: الفعلية التي فعلها مقرون بحرف تنفيس، نحو: (إِنْ تَجْتَهِدْ فَسَوفَ تَفُوزُ، أو فَسَتَفُوزُ إِنْ شاءَ اللهُ).

وقد نظم بعضهم هذه المواضع فقال:

اسْمِيَّةٌ طَلَبِيَّةٌ وَبِجَامِدِ وَبِمَا وَقَدْ وَبِلَنْ وَبِالتَّنْفِيْسِ

فهذه المواضع يجب ربطها بـ(الفاء) ما عدا الجملة الاسمية، فإنها لا تتعين فيها، بل تربط بها أو بـ(إِذَا) الفجائية كمثال المصنف.

وإنما وجب ذلك، ليحصل الربط بينه وبين شرطه؛ إذ بدونها لا ربط؛ لعدم صلاحية الجواب لمباشرة الأداة.

وخصت (الفاءُ) بذلك؛ لما فيها من معنى السببية والتعقيب المناسب للجزاء المسبب عن الشرط والمتعقب بعده.

ولا يجوز حذفها إلا في ضرورة أو ندور، فالأول كقوله:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلَانِ

أي: (فَاللهُ يَشْكُرُهَا).

والثاني: كقوله عليه الصلاة والسلام في شأن اللُّقَطَةِ: «فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا اسْتَمْتِعْ بِهَا»[1] أي: (فَاسْتَمْتِعْ بِهَا).

فإن كان الجواب يصلح أن يكون شرطًا كالمضارع المثبت، أو المنفي (بِلَا)، أو(لَمْ)، أو الماضي المتصرف المجرد من (قَدْ) لم يجب اقترانه (بالفاءِ)، نحو: (إِنْ جَاءَ زَيْدٌ يَقُمْ عَمْرٌو، أَوْ لَا يَقُمْ، أَوْ لَمْ يَقُمْ، أَوْ قَامَ).

وقوله: (**أو بـ(إذا) الفجائية**) أي: المنسوبة إلى الفُجَاءَةِ -بضم الفاء والمد- وهي: (ملاقاة الشيء بغتة)، ولا تكون إلا مع الجملة الاسمية كما تقدم.

ولم يقيد المصنف الجملة بكونها اسمية؛ استغناء بفهم ذلك من المثال.

وإنما قامت مقام (الفاءِ)؛ لأنها أشبهتها في كونها لا يبتدأ بها، ولا تقع إلا بعدما هو معقب بما بعدها.

وهل هي حرف، أو ظرف زمان، أو مكان؟ خلاف، والأول أرجح.

أصل

وَذَكَرَ صَاحِبُ الآجُرُومِيَّةِ[2] فِي الجَوَازِمِ (كَيْفَمَا) نَحْوُ: (كَيْفَمَا تَفْعَلْ أَفْعَلْ)[3]، وَالجَزْمُ بِهَا مَذْهَبٌ كُوفِيٌّ وَلَمْ نَقِفْ لَهَا عَلَى شَاهِدٍ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ.

وَقَدْ يُجْزَمُ بِـ(إِذَا) فِي ضَرُورَةِ الشِّعْرِ كَقَوْلِهِ:

---

(١) أخرجه البخاري برقم (٢٤٣٧) بهذا اللفظ، وأخرجه ومسلم برقم (١٧٢٣) بلفظ «**وَإِلَّا فَاسْتَمْتِعْ بِهَا**» عن أُبي بن كعب رضي الله عنه.

(٢) قوله (الآجُرُوْمِيَّةُ) كذا في "الفواكه"، وأما في "المخطوطة" و "الكواكب" فبلفظ: (الجَرُّوْمِيَّةُ) - بفتح الجيم وتشديد الراء مضمومة- نسبة لمؤلفها ابن آجروم.

(٣) **الإعراب**: (كَيْفَمَا) اسم شرط جازم، يجزم فعلين في محل نصب على الحال من فعل الشرط أي: على أي حال تفعل أفعل، و(تَفْعَلْ) فعل الشرط، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: (أَنْتَ)، و(أَفْعَلْ) جوابه وجزاؤه، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: (أَنَا).

وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ[(١)]

قوله: (كيفما...) إلخ، (كَيْفَمَا): (اسم موضوع -في الأصل- للدلالة على الحال، ثم ضمنت معنى الشرط) كمثال المصنف فـ(كَيْفَمَا) اسم شرط جازم، يجزم فعلين، و(تَفْعَلْ) فعل الشرط، و(أَفْعَلْ) جوابه وجزاؤه، وعلامة الجزم فيهما السكون.

والجزم بها مذهب الكوفيين وقطرب من البصريين، وهو شاذ؛ لاستحالة المعنى، فإنها ملازمة لعموم الأحوال، فإذا قلت: (كَيْفَمَا تَقْرَأْ أَقْرَأْ) كان معناه: (عَلَى أَيِّ حَالٍ وَكَيْفِيَّةٍ تَقْرَأُ أَقْرَأُ أَنَا مِثْلَهَا)، وهذا المعنى متعذر؛ لأن رعاية جميع كيفيات قراءة المخاطب في قراءته أمر صعب.

ولا يتقيد الجزم بها عندهم باتصال (مَا)، ومذهب البصريين ما عدا قطربًا -وهو الصحيح-: أنها لا تجزم؛ لعدم وجود شاهد لها في كلام العرب بعد الفحص الشديد، وإنما ذكروا لها مثالًا بطريق القياس نحو: (كَيْفَمَا تَجْلِسْ أَجْلِسْ)؛ ولانها تخالف غيرها

---

(١) هذا الشاهد عجز بيت من الكامل، قاله عبد القيس بن خفاف. وصدره:

اسْتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَى ....

اللغة: (الْغِنَى) -بكسر الغين والقصر-: غني المال. و(تُصِبْكَ) تعترك.

و(خَصَاصَةٌ) فقر وحاجة، و(تَجَمَّلِ) يروي بالجيم، أي: أظهر الجمال بالتعفف، ويروى بالحاء المهملة، أي: تكلف المشقة، واصبر على الشدة.

المعنى: أظهر الغنى ما أغناك ربك، وإذا تصبك فاقة وحاجة فأظهر الجمال حتى لا يطلع أحد بما أصابك من الحاجة.

الإعراب: (الْوَاوُ) استئنافية، و(إِذَا) اسم شرط جازم في محل نصب على الظرفية الزمانية، و(تُصِبْ) فعل الشرط، وعلامة جزمه السكون، و(الْكَافُ) مفعول به مقدم، و(خَصَاصَةٌ) فاعل مؤخر، و(الْفَاءُ) رابطة لجواب الشرط، و(تَجَمَّلِ) فعل أمر مبني على السكون، وحرك بالكسر؛ لأجل قافية الشعر، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: (أَنْتَ)، وجملة: (فَتَجَمَّلِ) في محل جزم جواب الشرط.

الشاهد فيه: قوله: (وَإِذَا) حيث جزمت في الشعر شذوذًا.

من أدوات الشرط في وجوب موافقة جوابها لشرطها كالمثال المتقدم، فلا يصح (كَيْفَمَا تَجْلِسْ أَذْهَبْ) باتفاق، فالصحيح أنها تقع شرطًا، ولكنها لا تجزم، وإنما يجازى بها معنى لا عملًا، تقول: (كَيْفَمَا تَزُورُنِي أَزُورُكَ) برفع الفعلين.

قوله: (إِذَا)، (إِذَا): (اسم موضوع -في الأصل- للدلالة على الزمان المستقبل، ثم ضمن معنى الشرط)، والمشهور أنها لا تجزم إلا في ضرورة الشعر كمثال المصنف، ونحو:

وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَارْجُ الغِنَى ... وَإِلَى الَّذِيْ يُعْطِيْ الرَّغَائِبَ فَارْغَبِ

فـ(إِذَا) -في مثاله- اسم شرط جازم، و(تُصِبْكَ) فعل الشرط، وعلامة جزمه السكون، وجملة (فَتَجَمَّلِ) جوابه وجزاؤه.

وخرج بقوله (ضرورة الشعر) النثر، فإنها لا تجزم فيه؛ لمخالفتها لأدوات الشرط، وذلك أن أدوات الشرط إنما جزمت؛ لتضمنها معنى (إِنِ) التي هي موضوعة للإبهام والشك، و(إِذَا) موضوعة للتحقيق فهما متخالفان، أي: أنك إذا قلت: (إِنْ جِئْتَ أَكْرَمْتُكَ)، فأنت شاك في مجيئه، وإذا قلت: (إِذَا جِئْتَ أَكْرَمْتُكَ)، فأنت على يقين من مجيئه، ولهذا يقولون: (إِذَا) للجزم، و(إِنْ) لغير الجزم.

وأجاز بعضهم الجزم بها في النثر على ندور، وجعل منه قوله عليه الصلاة والسلام لعلي وفاطمة رضي الله عنهما: «إِذَا أَخَذْتُمَا مَضَاجِعَكُمَا تُكَبِّرَا اللهَ ثَلاثًا وَثَلاثِيْنَ...»[1] الحديث.



---

(١) أخرجه البخاري (٦٣١٨) ومسلم (٢٧٢٧). قال الحافظ ابن حجر عند شرحه لهذا الحديث: قوله: «فَكَبِّرَا أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ» ... وعن غير الكشميهني «تُكَبِّرَانِ» بصيغة المضارع وثبوت النون، وحذفت في نسخة، وهي إما على أن (إِذَا) تعمل عمل الشرط، وإما حذفت تخفيفًا. اهـ المراد.

أصل

باب النعت

النَعْتُ هُوَ: التَّابِعُ المُشْتَقُّ أَوِ المُؤَوَّلُ بِهِ المُبَايِنُ لِلَفْظِ مَتْبُوعِهِ.

وَالمُرَادُ بِالمُشْتَقِّ: اسْمُ الفَاعِلِ كـ(ضَارِبٍ)، وَاسْمُ المَفْعُولِ كـ(مَضْرُوبٍ)، وَالصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ كـ(حَسَنٍ)، وَاسْمُ التَّفضِيلِ كـ(أَعلَم).

وَالمُرَادُ بِالمُؤَوَّلِ بِالمُشْتَقِّ:

اسْمُ الإِشَارَةِ، نَحْوُ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ هذَا)[1].

وَاسْمُ المَوْصُولِ نَحْوُ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الَّذِي قَامَ)[2].

وَ(ذُوْ) بِمَعْنَى: صَاحِبٍ نَحْوُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذِي مَالٍ)[3].

وَأَسْمَاءُ النَّسَبِ، نَحْوُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ دِمَشْقِيٍّ)[4].

وَمِنْ ذلِكَ الجُمْلَةُ، وَشَرْطُ المَنْعُوتِ بِهَا أَنْ يَكُونَ نَكِرَةً[5]، نَحْوُ: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾[6] [البقرة: ٢٨١].

---

(١) **الإعراب**: (مَرَرْتُ) فعل وفاعل، و(بِزَيْدٍ) جار ومجرور متعلق بالفعل، و(هَذَا) اسم إشارة في محل جر صفة لـ(زَيْدٍ).

(٢) **الإعراب**: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ) تقدم إعرابه، و(الَّذِيْ) اسم موصول في محل جر صفة لـ(زَيْدٍ)، و(قَامَ) فعل ماض، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره: (هُوَ)، والجملة صلة الموصول، والعائد هو الضمير المستتر.

(٣) **الإعراب**: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ) مثل: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ)، و(ذِي) صفة لـ(رَجُلٍ)، وعلامة جرها (الْيَاءُ)؛ لأنها من الأسماء الستة، وهو مضاف، و(مَالٍ) مضاف إليه.

(٤) **الإعراب**: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ) تقدم، و(دِمَشْقِيٍّ) صفة لـ(رَجُلٍ).

(٥) في "المخطوطة" زيادة (أَوْ مَا فِي مَعْنَاهَا؛ لِأَنَّهَا فِي حُكْمِ النَّكِرَةِ).

(٦) **الإعراب**: (الْوَاوُ) عاطفة، و(اتَّقُوْا يَوْمًا) فعل وفاعل ومفعول به، و(تُرْجَعُونَ) فعل مضارع=

وَكَذلِكَ المَصْدَرُ وَيُلْتَزَمُ إِفْرَادُهُ وَتَذْكِيرُهُ تَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَدْلٍ وَامْرَأَةٍ عَدْلٍ وَبِرَجُلَيْنِ عَدْلٍ وَبِرِجَالٍ عَدْلٍ)[1].

قوله: (باب النعت...) إلخ، لما انتهى المصنف رحمه الله من الكلام على ما يعرب أصالة واستقلالاً، أخذ في ذكر ما يعرب تبعًا لغيره وهو خمسة أشياء: النعت، وعطف البيان، والتوكيد، والبدل، وعطف النسق، هكذا ترتب إذا اجتمعت وقد نظم ذلك بعضهم فقال:

نَعْتُ البَيَانِ مُؤَكِدٌ بَدَلٌ نَسَقْ هَذَا هُوَ التَّرْتِيبُ فِي القَوْلِ الأَحَقْ

ومثال اجتماعها قولك: (جَاءَ الرَّجُلُ العَالِمُ عُمَرُ نَفْسُهُ أَخُوكَ وَزَيْدٌ)، ولأجل أنها تتبع غيرها سميت بالتوابع.

وبدأ المصنف منها بالنعت، ويرادفه الوصف، والصفة على المختار لكن النعت عبارة الكوفيين وهما للبصريين.

وهو لغة: (وصف الشيء بما هو فيه من خير أو شر)، كالحال.

واصطلاحًا: ما عرفه المصنف بقوله (التابع...) إلخ.

فقوله (التابع) جنس يشمل جميع التوابع.

وقوله: (المشتق أو المؤول به) أخرج به بقية التوابع ما عدا التوكيد اللفظي المشتق نحو: (جَاءَ زَيْدٌ الفَاضِلُ الفَاضِلُ) فإنه أخرجه بقوله: (المباين للفظ متبوعه) أي: المغاير له في اللفظ فـ(الفَاضِلُ) الأول في المثال المتقدم نعت لـ(زَيْدٌ)؛ لأنه مشتق ومغاير له في اللفظ، و(الفَاضِلُ) الثاني توكيد للأول، وليس بنعت؛ لأنه وإن كان مشتقًا لكنه ليس مغايرًا له في اللفظ.

= مرفوع، و(الْوَاوُ) نائب فاعل، و(فِيهِ) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال، و(إِلَى اللهِ) جار ومجرور متعلق بـ(تُرْجَعُونَ)، وجملة: (تُرْجَعُونَ) في محل نصب نعت لـ(يَوْمًا).

(١) الإعراب: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ) تقدم، و(عَدْلٍ) نعت لـ(رَجُلٍ)، ومثله ما بعده.

والمراد بالمشتق: (ما دل على حدث وصاحبه)، وهو يشمل أربعة أشياء:

الأول: اسم الفاعل، نحو: (جَاءَ زَيْدٌ الضَّارِبُ)، فـ(الضَّارِبُ) نعت لـ(زَيْدٌ)، وهو اسم فاعل، قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: ٢٥٨].

الثاني: اسم المفعول، نحو: (جَاءَ زَيْدٌ المَضْرُوْبُ)، فـ(المَضْرُوْبُ) نعت لـ(زَيْدٌ)، وهو اسم مفعول، قال تعالى: ﴿وَٱلْبَيْتِ ٱلْمَعْمُورِ ۝٤ وَٱلسَّقْفِ ٱلْمَرْفُوعِ﴾ [الطور: ٤-٥].

الثالث: الصفة المشبهة، نحو: (جَاءَ رَجُلٌ حَسَنٌ)، فـ(حَسَنٌ) صفة لـ(رَجُلٌ)، وهو صفة مشبهة.

الرابع: اسم التفضيل، نحو: (رَأَيْتُ رَجُلًا أَعْلَمَ مِنْكَ)، فـ(أَعْلَمَ) صفة لـ(رَجُلًا)، وهو اسم تفضيل، قال تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١].

قوله: (المراد بالمؤول بالمشتق...) إلخ، المراد بالمؤول بالمشتق: (ما أقيم من الجوامد مقام المشتق في الدلالة على معناه)، وهو كثير، ذكر المصنف من ذلك ستة أشياء:

أولها: اسم الإشارة، نحو: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ هَذَا)، فـ(هَذَا) نعت لـ(زَيْدٍ)، وهو جامد مؤول بالمشتق، أي: (الحَاضِرِ)، أو (المُشَارِ إِلَيْهِ).

والأول: اسم فاعل، والثاني: اسم مفعول.

وثانيها: الاسم الموصول، نحو: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الَّذِيْ قَامَ)، فـ(الَّذِيْ) نعت لـ(زَيْدٍ)، وهو جامد مؤول بالمشتق، أي: (القَائِمِ)، أو (المَعْلُوْمِ قِيَامُهُ).

والأول: اسم فاعل، والثاني: اسم مفعول.

الثالث: (ذُوْ) -بمعنى صاحب-، نحو: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذِيْ مَالٍ)، فـ(ذِيْ مَالٍ) صفة لـ(رَجُلٍ)، وهو جامد مؤول بالمشتق، أي: صاحب مال، وهو: اسم فاعل.

الرابع: أسماء النسب، نحو: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ دِمَشْقِيٍّ)، فـ(دِمَشْقِيٌّ) صفة لـ(رَجُلٍ)، وهو جامد مؤول بالمشتق، أي: منسوب إلى دمشق، وهو: اسم مفعول.

الخامس: الجملة، فإنها تقع نعتًا، كما تقع خبرًا وحالًا، لكن بثلاثة شروط:

شرط في المنعوت، وهو: أن يكون نكرة، وهذا ذكره المصنف.

وشرطان في الجملة:

أحدهما: أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف، إما ملفوظ به كمثال المصنف، أو مقدر نحو: ﴿وَاتَّقُوا۟ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾ [البقرة: ٤٨]، أي: لا تجزي فيه.

والثاني: أن تكون خبرية، أي: محتملة للصدق والكذب.

ومثال المصنف شامل لهذه الشروط الثلاثة، فإن (يومًا) نكرة، وهو المنعوت، وجملة (تُرْجَعُوْنَ...) إلخ، نعت له، وهي خبرية، مشتملة على ضمير يربطها بالمنعوت وهو (الهاءُ) من (فِيْهِ)، وهي مؤولة بمشتق، والتقدير: (وَاتَّقُوْا يَوْمًا رَاجِعِيْنَ فِيْهِ إِلَى اللهِ)، وهو اسم فاعل.

فإن كانت الجملة طلبية أو إنشائية لم يجز النعت بها، فلا يقال: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ اضْرِبْهُ)، ولا (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ بِعْتُكَهُ) قاصدًا إنشاء البيع.

السادس: المصدر، فإنه ينعت به كثيرًا لكن بشرط أن يلازم الإفراد والتذكير نحو: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَدْلٍ، وَامْرَأَةٍ عَدْلٍ...) إلخ، فـ(عَدْلٍ) -بفتح العين- صفة لـ(رَجُلٍ)، وهو جامد مؤول بالمشتق أي: (عَادِلٍ)، وهو اسم فاعل، وكذا ما بعده.

وإنما التزم إفراده وتذكيره؛ لأن المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى، ولا يجمع، ولا يؤنث، فأجروه على أصله.

وأما قول العرب: (رَجُلٌ ضَيْفٌ، وَرِجَالٌ أَضْيَافٌ، وَضُيُوْفٌ، وَضِيْفَانٌ، وَامْرَأَةٌ ضَيْفَةٌ) فقليل.

تنبيه: وقوع المصدر نعتًا وإن كان كثيرًا مقصور على السماع.

أصل وَالنَّعْتُ يَتْبَعُ المَنْعُوتَ فِي رَفْعِهِ وَنَصْبِهِ وَخَفْضِهِ وَفِي تَعْرِيفِهِ وَتَنْكِيرِهِ.

ثُمَّ إِنْ رَفَعَ ضَمِيرَ المَنْعُوتِ المُسْتَتِرَ فِيهِ تَبِعَهُ أَيْضًا فِي تَذْكِيرِهِ وَتَأْنِيثِهِ وَفِي إِفْرَادِهِ وَتَثْنِيَتِهِ وَجَمْعِهِ، تَقُولُ: (قَامَ زَيْدٌ العَاقِلُ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا العَاقِلَ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ العَاقِلِ)، وَ(جَاءَتْ هِنْدٌ العَاقِلَةُ، وَرَأَيْتُ هِنْدًا العَاقِلَةَ، وَمَرَرْتُ بِهِنْدٍ العَاقِلَةِ)، وَ(جَاءَ رَجُلٌ عَاقِلٌ، وَرَأَيْتُ رَجُلًا عَاقِلًا، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَاقِلٍ)، وَ(جَاءَ الزَّيْدانِ العَاقِلَانِ، وَرَأَيْتُ الزَّيْدَيْنِ العَاقِلَيْنَ، وَمَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ العَاقِلَيْنِ)،[1] وَ(جَاءَ الزَّيْدُونَ العَاقِلُونَ، وَرَأَيْتُ الزَّيْدِينَ العَاقِلِينَ، وَمَرَرْتُ بَالزَّيْدِينَ العَاقِلِينَ)، وَ(جَاءَتِ الهِنْدَانِ العَاقِلَتَانِ وَرَأَيْتُ الهِنْدَيْنِ العَاقِلَتَيْنِ، وَمَرَرْتُ بِالهِنْدَيْنِ العَاقِلَتَيْنِ)، وَ(جَاءَتِ الهِنْدَاتُ العَاقِلَاتُ، وَرَأَيْتُ الهِنْدَاتِ العَاقِلَاتِ، وَمَرَرْتُ بِالهِنْدَاتِ العَاقِلَاتِ).

وَإِنْ رَفَعَ النَّعْتُ الاِسْمَ الظَّاهِرَ أَوِ الضَّمِيرَ البَارِزَ لَمْ يُعْتَبَرْ حَالُ المَنْعُوتِ فِي التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ وَالإِفْرَادِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالجَمْعِ، بَلْ يُعْطَى النَّعْتُ حُكْمَ الفِعلِ.

فَإِنْ كَانَ فَاعِلُهُ مُؤَنَّثًا أُنِّثَ وَإِنْ كَانَ المَنْعُوتُ بِهِ مُذَكَّرًا، وَإِنْ كَانَ فَاعِلُهُ مُذَكَّرًا ذُكِّرَ وَإِنْ كَانَ المَنْعُوتُ بِهِ مُؤَنَّثًا.

وَيُسْتَعْمَلُ بِلَفْظِ الإِفْرَادِ وَلَا يُثَنَّى وَلَا يُجْمَعُ تَقُولُ: (جَاءَ زَيدٌ القَائِمَةُ أُمُّهُ، وَجَاءَتْ هِنْدٌ القَائِمُ أَبُوهَا)[2]، وتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمَةٍ أُمُّهُ،

---

(١) في «الكواكب» زيادة: و(جَاءَ رَجُلانِ عَاقِلَانِ، ورَأَيْتُ رَجُلَينِ عَاقِلَين، ومَرَرْتُ بِرَجُلَينِ عَاقِلَينِ). وليس موجودًا في «المخطوطة» ولا متن «الفواكه».

(٢) **الإعراب**: (جَاءَ زَيْدٌ) فعل وفاعل، و(القَائِمَةُ) نعت لـ(زَيْدٌ)، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل، و(أُمّ) فاعله، و(الهَاءُ) مضاف إليه، ومثله: (جَاءَتْ هِنْدٌ القَائِمُ أَبُوهَا).

وَبامْرَأَةٍ قَائِمٍ أَبُوهَا)[١]، وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ قَائِمٍ أَبواهُمَا[٢][٣]، وَمَرَرْتُ بِرِجَالٍ قَائِمٍ آبَاؤُهُمْ)[٤].

إِلَّا أَنَّ سِيْبَوَيْهِ قَالَ: فيما إِذَا كَانَ الاِسْمُ المَرْفُوعُ بِالنَّعْتِ جَمْعًا كالمِثَالِ الأَخِيرِ؛ فَالأَحْسَنُ في النَّعْتِ أَنْ يُجْمَعَ جَمْعَ تَكْسِيرٍ فَيُقَالُ: (مَرَرْتُ بِرِجَالٍ قِيامٍ آبَاؤُهُمْ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ قُعُودٍ غِلْمَانُهُ) فَهُوَ أَفْصَحُ مِنْ (قَائِمٍ آبَاؤُهُمْ، وَقَاعِدٍ غِلْمَانُهُ) بَالإِفْرَادِ.

وَالإِفْرَادُ كَمَا تَقَدَّمَ أَفْصَحُ مِنْ جَمْعِ التَّصْحِيحِ، نَحْوُ: (مَرَرْتُ بِرِجَالٍ قَائِمينَ آبَاؤُهُمْ، وَبِرَجُلٍ قَاعِدِينَ غِلْمَانُهُ).

هذِهِ أَمْثِلَةُ النَّعْتِ الرَّافِعِ لِلاِسْمِ الظَّاهِرِ، وَمِثَالُ الرَّافِعِ لِلضَّمِيرِ البَارِزِ قَوْلُكَ: (جَاءَنِي غُلَامُ امْرَأَةٍ ضَارِبَتُهُ هِيَ، وَجَاءَتْنِي أَمَةُ رَجُلٍ ضَارِبُهَا هُوَ، وَجَاءَنِي غُلَامُ رَجُلَيْنِ ضَارِبُهُ هُمَا، وَجَاءَنِي غُلَامُ رِجَالٍ ضَارِبُهُ هُمْ)[٥].

قوله: (والنعت يتبع المنعوت...) إلخ، النعت ينقسم إلى قسمين: حقيقي، وسببي.

---

(١) **الإعراب**: (مَرَرْتُ) فعل وفاعل، و(بِرَجُلٍ) جار ومجرور متعلق بالفعل، و(قَائِمَةٍ) صفة لـ(رَجُلٍ) و(أُمُّهُ) فاعل، كما تقدم، ومثله، (بِامْرَأَةٍ قَائِمٍ أَبُوهَا).

(٢) **الإعراب**: (مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ) مثل ما قبله، إلا أن علامة الجر فيه (الْيَاءُ)؛ لأنه مثنى، و(قَائِمٍ) صفة لـ(رَجُلَيْنِ)، وعلامة جره الكسرة، و(أَبَوَاهُمَا) فاعل (بقائم)، وعلامة رفعه الألف؛ لأنه مثنى، و(الْهَاءُ) مضاف إليه.

(٣) تنبيه: قوله (أَبَوَاهُمَا) كذا في "المخطوطة" و "الفواكه"، وأما في الكواكب فبلفظ: (أَبُوهُمَا).

(٤) **الإعراب**: (مَرَرْتُ بِرِجَالٍ) مثل، (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ)، و(قَائِمٍ) صفة لـ(رِجَالٍ)، و(آبَاؤُهُمْ) فاعل، و(الْهَاءُ) مضاف إليه، وبقية الأمثلة إعرابها ظاهر يعرف مما سبق.

(٥) **الإعراب**: (جَاءَنِي) فعل ومفعول مقدم، و(غُلَامُ) فاعل مؤخر، و(امْرَأَةٍ) مضاف إليه، و(ضَارِبَتُهُ) نعت لـ(غلام)، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل، و(الْهَاءُ) مضاف إليه، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله، و(هِيَ) فاعل، بـ(ضَارِبَتُهُ)، وقس عليه بقية الأمثلة.

فالحقيقي: (ما رفع ضميرًا مستترًا يعود على المنعوت)، نحو: (جَاءَ زَيدٌ العَاقِلُ)، فـ(العَاقِلُ) نعت حقيقي لـ(زَيْدٌ)، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل، وفاعله مستتر فيه جوازًا، تقديره: (هُوَ) يعود على المنعوت وهو (زَيْدٌ).

وحكمه أنه يتبع منعوته في أربعة من عشرة، وهي:

واحد من أوجه الإعراب الثلاثة، التي هي: الرفع، والنصب، والخفض.

وواحد من: الإفراد، والتثنية، والجمع.

وواحد من: التعريف، والتنكير.

وواحد من: التذكير، والتأنيث كالمثال المتقدم، فإن النعت وهو (العَاقِلُ) تبع منعوته وهو (زَيْدٌ) في الرفع، والإفراد، والتعريف، والتذكير.

فإن قلت: (رَأَيْتُ زَيدًا العَاقِلَ) ففيه النصب بدل الرفع، وبقية الأوجه.

وإن قلت: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ العَاقِلِ) ففيه الخفض بدل النصب، وبقية الأوجه.

وإن قلت: (جَاءَتْ هِنْدٌ العَاقِلَةُ)، و(رَأَيْتُ هِنْدًا العَاقِلَةَ)، و(مَرَرْتُ بِهندٍ العاقِلَةِ)، ففيها التأنيث بدل التذكير، وبقية الأوجه.

وإن قلت: (جَاءَ رَجُلٌ عَاقِلٌ)، و(رَأيتُ رَجُلًا عَاقلًا)، و(مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَاقِلٍ)، ففيها التنكير بدل التعريف، وبقية الأوجه.

وبقية الأمثلة فيها التثنية أو الجمع بدل الإفراد، وبقية الأوجه.

والنعت في هذه الأمثلة كلها رافع لضمير المنعوت المستتر فيه، ويسمى حقيقيًّا كما تقدم.

والنعت السببي: ما رفع اسمًا ظاهرًا متصلًا بضمير يعود على المنعوت، أو ضميرًا بارزًا نحو: (جَاءَ زَيْدٌ العَاقِلُ أَبُوهُ)، فـ(العَاقِلُ) نعت سببي لـ(زَيْدٌ)، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل، و(أَبُوْ) فاعل بـ(العَاقِلُ)، وهو مضاف و(الهاءُ) مضاف إليه يعود على (زَيْدٌ).

وحكمه أنه يتبع منعوته في اثنين من خمسة: واحد من أوجه الإعراب، وواحد من التعريف والتنكير.

ويتبع مرفوعه الذي بعده في واحد من اثنين، وهما: التذكير، والتأنيث، كما تقدم من كلام المصنف.

قوله: (بل يعطى حكم الفعل) أي: الذي يحل محله، فيكون تذكيره وتأنيثه بحسب المرفوع الذي بعده نحو: (مَرَرْتُ بِرَجلٍ حَسَنَةٍ أُمُّهُ)، أو (بِامْرَأَةٍ حَسَنٍ أَبُوْهَا)، كما تقول في الفعل: (حَسُنَتْ أُمُّهُ)، و(حَسُنَ أَبُوْهَا)، وكأمثلة المصنف الآتية.

وقوله: (ويستعمل بلفظ الإفراد) أي: وجوبًا، وإن كان المنعوت به مثنى أو مجموعًا كما يجب ذلك في الفعل، تقول: (مَرَرْتُ بِرَجُلَينِ حَسَنٍ أَبَوَاهُمَا)، و(مَرَرْتُ بِرِجَالٍ حَسَنٍ آباؤُهُمْ)، كما تقول في الفعل: (حَسُنَ أَبَوَاهُمَا)، أو (حَسُنَ آبَاؤُهُمْ)، وكما سيأتي من أمثلة المصنف.

وقوله: (تقول جاء زيد القائمة أمه) هذا مثال للتعريف، والإفراد، والنعت فيه مؤنث؛ لأن مرفوعه مؤنث، كما تقول في الفعل: (قَامَتْ أُمُّهُ).

ونحو: (جاءت هند القائم أبوها) مثل الذي قبله، إلَّا أَنْ النعت فيه مذكر؛ لأن مرفوعه مذكر، كما تقول في الفعل: (قَامَ أَبُوْهَا).

ونحو: (مررت برجل قائمة أمه)، و(بِامْرَأَةٍ قَائِمٍ أَبُوْهَا)، هذان مثالان للتنكير والإفراد، والكلام فيهما كالكلام فيما قبلهما.

ونحو: (مررت برجلين قائم أبواهما) و(مررت برجال قائم آباؤهم) هذان مثالان للتثنية والجمع مع التنكير، والنعت فيهما مذكر؛ لأن مرفوعهما مذكر، كما تقول في الفعل: (قَامَ أَبَوَاهُمَا، وَقَامَ آبَاؤُهُمْ).

وقوله: (بالإفراد) أي: للنعت، وإن كان الإفراد قياس الفعل؛ لأنه لو قيل: (جَاءَنِي رَجُلٌ قَعَدُوْا غِلْمَانُهُ)، لم يجز ذلك إلا على لغة (أَكَلُوْنِي البَرَاغِيْثُ)، وهي

ضعيفة.

وقوله: (أفصح...) إلخ، بل الصحيح أنه ضعيف لا فصيح؛ لأنه لا يقال: (قَامُوْا آبَاؤُهُمْ)، ولا (قَعَدُوْا غِلْمَانُهُ) إلا على لغة (أَكَلُوْنِيْ البَرَاغِيْثُ)، وهي ضعيفة كما تقدم.

وقوله: (جاءني غلام امرأة ضاربته هي...) إلخ، فـ(هِيَ) فاعل بـ(ضَارِبَتُهُ)، كما تقول في الفعل: (ضَرَبَتْهُ هِيَ).

و(هُوَ) فاعل بـ(ضَارِبُهَا)، كما تقول في الفعل: (ضَرَبَهَا هُوَ).

و(هُمَا) فاعل بـ(ضَارِبُهُ)، كما تقول في الفعل: (ضَرَبَهُ هُمَا).

و(هُمْ) فاعل بـ(ضَارِبُهُ)، كما تقول في الفعل: (ضَرَبَهُ هُمْ).

والحاصل من هذا والذي قبله أن النعت -حقيقيًّا كان أو سببيًّا- يتبع منعوته في اثنين من خمسة: واحد من أوجه الإعراب الثلاثة، وواحد من التعريف، والتنكير، فلا تنعت النكرة بالمعرفة ولا العكس، فلا يقال: (جَاءَ رَجُلٌ الفَاضِلُ)، ولا: (جَاءَ زَيْدٌ فَاضِلٌ)، كما أنه لا يُنعت المرفوع بمنصوب، ولا مجرور، ولا عكس ذلك.

وأما التذكير، والتأنيث، والإفراد، والتثنية، والجمع، فإن كان حقيقيًّا تبعه في اثنين من خمسة: واحد من التذكير، والتأنيث. وواحد من الإفراد، والتثنية، والجمع. فكمل له موافقة متبوعه في أربعة من عشرة كما تقدم.

وإن كان سببيًّا لم يتبع منعوته في شيء من ذلك، بل يعطى حكم الفعل في ملازمة الإفراد، وموافقة مرفوعه في التذكير والتأنيث كما تقدم.

أصل

وَفَائِدَتُهُ: تَخْصِيصُ المَنْعُوتِ إِنْ كَانَ نَكِرَةً، نَحْوُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ).

وَتَوْضِيحُهُ إِنْ كَانَ مَعْرِفَةً، نَحْوُ: (جَاءَ زَيْدٌ العَالِمُ).

وَقَدْ يَكُونُ لِمُجَرَّدِ المَدْحِ نَحْوُ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾[(١)] [الفاتحة: ١]، أَوْ لِمُجَرَّدِ الذَّمِّ نَحْوُ: (أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ)[(٢)]، أَوِ التَّرَحُّمِ نَحْوُ: (اللَّهُمَّ ارْحَمْ عَبْدَكَ المِسْكِينَ)[(٣)]، أَوْ لِلتَّوْكِيدِ نَحْوُ: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة:١٩٦][(٤)].

قوله: (وفائدته...) إلخ، أي: الأصل في النعت -حقيقيًّا كان أو سببيًّا- أنه يفيد تخصيص النكرة، وتوضيح المعرفة كمثالي المصنف.

والتخصيص: هو: (تقليل الاشتراك المعنوي في النكرة)، فإن لفظ (رَجُلٍ) في المثال الأول نكرة، وهي تشمل كل رجل صالح وغير صالح، فلما وصفناه بـ(صَالِحٍ) قللنا هذا الاشتراك الحاصل في هذا اللفظ.

والتوضيح: هو: (رفع الاشتراك اللفظي في المعرفة)، فقولنا: (جَاءَ زَيْدٌ) محتمل لـ(العَالِمِ) وغيره ممن شاركه في هذا اللفظ، فلما وصفناه بـ(العَالِمِ) رفعنا هذا الاحتمال الحاصل في هذا اللفظ بسبب الاشتراك.

وقد يخرج النعت عن هذا الأصل فيفيد:

إما مجرد مدح المنعوت أي: الثناء عليه ببيان صفة كماله، وذلك بشرط أن يكون

---

(١) قد تقدم إعرابها في علامة الخفض.

(٢) **الإعراب**: (أَعُوذُ) فعل مضارع مرفوع، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: (أَنَا)، و(بِاللهِ) جار ومجرور متعلق بالفعل، و(مِنَ الشَّيْطَانِ) جار ومجرور متعلق به أيضًا، و(الرَّجِيمِ) صفة لـ(الشَّيْطَانِ).

(٣) **الإعراب**: لفظ الجلالة (اللهُ) منادى حذف منه حرف النداء وجوبًا، وعوض عنه (المِيمُ)، و(ارْحَمْ) فعل دعاء، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: (أَنْتَ)، و(عَبْدَ) مفعول به، و(الكَافُ) مضاف إليه، و(المِسْكِينَ) صفة لـ(عَبْدَ).

(٤) الإعراب: (تِلْكَ) اسم إشارة في محل رفع مبتدأ، و(عَشَرَةٌ) خبر، و(كَامِلَةٌ) نعت لـ(عَشَرَةٌ).

المنعوت معلومًا بدون النعت، كمثال المصنف، فـ(الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ) نعتان للفظ الجلالة؛ لغرض المدح لله تعالى، ومثل ذلك جميع صفات الباري جلَّ وعلا نحو: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [فاطر: ١].

وإما مجرد ذم المنعوت بالشرط المتقدم، كمثال المصنف، فإن لفظ (الرَّجِيْمِ) -بالخفض- نعت لـ(الشَّيْطَانِ) بمعنى: المرجوم أي: المطرود عن رحمة الله، ووصف الشيطان بذلك ليس لغرض التخصيص والتوضيح، بل لمجرد الذم. -لعنه الله-.

وإما مجرد الترحم على المنعوت كمثال المصنف، فإن النعت في هذا المثال وهو: (المِسْكِيْنِ) ليس الغرض منه تخصيصه، أو توضيحه، أو مدحه، أو ذمه، بل استعطاف للسامع عليه.

وإما مجرد التوكيد أي: توكيد المعنى الذي علم من المنعوت، كمثال المصنف، ونحو: (ضَرَبْتُ ضَرْبَةً وَاحِدَةً)، فإن معنى النعت مفهوم من لفظ (عَشَرَةٌ، وَضَرْبَةٌ)، وفائدة ذكره توكيد ذلك المعنى.

وإما غير ذلك مما لم يذكره المصنف.

أصل

وَإِذَا كَانَ المَنْعُوْتُ مَعْلُومًا بِدُونِ النَّعْتِ جَازَ فِي النَّعْتِ الإِتْبَاعُ وَالقَطْعُ، وَمَعْنَى القَطْعِ: أَنْ تَرْفَعَ النَّعْتَ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ لِمُبْتَدَإٍ مَحْذُوفٍ أَوْ تَنْصِبَهُ[1] بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ نَحْوُ: (الحَمْدُ للهِ الحَمِيدُ)[2]، أَجَازَ فِيهِ سِيْبَوَيْهِ: الجَرَّ عَلَى الإِتبَاعِ، وَالرَّفْعَ بِتَقْدِيرِ (هُوَ)، وَالنَّصْبَ بِتَقْدِيرِ (أَمْدَحُ).

وَإِذَا تَكَرَّرَتِ النُّعُوتُ لِوَاحِدٍ فَإِنْ كَانَ المَنْعُوتُ مَعْلُومًا بِدُونِهَا جَازَ

---

(١) في "الكواكب": (أَنْ يُرْفَعَ النَّعْتُ عَلَى أَنَّهُ خَبَرُ مُبْتَدَإٍ مَحْذُوفٍ، وَيُنْصَبُ بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ).

(٢) **الإعراب**: (الْحَمْدُ) مبتدأ، و(لِلهِ) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر، و(الْحَمِيدِ) -بالجر- صفة (لِلهِ)، -وبالنصب- مفعول به لفعل محذوف وجوبًا، تقديره: (أَمْدَحُ)، -وبالرفع- خبر لمبتدإ محذوف وجوبا تقديره: (هُوَ).

إِتْبَاعُهَا كُلِّهَا وَقَطْعُهَا كُلِّها وَإِتْبَاعُ البَعْضِ وَقَطْعُ البَعْضِ بِشَرْطِ تَقْدِيمِ المُتْبَعِ.

وَإِنْ لَمْ يُعْرَفْ إِلَّا بَمَجْمُوعِهَا بِأَنِ احتَاجَ إِلَيهَا وَجَبَ إِتْبَاعُهَا كُلِّهَا، وَإِنْ تَعَيَّنَ بِبَعْضِهَا جَازَ فِيما عَدَا ذلِكَ البَعْضِ الأَوْجُهُ الثَّلَاثَةُ.

قوله: (وإذا كان المنعوت معلومًا...) إلخ، المنعوت إما أن يكون معلومًا بدون النعت أولَا، فإن كان معلومًا بدونه جاز في النعت وجهان:

أحدهما: إتباعه لما قبله في الإعراب، وهذا هو الأصل.

الثاني: قطعه عما قبله في الإعراب، وذلك بأن ترفعه على أنه خبر لمبتدإ محذوف وجوبًا، أو تنصبه على أنه مفعول به لفعل محذوف وجوبًا نحو: (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ) بالجر في (الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ) على الإتباع -وهو الأصل-، والنصب بتقدير فعل محذوف وجوبًا تقديره: (أَمْدَحُ الرَّحْمَنَ الرَّحِيْمَ)، والرفع بتقدير مبتدإ محذوف وجوبًا أي: (هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيْمُ).

وقد أجاز سيبويه هذه الثلاثة الأوجه في نحو: (الحَمْدُ لِلهِ الحَمِيْدِ).

فإن كان المنعوت لا يعلم إلا بالنعت وجب الإتباع وامتنع القطع.

وقوله: (وإذا تكررت النعوت...) إلخ، أي: أن النعوت إذا تعددت لواحد فلا يخلو المنعوت من ثلاثة أحوال:

الأولى: أن يكون معلومًا بدونها.

الثانية: ألَّا يكون معلومًا بدونها.

الثالثة: أن يكون معلومًا ببعضها دون بعض.

فالحالة الأولى يجوز فيها ثلاثة أوجه:

أحدها: إتباعها كلها نحو: (جَاءَ زَيْدٌ الفَقِيْهُ الشَّاعِرُ الكَاتِبُ) برفع النعوت.

الثاني: قطعها كلها نحو: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الفَقِيْهُ الشَّاعِرُ الكَاتِبُ) برفع النعوت، أو نصبها.

الثالث: إتباع البعض وقطع البعض الآخر، بشرط تقديم النعت الْمُتْبَع -بضم الميم وسكون التاء وفتح الباء- على النعت المقطوع نحو: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الفَقِيْهِ الشَّاعِرَ الكَاتِبُ) بجر (الفَقِيْهِ) على الإتباع، ونصب (الشَّاعِرَ)، ورفع (الكَاتِبُ) على القطع.

وإنما اشترط ذلك؛ لأن الإتباع بعد القطع لا يجوز لما فيه من الفصل بين النعت والمنعوت بجملة أجنبية، أو لما فيه من الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه، أو لما فيه من القصور بعد الكمال؛ لأن القطع أبلغ في المعنى المراد من الإتباع اعتبارًا بتكثير الجمل.

والحالة الثانية: يجب فيها إتباعها كلها له لتنزيلها منه حينئذ منزلة الشيء الواحد.

وصورتها أن يكون عندك أربعة ممن يقال لهم (زَيْدٌ) أحدهم: فقيه شاعر، والثاني: شاعر كاتب، والثالث: كاتب فقيه، والرابع: فقيه شاعر كاتب، فهذا الرابع لا يتعين من بين الثلاثة إلا بجميع النعوت.

والحالة الثالثة: يجب فيها إتباع ما يتعين به المنعوت، ويجوز فيما عدا ذلك الأوجه الثلاثة.

وصورتها كالتي قبلها إلا أن الرابع زاد بصفة رابعة وهي (الأَدَبُ) -مثلا- فصار بها متميزًا عن غيره فتقول: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الأَدِيْبِ الفَقِيْهِ الشَّاعِرَ الكَاتِبُ) بجر (الأَدِيْبِ) وجوبًا، وجواز الثلاثة الأوجه في الباقي بشرط تقديم النعت المتبع على المقطوع كما تقدم والله أعلم.





باب العطف

وَالعَطْفُ نَوْعَانِ: عَطْفُ بَيَانٍ، وَعَطْفُ نَسَقٍ.

فَعَطْفُ البَيَانِ: هُوَ التَّابِعُ المُشْبِهُ لِلنَّعْتِ في تَوْضِيحِ مَتْبُوعِهِ إِنْ كَانَ مَعْرِفَةً نَحْوُ: (أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُوحَفْصٍ عُمَرْ)[1]، وَتَخْصِيصِهِ إِنْ كَانَ نَكِرَةً نَحْوُ: (هذَا خَاتَمٌ حَدِيدٌ)[2] بِالرَّفْعِ.

وَيُفَارِقُ النَّعْتَ في كَوْنِهِ جَامِدًا غَيْرَ مُؤَوَّلٍ بِمُشْتَقٍّ، وَالنَّعْتُ مُشْتَقٌّ أَوْ مُؤَوَّلٌ بِمُشْتَقٍّ، وَيُوافِقُ مَتْبُوعَهُ في أَرْبَعَةٍ مِنْ عَشَرَةٍ: في وَاحِدٍ مِنْ أَوْجُهِ الإِعْرَابِ الثَّلَاثَةِ، وَفِي وَاحِدٍ منَ التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ، وَفِي وَاحِدٍ منَ التَّعْرِيفِ والتَّنْكِيرِ، وَفِي وَاحِدٍ مِنَ الإِفْرَادِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالجَمْعِ.

وَيَصِحُّ في عَطْفِ البَيَانِ أَنْ يُعْرَبَ بَدَلَ كُلٍّ مِنْ كُلٍّ في الغَالِبِ.

قوله: (**باب العطف**...) إلخ، هذا هو النوع الثاني من التوابع.

وهو لغة: (الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه).

---

(١) هذا الشاهد بيت من مشطور الرجز، قاله أعرابي. وبعده:

.... مَـا مَـسَّهَا مِـنْ نَقَـبٍ وَلَا دَبَـرْ

اللغة: (أَقْسَمَ) حلف، و(أَبُو حَفْصٍ) كنية أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، و(النَّقَبُ) -بفتح النون والقاف- وهو رقة خف البعير.

و(الدَّبَرُ) -بفتحتين- مصدر (دَبِرَ) -بكسر الباء- وهو الجرح يكون في ظهر البعير.

المعنى: ظاهر.

الإعراب: (أَقْسَمَ) فعل ماض، و(بِاللهِ) جار ومجرور متعلق بالفعل، و(أَبُو) فاعل، و(حَفْصٍ) مضاف إليه، و(عُمَرُ) عطف بيان لـ(أَبُوحَفْصٍ).

الشاهد فيه: (أَبُوحَفْصٍ عُمَرُ) فإن الثاني عطف بيان للأول.

(٢) **الإعراب:** (هَذَا) اسم إشارة في محل رفع مبتدأ، و(خَاتَمٌ) خبره، و(حَدِيدٌ) عطف بيان.

واصطلاحًا: نوعان: عطف بيان -والكلام الآن فيه-، وعطف نسق، وسيأتي.

فقوله (التابع) جنس يشمل جميع التوابع.

وقوله: (المشبه للنعت) أخرج به النعت نفسه؛ لأن شبه الشيء غيره فكأنه قال: (هو التابع غير النعت).

وقوله: (في توضيح..) إلخ، أخرج به بقية التوابع؛ لكونها غير موضحة ولا مخصصة.

وقوله نحو: (أقسم بالله أبوحفص عمر) هذا مثال لتوضيح المعرفة، فـ(عُمَرُ) عطف بيان على (أَبُوْحَفْصٍ) ذُكر؛ لتوضيحه.

ونحو: (هذا خاتم حديد) هذا مثال لتخصيص النكرة، فـ(حَدِيْدٌ) -بالرفع- عطف بيان على (خَاتَمٌ) ذُكر؛ لتخصيصه، ومثله قوله تعالى: ﴿مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٦]، فـ(صَدِيْدٍ) عطف بيان على (مَاءٍ) ذُكر؛ لتخصيصه.

وقوله: (بالرفع) إنما قيده بذلك؛ لأنه يجوز فيه النصب على التمييز، والجر على الإضافة كما تقدم في بابي التمييز والإضافة.

وإنما سمي هذا التابع بيانًا؛ لأنه تكرار للأول بمرادفه لزيادة البيان فكأنك عطفته على نفسه.

تنبيه: عرف من قول المصنف: (المشبه للنعت..) إلخ، أنهما يتفقان في توضيح المعرفة، وتخصيص النكرة، إلا أن هناك فرقًا بين التوضيحين، فعطف البيان: يوضح المتبوع نفسه، والنعت: إنما يوضح معنى في المتبوع، فإذا قلت: (جَاءَ زَيْدٌ أَخُوْكَ) كان المقصود من عطف البيان توضيح المتبوع نفسه، وإذا قلت: (جَاءَ زَيْدٌ الكَرِيْمُ) كان المقصود من النعت توضيح معنى في المتبوع وهو (الكَرَمُ).

وقوله: (ويوافق متبوعه..) إلخ، وافق عطف البيان في هذا الحكم النعت الحقيقي كما تقدم فـ(عُمَرُ) -في المثال الأول- وافق متبوعه في الرفع، والإفراد، والتذكير،

والتعريف، و(حَدِيْدٌ) -في المثال الثاني- وافق متبوعه في الثلاثة الأولى، والتنكير.

وقوله: (ويصح...) إلخ، أي: كل ما صح الحكم عليه بأنه عطف بيان صح الحكم عليه بأنه بدل كل من كل باعتبار كونه مقصودًا بالحكم؛ لكونه على نية تكرار العامل كالأمثلة السابقة، فـ(عُمَرُ) -في المثال الأول- يصح أن يعرب عطف بيان كما تقدم، ويصح أن يعرب بدل كل من كل؛ لأنه يصح إحلاله محل الأول، فيقال: (أَقْسَمَ بِاللهِ عُمَرُ)، واستثنى بعضهم من ذلك مسألة، وبعضهم مسألتين وبعضهم أكثر، ولهذا قال المصنف: (غالبًا) أي: في غالب استعمالهم، وخرج من غير الغالب مسألتان تمتنع فيهما البدلية:

إحداهما: إذا امتنع إحلال الثاني محل الأول، وهذه المسألة تحتها صور كثيرة منها: قولك: (يَا زَيْدُ الحَارِثُ)، فـ(الحَارِثُ) عطف بيان وجوبًا، ولا يصح أن يعرب بدلًا؛ لأنه لا يحل محل الأول، إذ لو قيل: (يَا الحَارِثُ) لم يجز؛ لأن (يَا، وَأَلْ) لا يجتمعان في مثل هذا.

المسألة الثانية: إذا كان ذكره واجبًا نحو: (هِنْدٌ قَامَ زَيْدٌ أَخُوْهَا)، فـ(أَخُوْهَا) عطف بيان وجوبًا، ولا يصح أن يعرب بدلًا من (زَيْدٌ)؛ لأنه وإن جاز إحلاله محل الأول لكنه لا يستغنى عنه، إذ لو قيل: (هِنْدٌ جَاءَ زَيْدٌ جَاءَ أَخُوْهَا)، لكانت جملة (جَاءَ أَخُوْهَا) جملة مستقلة، وتخلو الجملة الخبرية حينئذ من الرابط الذي يربطها بالمبتدإ؛ إذ لا يقال: (هِنْدٌ جَاءَ زَيْدٌ).

تنبيه: تَعَيُّنُ عطف البيان في هاتين المسألتين مبني على أن البدل لا بد أن يكون صالحًا لإحلاله محل الأول، وفيه نظر؛ لأنهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الأوائل، فالصحيح جواز إعرابه بدلا مطلقا لما تقدم.

أصل
وَأَمَّا **عَطْفُ النَّسَقِ** فَهُوَ: التَابِعُ الَّذِي يَتَوَسَّطُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَتْبُوعِهِ حَرْفٌ مِنْ هذِهِ الحُرُوفِ العَشَرَةِ وَهِيَ: (الوَاوُ، وَالفَاءُ، وَثُمَّ، وَحَتَّى، وَأَمْ، وَأَوْ، وَإِمَّا، وَبَلْ، وَلَا، وَلكِنْ).

فَالسَّبْعَةُ الأُولُ[(١)] تَقْتَضِي التَّشْرِيكَ فِي الإِعْرَابِ وَالمَعْنَى، وَالثلَاثَةُ البَاقِيَةُ تَقْتَضِي التَشْرِيكَ فِي الإِعْرَابِ فَقَطْ.

فَإِنْ عَطَفْتَ بِهَا عَلَى مَرْفُوعٍ رَفَعْتَ، أَوْ عَلَى مَنْصُوبٍ نَصَبْتَ، أَوْ عَلَى مَخْفُوضٍ خَفَضْتَ، أَوْ عَلَى مَجْزُومٍ جَزَمْتَ، نَحْوُ: ﴿وَصَدَقَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ﴾[(٢)] [الأحزاب: ٢٢]، ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾[(٣)] [الأحزاب: ٧١]، ﴿ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾[(٤)] [الحجرات: ١٥]، و﴿وَإِن تُؤْمِنُواْ وَتَتَّقُواْ يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلَا يَسْـَٔلْكُمْ أَمْوَٰلَكُمْ﴾[(٥)] [محمد: ٣٦].

---

(١) في «الفواكه» (الأُولَى).

(٢) **الإعراب**: (صَدَقَ اللهُ) فعل وفاعل، و(الْوَاوُ) عاطفة، و(رَسُولُ) معطوف على المرفوع قبله، والمعطوف على المرفوع مرفوع مثله، و(الْهَاءُ) مضاف إليه.

(٣) **الإعراب**: (الْوَاوُ) استئنافية، و(مَنْ) اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ، و(يُطِعِ) فعل الشرط، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر؛ لأجل التقاء الساكنين، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره: (هُوَ)، ولفظ الجلالة (اللهَ) مفعول به، و(الْوَاوُ) عاطفة، و(رَسُولَ) معطوف عليه، والمعطوف على المنصوب منصوب مثله، و(الْهَاءُ) مضاف إليه، وجملة فعل الشرط خبر المبتدإ، وجواب الشرط قوله: ﴿فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾.

(٤) **الإعراب**: (آمَنُوا) فعل وفاعل، و(بِاللهِ) جار ومجرور متعلق بالفعل، و(الْوَاوُ) عاطفة، و(رَسُولِ) معطوف على لفظ الجلالة، والمعطوف على المخفوض مخفوض مثله، و(الْهَاءُ) مضاف إليه.

(٥) **الإعراب**: (الْوَاوُ) عاطفة، و(إِنْ) شرطية جازمة، و(تُؤْمِنُوا) فعل الشرط، وعلامة جزمه حذف النون، و(الْوَاوُ) فاعل، و(الْوَاوُ) عاطفة، و(تَتَّقُوا) معطوف على فعل الشرط، والمعطوف على المجزوم مجزوم مثله، وعلامة جزمه حذف النون، و(الْوَاوُ) فاعل، و(يُؤْتِ) جواب الشرط، =

قوله: (النسق) هو -بفتح السين-: اسم مصدر بمعنى المنسوق، يقال: (نَسَقْتُ الكَلَامَ أَنْسُقُهُ) أي: عطفت بعضه على بعض، والمصدر: بالتسكين، وقيل بالفتح.

ويسميه سيبويه: (بَابَ الشَّرِكَةِ).

وقوله (التابع) جنس يشمل جميع التوابع.

وقوله: (الذي يتوسط..) إلخ، أخرج بقية التوابع.

وقوله: (العشرة) الصحيح أنها تسعة بإسقاط (إمَّا)، كما سيأتي بيانه إن شاء الله.

وقوله: (فالسبعة الأُوَلُ..) إلخ، أي: أن حروف العطف على قسمين:

أحدهما -وهو السبعة الأولى-: ما يقتضي تشريك الثاني للأول في أوجه الإعراب من رفع، ونصب، ونحوهما، وفي المعنى من نفي، وإثبات.

والثاني -وهو الثلاثة الأخيرة-: ما يقتضي تشريك الثاني للأول في أوجه الإعراب دون المعنى؛ لاختلاف المتعاطفين في النفي، والإثبات كما سيأتي إن شاء الله.

وقوله: (فإن عطفت بها على مرفوع..) إلخ، أي: أن عطف النسق يدخل في جميع الإعراب؛ لوروده في الأسماء، والأفعال، بخلاف النعت وعطف البيان فإنه لا يدخل فيه الجزم؛ لخصوصيته بالأسماء.

فمثال عطف الاسم على الاسم -في حالة الرفع- قوله تعالى: ﴿وَصَدَقَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ...﴾.

ومثال ذلك في الفعل قولك: (يَقُومُ وَيَقْعُدُ زَيْدٌ) وقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُۜطُ﴾ [البقرة: ٢٤٥].

= وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهو (الْيَاءُ)، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره: (هُوَ)، و(الْكَافُ) مفعول به أول، و(أُجُورَ) مفعول به ثان، و(الْكَافُ) مضاف إليه، و(الْوَاوُ) عاطفة، و(لَا) نافية، و(يَسْأَلْ) معطوف على جواب الشرط، وعلامة جزمه السكون، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره: (هُوَ)، و(الْكَافُ) مفعول به أول، و(أَمْوَالَ) مفعول به ثان، و(الْكَافُ) مضاف إليه.

ومثال عطف الاسم على الاسم -في النصب- قوله تعالى: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ...﴾.

ومثال ذلك في الفعل قولك: (أُحِبُّ أَنْ تَجْتَهِدَ وَتَفُوزَ)، وقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ﴾ [النساء: ٢٦].

ومثال عطف الاسم على الاسم -في الخفض- قوله تعالى: ﴿ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾، وقوله: ﴿لِّلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الشورى: ٤٩]، والفعل لا يدخله الخفض كما هو معلوم.

ومثال عطف الفعل على الفعل -في حالة الجزم- قولك: (لَمْ يَقُمْ وَيَقْعُدْ زَيْدٌ)، وقوله تعالى: ﴿وَإِن تُؤْمِنُواْ وَتَتَّقُواْ يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلَا يَسْـَٔلْكُمْ أَمْوَٰلَكُمْ﴾.

أصل: وَالوَاوُ لِمُطْلَقِ الجَمْعِ، نَحْوُ: (جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو -قَبْلَهُ أَوْ مَعَهُ أَوْ بَعْدَهُ-)، وَالفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّعْقِيبِ، نَحْوُ: ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ﴾[1] [عبس: ٢١]، وَ(ثُمَّ) لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّرَاخِي، نَحْوُ: ﴿ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ﴾[2] [عبس: ٢٢].

قوله: (لمطلق الجمع) أي: أنها لا تدل على ترتيب، ولا عكسه، ولا معية على الصحيح، فتعطف بها المتأخر على المتقدم نحو: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ﴾ [النساء: ١٦٣]، وعكسه نحو: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ﴾ [الشورى: ٣]، والشيء على مصاحبه نحو: ﴿فَأَخَذْنَٰهُ وَجُنُودَهُۥ﴾ [القصص: ٤٠]، فإذا قلت: (جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو)، احتمل مجيئهما معا، وسبق (زَيْدٍ لِعَمْرٍو)، وعكسه،

---

(١) الإعراب: (أَمَاتَ) فعل ماض، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره: (هُوَ)، و(الْهَاءُ) مفعول به، و(الْفَاءُ) عاطفة، و(أَقْبَرَهُ) معطوف على (أَمَاتَهُ).

(٢) الإعراب: (ثُمَّ) عاطفة، و(إِذَا) ظرف لما يستقبل من الزمان، و(شَاءَ) فعل ماض، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره: (هُوَ)، و(أَنْشَرَ) مثل: (شَاءَ)، و(الْهَاءُ) مفعول به.

ولهذا جاز نحو: (جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو قَبْلَهُ، أَوْ مَعَهُ، أَوْ بَعْدَهُ).

وتختص هذه الواو دون سائر حروف العطف بأحكام كثيرة، تُطْلَبُ من المطولات.

وقوله: (للترتيب والتعقيب) الترتيب هو: (وضع كل شيء في مرتبته)، والمراد به هنا كون ما بعد الفاء واقعًا بعد ما قبلها.

والتعقيب هو: (وقوع المعطوف عقب المعطوف عليه بلا مُهْلَةٍ) -بضم الميم- أي: تراخٍ وتأخرٍ، كمثال المصنف، فإن (الإِقْبَارَ) يعقب (الإِمَاتَةَ).

والتعقيب في كل شيء بحسبه، تقول: (قَامَ زَيْدٌ فَعَمْرٌو)، إذا أعقب قيام عمرو قيام زيد و(تَزَوَّجَ زَيْدٌ فَوُلِدَ لَهُ)، إذا لم يكن بين الزواج والولادة إلا مدة الحمل، وهكذا.

وقوله: (وثم للترتيب والتراخي)، (ثُمَّ) بضم المثلثة.

وقد تقدم معنى الترتيب، وأما التراخي: فمعناه: المهلة، وهو: (أن يكون المعطوف بها متراخيًا عن المعطوف عليه في الزمان)، كمثال المصنف فإن (الإِنْشَارَ) يتراخى عن (الإِقْبَارِ).

أصل

وَالعَطْفُ بِـ(حَتَّى) قَلِيلٌ وَيُشْتَرَطُ فِيهِ: أَنْ يَكُونَ المَعْطُوفُ بِهَا اسْمًا ظَاهِرًا، وَأَنْ يَكُونَ بَعْضًا مِنَ المَعْطُوفِ عَلَيْهِ وَغَايَةً لَهُ، نَحْوُ: (أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسَهَا)[1] بِالنَّصْبِ، وَيَجُوزُ الجَرُّ له عَلَى أَنَّ (حَتَّى) جَارَةٌ كَمَا تَقَدَّمَ فِي المَخْفُوضَاتِ، وَيَجُوزُ الرَّفْعُ له عَلَى أَنَّ (حَتَّى) ابْتِدَائِيَّةٌ وَ(رَأْسُهَا) مُبْتَدَأٌ وَالخَبَرُ مَحْذُوفٌ أي: حَتَّى رَأْسُهَا مَأْكُولٌ.

و(أَمْ) لِطَلَبِ التَّعْيِينِ إِنْ كَانَتْ بَعْدَ هَمْزَةٍ دَاخِلَةٍ عَلَى أَحَدِ المُسْتَوَيَيْنِ.

---

(١) **الإعراب**: (أَكَلْتُ السَّمَكَةَ) فعل وفاعل ومفعول، و(حَتَّى) عاطفة، و(رَأْسَهَا) -بالنصب- معطوف على (السَّمَكَةَ)، والمعطوف على المنصوب منصوب مثله، -وبالجر- على أن (حَتَّى) جارة، وقد تقدم إعرابه في المخفوضات، -وبالرفع- على أنها ابتدائية أي: يكون ما بعدها مستأنفًا لا تعلق له بما قبله من حيث الإعراب، و(رَأْسُهَا) مبتدأ، وخبره محذوف تقديره: (حَتَّى رَأْسُهَا مَأْكُولٌ).

قوله: (والعطف بـ(حتى) قليل...) إلخ، من حروف العطف (حَتَّى)، وهي تفيد مطلق الجمع كـ(الواوِ)، إلا أن العطف بها قليل عند البصريين، وأنكره الكوفيون بالكلية، وحملوا ما جاء من ذلك على إضمار عامل، فيقولون -مثلا- في نحو: (جَاءَ القَوْمُ حَتَّى أَبُوْكَ): (أَبُوْكَ) فاعل بفعل محذوف، والتقدير: (حَتَّى جَاءَ أَبُوْكَ)، وهكذا.

ويشترط للعطف بها أربعة شروط:

الأول: أن يكون المعطوف بها اسمًا لا فعلاً.

والثاني: أن يكون ظاهرًا لا مضمرًا.

والثالث: أن يكون بعضًا من المعطوف عليه.

والرابع: أن يكون غاية له، وغاية الشيء نهايته، والمراد أنها تعطف ما هو نهاية في الزيادة أو النقص.

ومثال المصنف جامع لهذه الشروط، فإن (الرَّأْسَ) اسم، ظاهر، وهو بعض من السمكة، وغاية لها في النقص.

ومثال عطفها ما هو نهاية في الزيادة قولك: (مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الأَنْبِيَاءُ)، فـ(الأَنْبِيَاءُ) -عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- غاية الناس في الزيادة المعنوية، وهي الاتصاف بالنبوة.

قوله: (لطلب التعيين) أي: من المخاطب.

وقوله: (أحد المستويين) أي: في الحكم عند المتكلم نحو: (أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو)، إذا كنت تعلم أن أحدهما عند المخاطب ولكنك لم تعرف عينه، وتريد منه أن يعينه لك، ولهذا يجاب عن السؤال المذكور بتعيين أحدهما، فيقال: (زَيْدٌ)، أو (عَمْرٌو).

ولا يجاب بـ(نَعَمْ وَلَا بِلَا). ولا بقولك: (عِنْدِيْ أَحَدُهُمَا)؛ لعدم التعيين.

وعلامتها صحة الاستغناء عنها بـ(أَيٍّ) مضافة لضمير المتعاطفين، فيقال في المثال المتقدم: (أَيُّهُمَا عِنْدَكَ).

أصل

و(أَوْ) لِلتَّخْيِيرِ أَوِ الإِبَاحَةِ بَعْدَ الطَّلَبِ، نَحْوُ: (تَزَوَّجْ هِنْدًا أَوْ أُخْتَهَا، وَجَالِسِ العُلَمَاءَ أَوِ الزُّهَّادَ)[1]، وَلِلْشَكِّ أَوِ الإِبْهَامِ أَوِ التَّفْصِيلِ بَعْدَ الخَبَرِ، نَحْوُ: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾[2] [الكهف: ١٩]، ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى﴾[3] [سبأ: ٢٤]، ﴿كُونُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ﴾[4] [البقرة: ١٣٥].

وَ(إِمَّا) بِكَسْرِ الهَمْزَةِ مِثْلُ (أَوْ) بَعْدَ الطَّلَبِ وَالخَبَرِ، نَحْوُ: (تَزَوَّجْ إِمَّا هِنْدًا وَإِمَّا أُخْتَهَا)[5]، وَبَقِيَّةُ الأَمْثِلَةِ وَاضِحَةٌ، وَقِيلَ إِنَّ العَطْفَ إِنَّمَا هُوَ بِالوَاوِ، وَأَنَّ (إِمَّا) حَرْفُ تَفْصِيلٍ كَالأُولَى فَإِنَّهَا حَرْفُ تَفْصِيلٍ.

قوله: (و أو...) إلخ، (أَوْ) حرف موضوع لأحد الشيئين أو الأشياء.

فالأول نحو: (تَعَلَّمْ فِقْهًا أَوْ نَحْوًا)، وكأمثلة المصنف.

والثاني نحو قوله تعالى: ﴿فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة: ١٩٦].

---

(١) **الإعراب**: (تَزَوَّجْ) فعل أمر، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: (أَنْتَ)، و(هِنْدًا) مفعول به، و(أَوْ) عاطفة، و(أُخْتَهَا) معطوف عليها، و(الْهَاءُ) مضاف إليه، ونحوه: (جَالِسِ الْعُلَمَاءَ أَوِ الزُّهَّادَ).

(٢) **الإعراب**: (لَبِثْنَا) فعل وفاعل، و(يَوْمًا) ظرف زمان، و(أَوْ) عاطفة، و(بَعْضَ) معطوف على (يَوْمًا)، وهو مضاف، و(يَوْمٍ) مضاف إليه.

(٣) **الإعراب**: (الْوَاوُ) عاطفة، و(إِنَّا) (إِنَّ) واسمها، و(أَوْ) عاطفة، و(إِيَّا) معطوف على اسم (إِنَّ)، و(الْكَافُ) حرف خطاب، و(اللَّامُ) لام المزحلقة، و(عَلَى هُدًى) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر (إِنَّ).

(٤) **الإعراب**: (كُونُوا) فعل أمر، وهو متصرف من (كَانَ) الناقصة، و(الْوَاوُ) اسمها، و(هُودًا) خبرها، و(أَوْ) عاطفة، و(نَصَارَى) معطوف على (هُودًا).

(٥) **الإعراب**: (تَزَوَّجْ) مثل الأولى، و(إِمَّا) حرف شرط وتفصيل باتفاق، و(هِنْدًا) مفعول به، و(الْوَاوُ) حرف عطف، و(إِمَّا) حرف شرط وتفصيل على الصحيح، و(أُخْتَهَا) معطوف بالواو على (هِنْدًا)، والمعطوف على المنصوب منصوب مثله، و(الْهَاءُ) مضاف إليه.

وتستعمل لمعان كثيرة، ذكر المصنف منها خمسة:

الأول: التخيير، والثاني: الإباحة، وهذان يكونان بعد الطلب.

والفرق بينهما أن التخيير يمنع الجمع بين المتعاطفين نحو: (تَزَوَّجْ هِنْدًا أَوْ أُخْتَهَا)؛ إذ لا يجوز الجمع بين الأختين في النكاح، والإباحة يجوز معها الجمع بين المتعاطفين كمثال المصنف إذ لا مانع من مجالسة الصنفين معا.

والثالث: الشك، والرابع: الإبهام، والخامس: التفصيل، وهذه الثلاثة تكون بعد الخبر أي: بعد الكلام الخبري الذي يحتمل التصديق والتكذيب.

فالشك: هو: (تردد المتكلم)، نحو: (جَاءَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌو)، إذا كنت شاكًا في الجائي منهما، ومثله: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾.

والإبهام -بالباء الموحدة- هو: (تعمية المتكلم على المخاطب مع علم المتكلم بالحال) أي: إخفاء المتكلم على السامع مراده، ويعبر عنه بـ(التشكيك) أي: إيقاع السامع في الشك، نحو: (جَاءَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌو) إذا كنت عالمًا بالجائي منهما، ولكنك أبهمت على السامع، ومثله: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾[سبأ:٢٤].

واختلف النحويون في تعيين الشاهد في هذه الآية: فقال ابن هشام في "المغني": الشاهد في الأولى.

وقال الدماميني: في الأولى والثانية.

وقال بعضهم: في الثانية. ولعل هذا الأخير هو الأقرب؛ لأن الشرط تَقَدُّمُ كلامٍ خبريٍّ، وهو إنما يتحقق بقوله (لَعَلَى هُدًى)؛ لأن ما قبله ليس كلامًا.

والتفصيل -بالصاد المهملة- يكون بعد الإجمال، كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ كُونُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ﴾، فقوله: (وَقَالُوْا) كلام خبري مشتمل على (الواوِ) العائدة على اليهود والنصارى، فذكر الفريقين على الإجمال بالضمير العائد إليهما، ثم فصل ما قاله كل فريق، أي: قالت اليهود: (كُوْنُوْا هُوْدًا)، وقالت النصارى (كُوْنُوْا نَصَارَى)،

فـ(أَوْ) لتفصيل الإجمال في فاعل (قَالُوا)، وهو (الواوُ).

قوله: (وإما بكسر الهمزة مثل أو...) إلخ، (إمَّا) -المكسورة الهمزة- المسبوقة بمثلها عاطفة عند الأكثرين، وهي تفيد ما تفيده (أَوْ) من المعاني المتقدمة.

فمثال التخيير قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ [محمد: ٤]، وكمثال المصنف.

ومثال الإباحة قولك: (تَعَلَّمْ إِمَّا فِقْهًا وَإِمَّا نَحْوًا).

ومثال الإبهام والشك قولك: (جَاءَ إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرٌو) على ما تقدم.

ومثال التفصيل قوله تعالى: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣].

والصحيح أنها ليست من حروف العطف وإن أفادت ما أفادته (أَوْ)، وأن العطف إنما هو بـ(الواوِ) الملازمة لها؛ إذ لا يدخل حرف العطف على مثله، وأنها حرف تفصيل كالأولى، فإنها حرف تفصيل باتفاق.

قال ابن هشام في "شرح القطر": وقد تضمن سكوتي عن (إمَّا) أنها غير عاطفة، وهو الحق، وبه قال الفارسي، وقال الجرجاني: عَدُّهَا من حروف العطف سهو ظاهر. اهـ

أصل

وَ(بَلْ) لِلإِضْرَابِ غَالِبًا نَحْوُ: (قَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو)[١].

وَ(لكِنْ) لِلاسْتِدْرَاكِ نَحْوُ: (مَا مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ لكِنْ طَالِحٍ)[٢].

وَ(لَا) لِنَفْيِ الحُكْمِ عَمَّا بَعْدَهَا، نَحْوُ: (جَاءَ زَيْدٌ لَا عَمْرٌو)[٣].

قوله: (وبل للإضراب...) إلخ، معنى الإضراب: (جعل ما قبلها في حكم المسكوت عنه).

---

(١) **الإعراب**: (قَامَ زَيْدٌ) فعل وفاعل، و(بَلْ) عاطفة، و(عَمْرٌو) معطوف على (زَيْدٌ).

(٢) **الإعراب**: (مَا) نافية، و(مَرَرْتُ) فعل وفاعل، (بِرَجُلٍ) جار ومجرور متعلق بالفعل، و(صَالِحٍ) صفة لـ(رَجُلٍ)، و(لَكِنْ) عاطفة، و(طَالِحٍ) معطوف على (صَالِحٍ).

(٣) **الإعراب**: (جَاءَ زَيْدٌ) فعل وفاعل، و(لَا) عاطفة، و(عَمْرٌو) معطوف على (زَيْدٌ).

ويشترط للعطف بها شرطان:

أحدهما: إفراد معطوفها.

والثاني: أن يتقدمها إثبات، أو أمر، أو نفي، أو نهي، فإن عطف بها بعد الأوليين كان معناها صرف الحكم عما قبلها، وإثباته لما بعدها.

فالإثبات نحو: (قَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو)، أي: (بَلْ قَامَ عَمْرٌو)، فـ(بَلْ) في هذا المثال صرفت الحكم، وهو القيام عما قبلها وهو (زَيْدٌ)، وجعلته في حكم المسكوت عنه، فكأنه لم يجر عليه حكم لا بالقيام ولا بعدمه، والإخبار عنه بالقيام ابتداء لم يكن عن قصد، فلهذا صرف عنه بـ(بَلْ).

والأمر نحو: (اضْرِبْ زَيْدًا بَلْ عَمْرًا) أي: (بَلِ اضْرِبْ عَمْرًا).

وإن عطف بها بعد الأخيرين كان معناها تقرير حكم ما قبلها على حالته، وإثبات نقيضه لما بعدها.

فالنفي نحو: (مَا قَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو) أي: (بَلْ قَامَ عَمْرٌو)، و(زَيْدٌ) منفي عنه القيام.

والنهي نحو: (لَا تَضْرِبْ زَيْدًا بَلْ عَمْرًا)، أي: (بَلِ اضْرِبْ عَمْرًا)، و(زَيْدًا) منهي عن ضربه.

فإن دخلت على جملة كانت حرف ابتداء لا عاطفة -على الصحيح- نحو: ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةُۢ بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ﴾ [المؤمنون: ٧٠]، ونحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴿١٤﴾ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ﴿١٥﴾ بَلْ تُؤْثِرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا﴾ [الأعلى: ١٤-١٦].

وقوله: (**غالبًا...**) معناه أن استعمال (بل) في الإضراب هو أغلب أحوالها، ومن غير الغالب أن تستعمل في الدلالة على ترك الشيء إلى الأهم نحو: (وَجْهُكَ النَّجْمُ بَلِ البَدْرُ بَلِ الشَّمْسُ).

وقوله: (**ولكن...**) إلخ، (لَكِنْ) -بسكون النون- حرف استدراك، ويشترط للعطف بها ثلاثة شروط:

الأول: إفراد معطوفها.

والثاني: أن يتقدمها نفي، أو نهي.

والثالث: ألَّا تسبق بالواوِ.

وهي: (تُقَرِّرُ حكم ما قبلها، وَتُثْبِتُ نقيضه لما بعدها).

فمثالها بعد النهي قولك: (لَا تَضْرِبْ زَيْدًا لَكِنْ عَمْرًا)، أي: (لَكِنِ اضْرِبْ عَمْرًا).

ومثالها بعد النفي قولك: (مَا مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ لَكِنْ طَالِحٍ)، أي: (لَكِنْ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ طَالِحٍ).

فإن دخلت على جملة أو لم يتقدمها نفي، أو نهي، أو سبقتها (الواوُ) كانت حرف ابتداء جِيْءَ بها؛ لمجرد إفادة الاستدراك نحو: (لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ لَكِنْ قَامَ عَمْرٌو)، و(قَامَ عَمْرٌو لَكِنْ زَيْدٌ لَمْ يَقُمْ)، و(قَامَ عَمْرٌو وَلَكِنْ زَيْدٌ لَمْ يَقُمْ).

وقوله: (ولا لنفي الحكم...) إلخ، (لَا) العاطفة: (تنفي عما بعدها نفس الحكم الذي ثبت لما قبلها)، ويشترط للعطف بها ثلاثة شروط:

الأول: إفراد معطوفها.

والثاني: أن تسبق بإثبات، أو أمر -اتفاقًا-، أو نداء على الراجح.

الثالث: أن لا تقترن بعاطف نحو: (جَاءَ زَيْدٌ لَا عَمْرٌو)، و(اضْرِبْ زَيْدًا لَا عَمْرًا)، و(يَا زَيْدُ لَا عَمْرُو) فحكم المجيء، والضرب، والنداء، ثابت لـ(زَيْدٍ)، منفي عن (عَمْرٍو).

فإن اقترنت بعاطف كما في نحو: (جَاءَ زَيْدٌ لَا بَلْ عَمْرٌو)، فالعاطف (بَلْ)، و(لَا) نفي لما قبلها وليست عاطفة.



أصل

باب التوكيد

وَالتَّوْكِيدُ ضَرْبَانِ: لَفْظِيٌّ وَمَعْنَوِيٌّ.

فَاللَّفْظِيُّ إِعَادَةُ اللَّفْظِ الأَوَّلِ بِعَيْنِهِ سَوَاءٌ كَانَ اسْمًا نَحْوُ: (جَاءَ زَيْدٌ زَيْدٌ)، أَوْ فِعْلًا نَحْوُ: أَتَاكِ أَتَاكِ اللَّاحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ(1)

أَوْ حَرْفًا نَحْوُ قولِهِ:

لاَ لاَ أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ إِنَّهَا ... أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاثِقًا وَعُهُودًا(2)

أَوْ جُمْلَةً نَحْوُ: (ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُ زَيْدًا).

---

(1) هذا الشاهد عجز بيت من الطويل، لم يعرف قائله. وصدره:

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ بِبَغْلَتِي ....

اللغة: (النَّجَاةُ) الخلاص، و(اللَّاحِقُوْنَ) من (لَحِقَ) بمعنى أدرك، و(احْبِسِ) أمر من الحبس، بمعنى المنع، والمراد الكف عن السير.

المعنى: في أي محل أنجو وإلى أي محل تكون النجاة والخلاص ببغلتي من الأعداء وقد أدركني اللاحقون منهم، فليس لي حينئذ إلا الكف عن الفرار والإمساك عن السير.

الإعراب: (أَتَى) فعل ماض، و(الْكَافُ) مفعول به مقدم، و(أَتَاكِ) الثاني توكيد لفظي للأول، وهو من توكيد المفرد، و(اللَّاحِقُوْنَ) فاعل بـ(أَتَاكِ) الأول، ولا فاعل للثاني؛ لأنه لم يذكر إلا لمجرد توكيد الأول لا ليسند إلى شيء، و(احْبِسِ) فعل أمر، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: (أَنْتَ)، و(احْبِسِ) مثل الأول فعل وفاعل مستتر توكيد للأول، وهو من توكيد الجملة، والمفعول محذوف تقديره: (احْبِسْ نَفْسَكِ).

الشاهد فيه: قوله: (أَتَاكِ أَتَاكِ اللَّاحِقُوْنَ) حيث أكد الفعل الأول بعينه.

(2) هذا البيت من الكامل، قاله جميل العذري.

اللغة: (أَبُوحُ) مأخوذ من (بَاحَ بِسِرِّهِ) بمعنى أظهره وأفشاه، و(بَثْنَةَ) -بفتح الباء الموحدة وسكون الثاء المثلثة وفتح النون- اسم محبوبة الشاعر.

و(مَوَاثِقًا) جمع موثق، وهو العهد الذي توثق به كلامك، وتؤكد به الترامك، و(عُهُودًا) جمع =

قوله: (باب التوكيد) هذا هو النوع الثالث من التوابع، والتوكيد بمعنى: المؤكد بكسر الكاف من إطلاق المصدر وإرادة اسم الفاعل، وفيه ثلاث لغات:

إحداها: التوكيد، بالواو من (وَكَّدَ تَوْكِيْدًا).

والثانية: التأكيد، بالهمزة.

والثالثة: التاكيد، بالألف بدلا عن الهمزة من (أَكَّدَ تَأْكِيْدًا، وَتَاكِيْدًا)، والأولى هي الفصحى، وبها جاء التنزيل قال تعالى: ﴿وَلَا تَنقُضُوا۟ ٱلْأَيْمَـٰنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ [النحل: ٩١].

وهو لغة: (التقوية)، يقال: (وَكَّدَ الأَمْرَ وَأَكَّدَهُ) إذا قواه.

واصطلاحًا: ضربان كما قال المصنف: أحدهما: لفظي، أي: منسوب إلى اللفظ؛ لحصوله من تكريره، وإنما يؤتى به عند إرادة المتكلم أن يدفع غفلة السامع، أو ظنه بالمتكلم الغلط.

وهو يجري في جميع الألفاظ فيكون في الأسماء، والأفعال، والحروف، والجمل.

والثاني: معنوي أي: منسوب إلى المعنى؛ لحصوله من ملاحظته.

وقوله: (**إعادة اللفظ الأول بعينه**)، أو بمرادفه.

فمثال توكيد الاسم بعينه قولك: (جَاءَ زَيْدٌ زَيْدٌ)، فـ(زَيْدٌ) الأول فاعل (جَاءَ)، و(زَيْدٌ) الثاني توكيد له.

= عهد، عطف تفسير على (مَوَاثِقًا).

المعنى: لا أظهر حب معشوقتي بثنة؛ لأنها أخذت علي العهد والميثاق أن لا أظهر حبها.

الإعراب: (لَا) نافية، و(لَا) الثانية توكيد لفظي، و(أَبُوحُ) فعل مضارع مرفوع، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: (أَنَا)، و(بِحُبِّ) جار ومجرور متعلق بالفعل، و(بُثْنَةَ) مضاف إليه، وعلامة جره الفتحة؛ لأنه غير منصرف للعلمية والتأنيث بغير ألف، و(إِنَّهَا) (إِنَّ) واسمها، و(أَخَذَتْ) فعل ماض، و(التَّاءُ) للتأنيث، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره: (هِيَ)، و(عَلَيَّ) جار ومجرور متعلق بـ(أَخَذَ)، و(مَوَاثِقًا) مفعول به، و(عُهُودًا) معطوف على (مَوَاثِقًا).

الشاهد فيه: قوله: (لَا لَا) حيث أكد الحرف بمثله.

ومثال توكيده بالمرادف قولك: (أَنْتَ بِالخَيْرِ حَقِيْقٌ جَدِيْرٌ)، ومنه قوله تعالى: ﴿فِجَاجًا سُبُلًا﴾ [الأنبياء: ٣١]؛ لأن معنى الفجاج والسبل واحد، وهي الطريق الواسعة.

ومثال توكيد الفعل بعينه -خاليًا من الفاعل- قولك: (جَاءَ جَاءَ زَيْدٌ) وكمثال المصنف، فـ(جَاءَ) فعل ماض، و(جَاءَ) الثاني توكيد له، و(زَيْدٌ) فاعل للأول، ولا فاعل للثاني؛ لأنه لم يؤت به إلا لتوكيد الأول، لا ليسند إلى شيء.

والشاهد في مثال المصنف قوله: (أَتَاكِ أَتَاكِ اللَّاحِقُوْنَ)، وأما (احْبِسِ احْبِسِ) فمن توكيد الجملة؛ لأن (احْبِسِ) فعل أمر، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره: (أَنْتَ)، والثاني مثله فعل وفاعل، توكيد للجملة الأولى.

ومثال توكيده بالمرادف قولك: (جَاءَ حَضَرَ زَيْدٌ).

ومثال توكيد الحرف بعينه أن يقال: (هَلْ قَامَ زَيْدٌ؟) فتقول: (نَعَمْ، نَعَمْ)، أو (لَا، لَا)، وكمثال المصنف.

ومثال توكيده بالمرادف قولك: (إِيْ نَعَمْ قَامَ زَيْدٌ)، أو(نَعَمْ أَجَلْ قَامَ زيْدٌ).

ومثال توكيد الجملة الفعلية بعينها قولك: (ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُ زَيْدًا)، فجملة (ضَرَبْتُ زَيْدًا) الثانية توكيد للأولى، ومثال ذلك في الاسمية قولك: (زَيْدٌ قَائِمٌ زَيْدٌ قَائِمٌ).

ومثال توكيدها بالمرادف قولك: (جَاءَ زَيْدٌ حَضَرَ زَيْدٌ)، و(زَيْدٌ سَاكِتٌ زَيْدٌ صَامِتٌ).

فائدتان: الأولى: الأكثر في التوكيد اللفظي أن يكون في الجمل.

الثانية: الأكثر في توكيد الجمل اقترانه بعاطف ما لم يوهم التعدد، نحو: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ۝٤ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ [النبأ: ٤-٥]، فإن أوهم التعدد وجب تركه، كمثال المصنف؛ فإنه لو قيل: (ثُمَّ ضَرَبْتُ زَيْدًا)؛ لتوهم أن الضرب تكرر منك مرتين، تراخت إحداهما عن الأخرى، والغرض أنه لم يقع الضرب منك إلا مرة واحدة.

أصل

والمَعْنَوِيُّ ولَهُ أَلْفَاظٌ مَعْلُومَةٌ وَهِيَ: (النَّفْسُ، وَالْعَيْنُ، وَكُلٌّ، وَجَمِيعٌ، وَعَامَّةٌ، وَكِلَا، وَكِلْتَا).

وَيَجِبُ اتِّصَالُهَا بِضَمِيرٍ مُطَابِقٍ لِلْمُؤَكَّدِ، نَحْوُ: (جَاءَ الخَلِيفَةُ نَفْسُهُ أَوْ عَيْنُهُ)[(١)]، وَلَكَ أَنْ تَجْمَعَ بَيْنَهُمَا بِشَرْطِ أَنْ تُقَدِّمَ النَّفْسَ.

وَيَجِبُ إِفْرَادُ النَّفْسِ وَالعَيْنِ مَعَ المُفْرَدِ وَجَمْعُهُمَا عَلَى (أَفْعُلٍ) مَعَ الْمُثَنَّى وَالجَمْعِ تَقُولُ: (جَاءَ الزَّيْدَانِ أَنْفُسُهُمَا أَوْ أَعْيُنُهُمَا، وَجَاءَ الزَّيْدُونَ أَنْفُسُهُمْ أَوْ أَعْيُنُهُمْ)[(٢)].

وَ(كُلٌّ وَجَمِيعٌ وَعَامَّةٌ) يُؤَكَّدُ بِهَا المُفْردُ والجَمْعُ وَلَا يُؤَكَّدُ بِهَا المُثَنَّى تَقُولُ: (جَاءَ الجَيْشُ كُلُّهُ أَوْ جَمِيعُهُ أَوْ عَامَّتُهُ، وَجَاءَتِ القَبِيلَةُ كُلُّهَا أَوْ جَمِيعُهَا أَوْ عَامَّتُهَا، وَجَاءَ الرِّجَالُ كُلُّهُمْ أَوْ جَمِيعُهُمْ أَوْ عَامَّتُهُمْ، وَجَاءَتِ النِّسَاءُ كُلُّهُنَّ أَوْ جَمِيعُهُنَّ أَوْ عَامَّتُهُنَّ).

وَ(كِلَا وَكِلْتَا) يُؤَكَّدُ بِهِمَا المُثَنَّى نَحْوُ: (جَاءَ الزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا، وَجَاءَتِ الهِنْدَانِ كِلْتَاهُمَا)[(٣)].

---

(١) الإعراب: (جَاءَ الْخَلِيفَةُ) فعل وفاعل، و(نَفْسُ) توكيد لـ(الْخَلِيفَةُ)، وتوكيد المرفوع مرفوع مثله، وهو مضاف، و(الْهَاءُ) مضاف إليه، و(عَيْنُهُ) توكيد ثان، و(الْهَاءُ) مضاف إليه، والأمثلة التي بعده إعرابها ظاهر.

(٢) في «الفواكه» زيادة: [وَجَمْعُهُمَا عَلَى (أَفْعُلٍ) مَعَ الجَمْعِ وَاجِبٌ]، على أنها من كلام المصنف، ونسبها الشارح الأهدل إلى الفاكهي وليس إلى المصنف، وهو الصواب ويؤيده كلام المصنف السابق: (وَيَجِبُ إِفْرَادُ النَّفْسِ وَالعَيْنِ مَعَ المُفْرَدِ وَجَمْعُهُمَا عَلَى (أَفْعُلٍ) مَعَ الْمُثَنَّى وَالجَمْعِ) فقد تقدم كلامه على هذه المسألة، فتعين أن ما في مطبوعة «الفواكه» خطأ طباعي أو من النساخ، وهو على الصواب في النسخة التي نقل عنها الأهدل.

(٣) الإعراب: (جَاءَ الزَّيْدَانِ) فعل وفاعل، و(كِلَا) توكيد لـ(الزَّيْدَانِ) وعلامة رفعه الألف؛ لأنه ملحق بالمثنى، و(الْهَاءُ) مضاف إليه، ومثله ما بعده.

قوله: (والمعنوي...) إلخ، التوكيد المعنوي هو التابع الذي يرفع احتمال إرادة غير الظاهر، وله ألفاظ معلومة عند النحاة تحفظ ولا يقاس عليها غيرها.

وقوله: (**مطابق للمؤكد**) -بفتح الكاف- أي: في الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث؛ ليحصل الربط بين التابع والمتبوع كما سيأتي من أمثلة المصنف.

ثم اعلم أن التوكيد بهذه الألفاظ على ضربين:

أحدهما: (ما يرفع توهم مضاف إلى المؤكَّد) -بفتح الكاف-، وهو النفس، والعين، فإذا قلت: (جَاءَ الخَلِيْفَةُ) كان محتملاً لمجيء الخليفة وهو الظاهر، ومحتملاً لمجيء رسوله، أو كتابه، أو خبره، أو نحو ذلك، وأن الأصل (جاءَ رَسُوْلُ الخَلِيْفَةِ)، فحذف المضاف وهو (رَسُوْلُ)، وأقيم المضاف إليه وهو (الخَلِيْفَةِ) مقامه، فصار (جَاءَ الخَلِيْفَةُ).

فإن أكدت بالنفس، أو بالعين، أو بهما فقلت: (جَاءَ الخَلِيْفَةُ نَفْسُهُ، أَوْ عَيْنُهُ، أَوْ نَفْسُهُ عَيْنُهُ) ارتفع ذلك الاحتمال، وصار الكلام نصًّا على ما هو الظاهر منه.

الضرب الثاني: (ما يرفع توهم إرادة الخصوص بما ظاهره العموم)، وهو باقي الألفاظ، فإذا قلت -مثلاً-: (جَاءَ القَوْمُ)، احتمل مجيء الكل، وهو الظاهر، واحتمل إرادة مجيء علمائهم، أو أشرافهم، بما ظاهره العموم، فإذا قلت: (جَاءَ القَوْمُ كُلُّهُمْ، أَوْ جَمِيْعُهُمْ، أَوْ عَامَّتُهُمْ) ارتفع ذلك الاحتمال، وعلم أن المراد جميعهم، ولم يتخلف منهم أحد.

وقوله: (**ويجب إفراد النفس...**) إلخ، (النَّفْسُ) و(العَيْنُ) يؤكد بهما المفرد، والمثنى، والجمع، فيجب إفرادهما مع المفرد، وجمعهما على (أَفْعُلٍ) -بضم العين- مع الجمع، كما في مثال المصنف ونحو: (جَاءَتِ الهِنْدَاتُ أَنْفُسُهُنَّ أَعْيُنُهُنَّ).

وأما مع المثنى ففيهما ثلاث لغات: أفصحها الجمع، كمثال المصنف، ونحو: (جَاءَتِ الهِنْدَانِ أَنْفُسُهُمَا أَعْيُنُهُمَا)، ودونه الإفراد نحو: (جَاءَ الزَّيْدَانِ أَوِ الهِنْدَانِ نَفْسُهُمَا عَيْنُهُمَا)، ودونه التثنية نحو: (جَاءَ الزَّيْدَانِ أَوِ الهِنْدَانِ نَفْسَاهُمَا عَيْنَاهُمَا).

وإنما كانت التثنية أقلها فصاحة -وإن كانت هي الأصل-؛ كراهة اجتماع تثنيتين

فيما هو كالشيء الواحد.

قوله: (**وكل وجميع وعامة...**) إلخ، يشترط للتوكيد بهذه الألفاظ ثلاثة شروط:

الأول: أن يكون المؤكد بها مفردًا أو جمعًا، ولا يؤكد بها المثنى؛ لاستغنائه عنها بـ(كِلَا وَكِلْتَا).

الثاني: أن يكون متجزأً بذاته، أو بعامله، فالأول: نحو: (جَاءَ الجَيْشُ كُلُّهُ)، وبقية أمثلة المصنف، والثاني: نحو: (اشْتَرَيْتُ العَبْدَ كُلَّهُ)، فإن (العَبْدَ) يتجزأ باعتبار عامله وهو الشراء، وإن كان لا يتجزأ باعتبار ذاته، فلا يصح أن يقال: (جَاءَ العَبْدُ كُلُّهُ)؛ لأنه لا يتجزأ بذاته، ولا بعامله.

الثالث: أن تتصل بضمير يعود على المؤكد بها، كما تقدم.

وقوله: (**وكِلَا وكِلْتَا...**) إلخ، يؤكد بـ(كِلَا وَكِلْتَا) **المثنى خاصة بأربعة شروط**:

الأول: أن يكون المؤكد بهما دالًّا على اثنين، كمثالي المصنف، ونحو: (جَاءَ زَيْدٌ وعَمْرٌو كِلَاهُمَا)، و(جَاءَتْ هِنْدٌ وَدَعْدٌ كِلْتَاهُمَا)، فلا يؤكد بهما المفرد، ولا الجمع.

الثاني: أن يصح حلول المفرد محلهما، فلا يجوز -على الأصح- نحو: (اخْتَصَمَ الزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا)؛ لامتناع أن يقال: (اخْتَصَمَ أَحَدُ الزَّيْدَيْنِ)؛ لأن الاختصام لا يكون إلا بين اثنين، فلا حاجة للتوكيد.

الثالث: أن يتحد معنى المسند إلى المؤكد نحو: (عَاشَ الزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا)، و(مَاتَ الزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا)، ولا يقال: (عَاشَ زَيْدٌ وَمَاتَ عَمْرٌو كِلَاهُمَا)؛ لاختلاف معنى المسند.

الرابع: أن يتصل بهما ضمير يعود على المؤكد، كما تقدم.

أصل

وَإِذَا أُرِيدَ تَقْوِيَةُ التَّأْكِيدِ فَيَجُوزُ أَنْ يُؤْتَى بَعْدَ (كُلِّهِ) بـ(أَجْمَعَ) وَبَعْدَ (كُلِّهَا) بِـ(جَمْعَاءَ) وَبَعْدَ (كُلِّهِمْ) بـ(أَجْمَعِينَ) وَبَعْدَ (كُلِّهِنَّ) بـ(جُمَعَ)، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾[1] [الحجر: ٣٠] وَتَقُولُ:

(١) **الإعراب**: (الْفَاءُ) عاطفة، و(سَجَدَ الْمَلَائِكَةُ) فعل وفاعل، و(كُلُّهُمْ) توكيد معنوي أول، و(الْهَاءُ) مضاف إليه، و(أَجْمَعُونَ) توكيد ثان.

(جَاءَ الجَيْشُ كُلُّهُ أَجْمَعُ، وَالقَبِيلَةُ كُلُّهَا جَمْعَاءُ، وَالنِّسَاءُ كُلُّهُنَّ جُمَعُ).

وَقَدْ يُؤَكَّدُ بِـ(أَجْمَعَ وَجَمْعَاءَ وَأَجْمَعِينَ وَجُمَعَ) بِدُونِ (كُلٍّ) نَحْوُ: ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾[1] [ص: ٨٢]، وَقَدْ يُؤْتَى بَعْدَ (أَجْمَعَ) بِتَوَابِعِهِ وَهِيَ: (أَكْتَعُ وَأَبْصَعُ وَأَبْتَعُ) نَحْوُ[2]: (جَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ أَكْتَعُونَ أَبْصَعُونَ أَبْتَعُونَ)، وَهِيَ بِمَعْنًى وَاحِدٍ وَلِذلِكَ لَا يُعْطَفُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ الوَاحِدَ لَا يُعْطَفُ عَلَى نَفْسِهِ[3].

قوله: (وإذا أريد تقوية التأكيد) أي: عند احتياج المقام لذلك.

وقوله: (نحو: ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾)، ومثله في التنزيل كثير، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [النحل: ٩]، وقوله: ﴿إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٥٩] وفي الحديث: «فَلَهُ سَلَبُهُ أَجْمَعُ»[4] وهذا وإن كان كثيرًا في نفسه، لكنه قليل بالنسبة إلى التوكيد بها مع (كُلٍّ).

وقوله: (وقد يؤتى بعد أجمع بتوابعه...) إلخ، أي: إذا احتاج المقام إلى زيادة التوكيد.

وقوله: (جاء القوم...) إلخ، ومثله: (جَاءَ الجَيْشُ كُلُّهُ أَجْمَعُ أَكْتَعُ أَبْصَعُ أَبْتَعُ)، و(جَاءَتِ القَبِيْلَةُ كُلُّهَا جَمْعَاءُ كَتْعَاءُ بَصْعَاءُ بَتْعَاءُ)، و(جَاءَتِ الهِنْدَاتُ كُلُّهُنَّ جُمَعُ كُتَعُ بُصَعُ بُتَعُ).

وقدمت (كُلٌّ) على الجميع؛ لأصالتها، وكونها أنص في الإحاطة.

---

(١) **الإعراب**: (اللَّامُ) واقعة في جواب قسم مقدر تقديره: (وَاللهِ)، و(أُغْوِيَنَّ) فعل مضارع مبني على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: (أَنَا)، و(الْهَاءُ) مفعول به، و(أَجْمَعِينَ) توكيد لـ(الْهَاءِ).

(٢) في "المخطوطة" زيادة (جَاءَ الْجَيْشُ كُلُّهُ أَجْمَعُ أَكْتَعُ أَبْصَعُ أَبْتَعُ و)، وليست موجودة في متن "الفواكه" و"الكواكب".

(٣) في "الكواكب": (لَا يُعْطَفُ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ).

(٤) أخرجه بهذا اللفظ مسلم برقم (١٧٥٤) وأخرجه البخاري برقم (٣٠٥١) بغير هذا اللفظ، عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه.

ثم (أَجْمَعُ)؛ لأنه صريح في الجمعية؛ لاشتقاقه من الجمع.

ثم (أَكْتَعُ)؛ لانحطاطه عنه في الدلالة على الجمع؛ لأنه من (تَكَتَّعَ الجِلْدُ) إذا انقبض واجتمع.

ثم (أَبْصَعُ)؛ لأنه من (تَبَصَّعَ العَرَقُ) إذا سال، وهو لا يسيل حتى يجتمع.

ثم (أَبْتَعُ)؛ لأنه من (البَتْعِ) وهو: الشدة أو طول العنق، ولا يخلو من دلالته على اجتماع.

وسميت هذه الألفاظ توابع (أَجْمَعَ)؛ لأنه لا يؤكد بها إلا بعده كما تقدم، فلا يجوز تقديمها عليه، ومجيئها على خلاف الترتيب السابق شاذ، كقول بعضهم: (أَجْمَعُهُ أَبْصَعُهُ)، وقول آخر: (جُمَعُ بُتَعُ).

وقول آخر:

.... تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلاً أَكْتَعَا

وقوله: (بمعنى واحد) وهو الدلالة على الجمعية.

وقوله: (ولذلك لا يعطف...) إلخ، أي: فلا يقال: (جَاءَ القَوْمُ كُلُّهُمْ وَأَجْمَعُوْنَ وَأَكْتَعُوْنَ وَأَبْصَعُوْنَ وَأَبْتَعُوْنَ)، كما لا يقال: (جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ وَعَيْنُهُ)؛ لأن العطف يقتضي المغايرة، وهي بمعنى واحد كما تقدم، بخلاف النعت، فإنه إذا تعدد جاز عطف بعضه على بعض؛ لاختلاف معانيه نحو: (جَاءَ زَيْدٌ الفَاضِلُ وَالفَقِيْهُ وَالشَّاعِرُ).

أصل: وَالتَّوكِيدُ تَابِعٌ لِلْمؤَكَّدِ في رَفْعِهِ وَنَصْبِهِ وَخَفْضِهِ وَتَعْرِيفِهِ، وَلَا يَجُوزُ تَوْكِيدُ النَّكِرَةِ عِنْدَ البصْرِيِّينَ.

قوله: (تابع للمؤكد) بفتح الكاف.

وقوله: (في رفعه...) إلخ، أي: أنه يتبعه في رفعه إن كان مرفوعًا، نحو: (جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ)، و(القَوْمُ كُلُّهُمْ)، ونصبه إن كان منصوبًا، نحو: (رَأَيْتُ زَيْدًا نَفْسَهُ)، و(القَوْمَ كَلَّهُمْ)، وخفضه إن كان مخفوضًا، نحو: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ نَفْسِهِ)، و(القَوْمِ كُلِّهِمْ)، وتعريفه إن كان معرفة كما تقدم، فإن (زَيْدًا وَالقَوْمَ) معرفتان، الأول بالعلمية،

والثاني بالألف واللام، و(نَفْسَهُ وَكُلَّهُمْ) معرفتان بالإضافة إلى الضمير.

ولم يقل: (وَتَنْكِيْرِهِ) كما قال في النعت؛ لأن ألفاظ التوكيد كلها معارف، بإضافتها لضمير المؤكد لفظًا، وما لم يضف فهو معرفة بِنِيَّةِ الإضافة، فلا تتبع إلا المعارف، ولهذا قال: (ولا يجوز...) إلخ.

والحاصل **أن النحويين اختلفوا في جواز توكيد النكرة على ثلاثة أقوال:**

أحدها: المنع مطلقًا، أي: أفاد توكيدُها أو لم يفد، وهذا قول جمهور البصريين.

الثاني: الجواز مطلقًا، وهذا قول بعض الكوفيين.

الثالث: التفصيل، فيجوز إن أفاد توكيدها، ويمتنع إن لم يفد، وهذا قول الأخفش وجمهور الكوفيين -وهو الصحيح-؛ لورود السماع به، ولأن من قال: (صُمْتُ شَهْرًا) قد يريد جميعه، وقد يريد أكثره، ففي قوله احتمال يرفعه التوكيد.

وتحصل الفائدة بأمرين:

أحدهما: أن تكون النكرة محدودة، أي: لها ابتداء وانتهاء كـ(يَوْمٍ)، و(أُسْبُوْعٍ)، و(شَهْرٍ)، و(حَوْلٍ)، ونحو ذلك.

الثاني: أن يكون لفظ التوكيد من ألفاظ الإحاطة والشمول، مثل: (كُلٍّ) و(جَمِيْعٍ) ونحوهما، مثال المستوفي للشرطين قولك: (اعْتَكَفْتُ أُسْبُوْعًا كُلَّهُ) وحديث: «مَا عَلِمْتُهُ صَامَ شَهْرًا كُلَّهُ إِلَّا رَمَضَانَ»[1].

وقول الشاعر:

.... يَـا لَيْـتَ عِـدَّةَ حَـوْلٍ كُلِّـهِ رَجَـبُ

فلا يجوز: (صُمْتُ زَمَنًا كُلَّهُ)؛ لأن النكرة غير محدودة؛ فإن الزمن يصلح للقليل والكثير، ولا نحو: (صُمْتُ شَهْرًا نَفْسَهُ)؛ لأن لفظ التوكيد ليس من ألفاظ الإحاطة.

---

(١) أخرجه مسلم (١١٥٦) عن عائشة رضي الله عنها.

أصل

باب البدل

هُوَ: التَّابِعُ المَقْصُودُ بِالحُكْمِ بِلَا وَاسِطَةٍ.

وَإِذَا أُبْدِلَ اسْمٌ مِنَ اسْمٍ، أَوْ فِعْلٌ مِنْ فِعْلٍ تَبِعَهُ فِي جَمِيعِ إِعْرَابِهِ.

وَالبَدَلُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ:

الأَوَّلُ: **بَدَلُ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ**، وَيُقَالُ لَهُ بَدَلُ الكُلِّ مِنَ الكُلِّ نَحْوُ: (جَاءَ زَيْدٌ أَخُوكَ)(١)، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ﴾(٢) [الفاتحة: ٦-٧]، وَقَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ﴾(٣) [إبراهيم: ١-٢] فِي قِرَاءَةِ الجَرِّ.

الثَّانِي: **بَدَلُ البَعْضِ مِنَ الكُلِّ** سَوَاءٌ كَانَ ذلِكَ البَعْضُ قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا، نَحْوُ: (أَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلُثَهُ أَوْ نِصْفَهُ أَوْ ثُلُثَيْهِ)(٤)، وَلَا بُدَّ مِنَ

---

(١) **الإعراب**: (جَاءَ زَيْدٌ) فعل وفاعل، و(أَخُو) بدل من (زَيْدٌ) بدل كل من كل، و(الْكَافُ) مضاف إليه.

(٢) **الإعراب**: (اهْدِ) فعل دعاء مبني على حذف حرف العلة وهو (الْيَاءُ)، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: (أَنْتَ)، و(نَا) مفعول به أول، و(الصِّرَاطَ) مفعول به ثان، و(الْمُسْتَقِيمَ) صفة و(صِرَاطَ) بدل من (الصِّرَاطَ) بدل كل من كل، وهو مضاف و(الَّذِينَ) اسم موصول في محل جر مضاف إليه.

(٣) **الإعراب**: (إِلَى) حرف جر، و(صِرَاطِ) اسم مجرور بـ(إِلَى) وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور بدل من (إِلَى النُّورِ) المتعلق بـ(تُخْرِجَ) في قوله: (لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ)، و(صِرَاطِ) مضاف و(العَزِيزِ) مضاف إليه، و(الحَمِيدِ) نعت لـ(العَزِيزِ)، ولفظ الجلالة (اللهِ) بدل من (العَزِيزِ) بدل كل من كل مجرور مثله وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

(٤) **الإعراب**: (أَكَلْتُ الرَّغِيفَ) فعل وفاعل ومفعول به، و(ثُلُثَ) بدل من (الرَّغِيفَ) بدل بعض من كل، وهو مضاف، و(الْهَاءُ) مضاف إليه يعود على (الرَّغِيفَ) ومثله ما بعده.

اتِّصَالِهِ بِضَمِيرٍ يَرْجِعُ لِلْمُبْدَلِ مِنْهُ إِمَّا مَذْكُورٌ كَالأَمْثِلَةِ أَوْ مُقَدَّرٌ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ﴾(1) [آل عمران: ٩٧] أي: مِنْهُمْ.

قوله: (باب البدل) هذا هو النوع الرابع من التوابع.

وهو لغة: (العوض)، وفي التنزيل: ﴿عَسَىٰ رَبُّنَآ أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِّنْهَآ﴾ [القلم: ٣٢]، أي: يعوضنا.

واصطلاحًا: ما عرفه المصنف.

فقوله: (التابع) جنس يشمل جميع التوابع.

وقوله: (المقصود بالحكم) أي: وحده، فخرج به النعت، وعطف البيان، والتوكيد، فإنها مكملات للمقصود بالحكم، وليست مقصودة.

وقوله: (بلا واسطة) خرج به عطف النسق، فإنه وإن كان مقصودًا بالحكم في بعض المعطوفات كالمعطوف بـ(بَلْ)، نحو: (جَاءَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو)، لكن بواسطة حرف العطف.

مثال البدل: (جَاءَ زَيْدٌ أَخُوْكَ)، فـ(أَخُوْكَ) بدل من (زَيْدٌ)، وهو المقصود بنسبة المجيء إليه دون لفظ (زَيْدٌ)، وهو أي: لفظ (زَيْدٌ) إنما ذكر توطئة وتمهيدًا لذكر (الأَخِ)؛ لأن ذكر المقصود بالنسبة بعد التوطئة له يدل على توكيد الحكم وتقريره.

والبدل يدخل في الأسماء والأفعال، وهو تابع للمبدل منه في رفعه، ونصبه،

---

(١) **الإعراب**: (الْوَاوُ) استئنافية، و(لِلهِ) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، و(عَلَى النَّاسِ) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال، و(حِجُّ) مبتدأ مؤخر، و(الْبَيْتِ) مضاف إليه، و(مَنْ) اسم موصول بمعنى (الَّذِيْ) في محل جر بدل من (النَّاسِ) بدل بعض من كل، و(اسْتَطَاعَ) فعل ماض، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره: (هُوَ)، والجملة صلة الموصول، والعائد هو الضمير المستتر، والضمير العائد على المبدل منه مقدر أي: (مِنْهُمْ).

وخفضه، وجزمه؛ لأنه من جملة التوابع، فيوافق متبوعه في واحد مما ذكر.

وسيأتي الكلام إن شاء الله على بقية العشرة.

وقوله: (بدل الشيء من الشيء...) إلخ، ضابط هذا القسم: (أن يكون البدل هو عين المبدل منه)، فـ(أَخُوْكَ) في المثال الأول بدل من (زَيْدٌ) بدل كل من كل؛ لأنهما يصدقان على ذات واحدة، وإن اختلفا في اللفظ.

و(صِرَاطَ الَّذِيْنَ) في المثال الثاني بدل من (الصِّراطَ المُسْتَقِيْمَ) بدل كل من كل؛ لأن الثاني هو عين الأول في المعنى.

و(لَفْظُ الجَلَالَةِ) في المثال الثالث بدل من (العَزِيْزِ)، -في قراءة غير نافع وابن عامر-، بدل شيء من شيء؛ لأنهما يصدقان على ذات واحدة.

وهذا البدل لا يحتاج إلى ضمير يربطه بالمبدل منه؛ لأنه نفس المبدل منه في المعنى.

وقوله: (الثاني بدل البعض من الكل...) إلخ، ضابط هذا القسم: (أن يكون البدل بعضًا من المبدل منه، قليلًا كان ذلك البعض بالنسبة إلى الباقي من المبدل منه، أو مساويًا له، أو أكثر منه)، كمثال المصنف فـ(الثُّلُثُ) أقل من الباقي وهو الثلثان، و(النِّصْفُ) مساو للنصف الثاني، و(الثُّلُثَانِ) أكثر من الثلث الباقي.

ويشترط في هذا البدل أن يتصل بضمير يعود إلى المبدل منه؛ ليربط البعض بكله مذكورًا كان، كالمثال المتقدم، أو مقدرًا كما في الآية فـ(مَنْ) اسم موصول في موضع خفض على أنها بدل من (النَّاسِ) بدل بعض من كل؛ لأن المستطيع بعض الناس لا كلهم، والضمير العائد على المبدل منه مقدر، أي: (مِنْهُمْ).

أصل: الثَّالِثُ: **بَدَلُ الاِشْتِمَالِ**، نَحْوُ: (أَعْجَبَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ)[1]، وَلَا بُدَّ مِنَ اتِّصَالِهِ بِضَمِيرٍ إِمَّا مَذْكُورٍ كَالمِثَالِ أَوْ مُقَدَّرٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ

---

(١) **الإعراب**: (أَعْجَبَ) فعل ماض، و(النُّونُ) للوقاية، و(الْيَاءُ) مفعول به مقدم، و(زَيْدٌ) فاعل مؤخر، و(عِلْمُ) بدل من (زَيْدٌ) بدل اشتمال، و(الْهَاءُ) مضاف إليه يعود على (زَيْدٌ).

ﭐلۡأُخۡدُودِ ۝٤ ٱلنَّارِ﴾[1] [البروج: ٤] أي: فِيهِ.

الرَّابعُ: **البَدَلُ المُبَايِنُ** وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ: بَدَلُ الغَلَطِ، وَبَدَلُ النِّسْيَانِ، وَبَدَلُ الإِضْرَابِ، نَحْوُ: (رَأَيْتُ زَيْدًا الفَرَسَ) لأَنَّكَ إِنْ أَرَدْتَ أَنْ تَقُولَ: (رَأَيْتُ الفَرَسَ) فَغَلِطْتَ فَقُلْتَ (زَيْدًا) فَهذَا بَدَلُ الغَلَطِ.

وَإِنْ قُلْتَ: (رَأَيْتُ زَيْدًا) ثُمَّ لَمَّا نَطَقْتَ بِهِ تَذَكَّرْتَ أَنَّكَ إِنَّمَا رَأَيْتَ فَرَسًا فَأَبْدَلْتَهُ مِنْهُ فَهذَا بَدَلُ النِّسْيَانِ.

وَإِنْ أَرَدْتَ الإِخْبَارَ أَوَّلًا بِأَنَّكَ رَأَيْتَ زَيْدًا ثُمَّ بَدَا لَكَ أَنْ تُخْبِرَ بِأَنكَ رَأَيْتَ الْفَرَسَ فَهذَا بَدَلُ الإِضْرَابِ.

قوله: (بدل الاشتمال...) إلخ، ضابط هذا القسم: (أن يكون بين البدل والمبدل منه ارتباط وتعلق بغير الكلية والجزئية، سواء اشتمل الأول على الثاني، أو العكس).

وشرطه: أن تبقى النفس عند ذكر الأول متشوقة إليه، كمثال المصنف، فإن (العِلْمَ) بدل من (زَيْدٌ) بدل اشتمال، وليس (العِلْمُ) نفس (زَيْدٍ)، ولا بعضًا منه، ولكنه متعلق به؛ لقيامه به.

ويشترط في هذا القسم أيضًا: أن يتصل بضمير يعود إلى المبدل منه؛ ليربط البدل بالمبدل منه، مذكورًا كان، كالمثال المتقدم، أو مقدرًا كالآية فـ(النَّارِ) بدل من (الأُخْدُوْدِ) بدل اشتمال، وليست نفس (الأُخْدُوْدِ)، ولا بعضًا منه، ولكنها متعلقة به؛ لوقوعها فيه، والضمير العائد على المبدل منه مقدر، أي: (فِيْهِ)، هذا قول البصريين، وقال الكوفيون: لا تقدير، والأصل: (نَارِهِ) ثم نابت (أَلْ) مناب الضمير.

وقوله: (البدل المباين) أي: المغاير للمبدل منه، بحيث لا يشعر به ذكر المبدل منه بوجه، أي: أنه ليس كُلًا له، ولا جزءا منه، ولا له تعلق به.

---

(١) **الإعراب**: (قُتِلَ) فعل ماض مغير الصيغة، و(أَصْحَابُ) نائب فاعل، و(الْأُخْدُودِ) مضاف إليه، و(النَّارِ) بدل من (الْأُخْدُود) بدل اشتمال، والعائد على المبدل منه مقدر أي: (فِيهِ).

وقوله: (**بدل الغلط**) ضابطه: (أن يقصد المتكلم ذكر الثاني فيسبق لسانه إلى ذكر الأول)، نحو: (رَأَيْتُ زَيْدًا الفَرَسَ)، والأصل أنك أردت أن تقول ابتداءً: (رَأَيْتَ الفَرَسَ) فسبق لسانك إلى (زَيْدًا) فرفعت الغلط بقولك: (الفَرَسَ)، وسماه النحويون (بدلَ الغلطِ) على معنى: بدل اللفظ الذي وقع غلطًا، لا أن البدل نفسَه هو الغلط، كما قد يتوهم من ظاهر اللفظ.

وقوله: (**بدل النسيان**) ضابطه: (أن يقصد المتكلم ذكر الأول، ثم يتبين له فساد قصده فيذكر الثاني)، كالمثال المتقدم إذا كنت قصدت (زَيْدًا) أولاً، ثم لما نطقت تبين لك فساد قصدك بأن ذكرت أن الذي رأيته (فَرَسٌ)، فقلت: (الفَرَسَ).

وقد ظهر مما تقدم أن الغلط باللسان، والنسيان بالجَنان -بفتح الجيم-. وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما، فسموا القسمين: (بدلَ الغلطِ).

وقوله: (**بدل الإضراب**) ضابطه: (أن يقصد المتكلم ذكر الأول والثاني ذكرًا صحيحًا، أي: من غير غلط ولا نسيان، إلا أنه يذكر الأول ثم يضرب عنه ويذكر الثاني) كالمثال المتقدم، وهو ظاهر من كلام المصنف.

والأحسن في هذه الثلاثة أن يعطف فيها التابع بـ(بَلْ) فيكون من عطف النسق؛ لأن (بَلْ) تشعر بأن ما قبلها ذكر عن قصد إلا أنه أضرب عنه، فيخرج الكلام عن كونه صدر عن غلط أو نسيان؛ ولئلا يتوهم إرادة الصفة في بعض الصور كما في نحو: (رَأَيْتُ رَجُلًا حِمَارًا) فإنه يحتمل البدل، ويحتمل الصفة بأن يريد المتكلم أنه (جَاهِلٌ)، أو (بَلِيْدٌ)، فإذا عطف بـ(بَلْ) زال ذلك.

أصل وَمِثَالُ الفِعْلِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ﴾[1] [الفرقان: ٦٨].

---

(١) **الإعراب**: (الْوَاوُ) عاطفة، و(مَنْ) اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ، و(يَفْعَلْ) فعل الشرط، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره: (هُوَ)، و(ذَلِكَ) اسم إشارة في محل نصب مفعول به، وجملة =

قوله: (ومثال **الفعل**...) إلخ، البدل بأقسامه الأربعة يجري في الفعل أيضًا كما تقدم.

فمثال بدل الشيء من الشيء: الآية المذكورة، فـ(يُضَاعَفْ) بدل من (يَلْقَ)، بدل كل من كل؛ لأن مضاعفة العذاب هي لُقِيُّ الأثام.

ومثال بدل البعض من الكل قولك: (إِنْ تُصَلِّ تَسْجُدْ للهِ يَرْحَمْكَ)، فـ(تَسْجُدْ) بدل من (تُصَلِّ)، بدل بعض من كل؛ لأن السجود بعض الصلاة.

ومثال بدل الاشتمال قولك: (مَنْ يَصِلْ إِلَيْنَا يَسْتَعِنْ بِنَا يُعَنْ)، فـ(يَسْتَعِنْ) بدل من (يَصِلْ)، بدل اشتمال؛ لأن وصول قاصد الاستعانة يشتمل على الاستعانة.

ومثال البدل المباين بأقسامه الثلاثة قولك: (إِنْ تُطْعِمْ زَيْدًا تَكْسُهُ أُكْرِمْكَ)، فـ(تَكْسُهُ) بدل من (تُطْعِمْ)، بدل غلط، أو نسيان، أو إضراب، على حسب قصد المتكلم، كما تقدم بيانه.

أصل

وَيَجُوزُ إِبْدَالُ[1] النَّكِرَةِ مِنَ المَعْرِفَةِ نَحْوُ: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧].

قوله: (**ويجوز إبدال النكرة من المعرفة**...) إلخ، اعلم أنه إذا أبدل اسم من اسم وجب موافقته له في واحد من أوجه الإعراب كما تقدم.

وأما موافقته له في الإفراد، والتذكير، والتنكير، وفروعها، ففيه تفصيل.

أما التنكير وفرعه فلا يلزم موافقته لمتبوعه فيهما، بل تبدل المعرفة من المعرفة كما في الأمثلة السابقة، والنكرة من النكرة نحو: (مَفَازًا حَدَائِقَ)، والمعرفة من النكرة

= فعل الشرط في محل رفع خبر المبتدأ، و(يَلْقَ) جواب الشرط، وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهو الألف، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره: (هُوَ)، و(أَثَامًا) مفعول به، و(يُضَاعَفْ) فعل مضارع مغير الصيغة، بدل من (يَلْقَ) بدل كل من كل، وعلامة جزمه السكون، و(لَهُ) جار ومجرور متعلق بـ(يضاعف)، و(الْعَذَابُ) نائب فاعل.

(١) في "المخطوطة" (بَدَلُ).

نحو: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٥٢ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾ [الشورى: ٥٢-٥٣]، والعكس كمثال المصنف فإن (قِتَالٍ) نكرة، وهو بدل اشتمال من (الشَّهْرِ)، وهو معرفة.

وأما الإفراد والتذكير وفرعهما فإن كان بدل كل من كل وافق متبوعه فيهما، وإن كان غيره من أنواع البدل لم يلزم موافقته فيهما.

أما بدل الكل من الكل فنحو: (جَاءَ زَيْدٌ أَخُوْكَ) و(سَافَرَ الزَّيْدَانِ أَخَوَاكَ) و(مَرَرْتُ بِالهِنْدَاتِ أَخَوَاتِكَ) فالبدل في هذه الأمثلة وافق المبدل منه في الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث.

وأما بدل البعض من الكل فنحو: (ضَرَبْتُ زَيْدًا عَيْنَيْهِ) فالبدل وهو (عَيْنَيْهِ) لم يوافق المبدل منه وهو (زَيْدًا) في الإفراد والتذكير بل وقع بلفظ التثنية والتأنيث، أما التثنية فواضحة، وأما التأنيث فإن لفظ (عَيْنٍ) مؤنث، تقول: (هَذِهِ عَيْنٌ جَمِيْلَةٌ) ولا تقول: (هَذِهِ عَيْنٌ جَمِيْلٌ).

أما بدل الاشتمال فنحو: (أَعْجَبَنِي زَيْدٌ أَخْلَاقُهُ) فالبدل هو (أَخْلَاقُهُ) لم يوافق المبدل منه وهو (زَيْدٌ) في الإفراد والتذكير، بل وقع بلفظ الجمع والتأنيث، وأما التأنيث فإن لفظ (أَخْلَاقٍ) مؤنث، تقول: (هَذِهِ أَخْلَاقٌ جَمِيْلَةٌ) ولا تقول: (هَذِهِ أَخْلَاقٌ جَمِيْلٌ).



أصل

باب الأسماء العاملة عمل الفعل

اعْلَمْ أَنَّ أَصْلَ العَمَلِ لِلأَفْعَالِ، وَيَعْمَلُ عَمَلَ الفِعْلِ مِنَ الأَسْمَاءِ سَبْعَةٌ:

الأَوَّلُ: **المَصْدَرُ** بِشَرْطِ: أَنْ يَحُلَّ مَحَلَّهُ فِعْلٌ مَعَ (أَنْ) أَوْ مَعَ (مَا)، نَحْوُ: (يُعْجِبُنِي ضَرْبُكَ زَيْدًا)[1] أي: أن تَضْرِبَ زَيْدًا، وَنَحْوُ: (يُعْجِبُنِي ضَرْبُكَ زَيْدًا) أي: مَا تَضْرِبُهُ.

وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ: مَضَافٌ، وَمُنَوَّنٌ، وَمَقْرُونٌ بِأَلْ.

فَإِعْمَالُهُ مُضَافًا أَكْثَرُ مِنْ إِعْمَالِ القِسْمَيْنِ كَالمِثَالَيْنِ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾[2] [البقرة: ٢٥١]، وَعَمَلُهُ مُنَوَّنًا أَقْيَسُ نَحْوُ: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ۝١٤ يَتِيمًا﴾[3] [البلد: ١٤]، وَعَمَلُهُ مَقْرونًا بِأَلْ شَاذٌّ كَقَوْلِهِ:

---

(١) **الإعراب**: (يُعْجِبُ) فعل مضارع مرفوع، و(النُّونُ) للوقاية، و(اليَاءُ) مفعول به مقدم، و(ضَرْبُ) فاعل مؤخر، وهو مصدر يعمل عمل الفعل، وهو مضاف، و(الكَافُ) مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى فاعله، و(زَيْدًا) مفعول به.

(٢) **الإعراب**: (لَوْلَا) حرف امتناع لوجوده، و(دَفْعُ) مبتدأ، وهو مصدر يعمل عمل الفعل، ولفظ الجلالة (اللهِ) مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله، و(النَّاسَ) مفعول به، والخبر محذوف وجوبًا تقديره: (مَوْجُودٌ).

(٣) **الإعراب**: (أَوْ) حرف عطف، و(إِطْعَامٌ) معطوف على ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ﴾، وفاعله محذوف تقديره: (إِطْعَامُهُ)، و(فِي يَوْمٍ) جار ومجرور متعلق بـ(إِطْعَامٌ)، و(ذِي) صفة لـ(يَوْمٌ)، و(مَسْغَبَةٌ) مضاف إليه، و(يَتِيمًا) مفعول به لـ(إِطْعَامٌ).

ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ [يَخَالُ الفِرَارَ يُرَاخِي الأَجَلْ][1]

قوله: (العاملة عمل الفعل) أي: من رفع الفاعل، ونصب المفعول، وتعلق الظرف والجار والمجرور بها.

وقوله: (أن الأصل في العمل للأفعال) أي: وما عمل من الأسماء فلشبهه بالفعل.

وقوله: (سبعة) وهي: المصدر، واسم الفاعل، وأمثلة المبالغة، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، واسم الفعل. وقد ذكرها المصنف على هذا الترتيب.

وزاد غيره ثلاثة، وهي: اسم المصدر، والظرف، والجار والمجرور المعتمدان. فعلى هذا تكون عشرة.

وإنما لم يتعرض المصنف لاسم المصدر؛ لندرة إعماله، بل منع البصريون إعماله وأولوا ما أوهم ذلك، وللظرف والجار والمجرور المعتمدين؛ للاختلاف في إعمالها.

---

(١) هذا البيت من المتقارب، ولا يعرف قائله.

اللغة: (النِّكَايَةُ -بكسر النون-) مصدر (نَكَيْتُ فِي الْعَدُوِّ) إذا أثرت فيه، و(يَخَالُ) يظن، و(الْفِرَارُ) -بكسر الفاء- التولي والهرب، و(يُرَاخِيْ) يؤخر، و(الْأَجَلُ) مدة الشيء.

المعنى: يهجو رجلًا ويقول: إنه ضعيف عن أن يؤثر في عدوه، وجبان عن الثبات في مواطن القتال، ولكنه يلجأ إلى الهرب ويظنه مؤخرًا لأجله.

الإعراب: (ضَعِيفُ) خبر لمبتدإ محذوف تقديره: (هُوَ)، وهو مضاف، و(النِّكَايَةِ) مضاف إليه، و(النِّكَايَةِ) مصدر يعمل عمل الفعل، وفاعله محذوف، و(أَعْدَاءَهُ) مفعول به، والتقدير: (ضَعِيفُ نِكَايَتِهِ أَعْدَاءَهُ)، و(يَخَالُ) فعل مضارع مرفوع، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره: (هُوَ)، و(الْفِرَارَ) مفعول به أول، لـ(يُخَالُ)؛ لأنه من أخوات (ظَنَّ)، و(يُرَاخِيْ) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة للثقل، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره: (هُوَ)، و(الْأَجَلْ) مفعول به، وجملة: (يراخى الأَجَلْ) في محل نصب مفعول به ثان لـ(يُخَالُ).

الشاهد فيه: قوله: (النِّكَايَةِ) فإنه مصدر معرف بـ(أَلْ) وقد عمل عمل الفعل شذوذًا.

تنبيه: في "الكواكب" ذكر صدر البيت وعجزه، وأما في "المخطوطة" و"الفواكه" فبذكر الصدر فقط.

وقوله: (الأول المصدر) المصدر: هو: (اسم الحدث الجاري على الفعل)، ومعنى جريانه على الفعل: اشتماله على جميع حروفه نحو: (ضَرَبْتُ ضَرْبًا)، و(أَكْرَمْتُ إِكْرَامًا) فـ(ضَرْبًا، وَإِكْرَامًا) مصدران، مشتملان على جميع حروف الفعل.

فخرج اسم المصدر، فإنه وإن كان اسما دالًّا على الحدث لكنه لا يجري على الفعل نحو: (أَعْطَيْتُ عَطَاءً)، فـ(عَطَاءً) اسم مصدر؛ لخلوه من بعض حروف الفعل، وهو الهمزة الموجودة في فعله، والمصدر الجاري على (أَعْطَيْتُ) إنما هو: (الإِعْطَاءُ)، تقول: (أَعْطَيْتُ إِعْطَاءً)، وقد تقدم نحو هذا في باب: المفعول المطلق.

وبدأ به المصنف؛ لأنه أصل الفعل في الاشتقاق على الصحيح.

وقوله: (مع أن) أي: المصدرية، إن أريد به المُضِيُّ أوالاستقبال.

وقوله: (مع ما) أي: المصدرية، إن أريد به الحال.

وقوله: (نحو: يعجبني ضربك زيدًا)، فـ(ضَرْبُ) مصدر، عمل الرفع محلًّا في الضمير، والنصب في (زَيْدًا)؛ لأنه يحل محله فعل مع (أَنْ)، والتقدير: (يُعْجِبُنِيْ أَنْ تَضْرِبَ زَيْدًا)، أي: (غدًا) إن أريد به الاستقبال، أو (أَنْ ضَرَبْتَ زَيْدًا) أي: (أَمْسِ) إن أريد به المضي، وكذا تقول فيما بعده.

فإن لم يحل محله فعل مع (أَنْ) أو (مَا) لم يعمل، نحو: (ضَرَبْتُ ضَرْبًا زَيْدًا)، فـ(زَيْدًا) منصوب بـ(ضَرَبْتُ) لا بـ(ضَرْبًا) اتفاقا لما تقدم.

وكذا لا يعمل إن حل محله الفعل وحده نحو: (ضَرْبًا زَيْدًا)، فـ(زَيْدًا) منصوب بالفعل المحذوف الناصب للمصدر، لا به، لما تقدم، والتقدير: (اضْرِبْ زَيْدًا).

قوله: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾، فـ(دَفْعُ) مصدر مضاف إلى فاعله، و(النَّاسَ) مفعول به، والتقدير: (وَلَوْلَا أَنْ دَفَعَ اللهُ النَّاسَ)، أو (أَنْ يَدْفَعَ اللهُ النَّاسَ).

وقوله: (أقيس) أي: من عمله مضافًا، أو مقرونًا بـ(أَلْ)؛ لأنه حينئذ يشبه الفعل بالتنكير نحو: (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبٍ زَيْدٌ عَمْرًا) بتنوين (ضَرْبٍ)، وكمثال المصنف

فـ(ضَرْبِ) و(إِطْعَامٌ) مصدران مُنَوَّنَانِ، و(زَيْدٌ) في المثال الأول فاعله، و(عَمْرًا) مفعوله، وفاعل (إِطْعَامٌ) محذوف، و(يَتِيمًا) مفعوله، والتقدير: (أَوْ إِطْعَامُهُ يَتِيمًا).

وقوله: (**وعمله مقرونًا بـ(أل) شاذ**) أي: في القياس، وقليل في السماع؛ لأنه بعيد عن مشابهة الفعل باقترانه بـ(أَلْ) كمثال المصنف، فإن (النِّكَايَةِ) مصدر مقرون بـ(أَلْ)، وفاعله محذوف، و(أَعْدَاءَهُ) مفعوله، والتقدير: (ضَعِيْفُ نِكَايَتِهِ أَعْدَاءَهُ).

وإعماله هو قول سيبويه ومن وافقه، والكوفيون وبعض البصريين لا يعملونه، وجوزه الفارسي على قبح.

أصل

الثَّانِي: **اسْمُ الفَاعِلِ** كـ(ضَارِبٍ وَمُكْرِمٍ).

فَإِنْ كَانَ مَقْرُونًا بِـ(أَلْ) عَمِلَ مُطْلَقًا، نَحْوُ: (هذَا الضَّارِبُ زَيْدًا أَمْسِ أَوِ الآنَ أَوْ غَدًا)[1].

وَإِنْ كَانَ مُجَرَّدًا مِنْ (أَلْ) عَمِلَ بِشَرْطَيْنِ: كَوْنُهُ لِلْحَالِ أَوِ الاسْتِقْبَالِ، وَاعْتِمَادُهُ عَلَى نَفْيٍ أَوِ اسْتِفْهَامٍ أَوْ مُخْبَرٍ عَنْهُ أَوْ مَوْصُوفٍ، نَحْوُ: (مَا ضَارِبٌ زَيْدٌ عَمْرًا، وَ أَضَارِبٌ زَيدٌ عَمْرًا؟، وَزَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ عَمْرًا).

قوله: (**اسم الفاعل**) هو: (ما اشتق من مصدر فعل لمن قام به على معنى الحدوث) كـ(ضَارِبٍ وَمُكْرِمٍ)، تقول: (هَذَا ضَارِبٌ زَيْدًا وَمُكْرِمٌ عَمْرًا).

فخرج بقيد: (لِمَنْ قَامَ بِهِ) اسم المفعول؛ فإنه إنما اشتق لمن وقع عليه.

وخرج بقيد: (عَلَى مَعْنَى الحُدُوْثِ) الصفة المشبهة، واسم التفضيل كـ(حَسَنٌ

---

(١) **الإعراب**: (هَذَا) اسم إشارة في محل رفع مبتدأ، و(الضَّارِبُ) خبر، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره: (هُوَ)، و(زَيْدًا) مفعوله، و(أَمْسِ) ظرف زمان مبني على الكسر في محل نصب، و(الْآنَ) ظرف زمان مبني على الفتح في محل نصب، و(غَدًا) ظرف زمان منصوب.

وَأَحْسَنُ)؛ فإنهما اشتقا لمن قام به الفعل لكن على معنى الثبوت، لا على معنى الحدوث.

وقوله: (كضارب ومكرم) أشار المصنف بهما إلى أن اسم (الفاعل) إن كان من الثلاثي جاء على وزن (فَاعِلٍ)، كـ(نَاصِرٍ وَبَائِعٍ وَخَائِفٍ) ونحوها، وهذا هو الأكثر، وإن كان من غيره جاء على صيغة المضارع المعلوم بتبديل حرف المضارعة ميما مضمومة وكسر ما قبل الآخر نحو: (مُدَحْرِجٍ وَمُنْطَلِقٍ وَمُسْتَخْرِجٍ)، وهو يعمل عمل فعله اللازم، والمتعدي على التفصيل الذي ذكره المصنف.

وقوله: (بأل) أي: الموصولة.

وقوله: (مطلقا) أي: ماضيًا كان، أو حالًا، أو مستقبلًا، معتمدًا، أو غير معتمد؛ لوقوعه حينئذ موقع الفعل، إذ حق الصلة أن تكون فعلا.

وقوله: (هذا الضارب...) إلخ، فـ(أَلْ) في (الضَّارِبُ) موصولة، و(ضَارِبُ) حال محل (ضَرَبَ) إن أريد به الماضي، أو (يَضْرِبُ) إن أريد به غيره، والفعل يعمل في جميع الحالات، فكذا ما حل محله.

وقوله: (كونه للحال أو الاستقبال) أي: نحو: (هَذَا ضَارِبٌ زَيْدًا الآنَ أَوْ غَدًا)، ولا يقال: (أَمْسِ)؛ لأنه لا يعمل في الماضي، بل تجب إضافته فيقال: (هَذَا ضَارِبُ زَيْدٍ أَمْسِ).

وقوله: (أو مُخْبَرٍ عنه) أي: أن يقع خبرًا عن مبتدإ في الحال، أو في الأصل، فالأول كمثال المصنف.

والثاني: نحو: (كَانَ زَيْدٌ ضَارِبًا عَمْرًا)، و(إِنَّ زَيْدًا ضَارِبٌ عَمْرًا)، و(ظَنَنْتُ زَيْدًا ضَارِبًا عَمْرًا).

وقوله نحو: (ما ضارب زيد عمرا) أي: (الآنَ أَوْ غَدًا)، هذا مثال لاعتماده على نفي، فـ(ضَارِبٌ) مبتدأ، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل، و(زَيْدٌ) فاعل بـ(ضَارِبٌ)

سد مسد الخبر، و(عَمْرًا) مفعوله.

وإنما عمل؛ لتوفر الشرطين وهما: كونه للحال أو للاستقبال، واعتماده على النفي.

ومثال المعتمد على الاستفهام قوله: (أَضَارِبٌ زيْدٌ عَمْرًا؟) أي: (الآنَ أَوْ غدًا)، والكلام فيه كسابقه.

ومثال المعتمد على مُخْبَرٍ عنه قوله: (زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا) أي: (الآنَ أَوْ غَدًا)، فـ(ضَارِبٌ) خبر لـ(زَيْدٌ)، وقد عمل الرفع محلًّا في الضمير المستتر فيه، والنصب في (عَمْرًا)؛ لتوفر الشرطين.

ومثال المعتمد على موصوف قوله: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ عَمْرًا)، أي: (الآنَ أَوْ غَدًا)، فـ(ضَارِبٍ) صفة لـ(رَجُلٍ) وقد عمل الرفع والنصب؛ لتوفر الشرطين كما تقدم.

أصل

الثَّالِثُ: **أَمْثِلَةُ المُبَالَغَةِ** وَهِيَ مَا كَانَ عَلَى وَزْنِ (فَعَّالٍ، أَوْ فَعول، أَوْ مِفْعَالٍ، أَوْ فَعِيلٍ، أَوْ فَعِلٍ).

وَهِيَ كَاسْمِ الفَاعِلِ فَمَا كَانَ صِلَةً لـ(أَلْ) عَمِلَ مُطْلَقًا، نَحْوُ: (جَاءَ الضَّرَّابُ زَيْدًا)، وَإِنْ كَانَ مُجَرَّدًا مِنْهَا عَمِلَ بِالشَّرْطَيْنِ، نَحْوُ: (مَا ضَرَّابٌ زَيْدٌ عَمْرًا).

قوله: (**وأمثلة المبالغة**) هي: (ما حول للمبالغة والتكثير في الفعل من صيغة فَاعِلٍ إلى خمسة أوزان مشهورة، تسمى صيغ المبالغة)، وهي:

(فَعّالٌ) -بفتح الفاء وتشديد العين-، كـ(ضَرَّابٍ).

و(فَعُوْلٌ) -بفتح الفاء- كـ(ضَرُوْبٍ).

و(مِفْعَالٌ) -بكسر الميم- كـ(مِضْرَابٍ).

و(فَعِيْلٌ) -بفتح الفاء وكسر العين بعدها ياء- كـ(سَمِيْعٍ).

و(فَعِلٌ) -بفتح الفاء وكسر العين من غير ياء- كـ(بَطِرٍ).

وقوله: (جاء الضراب زيدا) فـ(الضَّرَّابُ) فاعل (جَاءَ)، وهو صيغة مبالغة على وزن (فَعَّالٍ)، وقد عمل الرفع محلًا في الضمير المستتر فيه، والنصب في (زَيْدًا).

وقوله: (ما ضراب زيد عمرا) هو مثل: (مَا ضَارِبٌ زَيْدٌ عَمْرًا)، وحكى سيبويه (أَمَّا العَسَلَ فَأَنَا شَرَّابٌ)، و(إِنَّهُ لَمِنْحَارٌ بَوَائِكَهَا)، وقال بعضهم: (إِنَّ اللهَ غَفُوْرٌ ذَنْبَ العَاصِيْنَ)، و(إِنَّ اللهَ سَمِيْعٌ دَعَاءَ مَنْ دَعَاهُ)، وقال الشاعر:

حَـذِرٌ أُمُـوْرًا لَا تَـضِيْرُ وَآمِـنٌ   مَـا لَـيْسَ يُنْجِيْـهِ مِـنَ الأَقْـدَارِ

فَائِدَةٌ: قال الأشموني (٢/ ٤٥٠): أنشده سيبويه، والقدح فيه من وضع الحاسدين. اهـ المراد.

قال الصبان معلقًا على هذا الكلام - قال العيني: زعم أبويحيى اللاحقي أن سيبويه سأله هل تُعَدِّي العرب (فَعِلًا) -بفتح الفاء وكسر العين-؟ قال: فوضعت له هذا البيت، ونسبته إلى العرب، وأثبته سيبويه في كتابه. اهـ

وإعمال الثلاثة الأُول أكثر من إعمال (فَعِيْلٍ وَفَعِلٍ)، وإعمال (فَعِيْلٍ) أكثر من إعمال (فَعِلٍ)، وكل هذه الخمسة تقتضي تكرار الفعل، فلا يقال: (ضَرَّابٌ) لمن ضرب مرة واحدة، وكذا الباقي.

أصل

الرَّابِعُ: **اسْمُ المَفْعُولِ** نَحْوُ: (مَضْرُوبٍ وَمُكْرَمٍ).

وَيعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ المَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ، وَشَرْطُ عَمَلِهِ كَاسْمِ الفَاعِلِ نَحْوُ: (جَاءَ المَضْرُوبُ عَبْدُهُ، وَزَيْدٌ مَضْرُوبٌ عَبْدُهُ) فَعَبْدُهُ نَائِبٌ (عنِ) الفاعِلِ في المِثَالَيْنِ.

قوله: (**اسم المفعول**) هو: (ما اشتق من مصدر فعل لمن وقع عليه) كـ(مَضْرُوْبٍ) و(مُكْرَمٍ)، تقول: (زَيْدٌ مَضْرُوْبٌ أَخُوْهُ وَمُكْرَمٌ أَبُوْهُ).

فخرج بقيد: (لِمَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ) اسم الفاعل؛ فإنه إنما اشتق لمن قام به كما تقدم.

وقوله: (كمضروب ومكرم) أشار بهما المصنف إلى أن اسم المفعول إن كان من

الثلاثي جاء على وزن (مَفْعُوْلٍ)، كـ(مَقْتُوْلٍ وَمَكْسُوْرٍ وَمَحْبُوْسٍ)، وإن كان من غيره جاء على صيغة المضارع المجهول، بتبديل حرف المضارعة ميما مضمومة، وفتح ما قبل الآخر كـ(مُدَحْرَجٍ وَمُعَظَّمٍ وَمُسْتَخْرَجٍ).

وقوله: (جاء المضروب عبده) فـ(المَضْرُوْبُ) اسم مفعول، يرفع نائب الفاعل و(عَبْدُهُ) نائب فاعل.

وقوله: (زيد مضروب عبده) أي: الآن أو غدا فـ(مَضْرُوْبٌ) عمل الرفع في (عَبْدُهُ) على النيابة؛ لتوفر الشرطين: وهما كونه للحال أو للاستقبال، واعتماده على مخبر عنه.

أصل

الخَامِسُ: **الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ** بِاسْمِ الفَاعِلِ المُتَعَدِّي إِلَى وَاحِدٍ كـ(حَسَنٍ، وَظَرِيفٍ)، وَلِمَعْمُولِهَا ثَلَاثُ حَالَاتٍ:

الرَّفْعُ عَلَى الفَاعِلِيَّةِ نَحْوُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ، وَظَرِيفٍ لَفْظُهُ)[١].

وَالنَّصْبُ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالمَفْعُولِ بِهِ إِنْ كَانَ مُعَرَّفًا، نَحْوُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ الوَجْهَ، أَوْ حَسَنٍ وَجْهَهُ)[٢].

أو عَلَى التَّمْيِيزِ إِنْ كَان نَكِرَةً نَحْوُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهًا)[٢].

والجَرُّ عَلَى الإِضَافَةِ نَحْوُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ)[٢].

وَلَا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُ الصِّفَةِ عَلَيْهَا، وَلَا بُدَّ مِنْ اتِّصَالِهِ بِضَمِيرِ

---

(١) **الإعراب**: (مَرَرْتُ) فعل وفاعل، و(بِرَجُلٍ) جار ومجرور متعلق بالفعل، و(حَسَنٍ) نعت لـ(رَجُلٍ) وهي صفة مشبهة تعمل عمل الفعل، و(وَجْهُ) فاعل بـ(حَسَنٍ)، و(الْهَاءُ) مضاف إليه، ومثله: (ظَرِيفٍ لَفْظُهُ).

(٢) إعرابه: مثل ما تقدم غير أن الفاعل ضمير مستتر في (حَسَنٍ) يعود على (رَجُلٍ)، و(الْوَجْهَ) مفعول به، ومثله (حَسَنٍ وَجْهَهُ)، و(الْهَاءُ) مضاف إليه، ومثله: (حَسَنٍ وَجْهًا) غير أن (وَجْهًا) تمييز، ومثله: (حَسَنِ الْوَجْهِ) غير أنك تقول و(حَسَنِ) مضاف، و(الْوَجْهِ) مضاف إليه.

الْمَوْصُوفِ إِمَّا لَفْظًا كَمَا فِي نَحْوِ (زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ) أَوْ مَعْنًى نَحْوُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الوَجْهِ).

قوله: (الصفة المشبهة) هي: (الصفة المشتقة من مصدر فعل لازم؛ لإفادة نسبة الحدث إلى موصوفها على جهة الثبوت) كـ(حَسَنٍ) -مثلا- تقول: (زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ)، فـ(حَسَنٌ) صفة مشبهة تعمل عمل الفعل، ترفع الفاعل وتنصب المشبه بالمفعول، وقد عملت الرفع محَلًّا في الضمير المستتر فيها، والنصب في (وَجْهَهُ) على التشبيه بالمفعول به.

وقوله: (المشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد) أي: من حيث إنها تثنى، وتجمع، وتذكر، وتؤنث، كاسم الفاعل، تقول: (حَسَنٌ وَحَسَنَةٌ وَحَسَنَانِ وَحَسَنَتَانِ وَحَسَنُوْنَ وَحَسَنَاتٌ)، كما تقول في اسم الفاعل: (ضَارِبٌ وَضَارِبَةٌ وَضَارِبَانِ وَضَارِبَتَانِ وَضَارِبُوْنَ وَضَارِبَاتٌ)، ولهذا عملت عمله، وإن كان الأصل أن لا تعمل النصب؛ لمباينتها الفعل بدلالتها على الثبوت؛ ولكونها مأخوذة من فعل قاصر كما تقدم بيانه في المنصوبات.

وإنما اقتصرت على واحد؛ لأنه أقل درجات المتعدي.

وشرطها في العمل اعتمادها على واحد مما سبق؛ وهي لا تكون إلا للحال الدائم، أي: الماضي المستمر إلى زمن الحال.

وقوله: (نحو: مررت برجل حسن وجهه وظريف لفظه) فـ(وَجْهُهُ وَلَفْظُهُ) مرفوعان على الفاعلية بـ(حَسَنٍ وَظَرِيْفٍ)، وهما معتمدان في العمل على موصوف.

وقوله: (نحو: مررت برجل حسن الوجه أو حسن وجهه) فـ(الوَجْهَ وَوَجَهَهُ) منصوبان بـ(حَسَنٍ) على التشبيه بالمفعول به، لا على أنهما مفعول به؛ لأنها مأخوذة من فعل قاصر أي: لا يتعدى، ولا على التمييز؛ لأنهما معرفان كما تقدم أيضًا في المنصوبات.

وقوله: (نحو: مررت برجل حسن وجها) فـ(وَجْهًا) منصوب بـ(حَسَنٍ) على التمييز؛

لأنه نكرة، ويجوز أن يكون نصبه على التشبيه بالمفعول به، والأول أرجح.

وقوله: (مررت برجل حسن الوجه) فـ(الوَجْهِ) مجرور بإضافة (حَسَنِ) إليه.

وعلى هذا الوجه، ووجه النصب ففي الصفة ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية.

وقوله: (ولا يتقدم معمول الصفة عليها) أي: فلا يقال: (زَيْدٌ وَجْهَهُ حَسَنٌ) وذلك لضعفها؛ لكونها فرعًا عن فرع، فإنها فرع عن اسم الفاعل الذي هو فرع عن الفعل، وهذا مما خالفت فيه اسم الفاعل، فإن معموله يجوز تقدمه عليه، فتقول في نحو: (زَيْدٌ ضَارِبٌ غُلَامَهُ): (زَيْدٌ غُلَامَهُ ضَارِبٌ)؛ لأنه أقوى منها؛ لكونه فرعًا عن أصل.

وقوله: (ولا بد...) إلخ، أي: أن معمولها لا يكون أجنبيًا بل سببيًا.

ومعنى كونه سببيًا: أن يكون واحدًا من ثلاثة أمور:

الأول: أن يكون متصلًا بضمير الموصوف كمثال المصنف، فإن (الهاءَ) عائد على (زَيْدٌ).

الثاني: أن يكون متصلًا بما يقوم مقام ضميره كمثال المصنف الثاني، فإن (أَلْ) قائمة مقام الضمير الذي في المثال المتقدم.

الثالث: أن يكون مقدرًا معه ضمير الموصوف نحو: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهًا) أي: (مِنْهُ)، ولا يكون أجنبيا، فلا يقال: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ عَمْرًا)، وهذا أيضًا مما خالفت فيه اسم الفاعل فإن معموله يكون سببًا نحو: (زَيدٌ ضَارِبٌ غُلامَهُ) وأجنبيًّا نحو: (زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا).

أصل

السَّادِسُ اسْمُ التَّفْضِيلِ نَحْوُ: (أَكْرَمَ وَأَفْضَلَ)، وَلَا يَنْصِبُ المَفْعُولَ بِهِ اتِّفَاقًا.

وَلَا يَرْفَعُ الظَّاهِرَ إِلَّا في مَسْأَلَةِ الكُحْلِ، وَضَابِطُهَا أَنْ يَكُونَ فِي الكَلَامِ نَفْيٌ وَبَعْدَهُ اسْمُ جِنْسٍ مَوْصُوفٌ بِاسْمِ التَّفْضِيلِ وَبَعْدَهُ اسْمٌ يُفَضَّلُ عَلَى نَفْسِهِ بِاعْتِبَارَيْنِ نَحْوُ: (مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الكُحْلُ مِنْهُ

في عَيْنِ زَيْدٍ)[١].

وَيَعْمَلُ في التَّمْييزِ نَحْوُ: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا﴾[٢] [الكهف: ٣٤]، وَفِي الجَارِّ وَالمَجْرُورِ وَالظَّرْفِ نَحْوُ: (زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْكَ اليَوْمَ)[٣].

قوله: (اسم التفضيل) هو: (الاسم المصوغ من المصدر للدلالة على المشاركة والزيادة لصاحبه على غيره في الفعل المشتق هو منه) كـ(أَبْخَلَ)، و(أَعْلَمَ).

وقوله: (أكرم وأفضل) كل منهما اسم تفضيل على وزن (أَفْعَلَ)، وهما مأخوذان من فعل لازم، الأول من (كَرُمَ)، والثاني من (فَضُلَ) بمعنى: (صَارَ ذَا كَرَمٍ، وَذَا فَضْلٍ)، وكان الأولى بالمصنف أن يقول نحو: (أَكْرَمَ) و(أَعْلَمَ)؛ ليبين أن اسم التفضيل يبنى من الفعل الثلاثي اللازم، والمتعدي.

وقوله: (ولا ينصب المفعول به اتفاقًا) أي: فلا يقال: (زَيْدٌ أَشْرَبُ النَّاسِ عَسَلًا)، وإنما تعديه إليه باللام فتقول (زَيْدٌ أَشْرَبُ النَّاسِ لِلعَسَلِ)، أو بالباء نحو: (زَيْدٌ أَعْرَفُ النَّاسِ بالنَّحْوِ)، ولا ينصب أيضًا المفعول المطلق فلا يقال: (زَيْدٌ أَحْسَنُ النَّاسِ حُسْنًا)، ولا المفعول له فلا يقال: (زَيْدٌ أَحْسَنُ النَّاسِ تَأْدِيبًا)، ولا المفعول معه، فلا يقال: (زَيْدٌ أَسْيَرُ النَّاسِ وَالنِّيلَ).

ودعوى المؤلف رحمه الله الاتفاق على منع عمله بالمفعول به تبع فيها ابن هشام في

---

(١) الإعراب: (مَا) نافية، و(رَأَيْتُ رَجُلًا) فعل وفاعل ومفعول، و(أَحْسَنَ) صفة لـ(رَجُلًا) و(فِي عَيْنِهِ) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من (الْكُحْلُ)، و(الْهَاءُ) مضاف إليه، و(الْكُحْلُ) فاعل مرفوع بـ(أَحْسَنَ)، و(مِنْهُ) جار ومجرور متعلق بـ(أَحْسَنَ)، و(فِي عَيْنِ زَيْدٍ) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير في (مِنْهُ)، و(زَيْدٍ) مضاف إليه.

(٢) قد تقدم إعرابها في باب التمييز، والشاهد منه هنا: أن (مَالًا) نصب بـ(أَكْثَرَ).

(٣) الإعراب: (زَيْدٌ) مبتدأ، و(أَفْضَلُ) خبره، وهو اسم تفضيل يعمل عمل الفعل، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره: (هُوَ)، و(مِنْكَ) جار ومجرور متعلق بـ(أَفْضَلُ)، و(الْيَوْمَ) ظرف زمان متعلق بـ(أَفْضَلُ).

"شرحه على القطر"، وابن مالك في "شرح الكافية"، وفيه نظر! فقد أجاز بعضهم نصبه به مطلقًا، فلو أنه قال (عَلَى الأصحّ)؛ لكان أصوب.

وقوله: (ولا يرفع الظاهر إلا في مسألة الكحل) أي: إجماعًا، وأما في غير مسألة الكحل فإنه قد يرفعه في لغة ضعيفة حكاها سيبويه نحو: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلَ مِنْهُ أَبُوهُ) بخفض (أَفْضَلَ) بالفتحة، على أنه صفة لـ(رَجُلٍ)، وبرفع (الأَبِ) على أنه فاعل (أَفْضَلَ)، على معنى: (فَاقَهُ فِيْ الفَضْلِ أَبُوهُ).

وأكثر العرب يوجبون رفع (أَفْضَلَ) على أنه خبر مقدم، و(أَبُوهُ) مبتدأ مؤخر، وفاعل (أَفْضَلَ) ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: (هُوَ) يعود على المبتدإ، والجملة من المبتدإ والخبر في موضع خفض صفة لـ(رَجُلٍ).

ومثل الاسم الظاهر الضمير المنفصل نحو: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلَ مِنْه أَنْتَ)، هذا في الفاعل الظاهر والضمير المنفصل.

وأما الضمير المستتر فإنه يرفعه في كل لغة نحو: (زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو)، ففي (أَفْضَلُ) ضمير مستتر جوازًا تقديره: (هُوَ)، يعود على (زَيْدٌ).

وقوله: (أن يكون في الكلام نفي) أو شبهه، كالنهي والاستفهام.

وقوله: (باعتبارين) أي: مختلفين كما سيأتي بيانه.

وقوله: (ما رأيت...) إلخ، فـ(رَجُلًا) اسم جنس تقدمه نفي، و(أَحْسَنَ) اسم تفضيل صفة له، وهو يعمل عمل الفعل، و(الكُحْلُ) فاعل مرفوع به، وهو مفضل على نفسه باعتبارين مختلفين، فباعتبار كونه في (عَيْنِ زَيْدٍ) فاضل، وباعتبار كونه في عين غيره مفضول.

والمعنى: أن الكحل في عين زيد أحسن من نفسه في عين غيره من الرجال، وبهذا المثال المسموع عن العرب سميت هذه المسألة (مسألةَ الكحلِ).

تنبيه: لم تسمع (مسألةُ الكحلِ) إلا بعد النفي، وقاسها بعضهم بعد النهي

والاستفهام، فالأول نحو: (لَا يَكُنْ أَحَدٌ أَحَبَّ إِلَيْهِ الخَيْرُ مِنهُ إِلَيْكَ)، والثاني نحو: (هَلْ رَأَيْتَ رَجُلًا أَحْسَنَ فِيْ عَيْنِهِ الكُحْلُ مِنْهُ فِيْ عَيْنِ زَيْدٍ).

وقوله: (ويعمل في التمييز...) إلخ، فـ(مَالًا) تمييز منصوب باسم التفضيل، ومثله الحال نحو: (زَيْدٌ أَحْسَنُ النَّاسِ مُتَبَسِّمًا).

وقوله: (زيد أفضل منك اليوم)، فالجار والمجرور، والظرف كل منهما متعلق بـ(أَفْضَلُ)؛ لأنه اسم تفضيل يعمل عمل الفعل.

فائدة: اسم التفضيل ممنوع من الصرف؛ لملازمته الوصفية ووزن الفعل.

أصل

السَّابِعُ اسْمُ الفِعْلِ وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ:

مَا هُوَ بِمَعْنَى الأَمْرِ وَهُوَ الغَالِبُ كـ(صَهْ بِمَعْنَى: اسْكُتْ، وَمَهْ بِمَعْنَى: انْكَفِفْ، وَآمِينَ بِمَعْنَى: اسْتَجِبْ، وَعَلَيْكَ زَيْدًا بِمَعْنَى: الْزَمْهُ، وَدُونَكَ بِمَعْنَى: خُذْهُ).

وَمَا هُوَ بِمَعْنَى: المَاضِي كـ(هَيْهَاتَ بِمَعْنَى: بَعُدَ، وَشَتَّانَ بِمَعْنَى: افْتَرَقَ).

وَمَا هُوَ بِمَعْنَى المُضَارِعِ نَحْوُ: (أَوَّهْ بِمَعْنَى: أَتَوَجَّعُ، وَأُفٍّ بِمَعْنَى: أَتَضَجَّرُ).

وَيَعْمَلُ اسْمُ الفِعْلِ عَمَلَ الفِعْلِ الَّذِي هُوَ بِمَعْنَاهُ، وَلَا يُضَافُ وَلَا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُهُ عَلَيْهِ، وَمَا نُوِّنَ مِنْهُ فَنَكِرَةٌ وَمَا لَم يُنَوَّنْ فَمَعْرِفَةٌ.

قوله: (اسم الفعل) هو: (ما ناب عن الفعل ولم يتأثر بالعوامل).

والمراد (بنيابته عن الفعل) أنه يفيد ما يفيده الفعل الذي هو نائب عنه من الحدث، والزمان، فـ(صَهْ) -مثلا- اسم نائب عن فعل أمر وهو (اسْكُتْ)، فإذا قلت: (صَهْ) فكأنك قلت: (اسْكُتْ)، وهكذا.

ومعنى كونه (لَمْ يَتَأَثَّرْ بِالعَوَامِلِ): أنها لا تدخل عليه، فلا يقع مرفوعًا، ولا

منصوبًا، ولا مجرورًا، فلا يقال: (جَاءَ صَهْ)، ولا: (رَأَيْتُ صَهْ)، ولا: (مَرَرْتُ بِصَهْ).

وقوله: (وهو الغالب) ولهذا قدمه.

وقوله: (آمين) وهو بالمد والقصر وتخفيف الميم.

وقوله: (وعليك زيدًا) هو -في الأصل- جار ومجرور، ثم نقل عن ذلك وصار اسم فعل أمر بمعنى: (الْزَمْ)، ومنه قوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥].

وقوله: (دونك) هو -في الأصل- ظرف مكان، مضاف لضمير المخاطب، ثم نقل عن ذلك وصار اسم فعل بمعنى: (خُذْهُ).

وقوله: كـ(هيهات) هو بتثليث التاء، وفيها أكثر من أربعين لغة، وكلها بمعنى: (بَعُدَ).

وقوله: (شتان) -بفتح النون-، وفي "فصيح ثعلب": أن الفراء كان يكسرها. وتطلب فاعلا دالًا على اثنين كـ(شَتَّانِ الزَّيْدَانِ) أي: افترقا.

وقوله: (أوه) بفتح الهمزة، وتشديد الواو بالحركات الثلاث، وسكون الهاء، وفيها لغات كثيرة كلها بمعنى: (أَتَوَجَّعُ).

وقوله: (أف) بضم الهمزة، وتشديد الفاء، وفيها أربعون لغة، كلها بمعنى: (أَتَضَجَّرُ)، ومنه قول إبراهيم ﷺ لقومه كما أخبر الله عنه: ﴿أُفٍّ لَّكُمْ﴾ [الأنبياء: ٦٧].

وقوله: (ويعمل اسم الفعل عمل الفعل الذي هو بمعناه) أي: أنه يثبت له من العمل في التعدي واللزوم ما ثبت للفعل الذي هو بمعناه غالبًا، فيرفع الفاعل ظاهرًا، ومضمرًا، ويتعدى إلى المفعول بنفسه، وبحرف الجر.

فالأول نحو: (هَيْهَاتَ زَيْدٌ)، بمعنى: (بَعُدَ زَيْدٌ)، فـ(زَيْدٌ) فاعل مرفوع بـ(هَيْهَاتَ) كما ارتفع بـ(بَعُدَ).

والثاني: نحو: (صَهْ)، بمعنى: (اسْكُتْ)، ففي (صَهْ) ضمير مستتر كما في (اسْكُتْ).

والثالث: نحو: (عَلَيْكَ زَيْدًا)، بمعنى: (الْزَمْ زَيْدًا)، ففي (عَلَيْكَ) ضمير مستتر،

و(زَيْدًا) منصوب به كما انتصب بـ(الْزَمْ).

والرابع: نحو: (آهٍ مِنْ زَيْدٍ)، بمعنى: (أَتَوَجَّعُ مِنْ زَيْدٍ)، ففي (آهٍ) ضمير مستتر، و(مِنْ زَيْدٍ) متعلق به كما تعلق بـ(أَتَوَجَّعُ).

ومن غير الغالب (آمِيْنَ) -مثلاً- فإنه لم يحفظ له مفعول، وفعله الذي هو بمعناه مُتَعَدٍّ، تقول: (رَبِّ اسْتَجِبْ دُعَائِيْ).

وقوله: (ولا يضاف) أي: كما أن مسماه وهو الفعل لا يضاف.

وقوله: (ولا يتقدم معموله عليه) أي: لضعفه بعدم تصرفه، فلا يقال في نحو: (دَوْنَكَ الكِتَابَ): (الكِتَابَ دَوْنَكَ)، بخلاف الفعل فإنه لقوته يتصرف في معموله بالتقديم والتأخير، تقول: (خُذِ الكِتَابَ)، و(الكِتَابَ خُذْ).

وقوله: (وما نون..) إلخ، هو في ذلك على ثلاثة أقسام:

الأول: ما هو واجب التنكير كـ(وَاهًا) بمعنى: (أَعْجَبُ).

الثاني: ما هو واجب التعريف كـ(آمِيْنَ).

الثالث: ما هو جائز التنكير والتعريف كـ(صَهْ)، فهو في حال تنوينه نكرة، وفي حال عدم تنوينه معرفة، فـ(صَهٍ) -مثلاً- إذا أردت به (اسْكُتْ سُكُوْتًا تَامًّا) نونته، وحكمت عليه بأنه نكرة، أو (سُكُوْتًا مُعَيَّنًا) تركت تنوينه، وحكمت عليه بأنه معرفة.



أصل

باب التنازع في العمل

وَحَقِيقَتُهُ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَامِلَانِ أو أَكْثَرُ وَيَتَأَخَّرَ مَعْمُولٌ فَأَكْثَرُ، وَيَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ العَوَامِلِ المُتَقَدِّمَةِ يَطْلُبُ ذلِكَ المُتَأَخِّرَ، نَحْوُ قولِهِ تَعالَى: ﴿ءَاتُونِىٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرًا﴾[1] [الكهف: ٩٦]، وَقَوْلِكَ: (ضَرَبَنِي وَأَكْرَمْتُ زَيْدًا)[2] وَنَحْوُ: (اللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ وَبارِكْ عَلَى[3] مُحَمَّدٍ).

وَلَا خِلَافَ في جَوَازِ إِعْمَالِ أي العَامِلَيْنِ أَوِ العَوَامِلِ شِئْتَ وَإِنَّمَا الخِلَافُ في الأَوْلَى؛ فَاخْتَارَ البَصْرِيُّونَ إِعمَالَ الثَّانِي لِقُرْبِهِ، وَاخْتَارَ الكُوفِيُّونَ إِعْمَالَ الأَوَّلِ لِسَبْقِهِ.

فَإِنْ أَعْمَلْتَ الأَوَّلَ أَعْمَلتَ الثَّانِي في ضَمِيرِ ذلِكَ الاِسْمِ المُتَنَازَعِ فِيهِ فَتَقُولُ: (قَامَ وَقَعَدَا أَخَوَاكَ، وَضَرَبَنِي وَأَكْرَمْتُهُ زَيْدٌ، وَضَرَبَنِي وَأَكْرَمْتُهما أَخَوَاكَ، وَمَرَّ بِي وَمَرَرْتُ بِهِمَا أَخَواكَ، اللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ عَلَيْهِ وَبارِكْ عَلَيْهِ عَلَى مُحَمَّدٍ)[4].

---

(١) **الإعراب**: (آتو) فعل أمر مبني على حذف النون، و(الْوَاوُ) فاعل، و(النُّونُ) للوقاية، و(الْيَاءُ) مفعول به أول، والمفعول الثاني محذوف تقديره: (آتُونِيْهِ)، و(أُفرِغْ) فعل مضارع مجزوم بأداة شرط محذوفة مع فعل الشرط دل عليها الطلب، والتقدير: (آتُونِي فَإِنْ تُؤْتُونِي أُفْرِغْ)، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: (أَنَا)، و(عَلَيْهِ) جار ومجرور في محل نصب حال من الضمير، و(قِطْرًا) مفعول به لـ(أُفْرِغْ).

(٢) **الإعراب**: (ضَرَبَ) فعل ماض، و(النُّونُ) للوقاية، و(الْيَاءُ) مفعول به، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره: (هُوَ) يعود على (زَيْدًا)، و(أَكْرَمْتُ زَيْدًا) فعل وفاعل ومفعول.

(٣) في "الكواكب" زيادة (سَيِّدنَا).

(٤) **الإعراب**: لفظ الجلالة (اللهَ) منادى بحرف نداء محذوف وجوبًا، وعوض عنه (الْمِيمُ)، و(صَلِّ)=

وَإِنْ أَعْمَلْتَ الثَّانِيَ فَإِنِ احْتَاجَ الأَوَّلُ إِلَى مَرْفُوعٍ أَضْمَرْتَهُ تَقُولُ: (قَامَا وَقَعَدَ أَخَوَاكَ)، وَإِنِ احْتَاجَ إِلَى مَنْصُوبٍ أَوْ مَجْرُورٍ حَذَفْتَهُ كَالآيَةِ وَكَقَوْلِكَ: (ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي أَخَوَاكَ، وَمَرَرْتُ وَمَرَّ بِي أَخَوَاكَ).

قوله: (باب التنازع في العمل) التنازع في اللغة: (التخاصم والاختلاف).

واصطلاحًا: ما ذكره المصنف.

فقوله: (أن يتقدم عاملان) خرج به نحو: (زَيْدًا ضَرَبْتُ وَأَكْرَمْتُ)؛ لتأخرهما، ونحو: (ضَرَبْتُ زَيْدًا وَأَكْرَمْتُ)؛ لتوسط المعمول بينهما، فلا يكون ذلك من باب التنازع، وَجَوَّزَهُ بعضهم فيهما.

وقوله: (أو أكثر) أي: ثلاثة فقط؛ إذ لم يسمع التنازع فيما زاد على الثلاثة فيما استقرئ.

وقوله: (ويتأخر معمول فأكثر) خرج به المعمول المتقدم، والمتوسط، كما في المثالين المتقدمين.

وقوله: (ويكون كل واحد...) إلخ، خرج به العامل المؤكِد، كما في نحو: (جَاءَ جَاءَ زَيْدٌ) فإنه لم يؤت به ليطلب معمولاً، بل لمجرد التوكيد.

والطلب إما على جهة التوافق في الفاعلية أو المفعولية، وإما مع التخالف فيهما.

فمثال تنازع العاملين معمولاً واحدًا على جهة الفاعلية قولك: (قَامَ وَقَعَدَ زَيْدٌ)، أو على جهة المفعولية قوله تعالى: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرًا﴾، فـ(آتُونِيْ) يطلب (قِطْرًا) مفعولاً ثانيًا، و(أُفْرِغْ) يطلبه مفعولاً به.

ومثال تنازعهما على جهة التخالف قولك: (ضَرَبَنِيْ وَأَكْرَمْتُ زَيدًا) فـ(ضَرَبَنِيْ) يطلب

= فعل أمر مبني على حذف حرف العلة وهو (الْيَاءُ)، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: (أَنْتَ)، و(سَلِّمْ) و(بَارِكْ) معطوفان على (صَلِّ)، وعلامة بنائهما السكون، وفاعل كل منهما ضمير مستتر فيه تقديره: (أَنْتَ)، و(عَلَى مُحَمَّدٍ) جار ومجرور متعلق بـ(بَارِكْ).

(زَيْدًا) فاعلًا له، و(أَكْرَمْتُ) يطلبه مفعولًا له.

ومثال تنازع العاملين أكثر من معمول قولك: (ضَرَبَ وَأَهَانَ زَيْدٌ عَمْرًا) فـ(ضَرَبَ) يطلب (زَيْدٌ) فاعلًا، و(عَمْرًا) مفعولا، ومثله (أَهَانَ).

ومثال تنازع أكثر من عاملين معمولًا واحدًا قولك: (اللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ)، فـ(عَلَى مُحَمَّدٍ) مطلوب لكل واحد من هذه العوامل الثلاثة.

ومثال تنازع أكثر من عاملين أكثر من معمول قولك: (ضَرَبَ وَأَكْرَمَ وَأَهَانَ زَيْدٌ عَمْرًا)، فكل واحد من هذه العوامل يطلب (زَيْدٌ) فاعلًا، و(عَمْرًا) مفعولًا.

وقوله: (ولا خلاف) أي: بين البصريين والكوفيين.

وقوله: (...أو العوامل شئت) أي: في ذلك الاسم الظاهر؛ لأن إعمال كل من العاملين مسموع عن العرب، ولا يحفظ من كلامهم إعمال الثاني من الثلاثة.

وقوله: (لقربه) أي: من المعمول.

وقوله: (لسبقه)، وقيل: هما سيان؛ لأن لكل منهما مرجحًا.

والراجح: ما اختاره البصريون؛ لأنه الصواب في القياس؛ إذ لا يفصل بين العامل ومعموله بأجنبي، والأكثر في السماع نثرًا ونظمًا، بل لم يرد القرآن العظيم إلا به.

وقوله: (فإن أعملت الأول) أي: في الاسم الظاهر على اختيار الكوفيين أضمرت في الثاني كل ما يحتاج إليه من مرفوع، ومنصوب، ومجرور كما هو ظاهر من أمثلة المصنف.

ففي المثال الأول وهو: (قَامَ وَقَعَدَا أَخَوَاكَ) أعملنا الثاني في الضمير المرفوع المحل، وهو ألف التثنية الراجع إلى (أَخَوَاكَ)؛ لتقدمه رتبة.

وفي الثاني والثالث وهما: (ضَرَبَنِي وَأَكْرَمْتُهُ زَيْدٌ)، و(ضَرَبَنِي وَأَكْرَمْتُهُمَا أَخَوَاكَ) أعملنا الثاني أيضًا في الضمير المنصوب المحل العائد لما بعده.

وفي الرابع والخامس وهما: (مَرَّ بِي وَمَرَرْتُ بِهِمَا أَخَوَاكَ)، و(اللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ عَلَيْهِ

وَبَارِكْ عَلَيْهِ عَلَى مُحَمَّدٍ) أعملنا الثاني والثالث في الضمير المجرور المحل العائد لما بعده، ولا يجوز حذفه إذا كان مرفوعًا باتفاق، ولا إذا كان منصوبًا إلا في ضرورة.

وقوله: (وإن أعملت الثاني) أي: في الاسم الظاهر على اختيار البصريين، وهو الراجح، كما تقدم.

وقوله: (أضمرته) أي: وجوبًا، أي: جئت به ضميرًا مطابقًا للظاهر المتنازع فيه، فإن كان مفردًا استتر في الفعل كما في نحو: (ضَرَبَنِيْ وَأَكْرَمْتُ زَيْدًا)، وإن كان مثنى أو مجموعًا برز كما في أمثلة المصنف، ولا تحذفه؛ لامتناع حذف العمدة.

وقوله: (حذفته) أي: وجوبًا كما في أمثلة المصنف، ففي الآية المتقدمة وهي قوله تعالى: ﴿ءَاتُونِىٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾، أعملنا الثاني في الظاهر، والأول في ضميره، وحُذِفَ؛ لكونه فضلة، والأصل (آتُوْنِيْهِ)، وكذا يقال في المثالين الأخيرين.

ولا يجوز إضمار المنصوب أو المجرور، فلا يقال في مثالي المصنف (ضَرَبْتُهُمَا وَضَرَبَنِيْ أَخَوَاكَ)، و(مَرَرْتُ بِهِمَا وَمَرَّ بِيْ أَخَوَاكَ)، وإنما جاز ذلك في المرفوع؛ لكونه عمدة.



أصل

بـاب التعجب

وَلَهُ صِيغَتَانِ:

إِحْدَاهُمَا: (**مَا أَفْعَلَ زَيْدًا**) نَحْوُ: (مَا أَحْسَنَ زَيْدًا، وَمَا أَفْضَلَهُ، وَمَا أَعْلَمَهُ)، فَـ(مَا) مُبْتَدَأٌ بِمَعْنَى شَيْءٌ عَظِيمٌ، وَ(أَفْعَلَ) فِعْلٌ مَاضٍ وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ وُجُوبًا يَعُودُ إِلَى (مَا) وَالاِسْمُ المَنْصُوبُ المُتَعَجَّبُ مِنْهُ مَفْعُولٌ بِهِ، وَالْجُمْلَةُ خَبَرُ (مَا).

وَالصِّيغَةُ الثَّانِيَةُ: (**أَفْعِلْ بِزَيْدٍ**) نَحْوُ: (أَحْسِنْ بِزَيْدٍ، وَأَكْرِمْ بِهِ)، فَـ(أَفْعِلْ) فِعْلٌ لَفْظُهُ لَفْظُ الأَمْرِ وَمَعْنَاهُ التَّعَجُّبُ وَلَيْسَ فِيهِ ضَمِيرٌ وَ(بِزَيْدٍ) فَاعِلُهُ.

وَأَصْلُ قَوْلِكَ (أَحْسِنْ بِزَيْدٍ) (أَحْسَنَ زَيْدٌ) أي: صَارَ ذَا حُسْنٍ نَحْوُ: (أَوْرَقَ الشَّجَرُ)، ثُمَّ غُيِّرَتْ صِيغَتُهُ إِلَى صِيغَةِ الأَمْرِ فَقَبُحَ إِسْنَادُهُ[1] إِلَى الظَّاهِرِ فَزِيدَتِ البَاءُ في الفَاعِلِ.

قوله: (باب التعجب) هو: (انفعال يحدث في النفس عند شعورها بأمر خَفِيَ سَبَبُهُ وخرج عن نظائره أو قلت نظائره).

فخرج بـ(خفي سببه) الأمور الظاهرة الأسباب، فلا يتعجب في شيء منها، ولهذا يقال: إذا ظهر السبب بطل العجب.

وخرج (بقلة النظائر، والخروج عنها) ما يكثر نظائره في الوجود فلا يتعجب منه.

* والعجب من صفات الله الثابتة له بالكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة، قال تعالى: ﴿ بَلْ عَجِبْتُ وَيَسْخَرُونَ ﴾ [الصافات: ١٢]، بضم التاء في قراءة حمزة

---

[1] في «الفواكه» (إِسْنَادُهَا).

والكسائي، وهو عجب يليق بجلاله سبحانه وتعالى، من غير تحريف، ولا تعطيل، ولا تكييف، ولا تمثيل، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١].(١)

والتعجب له صِيَغٌ كثيرة واردة في الكتاب والسنة ولسان العرب غير مبوب لها في النحو، فمن الكتاب قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨] الآية، ومن السنة حديث: «سُبْحَانَ اللهِ! إِنَّ الْمُؤْمِنَ لا يَنْجُسُ»(٢)، ومن كلام العرب قولهم: (للهِ دَرُّهُ فَارِسًا، ولله أَنْتَ، وقَاتَلَهُ اللهُ مِن شَاعِرٍ) وغير ذلك من الألفاظ الدالة على التعجب.

وقوله: (وله صيغتان) أي: مبوب لهما في كتب النحو، موضوعتان لإنشاء التعجب، وإنما اقتصر النحويون عليهما؛ لاطراد الإتيان بهما في كل معنى يصح التعجب منه.

وقوله: (إحداهما ما أفعل زيدًا...) إلخ، وهذه الصيغة غير محصورة في تركيب خاص، بل يدخل تحتها كل صيغة جاءت على هذا الوزن كما في أمثلة المصنف.

---

(١) عُلِمَ من التعريف السابق أن التعجب نوعان:

أحدهما: أن يكون صادرًا عن خفاء الأسباب على المتعجب فيندهش له ويستعظمه ويتعجب منه، وهذا النوع مستحيل على الله؛ لأن الله سبحانه وتعالى لا يخفى عليه شيء.

الثاني: أن يكون سببه خروج الشيء عن نظائره أو عما ينبغي أن يكون عليه مع علم المتعجب، وهذا هو الثابت لله تعالى.

والأحاديث في إثبات صفة العجب كثيرة منها حديث: «عَجِبَ رَبُّنَا مِنْ قَوْمٍ يُقَادُونَ إِلَى الْجَنَّةِ فِي السَّلَاسِلِ».

وقد أجمع السلف على ثبوت العجب لله فيجب إثباته له من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل، وهو عجب حقيقي يليق بالله سبحانه وتعالى. اهـ بتصرف من شرح الشيخ ابن عثيمين رحمه الله على "لمعة الاعتقاد".

(٢) الحديث متفق عليه عن أبي هريرة رضي الله عنه أخرجه البخاري رقم (٢٨٥)، ومسلم رقم (٣٧١).

وقد وردت هذه الصيغة في موضعين من القرآن الكريم الأول قوله تعالى: ﴿فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: ١٧٥]، والثاني قوله جل في علاه: ﴿قُتِلَ ٱلۡإِنسَٰنُ مَآ أَكۡفَرَهُۥ﴾ [عبس: ١٧].

وقوله: (وأفعل فعل ماض) أي: على الصحيح بدليل اتصال نون الوقاية به تقول: (مَا أَفْقَرَنِيْ إِلَى عَفْوِ اللهِ)، و(مَا أَحْسَنَنِيْ إِنِ اتَّقَيْتُ اللهَ).

وقوله: (مستتر وجوبًا) أي: تقديره: (هُوَ) يعود على (مَا)، وبه عرفنا اسمية (مَا)؛ لأن الضمائر لا تعود إلا على أسماء.

وقوله: (والجملة خبر ما) أي: والتقدير: (شَيْءٌ عَظِيمٌ حَسَّنَ زَيْدًا).

وقوله: (أفعل بزيد) بكسر العين، وهي كالأولى غير محصورة، فيدخل تحتها كل صيغة جاءت على هذا الوزن كمِثَالَيِ المصنف.

وقد وردت هذه الصيغة في القرآن العظيم في موضعين أيضًا:

الأول قوله جل شأنه: ﴿أَبۡصِرۡ بِهِۦ وَأَسۡمِعۡ﴾ [الكهف: ٢٦].

والثاني قوله جل جلاله: ﴿أَسۡمِعۡ بِهِمۡ وَأَبۡصِرۡ﴾ [مريم: ٣٨].

وقوله: (فأفعل فعل) أي: باتفاق.

وقوله: (لفظه لفظ الأمر) أي: وليس بأمر؛ إذ لا معنى للأمر هنا.

وقوله: (ومعناه التعجب) أي: كأنك قلت: (مَا أَحْسَنَ زَيْدًا).

وقوله: (وليس فيه ضمير...) إلخ، أي: لأن الاسم المذكور بعده وهو: (بِزَيْدٍ) فاعله و(الباءُ) زائدة لازمة.

وقوله: (وأصل قولك أحسن بزيد أحسن زيد...) إلخ، أي: بصيغة الماضي، أي: صار ذا حسن، كما قالوا: (أَوْرَقَ الشَّجَرُ) أي: (صَارَ ذَا وَرَقٍ)، ثم ضمن معنى التعجب، وحولت صيغته من الماضي إلى صيغة الأمر مع بقاء المعنى الخبري، والتزم ذلك؛ لأن في الأمر تعظيمًا، والتعظيم يناسب معنى التعجب، فقبح إسنادها إلى

الاسم الظاهر؛ لأن صيغة الأمر لا ترفع الاسم الظاهر فزيدت الباء في الفاعل؛ لإصلاح اللفظ، ولهذا التزمت زيادتها، فلا يجوز حذفها صونًا للفظ عن الاستقباح إلا إن كان الفاعل (أَنِ) المصدرية وصلتها، فيجوز حذفها نحو: (أَحْسِنْ بِالرَّجُلِ أَنْ يَصْدُقَ)، أي: (بِأَنْ يَصْدُقَ).





باب العدد

اعْلَمْ أَنَّ أَلْفَاظَ العَدَدِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسامٍ:

الأَوَّلُ: مَا يَجْرِي عَلَى القِيَاسِ فَيُذَكَّرُ مَعَ المُذَكَّرِ وَيُؤَنَّثُ مَعَ المُؤَنَّثِ وَهُوَ (الوَاحِدُ وَالاِثْنَانِ)، وَمَا كَانَ عَلَى صِيغَةِ فَاعِلٍ تَقُولُ فِي المُذَكَّرِ: (وَاحِدٌ وَاثْنَانِ وَثَانٍ وَثَالِثٌ إِلَى عَاشِرٍ)، وفي المُؤَنَّثِ (وَاحِدَةٌ وَاثْنَتَانِ أَوْ ثِنْتَانِ وَثَانِيَةٌ وَثَالِثَةٌ إِلَى عَاشِرَةٍ)، وَكَذَا إِذَا رُكِّبَتْ مَعَ العَشَرَةِ أَوْ غَيْرِهَا إِلَّا أَنَّكَ تَأْتِي بِـ(أَحَدَ وَإِحْدَى[1] وَحَادِي وَحَادِيَة) فَتَقُولُ فِي المُذَكَّرِ (أَحَدَ عَشَرَ، وَاثْنَا عَشَرَ، وَحَادِي عَشَرَ، وَثَانِي عَشَرَ، وَثَالِثَ عَشَرَ، إِلَى تَاسِعَ عَشَرَ)، وفي المُؤَنَّثِ: (إِحْدَى عَشْرَةَ، وَاثْنَتَا[2] عَشْرَةَ، وَحَادِيَةَ عَشْرَةَ، وثَانِيَةَ عَشْرَةَ، وَثَالِثَةَ عَشْرَةَ، إِلَى تَاسِعَةَ عَشْرَةَ)، وَتَقُولُ: (أَحَدٌ وَعِشْرُونَ، وَاثْنَانِ وعِشْرُونَ، وَالحَادِي والعِشْرُونَ، وَالثَّانِي وَالعِشْرُونَ، إِلَى التَاسِعِ والتِّسْعِينَ، وَإِحْدى وَعِشْرُونَ، وَاثْنَتَانِ وعِشْرُونَ، والحَادِيَةُ وَالعِشْرُونَ، والثَّانِيَةُ وَالعِشْرُونَ، إِلَى التَّاسِعَةِ وَالتِّسْعِينَ).

والثَّانِي: مَا يَجْرِي عَلَى عَكْسِ القِيَاسِ؛ فَيُؤَنَّثُ مَعَ المُذَكَّرِ وَيُذَكَّرُ مَعَ المُؤَنَّثِ وَهُوَ: (الثَّلَاثَةُ وَالتِّسْعَةُ وَمَا بَيْنَهُمَا) سَوَاءٌ أُفْرِدَتْ نَحْوُ: (ثَلَاثَةُ رِجَالٍ، وثَلَاثُ نِسْوَةٍ) وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾[3] [الحاقة: ٧] أَوْ رُكِّبَتْ مَعَ العَشَرَةِ نَحْوُ: (ثَلَاثَةَ عَشَرَ، وَأَرْبَعَةَ

---

(١) في "المخطوطة" زيادة: (مَكَانَ وَاحِدٍ وَوَاحِدَةٍ)، وليس فيها (حَادِي وَحَادِيَة).

(٢) في "الفواكه" (وَثِنْتَانِ) بدون ألف.

(٣) **الإعراب**: (سَبْعَ) ظرف زمان متعلق بـ(سَخَّرَهَا)، و(لَيَالٍ) مضاف إليه، وعلامة جره الكسرة=

عَشَرَ، إلى تِسْعَةَ عَشَرَ رَجُلًا، وَثَلاثَ عَشْرَةَ، وَأَرْبَعَ عَشْرَةَ، إِلَى تِسْعَ عَشْرَةَ امْرَأَةً)، أَوْ رُكِّبَتْ مَعَ العِشْرِينَ وَمَا بَعْدَهُ نَحْوُ: (ثَلاثَةٌ وعِشْرُونَ رَجُلًا إلى تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ، وَثَلَاثٌ وَعِشْرُونَ أَمَةً إِلَى تِسْعٍ وَتِسْعِينَ).

وَالثَّالِثُ: مَا لَهُ حَالَتَانِ: وَهُوَ العَشَرَةُ، إِنْ رُكِّبَتْ جَرَتْ عَلَى القِيَاسِ نَحْوُ: (أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا، وَاثْنَا عَشَرَ، وَثَلَاثَةَ عَشَرَ إِلَى تِسْعَةَ عَشَرَ، وَإِحْدَى عَشْرَةَ، واثْنَتَا عَشْرَةَ، وَثَلَاثَ عَشْرَةَ إِلَى تِسْعَ عَشْرَةَ)، وَإِنْ أُفْرِدَتْ جَرَتْ [على خِلَافِ][1] القِيَاسِ نَحْوُ: (عَشَرَةُ رِجالٍ، وَعَشْرُ نِسْوَةٍ).

قوله: (باب العدد...) إلخ، هذا الباب معقود لبيان حكم ألفاظ العدد من حيث التذكير والتأنيث، وهي من هذه الحيثية تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأول: ما يجري على القياس دائمًا وهو الواحد والاثنان، وما كان على صيغة (فاعل).

ومعنى جريانه على القياس أنه يذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث.

تقول في المذكر: (وَاحِدٌ، وَاثْنَانِ، وثَانٍ، وَثَالِثٌ، إِلَى عَاشِرٍ)، نحو: (جَاءَنِي وَاحِدٌ أَوِ اثْنَانِ)، و(هَذَا الجُزْءُ الثَّانِي، أَوِ الثَّالِثُ، إلى العَاشِرِ).

وتقول في المؤنث: (وَاحِدَةٌ، وَاثْنَتَانِ) على لغة الحجاز أو: (ثِنْتَانِ) على لغة تميم و(ثَانِيَةٌ، وَثَالِثَةٌ، إِلَى عَاشِرَةٍ) نحو: (جَاءَتْنِي وَاحِدَةٌ، وَاثْنَتَانِ، أَوْ ثِنْتَانِ)، و(هَذِهِ الرِّسَالَةُ الثَّانِيَةُ، أَوِ الثَّالِثَةُ، إِلَى العَاشِرَةِ).

وتجري هذه الألفاظ أيضًا على القياس إذا ركبت مع العشرة وغيرها كالعشرين

= المقدرة على (الْيَاءِ) المحذوفة المعوض عنها التنوين منع من ظهورها الثقل، و(الْوَاوُ) عاطفة، و(ثَمَانِيَةَ) معطوف على (سَبْعَ)، و(أَيَّامٍ) مضاف إليه، و(حُسُومًا) حال من (الْهَاءِ) في (سَخَّرَهَا).

(١) في «الفواكه» (بِخِلَافِ).

ونحوها، إلا أنك تبدل الواو من (وَاحِدٍ وَوَاحِدَةٍ) همزة، فتقول: (أَحَدٌ وَإِحْدَى).

وتقول فيما كان على صيغة (فَاعِلٍ): (حَادِيْ وَحَادِيَةٌ، وثَانِيْ وَثَانِيَةٌ، إلى تَاسِعٍ وَتَاسِعَةٍ).

فتقول في المذكر: (جَاءَنِيْ أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا)، بتذكير الجزئين، وبنائهما على الفتح، و(جَاءَنِيْ اثْنَا عَشَرَ غُلَامًا) بتذكيرهما، وإعراب الأول، وبناء الثاني.

وتقول: (جَاءَنَا حَادِيْ عَشَرَ رَجُلًا إِلَى تَاسِعَ عَشَرَ) بتذكير الجزئين، وبنائهما.

وتقول في المؤنث: (اشْتَرَيْتُ إِحْدَى عَشْرَةَ أَمَةً) بتأنيث الجزئين، وبنائهما، و(جَاءَتْنَا اثْنَتَا عَشْرَةَ رِسَالَةً) بتأنيثهما، وإعراب الأول.

وتقول: (هَذِهِ الْمَقَالَةُ الحَادِيَةَ عَشْرَةَ، إِلَى التَّاسِعَةَ عَشْرَةَ).

وتقول إذا جاوزت العشرين في المذكر: (جَاءَنِيْ أَحَدٌ وَعِشْرُوْنَ رَجُلًا، واثْنَانِ وَعِشْرُوْنَ غُلَامًا)، و(عِنْدِيْ الجُزْءُ الحَادِيْ وَالعِشْرُوْنَ، إِلَى التَّاسِعِ وَالتِّسْعِيْنَ) بتذكير الأول.

وتقول في المؤنث: (عِنْدِيْ إِحْدَى وَعِشْرُوْنَ أَمَةً، وَاثْنَتَانِ وَعِشْرُوْنَ جَارِيَةً)، و(مَلَكْتُ النُّسْخَةَ الحَادِيَةَ وَالعِشْرِيْنَ، إِلَى التَّاسِعَةِ والتِّسْعِيْنَ) بتأنيث الأول.

القسم الثاني: ما يجري على عكس القياس دائمًا، فيؤنث مع المذكر، ويذكر مع المؤنث، وهو: (الثَّلَاثَةُ، وَالتِّسْعَةُ) وما بينهما، سواء كانت مفردة عن العشرة، أو مركبة معها، أو مع غيرها كالعشرين وما بعده.

تقول في المفردة: (جَاءَنِيْ ثَلَاثَةُ رِجَالٍ) بالتاء إلى (تِسْعَةِ رِجَالٍ)، و(جَاءَتْنِيْ ثَلَاثُ نِسْوَةٍ إِلَى تِسْعِ نِسْوَةٍ) بتركها، وقد اجتمع الأمران في قوله تعالى: ﴿سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾، فحذف التاء مع المؤنث، وأثبتها مع المذكر.

وتقول في المركبة مع العشرة: (جَاءَنِيْ ثَلَاثَةَ عَشَرَ رَجُلًا) بالتاء في (ثَلَاثَةَ)، إلى (تِسْعَةَ عَشَرَ)، و(جَاءَتْنِيْ ثَلَاثَ عَشْرَةَ امْرَأَةً) بتركها من (ثَلَاثَ) إلى (تَسْعَ عَشْرَةَ).

وتقول في المركبة مع العشرين وما بعده: (عِنْدِيْ ثَلَاثَةٌ وَعِشْرُوْنَ كِتَابًا، إلى تَسْعَةٍ وَتِسْعِيْنَ)، و(قَرَأْتُ ثَلَاثًا وَعِشْرِيْنَ نُسْخَةً، إلى تِسْعٍ وَتِسْعِيْنَ).

القسم الثالث: ما يجري تارة على القياس، وتارة على غير القياس، وهو لفظ (العَشَرَةِ)، فتجري على القياس إن كانت مركبة نحو: (عِنْدِيْ أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا)، و(اثْنَا عَشَرَ قَلَمًا)، و(ثَلَاثَةَ عَشَرَ جُزْءًا) إلى (تِسْعَةَ عَشَرَ) بتذكير العشرة مع المذكر، وتقول: (عِنْدِيْ إِحْدَى عَشْرَةَ أَمَةً)، و(اثْنَتَا عَشْرَةَ، وَثَلَاثَ عَشْرَةَ جَارِيَةً)، إلى (تِسْعَ عَشْرَةَ) بتأنيث العشرة مع المؤنث.

وتجري على غير القياس إن كانت مفردة نحو: (جَاءَنِيْ عَشَرَةُ رِجَالٍ) بالتاء و(عَشْرُ نِسْوَةٍ) بحذفها.



أصل

باب الوقف

يُوقَفُ عَلَى المُنَوَّنِ المَرْفُوعِ والمَجْرُورِ بِحَذْفِ الحَرَكَةِ والتَّنْوِينِ نَحْوُ: (جَاءَ زَيْدْ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدْ).

وعَلَى المُنَوَّنِ المَنْصُوبِ بِإِبْدَالِ التَّنْوِينِ أَلِفًا، نَحْوُ: (رَأَيْتُ زَيْدا).

وَكَذَلِكَ تُبْدَلُ نُونُ (إِذًا) أَلِفًا في الوَقْفِ، وَكَذلِكَ نُونُ التَّوْكِيدِ الخَفِيفَةُ نَحْوُ: ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العلق: ١٥]، وَيُكْتَبْنَ كَذلِكَ. و(رَحْمَةً) بِالهَاءِ.

وَيُوقَفُ عَلَى المَنْقوصِ المُنَوَّنِ في الرَّفْعِ والجَرِّ بِحَذْفِ يَائِهِ، نَحْوُ: (جَاءَ قَاضْ، وَمَرَرْتُ بِقَاضْ)، وَيَجُوزُ إِثْبَاتُهَا. وَيُوقَفُ في النَّصْبِ بِإِبْدَالِ التَّنْوِينِ أَلِفًا، نَحْوُ: (رَأَيْتُ قَاضِيا) وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُنَوَّنٍ فَالأَفْصَحُ في الرَّفْعِ وَالجَرِّ الوَقْفُ عَلَيْهِ بِإِثْبَاتِ اليَاءِ نَحْوُ: (جَاءَ القَاضِي، وَمَرَرْتُ بِالقَاضِي) وَيَجُوزُ حَذْفُهَا، وَإِنْ كَانَ مَنْصُوبًا فَبِالإِثْبَاتِ لَا غَيْرُ.

وَإِذَا وُقِفَ عَلَى مَا فِيهِ تَاءُ التَّأْنِيثِ فَإِنْ كَانَتْ سَاكِنَةً لَمْ تُغَيَّرْ نَحْوُ: (قَامَتْ)، وَإِنْ كَانَتْ مُتَحَرِّكَةً فَإِنْ كَانَتْ في جَمْعٍ نَحْوُ: (المُسلِمَاتِ) فَالأَفْصَحُ الوَقْفُ بِالتَّاءِ وَبَعْضُهُمْ يَقِفُ بِالهَاءِ. وَإِنْ كَانَتْ في مُفْرَدٍ فَالأَفْصَحُ الوَقْفُ بِالهَاءِ نَحْوُ: (رَحْمَهْ، وَشَجَرَهْ)، وَبَعْضُهُمْ يَقِفُ بِالتَّاءِ وَقَدْ قَرَأَ بِهِ بَعْضُ السَّبْعَةِ في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾[1] [الأعراف: ٥٦].

وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ.

---

(١) **الإعراب**: (إِنَّ) حرف توكيد ونصب، و(رَحْمَتَ) اسمها، ولفظ الجلالة (اللهِ) مضاف إليه، و(قَرِيبٌ) خبرها، و(مِنَ الْمُحْسِنِينَ) جار ومجرور متعلق بـ(قَرِيبٌ)؛ لأنه صفة مشبهة. =

قوله: (باب الوقف) هو: (قطع النطق عند آخر الكلمة).

وقوله: (بحذف الحركة والتنوين) أي: بالسكون.

وقوله: (جاء زيد ومررت بزيد) أي: بإسكانها، ويكون إعرابها حينئذ بحركة مقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الوقف.

وقوله: (رأيت زيدًا) فـ(زَيْدًا) مفعول به، وعلامة نصبه فتح آخره؛ إذ ليس في إبداله ألفا ثقل، بخلاف المرفوع والمجرور.

وقوله: (وكذلك...) إلخ، أي: وكما يبدل تنوين المنصوب ألفًا في الوقف، تبدل نون (إذًا) الجوابية ألفًا في الوقف؛ تشبيهًا لها بالمنون المنصوب، وبه قرأ السبعة في قوله تعالى: ﴿وَلَن تُفْلِحُوٓاْ إِذًا أَبَدًا﴾ [الكهف: ٢٠].

هذا مذهب الجمهور، وذهب بعضهم إلى أنه يوقف عليها بالنون؛ لأنها بمنزلة (أنِ) المصدرية، ونُقِلَ عن المازني والمبرد، واختاره ابن عصفور.

وقوله: (ونحو: ﴿لَنَسْفَعًا﴾)، وقف عليها الجميع بالألف.

وقوله: (ويكتبن كذلك) أي: وكما يوقف على المنون المنصوب، و(إذًا)، ونحو: (لَنَسْفَعًا) بالألف، يكتبن كذلك؛ إذ الأصل في كتابة كل كلمة أن تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها، والوقف عليها، ولذلك كتب: (مَنِ ابْنُكَ؟) بهمزة وصل؛ لأنك إذا ابتدأت بِـ(ابْنُكَ) لم يكن بد منها، وكتب: (أَنَا زَيْدٌ) بالألف؛ لأن الوقف عليه كذلك، و(رَحْمَهْ) بالهاء بدلًا عن التاء؛ لأن الوقف عليها كذلك.

ومن النحاة من يكتب: (إذًا) بالنون؛ لأنها من نفس الكلمة، كنون (مِنْ) و(عَنْ)، وهو الأولى؛ للفرق بينها وبين (إذَا) الظرفية، وهذا مذهب المبرد

= وكان الفراغ من مراجعة الكتاب مراجعةً نهائية في ليلة الجمعة، الموافقة للثاني من جمادى الأولى، لعام ثمانية وعشرين وأربعمائة وألف من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

والأكثرين، وصححه ابن عصفور.

قال المبرد: أشتهي أن أكوي يد من يكتب: (إِذَنْ) بالألف؛ لأنها مثل (أَنْ، وَلَنْ)، ولا يدخل التنوين الحروف. اهـ أفاده الأشموني وغيره.

وقوله: (نحو: جاءَ قاضْ ومررتُ بقاضْ) أي: بإسكان آخرهما، قال تعالى: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧]، وقال: ﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ﴾ [الرعد: ١١].

وقوله: (ويجوز إثباتها) أي: في غير الأفصح نحو: (جَاءَ قَاضِيْ) و(مَررتُ بِقَاضِيْ)، وبه قرأ ابن كثير في قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِيْ﴾ [الرعد: ٧]، ﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالِيْ﴾ [الرعد: ١١].

وقوله: (رأيتُ قاضيًا)، ومثله في التنزيل: ﴿إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا﴾ [آل عمران: ١٩٣].

وقوله: (بإثبات الياء نحو: جاء القاضي ومررت بالقاضي) إنما كان هذا هو الأفصح؛ لأنه لا موجب لحذفها؛ إذ الوقف يقتضي السكون، وذلك حاصل مع إثباتها، وعليه وقف ابن كثير في قوله تعالى: ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِيْ﴾ [الرعد: ٩]، و﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِيْ﴾ [غافر: ١٥].

وقوله: (فبالإثبات لا غير) نحو: (أَكْرَمْتُ القَاضِيَ)، وفي التنزيل: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ﴾ [القيامة: ٢٦].

وقوله: (نحو: قامت)، ومثلها التاء اللاحقة للحرف نحو: (رُبَّتْ)، و(ثُمَّتْ).

وقوله: (فالأفصح الوقف بالتاء) أي: من غير إبدال؛ لدلالتها على التأنيث والجمعية معًا، وفي إبدالها هاء إبدال لصورتها الدالة على ما ذكر.

وقوله: (وبعضهم يقف بالهاء) أي: بإبدال التاء هاء، كقولهم: (دَفْنُ البَنَاهْ مِنَ المُكْرَمَاهْ)، وقولهم: (كَيْفَ البَنُونَ، وَالبَنَاهْ، وَكَيْفَ الإِخْوَةُ وَالأَخَوَاهْ) حكاه قطرب عن طَيِّئ

وقوله: (**فالأفصح الوقف** بالهاء...) إلخ، أي: ما لم يكن قبلها ساكن صحيح، كَمِثَالَيِ المصنف، فإن كان كذلك كـ(أُخْتٍ) و(بِنْتٍ) وقف عليها بالتاء من غير إبدال، كاللاحقة للفعل والحرف، فتقول: (هَذِهِ أُخْتْ).

وقوله: (**وبعضهم يقف** بالتاء...) إلخ، أي: فيقول: (رَحْمَتْ)، و(شَجَرَتْ).

قال أبوحيان: وعلى هذه اللغة كتب في المصحف ألفاظ بالتاء نحو: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ﴾ [الدخان: ٤٣]، ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾ [الزخرف: ٣٢]. اهـ.

وقوله: (وقد قرأ به بعض السبعة...) إلخ، هم: نافع، وعاصم، وحمزة، وابن عامر.

وإنما وقفوا بالتاء؛ اتباعًا للرسم، ووقف الباقون بالهاء بدلاً من التاء المرسومة.

وسمع بعض العرب يقول: (يَا أَهْلَ سَوْرَةِ البَقَرَتْ)، فقال بعض من سمعه: (وَاللهِ مَا أَحْفَظُ مِنْهَا وَلَا آيَتْ).

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد، وعلى آله، وأصحابه أجمعين.

وكان الفراغ منه في ليلة الجمعة الموافقة للرابع عشر من شهر ربيع الأول لعام ١٤٢٦هـ.



فهرس الشواهد الشعرية

فهرس الموضوعات